

رَصْفُ الْمَبَانِي

في شَرْحِ حُرُوفِ الْمَعَانِي

لِلإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ النَّوْرِ الْمَالِقِيِّ
المتوفى سنة ٧٠٢ هـ

«رَصْفُ الْمَبَانِي أَجَلٌ مَا صُفِّفَ
وَمَا يُدَلُّ عَلَى تَقَدُّمِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ»
يَسَارُ الدِّينِ بْنِ الْفَلَيْحِ

تَمَيَّنَ
أحمد محمد الخراط

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ربّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ، وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ .

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوفّي نعمه والصلاة والسلام على سيدنا محمد المجاهد الأمين ، وبعد :

أن نهض فتحمل هذا التراث المجيد الذي تركه الجدود في مسيرتهم العلمية الطويلة ذلك واجب علينا لا بد أن نقوم به خير قيام ، فنقدمه إلى الباحثين وننفض ما على به من غبار الأيام ، ونجمع ما تفرّق منه في ثنايا المكتبات والخزائن .

وعلى الرغم من هذه النهضة العلمية التي يلاحظها المراقبون لحركة التراث العربي في هذا العصر فإن هناك حروفاً ضخمة لم تر النور بعد ، فضاعت بحبس طويل ، ومن هنا صرح العزم على الانصراف إلى التحقيق العلمي الذي يدفع بأمثات الكتب إلى أن تكون بين أيدي الباحثين ، وهذا ما جعلني أطوف بالمظان لعلمي أجد مادة أقف عليها ، وكان أن اهتديت إلى « رصف المباني في شرح حروف المعاني » .

والحقيقة أن ما صادفته من مخاطر في أول الطريق كان كفيلاً أن يصدّ رغبتني في العمل في هذا الكتاب ، وذلك لأنني قد أعياني البحث عن نسخة ثانية له من جهة ، ولأن النسخة التي عثرت عليها سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف من جهة أخرى ، ومع ذلك كله وِدِدْتُ لو أحسِمُ الأمر ، وأبقي على هذا الاختيار ، وذلك لرغبتني في أن تصل الأضواء إلى هذا الكتاب الذي تناول الحروف العربية جميعها من ناحية ، ورصد معاني هذه الحروف على نحو شامل من ناحية أخرى .

وصف النسخة

حيناً صَحَّ عزمي على تحقيق الكتاب راجعت بالإضافة إلى « بروكلمان » ما وقعت عليه من فهرس المكتبات في العالم لعلني أجد نسخة ثانية له ، وقد أفتدت في ذلك من « مركز تحقيق التراث » بدار الكتب المصرية ، ومن « معهد المخطوطات » التابع لجامعة الدول العربية ، ولكنني لم أظفر بشيء . وعلى هذا فإن النسخة التي تم التحقيق عليها فريدة ، وهي في مكتبة تيمور الملحة بدار الكتب المصرية برقم (٢٦٥ نحو) ، وقد صُوِّرت دار الكتب برقم (٥٦١٥٧) ، وهي نسخة كاملة ليس فيها نقص ، ووقع فيها بعض الخروم في أماكن متفرقة لا سيما الورقة الأولى ، مكتوبة بخط أندلسي ، وقد تم الفراغ من نسخها في يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام واحد وأربعين وسبعمائة ، أي بعد وفاة المؤلف بنحو أربعين سنة ، ولكن ناسخها لم يكن رجلاً علم ، وهذا يبدو من كثرة أخطائه وجهله الواضح بأبسط القواعد النحوية واللغوية . وبما زاد في صعوبة العمل كثرة أخطائه التي تتعلق بالضبط ، بالإضافة إلى التصحيف والتحريف ، ولم يكن يراعي قواعد النسخ ، كما كان يدخل الشعر بكلام المؤلف ، ويمزج الآيات القرآنية بعضها ببعض ، ومن هنا يعسر على الباحث أن يفيد من المخطوط من غير أن يترس فيه . وليس على النسخة أية تعليقات أو إجازات ، خلا ما قيَّده الناسخ في آخر الكتاب بأنه نسخة لنفسه ولن بعده ، وما قيَّده مالك النسخة في الورقة الأولى من أبيات شعرية متفرقة .

والكتاب يضم (١١١) لوحة ، وفي كل لوحة صفتان ، وتضم الصفحة نحواً من (٢١) سطراً ، وفي كل سطر نحواً من (١٢) كلمة .

ويطالعنا في الورقة الأولى عنوان الكتاب دون اسم مؤلفه ، وهذا ما جعلني أرجع إلى كتب التراجم والنحو لأتأكد من نسبة الكتاب للمالقي فوجدتها تنص على ذلك بالإجماع ، ولم أصادف ما يجعلني أشك في ذلك أي شك ، بل إن عدم غوري على نسخة ثانية للكتاب زاد من حرصي على التثبت من صاحب الكتاب

واسم الكتاب . ولعل الحقائق التالية تفيد في توثيق نسبة الكتاب للمالقي ، بالإضافة إلى ما ذكرته من إجماع كتب التراجم والنحو على ذلك :

١ - قال في « الإحاطة » حين ترجم للمالقي : « وصف المباني أجمل ما صُنِّفَ وما يدل على تقدمه في العربية » . وصاحب الإحاطة قريب من زمان المؤلف ومكانه .

٢ - تبدأ كتب النحو بذكر الكتاب من بعد وفاة المؤلف ٨٧٠٢ هـ وليس هناك أي ذكر له قبل هذا التاريخ في « صنفات النحويين وكتب التراجم » .

٣ - أشار المالقي في ثانيا الكتاب إلى أن له كتاباً يسمى « التحلية في ذكر البسمة والتصلية » ولدى الرجوع إلى ترجمته تبين لي صحة ذلك . أما تحقيق اسم المؤلف واسم الكتاب فذلك ما سنشير إليه في موضعه إن شاء الله .

مخرج التحقيق

ذكرت أنني لم أظفر بنسخ أخرى للكتاب ، وذلك لإجراء المقابلة بينها ، الأمر الذي جرى عليه المحققون . وهذا ما جعلني أثبت في المتن نص النسخة الوحيدة التي بين يدي^١ . ويتلخص عملي في النقاط التالية :

(١) تخويع الشواهد : كان الكتاب غزيراً في شواهده المختلفة .

أ - القرآن الكريم : كنت أشير إلى السورة ورقم الآية ، وأكمل الآية إن كان لمة ضرورة ، وأضبطها ضبطاً تاماً ، وأعود إلى كتب القراءات لأشير إلى صاحب القراءة التي استشهد بها المؤلف .

ب - الحديث الشريف : أشير إلى الكتاب الذي روي فيه الحديث ، مستعيناً بالمعجم المفهرس أو بكتب دارت مادتها حول الحديث الشريف ، وأضبط الحديث . وأكمل إن كان لمة ضرورة .

ج- الشعر : بلغت الشواهد الشعرية أكثر من ستائة بيت ، وكنت أضبط البيت ، وأكمله في التعليقات إن أوردته المؤلف ناقصاً ، فإذا لم ينسب المؤلف البيت إلى صاحبه أشرت إلى ذلك مستنداً إلى المراجع المختلفة ، وإن لم تسعف قلت : « لم أعتد إلى قائله » ، وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع أشرت إلى وروده فيه ، وإلا خرجته من كتب النحو والافتة تخريجاً لا أستضي فيه ، وذكرت الروايات المختلفة للبيت ، ولم يكن ذلك على سبيل الحصر أيضاً ، فالحصر من عمل بحقق الديوان ، ومشرت الألفاظ الصعبة أو أوردت المعنى العام للبيت ، وقد أذكر الشاهد في البيت إن كان ثمة ضرورة ، أو أنه إلى بعض التعليقات الضرورية التي كانت للعلماء حول البيت ، وأضع رقماً متسلسلاً بجانب كل بيت ، وهذا ليسهل إرجاع القارئ إلى التحقيقات إن تكرر البيت ، فأقول : تقدم برقم كذا .

د- أقوال العرب وأمثالهم : وقد عمدت إلى تخريج هذه الأقوال والأمثال ، ما خلا المشهورة المتداولة ، مع ذكر الروايات الأخرى وضبطها .

(٢) النص :

حاولت - قدر المستطاع - أن أصل إلى النص كما أراده المؤلف ، دون محاولة لتحسين أسلوبه ، فليس هذا شأن المحقق ، وذلك في ضوء الملاحظات التالية :

١ - ضبط ما أجد ضرورة لضبطه من المتن .

٢ - تصويب التحريف والتصحيف ، وهما أمران كثير ورودهما ، لأن الناسخ لم يكن رجل علم ، وهذا التصويب لم يكن ليدفعني إلى اجتهادات لا تحتملها الكلمة المحرقة أو المصحفة ، بل كنت أصوب مستنداً إلى رسم الكلمة ذاتها ، وإذا تراءى لي أن ما أثبتته الناسخ من رسم الكلمة غير جائز في سياق النص أثبت الأصل ، وأشرت في الهامش إلى ما يحتمله السياق ، غير أن جملة التصحيحات كان الخطأ فيها واضحاً ويعود إلى التحريف الصرف ، كما كنت أرجع إلى الكتب التي كان المؤلف ينقل عنها أو تنقل عنه لأستعين بها في تقويم النص .

٣- وإذا وقع خرم في النص وضعت بضع نقاط ، وأثبت في الهامش ما يحتمله موضع هذا الخرم دون أن أثبت اجتهادي في المتن ، وذلك للمحافظة على أصل النص .

٤- وإذا وقع سقط من النص ووجدت ضرورة ماسة لإقامته وفق ما تقتضيه الفكرة كنت أضع الزيادة بين معقوفين كبيرين ، وعزمت على أن تكون تلك الزيادة مستمدة من روح النص ذاته أو من كلام المؤلف نفسه قبل السقط أو بعده .

٥- أشرت إلى نهاية الصفحة في المخطوط الأصل بإشارة : / ليسهل الرجوع إليها لمن أراد ، وكنت أعدُّ اللوحة في المخطوط صحتين ، لسبب يعود إلى خطأ في تجايد الكتاب في مكتبة تيمور ، وقد نبَّهت على ذلك في محله .

٦- صادفت كثيراً من الكلمات اتضحت لي بعد جهد لعدم وضوحها في الأصل ، وهي في مجملها لا تتعدد فيها الآراء ، وعلى الرغم من ذلك كنت أشير إليها بعبارة : « قوله غير واضح في الأصل ، وذلك لأكون أميناً في عرض المخطوط كما هو .

٧- نقل صاحب « الجنى الداني » أكثر من أربعين موضعاً عن المؤلف نقلاً حرفياً ، كما كان المؤلف ينقل عن صاحب « المقرب » أبواباً بكاملها ، ولذلك كنت أعدُّ نقول الجنى ونص المقرب بمثابة النسخة الثانية للكتاب ، وقد أفادني ذلك في تصحيح بعض المواضع التي أخطأ الناسخ في رسمها ، وكنت أثبت على ذلك في محله .

(٣) التعليق :

كنت أشرح مقصود المؤلف من عبارته إن كان ثمة ضرورة ، كما كنت أذكر آراء العلماء فيما يقرره المؤلف ، وهذا ميثوث في كتابي الجنى والمغني بشكل خاص ، وأشرت ، إلى الكتب التي عالجت الفكرة التي يعرضها ، وذكرت ما ينقله المؤلف من الكتب النحوية ، سواء أشار إلى ذلك أم لم يشر ، كما أنني كشفت عن المذهب الذي يعتقه ، وأعني بذلك تردده بين البصريين والكوفيين ، وذكرت العلماء الذين نقلوا نصراً أو آراء من الكتاب ، وخَرَّجْتُ أقوال العلماء من كتبهم ما استطعت

إلى ذلك سبيلًا، وذكرت المراجع التي يمكن الرجوع إليها في الحرف الذي يعرضه المؤلف، وذلك في مطلع كل باب، وكنت أختار أبرز هذه المراجع ليستعين بها القارئ، وشرحت الألفاظ الصعبة التي قد يتعذر فهمها دون الرجوع إلى المعاجم، وتوجت للنحويين والقراء ترجمة موجزة مع إيراد أهم المراجع التي يمكن الرجوع إليها في ترجمتهم .

(٤) الفهارس والمراجع :

وفي نهاية التحقيق صنعت فهارس مختلفة للكتاب للإفادة منه ، كما أثبت المراجع التي رجعت إليها في العمل .

وبعد : فهذا هو « رصف المباني » أضعه أمام الباحثين ، والله يعلم أنني بذلت فيه كل ما لدي من طاقة وجهد ، ومع ذلك فإن النص لم يستقم وما يزال فيه بعض العوج ، وما يزال يتقبل النظرة الفاحصة من كل عالم وباحث ، وذلك للافتقار إلى نسخة أخرى للمقابلة ، ولكن هذا هو ما قدرت عليه ، وفي ذلك تعثر المبتدئ ، وطموحه لأن يكون عمله قريباً من الاستقامة ، ولا يسعني إلا أن أقدم خالص الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي العون وسعى في أن يسد خطاي .

اللهم اجعل عملنا هذا خالصاً لوجهك ، وآتنا من لدنك رحمة وهياً لنا من أمرنا رشداً ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أحمد محمد الخراط

حلب ١٣٩٤/١٢/١٠

التعريف بالمؤلف

١ - مصادر ترجمته

لعل التاريخ قد ظلم شيخنا المالقي فطمس معالم شخصيته ، ولم يقدم لنا صورة مضيئة عن حياته العلمية ، لذا كانت كتب التراجم تغفل ذكره ، أو تقدم عنه إشارة سريعة ، ومن هنا يعسر على الباحث أن يحيط بالرجل ويعرف الكثير عنه .

ويُعَدُّ كتاب « الإحاطة في أخبار غرناطة » أغزر الكتب مادة في الحديث عنه ، ولعل هذا يعود إلى قرب مؤلفه ابن الخطيب منه في الزمان والمكان ، ولذلك نجد كتب التراجم الأخرى تستقي من « الإحاطة » حتى إنها لا تكاد تزيد شيئاً على ما قاله .

ونجد صاحب « البغية » يعتمد في ترجمته للرجل على كتاب « الإحاطة » ، وعلى كتاب آخر غيره هو « النصار » لأبي حيان ولم نقف على هذا الكتاب .

وهذا الخفوت في شهرة المالقي جعل بعضهم يخطئ في ترجمته ، فيعرف برجل آخر ، يلتقي مع شيخنا بأنه من مالقة ، ويعرف كذلك بالمالقي ، ففي « شرح الأمير على المغني » وفي أثناء ورود اسم المالقي يتبسع « وحي زاده » فيترجم لرجل يُعرف بهذه النسبة هو يحيى بن علي المتوفى سنة ٦٤٠ هـ^(١) .

أما « ملا علي قاري » فقد ذهب مذنباً عجباً حين حوّر اسمه فجعل « ملا » جاراً ومجروراً و « لقي » فعلاً ماضياً^(٢) .

ومهما يكن من أمر فسأضفي في التعريف بالمؤلف مستنداً إلى المراجع التي أشرت إليها في الهوامش .

(١) انظر : شرح الأمير ١٩/١ ، وما أورده صاحب المغني على أنه للمالقي يعني به شيخنا كما هو مبين بالرجوع إلى الرصف باب أجل ، والمغني ١٥/١
(٢) شرح الأمير ١٩/١

٢ - اسمه ونسبه وكنيته

هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، ويكنى أبا جعفر . وتعرضنا في هذا الاسم النقاط التالية :

(١) ترجم له ابن شعبة بقوله « رشيد أبو جعفر المالقي » ،^(١) ، ونحن نرجح أن يكون ابن شعبة قد وهم في تسميته برشيد لما يلي :

أ - إجماع المؤرخين الذين ترجوا له على الاسم الذي أوردناه .

ب - قال صاحب « الإحاطة » : « وقال شيخنا أبو البركات : نقلت اسم هذا من خطه » ،^(٢) .

ج - صاحب « الإحاطة » أقرب الناس إليه زماناً ومكاناً ، وقد ترجم له بالاسم الذي أوردناه .

وقد تكون تسمية ابن شعبة له برشيد قد جاءت من تحريف اسم جده الذي هو راشد ، كما حرقه صاحب « البلغة » بقوله : « أحمد بن عبد النور بن رشيد المالقي » ،^(٣) .

(٢) ترجم له صاحب « طبقات القراء » ،^(٤) بقوله بعد ذكر نسبه : المالكي ، وهذا يحتمل أحد أمرين :

أ - أن يكون تحريفاً عن « المالقي » وهذا ما نرجحه لأن الثابت عنه أنه ولد في مالقة .

ب - أن يقصد نسبته إلى مذهب مالك ، ولكن صاحب « الديباج » الذي ترجم للمالكية لم يذكره .

٣ - ملامح من حياته

ولد أحمد بن عبد النور في رمضان عام ثلاثين وسبعمائة ، في بيت مشهور يعرف ببني راشد^(٥) في مدينة مالقة . وتوفي بالموتة في يوم الثلاثاء السابع والعشرين لربيع الآخر من عام اثنين وسبعمائة ، ودُفن بخارج باب بجاية بمقبرة من تربة الشيخ ابن مكنون^(٦) .

(١) انظر : طبقات النحاة واللغويين : الورقة ١٨٣ (٢) الإحاطة ٢٩/١

(٣) البلغة ٢٥ (٤) طبقات القراء ٧٧/١ (٥) الإحاطة ٧٩/١ (٦) الإحاطة ٨٢/١

ومالقة^(١) مدينة على شاطئ البحر ، كانت عامرة أهلة ، كثر قصد المراكب والتجار إليها فتضاعفت عمارتها ، وقد نسب إليها غير واحد من العلماء^(٢) .

نشأ أحمد وليس له من الدنيا سوى حب المطالعة ، يضي جُلّ وقته فيها ، حتى إن تفرغته التام أوجد عنده جهلاً بأسباب الدنيا يكاد يصل إلى الغفلة ، وله في ذلك حكايات كثيرة سائرة على ألسنة الثقات من الملازمين له ، لولا تواترها لم يصدق أحد بها ،^(٣) ، منها أنه اشترى فضة مِلَف ، فبَلَّها فانتقصت كما يجري في ذلك ففاسها بعد البل فوجدها قد انتقصت ، فطلب بذلك بائع المِلَف ، فأخذ يبين له سبب ذلك فلم يفهم^(٤) . ومنها أنه طبخ قِدْرًا فوجدها تعوز الملح فوضع فيها ملحاً غير مطحون ، ثم ذاقها قبل أن ينحلّ الملح فزادها حتى صارت زعاقاً^(٥) .

وعاش الرجل فقيراً منصرفاً لعلمه ، ثم رحل من بلدة مالقة إلى سَبْتَة ، وأقرأ بوادي آش مدة ، وتردد بين المَرِيَّة و بَرْجَة و غرناطة ، وعمل في القضاء وقتاً من الزمن نيابة عن بعض القضاة .

والفترة التي عاشها المالقي من ٦٣٠ - ٧٠٢ هـ شهدت في الأندلس أوسع مظاهر الاضطراب السياسي ، وقد عاصر الرجل حكم الموحدين الذي انتهى سنة ٦٦٨ هـ ، ثم استلم الحكم من بعدهم بنو مَرِين ، ويبدو أن هذه الفترة لم تعرف الاستقرار ، ويتضح هذا من كثرة عدد الخلفاء ، ومن كثرة الحوادث الداخلية ووضوح الغزو الخارجي ، وبعبارة أخرى : كانت الأندلس تحتضر^(٦) .

(١) اختلفوا في ضبط لامها ، ف ضبطها في الباب ٨٦/٢ بالكسر ، وكذلك في لب الباب ٢٣٤ ، أما صاحب معجم البلدان ٣٩٧/٤ فقد ضبطها بالفتح ، وقال الدسوقي في شرحه على المغني ١٧/١ : « وضبطها بالكسر غلط » .

(٢) انظر في مالقة : نفع الطيب ١٤٤/١ ، معجم البلدان ٣٩٧/٤ ، صفة جزيرة الأندلس ١٧٧

(٣) الإحاطة ٨١/١ (٤) الإحاطة ٨١/١ (٥) البقيع ٣٣١/١

(٦) انظر : التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية للدكتور أحمد شلي ١٣٨/٤ وما بعد .

٤ - أساتذته وتلاميذه

ذكر صاحب «الإحاطة» أن المالقي لم يكن له اعتناء ببقاء الشيوخ والحمل عنهم^(١)، ولذلك لا نجد كثرة في أسماء شيوخه . ومنهم :

أ - أبو عبد الله محمد بن يحيى بن علي بن مفرج المالقي^(٢) ، أقرأ القرآن الكريم والعربية ، وروى عن الفحام ، وجلس للناس بالجامع الكبير ، كان سرياً فاضلاً ، شديد التعفف ، على دين وخير ، توفي سنة ٥٦٥٧ هـ عن أربعين سنة ، وقد قرأ المؤلف عليه الجزولية ، وقيد عليها أشياء أطلعه عليها .

ب - الخطيب أبو الحجاج يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن سعيد بن أبي ربحانة الأنصاري المالقي المربلي^(٣) ، وهو عالم بالعربية والقراءات ، أخذ عن الرندي ، وكان من أهل الفضل والدين والخير ، أقرأ ببلدته مائة ثم رجع عن الإقراء ، وآثر الخمول والانزواء ، ثم ولي الخطبة والصلاة بجامع مائة ، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ ، وقد روى المؤلف عنه تيسير أبي عمرو الداني^(٤) ، وجل الزجاجي ، وأشعار الستة ، وفصيح ثعلب ، كما أخذ عنه علم القراءات^(٥) .

ج - أبو الحسن ابن الأخضر المقرئ العروضي ، وقد أخذ عنه بسبئة وذاكره في العروض^(٦) .

أما تلامذته فلا يذكر منهم سوى العالم الكبير أبي حيان^(٧) ، وهو أنير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، تنقل في البلاد وأقرأ بالقاهرة ، وله البحر المحيط وشروح على التسهيل والارتشاف ، وقد تأثر بالمذهب الظاهري لأنه لا يرضى عن تعلق

(١) الإحاطة ٧٩/١ (٢) انظر في ترجمته : البنية ٢٦٥/١

(٣) انظر في ترجمته : البنية ٣٥٣/٢ (٤) طبقات القراء ٧٧/١ (٥) الدرر الكامنة ٢٠٧/١

(٦) كذا في الإحاطة ٧٩/١ ، ولم أعثر على ترجمته ، وفي البنية ١٧٤/٢ ترجمة لرجل يعرف بأبي الحسن بن الأخضر الإشبيلي وهو علي بن عبد الرحمن توفي سنة ٥٤١ هـ

(٧) انظر في ترجمته : طبقات القراء ٢٨٥/٢ ، الدرر الكامنة ٣٠٢/٤ ، فوات الرفيات ٣٥٢/٢

النحاة بكثرة التعليل ، وقد كان يجلُّ المذهب البصري ولا سيما سيوبه ، وقد استفاد أبو حيان من « رصف المباني » ونص على ذلك في « البحر المحيط » .

٥ - كُتبه

١ - « رصف المباني في شرح حروف المعاني » وهو هذا الكتاب ، وقد تُسقط بعض كتب التراجم كلمة « شرح » ، وما أثبتناه أوثق إذ هو مقيّد على الورقة الأولى من النسخة التي حققنا ، كما أن المألفي نفسه قد نصّ على ذلك في خطبته^(١) . وهذا الكتاب هو الذي بقي من مؤلفاته بين أيدينا .

٢ - « الحلية في ذكر البسمة والتسوية » أو « التحلية » ، وقد نص عليه في رصفه^(٢) .

٣ - « شرح الجزولية » ، وقد كان هذا الشرح بإشراف أستاذه ابن مفرج المألفي ، وقد أطلعه على بعضه^(٣) .

٤ - « شرح الكامل لأبي موسى الجزولي » ، وقد وصفه صاحب « الإحاطة » بأنه نحو الموطأ في الحجم^(٤) .

٥ - كتاب شرح مقرّب أبي عبد الله ابن هشام الفهري المعروف بابن الشواش ولم يتمّه ، انتهى فيه إلى همزة الوصل ، وهو نحو حجم الإيضاح لأبي علي^(٥) .

٦ - جزء في العروض وجزء في شواذه^(٦) .

٧ - تقييد على الجمل ، ولم يتمّه^(٧) .

٨ - إملاء على مقرّب ابن عصفور^(٨) .

٩ - شرح الجمل الكبيرة للزجاجي^(٩) .

(١) انظر : ص ٢ (٢) انظر : ص ٣٠٦ ، ٧١ (٣) الإحاطة ٧٩/١
(٤) الإحاطة ٨٠/١ (٥) الإحاطة ٨٠/١ ، إيضاح المكنون ٥٤٥/٢ (٦) الإحاطة ٨٠/١
(٧) الإحاطة ٨٠/١ ، ولا ندري هل هو جمل الزجاجي أم جمل الزجاجي . (٨) البلفة ٢٥
(٩) كذا في إيضاح المكنون ٣٦٨/١ ، وقد يكون هو نفسه التقييد الذي لم يتمّه والذي أشار إليه في الإحاطة .

٦ - ثقافته

يبدو من الاطلاع على ترجمة المالقي أنه اطلع على ثقافات عصره المتنوعة ، بل إنه يتفرغ لهذا الاطلاع ، ويعيش حياته منصرفاً عن أسباب الدنيا وما يتعلق بها .

فهو يشارك في المنطق على رأي الأقدمين كما ذكر في الإحاطة ^(١) ، وهو يطالع في الفقه وإلآ لم تنص كتب التراجم على مذهب معين له ^(٢) ، وهو يتعمق في فرائض العبادات ^(٣) ، وتتضح ثقافته الفقهية في نصوص عديدة من كتابه ، كما تبدو في كتابه آثار ثقافته الأصولية أيضاً بما يوحى أنه قد اطلع على مضمون هذا العلم ، أما في القراءات فقد فتح الرجل قراءة أبي عمرو الداني ، وأخذ هذه القراءة عن أبي ربحانة الربيعي ^(٤) وروى عنه تيسير الداني المذكور ^(٥) ، وقد تردد الرجل بين المربة وبرجة ، يقرئ بها القرآن ، حتى إن صاحب « طبقات القراء » ينص عليه بأنه المقرئ ^(٦) . ويشارك المالقي في بعض المعارف الطريفة من مثل التنقيز عن اللغوز وفك المعصى ^(٧) ..

٧ - شعره

يروق بعض العلماء أن يصنعوا شعراً ، ولكننا لا نكاد نحس فيه بالروح .. ولشيخنا مجاولات في نظم الشعر ، احتفظ صاحب « الإحاطة » وصاحب « الدرر الكامنة » بقدر وافر منه ، ويصف لسان الدين بن الخطيب شعره بقوله : « وشعره وسط بين طرفي الغث والسمين ، وكان لا يعتني به ولا يتكلفه ، ولا يقصد قصده وإن ذلك لعذر في عدم الإجادة » ^(٨) ، ويضيق صدر بعض أصحابه بشعره فيصفه بأنه أشبه بنعب الغراب ^(٩) .

مها يكن من أمر فلا بد من عرض شيء من شعره ، وللقارئ أن يحكم عليه بما شاء ^(١٠) .

(١) الإحاطة ٧٩/١ (٢) أما إذا اعتمدنا ترجمة صاحب طبقات القراء فهو مالكي .

(٣) الإحاطة ٧٩/١ (٤) الإحاطة ٧٩/١ (٥) الدرر الكامنة ٢٠٧/١

(٦) طبقات القراء ٧٧/١ (٧) الإحاطة ٧٩/١

(٨) الإحاطة ٨٠/١ (٩) الإحاطة ٨٠/١ (١٠) الإحاطة ٨١/١

محاسنُ مَنْ أهوى بضيق بها الشرح له الهمة العلياء والخلق السمع
له بهجة يغشى البصائر نورها وتغشى بها الأبصار إن غلّص الصبح
لقد خامرت نفسي مُدامة حبه فقلبي من مكر المدامة لا يصحو
وقد هام قلبي في هواه فبرحت بأمراره عينٌ لدمعها سح
ولعل التكلف واضح في هذه الحروف .

التعريف بالكتاب

دراسة حروف المعاني جانب بارز من جوانب النحو العربي ، انكب عليه النحاة العرب بالدرس والتفصيل ، فشهد مناقشات غزيرة بينهم ، وكشف عن مسائل خلاف واسعة النطاق ، وكتابنا هو محاولة جادة للدراسة حروف المعاني وما تكون عليه في كلام العرب .

والمؤلف في خطبه يشير إلى أهمية الحروف فهي « أكثر دوراً ، ومعاني معظمها أشد غوراً ، وتركيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه في فوائده إليها »^(١) ، ثم يشير إلى جهود العلماء للتأليف في هذا الباب فيقول : « فوجدت منهم مَنْ أغفل بعضها وأهل ، ومن تسامح في الشرح وتسهّل ، ومن اختصر منها وأسهب ، ومن ركّب البسيط وبسط المركب ، ومن شتّت ألفاظها وعدّد ، وأطال الكلام لغير فائدة وردّد »^(٢) .

ونستطيع أن نخرج من هذا إلى أن هناك تراثاً ضخماً كان أمام المؤلف حين نوى التأليف في هذا الباب ، ويبدو أن ذلك التراث كان ينقصه الرجل الذي يفيد منه ، فيجمع قواعد كل أداة في باب خاص ، وما تقع عليه في كلام العرب ، وما تردد حولها من مناقشات وآراء ، ولسنا مغالين أو بعيدين عن الحكم العلمي إذا قلنا إن المالقي كان هذا الرجل في مصنفه الذي بين أيدينا .

ولقد اتخذت محاولات العلماء لدراسة حروف العربية شكلين من التأليف ، فقد

كانت معظم كتب النحو واللغة تذكر الحروف في ثانيا حديثها عن قواعد النحو إجمالاً ، فهي إذا لا تفصل الأدوات عن القواعد الأم ، وإنما تنظر إليها على أنها جزء وثيق منها ، فكتاب سيبويه مثلاً غني بباحث الحروف وأشكال ورودها في كلام العرب ، ولكنه لم يعقد فصلاً خاصاً بكل أداة ، ليعدّد معانيها ويذكر أحكامها ، وإنما تتفرق فيه هذه المعاني بين ثانيا الكتاب ، فهو قد يذكر الأداة ضمن أسرتها كقوله : « باب ما يعمل من الأفعال فيجزمها وذلك لم ولما واللام التي في الأمر » (١) ، أو يتحدث عن جانب من الأداة كأن يقول : « باب الفاء : اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن » (٢) أو يذكر الحروف التي قد تلتقي على ظاهرة ما ، كأن يقول : « باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي : لكن وإلما وكائما وإذ ... » (٣) وهذا ما نجده في كتب النحو الأخرى المقدمة والمتأخرة .

أما الشكل الثاني لهذه المحاولات فيبدو في تأليف كتب تختص بالحديث عن الأدوات ومعانيها وما قد يرد عليها من مناقشات ، ومن هذه المحاولات : منازل الحروف للزمانى ، ويقع في خمس وعشرين صفحة ، عرض فيه لأهم الأدوات العربية ، فذكر المعاني المشهورة لها وضرب مثلاً لكل معنى ، ولكننا لا نجد تمييزاً بين الأسماء والحروف منها ، وهذا ما تصنعه كتب الأدوات الأخرى ما خلا الرصف ، وللهروي مصنف قيم في هذا الجانب سمّاه « الأزهية في علم الحروف » ، حاول فيه أن يستقصى أحوال ما يعرضه من حروف المعاني في كلام العرب ولكنه يبقى غير واف . بالعرض ، أما الزجاجي في كتاب اللامات فهو يمثل رغبة النحويين في جمع الأحكام التي تتعلق بحرف معين ، وذلك عن طريق فصل ما تنأثر من هذه الأحكام عن الكتب العامة وضمها في كتاب خاص .

والواقع أن جميع المحاولات التي سبقت المالمالي كان ينقصها أمران ضروريان هما : الرصد والشمول ، فلم تكن غاية هذه المحاولات رصد جميع معاني الأداة من

(١) الكتاب ٤٧٨/١ (٢) الكتاب ٤٨٩/١ (٣) الكتاب ٥٣٧/١

ناحية ، وشمول جميع الأدوات من ناحية أخرى ، لذا كان لابد أن يكون أمام الدارسين مصنف يدرس حروف العربية على منهج فيه استقصاء وترتيب ، ويستفيد من المادة المتفرقة ، فيبونها ، ويجمع في كل باب ما يختص بكل حرف ، ويذكر أقوال العلماء وما كان بينهم من مناقشات وجدال ، وكان المألقي هو رائد هذه المحاولة ، ونحن إنما نقول ذلك لأننا لا نعلم مصنفًا قبل « رصف المباني » امتاز بالرصد والشمول الأمرين اللذين أشرنا إليهما .

ثم إن المألقي أراد أن يكون أكثر تركيزاً في بحثه ، فاختص بالحروف وبحبها على نهج شامل لجميع حروف العربية ، فاهمل بذلك الأسماء وتركها لكتب أخرى .

أما مصادر المألقي في كتابه فيبدو لنا أن الرجل قد اطلع على المؤلفات التي سبقت ، ونعني بها شكليّ التأليف اللذين أشرنا إليهما ، ولكنه للأسف لم يكن ينص على ما أخذ من كلٍّ منها ، وهذا ما يجعل أمامنا الطريق صعبة لكشف مصادره وتعيينها ، فقد اطلع على كتاب سيبويه ، ونصّ عليه في كثير من المواضع ، وهو يجلته أيّما إجلال ، ويحاول أن يتقرب منه ويدعم آراءه به ^(١) ، وهو يناقش المبرد في مسائل من « المقتضب » كما حدث مثلاً في نقضه لمذهب المبرد في مسألة « بل » ^(٢) ، أما ابن جني فقد أفاد من كتابيّته : « سر الصناعة والخصائص » ، أما « سر الصناعة » فهو يشير إليه أكثر من مرة ويعتمده في كثير من المسائل وينقل عنه ^(٣) ، حتى إن تصحيح كثير من التحريفات التي وقعت لنسخة الرصف كان بالرجوع إليه ، كما أن المؤلف يشير إلى « الخصائص » أكثر من مرة ^(٤) ، كما اطلع المؤلف على كتاب « اللامات » وذكره بقوله : « وأثف بعض البغداديين فيها كتاباً سماه كتاب اللامات عدد لها فيه نحو الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف » ^(٥) ، ويبدو أن المؤلف قد قرأ قراءة واعية كتابيّ ابن الأنباري : الإنصاف وأسرار العربية ، ولذلك نجد في رصفه كثيراً من الردود على الكوفيين والعلل والأقيسة التي ترجع

(١) انظر أمثلة على ذلك : ص ٦٠ ، ٩١ ، ١٠٧ ، (٢) انظر ص ١٥٤

(٣) انظر ص ٢٤ ، ١٠٤ ، ١٣٩ ، ٢٨٨ (٤) انظر ص ١٩١ ، ٢٣٦ (٥) انظر ص ٢١٨

أنه اقتبسها من الكتاين المذكورين ، بل إن التشابه بين بعض النصوص يكاد يكون حرفياً في باب ما وفي باب لا وباء القسم من « أسرار العربية » ، وقد أشرنا إلى ذلك في محله ^(١) .

ولعل « المقرَّب » هو الكتاب الأول الذي تأثر به المالقي ، حتى إن اطلاعه على هذا الكتاب يتجاوز مرحلة التأثر إلى «رحلة النقل الحرفي لبعض أبوابه كاملة» ، وهذا ما نجد مثلاً في بحث : «إلا» والفاء وحتى ، ولعله قد اطلع أيضاً على تمتع ابن عصفور ، إذ أنه يفيد منه في الجوانب الصرفية لأن المتع يختص بالتصريف ^(٢) .

وثمة كتب أخرى أفاد منها المالقي ، منها كتاب الإيضاح للفارسي ، إذ يرُدُّ على أبي علي في مسألة « ليس » بنصٍّ منه ^(٣) ، كما أنه يذكر « البصريات » لأبي علي ^(٤) ، كما اطلع على كتاب شرح الجمل لأبي زيد السهيلي ، وانتقده بأنه خرج على أصول العربية في بعض مسائله ^(٥) ، وهو يذكر أيضاً كراسة أثقها الجزولي عن الحروف الواقعة جواباً ^(٦) ، كما ينقل عن « التبصرة » للصيمري وذلك للرد على الفارسي في مسألة « إمّا » ^(٧) ، ويورد في الكتاب ذكر سريع لبعض الكتب الأخرى كامالي القالي ^(٨) والعين للخليل ^(٩) وكتاب الشجرة للزجاج ^(١٠) وكتاب مشكل تأويل القرآن لأبي محمد مكي ^(١١) .

هذا بعض ما نستطيع أن نعدّه من مصادر المؤلف ، وغيرها كثير طبعاً ، ولكن المؤلف لا ينص عليها ، ولعل معظم مصادره كانت أندلسية وذلك لأنه نشأ في ديار الأندلس وبين علمائها .

والحقيقة أن الكتاب ترك أثراً طيباً في أذهان العلماء ، فوصفه لسان الدين بن الخطيب بقوله : « وهو آجلٌ ما صنَّفَ وما يدل على تقدمه في العربية » ^(١٢) ،

(١) أسرار العربية : ١٠٩ ، ٩٩ ، ٥٩

(٢) انظر المتع ٣٤٠ ، والرصف ص ٥٥ (٣) ص ٣٠٠ (٤) ص ٢٨٣

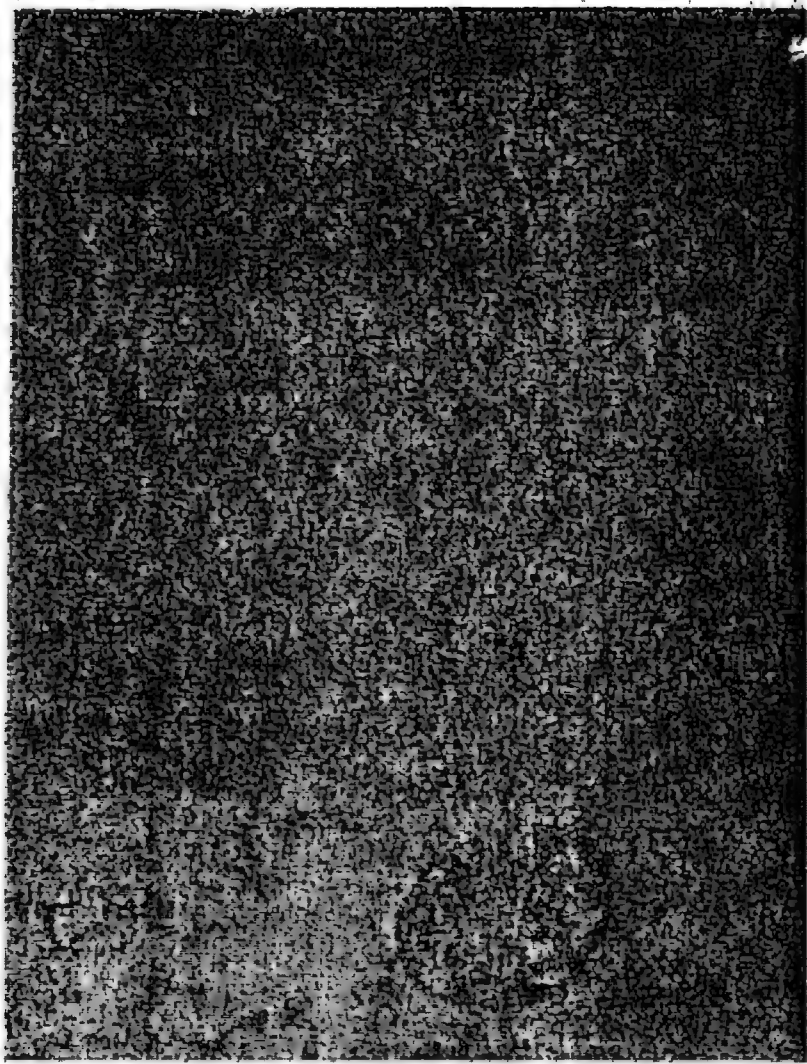
(٥) ص ٣٣٨ (٦) ص ١٧٦ (٧) ص ١٠٠ (٨) ص ٣٧٦

(٩) ص ٤٠٢ (١٠) ص ١٧٦ (١١) ص ١٣٢ (١٢) الإحاطة ٨٠/١

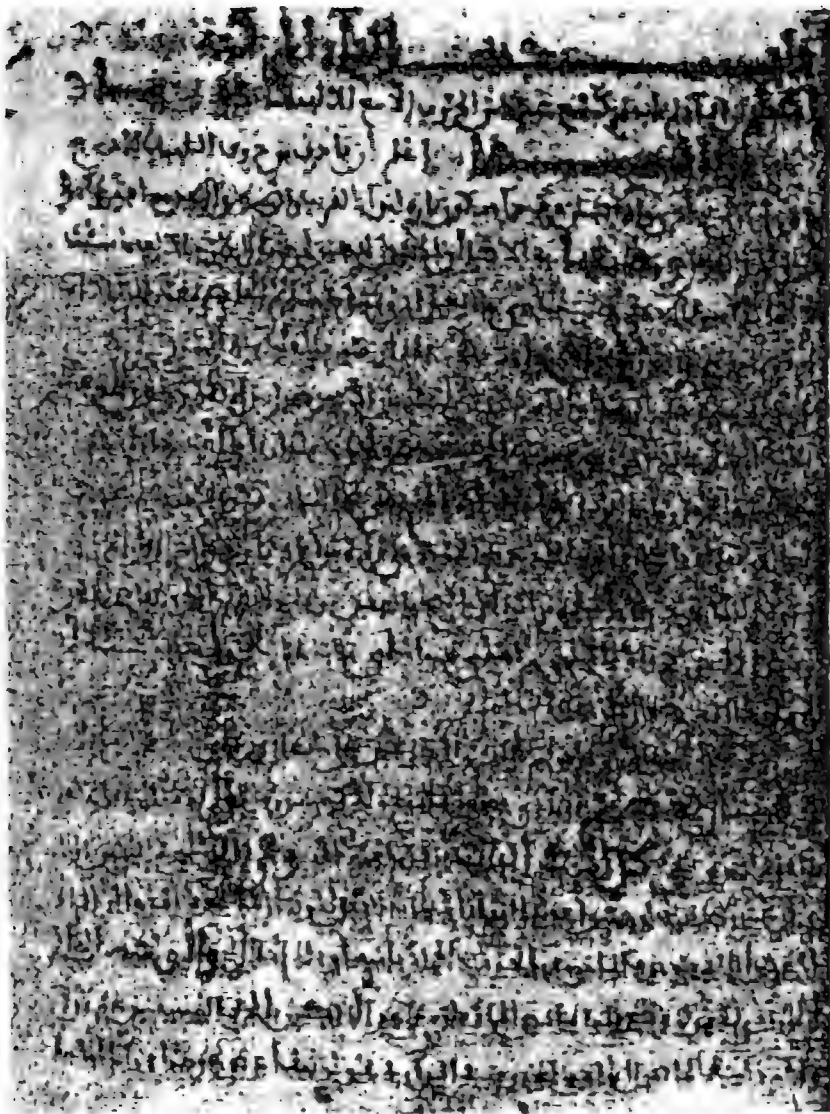
ومثل هذا الوصف نجد في البغية^(١) ، كما ترك الكتاب أثره الواضح في الكتب التي جاءت من بعده ، فقد نقل المرادي عنه في « الجني الداني » أكثر من أربعين موضعاً ، كمل نقل ابن هشام عنه خمسة مواضع في المخني^(٢) ، كما نقل عنه أبو حيان في البحر المحيط ، والأشتموني في شرح الألفية ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ، والأزهري في شرح التصريح على التوضيح ، وابن السمين في « الدر المصون » . وليس من شك أن الكتاب كان يؤلف المرجع الرئيسي لكل مَنْ بحث في الحروف بعد المألقي ، ومن هنا كانت مادته ورصده لمعاني كل حرف المرجع الأول للكتابين اللذين ظهرا من بعده وأعني بهما : الجني الداني ومغني اللبيب ، فهو الذي فتح لهما الطريق .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) البغية ٣٣١/١ (٢) المغني : ١٥ ، ٥٧ ، ٢٥٢ ، ٣٠٦ ، ٣٧٤



صورة الورقة الأولى من الأصل



الصفحة قبل الأخيرة من الأصل



الصفحة الأخيرة من الأصل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ... (١)

٢

الحمد لله مُدبر الأشياء ومُحكِمها ، ومقدّر المنح ومقسّمها ... (٢) ومعلّمها ، ومُخصّص عربيّتها بأفضل الأمم وأكرمها ، الذي جعل الكلام خصيصة البشر ، وأظهر بها (٣) نظر الناظر وعبرة المعبر ، وضمت (٤) من المعاني الجمّة ، وفضائل الحكمة مالا يصل [إليه] فهم أمة ولا يهتدى إلى بعضه إلا بعد أمة (٥) ، وصلى الله على محمدٍ رسولهِ المأمود ، المخصوص (٦) بالشفاعة في اليوم المشهود ، صلاةً قبلتْنا دار الخلود ، وتبوّئنا من منازل المحل الموعود ، وعلى آله وأصحابه الذين أوفوا بالعهود ، فأضحى الدين بهم أوثق معقود ، مامع غمام ذو ركلم ، وصدق حمام في بَشام (٧) ، وسلّم أشرف وأزكى سلام .

وبعد ، فإنّ لسان العرب لما كان أشرف الألسنة ، وشيئشينة (٨) اتّباع فهمه أحسن شيشنة ، إذ منه يتوصّل إلى مقاصد الشرع في أحكامه ، وأغراض قواعد العلم وأعلامه ، وكان مقسّمًا إلى تقسيمه المعروف ، من الأسماء والأفعال

(١) خرم في الأصل .

(٢) خرم في الأصل ، يتمل أن يكون « وخالق الألسنة » .

(٣) أي : أظهر بهذه الخصيصة . (٤) أي : ضمت الكلام .

(٥) الأمة : الحين في الدهر . (٦) في الأصل « المخصوص المأمود » .

(٧) البَشام : شجر طيب الرائحة .

(٨) الشيشنة : المادة الغالبة .

والحروف ، وكانت الحروف أكثر دوراً ، ومعاني معظمها أشدّ غمّاً ، وتركيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه في فوائده إليها ، اقتضى ما خطر من النظر أن أبحث على (١) معانيها ، وأطالع غرض الواضعين فيها ، فوجدت منهم من أغفل بعضها وأهمّل ، ومن تسامع في الشرح وتسهّل ، ومن اختصر منها وأسهب ، ومن ركّس البسيط وبسط المركب ، ومن شتت ألفاظها وعدّد ، وأطال الكلام لغير فائدة وردّد .

فدعاني الغرض الحاطر ، والرفيق العابر ، أن أؤلف فيها كتاباً يشتمل على شرحها ، وإيضاح ما خفي من برحها (٢) ، ليشتفي صدر الناظر فيه على المأمول ، ويفيده إن شاء الله إن أخذه بالقبول .

وسميته : « وصف المباني في شرح حروف المعاني » ليكون اسمه وفق معناه ، ولفظه مترجماً على فحواه (٣) ، ونظمت على ترتيب حروف المعجم ، ليكون في التأليف أنبل ، وعلى تفهيم أسهل ، وذكرت ... منها (٤) على ما هو عليه في النطق من حرف واحد وأزيد ، حتى انتهيت إلى آخر حرف فيه ، وعلى الترتيب (٥) المذكور أتبعته أول تحرف منه - إذا كان مركباً - ما يليه ، من ذلك الترتيب ، وما كان ناقصاً (من حروف المعجم وما كان) (٦) مركباً نبّهت عليه به « غفل » .

(١) كذا في الأصل : « عل » ، ولعلّ الصواب : عن .

(٢) البراح من الأمر : البين الواضح .

(٣) قوله : « فحواه » غير واضح في الأصل .

(٤) خرم في الأصل ، يحتمل أن يكون : « الحرف منها » .

(٥) قوله : « الترتيب » غير واضح في الأصل .

(٦) ما بين (معرفين) غير واضح في الأصل .

وبيئت ذلك كله بجملاً ومفصلاً على ما / ...^(١) به الجهد ، وحتمل على بسطه وتقصي موارده الجد ، وانتهت في ذلك ...^(٢) ، لتكون الكتاب المزيّة على ما سواه ، وإثما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نواه ، والله عز وجل استشهد إلى ما يشد ، واستعضد فيما أقصد ، فما المفزع إلا إليه ، وما التوكل إلا عليه ، إليه أفزع وعليه أتوكل ، هو حسي ونعم المؤمن .

فأقول والله المستعان : إن الغرض^(٣) من هذا الكتاب يتأش في مقصودين : الأول في الكلام في حروف المعاني على الجملة ، والثاني في الكلام فيها على التفصيل .

المقصود الأول

يتحصّل الكلام فيه على ثلاثة فصول : فصل في جملة الحروف التي تألفت في هذا الكتاب مفردة ومركبة ، وفصل في تقسيم الحروف المذكورة إلى العامل وغيره ، والعامل إلى أنواع عمله من رفع ونصب وخفض وجزم ، مختصاً أو مشتركاً ، وفصل في تسمية الحروف المذكورة من جهة معانيها بالاتفاق والاختلاف حسب اصطلاح عليه النحويون .

المقصود الثاني

في ذكر الحروف المذكورة على التفصيل وشرح معانيها حرفاً حرفاً ، ونوعاً نوعاً ، وموضعاً موضعاً ، على الأفراد والتركيب ، على ما تقدّم من الترتيب ، على ما بلغ إليه العلم ، وانتهى إليه الفهم ، والله الموفق بمنه وطوله .

(١) خرم في الأصل ، يحتمل أن يكون : « سمح » .

(٢) كلمة غزومة لم أتبينها . (٣) قوله : « الغرض » غير واضح في الأصل .

الفصل الأول من المقصود الأول :

اعلم أن جملة الحروف في هذا الكتاب خمسة وتسعون حرفاً ، منها ثلاثة عشر مفردة ، واثان وثمانون مركبة ،

أما المفردة فالألف والمهمزة والباء والتاء والكاف واللام والميم والنون والفاء ^(١) والسين والهاء والواو والياء .

وأمّا المركبة فهي : أجل وإذ وإذا وإذن وأل ولا ^(٢) وألا وإلى [وألاً] وإلا- وأم وأما وإمّا وأما وإن وإنّ وأنّ [وأن] وأنا وأنت وأنما وأنتم وأنتن وأو وأي وإي وإيا وإياناً و [وأصبح وأمسى] ويحلّ وبل وبلى وثمّ وجللّ وجيّر وحشّ وحاشي وخلا وذا وربّ وكانّ وكلاً وكما وكى ولا ولكنّ ولكنّ ولم ولماً ولتنّ ولو ولوما ولولا وليت وليس وما ومن ومنّ ومنذ ومع ومنح ومنعم وسداً وعلى وعن [وعنّ] وفي وقد وسوف وها وهل وهلاًّ وها وهو وهي وهما وهم وهنّ ووا وويّ وبا .

الفصل الثاني منها :

اعلم أن الحروف المتقدمة الذكر تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم عامل لاغير ، وقسم غير عامل لاغير ، وقسم جائز أن يكون عاملاً وغير عامل .

فالعامل لاغير من المفردات حرف وهو الباء ... ^(٣) ، ومن المركبات/اثان وعشرون حرفاً وهي : إذ - بشرط أن يكون معها ما - وإلى وحاشي وخلا وربّ وكانّ وكى ولكنّ ولم ولن وليت [ومنذ] ومن ومنّ ومنع وعدا وعن وعلى وعنّ وعنّ وفي .

(١) قوله : « الفاء » غير واضح في الأصل .

(٢) ذكر هذا الحرف هنا لإتمام من التناسخ ، وسيذكر مرة أخرى .

(٣) كلام غير واضح في الأصل .

وغيرُ العامل لاغير من المفردات ثمانية أحرفٍ وهي : الألفُ والمهمزةُ والميم والنون والفاء والسين والهاء والياء ، ومن المركبات سبعةٌ وأربعون حرفاً وهي : أَجَلٌ وإذا وأل وألا وإلاَ وأم وأما وأمّا [وإمّا] وأنا وأنت وأنتا وأنتم وأنتنَّ وأو وأي وإي وأيا وإيّا ويَجَلٌ وبل وبلى وثمَّ وجَلَلٌ وجَيَّرٌ [وذا] وكَلّا ولكنَّ ولو ولوما ونحن ونعم وقد وسوف وما وهيا وهل وهلاّ وهو وهي وهما وهم وهنَّ و وا وويّ وبا .

والذي يجوزُ أن يكونَ عاملاً وغيرَ عاملٍ من المفردات أربعة أحرف . وهي : التاء والكاف واللام والواو ، ومن المركبات اثنا عشر حرفاً وهي : إذن وإنّ وإنّ وأنّ وأنّ ولن وحتى وكما ولما ولولا وليس وما ولا . وتنقسم العاملةُ من هذه الحروف ، لازمةٌ كانت أو غيرَ لازمةٍ ، من جهة عملها ، أربعة أقسامٍ : قسمٌ عاملٌ رفعاً ونصباً في الأسماء ، وقسمٌ عاملٌ جرّاً فيها ، وقسمٌ عاملٌ نصباً في الأفعال ، وقسمٌ عاملٌ جزماً فيها .

فالعاملُ رفعاً ونصباً في الأسماء نوعان ، كلاهما مركبٌ : نوعٌ يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ ، وذلك ثلاثة أحرفٍ وهي : ما^(١) وليس ولا عند بعضهم ، ونوعٌ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبرَ وذلك تسعة أحرفٍ وهي : إنَّ وأنَّ وإنَّ وأنَّ^(٢) وكانَّ ولكنَّ وليتَّ ولعلَّ وغنَّ .

والعاملُ جرّاً فيها من المفردات خمسة أحرفٍ وهي : الباء والتاء والواو والكاف واللام ، ومن المركبات سبعة عشر حرفاً وهي : إلى وحاشي [وحتى] وخلا وربّ ومذ ومنّ ومُنّ ومنذ ومع كي ولولا - على رأي - وعَلَّ وعدا وعنّ وعلى وفي .

(١) قوله : « وهي ما » غير واضح في الأصل .

(٢) يقصد : إن وأن المحققين من الثقيلة .

والعاملُ نصباً في الأفعال خمسةٌ أحرفٍ مركباتٍ وهي : أنْ ولنْ وإذنْ .
وكيما وكى .

والعاملُ فيها جزءاً من المفردات حروفٌ واحدٌ وهو اللامُ . ومن المركباتِ
أربعةٌ أحرفٌ وهي : لم ولماً وإنْ وإذْ مقرونةٌ بـ « ما » .
الفصل الثالث منه :

اعلم أنْ هذه الحروفُ المتقدمة الذكر يُصطلحُ عليها باصطلاحاتٍ تسمَّى بها
من جهةٍ معانينا في الكلام وهي كثيرة .

فمنها نوعٌ يسمى حروفُ الكف وهي : الألف وما^(١) في بعض مواضعها ، ونوعٌ
يسمى حروفُ الإشباع وهي الألف والواو والياء ، وتسمى حروفُ العلة^(٢) ،
وتسمى حروفُ الزيادة ، وتسمى مع الحاء حروفُ الوقف ، وتسمى معها
حروفُ الإطلاق/ في القوافي ، وتسمى حروفُ التثنية والجمع دون الحاء ، ونوعٌ
يسمى حروفُ الاستفهام وهي : الهمزة وأم المنفصلة وهل ، ونوعٌ يسمى حروفُ
المضارعة وهي : الهمزة والتاء والنون والياء ، ونوعٌ يسمى حروفُ التانيث وهي :
الألفُ والهمزة والتاء ، ونوعٌ يسمى حرفُ التذبة والوصل والفصل وهو : الألف ،
ونوعٌ يسمى حرفُ التعدية وهي : الهمزة والباء ونوعٌ يسمى حرفُ تقرير وحرف
توبيخ وحرف نقل وهو : الهمزة ، ونوعٌ يسمى حروفُ تنبيه وهي : الهمزة
وأيّ ويا وهيا وأيا وألا ووا وها ووآي ، ويسمى ماعدا « ها » وعدا « ألا »
و « وي » حروفُ نداء ، ونوعٌ يسمى حروفُ شرط وجزاء وهي : إنْ
وإذْ - مقرونةٌ بـ « ما » وإذَنْ ، ولا يفارق الجواب إذنْ ، ونوعٌ يسمى
حروفُ جواب وهي : إذنْ وأجلّ ويجلّ وجلّ وجيّر وبلى ونعم وإنْ وإي ،
ونوعٌ يسمى حرفُ مفاجأة وهو : إذا ، ونوعٌ يسمى حرفُ تعريف وهو : أل ،

(١) قوله « ما » غير واضح في الأصل . (٢) قوله : « العلة » غير واضح في الأصل .

ونوع يسمى حرف غاية وهو : إلى وحتى ، ونوع^١ يسمى حرف افتتاح ويلزمه التنيه وهو : ألا ، ونوع يسمى حروف استثناء وهي : إلا وحاشي وخلا وعدا ، ونوع^٢ يسمى حرف عرض وهو ألا وأما ، ونوع يسمى حروف تحضيض وهي : ألا ولوما ولولا وهلا ، ونوع يسمى حروف تفصيل وهي : أمّا وإمّا وأو ، ونوع يسمى حروف تأكيد وهي : أن وإن مشدّتين ومخفّفتين والباء^(١) وما ولا الزوائد في النفي واللام والنون مشدّدة ومخفّفة ، ونوع يسمى حروف عطف وهي : الواو والفاء وثمّ وحتى وبل ولا ولكن وأو وأم وإمّا ، ونوع يسمى حروف قسم وهي : الباء والواو والتاء واللام وممن - بضم الميم وكسرها - ، ونوع يسمى حرف تمام وهي : النون والتونين ، ونوع يسمى حروف ابتداء وهي : إن وأن وكان ولكن وليت ولعل إذا دخلت على كل واحد منها ما ، ، وإن خفيفة ، ولكن مثلها ، وهل وحتى ولولا إذا ولي جميعها المتبدا والخبر ، ونوع^٣ يسمى حروف نفي وهي : لم ولما ولتن وليس وما ولا في أحد معانيها ، ونوع يسمى حرف تقليل وهو : رُبّ وقد ، ونوع يسمى حرف سبب وهي : الباء واللام وكي ، ونوع يسمى حروف الجواب وهي^(٢) : الواو والفاء وإذن ، ونوع يسمى حروف نصب للفعل مجازا - والناصب « أن » مضمرة بعدها - وهي : الفاء والواو وأو وحتى ولا م كي ولا م الجحود وكي - في أحد قسميها - ، ونوع^٤ يسمى حروف إخبار وهي : قد/ وهل بمعناها^(٣) ، وتسمى « قد » حرف تحقيق ٦ وحرف توقع ، ونوع يسمى حرف تعظيم وهو : الميم ، ونوع يسمى حرف زجر وردع وهو : كلا ، ونوع يسمى حرف خطاب وهو الكاف ، والتاء في أنت وأخواته ، ونوع يسمى حرف تشبيه وهو : الكاف وكان ، ونوع

(١) قوله : « والباء » غير واضح في الأصل . (٢) قوله : « وهي » غير واضح في الأصل .

(٣) في الأصل : بمعنى ها .

يسمى مصدرياً وهو : أنْ وأنّ وما وكي ، ونوع يسمى حرف عبارة وتفسير
وهو : أنْ وأيْ ، ونوع يسمى دعامة وهو إيّاً مع المضمر ، ونوع يسمى
حرف إضراب وهو : بل وبلى ، ونوع يسمى حرف شك وإيهام وتخيير^(١)
وإباحة وهو أوْ وإما ، ونوع يسمى عماداً أو فصلاً وهو : أنا وأنتَ وأنتِ
وأنّا وأنتم وأنّنّ ونحن وهو وهي وهما وهم وهنّ ، ونوع يسمى حرف تنفيس
وهو : السين وسوف ، ونوع يسمى حرف استدراك وهو : لكنْ ولكنّ ،
ونوع يسمى حرف وجوبٍ لوجوب وبالعكس ، وحرف امتناع لامتناع وبالعكس ،
وهي : لو ولولا ولما ، ونوع يسمى حرف تمنّ وهو : ليت ، ونوع يسمى
حرف تَرَجٍّ وهو : علّ وغنّ بمعناها ، وبسميّان حرفي توقع ، ونوع يسمى
حرف ابتداء غايّة في الزمان وهو : مُمذّ وممذّ ، ونوع يسمى حرف ابتداء غايّة
في المكان وهو : من ، وتسمى مع الباء حرفي تبعّض ، ونوع يسمى حرف
مصاحبة وهو : مع ، ونوع يسمى حرف مزاولة وهو : عن ، ونوع يسمى
حرف وعاء وهو : في ، ونوع يسمى حرف استعلاء وهو : على .

فهذه جملة ما ظهر لي من تسمية هذه الحروف في الاصطلاح بحسب مواقعها في
الكلام ، وإذا فهمت المعاني فلا مشاحة في الألفاظ . والله الموفق بتنه .

انتهى المقصودُ الأول بعون الله

المقصود الثاني : باب الألف والهمزة^(٢)

وهما في المعنى واحدٌ ، إلا أنه إذا كان ساكناً مُدّ الصوت ، ويسمى ألفاً ،
وتخرجه إذ ذاك من وسط الحلق ، وهو حرفٌ هاري ، وإذا كان مقطوعاً يسمى

(١) في الأصل : « تخيير » وهو تحريف .

(٢) انظر في الألف والهمزة : ابن يعيش ١٥٠/٨ ، الجني الداني : الورقة ٧ ، ٦٨ ،

همزة ، ومخرجها حينئذٍ من أول الصدر ، وهذا هو الصحيح من أمرها وهو مذهب سيبويه^(١) وأكثر المحققين من أئمة النحويين .

وزعم بعض المتقدمين - وهو الأخفش^(٢) ومن تابعه - أنّ الهمزة غير الألف ، واستدلّ على ذلك باختلاف مخرجها ، كما تقدّم ، ولا حجة فيه ، لأنّ^(٣) النون الساكنة مُعَنَّةٌ في الحيشوم مع ارتفاع طرف اللسان إلى الحنك الأعلى ، والمتحركة مخرجها من الفم ، مع ارتفاع اللسان أيضاً إلى الحنك^(٤) الأعلى ، من غير أن تكون فيها مُعَنَّةٌ خالصة ، وقد اتفقنا على أنها نون .

والدليل / على أنّ الألف هي الهمزة شتان :

٧

أحدهما^(٥) : أنّنا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورةٍ تحرّكت ، من الضم أو الفتح أو الكسر ، كتبناها ألفاً ؛ لا خلاف بين جميعهم في ذلك نحو : أُبْلِمَ^(٦) ، وإثْمِدَ^(٧) ، وأصْبُعُ^(٨) .

والثاني^(٩) : أنّنا إذا نطقنا بحرفٍ من حروف المعجم فلا بدّ من النطق بأول حرفٍ منه في أول لفظه نحو : باء وتاء وجيم وحاء إلى آخر حروف المعجم

(١) عمرو بن عثمان ، فارسي الأصل ، إمام النحاة وتلميذ الخليل ، له « الكتاب » أشهر مصنف في النحو ، توفي سنة ١٨٠ هـ ، انظر اخبار النحويين البصريين : للسيراي ٣٧ ، نزهة الألباء ٦٠ ، البغية ٢/٢٢٩ .

(٢) سعيد بن مسعدة ، صاحب سيبويه وراوي كتابه ، من مدرسة البصرة ، غير أنّه خالف سيبويه في كثير من المسائل ، له : كتاب المسائل الكبير ، المقاييس ، الاشتقاق ، توفي سنة ٢١١ هـ ، انظر : اخبار النحويين البصريين للسيراي : ٣٩ ، النزهة ١٣٣ ، البغية ١/٥٩٠ .

(٣) انظر : سر الصناعة ٨/٤٨ (٤) قوله : « الحنك » غير واضح في الأصل .

(٥) انظر : سر الصناعة ١/٤٦ —

(٦) الأبلم : خوص المقل . (٧) الإثمّد : حجر يكتحل به .

(٨) هذه بعض لغاتها ، انظر اللسان : (صبح) .

(٩) انظر : سر الصناعة ١/٤٧

ولما كنا نقول : ألف ، فتكون الألف في أوله علمنا أنه كسائر الحروف فيما ذكرنا . ولكن لما لم يمكن النطق بالألف في أول اللفظ ساكنة "محر" كَتَّ للابتداء بها فصارت همزة وكان لها إذ ذاك مخرج غير مخرج الألف ، وكانا في المعنى واحداً ، ولذلك وضعها واضع حروف المعجم أول الحروف همزة ، ووضعها مع اللام قبل الياء ألفاً ، ولوضع ذلك اختصاص باللام ليس لغيرها من حروف المعجم لعل^(١) تذكر في باب "أل" ، إن شاء الله ، فإذا ثبتت هذه المقدمة ، فهذا الباب يشتمل على فصلين : أحدهما الألف والثاني همزة .

فصل الألف ومعانيها ومواضعها في كلام العرب^(٢)

اعلم أن الألف تنقسم قسمين : قسم "أصل" وقسم "بدل" من أصل ، فالأصل لها في كلام العرب ثلاثة عشر موضعاً :

الموضع الأول : أن تكون كافة عن الإضافة ، تقول : صَلَّيْتُ بين وقتي الظهر والعصر وبين أوقات النهار ، ثم تُدْخِلُ الألف بين « بين » وما أضيفت إليه فتبطل الإضافة ، ويرتفع ما كان مضافاً إليه بالابتداء ، فتقول : بيننا وقت الظهر حاضرٌ صَلَّيْتُ ، وبيننا زيد قائمٌ أقبل عمرو ، والأصل : بين أوقات قيام^(٣) زيد أقبل عمرو . وأكثر ما يأتي في الشعر ، كما قال الشاعر^(٤) :

(١) انظر : سر الصناعة ٤٩/١ - ٥٠

(٢) عدّد صاحب الجنى الداني أقساماً عشرة للألف ثم قال : « فهذه الأقسام العشرة لا ينبغي

أن يُعَدَّ منها شيء في حروف المعاني » انظر : الجنى ٦٩

(٣) ضبطت في الأصل بالضم ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) نسب في الكتاب ١٧١/١ إلى رجل من قيس عيلان ، وهو في سر الصناعة ٢٧/١ ،

وابن يعين ٩٧/٤ ، واللسان : (بين) ، والجنى ٦٩ ، والمغني ٤٢٢ ، والمص ٢١١/١ ، وشراهد

المغني ٧٩٨ . الرفضة : خريطة يحمل فيها الراعي زاده ، ، والزناد : ما تقتدح به النار .

٢- فيينا نحنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ
وقال آخر^(١) :

٣- فيينا نِعَاجُ يَرْتَعِينَ خَمِيلَةً كَمَشِيَ الْعَذَارَى فِي الْمَلَأِ الْمَهْدَبِ
وقال آخر^(٢) :

٣- بَيْنَا تَعَاتِقُهُ الْكُمَاةُ وَرَوْغُهُ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ كَمِيٌّ سَلَفَعُ
يرفع « تعانقه » ، وخفضه ، فالرفع على ما ذكر والألف كافة ، والحفض
على الإضافة ، والألف إشباعٌ لفتحة « بين » وهو من الفصل بعد هذا .
الموضع الثاني : أن تكون^(٣) إشباعاً للفتحة إذ تتوَلَّد عنها إذا مُدَّ الصوتُ
بها ، وأكثر ذلك في الشعر ، كقول الشاعر^(٤) :

٤- يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ مَشْدُودَةٍ مِثْلَ الْفَنِيقِ الْمَقْرَمِ

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٥٠ . النعاج : إناث بقر الوحش ، والحميلة :
رملة فيها شجر ، والملاء : الملاحف البيض ، والمهدب : ذر الهدب .
(٢) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ١٨/١ ، ورواية « كمي » فيه : « جري » ،
والخصائص ١٢٢/٣ ، وسر الصناعة ٢٩ ، واللسان : (بين) وابن يعيش ٣٤/٤ ، والمغني ٤١١ .
وشواهد المغني ٧٩١ ، الحزانة ٣٩٧/٢ ، الروغ : المختلة في الحرب ، السلفع : الشجاع الجري .
(٣) في الأصل : « يكون » وهو تصحيف .

(٤) البيت لمنترة ، وهو في ديوانه ٢٠٤ ، ورواية « مشدودة » فيه : « زينة » ، وهو
في شرح القصائد ٣٣٢ ، والخصائص ١٢١/٣ ، واللسان : (بوع) ، والانصاف ٢٦ ، والحزانة
١٢٢/١ . والذفرى : العظم خلف الأذن ، والغضوب : هي الناقة ، والجسرة : الطويلة العظيمة
الجسم ، والزيفة : السريعة ، والفنيق : الفحل المكرم والمقرم : الفحل الذي يترك من العمل
ويودع للضراب .

وقال آخر^(١) :

٥- قَالَتْ وَقَدْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ
يَانَا قَتِي مَا نِلْتَ مِنْ مَنَالِ

وقال / آخر^(٢) :

٨

٦- أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ
فَأَسْبَحَ الْأَوَّلَ فَتَحَةَ الْبَاءِ مِنْ « يَنْبَع » ، وَالثَّانِي فَتَحَةَ الْكَافِ مِنْ « الْكَلْكَالِ » ،
وَالثَّالِثَ فَتَحَةَ الرَّاءِ مِنْ « الْعُقْرَبِ » ، فَتَوَلَّدَتْ عَنْهَا الْأَلْفُ كَمَا تَرَى .
وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٣) :

٧- لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَائَتِي دِرْهَامٍ لَابْتَعْتُ عَبْدًا فِي بَنِي جُذَامٍ
فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَإِنَّمَا « دِرْهَم » وَدِرْهَامُ لُغَتَانِ ، يُقَالُ فِي جَمْعِ الْأَوَّلِ :
دِرْهَامٌ ، كـ « مِهْجَرَج »^(٤) ، وَ« مِهْجَارِع » ، وَفِي جَمْعِ الثَّانِيَةِ : دِرَاهِمٌ ، كـ « جَلِيلَاب » ،
وَ« جَلَالِيْب »^(٥) ، وَالْأَوَّلَى أَكْثَرُ ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦) :

٨- تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
تَنْفِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

-
- (١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المخطب ١٦٦/١ برواية : ما جلت من مجال ، واللسان :
(كل) ، والجذر ٦٩ ، والأشعري ٤٨٥ . الكلكل : الصدر .
(٢) لم أمتد إلى قائله . وهو في اللسان : (سبب) ، والمفني ٤١٢ .
(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ٢٨ ، ورواية الشاعر الثاني فيه :

لَجَازَ فِي آفَاقِهَا خَاتَامِي

(٤) المهجرع : الأحق . (٥) في الأصل : « جلاليب » وهو تحريف .

- (٦) البيت للفردق ، وهو في ديوانه ٥٧٠/٢ ، والكتاب ٢٨/١ ، وسر الصناعة ٢٨/١ ،
والخصائص ٣١٥/٢ ، وأمالى الشجري ٢٢١/١ ، واللسان : (صنع) ، والانصاف ٢٧ ، وابن
عقيل ٧٤/٣ ، والخزانه ٤٢٦/٤ . تنفي : تطرد وتبعد ، تنقاد : مصدر نقد إذا ميّز رديتها من
جيدها ، الصياريف : ج صيرف وهو الخبير بالنقد .

وأما « الصياريف » فجمع « صيرف » ، لكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها الياء كما قال (١) :

٩- تُحِبُّكَ نَفْسِي مَا حَيَّيْتُ فَإِنْ أُمْتُ يُحِبُّكَ عَظْمٌ فِي التَّرَابِ تَرِيبُ
أراد : « توب » ، وكما تولد الالف عن الفتحة في نحو ما ذكر ، والياء عن الكسرة فيما ذكر أيضا وأشابهه ، كذلك تولد الواو عن الضمة إذا أشبع كقوله (٢) :

١٠- اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَقَلُّبِنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحِبَابِنَا صُورُ
وَأَنْتِي حَيْثُ أَتْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَسَلَكُوا أَذُنُو فَنَظُورُ

أراد : « انظر » فاشبع حركة الظاء فتولدت عنها الواو ، وباب ذلك كله ضرورة الشعر ، وأما فصيح الكلام فلم يأت إلا في « أنا » التي هي ضمير المتكلم المرفوع إذا كان بعدها همزة ، نحو : « أنا أحيي » (٣) ، و « أنا أخرج » ، و « أنا إذا أكرمك » وهي قراءة نافع بن أبي نعيم (٤) ، على خلاف عنه في المكسورة ،

(١) لم أقف عليه .

(٢) لم أهد إلى قائلهما ، وما في الخصائص ٤٢/١ ، و ٣١٦، ٣١٧ ، ١٢٤/٣ - ، والرواية فيه : « تلفتنا » و « يسري » عوضاً من « تقبلنا » و « أتني » ، وسر الصناعة ٣٠ ، واللسان : صور ، والانصاف ٢٣ - ٢٤ ، والمتع ١٥٦ ، والمغني ٤٠٧ ، وشواهد المغني ٧٨٥ ، والخزانة ١٢١/١ . والصور : ج أسود ، وهو المائل العنق .

(٣) البقرة ٢٥٨ ، وانظر : النصف ٩/١

(٤) أثبتنا نافع وابن أبي أريس ، وسائر القراء على حذفها في الوصل ، انظر : القرطبي ١٠٩٤ وأبو حيان ٢٨٨/٢ ، والنشر ٢٢٢/٢ . ونافع أحد القراء السبعة ، ثقة ، انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة ، انظر طبقات القراء ٣٣٠/٢

وأما مع غير الممزة فلا تمدُّ إلا في الضرورة ، كقوله^(١) :

١١ - وكيف أنا وانت حال القوافي بعد المشيب كفى ذاك عارا
وكقول الآخر^(٢) :

١٢ - أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميداً قد تدرّيتُ السّاما
وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى : « وتظنون بالله الظنونا^(٣) » ، « فأضلّونا
السيلا^(٤) » ، « وأطعنا الرسول^(٥) » ، لأنّهم جعلوها من باب إشباع الفتحة وتولّد
الألف عنها ، والصحيح أن الألف في رؤوس هذه الآتي كالألف في القوافي ،
وهو باب آخر يذكر بعد هذا إن شاء الله .

الموضع الثالث : أن تكون علامة التانيث ، وهي قسمان : قسم يختص بالتانيث ،
وقسم يبين التانيث .

٩ فالذي يختص بالتانيث الألف الواقعة طرفاً في الأسماء ، زائدة عليها لا أصلية /
كألف (ما) ولا متقلبة عن أصلي كألف عصا ورحى ، ولا ملحقة بأصلي كألف
علقي^(٦) ومعزى ، الملحقين بجعفر وهجرع ، وتكون في الثلاثي كجبل وسلمى
وضيزي^(٧) ، وفي الرباعي ، كقرقرى^(٨) ، وجحجحي^(٩) ، وفي الخماسي كقبعثري^(١٠) ،

(١) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٥٣ ، وابن يعيش ٤/٤٥ ، واللسان :
(محل) . والأصل : وانتحالي .

(٢) البيت لمحمد بن ثور ، وهو في ديوانه ١٣٣ ، والمنصف ١٠/١ ، والمقرب ١/٢٤٦ ،
وابن يعيش ٣/٩٣ ، واللسان (أنف) . وتذريت : علوت ، وفي الأصل : « تدرّيت » وهو تصحيف .

(٣) الأحزاب ١٠ (٤) الأحزاب ٦٧ (٥) الأحزاب ٦٦

(٦) التلقى : ضرب من الشجر .

(٧) ضيزي : قسمة ضيزى : ناقصة .

(٨) القرقرى : الضحك إذا استغرب فيه وهدير البعير وصوت الحمام ، وأرض باليامة .

(٩) الجحجي : حي من الأنصار . (١٠) القبعثري : العظيم الشديد .

وَضَبْغَطَرَى^(١) .

وتكون في المؤنث اللفظي والمعنوي ، وفي المذكر المعنوي كضغطرى وفي المفرد كما ذكر ، وفي الجمع كجيجلى جمع حَجَل ، وفي المصادر كالرُجْمى والدَّعوى ، (وفي غير المصادر كما ذكر)^(٢) .

والقسم المين للتأنيث هي الألف التي بعد هاء الإضمار المؤنث نحو : ضربتها ، وأكرمها ، والأصل في المذكر في الهاء : الضم مع الضمة والفتح مع الفتحه والكسر مع الكسرة ، نحو : ضربته ، ومررت به ، والواو والياء بعدها دليان على التذكير ، وفي المؤنث الهاء المفتوحة بعد الفتح وغيره وهو السكون ، والألف بعده لبيان التأنيث ، مثاله ما ذكر^(٣) ، والهاء الأصل في الجميع ، بدليل أنها^(٤) تحذف الواو والالف والياء في الضرورة إذا كان قبلها متحرك^(٥) ، وتبقى الهاء بحركاتها ، قال الشاعر^(٥) :

١٣ - أَعْلَقْتُ بِالذَّئِبِ حَبْلًا ثُمَّ قُلْتُ لَهُ الْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَأَسْلَمُ أَيُّهَا الذَّيْبُ

أما تقوّد به شاة فتأكلمها أو أن تبيعه لدى بعض الأراكيب

أراد : « تبيعها » ، فحذف الالف وأبقى الفتحه دلالة عليها ، ثم حذف الحركة تخفيفاً ، كما قال الآخر في المذكر ، حين حذف الواو ، وأبقى الضمة تدلُّ عليها^(٦) :

(١) الضبْغَطَرَى : الرجل الشديد . (٢) ما بين (قوسين) على هامش الأصل .

(٣) أي : ضربتها وأكرمها . (٤) الضمير للقصة أو الشأن

(٥) لم أهتمد إلى قائلها ، انظر : اللسان : (ركب) ، الخزّانة ٤٠٢/٢ ، شواهد

الشافية ٢٤٠

(٦) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٣٦ ، والكتاب ٣٠/١ ، والخصائص ١٢٧/١ ، والانصاف

٥١٦ ، والخزّانة ٣٨٨/٢ ، يصف حمراً وحشياً ، والوسيقة : أنثاه ، والزميز : الغناء في القصبة .

١٤ - لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ وَزَمِيرُ

ثم حذف الآخر الحركة ، فبقي الضمير ساكناً تخفيفاً ، فقال (١) :

١٥ - وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لَأَنَّ عِيَوَتَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا

وقال آخر (٢) :

١٦ - وَيَنْضَوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

وأبعد من هذا قوله (٣) :

١٧ - فَبِنْيَاهُ يُشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ : لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

أراد : « هو » ، فحذف الواو بحركتها . وكذلك فعلوا في هاء الضمير المكسورة كقوله (٤) :

١٨ - غَفَلْتُ ثُمَّ أَتْتُ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا

(١) لم أهتم إلى قائله ، وهو في الحصاص ١٨/٢ ، واللسان : (ها) ، والخزانة ١١٢/٣ ، والدرر الرامع ٣٤/١

(٢) قال في الخزانة ٤٠١/٢ : اختلف في نسبه بين أبي مسلم بن أبي قيس وعمرو بن أبي عمارة وجواس بن حيان ، وصدده :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيْلُهُ

وهو في الحصاص ١٢٨/١ ، والمقتضب ٣٩/١ - ٢٦٧ . ونضاري : صاحب أبي الهزيلان ، والضمير في « له » عائد إلى البرق في بيت قبله .

(٣) قال في الخزانة ٣٩٦/٢ : البيت للمخلّب الهلالي أو المُجَيَّر السلولي ، وهو في الحصاص ٦٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٠٨/٢ ، وابن يعيش ٦٨/١ ، واللسان : (ها) ، والانصاف ٥١٢ . ويشري : يبيع ، والميلاط : عضدا البعير .

(٤) لم أهتم إلى قائله ، وهو في أمالي الشجري ٣٤/٢ ، واللسان (أي) ، والبحر المحيط ٢٨١/١ ، والجمع ٣٩/١

ثم قال الآخر^(١) ، فحذف الياء مجرّكها :

٢٠ - دارٌ لسُعدى إذٍ مِنْ هَواكَا

أراد : « هي » ، وهو في باب الواو والياء أكثر منه في باب / الألف ١٠
لثقلها وخففتها^(٢) .

وبما يجري مجرى قوله : « أو أن تبعه » في اليتين المتقدمين ما حكى الفراء^(٣)
من قول بعض العرب : « بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم
الله به »^(٤) ، أراد : بها ، فحذف الألف ونقل حركة الهاء إلى الياء وهو شاذ
لأقياس عليه .

الموضع الرابع : أن تكون علامةً للتثنية^(٥) ، وذلك في نوعين :

النوع الأول : الأفعال الناصبة وأسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا احتاج شيء منها
إلى فاعلٍ أو مفعولٍ لم يُسمَّ فاعله بعدها ، نحو : ضربا الزيدان ، ويضربان
الزيدان ، ورجلان قائمان أبواهما ، ورجلان مضروبان أبواهما ، والأصل في تلك
الأفعال ، والأسماء المذكورة محمولةٌ عليها لوقوعها موقعها في ذلك .
فهذه الألف إذا تقدمت على الأسماء فهي عند البصريين علامة التثنية^(٥) .

(١) لم أهند إلى قائله ، وقبله في الخزانة ٣٩٩/٢ :

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى يَثْرَاكَا

وهو في الكتاب ٢٧/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٠٨/٢ ، والإنصاف
٦٨٠ ، واللسان : (ها) ، والمجمع ٦١/١ ، والدرر ٣٦/١ .
(٢) أي : ثقل الواو والياء وخفة الألف .

(٣) يحيى بن زياد ، فارسي الأصل ، إمام نخبة الكوفة ، كان يميل إلى الاعتزال ، وهو تلميذ
الكاساني ، توفي سنة ٢٠٦ هـ . انظر : النزعة ٩٨ ، البغية ٣٣٣/٢ .

(٤) ورد القول في الأزهية ٣٠٤ ، والمغرب ٥٩/١ ، وذو وذات اسمان موصولان .

(٥) في الأصل : « للتأنيث » وهو تحريف .

ومثلها الواو [التي لجماعة المذكر] والنون التي لجماعة المؤنث إذا اتصلت بالفعلين المذكورين نحو : ضربوا الزيدون ، وضربون الزيدون ، وضربنَ الهنداتُ ، وضربنَ الهنداتُ وهي لغةٌ قليلةٌ والأكثرُ حذفها لكونها توهمُ الضمير ، وحكم الضمير أن يتقدمه اسمٌ يعود عليه ، ولا اسمَ هنا متقدّم فيعود عليه ، ولأن معناها يلزم الفعل للزونه الاسمَ ، بخلاف ثاء التانيث فإنها مَبْنِيَةٌ للتانيث ، لكونه يكونُ في الاسم بغير علامة كهندان وهنود ، والثني بعد الفعل معلوم بلفظه فذلك لم يحجج إلى علامة في الفعل قبله في اللغة المشهورة .

وأما [غير البصريين] فهي عندهم ضمائرُ وإن تأخرت الأسماء ، وهم في ذلك طائفتان :

طائفة تزعمُ أنَّ الأسماء بعدها مرفوعة بالابتداء ، والجملة من الفعل وما بعده من الألف والواو والنون في موضع خبره ، وإن كانت متقدمة ، فالمرادُ بها التأخيرُ ، كما قال الشاعر (١) :

٢٠- إلى ملكٍ ما أمُّه من محاربٍ ، أبوه ولا كانت قریشُ تصاهره

المراد : أبوه ما أمُّه من محارب . فكذلك إذا قلت : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وفُشِمَنَ الهنداتُ ، فالمراد : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن .

وطائفة تزعم أن الأسماء بعدها مرفوعة على البدل من الضمائر .

وكيلا المذهين فاسدٌ ، لأنه لو كانت تلك الحروف ضمائرَ أسماءٍ لكثُرَ النطقُ بها ، كما كثُرَ النطقُ واستتبَّ مع تقدُّمِ الأسماء ، وإنما الكثيرُ حذفها مع

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣١٢/١ ، وفي المنهني ١٢٤ ، وابن عقيل ١٣٦/١ .

ورشاهد المنهني ٣٥٧ . والمجم ١١٨/١ . ومحارب : اسم قبيلة .

التأخير ، وإثباتها قليل ، حكي عنهم : أكلوني البراغيث ، وقاما أخواك ،
وقال الشاعر (١) :

٢١- أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا

١١

/ وقال الآخر (٢) :

٢٢- يَحْجُورَانِ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارُبُهُ

وأما قوله تعالى « وأسرؤا النجوى الذين ظلموا » (٣) و « عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ » (٤) ، فمنهم من حمله على القليل من اللغتين ، ومنهم من حمله على أن مابعد الواو [بدل] والضمير مبدل منه (٥) والواو عائدة على ما قبلها وتقدّر بعد « ظلموا » : « منهم » ، كقولهم : « السَّمْنُ مَنْوَانٌ » (٦) بدرهم ، أي : منه .

وأما ما زعموا من الإضمار قبل الذكر فهو موقوف على أشياء معلومة ، وذلك في ضمير الأمر والشأن ، نحو : « قل هو الله أحد » (٧) ، وفي باب نعم

(١) البيت لمعمر بن ملقط كما في شواهد المغني ٢٣١ ، وعجزه :

أَوَّلِيْ قَاوُلِيْ لَكَ ذَا وَاِقِيْصَهُ

وهو في أمالي الشجري ١/١٣٢ ، وابن يعيش ٣/٨٨ ، والمغني ٤١٠ ، والشاعر يصف رجلاً يميّره بالهرب .

(٢) البيت للمفردق وهو في ديوانه ٥٠ ، وصدّره :

وَلَكِنْ دِيَايِيْ فِيْ أَبِيْهِ وَأُمِّهِ

وهو في الكتاب ٢/٤٠ ، والخصائص ٢/١٠٤ ، وأمالي الشجري ١/١٣٣ ، وابن يعيش ٧/٧ ، واللسان : (خطأ) ، والمص ١/١٦٠ ، والخزانة ٢/٣٨٦ . والديّاني : المنسوب إلى دِيَانٍ ، قرية بالشام يسكنها النبط ، وحوران : من أعمال دمشق ، والسليط : الزيت .

(٣) الأنبياء ٣ (٤) المائدة ٧١ (٥) في الأصل « بدل منه » وهو تحريف .

(٦) المَنَا : مايوزن به . (٧) الإخلاص ١

نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس رجلاً عمروٌ ، وفي باب « رب » ،
نحو : ربّه رجلاً ، وفي باب الإعمال في التنازع نحو : ضربني وضربته زيدٌ^(١) ،
ولتلك الأبواب علة ليس هذا موضع ذكرها ، فالإضمار قبل الذكر والبدل
كما ترى .

وأما التقديم والتأخير فهو من باب المجاز لامن باب الحقيقة ، والحقيقة
الأصل ، فلا يعدل عنها إلاّ بدليل ، هذا مع قلة إنبات هذه الحروف مع تأخير
الأسماء عنها ، وإنما الأصل الحذف لا ذكرت لك أول الفصل ، ومع هذا فإن
علة التقديم والتأخير تفقد عليهم في أسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا جرت على
ما قبلها لأنها لا يصح فيها أن تقع أخباراً عما بعدها لأنها من تمام ما قبلها نحو :
رأيت رجلين ضاربين أبواهما ، ورأيت رجلاً ضاربين آباؤهم ، ورأيت نساء
ضاربات أخواتهن .

وإنما تكلمنا على الواو والنون في هذا الفصل ، وإن لم يكن الباب له
جريانها فيما ذكر مجرى الألف ، فاعلم ذلك والله الموفق بمتّه .
النوع الثاني : الأسماء^(٢) المثناة ، سواء كانت جامدة نحو : زيدان وعمران ،
ومشتقة نحو : ضاربان وقاتلان .

فهذه الألف في هذا النوع حرف «علاية» للثنتين باتفاق ، ويجرى مجراها الواو
في الجمع المسلم ليمتن يعقل ، نحو الزيدون ، وما أجري مجراه ، نحو : « الساجدون »
في الشمس والقمر والنجوم^(٣) ، سواء كان مذكوراً مخضاً كما تقدم ، أو مخلوطاً
بمؤنث ، نحو : القانتون .

(١) في الأصل « زيداً » وهو سهو .

(٢) يتحدث المؤلف عن الموضع الرابع للألف : أن تكون علامةً للثنائية ، وقد ذكر
قبل النوع الأول .

(٣) إشارة إلى الآية ٤ من يوسف « يا أبتِ إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسُ
والقمر رأيتُهم لي ساجدين » .

والياء في النصب والجور فيها تجري مجرى الألف ، فالباب فيها كآها واحد .
وقد اضطربت أقوال النحويين فيها واختلفوا اختلافاً كثيراً^(١) :
فذهب سيدييه أنها حروف إعراب ، بمعنى أنها حروف يَجِلُّ فيها الإعراب ،
إلا أنه لا يظهر فيها ولا يُقدَّرُ .

وذهب أبو الحسن الأخفش أنها دليل إعراب .
وذهب أبو عمر الجَرَمي^(٢) أن المثني والمجموع معربان / بعدم التغيير والانقلاب ١٢
في حال الرفع ، وبالتغيير والانقلاب إلى الياء في حال النصب [والجور] .
وذهب بعض المتأخرين أنها حروف يُعرب بها كالحركات فاستقراه من
مذهب سيدييه .

وذهب الزجاج^(٣) إلى أنها مبنيات في حال الرفع ومعربان في حال
النصب والحذف .

ولكل متعاضد وحجج يطول إيرادها هنا وبسط الرد عليها ، واضطرب ابن
جني^(٤) في كتاب « سر الصناعة » في شرحه مذهب سيدييه .

والصحيح عندي من هذه المذاهب مذهب أبي عمر الجَرَمي وهو السهل الذي
لا تنكف فيه ، وإليه يرجع مذهب سيدييه على التحقيق ، بدليل أن العرب إذا

(١) انظر : إيضاح الزجاجي ١٣٠ ، أسرار العربية ٥١ ، المسألة ٣ من الإنصاف .

(٢) في الأصل : « أبو عمرو » والوار مقحمة . وهو صالح بن اسحق ، من أئمة البصرة
وتلميذ الأخفش ، كان لسناً قوي الحججة ، له المختصر في النحو وكتاب الأبنية ، توفي سنة
٢٢٥ هـ ، انظر فيه : اخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٥ ، النزعة ١٤٣ ، البغية ٨/٢ .

(٣) إبراهيم بن السري ، لزم المبرد ، وله مختصر في النحو وكتاب الاشتقاق ، توفي
سنة ٣١٠ هـ ، وانظر : النزعة ٢٤٤ ، البغية ١١/١ .

(٤) عثمان بن جني ، تلميذ الفارسي . من نعاة البصرة . له الحصاص وسر
الصناعة والمختص والمحتسب ، توفي سنة ٣٩٢ هـ ، انظر : النزعة ٣٣٢ ، البغية ١٣٢/١ .

كُنْتُ العدد قبل لحاق العوامل والإعراب قالت : اثنان ، وإذا جمعتُ قالت : عشرون ، فإذا أدخلوا عوامل الرفع بقيا على لفظها ، فقالوا : جاء اثنان ، وجاء عشرون ، فعدم التغيير والانقلاب وهو تركُ العلامة علامة ^(١) ، ولا يُنكر أن يكون العدم علامة كالسكون في الجزم ، فإذا صاروا إلى النصب والحذف بإدخال عاملها قالوا : رأيت اثنين ومررت باثنين ، ورأيت عشرين ومررت بعشرين ، فصار للتغيير إلى الباء علامة للنصب والحذف ، والتغيير ^(٢) هو الإعراب بحركة كان أو بغير حركة ، إذا كان عن عاملٍ ، فاعلمه .

ولما نظر أبو إسحاق الزجاج إلى حال هذا العدد توهم أن ترك العلامة في الرفع بناءً ، وهذا صحيح بالنظر إلى عدم تأثير العامل ، وإن كان من حيث الاصطلاح فاسداً لأن المبني مالا تغيره العوامل في رفع ولا نصب ولا خفض ، وقد تغير هذا في النصب والخفض فبطلَ قوله .

وأما مذهب الأخفش فيحقق عليه : ما معنى تلك الدلائل ؟ هل على الإعراب بأنفسها أو في غيرها ، فإن كان في أنفسها فهي علامات إعراب فيرجع إلى قول مَنْ يقول بذلك وهو فاسد ، إذ الإعراب لا يكون إلا في أواخر الأسماء ، وآخر الأسماء اثنتا عشرة والمجموعة الألف والواو والياء ، فليست زائدة على الآخر ، وبهذا أيضاً يفسد القول بأنها علامات إعراب في غيرها ، لأنها ينبغي أن تكون زائدة على آخر المثني والمجموع ، كالتون في « يفعلون » ، وليس كذلك ، بل هي من نفس الكلمة المثناة والمجموعة فاعلمه .

وإنما كانت صورة المثني والمجموع في الرفع بالألف والواو ، وفي النصب والحذف بالياء بتقرير لطيف صناعي ^(٣) : وذلك أن الأصل أن يقال في تنية المرفوع / في

(١) انظر : المقرب ٤٨/١ . (٢) في الأصل : « وبالتغيير » والباء مقحمة .

(٣) انظر : إيضاح الزجاجي ١٢٣

الرفع : الزيدون ، وفي النصب : الزيدان وفي الحذف : الزيدين ، بفتح الدال في جميع ذلك ، وتكون الواو كالضمة في الدال في المفرد ، والألف كالفتحة فيها ، والياء كالكسرة فيها ، وأن يقال في جمع المذكر السالم في الرفع : الزيدون ، وفي النصب : الزيدان ، وفي الحذف : الزيدين ، بضم الدال وفتحها وكسرها ، فتكون ^(١) الواو كالضمة ، في الرفع ، والألف كالفتحة في النصب ، والياء كالكسرة في الحذف . والنون في التثنية مكسورة على اللغة المشهورة ، وفي الجمع مفتوحة على اللغة المشهورة أيضاً ، فطراً لهم اللبس بين التثنية والجمع في النصب في حال الوقف لسكون النون ، وفي الإضافة إلى غيرها بجذب النون بها ، فحذفوا الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل كل ^(٢) واحد من التثنية والجمع في النصب على لفظ الحذف فيها ، لأنها أخوان في اشتراكها في الضمير نحو : رأيتك ومررت بك ورأيكما ومررت بكما ورأيتم ومررت بكم ، وفي كونها لا يكونان إلا بعامل لفظي ، بخلاف الرفع فإنه لا يشترك مع الحذف في صيغة ضمير ، ولا في لزوم العامل ^(٣) اللفظي ، إذ يكون باللفظي نحو : قام زيد ، وبالمعنوي نحو : زيد قائم ، مع أن الحذف خاص بالأسماء ، والرفع يكون في الأسماء والأفعال ، والتثنية والجمع خاصان بالأسماء ، ف وقعت النسبة والتوافق .

ثم إنهم قلبوا واو المثني ألفاً في الرفع لأنهم يقلبون الألف من الواو في « ياجل » والأصل : « يوجل » ، لأجل الفتحة في الحرف الذي قبل الواو ، وصار الزيدان في الرفع ، والزيدين في النصب والحذف ، والزيدون في الرفع ، والزيدين في النصب والحذف .

(١) في الأصل « يكون » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « لكل » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « العمل » وهو تحريف .

ومن العرب مَنْ يقول : الزيدان في رفع المثنى ونصبه وخفضه ، وعليه قوله : ^(١)

٢٣- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
وقوله ^(٢) :

٢٤- أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وعليه حَمَلَ بعضهم قوله تعالى : « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » ^(٣) ، وحمله بعضهم على
على أن تكون [إِنَّ] بمعنى « نَعَمْ » وحمله بعضهم على تكون : « إِنَّ » ثانية
محذوفة الاسم ، ودخلت اللام في الخبر شاذاً ، وحملها بعضهم على إضمار مبتدأ
بعد اللام ، والجميع متكلف ، والأحسن اللغة القليلة لأنها مسموعة معروفة .

الموضع الخامس : معنى التذكير لما بعد الكلمة التي هي فيها ، فتقول في
أَنْتَ فَعَلْتَ ، إذا حذفْتَ « فَعَلْتَ » وتذكرت : أَنَا ، وكذلك قالوا : أَنَا ،
١٤ يريدون : أَيْنَ أَنْتَ ، فلما حذفوا [أَيْنَ] اختصاراً بقيت / الألف مذكّرة
للمحذوف دالةً عليه .

وحكى ابنُ جنّي عن أبي علي الفارسي ^(٤) أنهم قالوا : « جِيءَ بِهِ مِنْ حَيْثُ
وَلَيْسَ » ، إن الأصل : « لَيْسَ » ، وَالْحَقُّ الْأَلْفُ تَذَكُّراً لِمَا حُذِفَ ، ويمكن

(١) البيت في ملحقات ديوان ربيعة ١٦٨ ، وابن يميّش ٥٣/١ ، والمغني ٣٧ ، وابن
عقيل ٢٨/١ ، والشذور ٤٨ ، والأشجوني ٢٩ ، وشواهد المغني ٥٨٥ ، والخزانة ٣٣٧/٣

(٢) نسب في الدرر ٢١/١ إلى رجل من ضبة ، وهو في ابن يميّش ١٢٩/٣ ،
والأشجوني ٣٩ ، وابن عقيل ٣٩/١ ، والهمع ٢٩/١ ، والخزانة ٣٣٦/٣

(٣) طه ٦٣ ، قرأ ابن كثير وحفص إن بالتخفيف ، وقرأ أبو عمرو : إن هذين
وقرأ الباقون بتشديد النون والألف ، انظر : النشر ٣٠٨/٢ ، والقرطبي ٤٢٥٧ ، وابن
يميّش ١٢٩/٣

(٤) الحسن بن أحمد ، أستاذ ابن جنّي ، له الحُجَّةُ ، المسائل الحلبية ، المسائل
العسكرية . من مدرسة البصرة ، توفي سنة ٣٧٧ هـ ، انظر الزمعة ٣١٥ ، البغية ٩٦/١

أن تكون الألف للوقف ، لأنهم قد يقفون على المبني على الفتح بالألف ليات
الحركة ، وكما يلحقونها مع الألف فيمَدُّونها بقدرها سواء ، فيكون مدان لها ^(١) ،
وسواء كانت الألف التي قبلها للتثنية أو لغيرها ، فيقولون في الزيدان ذهاباً أمس :
الزيدان ذهاباً ، وفي : زيد قد رمى عمراً : زيد قد رمى ، فاعلمه .

الموضع السادس : أن تكون لجرد الوقف في غير المنون ، نحو قولك في فعلتُ
أنا : فعلت أنا ، وقالوا في أين أنت ، أين أنا ، وقالوا في الوقف على « حَيْهَلْ » :
حَيْهَلْ ، ومعناها أَقْبِلْ .

الموضع السابع : أن تكون فصلاً بين نوني التوكيد ونون ^(٢) ضمير الجمع
المؤنث نحو قولك « اضربَنَّ زيدا » ، لأنه لولا الفصل بالألف لاجتمعت ثلاث
نونات ، فيقال : اضربَنَّ زيدا ، وذلك مُسْتَقِلٌّ ، وحكي من كلام ابن مَهْدِيَّة ^(٣) :
اخشأَنَّ عني ، أو بين الهمزتين لأجل الاستفقال أيضاً ، فتقول في أأنتم قلتم : أأأنتم قلتم ، وفي
أإذا : أإذا ، وفي أأنزل : أأنزل ، وعليه قراءة هشام ^(٤) من رواية ابن عامر :
« أأنزلتَهُمْ » ^(٥) ، وأإذا كنساً تراباً ^(٦) ، و « أأنزل عليه الذِّكْرُ » ^(٧) ،

(١) في الأصل : « مدبن لها » وهو تحريف ،

(٢) في الأصل : « نوني » وهو تحريف .

(٣) في الفهرست « أبو مهدي » وهو أعرابي صاحب غريب ، يروي عنه البصريون
وكان المبرد يلتقي به ، ولا مصنف له ، انظر الفهرست ٧٥ ، وورد القول في سر الصناعة
الورقة ٢٩٥ أ .

(٤) هشام بن عمار السلمي عالم دمشق وخطيبها ومقرئها ، توفي سنة ٢٤٥ . انظر
النشر ١٤٤/١ وطبقات القراء ٣٥٤/٢ . وابن عامر هو عبد الله بن عامر ، قرأ على
جماعة من الصحابة ، وكان شيخ القراء في الشام ، توفي سنة ١١٨ ، انظر : النشر ١٤٤/١
طبقات القراء ٤٢٣/١ (٥) البقرة ٦ (٦) الصفات ٥٣

(٧) ص ٨ ، فصل بين الهمزتين بألف أبو عمرو وقالون وأبو جعفر واختلف عن هشام ،
انظر : النشر ٣٥٩/١

وما كان نحوه ، وبعضهم يسهل الهزمة الثانية بينَ بينَ تخفيفاً ولا يدخل ألفاً بينها ، وبعضهم
يدخلها مراعاةً للأصل ، وبعضهم يخففها ولا يدخل ألفاً ، لأن الهزمة الأولى
عارضة ، ولكل وجهٍ ونظر وهو لغة مسموعة ، قال ذو الرمة (١) :

٢٥ - أأَنْ تَوَسَّمتَ من خرقاءَ منزلةً ماء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ
وقال أيضاً (٢) :

٢٦ - أَيَا ظَبِيَّةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ . وَبَيْنَ النَّقَا أأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ
وقال آخر (٣) :

٢٧ - حُزْنٌ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدُوا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ أَلِيَّاهُ يَعْزُونَ أُمِّ قِرْدَا
ففصل بالألف كل واحدٍ منهم ، استقلاً لجمع المزدتين .
وقال آخر في الجمع بينها دون فصل (٤) :

٢٨ - أأَنْتِ أَلْهَلَايُ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحِيَّ الْمُلَقَّبُ
ولغة الفصل أكثر (٥) .

(١) الديوان ٥٦٧ ، وثعلب ٨١ ، والخصائص ١١/٢ ، وسر الصناعة ٢٣٤ ، وابن
يعيش ١٦/١٠ ، واللسان : (عَتَنَ) ، والمغني ١٦٠ ، والخرقاء ٣٤١/٢ . وخرقاء :
اسم امرأة ، والنزلة : موضع النزول ، والمسجوم : المصبوب .

(٢) البيت لذي الرمة - كما أشار المؤلف - وهو في ديوانه ٢٢٣ ، والكتاب
١٩٥/٢ ، والأزمية ٢١ ، والخصائص ٤٥٨/٢ ، وأما القالي ٦١/٢ ، وأما الشجري
٣٢١/١ ، واللسان : (جلال) ، وابن يعيش ١١٩/٩ ، والانصاف ٤٨٢

(٣) نسبة في شواهد الشافية ٣٨ الى جامع المذكور ، وهو في ابن يعيش ١١٨/٩ .
واللسان : الهزمة ، والخرق : البصير .

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ٦٣/١ ، والهمع ٨٧/١ . والرواية فيها :
والأرحي الملقب .

(٥) انظر : ابن يعيش ١١٨/٩

الموضع الثامن : أن تكون دالة على الندبة في المنادى ، نحو يا زيدا ، ويا عمرا ،
وهي مع ذلك لد الصوت ، والماء لِبَطِ الألف وتمكّن مدحا والوقف ، فإذا
وصلت حذفها كقوله (١) :

١٥

٢٩ - وَأَقْقَعَا وَأَيْنَ مَنِي فَقَقَعَسُ

وجاء في الضرورة إثباتها بحركة ، إجراء للوصل مجرى الوقف وعُوملت معاملة
الضمير ، كقوله (٢) :

٣٠ - أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

وتكون الألف المذكورة في المفرد نحو : يا زيدا ، ويا عمرا ، وفي المضاف
[إليه] نحو : يا غلام زيدا ، وفي آخر صلة الموصول ، من كلامهم : «وَأَمِنْ
حَفَرٍ بَثْرَ زَمْزَامٍ ، وَوَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ» (٣) .

وفي لحاقها في آخر النعت بعد المنعوت خلاف : فيونس (٤) يميز ذلك إجراء
له مجرى الصلة بعد الموصول ، نحو : يا زيد الظريفاه ، ومن كلامهم : «وَأَجْمَعُ جَمْعَتِي»

(١) نسب في الدرر ١/١٤٨ إلى رجل من بني أسد ، وبعده :

أَبِلِي يَأْكُلُهَا كَرَّوْسُ

وهو في ثعلب ٤٧٤ ، والمقرب ١/١٨٤ ، والأشعوني ٤٦٤

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١/١٨٤ ، والأشعوني ٤٦٦ ، وابن

عقيل ٣٠/٤

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٦٦ ، والمقرب ١/١٨٤

(٤) يونس بن حبيب من موالي بني ضبة ، أحد رواة اللغة والفريق ؛ أخذ عن

أبي عمرو بن العلاء ، توفي سنة ١٨٣ ، انظر : أخبار النحويين البصريين السرياني ٢٧ ، النزهة ٤٩ ،

البقية ٢/٣٦٥

الشاميتي^(١) ، وسيبويه يمنع لشدّة اتصال الصلة بالموصل ، واستغناء^(٢) .
لثبوت عن التفت ، وما شمع من ذلك شاذ ، وهو الأظهر .
ويجوز في هذه الألف أن تقلب ياءً تارةً وواواً أخرى بحسب الحركة قبلها ،
إذا خيف التباس ، نحو : واغلامك^(٣) وواغلامكم^(٤) ، فرقاً بينه .
وبين « واغلامك » .

للموضع التاسع : أن تكون إطلاقاً للقوافي كما تكون الواو والياء لأنها
لا يكون مقبلها إلا متحركاً ، وإذا سكّن فهو مقيد ، فكانها تطليق الحرف من
عقال التيد ، وهو الكون ، إلى حال الحركة : الضمة والفتحة والكسرة .
وهل تلتق هذه الحروف المبني أو المعرب ؟ فيه خلاف بين أرباب القوافي ،
والأشهر أنها تلتق لما يجوز فيه الكون لولاها ، سواء كان معرباً أو مبنيّاً ،
سواءً أو فعلاً أو حرفاً ، كقوله^(٥) :

٣١ - أَلِمَّا عَلَى الرَّبِّعِ الْقَدِيمِ بَعْسَعْسَا كَأَنِّي أَتَدِي أَوْ أَكَلِّمُ أُخْرَسَا
فهذه لحقت للمعرب من الأسماء ، وكذلك قوله^(٥) :

(١) نقل الأستاذ هارون عن السيرافي قوله (الكتاب ٢/٢٢٦) : ندبة الصفة قول^(١)
يونس والكوفيين . والتي يحكاها سيبويه عن يونس ، است أدري : الحاق علامة الندبة
له من قياس يونس أو ما يحكاها عن العرب فتحتج له به ، ويقال إن الجمجمة هي القدح ،
وإن إنساناً ضاعت له قدحان فندبتهما ، وقد يجوز أن تكون جمعيتي الشاميتيناه من
جاءهم العرب يعني ساداتهم .

(٢) في الأصل « واستغنى » وهو تحريف .

(٣) قال سيبويه ٢/٢٢٤ : وتقول : واغلامك^(١) إذا أضفت الغلام إلى مؤنث ، وإذا
فعلوا ذلك ليفترقوا بيننا وبين الذكر إذا قلت : واغلامك .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١

(٥) البيت لجريز ، وهو في ديوانه ٨١٣ ، والكتاب ٢/٣٥٨ ، والخصائص ٢/٩٦ ، =

٣٣ - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا

ثم قال في الفعل وهو مبني :

وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

.

وقال آخر في الاسم المبني (١) :

يَا أَبْتَا عَمَّكَ أَوْ عَسَاكَ

٣٣ -

وقال آخر في الحرف (٢) :

٣٤ - خَيْرُ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَّا إِذَا الدَّاعِي الْمُثُوبُ قَالَ يَا لَا

الموضع العاشر : أن تكون في رؤوس الآي ، تشبيهاً بالقوافي كقوله تعالى :

« وَتُظَنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ^(٣) » ، « وَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ^(٤) » ، « وَأَطَعْنَا الرُّسُولَا ^(٥) » ،

على قراءة ^(٦) مَنْ أَثَبْتُ الألف في الوصل والوقف ، وأما مَنْ حذفها في الوصل

= والإنصاف ٦٥٥ ، وابن يعيش ٢٩/٩ ، والمفني ٣٧٨ ، وابن عقيل ١٤/١ ، والأشموني ١٢ ،

وشواهد المفني ٧٦٢ ، والخزانة ٦٩/١ ، ٣٣٨

(١) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١ ، وقبله :

تَقُولُ يَبْنِي قَدْ أَنَى أَنَاكَ

وهو في الخصائص ٩٦/٢ ، وكتاب اللامات ١٤٦ ، وأمالى الشجري ٧٦/٢ ، والإنصاف

٢٢٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، واللسان : (علل) - منسوباً إلى العجاج - والمفني ١٩٢ ،

والأشموني ١٣٣ ، وشواهد المفني ٤٤٣ ، والمصح ١٣٢/١ ، معناه : حان وقت رحيلك

لملك تجدد رزقا .

(٢) نُسب في نوادر أبي زيد ٢١ إلى زهير بن مسعود الضبي ، وهو في الخصائص

٢٧٦/١ ، والمفني ٢٤١ ، وابن عقيل ٤٣/١ ، وشواهد المفني ٥٩٥ ، والمص ١٨١/١ ،

والخزانة ٦/٢ . والمثوب : الذي يكرر النداء .

(٣) الأحزاب ١٠ (٤) الأحزاب ٦٧ (٥) الأحزاب ٦٦

(٦) أثبت ألفاتها في الوقف والوصل نافع وابن عامر ، وقرأ أبو عمرو والجحدري =

وأثبتها في الوقف فجعلها ألف وقف ، كما تقدم في فصل ألف الوقف ، وأما مَنْ قرأها بإثبات الألف في الوصل وحذفها في الوقف فإشباعاً ، كما تقدم في فصل الإشباع ، والعرب تُجري الأسجاع - وهي الألفاظ الملتزم في آخرها حرف - مجرى القوافي ، كقوله عليه السلام / : « كَانَ المَوْتَ فيها على غيرنا كُتِبَ ، وكان الحق فيها : ١٦ على غيرنا وَجِبَ » (١) ، وكقوله عليه السلام : هل أنتِ إلا إصبع دُميتِ ، وفي سبيل الله مَالَيْتِ » (٢) ، فكما يُلحقونها في آخر القافية كما ذكر ، فكذلك في الأسجاع ، والقرآن نزل على لغتهم ومنيع كلامهم ، ولذلك تجدد بعض السور فيها شبه الأسجاع كآي عمّ والمزمل وغيرهما ، فهذا يوضح صحة ما ذكرت لك ، وبهذا كان معجزاً لأنه نزل على مَهَيَّع (٣) كلامهم ، ولا يستطيعون الإتيان بمثله مع أشياء غير ذلك .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للاستثبات بـ « مَنْ » (٤) في آخرها في الوقف إذا كان في موضع نصب ، وذلك يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع في لغة بعض العرب ، فتقول إذا قيل لك : رأيت رجلاً : مَنْ ، ورأيت امرأة : مَنْ ، ورأيت رجلين : مَنْ ، ورأيت امرأتين : مَنْ ، ورأيت رجلاً : مَنْ ، ورأيت نساء : [مَنْ] ، فإذا وصلت أسقطت الألف فقلت : مَنْ ... (٥) ، وبعض العرب يُلحق علامة التانيث والثنية والجمع فيقول : مَنْهْ وَمَنْثِنْ وَمَنْات وَمَنْونْ وَمَنْينْ ، والأول أكثر في كلامهم .

= ويعقوب وحمة بحذفها في الوصل والوقف معاً ، وقرأ ابن كثير والكسائي وابن محيصن بإثباتها في الوقف وحذفها في الوصل ، انظر اللشر ٣٣٣/٢ ، القرطبي ٥٢٢٧

(١) الحديث موضوع ، انظر : « المصنوع في معرفة الحديث الموضوع » ١٨٧

(٢) رواه الترمذي في الثمائل ٢١٩

(٣) المَهَيَّع : البين . (٤) انظر ابن يعيش ١٤/٤

(٥) خرم في الأصل ، وفي ابن يعيش ١٦/٤ : يقول إذا وصل مَنْ يافق .

الموضع الثاني عشر : أن تكون عوضاً من ضمة أول الحرف المصغر إذا كان موصولاً أو امم إشارة نحو قوله : اللَّذِيَّ وَالَّتِيَّ في تصغير : الذي والتي ، وذِيَّاً وَتِيَّاً في تصغير ذا وتا ، و « أولياً » في تصغير : « أولى » المقصور ، قال الشاعر (١) :

٣٥ - أَلَا قُلْ لَتِيَّاً قَبْلَ مِرَّتِهَا اسْلَمِي . نَحْيَةً مُبْشَتَاقٍ إِلَيْهَا مُتَيِّمٍ .

الموضع الثالث عشر : أن تكون للإنكار (٢) : إذا كان قبلها مفتوح غير منون نحو قولك إذا أنكرت : رأيت أحمد : أحمده ، ورأيت عمراً : أعمراه (٣) هذا عند بعض العرب ، ومنهم من يزيد في آخر المنكر : إنه (٤) في الرفع والحذف وكذلك في النصب دون الألف ، قيل لبعضهم : أخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إنه ، ولا تزد الألف في الوقف في المنصوب النون للفرق بينها (٥) فاعلمه .



(١) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١١٩ ، واللسان (مرر) وشواهد المغني ٨٨٢

(٢) انظر : الكتاب ٤١٩/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٩

(٣) في الأصل : « أعمراه » والألف مقحمة .

(٤) « إن » تزد للتأكيد ، ثم تكسر النون لالتقاء الساكنين ، فحرف المد زائد

للإنكار « وإن » لتأكيد المعنى لبيان حرف المد ، وحرف المد للإنكار والمعنى للوقف ، انظر :

ابن يعيش ٥٠/٩

(٥) في الأصل : « الفرق » وهو تحريف .

القسم الثاني من قسمي الألف

التي هي بدل من حرف أصلي

لها ثلاثة مواضع :

الموضع الاول : أن تكون بدلاً من النون الخفيفة في الوقف نحو قولك :

أضربن زيدا واقتلن عمرا ، ولا تضربن ولا تقتلن ، إذا وقفت عليها أبدلتها ألفاً فقلت : اضربا واقتلا ولا تضربا ولا تقتلا ، سواء كان ذلك في النظم أو النثر ، فالتنثر كقوله تعالى : « لنسقا بالناسية »^(١) ، « لنصدقن ولنكونا »^(٢) ، وإنما ذلك لأنها زائدة مثلها ، ولأنها حرف يعرب به مثلها / عند بعضهم ، ولأنها أمدٌ صوتاً منها وأكثر تبييناً منها للحركة . والنظم كقول الشاعر^(٣) :

٣٦ - وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

أراد : « اعبدن » ، وقال آخر^(٤) :

٣٧ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَظَبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجِجَا

(١) العلق ١٥ (٢) التوبة ٧٥

(٣) البيت للأعشى ، وثمة روايات لصدرة ، فصدرة في الديوان ١٣٧ والأزهية ٢٨٥

فَصَلِّ عَلَى حِينِ الْعَشِيَّاتِ وَالضُّحَى

وصدرة في الكتاب ١٧٣/٢ :

فَإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا

وانظر : أمالي الشجري ٣٨٤/١ ، وابن يعيش ٣٩/٩ ، واللان (نصب)

والإنصاف ٦٥٧ ، والمتع ٤٠٨ والمفني ٤١٢ ، والأشعرني ٥٠٥

(٤) نسب في الدرر إلى عبيد الله بن الحر الجعفي ١٦٦/٢ ، وهو في الكتاب ٥٢١/١ =

أراد : « تتأججن » ، فحذف التاء الأصلية لدلالة تاء المضارعة عليها تخفيفاً ،
وأدخل النون عليه في الواجب للضرورة ، كقوله (١) :

٣٨ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّه مُعَمَّمًا

أراد « يعلمن » ، فأدخل النون في الواجب وليس بقياس ، وإنما جاء منه
ما جاء ضرورة أو شاذاً ، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك قياساً ، وعلى مذهبهم
جرى المتبني في قوله (٢) :

٣٩ - بَادٍ هَوَاكَ صَبَرْتَ أَوْ لَمْ تَصْبِرَا

أراد « تصبرن » ، فأجراه مجرى « يعلمن » في البيت المتقدم ، وأبدل جميعهم
الألف منها في الوقت كما رأيت .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب فتقول في نحو رأيت
زيداً : « رأيت (٣) زيداً » .

وحكم الصحيح والمعتل في ذلك سواء ، نحو : رأيت موسى ، ورأيت عصا ،
إلا أن تكون تاء التانيث فإنها تبدل هاء في نحو : رأيت قائمته ، وذلك ليفارق

= والإنصاف ٥٨٣ ، وابن يعيش ٥٣/٧ ، واللان : (نور) ، والأشعراني ٤٤٠ ،
والخزائن ٦٦٠/٤

(١) البيت في ملحق ديوان المعراج ٨٨ ، والكتاب ١٧٧/٢ ، وتمام ٥٥٢ ، ونوادر
أبي زيد ١٣ ، وأمالى الزجاجي ١٨٩ ، وأمالى الشجري ٣٨٤/١ ، وابن يعيش ٤٢/١ ،
والإنصاف ٦٥٣ ، وابن عقيل ٢٦٩/١ ، والأشعراني ٤٩٨ ، والخزائن ٥٦٩/٤ . وهو يصف
جبلًا علاه النبات .

(٢) الديوان ٣١٦/٢ وعجزه :

وَبُكَكَ إِنَّ لَمْ يَجْرِ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى

(٣) في الأصل « ورأيت » ، والوار مقحمة .

ما فيه التاء أصلية^(١) ، نحو رأيت إصلياً^(٢) وعفريتاً ، وشربت ماءً فراثاً ، وأكلت حوثاً وملثوثاً .

فأما «أخت» و «بنت» وهتت^(٣) فالتاء فيها مبدلة من واو لقولهم : أخوات وبنوات وهنوات ، وهذا فصل من باب التصريف فيه اختلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد اضطرب فيه قول سيدييه في باب النسب^(٤) ، وشرح ذلك مخرجنا عن المقصود لطوله .

وأما المقصور العرب ، نحو : «عصا ورحى» فلا خلاف بينهم أن الوقف فيه على الألف المبدلة من التنوين ، نحو : رأيت عصا ورحى ، وإنما الخلاف بين النحويين في الألف في حال الرفع والحذف - وإن كانوا يجمعون على أن تلك الألف بدل من حرف هو لام الفعل - فأكثرهم على أنها للوقف ، لأن الواو والياء لا يثبتان في الوقف في مشهور اللغات ، وأبو عثمان المازني^(٥) يرى أن الألف عوض من التنوين ، والألف التي هي بدل من أصل محذوفة لاجتماعها ساكتين ، لأن ما قبل الألف مفتوح أبداً في الحالات الثلاث : الرفع والنصب والحذف .

والصحيح مذهب الجماعة لأن التنوين^(٥) محذوف في الوقف + / البتة فلا تكون الألف في الوقف عوضاً منه أثبتة .

(١) لإصليت : الشجاع ، والسيف لإصليت : الماضي .

(٢) انظر : أمالي الشجري ٧٠/٢ ، والممتع ٣٨٥

(٣) انظر الكتاب ٩٢/٢

(٤) بكر بن محمد ، من نخاة البصرة ، لزم الأخفش ، له كتاب التصريف الذي شرحه ابن جني ، توفي سنة ٢٤٩ ، انظر : بأخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٧ ، النزمة ١٨٢ ، البنية ٤٦٣/٢

(٥) قوله : «التنوين» غير واضح في الأصل .

(٦) جرى تقديم وتأخير في ترتيب اللوحات أثناء تجليد المخطوطة في مكتبته تيمور . وقد أعدنا ترتيبها كما كانت في الأصل ، وهذا ما جعلنا نسير في الترميم أثناء المسخ والتحقيق على أساس الصفحة وليس على أساس اللوحة .

ومن العرب من يحذف هذه الألف في الوقف إذا كان الاسم غير مقصور
فيقول : رأيت زيدا ، قال الشاعر (١) :

٤٠ - كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ لِبَرٍّ^٢
وقال آخر (٢) :

٤١ - وَأُخِذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصَمٌ
كما أن منهم من يقف على مالا ينصرف بالألف فيقول : رأيت أحمدا ومساجدا ،
وعليه يحمل «قواريرا قواريرا» (٣) ، على قراءة (٤) من لم ينون الأول ومن تَوَتَّه
فهي عوض من التنوين ، لأن من العرب من يصرف الجمع الذي لا نظير له في
الواحد فيقول : هذه مساجد ، حكى ذلك ابن جني في «سر الصناعة» ، وعليه

(١) البيت لمعدي بن زيد وهو في ديوانه ٥٩ ، وقامه :

شَيْزٌ جَنِّي كَأَنِّي مُهْدَأٌ
وهو في الخصائص ٩٧/٢ ، واللسان : (هدأ) ، وابن يمش ٦٩/٩ . الشتر : الفلق -
المهدأ : من أهدأ الصبي إذا علا له لينام ، والقَيْن : الحداد ، والدَف : الجنب .

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣٧ وصدره :

إِلَى الْمَرِّ قَيْسٌ أُطِيلُ السُّرَى

وهو في الخصائص ٩٧/٢ ، وابن يمش ٧٠/٩ ، واللسان : (رأف) ، والخزانة ٤٤٥/٤ .
والعصم : ح عصمة وهي السبب ، أي المهد .

(٣) الدهر ١٦ ، ١٧

(٤) تَوَتَّ «قوارير» الأولى فافع وابن كثير والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، ولم
ينون الباقون ، ووقف فيه يعقوب وحزرة بنغير ألف والباقيون بالألف . ونون «قوارير» الثانية
فاعف والكسائي وأبو بكر ، ولم ينون الباقون ، فمن نون قرأها بالألف ومن لم ينون أسقط
منها الألف ، انظر النشر ٣٧٨/٢ ، والقرطبي ٦٩١٤

تجراة من قرأ : « سلاسل وأغلا وسعير »^(١) .
 وإن كان الاسم مقصوراً فلا يوقف عليه [إلا] بالالف ، إلا في الضرورة
 كقوله^(٢) :

٤٢ - رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ
 أراد : « المتعلّى » .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من ياء الإلحاق نحو : « علقى »^(٣) ،
 و « معزى » ، وهما ملحقان بجعفر وهجرع^(٤) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها
 فانقلبت ألفاً ، ويكون الاسم معها منوناً وغير منون ، فمن نون جعلها كالأصلية^(٥) ،
 إذ هي منازرة لراء « جعفر » وعين « هجرع » ، وإن كانت زائدة في الكلمة ،
 ألا ترى أن « علقى » من التعلّق ، و « معزى » جماعة المعز . ومن لم يثوّنوها
 أجراها مجرى المؤنث ، إذ الألف فيها زائدة كما في ألف التانيث في حبل وسلى ،
 وللزومها الكلمة كالألف التانيث امتنع الاسم من الصرف ، وقرئ قوله تعالى :
 « ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى^(٦) » ، بالوجهين ، لأنها من الموازنة وهي التتابع والتاء

(١) الإنسان ، قرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم وبشام عن ابن عامر منوناً ،
 والباقون بغير تنوين ، ووقف قبل داب كثر وحزة بغير ألف والباقون بالالف ، انظر :
 المصدر نفسه .

(٢) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ١٩٩ ، صدره :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْنٍ شَاهِدٌ

وهو في أسالي الشجري ٧٣/٢ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والأشعرى ٧٤٨ ، والتساج :
 « رجم » . وقيل : قبيلة .

(٣) العلقى : ضرب من الشجر . (٤) المجرع : الأحن .

(٥) في الأصل : « كالأصل » وهو تحريف .

(٦) المؤمنون ٢٤ ، قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو بالتنوين ، قرأ الباقر بغير
 تنوين ، انظر : النشر ٣١٥/٢ .

بدل من واو ، وبعضهم يجعلها إذا كانت ^(١) بغير تنوين فعلاً مضارعاً ، وليس بشيء ، لأنه قد تُنُون في لغة أخرى ، وإنما هو مثل «عائقي» ، وألفه بدل من ياء ملحقه ^(٢) بجعفر ، فاعلمه ، وامتناعه من الصرف لشبه التانيث اللازم .

واعلم أن الألف قد زيدت في نفس الكلمة للمدّ خاصة ، فزيدت ثانية في مثل «ناصر» و «صابر» لبناء اسم الفاعل ، وكذلك في مثل : سابط ^(٣) وقادوس ، وللتكسير في مثل جلايب ^(٤) ومفاتيح ثالثة ، وفي مثل : كتاب وسجّال وحرار ، ورابعة في مثل شمراخ ^(٥) وشمّلال ^(٦) وعشكال ^(٧) ، وخامسة في مثل : شكاعات ^(٨) وشمّاقات ^(٩) ، وكل ذلك مبدأ لغة لا يتعائل ، وإنما يوقف فيه مع السماع ، فاعلمه .

* * *

-
- (١) في الأصل : «كان» . (٢) في الأصل : «تلحقه» وهو تحريف .
(٣) سابط : اسم موضع في المدائن .
(٤) في الأصل «جلايب» وهو تحريف ، قال تعالى «يُذْنِبْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَيبِيزَنْ» .
(٥) الشمراخ : العيذق عليه بسر أو عنب ، أو رأس الجبل ، أو أعالي السحاب .
(٦) الشمّلال : السريع الخفيف من الإبل .
(٧) المشكال في النخل كالحنود في الكرم .
(٨) الشكاعات : ج شكاعة : شوكه مثلاً في البعير .
(٩) نخلة رامقة : طويلة وقد تكون ساقات جمع شمّاقة وهي حبة حامضة ..

الفصل الثاني : في الهمزة ومعانيها ومواضعها في كلام العرب

مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف

١٩

لما المفردة قسمان : قسم أصل وقسم بدل من أصل .

القسم الذي هي أصل لها في الكلام ثلاثة عشر موضعاً :

الموضع الأول : أن تكون للتوصل إلى النطق بالساكن في ابتداء الكلمة (١) واختلف فيها : هل يقال لها همزة أو ألف ؟ فبعضهم يسميها ألفاً مراعاة لأصلها من اللفظ الذي هو مدّ صوت ، وبعضهم يسميها همزة مراعاة للنطق بها وهو الأبين ، ولكلا الوجهين نظر ، والأحسن أن تسمى بما هي عليه في النطق ، لأن ذلك هو معنى الهمزة .

وكان الوجه فيها أن يقال لها همزة إيصال لا وصل لأنها لا تصل ، ولكن توصل الناطق إلى النطق بالساكن بعدها ، ولكن قيل همزة وصل على غير مصدر (٢) أوصل ، كما قال الله تعالى : « أَتَبَسَّكُمْ مِنْ الْأَرْضِ أَنْبَاءُ » (٣) ، وعلى المصدر (٤) يكون « إنباء » ، وقال الشاعر (٥) :

(١) انظر : سر الصناعة ١٢٦ ، ابن يعيش ١٣١/٩

(٢) في الأصل : « صدر » ، وهو تحريف .

(٣) فوح ١٧ (٤) في الأصل : « الصدر » ، وهو تحريف .

(٥) البيت لثقيف بن جبرة كما في فرحة الأديب (عن هامش الخصائص ٣٠٩/٢) وصدره :

يَمَا لَمْ تَشْكُرُوا الْمَعْرُوفَ عِنْدِي

وهو في الخصائص ٣٠٩/٢ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٤١٦ ، وقد شرحه بقوله : « كان مجراني لكم لأنكم كفرتم بالإحسان ، فإن شئت أن أعود إلى الإحسان فعودوا إلى الشكر » .

٤٣- وَلَوْ شِئْنَا تَعَاوَدْنَا عِوَادًا

وكان القياس على المصدر ^(١) : تعاوداً ومعاودةً ، وذلك جائز كثير .
فإذا ثبت هذا فإن محالها في الكلام ثلاثة محال^٢ ، الأول : الاسم ، الثاني :
الفعل ، الثالث : الحرف .

وأما الاسم فقسمان :

قسم هو أسماء معلومة لاتعدى ، وذلك : اسم واست واثان وابنم وامرؤ
وايمن الله في القسم ، وما له من ذلك مؤنث أو مشى .

وقسم هو أسماء مصادر ، لكل فعل كانت في ماضيه [همزة الوصل] وهي عشرة
مصادر لعشرة أفعال ، وذلك : انفعال كأنطلق ، وافتعال كاكتاب ، وافتعيل
كاقنعينساس ^(٢) ، وافتعيل كاقشعرار ، وافتعال كاغديدان ^(٣) ، وافتعال كاحمرار ،
وافعيل كاحيرار ، وأفعول كاعلواط ^(٤) ، واستفعال كاستخراج ، وافتعلاء
كاسلنقاء . ^(٥)

وأما الفعل فقسمان :

قسم هو أفعال تلك المصادر المذكورة ، وذلك عشرة أمثلة : انفعّل
كانطلق ، وافتعل كاكاتب ، وافتعلل كاقنعينساس ، وافتعلل كاقشعر ، وافتعول
كاغدودن ، وافتعل كاحمر ، وافتعال كاحمار ، وافتعول كاعلوط ، واستفعل
كاستخرج ، وافتعلل كاسلنقى .

وقسم هو فعل الأمر من الأفعال المذكورة كأنطلق ، وكذلك باقيها

(١) في الأصل : « الصدر » وهو تحريف .

(٢) الاقنعينساس : الرجوع والتأخر . (٣) اغدودن النبات : طال .

(٤) اعلوطت البعير : تملقت بعنقه . (٥) اسلنقى : نام على ظهره .

من كل فعل سُكِّنَ ثانيه في المضارع ولم تحذف منه همزة ، ولم يكن أخذ وأكل وأمر^(١) ، وذلك نحو : اضرب من ضرب يضرب ، واعلم من علم يعلم ، واشترِفْ من شَرَفْ يشترِفْ ، فإن كان قد حذفت همزته في المضارع رُدَّتْ في الأمر نحو : أكرم من أكرم يُكرم ، لأن الأصل [في] المضارع : يُؤكِّرم ، لكن / لما كانوا يستنقلون اجتماعها مع همزة المتكلم فيه فحذفوها فقالوا : أكرم ، ثم أجريت الرواء والتاء والنون التي للمضاربة في حذف الهمزة معها مجرى ما فيه همزة المتكلم لأن الباب في أنها للمضاربة واحد .

وأما أَخَذَ وأَكَلَ وأَمَرَ فَإِنَّ الأمر من هذه دون همزة : خذ ، كل ، مر ، وهذه هي اللغة المشهورة فيها .

وحكى ابن جني أن من العرب من يقول : أؤمر ، أؤخذ ، أؤكل ، كسائر الأفعال التي يُسَكِّنُ ثانيها في المضارع ، والأفصح في أمر : « أمر » : مر^(٢) ، قال الله تعالى : « وأمر أهلك بالصلاة »^(٣) ، وقد جاء في الخبر : « مروهم بالصلاة لسبع »^(٤) .

وأما الحرف فهي لام التعريف خاصة ، نحو : الرجل والغلام ، وحكي عن الخليل^(٥) أنها همزة قطع ، والكلام معه يُذكر في فصل « أل » إن شاء الله . فجميع هذه الحمة المواضع تسقط فيها الألف في الدرج وتثبت في الابتداء .

(١) إذا تحركت الفاء في المضارع أو حذفت في الأمر لانتبت همزة الوصل لعدم سكوت الحرف الأول نحو : خذ ، قل ، شُدْ .

(٢) أي إلا إذا سبقه راء كما في الآية : وأمر أهلك ... (٣) طه ١٣٢

(٤) رواية الحديث في أبي دارد ١١٥/١ « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ... » .

(٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كان ذا عقل خصب ، واضح علم العروض وأستاذ سيبويه .

توفي سنة ١٧٥ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسيرا في ٣٠ ، النزهة ٤٥ ، البغية ١/٥٥٧ .

ولا تثبت في الذرّج إلا في الضرورة ، كقوله (١) :

٤٤- ألا لا أرى إثنين أحسن شيمةً على حدّثانِ الدهرِ مِنّي ومنْ جملِ
وقال آخر (٢) :

٤٥- وكُلُّ إثنينِ إلى افتراقِ
وقال آخر (٣) :

٤٦- لَتَسْمَعَنَّ وَشَيْكاً في ديارهم اللهُ أَكْبَرُ يَأْتِراتِ عُثْمَانَا
وقال آخر (٤) :

٤٧- عَجَلْ لَنَا هَذَا وَالْحَقُّنَا بِذَاكَ الشَّحْمُ إِنَّا قَدْ مَلَيْنَاهُ بِجَلْ
وأما قولهم : « يا الله » بقطع ألف الوصل ، فإنما ذلك لأن الألف واللام
صارتا منه كأنهما من نفس الكلمة ، أو هي عوض من همزة « إله » ، لأنها

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ١٩/١ ، واللسان : (ثني) ، والأشعري
٨١٤ ، والخزانة ٣/٢٣٥

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وقبلة في الخصائص ٤٧٥/٢

يَأْنَفْسِرْ صَبْرًا كُلُّ حَيٍّ لَاقٍ

وهو في شواهد الشافعية ١٧٤ ، والدرر ٢/٢١٦

(٣) البيت لحان ، وهو في ديوانه ٢٤٨ ، وفي المنصف ٦٨/١ ، واللسان : (ثار) .
ووشيكاً : سريعاً ، يأتريات فلان : أي يا أهل تاراته المطالبين بدمه .

(٤) نسب في الدرر ٥٢/١ إلى غيلان بن حريث الربيعي ، وهو في الكتاب ٧٣/٢ ، وأول
صدره فيه :

دَعْ ذَا وَعَجَلْ

والخصائص ٢٩١/١ ، واللامات ١٧ ، والأشعري ٨٣ ، والمصحح ٧٩/١ ، والخزانة ٣/٢٣٣
وبجّل : حسب .

لا تجتمع معها إلا في الضرورة ، مع أن هذا الاسم ^(١) ... ، فاجعلوا ذلك مزينة^٢
على غيره من الأسماء .

وهذه الهمزة التي للوصل تكون أبداً مكسورة ^(٢) على أصل التقاء الساكنين
سواء كُتبت تلك الفعل مفتوحاً أو مكسوراً ، نحو : اعلم واضرب ، ويجوز
ضمها ، إلا أنه إذا كان تلك الكلمة مضموماً ضمّاً لازماً نحو : « اقاتل » تتبع الهمزة^٣
التالي ^(٣) .

فإن كان الهمزة غير لازم لم تضم ، وبقيت الهمزة مكسورة^٤ نحو : امشوا
واقضوا ، لأن الأصل : امشيوا واقضيوا ، فحذفت الياء استئثالاً ^(٤) ، وتبسع
ما قبل الواو الواو .

كما أنه إذا كان الكسر عارضاً وكان الهمزة الأصل بقيت همزة الوصل مضمومة^٥
نحو : ادعي ياهد ، لأن الأصل ادعوي ، فاستثقلت الضمة مع كسر الواو ،
فأنبع ما قبلها كسرة ، وقلبت الواو ياء تخفيفاً .

ولا تكون همزة الوصل مفتوحة^٦ إلا في موضعين / : أحدهما : أين الله ،
والآخر : ألف لام التعريف ، وإنما ذلك لأن « أين » لفظ غير متصرف
لا يكون إلا في القسم ، والفراء يجعله جمع^٥ « أين » ، فتكون الهمزة عنده

(١) سقط لم أتيت به ، يحتمل : « خاص بالله » .

(٢) انظر الخلاف في أصل حركة همزة الوصل بين البصريين والكوفيين : الإنصاف ٧٣٧

(٣) قال ابن عيش ١٣٧/٩ : كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة ، لأنه خروج من
ثقل إلى ما هو أثقل منه ، ليس بينها إلا حرف ساكن .

(٤) قال ابن عيش ١٣٧/٩ : إنما استثقلوا للضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها فبقيت
ساكنة ، ووار الضمير بعدها ما كن فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وضمت العين لتصح الواو الساكنة
فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت .

(٥) نسب صاحب الإنصاف هذا القول إلى جميع الكوفيين وعقد لذلك مسألة ، انظر ٤٠٤

همزة قطع وهو فاسد ، لأن تلك الألف تسقط في الدرج كسائر ألفات الوصل كما قال الشاعر (١) :

٤٨- فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ : لَيَمُنُّ اللَّهُ مَا نَذْرِي
ولأنهم قد قالوا فيه : إِيْنِ اللهُ بِكسر الهمزة على الأصل ، وألف الجمع لا تكسر ، لا يقال في أفلس : إِفلس ، ولا في أعبد : إِعبد ، ولأنهم قد قصرُوا فيه باللغات في الحذف ، فقالوا : كَيم اللهُ وَإِيم اللهُ ، وم اللهُ وَم اللهُ ، والتصرفُ في الحذف بابه المفردات ، إذ هي المستعملة أصلاً فخففت (٢) ، فلما كان غير متصرف عن القسم نقل ففتحت همزته تخفيفاً .

وأما ألف التعريف فلما كانت اللام معها حرفاً ، وكان أيضاً غير متصرف . وليس بأصل في الكلام لمعنى في نفسه ، ثقل أيضاً فخفف (٣) بفتح همزته فاعلم .
وما عدا هذه المواضع الخمسة من الاسم والفعل والحرف فالهمزة في أوله همزة قطع تثبت درجاً وابتداءً ، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر كقوله (٤) :

٤٩- وَيُلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ

(١) البيت لنصيب ، وهو في ديوانه ٩٤ ، والكتاب ١٦٩/٢ ، والأزهية ٣ ، والنصف ٥٧/١ ، وسر الصناعة ٤٠٧/١ ، واللسان : (ين) ، والإنصاف ٤٠٧ ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، وأما القالي ٢٠٣/٢ ، والمتن ٣٥١ ، والمغني ١٠٦ ، وشواهد المغني ٢٩٩/١ .

(٢) في الأصل : « فخفت » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « فخففت » وهو تحريف ، والضمير في « مخفف » يعود إلى الحرف .

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٢٧ ، والكتاب ٢٩٤/٢ ، وسر الصناعة ٢٤٠/١ ، وابن يعيش ١١٤/٢ ، والخزانة ٩٠/٤ . والطالبة : العقاب ، ولا كهذا : يريد الذئب ، يقول : لم أر كنهجاء وهو به منها نجا ، وهو مطلوب .

وقال آخر^(١) :

٥٠- يَا الْمُغِيرَةَ رَبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَجَّتُهُ بِالْمَكْرِ مِنِّْي وَاللَّهَ
أو في نادر كلام ، كما قرأ بعضهم : « إنها لحدى الكبير^(٢) » ، فأنسقط الهمزة
تخفيفاً ، ولا يقاس عليه .

أما قوله تعالى : « لكننا هو الله ربِّي^(٣) » ، فقال فيه بعضهم : الأصل فيه ::
لكنْ أنا ، ثم نقلت [فتحةً] همزة « أنا » إلى النون قبلها فصار : لا كتنا ،
فأدغم تخفيفاً ، وكذلك قال بعضهم في قول الشاعر^(٤) :

٥١- أَلَا يَأْسِنَا بَرْقٌ عَلَى قُلُلِ الْجِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٍ
إن الأصل فيه : لله إنك ، ودخله الحذف حتى صار إلى ما ترى ، وهذا
كله متكلفٌ وشذوذ ، وإنما الألف في « لا كتنا » إشباع ، وهو في الكلام
قليلٌ ، و « لهْنُكَ » أصله : « لَانُكَ » ، وأبدلت الهمزة هاءً ، كما قالوا :
« هَرَحْتُ الماشيةَ وإياك في : أرحتُ الماشيةَ وإياك » .

الموضع الثاني : أن تكون للاستفهام ، وتدخل على الجمل الاسمية . والفعلية ،
كقولك : أزيدُ قائمٌ ؟ وأقام زيدٌ ؟ وتكون معادلةً لـ « أم » ، تارة ، وغير

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في مستدرک ديوانه ١٣٤ ، وأما الشجري
١٦/٢ ، والمنع ٦٢٠

(٢) المدر ٣٥ ، قرأ العامة بألف القطع ، وروى جرير عن ابن كثير بحذف الهمزة ، انظر :
القرطبي ٦٨٧٦

(٣) الكهف ٣٨- وانظر أوجه الإعراب في القرطبي ٤٠٢١

(٤) لم أجد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٩٣ ، والخصائص ٣١٥/١ ، وأما القالي ٢١٨/١ ،
وأما الزجاجي ٢٥٠ ، والمقرب ١٠٧/١ ، واللسان : « لهْنُ » ، والمغني ٢٥٤ ، والخزانة ٢٣٩/٤ .
والقلل : القم ، وانظر تعليق ابن عصفور على البيت : المقرب ١٠٧/١

معادلة ، فإذا كانت معادلة كان [معنى] الكلام ^(١) إذا قلت : أقام زيد أم قعد :
 أي الفعلين فعل ؟ وإذا قلت : أزيد قام أم عمرو : أيها قام ؟ وإن كررت
 في / الفعل أو جمعت كان المعنى : أي الأفعال ، أو أيهم ، ويزاد هذا بياناً ٢٢
 في فصل « أم » .

وإذا لم تعادل لم تحتج إلى « أم » كما مثل أولاً ، قال الله تعالى : « أنتم
 أشد رهبة » ^(٢) ، وقال : « اتقوا الله على الله مالا تعلمون » ^(٣) .
 ويجوز حذف هذه الهذبة إذا فهم المعنى ودل عليه قرينة الكلام ، كقولك :
 زيد قام أم عمرو ؟ تريد : أزيد ، قال الشاعر ^(٤) :

٥٢ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي كُنْتُ دَارِيًّا

بَسْبَعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أُمُّ بَشْمَانٍ

أراد : أبسبع ، وقال آخر ^(٥) :

٥٣ - تَرَوْحُ مِنْ الْحَيِّ أُمُّ تَبْتَكِيرٍ

(١) قوله : « الكلام » غير واضح في الأصل .

(٢) الحشر ١٢ (٣) الأعراف ٢٨

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، ورواية الديوان ٢٦٦ :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَحَاسِبٌ

وهو في الكتاب ٥٦٧/١ ، والأزمية ١٣٥ ، وأما الشجري ٣٣٥/٢ ، وابن يمين ١٥٤/٨

والمغني ٧ ، وابن عقيل ١٧١/٣ ، والخزانة ٤٤٧/٤

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٥٤ ، وعجزة :

وَمَاذَا عَلَيْكَ بَأْسٌ تَنْتَظِرُ

وفي الأصل « الحمى » وهو تعريف عن « الحمى » .

الموضع الثالث : أن تكون للإيجاب وتحقق الكلام ، وفيه معنى الاستخبار كقوله تعالى : « أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا » (١) ، والمعنى : ستجعل فيها ، ومنه قول الشاعر (٢) :

٥٤ - أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحَ
والمعنى : أنتم خير من ركب المطايا . فلفظ هذا النوع يعطي معنى الاستخبار
والمعنى على الإيجاب ، والتحقيق على ما ذكرت لك ، وبه يحصل معنى الممدوح
فاعله .

الموضع الرابع : أن تكون للتسوية ، وصورتها في الكلام صورة الاستفهامية
المعادلة ، إلا أن هذه تتقدمها التسوية كقولك : « سَوَاءٌ عَلَيَّ أَمْتٌ أَمْ قَعْدَتٌ »
و « أَرْضِيَتْ أَمْ سَخِطَتْ » ، قال الله عز وجل : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ » (٣)
و « سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ عَنَّا أَمْ صَبَرْنَا » (٤) ، وقال الشاعر : (٥)

٥٥ - سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيَّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةً تَحْسِرُ تُتَقَى أَمْ بِأَسْعَدِ

الموضع الخامس : أن تكون للتقرير مجرداً من معنى الاستفهام ، كقولك : [أ]
أنت رأيتني أقوم ، ومعناه : أقرر بك معرفتي (٦) ، والفرق بينه وبين الاستفهام
أن الاستفهام ممن لا يعلم لمن (٧) يعلم ، أو يتوهم منه العلم ليُعلم والتقرير ممن يعلم لمن
يُعلم ليُثبت على فعله فيكون جزاءً ، أو يتحقق أنه فعله عن قصد ، ومن الأول

(١) البقرة ٣٠

(٢) البيت لجوير وهو في ديوانه ٨٩ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، والمغني ١١ ، وابن يعيش

١٢٣/٨ ، واللسان : (قص) ، وشواهد المغني ٤٣ (٣) البقرة ٦ (٤) إبراهيم ٢١

(٥) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٣٢ ، والبحر المحيط ٤٧/١

(٦) عبارة معرفة ، وقد أثبتنا صورتها . (٧) في الأصل : « فن » وهو تحريف .

قوله تعالى : « أَنْتَ قُلْتَ النَّاسِ اتَّخِذُونِي ، ^(١) و « أَلَمْ تُرَبِّكُنَا وَلِيداً ^(٢) ،
و « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ، ^(٣) .

الموضع السادس : أن تكون للتوبيخ مجرداً من التقرير تارةً ومصاحباً له أخرى ،
فن الأول قوله تعالى : « أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ، ^(٤) ، ومن الثاني
قوله تعالى : « أَلَمْ تُرَبِّكُنَا وَلِيداً ، ^(٥) ، وقول الشاعر : ^(٦)

٥٦ أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَبَيْنَكُمْ الدَّوْدَةُ وَالْإِخَاءُ

الموضع السابع : أن تكون للمضاربة في الفعل المبهم وهو الذي يحتمل الحال
والاستقبال ، نحو أضرب وأخرج للتكلم وحده ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، وإنما
قيل لها همزة مضاربة / لأن الفعل إذا دخلت عليه صار يضارع بها الأسماء ، أي ^{٢٣}
يشابهها ، والمشابهة تكون للأسماء من جهتين :

إحدهما : أن الفعل يدخله من الإبهام والتخصيص ما يدخل الاسم ، وذلك
أن الإبهام في الفعل هو احتماله الحال والاستقبال على السواء عند قومٍ ، وهو عند
قومٍ أظهر في الحال ، وعند قومٍ أظهر في الاستقبال ، وقومٍ ينكرون الحال
فيه ، ولكل طائفة حجة ، الكلام فيها يطول ، والصحيحُ احتماله الحال
والاستقبال ، هل على السواء أو على الاختلاف ؟ ، ليس هذا موضع تحقيقه ،
وتخصيصه هو أن يخلص لأحد الزمانين بقرينة تدلُّ على ذلك ، فإذا قلت :

(١) المائدة ١١٦ (٢) الشعراء ١٨ (٣) الأعراف ١٧٢

(٤) الأحقاف ٢٠ ، وهذا على قراءة الحسن ونصر وأبي العالية ، بهزتين مخففتين ، انظر :

القرطبي ٦٠١٩ (٥) الشعراء ١٨

(٦) البيت للحطيئة ، وهو في ديوانه ٩٨ ، ورواية صدره فيه :

أَلَمْ أَكُ مُسْلِمًا فَيَكُونُ بَيْنِي

وهو في المتن ٧٤٥ ، وابن عقيل ١٢٦/٢ ، والمجمع ١٣/٢

« يضربُ » ، احتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : « يضرب الآث » تخلص للحال ، وإذا قلت : « يضرب غداً » تخلص للاستقبال .

وأما إيهام الاسم فهو أنه يقع في أصوله على ما دخل تحت جنسه ، نحو : رجل وفرس وثوب وشبه ذلك ، وتخصيصه بالألف واللام والإضافة ، نحو : الرجل ورجلكم ، والقلام وعلامكم ، هذه إحدى الجهتين .

وأما الجهة الأخرى : فهي أن الفعل يشبه الاسم إذا كان مثل : « فاعِل » في عدد الحروف والحركات والسكنات ، كضارب ويضرب ، فضارب من أربعة أحرف ويضرب مثله ، وأول ضارب متحرك وثانيه ساكن وثالثه متحرك ورابعه كذلك ، ويضربُ مثله أربعة أحرف في ذلك ، وهذه الجهة ضعيفة لا تستقيم في كل فعلٍ واسم ، إنما هي في بعض الأسماء والأفعال ، والأولى مستتبعة فعلها المفعول ، والذي صير الفعل له هو همزة المضارعة وسائر حروفها من الياء والتاء والنون ، وستذكر في مواضعها بحول الله .

الموضع الثامن : أن تكون للتعدية خاصة ، وذلك إذا كان الفعل ثلاثياً لا يتعدى لو نطبق به ، فنقدّر أن الهمزة فيه زائدة ، كقولك : « ألقى ما في يدي » ، وقال تعالى : « والقر ما في يمينك ^(١) » ، وقال الشاعر ^(٢) :

٥٧ - فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَأَسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى
كان الأصل في هذا الفعل أن يقال فيه : « ألقى ^(٣) ما في يميني » ، إلا أنه

(١) طه ٦٩

(٢) نسب في اللسان : « عصا » إلى معمر بن حمار ، أو عبد ربه السلمي ، أو سليم بن ثامة ، وهو في القرطبي ١٤٧٤ ، وعجزه .

كَمَا قَرَّ عَيْنَا بِالْإِيَابِ الْمُسَاوِرِ

و « استقر » في الأصل : « استقل » وهو تحريف .

(٣) في الأصل « لقي » وهو تحريف .

لم ينطق به إلا بالهمزة ، وحكمتنا أن الهمزة زائدة " لأنه من اللفاء ، فالأصل :
اللام والقاف والياء ، فعلنا بذلك أنه لا معنى لدخول الهمزة وزادتها إلا تعدية
الفعل الثلاثي الذي لم يستعمل النطق به وحده للمفعول .

وهذه الهمزة تُعَدِّي مالا يتعدَّى الى (١) واحد نحو ما ذكر ، وما يتعدى إلى
واحد إلى اثنين ، نحو أَلْفَيْتُ زَيْدًا قائماً ، ومنه (٢) :

٥٨ - فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ٢٤

وما يتعدى إلى اثنين إلى ثلاثة كقولك : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قائماً ومنه (٣) :

٥٩ - أُنَبِّئْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نَعْمَتِي

الموضع التاسع : أن تكون للنقل خاصة ، ومعنى ذلك أنها تنقل الفعل من
الثلاثي إلى الرباعي ، فإن كان متعدياً في أصله بقي كذلك بعد النقل ، فالهمزة
لا تفيد فيه شيئاً سوى النقل خاصة ، وقد ينطق بثلاثيه وقد لا ينطق ، نحو :
أَشْكَلُ الْأَمْرِ ، فهذا لا ينطق بثلاثيه ، وإن كان الأصل من حيث إن حروفه
أصول ، ووزن أشكل : أفعل ، فالهمزة زائدة " لمجرد النقل ، وتقول : لاح
البرق والاح ، فهذا ينطق بثلاثيه قبل الهمزة ، وهو غير متعدٍ ، وتدخل الهمزة
عليه فيبقى كذلك ، فيعلم أن الهمزة لا معنى لها فيه إلا مجرد النقل خاصة .

(١) قوله « إلى » متعلق بالفعل الأول « تُعَدِّي » .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه ١٢٣ ، والكتاب ١٦٩/١ ، وثعلب ١٢٣ ،
وأما الشجري ٣٨٣/١ ، واللسان : (عتب) ، والإنصاف ٦٥٩ ، وابن يمش ٢٢٤/٩
وحشاهد المغني ٩٣٣ ، والخزانة ٢٨٤/١ . والمستعَب : طالب العتبى وهو الرضا .

(٣) البيت لمنقرة وهو في ديوانه ٢١٢ ، وعجزه :

وَالْكَفْرُ مَخْبِئَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ

وهو في حاشية البحري ١١٠

وسواء كان الفعل غير متعدٍ كما ذكر^(١) أو متعدياً كقوله : وقفت الدابة وأوقفتها ومهرت المرأة وأمهرتها وسقيته وأسقيته ، فهذا يستعمل بغير الهمزة متعدياً ، وبالهمزة كذلك ، فعلم أن الهمزة ليس لها معنى إلا مجرد النقل خاصة ، قال الله تعالى : « سبحان الذي أسرى بعبده^(٢) » ، وقال الشاعر^(٣) :

٦٠ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئَهُمْ
وقال آخر^(٤) :

٦١ - سَقَى قَوْمِي بَنِي بَكْرٍ وَأَسْقَى
نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ
فجمع بين اللغتين .

الموضع العاشر : أن تكون للتعدية والنقل معاً ، وذلك أكثر من أن يحصى ، وذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثياً لا يتعدى فيصير بالهمزة رباعياً يتعدى ، ويكون متعدياً إلى واحد فيصير إلى اثنين ، ويكون إلى اثنين فيصير إلى ثلاثة ، وذلك نحو : قام زيد وأقامت زيدا ، وكرم زيد وأكرمت ، وعطى زيد الكأس وأعطينها عمرا ، وعلمت زيدا منطلقاً وأعلمت عمراً زيدا منطلقاً ، قال الله تعالى : « وأترفاهم في الحياة الدنيا^(٥) » ، والأصل : ترفوا ، و « فأتبعنا بعضهم بعضاً^(٦) » .

(١) العبارة في الأصل معرفة « غير متعدياً ما ذكر » . (٢) الإسراء ١

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٩٣ وعجزه :

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

ورواية « سریت » فيه : « مطوت » وهو في الكتاب ٨٩/١ ، ومعاني القرآن ١٣٣/١ ،

واللسان : (مطا) ، وابن يمش ٧٩/٥ ، والمغني ١٣٦ ، والأشعرى ٤٢٠ ، وشواهد المغني ٣٧٤

(٤) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ٩٣ ، ورواية « بكر » فيه « مجد » ، ونوادر أبي زيد

٢١٣ ، واللسان « مجد » . (٥) المؤمنون ٣٣ (٦) المؤمنون ٤٤

والأصل تبع بعضهم بعضاً ، وعليه : « فن تبع هداي »^(١) ، وقال الشاعر^(٢) :

٦٢ فَأَتَبَعْتُهُمْ طَرْفِي وَقَدْ حَالَ دُونَهُمْ غَوَارِبُ رَمْلٍ ذِي أَلَاةٍ وَشَبْرَقٍ
وقال آخر^(٣) :

٦٣ فَأَتَبَعْتُهُمْ فَيَلَقَا كَالسَّرا بِجَأَوَاءٍ تُتْبِعُ شُخْبًا ثَعُولًا
فجمع بينهما .

واعلم أن هذه الهمزة تقوم مقام الباء في التعدية ولا تجمع معها ، ويجري مجراها التضعيف ، وذلك أنك تقول : قام زيدٌ ، فلا يتعدى ثم تقول : أقمت زيداً ، فيصير يتعدى بالهمزة كما ذكر ، فإذا أدخلت بعد الفعل الباء بهذا المعنى سقطت الهمزة ، فتقول : قمت بزيدٍ ، وإذا ضعفت الفعل بهذا المعنى سقطت / ٢٥ الهمزة ، فتقول : قومت زيداً .

وقد يخرج التضعيف إلى معنى تكثير الفعل خاصة نحو : كَسَرْتُ الإِثَاءَ وَدَقَقْتُ الحَبَّ ، كما تخرج الهمزة إلى معاني أخر ، وكذلك الباء ، وستذكر بحول الله .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للنداء كـ « يا » وتستعمل في نداء القريب المصغي إليك ، وتمدُّ إذا بعد ، فتقول : أزيد ، وأمررو ، وأخالد ، قال الشاعر^(٤) :

-
- (١) البقرة ٣٨
(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٦٩ . وطرفي : عيني ، غوارب الرمل : أوائله ، الألاء : شجر ، وكذلك الشبرق .
(٣) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٠١ . والفيلق : الكتيبة ، وشبهها بالسراب لونه الحديد ، جأواء : علاها لون الصدا والحديد ، اشخب : خروج اللبن من ضرع الناقة .
(٤) البيت لجبر ، وهو في ديوانه ٦٥٠ ، والكتاب ٣٣٩/١ ، والمعني ٤٩/٣ ، ومعجم البلدان : (شعبي) ، والأشعوني ٤٦٢ ، والخزائن ١٨٣/٢ . وشعبي : اسم مكان .

٦٤- أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا أَلُوْمَا لَا أَبَالَكَ وَآغَاةَ أَبَا
وقال آخر (١) :

٦٥- أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيْضَهُ
و (٢) :

٦٦- أَفَاطُمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ
وقال آخر (٣) :

٦٧- أَزْهِيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رُبَّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَفْتُ بُهَيْضَلٍ
وهي أقل استعمالاً من «يا» لأنها لا تستعمل إلا في القريب المصغي إليك ، و «يا»
تستعمل في القريب والبعيد ، لأنها أكثر منها حروفاً وأكثر مدأً ، ولذلك لا
تُحذف كما تُحذف «يا» لأنها لا دلالة لحذفها على قرب ، بخلاف «يا» فإنها مستعملة لما
حُذِفَتْ أو ظَهَرَتْ ، فاعلم .

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ٢٤ ، ورواية فيه :

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا كَنَّا وَمِيْضَهُ كَلْمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ

وهو في الكتاب ٢٥٢/٢ ، والخصائص ٦٩/١ ، وأمالى الشجري ٨٨/٢ ، والإنصاف
٦٨٤ ، وابن يعيش ٨٩/٩ ، واللسان : (مكل) . وأحار : يريد : أحارث ، والوميض :
اللمع ، والحبي : السحاب ، والمككل : المتراكب بعضه فوق بعض ، شبه انتشار البرق بحركة اليدين .

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٢ ، وعجزه :

وَأِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٨٩/٢ ، والأزهية ٢٧٤ ، ورواية
«مرس» فيه : «لجب» ، وأمالى الشجري ٤/٢ ، ومسألة رب البطلينوس ٢٤ ، والمقرب ٢٠٠/١ ،
والإنصاف ٢٨٥ ، والمتن ٦٢٧ ، وابن يعيش ٣١/٨ . القذال : ما بين الأذنين والقفا ، والهَيْضَلُ :
الجماعة يُغزى بهم ، مَرَسٍ : ذو مِرَاسَةٍ وشدة .

الموضع الثاني عشر : أن تكون معاقبة لحرف القسم مقصورةً وممدودةً نحو قولهم : الله لأفعلن وآله لأفعلن ، وينبغي أن تكون عوضاً من باء القسم وحدها ، معاقبة لها خاصة من بين سائر حروف القسم لأنها الأصل فيه وفي غيره ، ومن جعلها عوضاً من حروف القسم مطلقاً فغايطٌ ، لأن غيرها من الحروف لا تتصرف كتصرفها ، اذ هي في القسم وفي غيره ، وفي كل مقسم به من ظاهر ومضمر بخلاف التاء والواو ومُنْ واللام اللازمة للتعجب فيه فهي أم الباب ، فلذلك ينبغي أن تكون الهمزة عوضاً منها لاغير

الموضع الثالث عشر : أن تكون الإنكار في أول الكلمة ، وذلك إذا أنكرت كلام غيرك أو أنكرت رأيه ، فتقول في نحو جاء زيد : أزيدنيه ، ورأيت زيدا : أزيدنيه ، ومررت بزيد : أزيدنيه برفع الدال ونصبها وجرها وذلك في المعرب لأن النون من « نيه » هو التثنية ، والياء إشباع لحركة النون وبيان الإنكار ، والهاء لبيان المد والوقف .

ومن العرب من يزيد بعد تمام الاسم : « إن » ويلحقها الياء بعد ذلك لبيان الإنكار ، ويلحق الهاء للوقف ، فيقول : أزيدنيه ، وأزيداً إنيه ، والياء بعد النون في الحالين لبيان الإنكار مع الهمزة فاعلم .

★ ★ ★

القسم التي هي بدل من أصل^(١) .
اعلم أن هذه الهمزة تنقسم ثلاثة أقسام : قسمٌ بدلٌ من ألفٍ ، وقسمٌ بدلٌ من واو ، وقسمٌ بدلٌ من ياء .

فالقسم التي هي بدلٌ من ألفٍ لها في كلام العرب خمسة مواضع :
الموضع الأول : أن تكون بدلاً من ألف التانيث^(٢) وهي المقصورة ولا يكون

(١) انظر : سر الصناعة ٨٢/١ ، والممتع ٣٢٠

(٢) في الأصل : « من هاء » ، وهو سهو .

٢٦ ذلك إلا / في الوقف خاصة ، فتقول في رأيت سلمى وجبلى وضيى (١) : سلماً وجبلاً وضيأ ، حكى ذلك سيويه عن العرب (٢) . وهل يقاس على ذلك أولاً ؟ الظاهر عندي أنه موقوف على السماع لقلته ولا يقاس إلا على الكثير .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من الألف المينة للتأنيث في الضائر المتقدمة في فصل الألف ، وذلك أيضاً في الوقف خاصة ، وهو موقوف أيضاً على السماع لشذوذه ، وذلك أن من العرب من يقول في « هو يضربها ، إذا وقف : يضربها ، فيبدل من الألف همزة لأنها هي في المعنى ، كما تقدم في أول هذا المقصود الذي نحن بسبيله .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من الألف المبذلة من التنوين نحو : رأيت فرتساً ، وحكى سيويه عن العرب : رأيت رجلاً ، ولا يكون ذلك أيضاً إلا في الوقف خاصة وهو قليل أيضاً .

وقلنا في جميع هذه المواضع الثلاثة المتقدمة إنَّ الهمزة فيها بدل من ألفٍ ، ولم نقل إنها أصل لكثرة الألف وقلة الهمزة ، والمطرود الكثير هو الأصل دون القليل ، وإن كان في بعض المواضع قد يكثر الفرع ويقل استعمال الأصل ويطرَح ، وسيرد عليك منه أشياء في داخل الكتاب إن شاء الله ، لكن ذلك لقيام الدليل على القلة والطرح ، فاعلمه .

الموضع الرابع (٣) : أن تبدل من ألف التأنيث الممدودة قياساً ، وذلك في نحو : حمراء وصفراء وخُنْفُساء ، وشبه ذلك . وكان الأصل في هذه الأمثلة وأشباهها بما فيه همزة التأنيث ممدودة أن تكون الألف فيها واحدةً ، إلا أنهم أرادوا أن

(١) قسمة ضيى : ناقصة . (٢) انظر : الكتاب ٣٤٢/٢

(٣) انظر : مر الصناعة ٩٤ ، المتع ٣٢٩

يبنيها بناءً آخرَ غير بناء المقصورة ، فزادوا عليها ألفاً أخرى ، فاجتمعتا ساكتين فحركات الثانية منها لأنها المقصورة في الدلالة على التانيث ، إذ قد صارت الأولى كأنها ألف مد كالتى في « صِرْبَال » و « زِلْزَال » ، ولما كانت الكلمة المؤنثة معربة جرت الهمزة بوجوه الإعراب ، اذ هي مقطع جارٍ كاتر حروف الصحة .

ولا يجوز أن يدعى أن الهمزة منها أصل في نفسها غير بدل ، بدليل أنهم قالوا في صحراء في الجمع : صحراوات ، وفي النسب : صحراوي ، فلو كانت الهمزة أصلاً ل بقيت في تصريف الكلمة كالهمزة من « قُرَاء » ، لانك تقول : قرأت وأقرأ ومقرئ وشبه ذلك ، وهذه دلالة في التصريف تدل على أصالة الكلمة أو انقلاب حافيتها أو زيادته من دلائل التصريف .

وتكون هذه الهمزة في الثلاثي من الاسماء مفرداً / نحو : صحراء ، ومصدرأ ٢٧ نحو : السراء والضرراء ، وصفة نحو : امرأة خنساء^(١) ودبية^(٢) هظلاء ، واسم جمع نحو القصباء^(٣) والخلفاء^(٤) ، وتلحق ما هو على بناء فَعْلَاء نحو : ناقة عشاء^(٥) ، وامرأة ثفتساء ، وعلى فِعْلَاء كسيرا^(٦) ، وهو في المزيد على الثلاثة : فِعْلِيَاء ككبرياء ، وفاعِلَاء كقاصعاء^(٧) ، وفاعُولَاء كعاشوراء ، وفَعْلَاء كبراكاء^(٨) ، وفَعُولَاء كبروكاء^(٩) ، وفَعْلَلَاء كعقرباء ، وفَعْلَلَاء كخنفساء ، وفِعْلَلَاء كزَمَكَاء^(١٠) الطائر ، وفَعْلِيَاء كزكرياء ، وكل هذه مفردات .

-
- (١) الخلس : تأخر الأنف عن الوجه مع ارتفاع قليل في الأرنبة .
(٢) الدبية : المطر الكثير . (٣) القصباء : القصب .
(٤) الخلفاء : بنت ، وانظر في أبلية ألف التانيث الممدودة : الأشتوني ١٥١
(٥) العشاء : ما مضى على حملها عشرة أشهر . (٦) سبراء : بنت .
(٧) القاصعاء : فم حجر الضب . (٨) البراكاء : ساحة الحرب .
(٩) البروكاء : ساحة الحرب أيضاً . (١٠) الزمكى : منبت تذب الطائر .

وتلحق الجمع على أفعلاء كانباء ، وعلى فَعَلَاء كعلماء .

الموضع الخامس : أن تكون بدلاً من ألف الإلحاق وهي المشبهة بهمزة التانيث ، كما كان ذلك في المقصورة ، وذلك في نحو علباء ^(١) وقرقاء ^(٢) الملحقين بسرداح ^(٣) وفسطاط ^(٤) ، والحكم فيها في العمل كالحكم في همزة التانيث . سواء ، إلا أن الفرق بينهما أن الهمزة في الفصل قبل هذا لمجرد التانيث ، وهي هاهنا لمجرد الإلحاق ، إلا أنها مشبهة لها في الزيادة ، وهو مصروف لاغير ، لأنه مذكر بخلاف معزى وعَلَمَى ^(٥) ، فإنها مؤنثان ، فلذلك منعناهما ^(٦) وأمثالهما الصرف ، فاعلمه .

وقد أبدلت الهمزة من ألف المد في نفس الكلمة وهو موقوف على السماع ، فمن ماجاء منه : الخاتم في الخاتم ، والعالم في العالم ، وهي لغة العجّاج قال ^(٧) :

٦٨ - فَيَحْنِدُ هَامَةً هَذَا الْعَالَمَ

وقرأ بعضهم : د عليهم ولا الضالين ، ^(٨) ، بهمزة متحركة لالتقاء الساكنين . هي ومابعدهما ^(٩) ، و د ولا جان ^(١٠) ،

(١) العلباء : عصب عتق البعير . (٢) القرقة : قشر شجرة طيب الرائحة .

(٣) السرداح : الناقة الطويلة . (٤) انفسطاط : مدينة مصر ، وبيت من شعر .

(٥) العَلَمَى : ضرب من الشجر . (٦) في الأصل « منعاما » وهو تحريف .

(٧) الديوان ٦٠ ، وقبله :

يَا دَارَ سَلَمَى يَا اسْلَمَى ثُمَّ اسْلَمَى

وهو في سر الصناعة ١/١٠٦ ، واللسان : علم والمتع ٣٢٤ ، وابن يعيش ١٣/١٠

(٨) الفاتحة ٦ . ونسبها في سر الصناعة ٨٢ إلى أيوب السخيتاني .

(٩) أي الألف واللام التي بعدها ، قال ابن جني : « وذلك أنه كره اجتماع الساكنين :

الألف واللام الأولى فحرك الألف لالتقائها فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع الخروج لا يتحمل الحركة .. فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة ، انظر :

سر الصناعة ٨٢ (١٠) الرحمن ٤٠ ، ونسبها في سر الصناعة ٨٣ إلى عمرو بن عبيد .

كذلك ، وعليه قوله : (١)

٦٩ - حَتَّى أَيَّاضٍ مَلْبِيَةٌ

وقول الآخر : (٢)

٧٠ - وَأَمَّا بِيضُهَا فَادَّهَأَمَتْ

وهذا أكثر من الأول لأجل التقاء الساكنين ، وأقل من الأول قوله : (٣)

٧١ - بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَا

أراد : « فشر ، و « تشاء » ، فحذف أكثر الكلمة اختصاراً وإيجازاً للعلم بذلك ، وأبقى بعضها دلالة على المراد ، وجعل الألف للوقف والإطلاق ، ثم همزها ليتم وزن البيت وهو نادر جداً ، وكل (٤) ذلك موقوف على السامع فاعرفه .

والقسم التي هي بدل من واو لها موضع واحد : أن تكون بدلاً من واو وهو في المفرد إذا جمع (٥) ، نحو : « حلائب » جمع حلوبة ، « وركائب » جمع

(١) البيت ل : دكين كما في سر الصناعة ٨٣ وتمامه :

رَاكِدَةٌ مَحْلَاتُهُ وَمَحْلَبُهُ وَجُلُهُ حَتَّى أَيَّاضٍ مَلْبِيَةٌ

وهو في الخصائص ١٤٨/٣ ، والمتن ٣٢١ ، والمليب : موضع اللبة وهي وسط الصدر .

(٢) البيت ل : كثير ، وهو في الديوان ١١٣ ، وتمامه :

وَلِلْأَرْضِ أَمَّا سُودُهَا فَتَجَلَّلَتْ بَيَاضاً وَأَمَّا بِيضُهَا فَادَّهَأَمَتْ

وهو في سر الصناعة ٨٤ ، والخصائص ١٤٨/٣ ، وابن يعيش ١٢/١٠ ، والمتن ٣٢٢ .

رادعأت : اسودت ، يريد اضطراب الأرض بعد وفاة عبد العزيز بن مروان .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، و « فأا » في الأصل : « فا » وهي رواية ثانية ، ولكن يبدو من

تعليق المؤلف أنه يريد ما أثبتناه ، وهي رواية سر الصناعة ٩٤ ، والبيت في اللسان : (تا) ، والبحر

الحيط ٣٥/١ ، والدرر ٢٣٦/٢ .

(٤) في الأصل : « وكان » وهو تحريف . (٥) انظر المتن ٣٤٠

ركوبة ، وكان الأصل : « حلاوب » و « ركأوب » إلا أنها لما اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ولا أصل لها في الحركة فتحرك ^(١) ، فأبدلت همزة ، لأن الهمزة تقبل الحركة ولزمت ذلك .

٢٨ والقسم التي هي بدل من الياء لها أيضاً موضع واحد : أن تكون / أيضاً بدلاً منها ، وذلك في « فعيلة » إذا جمع على « فعائل » ، نحو : كتيبة وكتائب وصحيفة وصحائف ، وكان الأصل أن تثبت في الجمع فيقال : كتاب وصحائف ، إلا أنها لما اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع ولم تتحرك في الأصل أبدلت همزة كما فعل بالواو في الموضع قبل ، ولزمت كزومها .

وأما المركبة فتكون مع الجيم واللام : أجل ، ومع الذال : إذ ، ومع الذاال والألف : إذا ، ومع الذاال والنون : إذن ، ومع اللام : أل ، ومع اللام مخففة مفتوحة والألف : ألا ، ومكسورة : إلی ، ومشددة مفتوحة : ألا ، ومكسورة : إلی ، ومع الميم : أم ، ومع الميم والألف : أما ، ومع الميم مشددة والألف : أمّا ، ومكسورة : إمّا ، ومع النون خفيفة مكسورة : إن ، ومفتوحة : أن ، ومشددة مكسورة : إن ، ومشددة مفتوحة : أن ، ومع الألف في باب الفصل : أنا ، ومع التاء أنت ، ومع التاء والميم : أنتم ، ومع الميم والألف : أنتم ، ومع النون المشددة : أنتم ، ومع الواو : أو ، ومع الياء مفتوحة : أي ، ومكسورة : إي ، ومع الألف مخففة مفتوحة : آيا ، ومكسورة مشددة : إيا .

فجعلتها سبعة وعشرون حرفاً ، ونحن نذكر مواضع كل واحد منها باباً باباً بحول الله .

(١) في الأصل « متحرك » والتصويب من المتع ٣٤٠ حيث إنه ينقل عنه حرفياً .

باب أَجَلَ^(١)

أعلم أن لـ « أَجَلَ » في الكلام موضعاً واحداً ، وهو أن تكون جواباً في الطلب والخبر^(٢) ، فتقول لمن قال : هل قام زيدٌ ؟ أَجَلَ ، ولمن قال خرج عمرو : أَجَلَ .

ومعناها في الجواب التصديق للخبر والتحقيق للطلب ، قال الشاعر^(٣) :

٧٣- لَوْ كُنْتَ تُعْطِي حِينَ تُسْأَلُ سَامَحَتَ

لَكَ النَّفْسُ وَأَحْلَوْلَاكَ كُلُّ خَلِيلٍ

أَجَلَ لَا ، ولكنْ أَنْتَ أَشَامُ مَنْ مَشَى وَأَثْقَلُ مِنْ صَمَاءِ ذَاتِ صَلِيلٍ
ولا تكون جواباً للنفي ولا للنهي^(٤) ، ولكن معناها معنى « نعم » ، وستذكر في بابها بحول الله .

باب إِذْ^(٥)

إعلم أن « إِذْ » تكون حرفاً عند سيبويه ، رحمه الله ، في باب الشرط والجزاء بشرط اقتران « ما » بها^(٦) ، وكأن « ما » اللازمة لها عوض من إضافتها في أصلها ، إذ أصلها أن تكون ظرفاً للماضي من الزمان مضافةً أبداً إلى الجملة ،

(١) انظر في (أَجَلَ) : الجنى ١٤٣ ، والمفني ١٥ ، الجمع ٧١/٢

(٢) يرى الأخفش أنها في الخبر أجسن من نعم ، و « نعم » في الاستفهام أحسن منها ،

انظر : الجنى ١٤٤

(٣) البيتان لم أهد إلى قائلها ، وهما في النصف ٨٢/١ ، وأمالى القالي ١٦٤/٢ ، وفيه

« الأم » عوضاً من « أشام » ، والجنى ١٤٣ ، واللسان : (سمح) ، والمتع ١٩٧

(٤) نقل صاحب الجنى ١٤٣ والمفني ١٥ هذا الرأي عن المؤلف مشروباً إليه .

(٥) انظر في « إِذْ » المقتضب ١٧٧/٣ ، الأضداد للأنباري ١١٨ ، الجنى ٧٢ ، ابن يعيش

٩٥/٤ ، المفني ٨٤ ، الجمع ٢٠٤/١ (٦) انظر الكتاب ٥٠٥/١

والتونين [هو] المعوض منها ، نحو : جئت إذ قام زيد و « يومئذ يصدر^{٢٠} الناس أشنتاً^(١) » .

وكان حقها أن تكون في كل موضع حرفاً ، إذ هي متوغة في البناء ، لا تخرج
٢٩ عنه أصلاً ، وهذا شيء حقه في الحروف وهو أصل فيها ، ولكن حكم باسميتها /
لأنها في معنى « حين » . وتكون معمولاً كسائر الظروف ، فإذا صرفنا إلى الشرط
والجزاء قلنا : إذا قم أقم ، وإذا جئت فاضرب زيدا ، قال الشاعر^(٢) :

٧٣ إذ ما أتيت على الرسول فقل له حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ
فجزمنا بها متصلة بـ « ما » الأفعال المضارعة ، وحكمنا على الماضية أنها
في موضع جزم ، وكان حكمها في ذلك حكم « إن » الشرطية ، فقوي حكمها
في الحرفية بينائنا المذكور وبكونها على حرفين ، وبطلما الفعل باختصاصها به
وتأثيرها فيه ، وهذه خاصية الحروف . فلذلك جعلها سيوبه في الحرفية كـ « إن »
المتفق على حرفيتها ، وغير سيوبه يجعلها ظرفاً على أصلها في غير باب الجزاء^(٣) ،
ويضمنها معنى « إن » كما يفعل بـ « متى » و « أين » ونحوهما من الظروف
في الجزاء .

والصحيح مذهب سيوبه لخواص الحرفية فيها ولم يقم دليل على القطع باسميتها
كما دخل في غير باب الجزاء فاعلمه^(٤) .

(١) الزلزلة ٦

(٢) البيت للعباس بن مرداس وهو في ديوانه ٧٢ ، والكتاب ٥٠٥/١ ، والخصائص ١٣١/١ ،
والكامل ٢٤٩ ، ومنازل الحروف ٦١ ، وابن يعيش ٤٦/٧ ، والخزانة ٦٣٦/٣

(٣) ذهب اللبرد وابن السراج وأبو علي إلى أنها باقية على اسميتها وأن مدلولها من لزمان صار
مستقبلاً ، انظر : الجنى ٧٥

(٤) لم يذكر المؤلف معاني أخرى لـ : إذ كالتعليل والمفاجأة والزيادة .

باب إذا^(١)

اعلم أن « إذا » تكون حرفاً في موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للمفاجأة ، كقولك : « خرجت فإذا الأسدُ خارجٌ » ، و « خرجت فإذا الأسدُ خارجاً » ، فإذا قلت : « خرجت فإذا الأسدُ خارج » ، فالأسد مبتدأ ، و « خارج » خبره ، وإذا قلت : « خارجاً » فانتصابه على الحال والخبر محذوف ، لدلالة المفاجأة عليه ، كأنك قلت : ماراً أو لاقى ونحوهما .

وإذا قلت : « فإذا زيدٌ » ولم تذكر خبراً ولا حالاً ، فالخبر أيضاً محذوف للمدلالة كما تقدم ، وتقديره نحو ما ذكر في جميع ذلك يدل^(٢) على : « اللقاء فجأة » ، قال الله تعالى : « إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون^(٣) » ، و « أولم يرَ الإنسانُ أنا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين^(٤) » .

وزعم بعضهم أن « إذا » في هذا الموضع تنوب مناب « بالخطرة » وذلك إذا يذكر خبر ، فإذا قلت : « فإذا الأسد » فالتقدير عنده : « بالخطرة الأسد » فتكون « إذا » على هذا عنده ظرفاً مكانياً .

وزعم أيضاً بعضهم أنها تكون بمعنى « فاجأني » فيكون الأسد على هذا فاعلاً بها ، لأنها في موضع فعل ، وكلا القولين فاسدٌ .

أما جعلها ظرفاً بمعنى « بالخطرة » ففاسد لأنها كان يجوز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده ، كما يجوز تقديم « بالخطرة » وتأخيرها ، ولزوم تقديم « إذا » في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليلٌ على الفساد .

(١) انظر في « إذا » : المقتضب ٥٥/٢ ، الأضداد للأنباري ١١٨ ، الأزمعي ٢١١ ، ابن يعيش ٩٥/٤ ، الجنى ١٤٤ ، المغني ٩٢ ، المص ٢٠٦/١

(٢) في الأصل : « تدل » وهو تصحيف . (٣) يس ٢٩ (٤) ين ٧٧

ووجه آخر إشته لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها في غير
٣٠ المفاجأة وهو إضافتها إلى الجملة ، ولا جملة / هنا تتم بها .

وأما جعلها في موضع الفعل ففاسد أيضاً لوجهين :
أحدهما : أن الجملة تأتي بعدها تامة كقوله تعالى : « فإذا هو خصيم مبين »^(١) ،
فلا يصح هنا أن تقدر : ففاجأني [هو] خصيم مبين ، كما لا يصح « قام زيد
قامم » فهذا وجه .

والوجه الآخر : أن « إذا » حرف ، والمقدر في موضعه جملة من فعل
ومفعول ، ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول ، فاعرفه .

الموضع الثاني : أن تكون جواباً للشرط كالفاء ، إلا أنها لا تدخل [إلا]
على جملة اسمية غير طلبية ، بخلاف الفاء كقولك : « إن تقم إذا عبد الله منطلق » ،
قال الله تعالى : « وإن تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ »^(٢) ،
فجئت « إذا » محل الفاء في هذا الجواب كما قال تعالى : « وإن تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ
بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ »^(٣) .

باب إِذَنْ^(٤)

اعلم أن سيبويه - رحمه الله - جعل معنى « إذن » الجواب والجزاء ، ويظهر
من لفظه أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً^(٥) ، وهذا فهم أكثر
التحويين منه ، إلا أبا علي الفارسي فإنه فهم أنها جزاء في موضع وجواب في موضع ،
كما فهم من^(٦) قوله : « وَأَمَّا نَعَمْ فَعِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ » ، قال : وإنها عدة في موضع

(١) يس ٧٧ (٢) الروم ٣٦ (٣) الشورى ٤٨

(٤) انظر في إذن : الكتاب ٤٨١/١ ، المقتضب ١٠/٢ ، ابن يعيش ١٢/٩ ، الجنى ١٤٤

المغني ١٥ ، الهمع ٦/٢

(٥) انظر : الكتاب ٤٨١/١ (٦) في الأصل : « في » وهو تحريف .

وتصديق في موضع ، على ما يذكر في بابها ، وإلا أبا علي الشلوين^(١) من المتأخرين فإنه فهم أنها : جواب وجزاء ، والجواب شرط ، فإذا قال القائل : أزورك ، وقال له الجيب : إذن أكرمك ، فالمعنى عنده : إن تزرتني أكرمك .

والصحيح أنها شرط في موضع وجواب في موضع ، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلا جواباً ، وهذا هو المفهوم من كلام سيويه ، لأنه لم ينص على أنها معاً في موضع واحد ، وشهد لذلك كلام العرب فإنه قوله تعالى : « فعلتها إذن » وأنا من الضالين^(٢) ، فإذا هنا جواب لا جزاء ، لأنه تصديق لقول فرعون ، إلا أنه بزيادة عليه ، وكذلك إذا قال القائل : « أكرمك » فتقول له : « إذن أظنك صادقاً » ، فهذا جواب لا جزاء معه ، ويقال : أكرمك ، فتقول : إذن أزورك ، فهذا جواب وجزاء ، فعلى هذا لا تخلو من الجواب وتكون في بعض المواضع جزاء .

فأما قوله^(٣) :

٧٤- أَزْجُرُ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

فهو على تقدير كلام تكون « إذن » جوابه ، كأنه قيل : « لا يُرَدُّ » ، فقال في الجواب : « إذن يُرَدُّ » .

وزعم أبو علي الشلوين أن المعنى في الآية^(٤) : إن كنت فعلت الفعلة - وأنا

(١) عمر بن محمد ، كان إمام عصره في العربية ، له « التوطئة » و « شرح الجزولية » توفي سنة ٦٤٥ ، انظر : البغية ٣٠٢/٢

(٢) الشعراء ٢٠ ، والآية قبلها : « وفعلت فعلتك التي فعلت وأنت من الكافرين قال . »

(٣) البيت لعبد الله بن عنمة الضبي كما في الفضليات ٣٨٣ ، وهو في الأصميات ٢٢٨ ، والكتائب ٤٨٢/١ ، والحجاسة ٢٢٩/١ ، وابن يعيش ١٦/٧ ، واللسان : « كرب » ، والحزاة

٥٧٦/٣ . والمكروب : الشديد القتل ، وقوله « العير » وردت في الأصل : « العمر » وهي معرفة .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى : « فعلتها إذن وأنا من الضالين » .

٣١ كافر كما زعمت - فعلتها / وأنا من الضالين ، ولم يثبت في ذلك لنفسه كفرا ولا إيمانا في (١) هذا الفهم ، والأول أظهر .

فإذا ثبت هذا فـ « إذن » تكون في أول الكلام وفي وسطه وفي آخره ، على حسب الاعتماد عليها وعلى الكلام الذي تكون فيه

وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية الماضية وغير الماضية ، فإذا دخلت على الجمل الاسمية لم تؤثر فيها ، كقولك : إذن أنا أكرمك ، وكذلك إذا دخلت على الأفعال الماضية والطلبية وفعل الحال ، نحو قولك : إذن أكرمك زيد ، وإذن أضربُ عمراً ، وإذن لا تقم ، وإذن يقوم زيد الآن .

فإذا دخلت على الأفعال المستقبلية فلا يخلو أن تتقدم عليها أو لا ، فإن تقدمت عليها فلا يخلو ألا يتقدمها شيء أو يتقدمها ، فإن لم يتقدمها شيء عملت في الفعل المذكور لأن الاعتماد عليها نحو قولك : إذن أكرمك ومنه قوله : « إذن يُردَّ » المتقدم في البيت (٢) .

وحكى عيسى بن عمر أنها تُلغى مع التقدم (٣) ، وذلك شاذ لا يعتبر . وسواء ولبت الفعل المذكور أو فصل بينها وبينه بقسم ، كقولك : « إذن والله أكرمك » ، أو ظرف أو مجرور ، كقولك : « إذن يوم الجمعة أكرمك » ، « إذن بسبب عمرو أحسن إليك » ، وإلغا بقية التأثير مع الفصل بما ذكر لأن القسم معناه التوكيد ، ولأن الظرف والمجرور يجوز بها الفصل لكثرة استعمالها

(١) في الأصل : « وفي » ، والوارد مقحمة .

(٢) إشارة إلى البيت المذكور قبل :

ازْجُرْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا
إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ

(٣) ونسب صاحب الجنى هذا القول إلى سيدييه بالإضافة إلى عيسى بن عمر ١٤٥ . وعيسى

ابن عمر من أوائل النحاة ، تلميذ ابن أبي إسحق ، صنف الجامع والإكمال ، توفي سنة ١٤٩

انظر : السيرافي ٢٥ ، النزهة ٢١ ، البنية ٢٣٧/٢

واتساع العرب فيها في غير موضع بوقوعها صفتين وصلتين وخبرين وحالين لما هو كذلك .

وإذ يُفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في الشعر مع شدة اتصالهما كما قال (١) :

٧٥- كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وقال آخر (٢) :

٧٦- كَانَ أَصَوَاتُ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصَوَاتُ الْفَرَارِيحِ

فأولى الفصلُ بها بين العامل (٣) والمعمول .

وإنما جاز الفصل بينها وبين معمولها بما ذكر وإن كانت حرفاً ، إذ الحرف لا يُفصل (٤) بينه وبين معموله ، إلا إذا أشبه الفعل كـ « إن » وأخوانها لأنها أيضاً مشبهة بـ « ظننت » في التقديم والتوسط والتأخير والاعتناء عليها مرةً وعلى ما هو معمولها أخرى ، إلا أنها أضعف منها لكون هذه حرفاً ، وتلك فعل ، فاعلمه .

(١) 'نسب في الكتاب ١٧٩/١ إلى أبي حنيفة النعماني ، وهو في الخصائص ٤٠٥/٢ ، وأما في الشجري ٢٥٠/٢ ، واللان : « عجم » ، والإنصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، وابن عقيل ٦٢/٣ ، والأشعرى ٣٢٨ ، والعيني ٤٧٠/٣ . يصف الديار فيشبهها بالكتاب ، ويزيل : يفرق ما بينها .

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٧٦ ، والكتاب ٢٨٠/٢ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، وكتاب اللامات ١٠٩ ، وفيه « أنقاض » عوضاً من « أصوات » ، وسمر الصناعة ١١ ، والإنصاف ٤٣٣ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، والخزانة ١٠٨/٤ . والايغال : الابداد ، والضير يعود إلى الإبل ، والأواخير : ج آخره الرجل ، وهي العود الذي يستند إليه الراكب ، والميس : شجر تتخذ منه للرحال ، وأصل الكلام : كان أصوات أواخر الميس أصوات الفراريح من إيناهن بنا .

(٣) قوله : « العامل » غير واضح في الأصل .

(٤) قوله : « لا يفصل » غير واضح في الأصل .

فإن تقدم «إِذَنْ» ، المذكورة شيء فلا يخاف أن يكون يطلب ما بعدها كالشرط والقسم والمبتدأ وما يدخل عليه ، أو حرف العطف أو غير ذلك .

فإن كان شيء ما ذكرنا ألغيت لا غير لأن الاعتماد على ما قبلها ، من ذلك ٣٢ نحو قولك / في الشرط : «إن قام زيد إذن اكرمك» ، فتجزم «أكرم» ، لأنه جواب الشرط ، ولا تأثير لـ «إذن» ، وتقول في القسم : «والله إذن لأكرمك ولأكرمك» فلا تعمل «إذن» ، لأن ما بعدها جواب القسم ، وعليه قوله (١) :

٧٧- لَيْنٌ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا:
فـ «لا أقيلها» ، جواب القسم الموطأ عليه بأنلام الداخلة على «إِنْ» ، في أول البيت .

وتقول في المبتدأ : « [زيد] إذن يكرمك » فـ «يكرمك» مرفوع لانه خبر عن «زيد» ، وكذلك حكمه في خبر ما يدخل على المبتدأ والخبر من «كان» ، أو «إن» ، وشبهها ، كقولك : «كان زيد إذن يكرمك» ، و «إن زيدا إذن يكرمك» ، و «ظننت زيدا إذن يكرمك» ، لأن المفعول الثاني في باب «ظننت» حكمه أن يكون خبراً للمبتدأ في الاصل فهو كخبر «كان» ، و «إن» ، ، فأما قوله (٢) :

٧٨- لَا تَتْرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٧٨/٢ ، والكتاب ٤٨٢/١ ، وابن يعيش ١٣/٩ ، والمغني ١٥ ، والأشعري ٥٥٤ ، وشراهد المغني ٦٣ ، والخزاعة ٥٨٠/٣ . لا أقيلها : لا أتركها تفوتني .

(٢) لم أحتد إلى قائله ، وهو في اللسان : «شطر» ، وابن يعيش ١٧/٧ ، والجني ١٤٤ ، والإنصاف ١٧٧ ، والمغني ١٦ ، وشراهد المغني ٧٠ ، والخزاعة ٥٧٠/٣ . والشطير : الغريب .

فنصب « أهلك » و « أطير » لأن الاعتماد على « اذن » ، وخبر « إن محذوف .
للدلالة عليه ، كأنه قال : إني أتلّف ، وفسره بقوله : « اذن أهلك » ، وحذف .
خبر « إن » ، قد سمع ، وسيأتي بيانه في بابها .

فإن دخل عليها حروف العطف فلا يخلو أن يراد بالجملة التي هي فيه العطف .
أو الاستئناف ، فإن أريد الاستئناف كان الاعتماد على « إذن » ، فعملت ، ويكون .
الحرف حرف ابتداء نحو قولك : « أنا أكرمك وإذن أحسن إليك » ، وكان .
الجملة الأولى لم تذكر .

وإن أريد العطف^(١) جاز في « إذن » وجهان : العمل مراعاةً للاعتاد عليها ،
وعدمه بالرفع^(٢) فيما بعدها اعتماداً على حرف العطف وهي متوسطة كما بين القسم .
والجواب ، قال الله تعالى : « وإذن لا يلبثوا خلافك إلا قليلاً^(٣) » ، قرئ .
بأثبات النون في يلبثون على ترك العمل وحذفها على العمل .

فإن تقدمها خلاف ذلك كله كان الحكم لها ، ووضعها مع ما بعدها في .
الموضع عارض لوصف أو غيره ، كقولك : « جاء زيد إذن يكرمك » ، ف « إذن .
يكرمك » جملة في موضع الحال .

فإن تأخرت عن الفعل المذكور ألغيت لا غير ، لأنها لا اعتماداً عليها مع كونها
حرفاً ، بخلاف « ظننت » مع معمولها لأنها فعل قوي .

واعلم أن « اذن » اختلف في صورة كتبها : فذهب أبي العباس المبرد^(٤) .

(١) انظر هذه المسألة في : اللغني ١٧ (٢) في الأصل « والرفع » .

(٣) الإسراء ٧٦ ، وقرأ أبيّ بحذف النون ، انظر البحر المحيط ٦٦/٦

(٤) محمد بن يزيد ، من نحاة البصرة ، أخذ عن الجرّمي والمازني ، له الكامل والمقتضب ،
توفي سنة ٢٨٥ ، انظر : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٧٢ ، النزهة ٢١٧ ، البغية ١/٢٦٩ .

أنها تكتب بالنون في حالتى الوصل والوقف ^(١) ومذهب المازني أنها تكتب بالألف في كلتا الحالتين ^(٢) ، ومذهب الفراء أنها إن عملت كتبت بالنون وإن لم تعمل كتبت بالألف / ٣٣

فعلة من كتبها بالنون في الحالتين من الوصل والوقف أنها حرف ، ونونها أصلية فهي ك: أن وعن ولن .

وعاءة من كتبها بالألف في الحالتين شبهها بالأسماء المنقوصة لكونها على ثلاثة أحرف بها ، فصارت كالثنوين في مثل « دماً » و « يداً » في حال النصب .

وعاءة من فرق بين كونها عاملة ، فكتبت بالنون تشبيهاً بـ « عن » و « أن » كونها غير عاملة فكتبت بالألف تشبيهاً بالأسماء المذكورة كـ « دماً » و « يداً » .

والذي عندي فيها : الاختيار أن ينظر : فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل ، كما يفعل بأماها من الحروف [لأن ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها] ^(٣) ، وإذا وقف عليها كتبت بالألف ، لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها ، وأن النون فيها كالثنوين ، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً .

فإن قيل : شبهتها في الوصل بـ « عن » و « لن » و « أن » ، فينبغي أن تكتب بالنون لأنها حرف مثلها ، فالجواب : أن « لن » و « أن » و « عن » تخالف « إذن » من وجهين :

(١) نسب صاحب الجنى إلى المبرد قوله ١٤٦ : أشتهي كوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل « أن » و « لن » ولا يدخل الثنوين في الحروف .

(٢) قال صاحب الجنى ١٤٦ : « نسبة هذا القول إلى المازني فيها نظر لأنه إذا كانت يرى الوقف بالنون كما نقل عنه ، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف » . وقال صاحب المغني ١٦ : « والمازني والمبرد بالنون » .

(٣) نقل صاحب الجنى رأي المؤلف حرفياً ، وما بين معقوفين لم يرد في نقله .

أحدهما : ما ذكرنا من أن « إذن » تشبه الأسماء في عدد الحروف كما تقدم
و « أن ولن وعن » لا تشبهها في ذلك .

والآخر : أن « لن وأن وعن » لا تكون الاعاملة في معمرها فهي معه ^(١)
كشيء واحد وقفت أو وصلت ، و « إذن » إذا وقفت عليها قد تكون غير
عاملة ، إذ العمل لا يلزم فيها فصح لك ما ذكرت .

واختلف النحويون أيضاً في نصب ما بعدها ، إذا كانت منصوبة بـ « أن » فقال
الخليل على ما حكى عنه أبو عبيدة ^(٢) : أنه ينتصب بإضمار « أن » بعدها .
وذهب سيديويه وأكثر النحويين أنها تنصب بنفسها .

وكان ممن نصب بإضمار « أن » قاسها على حتى وكى ولائها ولام الجحد ،
ولا يصح القياس على ذلك ، لأن حتى وكى ولائها ولام الجحد إنما تنصب [بإضمار]
« أن » لجواز دخولها على المصادر ، وربما ظهرت « أن » مع بعضها في بعض
المواضع على ما يبين بعد ، ولما كانت « إذن » لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ
به ولا مقدّر ، ولا يصح إظهار « أن » بعدها في موضع من المواضع لم يجر
القياس في نصب ما بعدها على ما ذكر .

ومن الكوفيين ^(٣) من زعم أن « إذن » مركبة من « إذ » ، الظرفية و « أن » ،
فعلى هذا يكون نصب ما بعدها بـ « أن » المنطوق بها ، إلا أنها سهلت همزتها
بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركبها تركيباً واحداً / ، وهذا فاسد من وجهين : ٣٤

(١) في الأصل : « ممها » وهو تحريف .

(٢) معمر بن النشئ ، من أرائل علماء اللغة والغريب والأنساب ، توفي سنة ٢٠٩ ، انظر :

أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٥٢ ، النزعة : ١٠٤ ، البنية ٢/٢٩٤

(٣) نسبة في الجنى إلى الخليل في أحدر أقواله : ١٤٥

أحدهما : أن الأصل في الحروف البساطة ، ولا يدعى التركيب إلا بدليل تقاطع .

والثاني : أنها لو كانت مركبة من « إذ » و « أن » لكانت ناصبة على كل حال : تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبل دليل على عدم التركيب .

وإذا فسد المذهبان صح مذهب الجماعة من البساطة والعمل بنفسها ، وإنما عملت حيث عملت لطلبها المعمول واعداد الكلام عليها ، وإنما لم تعمل لأن الاعتناء عليها في الجوابية خاصة مع عدم طلبها لما تعمل فيه ، والعمل لما يعمل في العربية إنما هو لتضمن المعمول أو اللزوم لطلبه والاختصاص به ما لم يكن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال فلا يعمل إذ ذاك ، فاعلمه .

باب أل^(١)

اعلم أن هذه اللفظة هي التي يسمونها^(٢) النخوين ألف واللام وهما اللتان للتعريف ، وكلهم يذهبون إلى أنها اللام زيدت عليها ألف الوصل ، إلا الخليل وحده ، فإنه يزعم أنها حرف واحد يجمله بسيط ، ولذلك كان يسميه « أل » كقده .

واستدل على ذلك بقطع الهمة بعدها في قولهم : يا الله ، وبالوقف عليها معاً من غير ما بعدها في قول الشاعر^(٣) :

٧٩ - عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَالِ

وقطعها في قوله في أول العجز بعده :

(١) انظر في « أل » : الجنى ٧٥ ، المغني ٤٩ ، الأشعرني ٨٢

(٢) كذا في الأصل على اللغة القليلة .

(٣) تقدم الشاهد برقم ٧٥ .

الشَّحْمُ إِنَّا قَدْ مَلَيْنَاهُ بَحْلٌ^(١)

وبالوقف عليها في نصف البيت ، كقوله^(٢) :

٨٠ - يَا خَلِيلِيَّ اخْبِيرَا وَاسْتَخْبِرَا الْـ مَتَلَّ الدَّارِسَ عَنْ حَيٍّ حِلَالٍ

مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ الْـ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ

وبأن اللام لا تنفصل عن همزة ولا تنفصل همزة عنها كالف من « قد » مع الدال منها وبقطعها في الابتداء ، وسقوطها في الدَّرجِ عنده لكثرة الاستعمال .

والصحيح أنها لام التعريف ، دخلت عليها همزة الوصل كما قال الجمهور بدليل أنها تسقط في الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل ، فتقول : بالرجل ، ومن الرجل ، ولو كانت ألفها ألف قطع لثبتت في موضع من الدَّرجِ ، ولم يوجد ذلك ، فليست كقراءة من قرأ « حَلْدَى الْكُبْرَى »^(٣) ، لشذوذها ، وقد تقدم لم فتحت مع اللام المذكورة .

وقد تقدم أن اسم الله تعالى اختص بقطع همزته دون غيره لكثرة استعماله وتعظيمه ، ولذلك انفرد بأشياء لا تكون في غيره كزيادة الميم في آخره في قولهم « اللهم » ، ودخول حرف / النداء عليه مع الألف واللام وغير ذلك مما ذكرناه ٣٥ من الخواص في كتاب « النَّحْصِيَّةُ فِي الْبَسْمَةِ وَالتَّحْلِيلِ » .

(١) فصل صاحب كتاب اللامات مذهب الخليل ، فقال ص ١٨ : « أراد أن يقول : « ألحقنا بالشحم » فلم تستقم له الفاقية ، فأتى باللام ، ثم ذكر الألف مع اللام في ابتداء البيت فقال : الشحم ، فدل ذلك على أن الألف من بناء الكلمة » وانظر رد الزجاجي على الخليل ١٨ ، والمنصف ٦٥/١

(٢) البيتان لمبيد بن الأبرص ، وهما في ديوانه ٢٠ ، والخصائص ٢٥٥/٢ ، وفيه (من أهل) عرضاً من (عن حي) ، والمنصف ٦٦/١ ، والأشعرى ٨٣ ، والخزانة ٢٣٦/٣ . والحلال : جماعة البيوت .

(٣) انظر الحاشية ٣ من الصفحة ٤٥

ولاحجة أيضاً في قول الشاعر^(١) : « بدال » ، لأنه يريد « الشحم » فحذف
المعرف للوقف في نصف البيت لأنه يجري مجرى ما بعد « قد » في الاحتياج
والحذف للعلم به كما قال^(٢) :

٨١ - أَفَدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ
أي : « قد زالت » فحذف للعلم به ، كما حذف الآخر « كان » أو « ذهب »
في قوله^(٣) :

٨٢ - فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْتَمَاهَا
ثم كرر اللفظ بعده على أصله .

وأما الوقف عليها في نصف البيت^(٤) فإن الأنصاف محل الوقف على الألف
واللام تارة وعلى غيرها أخرى كما قال^(٥) :

٨٣ - وَغَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّ نَكَ لَا بَيْنَ بِالصَّيْفِ تَامِرُ

(١) إشارة إلى البيت .

عَجَلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَالِ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلْ

(٢) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٣٠ ، والأزمية ٢٢١ ، والمغني ١٨٦ ، واللسان :
(فدد) ، وابن عقيل ١٥/١ وفيه « أرف » عوضاً من « أفد » ، وشواهد المغني
٤٩٠ ، والخزانة ٧٠/١ . وأفد : قرب ، لم تزل : لم تنتقل .

(٣) نُسب في أدب السكاتب ١٨٣ إلى النعمان بن تولب وهو في القرطبي ٢٢٤

(٤) إشارة إلى قوله :

يَا خَلِيلِي أَخْبِرَا وَاسْتَخْبِرَا الدَّارِيسَ عَنْ حَيٍّ حِلَالِ

(٥) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ١٦٨ ، والخصائص ٢٨٢/٣ ، وابن يعيش ١٣/٦ ،
والمزهر ٣٦٩/٢ . ولابن : ذر لبن وتمر : ذو تمر .

وقوله : (١)

٨٤ - يَأْنَفْسُ صَبْرًا وَاضْطَجَا عَا نَفْسٍ كَسَتْ بِخَالِدِهِ
وقال الآخر (٢) :

٨٥ - يَابْنَ أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدَّ عُو تَمِيمًا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِرٍ
فقوله « وزعمت أن » وقول الآخر : « رأ واضطجا » (٣) في موضع متفاعلن ،
لأن البيتين من الكامل ، وقول الآخر « تَكُ إِذْ تَدَّ » في موضع فعِلَاتِن (٤)
وهو من الخفيف فلا فرق أن يضع آخر الجزء في نصف البيتين في بعض كلمة
أو في آخرها ، وإذا كان في بعض الكلمة جائزاً فهو في الألف واللام المنفصلة
في الأصل أجود .

وإنما ارتبطت اللام بالهمزة ، والهمزة باللام لأن اللام لا يصح أن يبدأ
بها إلا بعد دخولها عليها ، وذلك في الابتداء ، ولذلك جعلتها أنا كقصد ، فقلت
باب « أل » ، وأما في الأصل فلا حاجة إلى الألف لأن التعريف إنما يفيد باللام
خاصة ، الثابتة في الدرج والابتداء ، ولما لم يصح الابتداء بها دونها ولزمها ،
لذلك صارت معها كحرف واحد ، فلذلك قلنا ذلك وجعلنا لها باباً على حدة ،
وإن كان الكلام عليها حقاً أن يكون في باب اللام .

ولاجتماع الألف واللام خواص ينبغي أن تبين هنا .

فمنها اختصاص اللام للتعريف دون غيرها من حروف المعجم وإنما ذلك لكونها
لا يكثر في كلام العرب إدغام (٥) حرف من حروف المعجم ككثرها (٦) في

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ١٩/٩ ، واللسان : (خزم) .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في أمالي الشجري ٧٤/٢ ، والخزانة ١٠/٤ .

(٣) في الأصل : « راضطجعا » والصواب ما أثبتناه .

(٤) في الأصل : « فاعلات » والصواب ما أثبتناه .

(٥) بعدها في الأصل « إلا » وهي مقحمة . (٦) أي ككثر إدغام اللام .

غيرها ، في نحو : التائب والثابت والدائر والزائل والراحم والزاجر والظاهر والظاهر واللائم والناصر والناصر والضابط والسالم والشاهد ، وليس غيرها من الحروفِ ٣٦ في ذلك مثلها ، فدلّ على خففتها/عندهم وكثرة استعمالها ومزيّتها في ذلك على غيرها من الحروف .

ومنها العلةُ في أنْ كانت ساكنةً لا تتحرك ، وإنما ذلك لأن الساكن أشدُّ اتصالاً^(١) بما بعده من المتحرك ، لأن المتحرك قد ينفصل في بعض المواضع كواو العطف وفائه ، والساكن لا ينفصل أصلاً .

ومنها : العلةُ في وضعها أول الكلمة ، ولم تكن في أثنائها ولا آخرها وإنما ذلك لشدة اعتنائهم بها لاعتنائهم بمعناها الذي هو التعريف ، ولو جعلوها في آخر [الكلمة] لزال الاعتناء مع أن المراد قبل النطق بالكلمة ذلك ، فجعله آخراً ضد ما قصد له .

ولم يجعل في أثنائها لأنّ التعريف إنما هو للكلمة بأكملها ، يزول^(٢) بزوالها ويثبت بثبوتها بخلاف التصغير والتكسير ، فإنه لاحقٌ للكلمة بزيادةٍ فيها أو نقصانٍ منها وإرادة التغير في أثنائها .

لذلك فإذا صحّ ذلك كله فحكمها في المعنى أنها تنقسم قسمين : قسم لا بد منها في الكلمة ، وقسم تكون فيها زائدةٌ .

فالقسم الذي لا بد منها فيها^(٣) تنقسم قسمين : قسم تكون فيه اسماً وقسم تكون فيه حرفاً .

فالذي تكون فيه اسماً : الأسماءُ المشتقاتُ كاسم الفاعل واسم المفعول نحو

(١) في الأصل : « اتصال » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « تزول » وهو تصحيف ، وكذلك « ثبت » .

(٣) في الأصل : « لا بد فيها منها » وهو تصحيف .

الضارب والمضروب ، فها هنا [اللام] بمعنى الذي ، وصلتها الاسم بعدها ، وفيه ضمير مستتر يعود عليها ، يبرز إذا عطف عليه كقولك : جاءني الضارب هو وزيد والمضروب هو وعمرو ، والمنشق هو المأخوذ من المصدر كالضارب من الضرب والقاتل من القتل^(١) .

وأما وصلهم لها بالجملة من المبتدأ وخبره في نحو قول الشاعر^(٢) :

٨٦ - مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ

وبالفعل وما يتصل به في نحو قول الشاعر^(٣) :

٨٧ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ
وقول الآخر^(٤) :

٨٨ - فَيُسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرٍ ذِي الشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّ
وقوله^(٥) :

(١) المؤلف في هذه المسألة مع البصريين ، على حين يرى الكوفيون أن الفعل هو أصل المشتقات ، انظر : الإنصاف ٢٣٥/١

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في كتاب اللامات ٣٦ وعجزه :

لَهُمْ دَأْنْتُ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

والجنى ٧٩ ، والإصاف ٥٢١ ، والمغني ٤٩ ، وابن عقيل ٩٣/١ ، والأشعري ٧٦/١ ، وشواهد المغني ١٩١/١ ، والخزانة ٣٣/١

(٣) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه غير موجود ، والإنصاف ٥٢١ ، والمقرب ٦٠/١ ، وابن عميل ٩٢/١ ، واللسان : (أمس) ، وشواهد المغني ٤٦ ، والخزانة ٣٢/١

(٤) و (٥) البيتان لذي الحرق الطاهوي كما في نوادر أبي زيد ٦٦ ، ٦٧ ، وهما في اللامات ٣٥ ، والإنصاف ١٥٦ ، وابن يعيش ٢٥/١ ، ١٤٤/٣ ، والمغني ٥٠ ، وشواهد المغني ١٦٢/١ ، والخزانة ٣٤/١ . واليربوع : دوية تحفر الأرض ، والنافقاء : حجر .

٨٩- يَقُولُ الْخَنِي وَأَبْغَضُ النَّاسِ كُلَّهُمْ

إلى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمَارِ الْجَدْعُ

فليس من بابِ وَصْلِهَا بِالْمَشَقِّ ، وإنما ذلك من باب حذف بعض أجزاء
« الذي » لكثرة الاستعمال ، كما فُعِلَ ذلك في « ائِنَّهُ الله » ، وقال : « الذي »
وهو الأصل ، ثم « الذي » ، ثم « الذَّ » ، كما قالوا : ائِمُّ ومُ ، فمن ما جاء
على الأصل منه قولُ الشاعر (١) :

٩٠- فَمَازَا الْمَالُ فَاعْلَمَهُ بِمَالٍ وَلَمْ أَنْفَقْتَهُ إِلَّا الَّذِي
تنالُ به العلاء وتصطفيه لأقرب أقربيك وللقصي /

٢٧

ولا بُحْتَاجُ إلى الاستشهادِ على « الذي » لكثرة في النظم (٢) [و] في النثر ،
وقال الآخر في « الذَّ » بجذب الياء والاجتزاء بالكسر قبلها (٣) :

٩١- وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا
وقال آخر في سكون الذال منه تخفيفاً (٤) :

٩٢- فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَالَّذِي تَرَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا
ثم حذفت الكلمة واجتزأ عنها بالألف واللام للزومها فيها وكثرة الاستعمال (٥) :

(١) لم أعتد إلى قائلها ، ومما في أمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والدرر ٥٥/١

(٢) قوله « النظم » غير واضح في الأصل .

(٣) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الأهمية ٣٠٢ ، وأمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والإنصاف .

٦٧٦/٢ ، واللسان « الذي » والدرر ٥٦/١

(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الأهمية ٣٠٢ ، وأمالي الشجري ٣٠٥/٢ ، والإنصاف .

٦٧٢ ، وشواهد المغني ٧٤٩ ، والحزانة ٤٩٨/٢ . وتربى زبية : حفر حفرة ،

(٥) انظر في لغات « الذي » : الأهمية ٣٠١ ، وأمالي الشجري ٣٠٤/٢

ويتصور في هذا القسم أن تكونا للحضور فيه ، كقولك : هذا الضارب ،
 موباً أيها^(١) الضارب ، وأنت الضارب ، وأنا الضارب ، وأن تكونا للعهد ، نحو :
 رأيت الضارب الذي رأيت والمكرم الذي أكرمت ، وأن تكونا للجنس
 كقولك : ضرّ الفاسق ونفع العالم وأعجب الحسن .

والذي تكونان فيه حرفاً : الأسماء غير المشتقات نحو : الرجل والغلام . ويتصور
 أيضاً في هذا القسم [أن تكونا] للحضور والعهد والجنس كما تصوّر في الذي
 قبله ، نحو : هذا الرجل ورأيت الرجل الذي رأيت ، وأهلك الناس
 الدينار والدرهم .

والقسم الذي تكونان فيه زائدتين لاتفيدان فيه تعريفاً قسماً : قسم تزامن
 فيه ، وهو : اللات والعزى والآن والتي والاسم الذي يسمى به ، وهما فيه
 مراعاة غلبة الصفة عليه كالكاتب والنجم والسمك^(٢) والزيدان ، وشبه ذلك
 لأن هذه كانت صفات وغلبت على أهلها فسموا بذلك والألف واللام فيها ،
 والاسم^(٣) العلم في الشعر كقوله^(٤) :

٩٣ - إِلَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَأَنْتَ صَاحِبِي
 وقوله^(٥) :

٩٤ - بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

(١) في الأصل : « ياها » . (٢) السمك : نجم نير .

(٣) مطوف على « الكاتب » .

(٤) لم أحتد إلى مثله ، ويعدّه في النصف ١٣٤/٣ :

مَكَانَ مَنْ أَنْشَأَ عَلَى الرَّكَائِبِ

وهو في أمالي القاضي ١٤٤/١ ، والذيل ٣٦ ، واللسان : (ضرب) ، وابن يعيش ٤٤/١

(٥) الرجز لأبي النجم العجلي كما في ابن يعيش ٤٥/١ ، ١٣٢/٢ ويعدّه :

حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وهو في النصف ١٣٤/٣ والإنصاف ٣١٧ ، واللسان : (وبر) ، والمفني ٥٢ ،

وشواهد ١٧٥ ، والدرر ٥٣/١

وقوله ^(١) :

٩٥ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمَوْاً وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَتَاتِ الْأَوْبَرِ
والحال شاذ في قولهم : ادخلوا الأول قال الأول ، وجاءوا الجماء الغفير .
وقم لا يلزمان فيه وهو الصفات والمصادر المسمى بها على معنى لمح الصفة في
أصل التسمية كالحن والفضل ، وقولهم في العدد وتميزه : الخمسة عشر الدراهم ،
فهذان للموضعان 'سميع الحذف' فيها والإثبات .

باب ألا المفتوحة الهمزة المخففة ^(٢)

اعلم أن لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون تنبيهاً واستفتاحاً وإذا لم تدخل صح الكلام
دونها ، تقول : ألا زيد منطلق ، وألا ينطلق زيد ، وألا انطلق ، وألا إن زيدا
منطلق ، فتدخل على الجمل الاسمية والفعلية ، قال الله عز وجل : « ألا يوم
يأتهم » ^(٣) و « ألا حين يستغشون ثيابهم بعلم ما يسرون وما / يعلمون » ^(٤)
و « ألا إنهم يشنون صدورهم » ^(٥) ، وقال الشاعر : ^(٥)

(١) لم أمتد إلى قوله ، وهو في ثعلب ٥٥٦ والخصائص ٥٨/٣ ، والإنصاف ٣١٩ ،
واللسان : (حجر) ، والمفني ٥٣ ، وابن عقيل ١٠٧/١ ، وشراهد المفني ١٦٦ .
والماقل وبنات الأور : نوعان من الكأه .

(٢) انظر في ألا : الأزمية ١٧٢ ، الجنى ١٥٣ ، وابن يعيش ١١٣/٨ ، والمفني
٧٧ ، والممع ٧٠/٢

(٣) مرد : ٨ (٤) مرد : ٥

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٨ ، والأزمية ٢٨١ ، والخزانة
٣٢٦/١ وعجزه :

بصُّحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

٩٦ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجِلِي

وإذا وقعت بعد [ها] «إن» فتكون مكسورة الهمزة لأن محلها الابتداء كما ذكر .

الموضع الثاني : أن تكون عرضاً فتدخل على الجملة الفعلية لا غير ، كقولك ،
«ألا تقوم» ، «ألا تقعد» ، وإذا وليتها الأسماء فعلى تقدير الأفعال كقولك :
«ألا زيدا» ، «ألا قتلاً» ، قال الشاعر (١) :

٩٧ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

تقديره : «تعرفون» أو شبهه (٢) .

الموضع الثالث : أن تكون جواباً وهو قليل ، فيقول القائل : ألم تقم ؟
ألم تخرج ؟ فتقول : ألا ، وهو شاذ بمعنى بلى (٣) .

وأما «ألا» التي بعدها الاسم مبني ، ويرجع المعنى فيه إلى التمني كقول
الشاعر (٤) :

(١) نسب في الخزانة ١/٣ هـ إلى عمرو بن قعاس الرادي ، وعجزه :

يَذُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيدُ

وهو في الكتاب ٣٠٨/٢ ، والنوادر ٥٦ ، والأزهية ١٧٣ ، وابن يعيش ٥/٧ ،
والعيني ٣٦٦/٢ . والمحصلة هي المرأة التي تميز الذهب عن الفضة .

(٢) ظاهر كلام المؤلف أن «ألا» التي للعرض بسيطة ، ويرى ابن مالك أنها مركبة من
«لا» النافية والهمزة ، بخلاف التي للاستفتاح فإنها غير مركبة ، انظر : الجنى ١٥٤

(٣) نقل صاحب الجنى ١٥٤ هذا الموضع عن المؤلف ، وفي طبقات النحاة لابن شبة
الورقة ١٨٣ : أن أبا حيان نقل هذا الموضع عن المؤلف .

(٤) البيت لحسان وهو في ديوانه ١٢٣ ، ونسب في الخزانة ٧٧/٤ لحداش بن زهير ،
وهو في الجنى ١٥٤ ، والمغني ٧٢ . والتعجؤ : خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء
المعدة ، والتناير : ج تنور وهو ما يُخَبَّرُ به .

٩٨ - أَلَا طِعَانٌ إِلَّا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ

فهي « لا » التي للنفي والتبرئة دخلت عليها الهمزة ، فليست بسيطة وإنما هي مركبة في الأصل ، وسيدكر في باب اللام المركبة مع الألف إن شاء الله تعالى .

باب إلى المكسورة الهمزة المخففة^(١)

اعلم أن « إلى » حرف يحذف ما بعده من الأسماء على كل حال ولها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون للغاية في الأسماء ، واختلف النحويون : هل يدخل ما بعدها فيما قبلها أو لا يدخل ؟ ، فذهب بعضهم إلى أنه يدخل ، واستدلوا بقضايا العرف ، فإذا قال القائل : اشتريت الشقة إلى طرفها ، فالطرف داخل في المشتري ، لأن العرف يقضي ألا تشتري شقة إلا إلى آخرها ، إلا إذا قيل بالبعض منها ، وذهب بعضهم إلى أن ما بعدها لا يدخل في ما قبلها ، واستدلوا بأن القائل : « اشتريت الموضع من الوادي إلى الوادي » ، [يريد] أن الوادي لا يدخل في الشراء ، وذهب بعضهم إلى أنه إن كان الثاني من جنس الأول دخل فيما قبله كاشتريت الغنم إلى آخرها ، وإن لم يكن من الجنس لا يدخل كقوله تعالى : « ثم أتيتموا الصيام إلى الليل »^(٢) .

وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يدخل ما بعدها فيما قبلها إلا بقربنة من عرف أو عادة ، وإلا فلا ، قال : فإذا قلت : « ضربت القوم إلى زيد » فإن زيدا

(١) انظر في « إلى » الكتاب ٣٧٣/٢ ، المقرب ١٩٩/١ ، الجنى ١٥٤ ، المغني

٢٧٨ ، ابن يعيش ١٤/٨ ، المص ٢٠/٢

(٢) البقرة : ١٧٨

لا بدخل في الضرب مع القوم ، وإذا قلت : « استويت الشقة إلى طرفها ، دخل الطرف في الشراء لأن العرف والعادة يقضيان بذلك ، ومن عُرِفَ الشرع بِجَمَلِ قوله تعالى : « ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ / إِلَى اللَّيْلِ » (١) ، لأن الصوم الشرعي ٣٩ إنما يكون إلى غروب الشمس خاصة ، يتبين ذلك من قواعده ، وهذا هو الظاهر منها حيث وقعت في الكلام إن شاء الله .

وعلى هذا الأصل والخلاف ينبنى خلاف الفقهاء في دخول المرافق في غسل الأيدي ، والكعنين (٢) في غسل الأرجل ، من قوله تعالى : « فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ [وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ] وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » (٣) فمن يرى أن ما بعدها فيما قبلها داخلٌ أوجب الغسل في المرافق والكعنين ، ومن لم يَرَ ذلك لم يوجب ، والأحسن هناك إيجاب غسلها لوجهين : أحدهما زوال تكلف التحديد إذ فيه مشقة ، والثاني : أن الغسل أحوط ، وهو يرفع الخلاف ويبرئ الذمة من وَهْمٍ لإرادة ذلك شرعاً .

واعلم أن « إلى » وغيرها من حروف الجر التي تذكر في هذا الكتاب في أبوابها لا بد لها مما تتعلق به ، أي بما هو متضمن لها ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام ، وهو إماً فعل صريح كمرّ ودخل وشبههما ، أو جاري تجزأه بما هو في معنى الفعل أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها ، أو فيه راحة فعل كأسماء الإشارة وألفاظ التنبيه والنداء ونحو ذلك .

وهي وما بعدها في موضع معمولٍ لما تتعلق به من الأفعال أو ما في معناها بدليل حذف الحروف الجارة المذكورة ونصب ما كان مخفوضاً بها ، كقولك : وصلت إلى كذا ووصلت كذا ، ومنه : تَخَشَّنْتُ بِصَدْرِهِ وَتَخَشَّنْتُ صَدْرَهُ (٤) ،

(١) البقرة ١٧٨

(٢) في الأصل : « والكعبان » ، وهو سهو . (٣) المائة ٦

(٤) خَشَّنْتُ صدره : أو غرت .

وبأنها تقوم مقام الفاعل في باب ما لم يُسمَّ فاعله كقولك مُرّ يزيد ، وسير إلى عمرو ، وبعطف المنصوب عليه في قول الشاعر (١) :

٩٩ - فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدَا
وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَرَعَكَ الْعَوَاذِلُ

ينصب « دون » الثاني ، وكذلك قول الآخر (٢) :

١٠٠ - كَأَنْتَ لِمِنَ الْأَعْرَاضِ مِنْ دُونِ بَيْشَةَ
وَدُونَ الْغَمِيرِ عَادَاتٍ لِفُضُورَا

إنما اختصّت بالحذف لما بعدها لأن الأسماء العُمْدَة اختصّت بالرفع لحصول الفائدة بها والاعتماد عليها ، والفضلات اختصّت بالنصب لأنها ثوانٍ عن العُمْدَة إذ هي متممة للكلام ، وما كان منها بواسطة موصلةٍ فهو أضعفها وهو الجار والمجرور فأعطي الثالث عن العُمْدَة ، والثاني عن (٣) الفضلة التي بغير واسطة وهو الحذف .

وكل ما كان من الحروف مختصاً باسم طالباً له - لا كجزءٍ منه كالآلف واللام - فحقه أن يعمل الحذف الخاص بالأسماء كحروف الجر - وأما « إن » وأخواتها فخرجت عن ذلك لعله تذكر في باب « إن » ، - وما اختصّ بفعل

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٢٥٥ ، وفيه (باقياً) عوضاً من (واداً) ، والكتاب ٦٨/١ ، وسر الصناعة ١٤٧/١ ، والانصاف ٢٠٨ ، وشراهد المغني ١٥١ ، والخزانة ٥٢/٢ . وترعك : تكفك .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٦٢ ، واللسان : (غر) . كأنل من الأعراض : شبه حمرلة الظمائن مع الارتفاع بهذا الشجر ، والأعراض : ج عرض وهو الوادي ، وبيشة والغمير وغضور : مواضع . عادات : قاصدات .

(٣) في الأصل : « أن » وهو تحريف .

طالباً له خاصة ولم يكن كجزء منه كالسين ، فحقه أن يعمل / الجزم الخاص بالأفعال ٤٠
ك : لام الأمر وشبهها .

وما لم يختص باسم ولا فعل فلا يعمل فيه إلا بشبه ما كـ ما ، النافية ،
وستذكر ، فحروف^(١) الاستقحام والنفي والتأكيد تدخل تارة على الجملة الاسمية
نحو : أزيد قائم ، وما زيد قائم ، ولزيد قائم ، وتدخل تارة على الجمل الفعلية .
كقولك : أقام زيد ، وما قام زيد ، وليقوم زيد ، فلا تعمل في واحد منها لعدم
الاختصاص ، فاعلم هذا فإنه أصل ينتفع به إن شاء الله .

واعلم أن « إلى » إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى « مع » كقولك :
اجتمع مالك إلى مال زيد ، أي مع ، وعليه قوله تعالى : « ولا تأكلوا
أموالهم إلى أموالكم »^(٢) .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « في » وذلك موقوف على السماع لقلته ،
كقولك : جلست إلى القوم ، أي فيهم ، ومنه قول الشاعر^(٣) :
١٠١ - فَلَا تَثْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِبٌ بِهِ الْقَارُ أُجْرَبُ
وقول الآخر^(٤) :

١٠٢ - وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلَاقِي

إلى ذروة البيت الرفيع المصمّد

أي : في الناس ، وفي ذروة .

(١) في الأصل « فحرف » وهو تحريف .

(٢) النساء : ٤ . وفي الجن ١٥٥ : « وكون إلى بمعنى مع حكاه ابن عصفور عن

الكوفيين »

(٣) البيت للنايفة ، وهو في ديوانه ٧٨ ، والأزمية ٢٨٣ ، والمغني ٧٩ ، والخزانة ١٣٧/٤ ،

وانظر تأويل ابن هشام وابن عصفور للبيت في المغني ٧٩

(٤) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٢٥ ، وشرح القصائد ١٨٧ ، والأزمية ٢٨٤ .

والخزانة ، ١٣٩/٤ . والمصمد : الذي يصمد الناس إليه لشرفه .

باب ألاّ المفتوحة المشددة^(١)

ليس لها في الكلام إلا موضع واحد وهي أن تكون تحضيضاً ، ولا عمل لها وتليها الأفعال لا غير لأنها تطلبها ، وإن وليتها الأسماء فعلى تقدير الفعل ، كما تقدم في « ألا » التي للعرض ، فتقول : ألا تقوم ، ألا تقعد ، ألا تضرب زيدا ، فإن قلت : ألا زيدا ، فعلى إضمار فعلٍ دل عليه الكلام .

وتبدل^(٢) همزتها هاءً ، فيقال هلاًّ تقوم ، هلاًّ تقعد ، هلاًّ تضرب زيدا ، ولا تنعكس القضية فتقول : إنَّ الهمزة بدل من الهاء لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء ، لأنها لم تبدل إلا في : ماء وأمواه ، والأصل : ماه وأمواه ، قال الشاعر^(٣) :

١٠٣ - وَبِلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا

وفي « أهل » قالوا : أهل ، والأصل : آل^(٤) ، فسبَّحوا الهمزة ، على خلاف في ذلك ، والهاء قد أبدلت من الهمزة في إياك ، فقالوا هياك ، وفي أَرَحْتُ الماشية قالوا : هَرَحْتُ ، وفي أَرَقْتُ الماء قالوا : هَرَقْتُ ، وفي أشياء غير هذه وإن كانت مسموعة ، وهي أكثر من المبدل هاء الهمزة فالحتمل

(١) أنظر في « ألا » : الجنى ٢٠٥ المنفي ٧٧

(٢) نقل صاحب الجنى هذا القول ٢٠٥ ، ونسبه إلى بعضهم .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ١١٣ وبمده :

مَا صَحَّةٍ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

وهو في النصف ١٥١/٢ ، وابن يعيش ١٥/١٠ ، والمتع ٣٤٨ ، واللسان : (مهمه) . وأمواؤها : ج ماء ، وقاص الماء : كثر وقل ، من الأضداد ، والمراد الأول . مصح الظل : ذهب . رأد الضحى : روزه أروه بعد ارتفاع النهار .

(٤) العبارة في الأصل محرفة : « وفي أهل قالوا : آل والأصل آل .

على الأكثرِ أولى^(١) ، فأمّا « أَلَا » ، في قوله تعالى : « أَلَا تَعْلَمُوا عَلَيَّ »^(٢) ،
و « أَلَا » يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ »^(٣) فهي « أَنْ » ، الناصبةُ للفعل
دخلت عليها النافية ، ولذلك انتصب بعدها « تعلو » و « يَسْجُدُوا » بحذف النون ،
لأن الأصل : تعلون ويسجدون ، فلما دخلت أَنْ نصبتهُ بحذفها ، وإن كانت
(لا) نافيةً فهي زائدة في اللفظ لوصول العاملِ بعمله / إلى ما بعدها ، وهذا فصل ٤١-
سيدكر مينا في باب ...^(٤) « إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

باب إلّا المكسورة المشددة^(٥)

اعلم أن « إلّا » حرف معناه الاستثناء ، ولفظه موضوع لذلك كقولك :
« قام القوم إلا زيدا » ، و « جاء زيد إلا » أي لم ألقه .

وهي تنقسم [قسمين] : قسم يُخْرِجُ بعض الشيء من كله وهو الذي يسمى .
الاستثناء المتصل ، وقسم بمعنى « لكن » ، ويسمى ما يكون له كذلك الاستثناء-
المنفصل ولاستثناء المنقطع .

وهل يكون ما بعدها منصوباً أو غير منصوب ؟ في ذلك تفصيل لا بد-
من بيانه^(٦) .

(١) نقله السيوطي في الأشباه والنظائر ١٨٩/١ بتصريف يسير .

(٢) النمل ٣١ (٣) النمل ٢٥

(٤) لم تتضح اللفظة في الأصل ولعلها « قادم »

(٥) انظر في « إلّا » : الكتاب ٣١٠/٢ ، الأزهية ١٨٢ ، المقرب ١٦٧/١ ، ابن-

يميش ٧٥/٢ ، الجنى ٢٠٦ ، المغني ٧٣

(٦) انظر في هذه التفريعات : المقرب ١٦٧/١ وما بعد ، حيث إن المؤلف ينقل عنه .

وهو أن يقال : الاسم الواقع بعد « إلا » ، لا يخلو أن يكون في استثناء متصل أو استثناء متقطع .

فإن كان في استثناء متصل فلا يخلو أن يكون المستثنى مقدماً أو لا يكون .

فإن لم يكن فلا يخلو أن تكرر « إلا » ، أولاً .

فإن لم تكرر فلا يخلو أن يتفرغ العامل الذي قبلها للعمل فيما بعدها أو لا يتفرغ .

فإن تفرغ فلا يخلو أن يكون ذلك العامل رافعاً أو ناصباً أو خافضاً .

فإن كان رافعاً ارتفع الاسم بعد « إلا » ، كقولك : « ما قام إلا زيد » ،

« وما ضرب إلا عمرو » ، وإن كان ناصباً أو خافضاً فلا يخلو أن يكون معموله محذوفاً أو لا .

فإن كان محذوفاً كان الاسم بعد « إلا » ، منصوباً كقولك في جواب هل

ضربتُ أحداً وهل مروت بأحدٍ ؟ ما ضربتُ إلا زيدا وما مروت إلا زيدا » ،

ومنه قول الشاعر^(١) :

١٠٤ - نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِثْرَا

أي : ولم ينج بشيء^(٢) .

وإن لم يكن له معمول محذوف كان ما بعد « إلا » ، على حسب ما يطلبه العامل ،

كقولك : « ما رأيتُ إلا زيدا وما مروت إلا بعمرو » .

وإن لم يكن قبل « إلا » ، عامل مفرغ لما بعده فلا يخلو أن يكون الكلام الذي

قبله موجباً أو منفياً .

(١) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٢٢/٣ ، ومجالس ثعلب

٥٥٦ : « وغرب ١٦٧/١ ، واللسان : (جفن) ، وأبو حيان ١٢٦/١ . وقوله : « والنفس منه شدة » أي كادت تخرج فبلغت شدته .

(٢) قد مر في المقرب ١٦٧/١ بقوله : « ولم ينج شيء »

فإن كان موجباً جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» وجهان : النصب على الاستثناء
 مما قبله ، نحو : « قام القوم إلا زيدا » ، و « رأيت القوم إلا زيدا » ، و « مررت
 بالقوم إلا زيدا » ، هذا هو الكثير الفصيح ، ويجوز أن تجعله مع «إلا» بمنزلة
 « غير » تابعاً للاسم الذي قبلها ، فتقول : « جاءني القوم إلا زيدا » ، و « رأيت القوم
 إلا زيدا » ، و « مررت بالقوم إلا زيدا » .

وإن كان منفياً فلا يخلو الاسم الذي قبلها من أن يكون منفياً به لا التي
 للتبوة وهي النافية للجنس / أو لا يكون .

٤٢

فإن كان جازاً في الاسم أربعة أوجه : النصب على الاستثناء وهو الأكثر
 الأنصح ، والرفع على البدلية من الاسم قبلها على الموضع لأنه مرفوع على الأصل ،
 والنصب على أن تجعله مع «إلا» بدلاً على اللفظ ، والرفع على أن تجعله مع «إلا»
 في موضع بدل على الموضع ، وكلا الوجهين على أن تكون «إلا» بمعنى «غير» ،
 نحو : لا رجل في الدار إلا زيدا وإلا عمراً ، وإلا زيدا وإلا عمرو .

وإن لم يكن النفي به لا المذكورة فلا يخلو أن يكون فيما قبل «إلا» ^(١)
 الباء الزائدة أو « من » الزائدة ، أو لا يدخل عليه شيء منها .

فإن دخلنا جاز في الاسم الواقع بعد «إلا» أربعة ^(٢) أوجه : النصب على
 الاستثناء وهو الأنصح ، والبدلية فترفعه إن كان مرفوعاً وتنصبه إن كان منصوباً
 وتخفيضه إن كان مخفوضاً [و] على أن تكون «إلا» بمعنى «غير» إما على
 اللفظ وهو الثالث ، وإما على الموضع وهو الرابع ، نحو « ما زيد برجل إلا رجل
 سوء » ، برفع «رجل» ونصبه وخفضه على التأويلات المذكورة ، وتكون
 « ما » حجازية وتيمية ، وبحسب ذلك يختلف التقدير .

(١) بعد « فيما قبل إلا » في الأصل : « أربعة أوجه النصب على الاستثناء » وهي
 زيادة من قبيل انتقال النظر .

(٢) في الأصل : « أربعة » وهو تحريف .

ونحو قولك : « ما جاءني من أحدٍ إلا زيد » و « ما رأيت من أحدٍ إلا زيد » ، الرفع والخفض في الأول ، والنصب والخفض في الثاني .

وإن لم يكن النفي بشيء من ذلك ^(١) جاز في الاسم الواقع بعدها ثلاثة أوجه أحسنها البدلية بحسب ما قبلها ، وبعده أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وبعد ذلك أن تجعله مع « إلا » في تأويل « غير » ، على التبعية لما قبلها بحسبه من رفع ونصب وخفض ، نحو قولك : ما قام القوم إلا زيداً وإلا زيدٌ ، وما رأيت القوم إلا زيداً ، وما مررت بالقوم إلا زيداً وإلا زيد .

فإن كان الاسم بعد « إلا » مستثنى مقدماً فلا يكون أول الكلام ، ولكن قبل مستثنى منه أو قبل صفته .

فإن كان قبله لم يجز فيه إلا النصب ، طلب العامل رفعاً أو نصباً أو خفضاً ، كقولك : ما قام إلا زيداً أصحابك ، وما رأيت إلا عمراً إخوتك ، وما مررت إلا خالداً بغلمانك ، وأما قوله ^(٢) :

١٠٥ - فَلَمْ يَبْقَ [إِلَّا] وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرٌ

رفع « واحد » فهو على تفرغ العامل ، و « شفر » بدل منه وهو ضعيف جداً . وإن كان قبل صفته ^(٣) جاز فيه ما يجوز مع التأخير ، إلا أن الوصف أحسن وتقوى من غيره ، نحو قولك : جاء إلا الصالح المسلمون .

(١) أي لم يدل عليه شيء كالبناء ون الزائدين .

(٢) ما أعتد إلى قائله ، وهو في اللسان « شفر » ، وفيه « واحد » ، وصدده :

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الْجَمِيعِ تَفَرَّقُوا

والشفر ١٦٩/١

(٣) عبارة التقرب « وإن قدمته على صفة المستثنى منه » وهي أوضح .

فإن كثرَّتْ [المستثنيات] ^(١) فلا يخلو أن تعطفها على الأول أو لا تعطف .

فإن عطفَتْ كان المستثنيات بها على حسب / الأول نحو : قام القوم إلا زيداً ٤٣
وإلا عمراً وإلا خالداً .

فإن لم تعطف فلا يخلو أن تكون المكررات هي المستثنى الأول أو لا تكون ، فإن كانت فهي على حسب في الإعراب لأن كلًّا بدل منه نحو قول الشاعر ^(٢) .

١٠٦ - مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ
لأن الرسم والرمل هما العمل في المعنى .

فإن لم تكن [المكررات] هي المستثنى فلا يخلو أن يمكن استثناء بعضها من بعض وألا يمكن .

فإن لم يمكن فلا يخلو أن يكون العامل مفرغاً للعمل أو لا يكون ، فإن كان جعلت الأول بحسبه ونصبت ما بعده على الاستثناء نحو قولك : ما قام إلا زيداً إلا عمراً .

وإن لم يكن مفرغاً كانت كلها مستثناة مما استثنى منه الأول .

ثم لا يخلو أن تتأخَّرَ عن المستثنى [منه] ^(٣) فيكون الأول منها على حسب إعرابه لو انفرد والباقي منصوب على الاستثناء نحو : ما قام القوم إلا عمرو ^(٤)

(١) زيادة من المقرب ١٦٩/١

(٢) لم أمتد إلى قائله . وهو في الكتاب ٣٤١/٢ ، والمقرب ١٧٠/١ ، وابن عقيل ١٢١/٢ ، والأشعري ٢٣٢ ، والجمع ٣٠/٢ ، والعيني ١١٧/٣ . والشيخ هنا الجمل ، والرسم : ضرب من السير وكذلك الرمل .

(٣) زيادة من المقرب ١٧٠/١ (٤) في الأصل : « عمراً » .

إلا زيدا ، [أو يقدم عليه فلا يجوز إلا النصب نحو قولك : قام إلا زيدا
إلا عمراً]^(١) أحد .

وإن أمكن استثناء بعضها من بعض جعلت الآخر مستثنى من الذي قبله ،
والذي قبله من الذي قبله ، هكذا ما تكررت إلى أن تنتهي إلى الأول فيكون
إعرابه على حسب إعرابه لو انفرد ، والباقي منصوب لا غير ، نحو قولك :
عندي عشرة إلا خمسة إلا اثنين إلا واحداً .

فإن كان متقطعاً فلا يخلو أن يتوجه العامل الذي قبل « إلا » عليه
أو لا يتوجه .

وإن يتوجه فالنصب « إلا »^(٢) ، نحو « ما أخذت إلا الشيء الذي تركته »
ومنه قولهم : « ما زاد إلا ما نقص »^(٣) ، والمعنى في « إلا » معنى « لكن » ،
التقدير : [لكن] الذي تركت ، ولكن الذي نقص .

وإن توجه عليه [من جهة المعنى^(٤)] فلغة أهل الحجاز النصب لا غير ،
وبنو تميم يحرونه مجرى المتصل في جميع ما ذكر ، نحو قولك : ما جاءني أحد
إلا حماراً ، على مذهب أهل الحجاز ، و « إلا حماراً » على مذهب بني تميم ،
لأن معنى « جاء » يتوجه عليه .

هذا بيان إعراب الاسم الذي بعد « إلا » ، فتفهمه .

واعلم أن النويين اختلفوا في الناصب للاسم المستثنى بعد « إلا »^(٥) فذهب

(١) ما بين معقوفين سقط من الأصل ، ونقلناه من القرب ١/١٧٠ لأن المؤلف ينقل عنه .

(٢) في الأصل : « الا » ، وهو تحريف .

(٣) انظر : الأزهية ١٨٣ ، القرب ١/١٧١ ، وقد شرحه بقوله في القرب « فزاد »
لا يتوجه على « مانقص » لأن « مانقص » لا يوصف بأنه زاد .

(٤) الزيادة من القرب ١/١٧١

(٥) انظر : الانصاف ١/٢٦٠ . أسرار العربية ٨١

سيبويه ومن تبعه إلى أن الناصب له الفعل الذي قبل «إلا» ، أو ما جرى مجراه بواسطة «إلا»^(١) .

وذهب بعض الكوفيين^(٢) إلى أن الناصب له «أن» ، مقدرة بعد «إلا» ، تقديره عندهم في «قام القوم إلا زيداً» : «إلا أن زيداً لم يقم» ، وفي «ما قام القوم إلا زيداً» : «إلا أن زيداً ما قام» ، فحذف ذلك لدلالة الكلام عليه .

وذهب أبو العباس المبرد^(٣) إلى أن العامل فيه «إلا» ، لأن النصب إنما كان بها ، ولولاها لم يكن اسم ولا نصب ، وهي بمعنى : أستثني وحالة محله . / ٤٤ والصحيح من هذه المذاهب^(٤) . مذهب سيبويه لأن الفعل الذي قبل «إلا» ، أو ما جرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمتضمن له ، ولولاه لم يكن ، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عمل إلا بذلك .

إلا أن الطالب قسمان : قسم على الزوم لابد فيه من الطلب المطلوب ذكر أو لم يذكر ، وذلك في المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال ، فهذه الأربعة تطلبها جميع الأفعال أو ما يجري مجراها على الزوم ، لأنك ذكرتها أو لم تذكرها ، فالعامل يطلبها ويستدعيها ، إما بلفظه أو بصيغته وإما بتضمنه .

وقسم قد يكون للطالب وقد لا يكون فهو غير لازم ، وينقسم قسمين : قسم يطلبه دون واسطة كالمفعول به والمنصوب على التشبيه والتمييز ، نحو : ضربت زيداً ، وهذا أحسن الناس الوجهاً ، وطبت به نفساً ، وقسم يطلبه بالواسطة وهو أضعفها ، وذلك في نحو : «مرت بزيد» ، والمفعول معه «كاستوى الماء والحشبة» ، والمستثنى في نحو : «قام القوم إلا زيداً» ، ومنه عندي العطف في

(١) انظر : الكتاب ٤٣٣/١

(٢) نسب هذا القول في الإنصاف إلى الكسائي : ٢٦١/٢

(٣) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ ، ٣٩١

(٤) عدد صاحب الجنى ٢٠٨ ثمانية أقوال في ناصب المستثنى .

المفردات ، نحو ضربت زيدا وعمرا ، لأنّ الواو ليست بعامةٍ بنفسها ، ولا يتقدّر معها العامل ولا تنوب مناب العامل ، على ما بين في بابها .

وأما مَنْ ذهب إلى أنّ الناصب^(١) « أن » ، بعد « إلا » ، ففاسدٌ لأنّ « أن » ، حرف والحروف لا تحذف ويبقى عملها ، لأنّ عملها مجمّع الشبه للفعل فزادها ذلك ضعفاً ، ثم إنّ حذفها وحذف خبرها لا نظير له في كلامهم ، مع أنّ هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبداً منصوباً ، وقد جاء على خلاف ذلك ، على ما فصل قبل .

وأما مَنْ ذهب إلى أن النصب بالـ « إلا » نفسها فيفسدُ أيضاً بأنه كان يلزم ألاّ يكون ما بعدها إلاّ منصوباً يالاً لأنها طالبة [له] على كل حال ، وقد وجد خلاف ذلك كما تقدم ، هذا مع أن الحروف لاتقع موقع الجمل إلا في باب الجواب . ك : نعم وبلى .

وزعم بعضهم^(٢) أنّ « إلا » تكون بمعنى الواو واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر^(٣) :

١٠٧ - وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

قال : والمعنى : والفرقدان ، لأنها يتفارقان ، والصحيح أنّ « إلا » هاهنا باقية على بابها من الاستثناء ، لأنّ الشاعر إنما أخبر بما شاهد لأنه شاهد المتواجين .

(١) في الأصل : « والناصب » وهو تحريف .

(٢) هذا مذهب الكوفيين - كما في الانصاف ٥٦٦ - وقال في الجني ٢١٠ : انه مذهب الفراء والأخفش وأبي عبيدة .

(٣) البيت لعمرو بن معد يكرب كما في الكتاب ٣٣٤/٢ ، وهو في الكامل ٧٦٠ ، والأزهية ١٨٢ ، والمتع ٥١ ، واللسان « إلا » ، والانصاف ٢٦٨ ، والمفني ٧٦ . والأشعري ١٥٧/٢ ، والهمع ٢٢٩/١ ، والخزانة ٢١١/٣ .

في الأرض يفارق كل واحد منها [أخاه] بالموت ، ولم يشاهد النجمين المسميين بالفرقدتين متفارقين بطول حياته ، فأخبر بذلك كما قال زهير (١) :

١٠٨ - ألا لا أرى على الحوادثِ باقيا ولا خالداً إلا الجبالَ الرواسيا
وإلا السماءَ والجبالَ وربنا وأيامنا معدودةً [والليالي]

لأن ذلك عنده بحسب مشاهدته ، وكل شيء هالك إلا وجهه سبحانه وتعالى .
وأما قوله تعالى : « إِنْ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ » (٢) ، وقوله تعالى :
« إِنْ تَقْعُدُوا نَاقَتَهُ فَانْقَعُوا » في الأرضِ وفسادٌ كبير ، (٣) ، فهي « إن » الشرطية .
دخلت عليها « لا النافية » في المعنى الزائدة في اللفظ ، ولذلك انجزم الفعل بعدها
كما ينجزم بعد « إن » التي للشرط ، و « ما » الزائدة في نحو « فإِذَا تَرَيْتَهُ »
من البشرِ أحداً ، (٤) فليست من هذا الباب ، فاعلمه .

باب أم (٥)

اعلم أن « أم » يكون لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون متصلة عاطفة في الاستفهام وتقع بين المفردتين
والجملتين ، ويكون الكلام بها متعادلاً ، والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير
المفردتين ، وتتقدر مع حرف الاستفهام بـ : أيها أو أيهم ، وجوابها أحد الشئين
والأشياء ، فتقول : أقام زيد أم عمرو ، ومعناه : أيها قام ، و « أقام زيد »

(١) الديوان ٢٨٨ (٢) التوبة ٤٠

(٣) الأنفال ٧٣ (٤) مريم ٢٦

(٥) انظر في أم : الكتاب ٥٦٤/١ ، المقتضب ٢٨٦/٣ ، أمالي الشجري ٣٣٣/٢

المقرب ٢٣٠/١ ، الأزهية ١٣١ ، ابن يعيش ٩٧/٨ ، المحصص ٥٤/١٤ ، الجنى ٨١ ، المغني ٤٠

لم قعد ، ومعناه : أيها فعل ، والأحسن فيها تقدّم الذي يُسأل عنه من اسمٍ
 أو فعل ، نحو : « أزيد قلم أم عمرو ، و « أقام زيد أم قعد » ، ويجوز خلاف
 ذلك ، ويقال في الجواب : زيد أم عمرو ، أو : قام أم قعد ، ولا يقال :
 نعم ولا ، فأمّا قول الشاعر ^(١) .

١٠٩ - أذو زوجةٍ بالمصرِّ أم ذو خصومةٍ
 أراك لها بالبصرة العام ثلويًا

فقلتُ لها : لا إنَّ أهليَّ جيرةٌ
 لأَكُثِيَّةِ الدَّهْنِ جَمِيعاً وَمَالِيَا

وكان ^(٢) الرجلُ أن يقال : ذو زوجةٍ أو ذو خصومةٍ ، ولكنه لم يجابْ على ذلك
 ولكنه نفاه جملةً ، واستأنف كلاماً آخرَ ، فكأنه قال : ليس ثوائي لواحدٍ مما
 سألتُ عنه ، وإنَّ مالي وأهليَّ كائنان بالبصرة ، فهما الداعيان إلى إقامتي بها .

ويقع قبلها حرف الاستفهام ظاهراً أو مقدراً ، وقد ذكر ، ولا يشترط
 أن تتقدمها [الهزئة] لا غير ، بل تتقدم « هل » إذا وقع الاستفهامُ عن كل جملةٍ ،
 وإن كان المعنى المعادلة ، كما قال ^(٣) :

١١٠ - هَلْ مَاعِلِمْتَ وَمَا اسْتُوْدِعْتَ مَكْتُومٌ
 أم حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ

(١) البيتان لذي الرمة ، وما في ديوانه ٦٥٣ ، وأمالى الزجاجي ٩٠ ، وبحال العلماء
 ١٩٥ ، والمقنن ٤٢ ، وشواهد ١٣٩ ، والمزهر ٣٧٦/٢

(٢) في الأصل « كأن » ، وهو تحريف .

(٣) البيت لعلامة بن عبدة ، وهو في الديوان ٥٠ ، والكتاب ٥٦٩/١ ، ومنازل
 المحرور ٦٤ ، والأزمية ١٣٧ ، وأمالى الشجري ٣٣٤/٢ ، والتنبيه ٩٨ ، واللسان :
 (أم) ، وابن يعش ١٥٣/٨ ، والحزاة ٥١٦/٤

لأنّ المعنى : أيّ هذين كان .

الموضع الثاني : أن تكون منفصلة فلا تكون عاطفة^(١) ، ويقع قبلها الاستفهام وغيره ، فنقول : أقام زيد أم انطلق عمرو ، ويقوم زيد أم^(٢) ينطلق عمرو ، ولا يقع بعدها إلا الجملة المنفصلة من الأول ، وتتقدّر بـ « بل » والهمزة في موضع ، ودون همزة في موضع فعناها الإضراب^(٣) / عن الأول والرجوع إلى الثاني باستفهام أو غيره ، خلاف ما ذكره أكثرهم أنها تتقدّر بـ « بل » والهمزة معاً .

فأما ما تتقدّر بـ « بل » والهمزة معاً فما جاء من قولهم : « إنما لإبل أم شاء »^(٤) ، المعنى : بل أمي شاء ، وأما ما تتقدّر بـ « بل »^(٥) خاصة فقوله تعالى : « الله خير أمّا تشركون » و « أمّ من خلق السموات والأرض »^(٦) ، الأولى متصلة ، والثانية منفصلة ، والمعنى : « بل الذي خلق السموات والأرض خير » ، فلا استفهام هنا ، ويقع الجواب بعد هذه المنفصلة بـ نعم ولا ، إذا تقدّمها الاستفهام لأن الكلام جملتان يصحّ الجواب عن كل واحدةٍ منها بـ نعم وحدها أو لا ، فاعلمه^(٦) .

(١) قال صاحب الجنى ٨١ : المغاربة يقولون إنها ليست بعاطفة لاني مفرد ولا في جملة ، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد .

(٢) في الأصل : « أر » وهو تحريف .

(٣) انظر : الكتاب ٥٦٧/١ ، ابن يعيش ٩٧/٨ ، الأزهية ١٣٦

(٤) في الأصل : « به » وهو تحريف .

(٥) الآيتان : ٦٠ ، ٥٩ من النمل .

(٦) في الأزهية فائدتان نوردهما لأهميتها في هذا الباب :

الفائدة الأولى ١٣٣ : « والمطف بعد ألف الاستفهام وبعد ألف التسوية جيماً بـ أم ، وإذا استفهت بحرف غير ألف من حروف الاستفهام عطفت بعده بـ أو ولم ، تعطف بـ أم لأن أم لا تعادل من حروف الاستفهام إلا الألف خاصة تقول : هل تقوم أو تقعد : فإن =

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف ، فتقطع همزتها في الابتداء ، وتسقط في الدرج مثل ألف لام التعريف ، فمن ذلك قوله عليه السلام : « ليس من أم بر أم صيامٌ في أم سفر »^(١) ، المعنى : ليس من البر الصيامُ في السفر ، إلا أنه لا يقاس على ذلك لقلته .

باب أما المفتوحة المخففة^(٢)

اعلم أن لـ و أما ، موضعين :

الموضع الأول : أن يكون معناها العرض كأحد معاني « ألا » المتقدمة الذكر ، فتقول : « أما تقوم » ، « أما تقعد » ، والمعنى : انك تعرض عليه فعل القيام والقعود ، لتري هل يفعلها أو لا ؟ ، فلا يكون بعدها إلا الفعل كـ « ألا » المذكورة ، فإن أتى بعدها الاسمُ فعلى تقدير الفعل ، فتقول : « أما زيدا أما عمراً » ، والمعنى : أما تبصرُ زيدا ونحو ذلك من تقدير الفعل الذي يدل عليه قرينة الكلام^(٣) .

= حذف حرف الاستفهام عطف بـ أو : ما أبالي زيد قام أو قعد . « الفائدة الثانية : ١٤٣ : « اعلم أن « أو » هي للسؤال عن شيء يغير عينه والجواب فيها نعم أو لا ، وأم للسؤال عن شيء بعينه ، والجواب أن تذكر أحد الاحتمين ، وذلك إذا سأل سائل : أقام زيد أو عمرو ، فإنه لا يعلم أقام أحدهما أو لم يقم . . . فالجواب أن تقول نعم أو لا » .

(١) رواية البخاري ٣/٣٠ ، ومسلم ٣/١٤٢ على اللفظ الشائعة ولم نجده على لغة حمير .

(٢) أنظر في « أما » : الجنى ١٥٧ ، ابن يعيش ١١٣/٨ ، المغنى ٥٦ ، الهمع ٧٠/٢ .

(٣) نقل صاحب الجنى عن المؤلف مضمون ألا التي للمرض ١٥٧ - ١٥٨ ، ولكنه

قال : إنها مركبة من الجزة وما النافية .

الموضع الثاني : أن يكون معناها التنيه والاستفتاح مثل « ألا ، وذلك قولك : أما زيد قائم ، وأما قام زيد ، وأما إنك قائم ، فبها الجمل الاسمية والفعلية . « إن » ، المكسورة ، ومن ذلك قول الشاعر (١) :

١١١ - أما والذي أبكى وأضحك والذي

أما ت وأحيى والذي أمره الأمر

وقد تكون « أما » همزة داخلية على « ما » النافية فيكون معنى تركيبها التقرير والتوبيخ ، كما يكون ذلك في الهمزة ولتم ، نحو أتم بقم زيد ، كما ذكر في باب الهمزة ، أو كـ « أليس » في نحو قولك : « أليس زيد قائماً » (٢) ، كما قال الله تعالى : « أليس الله بأعلم بالشاكرين » (٣) ، فاما [أما] المذكورة في أول الباب في الموضعين فبسيطة ، وثالثها مركبة ، فاعلمه .

باب أما المفتوحة المشددة (٤)

اعلم أن « أما » تكون بمعنى « بها » (٥) ، الشرطية ولا تعمل معها ، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً لذلك / ، فنقول : أما زيد فنطلق ، وأما أخوك فشاخص ، والمعنى : بها يكن من شيء فزيد منطلق أو أخوك شاخص (٦) ،

(١) نسب في الحماسة ٦٦/٢ الى أبي صخر الهذلي . وهو في أمالي القالي ١٤٧/١ ، وابن يمش ١١٤/٨ ، واللسان « رمت » ، والمفني ٥٦ ، وشواهد ٦٢

(٢) في الأصل : « قائم » وهو تحريف .

(٣) الأنعام ٥٣

(٤) انظر في « أما » المتضبة ٢٧/٣ ، الأزهية ١٤٨ ، أمالي الشجري ٣٤٣/٢ ،

الجنى ٢١١ ، المفني ٥٧

(٥) في الأصل : « أن » وهو سهو .

(٦) زاد في الجنى ٢١١ : فحذف فعل الشرط وأداته ، وأقيمت « أما » مقامها فصار التقدير : أما زيد منطلق ، فأخرت الفاء الى الجزء الثاني لضرب من إصلاح اللفظ .

قال الله تعالى : « فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ » (١) ، فدخلت الفاء في جوابها كما تدخل في أجوبة الشرط لما فيها من معنى « مهيا » وفيها اختصاص بالتفصيل كما ذكر .

وقولهم في ابتداء الكتب والرسائل : « أمّا بعد » ، فمعناه : « مهيا يكن من شيء بعد حمد الله » ، فنابت (٢) « أمّا » مناب أداة الشرط وفعله ، ولكن « لَمّا » تغير سياق الكلام خرجت عن محلها الفاء من ابتداء الجملة وصارت في الخبر ، فقلت : « أمّا زيدٌ فنطقت » ، قال الشاعر (٣) :

١١٢ - أمّا الرّحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدّارُ تَجْمَعُنَا
والمعنى : « مهيا يكن من شيء فالرحيلُ دونَ بعدَ غدٍ » .

ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم ، فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول ، وهذا غير لازم ، اللهم [إن كان في اللفظ معه ، وأما في المعنى فلا يلزم (٤)] ، ومنه « أمّا الرحيل » البيت ، وهي عند بعضهم فصل الخطاب الذي في قوله تعالى : « وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَةَ وَفَصَّلْنَا الْخِطَابَ » (٥) لأنّ دارد عليه السلام أول من نطق بها .

(١) الضمى ٩ - ١١

(٢) في الأصل : « فنائب » وهو تصحيف .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ٤٠٢ ، والكتاب ١٢٤/١ ، وابن يعيش ٧٨/٧ ، واللسان : (قول) .

(٤) في الأصل : « وإن كان في اللفظ فنعلم رأيا المعنوي » وما أثبتناه هو من نقل صاحب الجنى عن المؤلف .

(٥) سورة ص ٢٠

ويجوز أن تقلب ميمها الأولى ياءً تخفيفاً كقوله (١) :

١١٣ - رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَى وَأَيُّمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ
أراد « أمّا » ، فخفف ، وأمّا قول الشاعر (٢) :

١١٤ - وَمَا أَنْتَ أَمَّا ذِكْرُهَا رَبْعِيَّةٌ يُحِطُّ لَهَا مِنْ تَرْمَدَاءِ قَلِيبٍ
فإنها « أم » ، (٣) المقطوعة دخلت على « ما » ، الاستفهامية ، وأمّا قول الآخر (٤) :

١١٥ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
فهي « أن » ، دخلت في المعنى على « كنت » ، فحذفت « كان » ، وعوض
منها « ما » ، وانفصل الضمير فصار « أنت » ، ولذلك انتصب « ذا نفر » بعده ،
فليسا من الباب .

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ٩٤ ، وروايته « أمّا » . وانظر :
الأزمية ١٥٧ ، والمتعم ٣٧٥ ، واللسان : (ضحا) ، والمغني ٥٧ ، والأشعرني ٦٠٨ ،
وشواهد المغني ١٧٤ ، والخزانة ٤٢١/٢ . يضحى : يظهر للشمس ، يخصر : إذا أصابه البرد .

(٢) البيت لملقمة ، وهو في ديوانه ٣٥ ، واللسان : (ترمد) ، والدرر ١٧٩/٢
(٣) في الأصل : « أن » ، وهو تحريف .

(٤) البيت لعباس بن مرداس ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، والكتاب ٢٩٣/١ ، والأزمية
١٥٦ ، والمغرب ٢٥٩/١ ، وأمالى الشجري ٣٤/١ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، والمغني ٣٤ .
وشواهد ١١٦ . وأصل التركيب في البيت : لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام الملة .
وحذفت « كان » فانفصل الضمير ، فوجب زيادة « ما » للتعويض ، وأدغمت النون في الميم .
وانظر في هذه المسألة : أمالى الشجري ٣٣٥/١ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، والشذور ١٨٦

باب إمّا المكسورة المشددة^(١)

اعلم أن « إمّا » حرفٌ من حروف العطفِ خلافاً لبعض النحويين كأبي عبي الفداومي^(٢) ومن تبعه ، فإنه يذهب إلى أنها ليست حرفَ عطفٍ ، لأنَّ حرفَ العطفِ لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملةً على جملةٍ ، وأنتَ إذا قلت : « ضربتُ إمّا زيدا وإمّا عمراً » تجدها أول ، قبل المعطوف عليه تحريرةً عن العطف ، وتجد الواوَ ثانيةً قد دخلتُ عليها وهي حرفُ عطفٍ فلا يجتمع حرفا عطف .

والصحيح أنها حرف عطف وهو نصُّ الصِّيَمريِّ^(٣) في تبصيرته لأنه قال :
٤٨ وإمّا دخلت « إمّا » الأولى لتؤنَّ أنَّ الكلامَ / مبنيٌّ على ما لأجله جيء بها ، ودخلت الواوُ ثانيةً تنبيهاً بأنَّ « إمّا » الثانية هي الأولى ، قال : لا يصحُّ أن تكون الواوُ عاطفةً للكلام لأنه فاسد ، لأنَّ الواوَ مُشتركةٌ^(٤) لفظاً ومعنى ، والكلامُ نسي فيه « إمّا »^(٥) ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى .

وهذا الذي ذكر الصِّيَمري هو الحقُّ ، وهو ظاهرُ مذهب سيديهِ ومذهب أئمة المتأخرين المُخَذِّقِينَ كأبي مومى الجزولي^(٦) وغيره ، وفيه الردُّ على أبي علي وأتباعه ضرورةً .

(١) انظر في « إمّا » المتعصب ٢٨/٣ ، الجنى ٢١٣ ، الأزهية ١٠٨ ، أمالي الشعرى ٢٤٣/٢ ، ابن يمين ٩٧/٨ ، القرب ٢٣١/١ ، المغني ٦١

(٢) انظر : ابن يمين ١٠٣/٨

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن علي ، له التبصرة ، كتاب شهر في القرب ونقل عنه أبو حيان .
عبر : البقية ٩٧/٢

(٤) في الأصل : « مشتركة » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « ان » وهو تحريف .

(٦) عيسى بن عبد العزيز ، أخذ عنه الشلوين ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة مشهورة وهي حواشٍ على جل الزجاجة ، مات سنة ٦٠٧ . انظر : البقية ٢٣٦/٢

ولها في الباب أربعة معانٍ : معنيان في الطلب ومعنيان في الخبر . فاللذان في الطلب هما التخيير كقولك : « كُلْ إِمَّا مَمَكًا وَإِمَّا جَبْنًا » ، والإباحة ، كقولك : « خُذْ إِمَّا دِينَارَ ذَهَبٍ وَإِمَّا نَصْفَيِ دِينَارٍ » . ومنه قوله تعالى : « فإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً » (١) .

والفرق بينهما أن المأمور ، [له] أن يجمع بين الشيئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير .

والمعنيان اللذان في الخبر الشك (٢) ، كقولك : قام إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُوٌ ، ومثيلُ الإبهام كذلك ، إلا أن الفرقَ بينهما (٣) أن التخييرَ في الشك لا يعلم مَنْ فَعَلَ الفعلَ ، وفي الإبهام يعلمه ويريد الاستبهام على السامع .

وأكثرُ ما تكونُ (٤) مكسورةُ الهَمْزَةِ كما تقدم ، وقد جاء فتحها كما قال الشاعر (٥) :

١١٦ - تَنْفَحُهَا أَمَّا شَمَالُ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبَا جِنَحِ الظَّلَامِ هَبُوبُ
هكذا روي بفتح الهَمْزَةِ فيها ، وقد جاء فيها قلب ميمها الأولى ياءً (٦) تخفيفاً كما فُعِلَ بـ « أَمَّا » في الباب [قبل هذا] ، قال الشاعر (٧) :

(١) محمد ٤ ، ونص الآية : « فشدوا الوثاق فإِذَا . . . » .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) نسب في الخزانة ٤٣٢/٢ لأبي القمقام ، وهو في المقرب ٢٣١/١ ، واللمع ١٣٥/٢

والدرر ١٨٢/٢

(٤) وهي رواية الخزانة .

(٥) البيت لسعد بن قرط كما في الخزانة ٤٣١/٤ ، وصدوره :

يَا لَيْتَمَا أَمَّنَّا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا

ونسب في اللسان : « أما » إلى الأحوص . وهو في المغني ٦٢ ، والاشعري ٤٢٥ ،

وشواهد المغني ١٨٦ ، واللمع ١٣٥/٢

١١٧- أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ

وهو قليلٌ مِنْ جبهة ما ذكرنا^(١) ، ومن جهة [حذف] الواو قبل الثانية ، كما جاء حذف [ما] منها ضرورة ، قال الشاعر^(٢) :

١١٨- فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِرِ

والتقدير : فإِذَا^(٣) تجزع جزءاً ، وإِذَا تتخذ إجمالاً صبر ، والأكثر أيضاً فيها أُنْ تُكْرَّرَ ، وقد جاءت دون تكرار ، قال الشاعر^(٤) :

١١٩- تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِذَا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا

وقد نابت د إن ، الشرطية ود لا ، النافية مناب الثانية وهو قليل ، قال الشاعر^(٥) :

١٢٠- فَإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَيٍّ مِنْ سَمِينِي

وإِلَّا فَاطْرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

(١) غير واضحة في الاصل ،

(٢) البيت لاريد بن الصمة كما في الخزائنة ٤٤٢/٤ ، وصدده :

لَقَدْ كَذَّبْتُكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنِي

وهو في الكتاب - غير منسوب - ٢٦٦/١ ، والكامل ١١٤ ، وابن يمين ١٠١/٨
(٣) قوله : « فإِذَا » غير واضح في الاصل .

(٤) البيت في ديوان الفرزدق ٧١/٢ ، وفي ديوان ذي الرمة ٦٧٢ ، ورواية « تهاض »
فيه « نلِّم » ، وهو في الفراء ٣٩٠/١ ، والأزهية ١٥١ ، وأمالى الشجري ٣٤٥/٢ ، والمقرب
٢٣٢/١ ، والجنسى ٢١٥ ، وشواهد المفني ١٩٣ ، والهمع ١٣٥/٢ . وتهاض : اسم علم .

(٥) البيت للمنقب العبدى كما في حاشية البحترى ٥٩ ، وهو في أمالي الشجري ٣٣٤/٢ .
والأزهية ١٥٠ ، والمفني ٦٣ ، وابن يمين ١٥١/٤ ، والمقرب ٢٣٢/١ ، والأشئوني ٤٢٦ .
وشواهد المفني ١٩٠ ، والخزائنة ٤٢٩/٤

وامّا قول الشاعر^(١) :

١٢١- فَأَمَّا تَرَيْنِي وَلِي لَمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى رِيهَا
هـ وقوله^(٢) :

١٢٢- فَأَمَّا تَرَيْنِي لَا أَعْمَضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكِبَّ فَاَنْعَسَا

وقوله تعالى : « فَأَمَّا تَرَيْنِي » من البشر أحداً ، ^(٣) فليست « إمّا » هذه من الباب وإنما هي التي للشرط دخلت عليها ما الزائدة للتوكيد ولذلك / انجزم ما بعدها ٤٩ من ... ^(٤) ، ودخلت النون على الفعل ^(٥) في الآية للتوكيد مشددة ، وحذفت في البيتين النون التي للرفع للجزم ، وأعل على ما يقتضيه تصريف « رأى » ، ويجوز حذف « ما » في هذه ، وتبقى « إن » الشرطية ، فليست من الباب فاعلمه .

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٧١ ، وروايته : فإن تمهيدني ، والكتاب ٤٦/٢
رصدته فيه :

فَأَمَّا تَرَيْنِي لِمَتِّي بُدِّلَتْ

وهو في أمالي الشجري ٢٢٧/١ ، والمخصص ٨٢/١٦ ، وابن يعيش ٩٥/٥ ، واللان :
« حدث » والأشعراني ١٧٤/١ ، والميني ٤١٦/٢ ، والخزانة ٥٧٨/٤

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٠٥ ، والمقتضب ١٤/٣

(٣) مريم ٢٦

(٤) خرم في الاصل ، لعله « الأفعال »

(٥) في الاصل : « عل ما » وهو تحريف .

باب إن المكسورة المخففة

اعلم أن لهذا في الكلام خمسة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً للشرط ، فتجزم فعلين مضارعين ، أحدهما هو الشرط والثاني هو الجزاء ، هذا هو الأصل فيها وفي أدوات الشرط ، وهو الكثير ، ثم يجوز أن تدخل على ماضين فلا تؤثر فيها لبنائهما وهما في المعنى مستبلان ، ويجوز أن تدخل على ماضٍ ومضارع فيبقى الماضي مبنياً ، قال أكثر النحويين : ويكون المضارع إذ ذاك مرفوعاً فلا تؤثر فيه إذا لم تؤثر في الذي يليها ، واستشهدوا على ذلك بقول زهير ^(١) :

١٢٣ - وَإِنْ أُتِدَّ خَلِيلُ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبُ مَالِي وَلَا حَرِمُ
برفع ، يقول ، ، وهو عندي على حذف الفاء من الجواب ضرورة ^(٢) ، كما قال ^(٣) :

١٢٤ - يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
أراد : « فصرع » ، فحذف الفاء للضرورة ، فبقي الفعل مرفوعاً على أصله مع الفاء .

(١) انظر في « إن » الكتاب ٥٥٥/١ ، المقتضب ٤٩/١ ، الأضداد ١٨٩ ، الأزهية

٣٢ ، الجني ٨٢ ، المغني ١٧

(٢) البيت في ديوانه ١٥٣ ، وأما في القالي ١٩١/١ ، والإنصاف ٦٢٥ ، والأشعرني

٥٨٥ ، وشواهد المغني ٨٣٨

(٣) وهو مذهب الكوفيين والبرد ، ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفاً ، وقال بعضهم : لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب ، انظر : الأشعرني ٨٥٣

(٤) نسب في الكتاب ٥١١/١ إلى جرير بن عبد الله البجلي ، ونسب في الخزانة

٦٤٤/٣ إلى عمرو بن الحارث ، وهو في أمالي الشجري ٨٤/١ ، وابن يعيش ١٥٨/٨ ، والمقرب

٢٧٥/١ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، واللسان : (بجل) ، وابن عقيل ١٠٢/٤ ، وشواهد التصحيح

١٨٧ ، والمغني ٦١٠ ، والأشعرني ٥٨٦ ، وشواهد المغني ١٩٧

فأما في الكلام فلا أعم منه شيئا ، وإذا جاء بقياسه الجزم لأنه أصل العمل في المضارع ، تقدم الماضي أو لم يتقدم ، وذكر بعض المتأخرين أنه يجوز فيه الجزم على أصل العمل ، والرفع موافقة للماضي قبله في عدم العمل ، ووجه الرفع ما ذكرت لك في الشعر .

ثم قد تدخل على مضارع وماض فتعمل في الأول لأنه مضارع ، ولا تعمل في الثاني لأنه مبني ، وذلك أيضا قليل ، كقوله (١) :

١٢٥ - مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

واعلم أن الفاء تدخل في الجواب إن لم يكن بعدها فعل ماض ولا مضارع لازمة ، ويجوز دخولها ، مع الماضي والمضارع إلا إن كان الماضي [مقتربا] بد ، قد ، فتلزم ، كقوله تعالى : « وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ » (٢) :

و « إذا » تجري مجرى الفاء في الجواب إلا أنها لا تكون إلا مع الجملة الاسمية غير الطلية فتلزم ، فتقول : إن تقوم فعمر منطلق ، أو فانطلق ، أو فقد انطلق زيد ، أو فاغفر لزيد ، أو فلا تعاقبه ، وإن يقيم زيد إذا عمرو منطلق ، كقوله تعالى : « وَإِنْ نَصَبْنَاهُمْ سِدْرَةً بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » (٣) .

وأما نحو « إن يقيم زيد فقام عمرو » أو « فلم يقيم عمرو » فيجوز هناك حذف الفاء والإثبات ، فإن أثبتها / فهي الجواب ، والفعل على أصله من الرفع ٥٠

(١) البيت لأبي زبيد الطائي كما في نوادر أبي زيد ٦٨ ، وهو في المقتضب ٥٩/٢ ، والمغرب ٢٧٥/١ ، وابن عقيل ١٠٠/٤ ، والأشعرى ٥٨٥ ، والحزانة ٦٥٤/٣ ، والشجا الشوك ،

(٢) آل عمران ١٨٤ (٣) الروم ١٣٦

ان كَانَ مَضارعاً ، وإن حَذَفَتْهَا فَالفعلُ الجوابُ ، والفعلُ (١) مجزومٌ ، إلا إنْ أَرَدْتَهَا ، وبأنه الضَّرورةُ كما ذَكَرَ .

واعلم أَنَّهُ يجوزُ حَذْفُ الفعلِ وإبقاءُ الجوابِ للعلمِ بذلكِ لقرينةِ (٢) حالٍ أو سياقِ كلامٍ كقوله (٣) :

١٢٦ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

أراد : « وإنْ لا تطلقها » فحذفَ لدلالة ما تقدّم ، كما أَنَّهُ يجوزُ حذفُ الجوابِ لدلالة ما تقدّم عليه ، كقولك : « أقوم إنْ قام زيدٌ » ، التقدير : أقم ، وربما حذِفَ الشرطُ والجوابُ معاً للدلالة أيضاً وهو قليل ، كقوله (٤) :

١٢٧ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى : وَإِنْ

كَانَ غَنِيًّا مُعْدِمًا ! قَالَتْ : وَإِنْ

المعنى : وإنْ كان غنياً معدماً أتزوجه .

ويجوزُ أنْ يَسُدَّ القَسَمُ وجوابه مسد جوابها كقولك : « إنْ قام زيدٌ والله لأضربنه » .

واعلم أَنَّ النحويين اختلفوا في العاملِ في الفعلين (٥) : الشرطُ والجزاء ، فقال

(١) قوله « والفعل » غير واضح في الأصل .

(٢) في الأصل : « القرينة » وهو تحريف .

(٣) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٩٠ ، وأمالي الزجاجي ٨٢ ، وأمالي الشجري ٣٤١/١ ، والإنصاف ٧٢ ، والمقرب ٢٧٦/١ ، والمغني ٧٢٠ ، وابن عقيل ١٠٧/٤ ، وشواهد المغني ٧٦٧

(٤) البيت في ملحقات ديوان روية ١٨٦ ، وهو في المغني ٧٢٤ ، والمقرب ٢٧٧/١ ، والأشعرني ٥٩٢ ، وشواهد المغني ٩٣٦/٢ ، والحزانة ٦٣٠/٣ ، والرواية المشهورة « فقيراً » .

(٥) انظر : الإنصاف ٦٠٢ ، والأشعرني ٥٨٤/٣

جميعهم : إنَّ العامل في الفعلين معاً أداة الشرط ، وقال بعضهم : العامل في الشرط
الأداة ، والعامل في الجزاء الأداة والفعل الأول ، وقال بعضهم : العامل في الأول
الأداة والعامل في الثاني الأول ، ولكل طائفة حجة يطول بسطها هنا .

والصحيح أن الأداة هي العاملة في الفعلين معاً ، وهو مذهب سيبويه وأكثر
النحويين ، لأنه قد تقدّم أن العمل إنما هو بالاستدعاء والتضمّن للتأثير في المستدعي
على طلبه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، إمّا بالأصالة كالفعل والحرف
في الاسم والحرف في الفعل ، وإمّا بالشبه كالاسم في الاسم والحرف في الاسم ،
فالأول نحو : قام زيد ، ويزيد ، ولم يقم ، وإنَّ يقيم أقم ، والثاني : كضارب
زيداً ، وحسن وجهه ، وإنَّ زيداً قائم ، هذا هو الأصل في هذه الصناعة ، وهو
باب نافع إن شاء الله .

فعلى هذا لا يصحُّ عملُ فعل في فعل لأنه لا يتضمّن نفسه ولا يستدعيه ،
فبطل القول الثالث ، ولا عاملان في معمول واحد لأن كل واحد منها لا يطلبه
من حيث طلبه الآخر فبطل القول الثاني ، والله أعلم .

الموضع الثاني : أن تكون حرفاً للنفي ك ما و لا و ليس ، فندخل على
الأفعال والأسماء ، ولا تؤثر فيها لأنها ليست بمختصة ، وما لا يختص لا يعمل ،
فتقول : إنَّ قام زيد ، وإنَّ يقوم زيد ، وإنَّ زيد قائم ، وإنَّ زيداً إلا قائم ،
فهي كـ « ما » في هذا المعنى ، قال الله تعالى : « بَلْ إِنَّ يَعِدُّ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ
بَعْضاً إِلَّا غُرُوراً » (١) ، وقال : « مَكَّنَّاهُمْ فِي مَا إِنَّ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ » (٢) ،
وقال : « إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ » (٣) .

وقد عملتها أبو العباس المبرد إجراء لها مجرى « ما » المجازية ، فرفع بها / ٥٩

(١) فاطر ٤٠ (٢) الأحقاف ٢٦ (٣) الملك ٢٠

ما كان مبتدأ ونصب ما كانت خبراً ، كقولك : إن زيد قائماً ، وأشد قول الشاعر^(١) :

١٢٨ - إن هو مُستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين
وهذا البيت من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه إذ لا نظير له .

وعلم عليها هو الكثير والأصل ، لعدم الاختصاص كما ذكر ، لأنه لا يعمل إلا ما يختص كحروف الجر وحروف الجزم ، هذا ما يمكن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال .

الموضع الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة فتكون للتوكيد في الجملة كالثنية وتدخل على المبتدأ والخبر وعلى ظننت وأخواتها وسائر نواسخ الابتداء من من الأفعال كـ كان ، وأخواتها و كاد ، ويجوز فيها الإلغاء والإعمال كالثنية^(٢) ، نحو : إن زيداً قائم ، وإن زيداً لقائم ، فإذا أُعمِلت لم تلزم اللام في الخبر كالثنية ، وإذا أُلغيت لزمَت اللام في الخبر ، فرقاً بينها وبين النافية ، والقياس فيها ألا تعمل إذ لا اختصاص لها كما تقدم ، إذ يجوز دخولها على المبتدأ والخبر وعلى نواسخ من الأفعال المذكورة ، لكن عَمِلت بمراعاة أن تلك الأفعال يجوز سقوطها بعدها فتبقى بخصّة بالأسماء .

ومما يبدل على مراعاة الابتداء في الأصل دخول الـ المذكورة في معمول تلك الأفعال فتقول : إن ظننتُ زيداً قائماً ، كما تقول : إن زيداً لقائم ،

(١) لم أهد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٢٢ والشرط الثاني فيه :

إلا على حزبه الملائع

والقرب ١٠٥/١ ، وابن عقيل ١٨٤/١ ، والأشموني ١٢٦ ، والهمع ١٢٥/١ ،
والخرزانه ١٦٦/٤

(٢) ذهب الكوفيين إلى أن «إن» المخففة لاتصل ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل ،
انظر : الإنصاف ١٩٥

وكذلك تقول : « إن كان زيدٌ يضربك » ، قال الله تعالى : « وإن كنتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ » (١) و « إن كاذبٌ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا » (٢) ، فتتوزم اللامُ في معمولِ هذه الأفعالِ كما تتوزم في خبرِ الابتداء للعلَّةِ المذكورة .

ولا يجوزُ دخولُها - أعني إن الحفيفة - على غير نواسخِ الابتداء من الأفعال ، خلافاً للكوفيين فإنهم يميزون ذلك قياساً على قولِ الشاعر (٣) :

١٢٩ - شَلْتُ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وقولِ بعض الفصحاء : « إن قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوَطًا » (٤) ، وهما من الشذوذ بحيث لا يقياس عليهما .

الموضع الرابع : أن تكونَ زائدةٌ بعد « ما » ، النافية (٥) فيقول : ما إن زيدٌ منطلقٌ ، وما إن انطلقَ زيدٌ ، تقديرُهُ : ما زيدٌ منطلقٌ وما انطلقَ زيدٌ ، قال الشاعر (٦) :

(١) يوسف ٣ (٢) الفرقان ٤٢

(٣) البيت لماتكة بنت زيد كما في الخزائنة ٣٤٨/٤ ، وهو في كتاب اللامات ١٢١ ، والأزمية ٣٧ ، والإنصاف ٦٤١ ، والمقرب ١١٢ ، والمفني ٢١ ، وابن عقيل ٢٢١/١ ، والأشموقي ١٤٥/١

(٤) انظر المقرب : ١١٢/١ . وقمعه بالسوط : علام به .

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا وقعت بعد « ما » فإنها بمعنى « ما » رجاءات لتأكيد المنفي ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة . انظر الإنصاف ٦٣٦

(٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ٣٢ ، وتمامه :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا قَمًا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وهو في الأزمية ٤١ ، والمقرب ٢٠٥/١ ، واللسان : (حلف) ، والمفني ١٨٨ ، وشراهد للمفني ٣٤١ ، والخزائنة ٢٢١/٤ . الفاجر : الكاذب ، والصالي الذي يصطلي النار .

١٣٠ - قَما إِن مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ قَما إِن مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وإذا دخلت (١) على د ما ، الحجازية أبطلت عملها ، فرجع خبراً للبند
ما كان خبراً لها ، نحو قول الشاعر (٢) :

١٣١ - قَما إِن طَبَّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنائِنا ودَوَّلَةُ آخَرِينَا

وأما (إِنْ) ، التي في قوله تعالى : د إِن كَانَ وَعَدُ رَبَّنَا لِمَفْعُولًا ، (٣)
قد ذكر بعض المفسرين للحروف أنها بمعنى د لقد ، والصحيح أنها مخففة فهي
مثلُ التي في قوله تعالى : د إِن كُنَّا لَنفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ، (٤) وقد فسرت .

٥٢ وأما قوله تعالى : د وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ، (٥) / ،
فقال بعض النحويين فيها ، وفي قوله ﷺ : د وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ ، (٦) :
إِنْ د إِنْ ، فيها بمعنى د إذ ، وليس بصحيح ، بل هي من باب التي للشرط
والجزاء المقدمة ، وحذف جوابها للدلالة عليه ، وتقديره : إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ
علوهم ، وفي الحديث : إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِحِقُّنَا بِكُمْ ، ولا يلزم في الشرط أن
يكون فعله لم يقع ، وإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْأَصْلَ ، فقد تكون صورته صورة
الواقع لتحقق وقوعه .

(١) يعني إِنْ الزائدة .

(٢) البيت : فرقة بن مسيك كما في الكتاب ٥٥٦/١ ، وهو في منازل الحروف ٦٨ ،
والخصائص ١٠٨/٣ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والأزمية ٤٠ ، وابن يعيش ١٢٠/٥ ، والمفني
٢٩ ، والهمع ١٢٣/١ ، وشواهد المفني ٨١ ، والخزانة ١١٢/٤ . والطب : شرحه
بالعادة والملة .

(٣) الإسراء ١٠٨ (٤) الشعراء ٩٧ (٥) آل عمران ١٣٩

(٦) فطمة من حديث طويل رواه مسلم ٢١٨/١

وممّا جاء من نحو ذلك قوله تعالى « أتى أمرٌ أَفْئِدَ فلا تَسْتَعْجِلْوه »^(١) ،
يعني الساعة ، وقد يوضع المضارع موضع^(٢) الماضي ، قال الشاعر^(٣) :

١٣٢ - لَعَمْرِي لِقَوْمٍ قَدْ نَرَى أَمْسَ فِيهِمْ

مَرَابِطَ لِلْإِمْهَارِ وَالْعَكْرِ الدَّيْرِ

على معنى حكاية الحال وهو أظهر في الحديث .

الموضع الخامس : أن تكون في الكلمة بين آخرها وبين ياء الإنكار
وصلة لها وذلك إذا كانت الكلمة مبنية أو لا يظهر فيها الإعراب كقولهم في
إنكار أنا إنه ، قيل لبعضهم : أترجع إن أخصبت البادية ؟ فقال : أنا إنه^(٤) ،
فيلزم على هذا كسر نونها لأجل الياء ، وإنما زيدت « إن » ، محافظة على آخر
الكلمة ، وقد تقدّم معنى الإنكار ، ومن العرب من يزيد « إن » في آخر
المعربات ، فيقول : أزيد إنه ، ومنهم من يكسر التنوين ويستغني عنها فيقول :
أزيد نيه ، وقد ذكر فاعله .

باب أن المفتوحة الخفيفة^(٥)

اعلم أن لها في الكلام أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون مصدرية ، أي مع الجملة التي بعدها في موضع المصدر
مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً ، على حسب العامل الداخل عليها ، وسواء دخلت

(١) النحل ١

(٢) في الأصل : « وضع » وهو تحريف .

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٢ ، والبحر المحيط ٤٢٧/١ . والمكرة

من الإيل : ما بين الستين إلى السبعين ، والجمع عكر ، والدثر : الكثير .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٢٠٤

(٥) انظر في « أن » : الكتاب ١/٥٥٥ ، المقتضب ١/٤٨ ، الأزمية ٥١ ، ابن

يعيش ١٨/٧ ، الجنى ٨٥ ، المغني ٢٤ ، الهمع ٢/٢

على ماضٍ أو مضارع ، نحو : أعجبتني أن ضربت^(١) ، وأريد أن أكرمك ، وأمرتك أن تقعد ، والتقدير : أعجبتني ضربك ، وأريد إكرامك ، وأمرتك بالعود ، قال الله عز وجل : « أكان للناس عجباً أن أوحينا^(٢) ، تقديره : وحينا^(٣) ، وقال تعالى : « وعجبوا أن جاءهم منذرٌ منهم^(٤) ، تقديره : من مجيء ، وقال تعالى : « وأن تعفوا أقرب للتقوى^(٥) ، « وأن تصوموا خير لكم^(٦) ، تقديره : عفوك وصومكم .

إلا أنها إذا دخلت على المضارع خصته^(٧) للاستقبال .

وهي أم نواصب الأفعال لكونها تقدّر مع بعض ما يظهر أنه ناصبٌ بنفسه كحتى ولا مكي ولا م الجحود ، على ما يبيّن في أبوابها ، وإذا نصبت فلا تقع بعد^(٨) أفعال التحقيق كعلمت وأيقنت وتحققت^(٩) ، وتقع قبلها غيرها من الأفعال / ٥٣ ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ « لا ، النافية ، لأنها تكون زائدة في اللفظ في مواضع ، وستبيّن في بابها ، ولا يجوز الفصلُ بغيرها ولا يتقدّم عليها شيء من صلتها لأنها مصدرية ، وكل حرف مصدري فلا^(١٠) يصح أن يتقدّم عليه شيء من صلتها لأنه معه كالمدال من زيد ، ولذلك لا يفصل بينها م .

وإذا كانت مصدرية ناصبة فهي لازمة للعمل في المضارع ، وإن جاء خلاف ذلك فضرورة لشبهها بـ « ما ، المصدرية ، كما قال الشاعر^(١١) :

(١) في الأصل : « ضربتك » (٢) يونس ٢

(٣) في الأصل « في وحينا » (٤) ص ٤ (٥) البقرة ٢٣٧ (٦) البقرة ١٤٨

(٧) في الأصل : « خاصته » وهو تحريف .

(٨) في الأصل : « بعدما » وهو تحريف .

(٩) لأنها حين يسبقها فعل من أفعال اليقين تكون مخففة من الثقل .

(١٠) الفاء زائدة .

(١١) البيت لم أهد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٣٢ ، وابن يعيش ١٥/٧ ، واللان

(انن) ، والانصاف ٥٦٣ ، والمنني ٢٨ ، والأشموني ٥٥٣ ، والخزانه ٥٥٩/٣

١٣٣- أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
وقيل : هي مخففة من الثقيلة ، وعدم الفصل بينها وبين ما تدخل عليه
ضرورة^(١) ، ومثله^(٢) :

١٣٤- أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ
ولا تحذف من اللفظ ويبقى عملها ، بل يُرفع الفعل بعدها كقوله تعالى :
« قُلْ أَغْيَرَ اللَّهِ تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ »^(٣) أي : أن أعبد ، إلا عند
الكوفيين^(٤) ، فإنهم يميزون حذفها مع النصب قياساً على قول الشاعر^(٥) :

١٣٥- أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي
على رواية من نصب « أحضر » ، وقوله^(٦) :

١٣٦- وَتَهْتَبْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

(١) لأن الجملة الفعلية التي بعدها يفصل فيها بين « أن » المخففة والفعل به قد وحرف
التنفيس واللفظ وأداة الشرط ورب

(٢) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ٢٩٧/٧ ، واللسان (طلع) ، والأشموني
١٤٧ ، والبحر المحيط ٢١٣/٢ ، والعيني ٢٩٧/٢ ، وفي الأصل « لا يرتعون »
فيضطرب الوزن .

(٣) الزمر ٦٤ (٤) انظر في هذه المسألة : الفراء : الزمر ٦٤ ، المقتضب ٨٥/٢
(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٢٧ ، وشرح القصائد ١٩٢ ، والكتاب ٥٢٨/١ ،
وكتاب ٣١٧ ، والخزانة ١١٩/١

(٦) نسب في الكتاب ٣٠٧/١ إلى عامر بن جوين وصدوره :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ

ونسب في الإنصاف ٥٦١ إلى عامر بن الطفيل ، وهو في المغرب ٢٧٠/١ ، واللسان
(خبى) ، والمغني ٧١٢/٢ ، وشواهد التوضيح ١١٠ ، والأشموني ١٢٩ ، والعيني ٤٠١/٤
والخباسة : القنينة . نهنت : زجرت .

أي أن أفعله ، وقول بعضهم : مرّة يحفرها^(١) ، أي أن يحفرها ، وذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

ولا تحذف ويقي عملها قياساً إلا في باب حتى وكى الجارة ولامها ولام الجحود والواو والفاء في الجواب ، وأو بمعنى إلا أن ، و إلى أن ، ، على ما يذكر ميثناً في أبوابها إن شاء الله .

الموضع الثاني : أن تكون مخففة من الثقيلة ، فتدخل على الجمل الاسمية لا الفعلية^(٢) ، فإن دخلت على الفعلية فلا بد من فصل بينها وبينها في الإيجاب . بقدر السين وسوف ، وفي النفي بلا ، ما لم يكن الفعل لا يتصرف كنعيم وبئس وليس وعسى ، فلا يحتاج إلى الفصل لشبه الفعل الذي لا يتصرف بالأسماء . وهي موضوعة للتوكيد كالثقيلة وفاصلة مثلها لأن اختصاصها بالاسم أبداً ، وبما يدل على ذلك أنها لا تدخل على الأنعال إلا بالفصل بشيء مما ذكر ، إلا إن كان لا يتصرف للعلّة المذكورة ، وكل ما يختص بالأسماء يعمل فيها ، وما لا يختص لا يعمل ، وسيُزاد هذا بياناً في المفتوحة المشددة ، إلا أن الحفيفة المذكورة يكون اسمها أبداً ضمير أمر ومثان^(٣) .

وكذلك حكمها إذا دخلت على الجملة الاسمية ، فتقول : علمت أن زيد قائم ، وتقول : علمت أن سيقوم ، أو : أن قد تقوم ، أو : أن سوف تقوم ، أو : أن ليس تقوم ، أو : أن نعم الرجل زيد ، أو : أن بئس الرجل عمرو ، والتقدير / في ذلك كله : أن الأمر أو الشئ ، قال الله تعالى : ٥٤ « وأن لا إله إلا هو قهل أنتم مسلمون »^(٤) ، وقال تعالى : « عَلِمَ أَنْ »

(١) انظر : سر الصناعة ٢٨٦/١ ، المقرب ٢٧٠/١

(٢) أي أنها لا تباشر الجمل الفعلية وإنما لابد من الفصل بينها وبين الجملة الفعلية .

(٣) قال صاحب الجنى ٨٧ : مذهب الكوفيين في أن المخففة أنها لا تعمل لافي ظاهر ولا في مضمّر ، وأجاز سيبيويه أن تثنى لفظاً وتقديراً .

(٤) هرد ١٤

سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، ^(١) ، وقال الله تعالى : « وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى » ^(٢) وقال تعالى : « وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ » ^(٣) ، وقال الشاعر ^(٤) :

١٣٧ - فِي فِتْيَةِ كُسْيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَتَعِلُ
أي : إن الأمر كل من يحفى ويتتعليل هالك ، وقال آخر ^(٥) :

١٣٨ - أَنْ نِعَمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابَى الْخَمْرِ
ولا يجوز أن تعمل في الاسم عمل المثقلة بدون ^(٦) أمر أو شأن فيبرز ظاهراً أو مضمراً ، إلا في الضرورة ، كقوله ^(٧) :

١٣٩ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
طَلَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

(١) المزمّل ٢٠ (٢) النجم ٣٩ (٣) الاعراف ١٨٥

(٤) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٥٩ ، وعجزه فيه :

أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحِيلُ

وهو في الكتاب ١٣٧/٢ ، والأزهية ٥٦ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، والنصف ١٢٩/٣ ، وأما الشجري ٢/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش ٨٩/٧ ، والخزانة ٤٦٦/٢ ، والجمع ١٤٢/١ .

(٥) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٨٨ ، والدرر ١١٩/٨ . والمترك : الزدحم . الذي يجمع فيه الناس ، وسابى الخمر : المشتري ، ورد سابى الخمر على نعم ، خب السفير أسرع ورق الشجر تحته الريح .
(٦) في الأصل : « عن » وهو تحريف .

(٧) لم أتمد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٥٤ ، والمقرب ١١١/١ ، والإنصاف ٢٠٥ ، واللسان : (حرر) ، والمفني ٢٩ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، وابن عقيل ٢٢٢/١ ، والأشموني ١٤٦ ، وشواهد المفني ١٠٥ ، والخزانة ٤٦٥/٢

لأنّ تخفيفها أوجب حذفه لأنه بالتخفيف زال الاختصاص بالأسماء لفظاً فاعلمه .
 الموضع الثالث : أن تكون عبارة وتفسيراً ، إمّا للطلب وإمّا للكلام ،
 فنقول : أمرتك أن تم ، وانطلقت أن مشيت ، ومعناها في المكانين معنى
 « أي ، المفسرة ، قال الله تعالى : « ما قلنت لهم إلا ما أمرتني به أن
 أعبدوا الله ربّي » (١) وقال : « وانطلق الملائمة منهم أن امشوا » (٢) ، والمعنى :
 أي اعبدا الله ، وأي امشوا ، وكأنه في التقدير : إلا ما أمرتني به من العبادة ،
 وانطلق الملائمة منهم بالمشي (٣) .

الموضع الرابع : أن تكون زائدة ، وذلك بعد « لمتما » وقبل « لو » ،
 على أطراد ، فنقول : لمتما أن جاء زيد أحسنت إليك ، وأن لو قام زيد
 خرجت ، قال الله تعالى : « فلتما أن جاء البشير » (٤) ، وقال تعالى :
 « وأن لو استقاموا على الطريقة » (٥) ، وقال الشاعر (٦) :

١٤٠- وَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَخْنَأَ لِلْكَلَاكِلِ فَارْتَمَيْنَا
 وقال آخر (٧) :

١٤١- أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينِ

(١) المائدة ١١٧ (٢) سورة ص ٦

(٣) منعب البصريين أن « أن » المفسرة قسم قائم برأسه ، ونقل عن الكوفيين أنها
 عند المصدرية ، انظر : الجني ٨٨

(٤) يوسف ٩٦ (٥) الجن ١٦

(٦) لم أمتد إلى قائله ، وهو في القرب ١١٥/١

(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٢٠٠ ورواية « القمين » فيه « العتيق » ،
 والقرب ١٠٣/١ ، والمفني ٣١/١ ، والهمع ٤١/٢ ، وشواهد المغني ١١١ ، والحزانة
 ١٤١/٤ . والقمين : الجدير بالشيء .

ولا تَرَادُ مع غيرِها إلا شاذاً ، كقوله (١) :

١٤٢ - كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

على رواية مَنْ خَفَضَ « ظبية » ، (٢) ، وأما قوله تعالى : « يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا » ، (٣) ، فزعم بعضهم أن « أن » ، ها هنا بمعنى « لئلا » ، (٤) ، وكذلك قوله تعالى : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » ، (٥) ، وليس بصحيح من حيث جعلها قسماً زائداً على ما ذكرنا ، وإنما هي راجعة إلى المصدرية المذكورة حذفت قبلها حرف الجر ، لأن حذفت معها ومع « أن » مطرود ، وقد تقدم من ذلك شيء قبل ، وحذفت بعدها « لا » ، النافية لأنها تحذف في بعض المواضع للعيان بذلك كما حذفت في قوله تعالى : « تَفْتَنُ تَذَكَّرُ » يوسف (٦) ، وفي قول الشاعر (٧) :

(١) نسب في الكتاب ١٣٤/٢ إلى ابن صريم الشكري ، صدره :

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا يَوْجُهُ مُقَسَّمٍ

ونسب في الاصمعيات ١٥٧ إلى علباء بن أرقم ، ونسب في اللسان « قسم » إلى كعب ابن أرقم ، وهو في أمالي القالي ٢٠٦/٢ ، والنصف ١٢٨/٣ ، والمقرب ١١١/١ ، وابن يعيش ٨٣/٨ ، وأمالي السهيلي ١١٦ ، والمغني ٣٢ ، والشذور ٢٨٤ ، والمغني ٣٠١/٢ .
والوجه المقسم : الحسن ، تعطو : تمد عنقها ، وارق السلم : شجر السلم المورق .

(٢) انظر تخريج روايات « ظبية » في الشذور ٢٨٤

(٣) النساء ١٧٦

(٤) وهو ما ذهب إليه الهروي في الأزهية ٦٤

(٥) البقرة ٢٨٢ (٦) يوسف ٨٥

(٧) البيت للمالك بن خالد الخناعي كما في ديوان الهذليين ٢/٣ ورواية الصدر فيه :

وَالْخُنُسُ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ

ونسب في الكتاب ١٦٦/٢ إلى أمية بن أبي عائد ، ونسب في ابن يعيش ٩٨/١ إلى عبد نانة الهذلي ، وهو في اللامات ٧٣ ، وأمالي الشجري ٣٦٩/١ ، والمغني ٢٠٦ ، وشواهد ١٥٦ ، والحزاة ٢٣١/٤ . يريد بندي الحيد : الوعل ، الشمخر : الجبل الشامخ الطيان والاس : نوعان من النبات ،

١٤٣ - تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ
بِمُشْخَرٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْأَسُ
وإن اختلف الموضعان في الدلالة .

باب إن المكسورة المشددة ^(١)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للتوكيد في الجملة الاسمية وهي داخلة على المتبدا والخبر ، فيصير ما كان مبتداً اسماً لها فتصبه ، وما كان خبراً ^(٢) خبراً لها فترفعه .

وكانت حقاً وحقاً أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أن تخفيض الاسم بعدها لأنها اختصت بالأسماء ولم تكن كجزء منها ، وكل ما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الحذف كحروف الجر ، إلا أن « إن » وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد ^(٣) من نحو : ضرب زيداً عمراً ، بكونها طلبت اسمين كطلبها لهما ، وتضمنتها كتضمنها ، وإن اختلفا فيه ^(٤) ، فعملت ذلك العمل لشبهها له فيما ذكر ، إلا أنه تقدم المنصوب لازم ^(٥) .

(١) انظر في « إن » : الكتاب ٥٣٩/١ ، والمغرب ١٠٦/١ ، وابن يعيش ٥٩/٨ ، والجنى ١٥٨ ، والمغني ٣٦

(٢) في الأصل : « وما كان خبراً لها خبراً لها »

(٣) انظر في أوجه مشابهة « إن » للفعل : الإنصاف ١٧٧/١ ، أصرار العربية ٦١

(٤) العبارة في الأصل معرفة : « بكونها طلبت اسمين بعدها لطلبها لتضمنتها كتضمنته » .

وإرجاع الضمائر كما يلي : بكونها (بكون إن) ، كطلبها (طلب الأفعال المتعدية) لهما (للاسمين) وتضمنتها (تضمنت إن وأخواتها الاسمين) كتضمنها (تضمن الأفعال المتعدية للاسمين) ، وإن اختلفا فيه (في العمل) فعملت الأفعال المتعدية الرفع ثم النصب وعملت إن وأخواتها النصب ثم الرفع .

(٥) في الأصل : « لازماً » ، الضمير في « انه » للشأن .

على المرفوع في بابها ، تنبيهاً على أن عملها بحق الشبه لا بحق الأصل ، ولم تصرف
تصرف الأفعال ، فلا يجوز في معولها تقديم آخرها على الأول ولا عليها لذلك .

فإذا ثبتت هذه المقدمة فلد : أن أحكام^(١) تختص بها لا بد من ذكرها :

فمنها : أنه لا يجوز حذف اسمها لأنه عمدة ، مبتدأ في الأصل إلا إن كان
ضمير شأن فيجوز حذفه^(٢) في الشعر كقوله^(٣) :

١٤٤ - إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَطِبَاءً
وتقديره : إِنَّ مَنْ . وأما حذف خبرها فيجوز للدلالة عليه ، كقوله^(٤) :

١٤٥ - وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كبرت فقلت : إِنَّه
أي : إِنَّه قد كان ذلك ، [و] كقوله^(٥) :

١٤٦ - إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا
أي : إِنَّ لَنَا مَحَلًّا .

ومنها : أنه لا يصح أن تدخل على مبتدأ فيه معنى الاستفهام نحو : مَنْ

(١) انظر في هذه الأحكام المقرب ١٠٦/١ وما بعد .

(٢) في الأصل : « حذفها » وهو تحريف .

(٣) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ٢٧٦ (مطبوعة بيروت) ، وأما الشجري
٢٩٥/١ ، والمقرب ١٠٩/١ ، وابن يعيش ١١٥/٣ ، والمغني ٣٦ ، والخزانة ٤٥٧/١ .

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٦٦ ، وانكتاب ٥٥٥/١ ،
وأما الشجري ٣٢٢/١ ، وابن يعيش ١٣٠/٣ ، واللسان والتاج : (أنن) ، والمغني
٣٧٠ ، وشواهد ١٢٦ .

(٥) البيت للأعشى ، وهو ديوانه ٢٣٣ ، والكتاب ١٤١/٢ ، والخصائص ٣٧٣/٢ ،
وأما الشجري ٣٢٢/١ ، وأما السهلي ١١٥ ، والمقرب ١٠٩/١ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ،
واللسان : (حلل) ، والمغني ٨٧ ، وشواهد ٢٣٨ ، والخزانة ٣٨١/٤ . ووقع في الأصل تحريف
« مد مضى نهلا » .

القائم ؟ أو معنى الشرط نحو : مَنْ يَقُمْ أَمَّ إِلَيْهِ . أو كم الخبرية نحو : كم من قديمٍ ذاهبٌ ، أو ما التعجبية نحو ما أحسنَ زيداً ، وأخواتها المحتاجةُ إلى اسمٍ وخبرٍ مثلها في ذلك ، وأما خبرها فلا يكون « كم » ، الخبرية كما ذكر ولا جملةً طليقةً وهي التي لا تحتملُ الصدقَ والكذبَ ، فأمّا قول الشاعر : (١) .

١٤٧- إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلْكَذِبِ

فعلى تقدير : يُقال فيها ، وحذفُ القول في كلام العرب والقرآن كثيرٌ (٢) ، نحو قوله تعالى : « فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ، ما أصابك » (٣) أي : يقولون : ما أصابك ، وقوله تعالى : « فأمّا الذين أسودّت وجوههم أكفرتم » (٤) أي : فيقال لهم : أكفرتم ، ومواضعه في القرآن كثير .

ومنها : أنّه يدخل في خبرها أو ما جرى مجراه اللامُ دونَ سائر أخواتها (٥) ، ٥٦ « إلا » ولكن » (٦) / لما يُبين في بابها ، فتقول : « إنّ زيداً لقائمٌ وفي اسمها بشرط الفصل ، نحو قوله تعالى : « إنّ في ذلك لآية » (٧) وفي الفصل المضمر الذي بين اسمها وخبرها نحو : « إنّ زيداً لهو القائم وقوله تعالى « إنّك لأنّ الحليم الرشيد » (٨) و « إنّ هذا لهو البلاء المبين » (٩) ، وفي معمول خبرها شرط تقدّمه .

(١) البيت لجميع الأسدي كما في المفضليات ٣٤ و صدره :

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ

وهو في أمالي الشجري ٣٣٢/١ ، والحزانة ٢٩٥/٤ . والريضة : التذليل والمعالجة . وتنصبك : تنصبك ، والكذب متعلق بالرياضة .

(٢) انظر أمثلة على إضمار القول في : « إعراب القرآن المنسوب للزجاج » ١٢/١ وما بعده .

(٣) النساء ٧٨ ، ٧٩ (٤) آل عمران ١٠٦ (٥) في الأصل : « أخوا » .

(٦) أجاز الكوفيون زيادة اللام في خبر « لكن » انظر الإنصاف ٢٠٩/١

(٧) الحجر ٧٧ (٨) هود ٨٧ (٩) الصافات ١٠٦

على الخبر نحو : « إن زيدا لفي ^(١) الدار قائم » ، ومنه قول الشاعر ^(٢) :

١٤٨ - إن امرأ خصني عمداً مودته على التناهي لعندي غير مكفور

ومنه قوله تعالى : « لَعَنَّاكَ إِسْهَمُ كَفَى سَكْرَتِهِمْ بِعَمَلِهِمْ » ^(٣) ، وفي ما يجيل ^(٤) محل الخبر من ظرفٍ ومجورٍ نحو قولك : « إن زيدا لفي ^(٥) الدار ، وإن زيدا لعندك » ، قال تعالى : « إن الأبرارَ كلفي نعيم » وإن الفجارَ كلفي جحيم » ^(٦) ، وفي المضارع نحو : « إن زيدا ليقوم » وقوله تعالى : « وإن ربك ليحكمُ بينهم » ^(٧) ، والماضي الذي لا يتصرف ، نحو « إنك لنعيم الرجل والمتصرف بشرط » قد ، نحو : « إن زيدا لقد قام » ، وإنها دخلت اللام في هذه هذه المواضع مع « إن » ، المكسورة لتناسبها في التوكيد وفي عدم تغييرها ^(٨) للبسأ أو الخبر عن معنى الابتداء والخبر ، إلا أنه لا يجتمعان متصليين إلا « إن » قبلت همزة « إن » هاء كقوله ^(٩) :

١٤٩ - ألا ياسنا برقِ على قلل الحمى

لهنك من برقِ علي كريم

ولما قدّمت اللام على « إن » ، لأن « إن » عاملة واللام غير عاملة فتولي العامل معموله ، فإذا تأخرت فصل بينها على نحو ما ذكر لاجتماع حرفين مؤكدين . ولا يصح قول من قال : « إن » « إن » ، مؤكدة للجملة واللام مؤكدة

(١) في الأصل : « في » وهو تحريف .

(٢) نُسِبَ في الكتاب ١٣٤/٢ إلى أبي زيد الطائي ، وهو في الإنصاف ٤٠٤ ، وابن يعيش ٦٥/٨ ، واللسان : (خصص) ، والفني ٧٥٢ ، والأشعري ٣٣٠ ، والهمع

١٣٩/١ ، وشراهد المغني ٩٥٣

(٣) الحجر ٧٢ (٤) في الأصل « في » وهو تحريف .

(٥) الانفطار ١٣ (٦) النحل ١٢٤ (٧) في الأصل : « تغيرها » .

(٨) تقدم برقم ٥١

للخبر لوجهين : أحدهما : أن التوكيد سواء كان بـ « إن » ، أو اللام إنما عدل هو للأخبار لأنها التي تقع بها الفائدة ، وإثما وُضِعَ الاسم للإسناد إليه . والثاني : أن اللام قد تدخل في اسمها كما ذكر ، فينبغي على هذا أن تكون مؤكدة للاسم خاصة ، وهذا لا يصح .

ومنها (١) : جواز الرفع في المعطوف على اسمها إذا كان بعد الخبر نحو : « إن زيدا قائم وعمرو » ، وقوله تعالى : « إن الله بريء من المشركين ورسوله » (٢) ، على قراءة « من قرأ بكسر » « إن » ، ورفع « رسوله » خارج السبعة (٣) ، وإنما ذلك لكونها مع اسمها في موضع مبتدأ إذ لم تغير معناه وإن كانت ناصبة ، فإذا قال القائل : « إن زيدا قائم وعمرو » فهو في تقدير : « زيد قائم وعمرو » ، ولا بد (٤) ، ولا ينكر هذا العطف فإنه قد جاء بعد خبرها وخبر ليس على الموضع بالنصب كقوله (٥) :

١٥٠ - فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ
وكقوله (٦) :

١٥١ - لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِحَرْ
وَلَا مُقْصِرٌ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بِقُرْ

-
- (١) أي من أحكام « إن » . (٢) التوبة ٣
(٣) قال أبو حيان ٦/٥ : قرأ الحسن والأعرج : « إن الله بكسر الهمزة ، على إضمار القول ، ولم ينص على أنه قد قرأ أيضا برفع « رسوله » .
(٤) في الأصل : « عمرو ولا بد » ، ولعل « ولا بد » مقحمة .
(٥) البيت لعقبة الأسدي كما في الكتاب ٦٧/١ ، صدره :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ

- وهو في سر الصناعة ١٤٧ ، وأمالى القالي ١٣٥/١ ، والإنصاف ٣٣٢ ، واللسان : (غز) ، والمغني ٥٣٠ ، وشواهد ٨٧٠ ، والخزانة ٢٦٠/٢ . وأسجح : أرفق وسهل .
(٦) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٠٩ . والحرف هنا : الصابر ، والمقصر : النازع عما هو عليه من الجزع ، والقر : الاستقرار .

برفع «مقصر» ونصبه وخفضه ، فالرفع عطفاً على موضع «بحر» ، على مذهب
 بني تميم ، والنصب / عطفاً على موضعه على مذهب أهل الحجاز ، والخفض [عطفاً] ٥٧
 على اللفظ ، ومثل ذلك النعت على الموضع في باب النداء وغيره إذا كانت «مِنْ» ،
 «زائدة» نحو قوله تعالى : «مالِكٌ مِنْ إلهٍ غَيْرُهُ» (١) برفع «غير» ، على موضع
 «إله» ، لأنه مبتدأ في الأصل ، و «مِنْ» زائدة ، و «لكن» تجري مجرى
 «إن» ، فيما «ذكر» .

ومنها : أنه يجوز فيها التخفيف ، وقد ذكر حكمها إذا كانت كذلك (٢) .
 ومنها : أنه يجوز اتصال نون الوقاية بها ، لأنها أشبهت الفعل في فتح آخرها
 «محفوظ» على فتحه ، فإن وُجِدَت دون نون الوقاية ، فالتون الأصلية محذوفة لاجتماع
 النونين المتحركتين ، ودلت نون الوقاية عليها ، ولا تقول : إنها المحذوفة لأنها
 «وُضِعَتْ» لمعنى هو باق ، فكان ينبغي أن تبقى معه كقوله تعالى : «إني أنا ربك»
 «فاخلعْ نعلَيْكَ» . (٣)

وإذا لحقتها «ما» ، فتقول : إنما ، وتدخل على الجملة الاسمية . فبعضهم
 يجعلها كلمةً فيرتفع ما بعدها بالابتداء والجر وهو المسموع ، نحو قولك : إنما
 زيد قائمٌ ، وقال تعالى : «إنما الله واحد» (٤) ، وبعضهم يُعَدِّلُهَا
 كعملها دون «ما» ، فتكون «ما» زائدةً غير مؤثرة ، فتقول : إنما زيداً
 قائمٌ ، قياساً على «ليت» فإنه قد مُسِمِعَ نصب ما بعدها بها ومعها [ما] ، وترك
 العمل ، وسأتي في بابها .

والصحيح أنها لا تعمل بحكم السماع كما ذكر ، وبحكم القياس لأنها لا تختص
 بجملة اسمية ولا فعلية إذ تقول : إنما زيد قائمٌ ، وإنما يقوم زيد ، ولا يعمل
 إلا ما يختص ، وهذا أصلٌ مبني عليه كثيرٌ من أبواب العربية ، وقد مضى منه
 شيء وسيرد عليك شيء منه إن شاء الله .

(١) المؤمنون ٢٣ (٢) انظر : الورقة ٥١

(٣) طه ١٢ (٤) النساء ١٧١

ومعنى « إنمّا » فى كلام العرب الحصر والتخصيص ^(١) بأحد الحيزين ،
 فإذا قال قائل : قام زيد وعمرو ، فتقول : إنمّا عمرو القائل ، وإنمّا قام
 عمرو ، ومن كلامهم : إنمّا الكريم يوسف ، ويعبر عنها بعض الأصوليين أنها
 لتحقيق المتصل وتحقيق المنفصل ، وهذا راجع إلى المعنى الذى ذكرت لك من
 الحصر والتخصيص ، وتسمى عند النحويين حرف ابتداء ، إذ الاسماء بعدها
 مبتدأة لا غير ، وحكمها فى الحصر والاختصاص حكم « إلا » ، وكذلك فى
 حكم تأخير الفعل وتقدمه على الوجوب فى باب الفاعل والمفعول ، نحو : إنمّا
 ضرب زيداً وعمرو ، وإنمّا ضرب عمرو زيداً .

الموضع الثانى : أن تكون جواباً بمعنى « نعم » فتقع بعد الطلب والخبر ،
 فإذا قال القائل : اضرب زيداً فتقول : إنّه ، أي : نعم ، وتقول : قام زيد ،
 فتقول : إنّه ، أي نعم ، قال الشاعر : ^(٢)

١٥٢ - وَقَائِلَةٌ : أَسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرِ أَسِيٍّ إِنِّي مِنْ ذَلِكَ إِنَّهُ .

٥٨ أي : نعم ، والهاء للوقف ، وقال / الرادّ حين قال القائل : « لعن الله ناقة »
 حملني إليك : « إن وراكبها » ^(٣) ، أي : نعم ، ولعن راکبها . وأمّا قول
 الآخر ^(٤) :

١٥٣ - وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهُ .

فيُحتمل أن تكون فيه بمعنى نعم ويحتمل أن تكون على مواضعها الأولى ،

(١) قال أبو حيان : « إن فُهم حصر فمين سياق الكلام لا منها ، ولو أفادت الحصر
 لأفادته أخواتها المكسوفة بـ « ما » ، والجمهور لا يوافقون على ذلك ، انظر : الجنى ١٦٠

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو فى اللسان : « أساء » ، والمغنى ١٢٨ ، وشراهد ٣٦٢ ،
 والحزانة ٢٣٨/٤

(٣) القائل عبد الله بن الزبير ، انظر الخبر فى : الحزانة ٦٢/٤

(٤) تقدم برقم ١٤٥

والهاء ضمير اسمها والخبر محذوف أي : كان ما قلن ، كما حذف الآخر « كان »
أو « ذهب » في قوله : (١)

١٥٤ فسوف تُصادفُه أينما
والآخر « زالت » في قوله : (٢)

١٥٥ - لما تزل يرحالنا وكان قد

باب أن المفتوحة المشددة (٣)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الاول : أن تكون للتوكيد كالمكسورة المشددة المذكورة قبل
هذا ، والكلام عليها في دخولها على المبتدأ والخبر ونصب الأول اسماً لها ورفع
الثاني خبراً لها كالكلام على « إن » المكسورة المذكورة ، لا فرق بينها في ذلك
ولا على ما تدخل عليه من المبتدآت والأخبار التي ذكرت في بابها ، فتقول : علمت
أن زيدا قائم ، كما تقول : إن زيدا قائم .

وأحكامها في العمل بالتشبيه وغيره واحدة كما ذكر ، إلا أن الفرق بينهما
أن هذه مفتوحة وتلك مكسورة وأن هذه أبداً تكون في موضع اسم مفرد
معمولٍ لغيره ، نحو : « أعجبتني أنك قائم وكرهت أنك خارج » و « عجبت
من أنك ذاهب » ، التقدير : أعجبتني قيامك ، وكرهت خروجك ، وعجبت من
ذهابك ، وأن « إن » المكسورة تكون في موضع المبتدأ وخبره حيث وقع
أول الكلام ، أو أثناءه .

وعدد لها بعض النحويين مواضع (٤) وزاد فيها بعضهم على بعض ، منها ابتداء

(١) تقدم برقم ٨٢ (٢) تقدم برقم ٨١

(٣) انظر في « أن » : الكتاب ٥٣٩/١ ، المقرب ١٠٦/١ ، ابن يعيش ٥٩/٨ ،

الجنى ١٦٢ ، المغني ٣٩

(٤) المواضع التي سيذكرها الآن لأن المكسورة مع أن الباب لأن المفتوحة .

الكلام ، نحو : إن زيداً منطلق ، ومنها بعد القسم ، نحو : والله إن زيداً قائم ،
ومنها إذا كان [في] خبرها اللام نحو : علمتُ إن زيداً لمنطلقٌ ومنها : بعد
القول المجرد من معنى الظن وعمله ، نحو : قال زيدٌ إن عمراً منطلقٌ ، ومنها بعد
« ألا » الاستفاحية ، نحو : ألا إن زيداً قائم ، ومنها بعد « ثم » نحو : قمتُ
ثم إنك تقعد ، ومنها بعد « حتى » نحو : قمت حتى إنك منطلقٌ ، ولا معنى
لتعديد^(١) هذه المواضع لأن كل واحدٍ منها يصلح للبند والخبر فيه ، فذلك يجمعها .

والكلام يتصور فيه للمكسورة الهزة تارةً والمفتوحة تارةً ، ولهما فيه تارةً
بحسب صلاح المفرد أو الجملة أو صلاحها ، وبعضهم حصر^(٢) مواضعها بأن قال :
ما صلح في موضعها الاسم والفعل معاً فهي مكسورةٌ فيه ، وما صلح فيه الاسم
لا غير أو الفعل^(٣) لا غير فهي مفتوحةٌ ، احترازاً من « لولا » و « لو » فإن
« ان » مفتوحةٌ بعدها ، و « لولا » يليها الاسم لا غير ، و « لو » يليها الفعل لا غير .

وليس الأمر كذلك ، وإنما ولي « لولا » أن المفتوحة لأن « لا » في موضع
الفعل ، وذلك الاسم يرتفع به فهي على موضعها من حلولها موضع الاسم المفرد
المعمول لا في موضع المبتدأ والخبر على ما زعموا ، لما يذكر في بابها^(٤) ، وإنما
ولي « ان » أن المفتوحة المذكورة لأن الفعل مقدّرٌ بعدها فهو مرفوعٌ به مفردٌ
معدول له حلت محله ، فإذا قلت : « لو أن زيداً قائم لأكرمته » ، فالتقدير :
لو صحت أو ثبت^(٥) ، فإن هذا الفعل قد حذف اختصاراً لطلبها له وفاعله بعده .

(١) في الأصل : « لتعديدها » .

(٢) لعله : اختصر .

(٣) في الأصل : تكرار قوله « أو الفعل » .

(٤) هذا المذهب على الرأي الذي يقول به المؤلف ، فإما بعد (لولا) مرفوع بانعدام
وقد حذفت « انعدم » وثابت « لا » منابها وسوف يفصل المؤلف هذا الرأي في
باب لولا .

(٥) هذا مذهب الكوفيين والمبرد ، ومذهب سيويه على الابتداء والخبر محذوف .

انظر : الجني ١٦٤

ومنه قول بعضهم : « لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتِي » ^(١) أي : لو لَطَمَتِي ، وعليه قوله تعالى :
« لو أنَّ اللهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » ^(٢) ، ولما كانت « لو » طالبةً للفعل جاز
تقديره بعدها .

و « أن » ، هذه لا يُعْطَفُ على موضعها مع اسمها في نحو : علمتُ أنَّ زيداً
قائمٌ وعمرٌ ، وتلك ، ^(٣) يُعْطَفُ على موضعها مع اسمها وإثباتها ذلك لأنَّ « إن » ،
المكسورة مع اسمها في موضع مبتدأ والمفتوحة مع اسمها وخبرها في موضع اسمٍ
مفردٍ معمولٍ كما ذكرنا .

و « أن » ، هذه إذا خُفِّفَتْ لا تعمل [إلا] في ضمير الأمر والثأن إلا في
الضرورة ، كما ذكر في بابها ، والمكسورة المشددة ليست كذلك .
و « أن » ، هذه إذا خُفِّفَتْ تدخل على غير الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر
بشرط الفصل كما ذكر في بابها ، والمكسورة ليست كذلك .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « لعل » ، كقولك : قمتُ لأتَّكَ تَكْرُمُنِي ،
أي : لعلك تَكْرُمُنِي ، قال الله تعالى : « [وما يُشْعِرُكُمْ] أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ
لَا يُؤْمِنُونَ » ^(٤) ، وقال الشاعر ^(٥) :

١٥٦ - عوجا على الطللِ المَجِيلِ لأنَّا
نَبْكِي الدِّيارَ كما بَكَى ابنُ حِذامٍ
أي : لعلنا .

(١) هو مثل عربي ، انظر : مجمع الأمثال ٨١/٢ ، وجهرة الأمثال للمسكري ١٩٣/٢

(٢) الزمر ٥٧ (٣) أي : « إن » (٤) المؤمنون ١٠٩

(٥) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٤ ، وابن يعيش ٧٩/٨ ، والمزهر ٤٧٦/٢ ،

والخزانة ٣٧٦/٤

باب : أنا وأنت وأنتِ وأنتما وأنتن^(١)

اعلم أن هذه الألفاظ أصلها ضمائر منفصلة تعود على متكلم أو مخاطب مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً^(٢) ، ويجري مجراها « نحن » من باب النون ، و « هو وهي وهما وهم وهن » من باب الهاء ، فهي بالعودة على الأسماء أسماء وهي في موضع معمولات إذا كانت أسماء ، وإنما ذكرتها في الحروف لأنها قد تكون في بعض المواضع ليس لها محل من الإعراب فليست بأسماء ، فيحكم عليها بالحرفية ، وذلك في باب الفصل الذي يسميه الكوفيون العباد .

وإنما سَمَّاهُ البصريون بابَ الفصل لأن هذه الألفاظ / المذكورة يُفصلُ بها بين الخبر وذو الخبر من غير اعتدادٍ بها في الإعراب ، ولا احتياجٍ إليها في العودة على الأسماء وإنما وضعت تأكيداً .

وسَمَّاهُ الكوفيون عباداً لأن ما بعدها قد يُعتمدُ عليه في بعض المواضع فيه ، ويجعلونها حيثُذُ أسماء^(٣) .

والصحيح أنها في هذا الباب حروف^(٤) لا يُحتاجُ إليها في العودة ولا يكون لها في بعض المواضع فيه محلٌ إعراب .

وهذه الألفاظُ تدخُلُ بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر ، وذلك في باب « كان » وأخواتها ، وفي باب « ظننتُ » وأخواتها ، وفي باب « أعلت » وأخواتها ، وفي باب « ما » النافية و « لا » أختها عند بعضهم ، وفي باب « لا » التي تنفي الجنس ، إلا أنه بشرط [أن يكون] المبتدأ والخبر معرفتين ،

(١) انظر في ضمير الفصل : الكتاب ٤٦١/١ ، والمقتضب ١٠٣/٤ ، وأمالى الشجري

١٠٧/١ ، والإنصاف ٧٠٦/٢ ، والجنى ١٤٠ ، وابن يعيش ١٠٩/٣ ، والمفني ٤٦

(٢) العبارة في الأصل : « مذكر أو مؤنث مفرداً أو مثنى أو مجموع » وهي محرفة .

(٣) قال ابن هشام : « سمي عباداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام » . انظر : المفني ٤٩

(٤) في الأصل : « حرف » ، وهو تحريف .

وما أصله كذلك ، أو نكرتين تقاربان المعرفة ، وذلك للفصل [بين معرفتين أو]
 بين معرفة ونكرة كذلك^(١) ، فتقول : زيد هو القائم ، وإن زيدا هو القائم ،
 وكان زيد هو القائم ، وظننت زيدا هو القائم ، وأعلمت زيدا عمرا هو القائم ،
 وما زيد هو القائم ، ولا رجلا هو أفضل منك ، ولا رجلا هو أفضل منك ،
 وتقول في المعرفة والنكرة التي تقارب المعرفة لأنها لا تقبل الألف واللام كما
 لا تقبلها المعرفة^(٢) ، ولذلك صح الابتداء بها .

إلا أن هذه الألفاظ المذكورة لا تظهر حرفيتها نصا إلا إذا كان الخبر
 منصوبا ظاهرا الإعراب ، وذلك في باب « كان » ، وفي باب « ظننت » ، وفي باب
 « أعلمت » ، وفي باب « ما » ، المجازية ولا المشبهتين بـ « ليس » ، المذكورة تماثلها
 قبل ، ولا تظهر في باب المبتدأ ولا في باب « إن » ، ولا في باب لا النافية
 للجلس لارتفاع أخبارها ، فتكون هذه الألفاظ إن شئت فصلا ، وإن شئت
 مبتدآت وما بعدها أخبارها ، وتكون إذ ذاك أسماء ، وليست غرضنا إلا إذا
 كانت فصلا ، وكذلك إذا لم يظهر الإعراب في أخبارها [فلا] تحتاج^(٣) إلى
 خبر منصوب لكونه مبنيا أو مقصورا أو مضافا إلى [باء] المتكلم ، نحو :
 كان زيد هذا ، وكان زيد المعطى وكان زيد غلامي ، وكذلك الحكم في باب
 « ظننت » ، و « أعلمت » ، و « ما » ، و « لا » ، المشبهتين بـ « ليس » .

واعلم أن هذه الألفاظ إذا انتصب ما بعدها من الأخبار المذكورة فلا يصح
 أن تقع مبتدآت لبقائها دون أخبار ، وإذا وقعت بين منصوبين في باب
 « ظننت » ، و « أعلمت » ، فلا يصح فيها أن تكون تابعة لما قبلها على البدل
 لأن ما قبلها واضح البيان لظهوره ، ولا يثبت ظاهرا بضمير لعكس معنى

(١) العبارة في الأصل محرفة : « وذلك للفعل من أو معرفة أو نكرة كذلك »

(٢) أثبت ابن يعيش مثالا لهذه الحالة ١١٢/٣ : « كان زيد هو خيرا منك » وسطا
 المثال من الأصل .

(٣) في الأصل : « يحتاج » وهو تصحيف .

٦١ البدل ، ولأن صيغة المرفوع لا تتبع / المنصوب ولا المحفوض إلا نادراً ، نحو : مررت بك أنت .

واعلم أن هذه الألفاظ تجري^(١) [على] ما قبلها من الأفراد أو التثنية^(٢) أو الجمع أو التذكير أو التأنيث أو الحضور ، فتقول : زيدٌ - و القائم ، وأنا أنا القائم ، وظننتكما أننا القائمين ، وظننتنا نحن القائمين ، أو نحن القائمين ، وظننتكن أنتن القاتات ، قال الله تعالى : وإني أنتم الظالمون^(٣) ، و ه اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك^(٤) ، و د كنّا نحن الوارثين^(٥) ، و يرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق^(٦) ، و كنت أنت الرقيب عليهم^(٧) ، ولكن كانوا هم الظالمين^(٨) . فأمّا قول الشاعر^(٩) :

١٥٧ - وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أَصْبْتُ هُوَ الْمَصَابَا

فهو على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كأنه قال : يرى مصابي هو المصاب ، ولولا ذلك لقال : أنا المصابا .

وقد حكى الأخفش دخول الفصل بين الحال وذو الحال نحو : جاءني زيد هو ضاحكاً ، ولا يقاس عليه لقلته .

وما عدا هذه المواضع التي ذكرنا فإن هذه الألفاظ فيه ضمائر أسماء فاعرفه ، والله الموفق .

(١) في الأصل : « يجري » وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : « التثنية » وهو تصحيف .

(٣) الأنبياء ٦٤ (٤) الأنفال ٣٢ (٥) القصص ٥٨ (٦) سبأ ٦

(٧) المائدة ١١٧ (٨) الزخرف ٧٦

(٩) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ٢٤٤/١ ، والمغرب ١١٩/١ ، وابن يعيش

١١٠/٣ ، والمغني ٥٤٨ ، والأشعرى ٦٣٩ ، والهمع ٦٨/١ ، وشواهد المغني ٨٧٥

باب أو (١)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف فتعطف مفرداً على مفرد ، وجملة على جملة ، ويكون لها في هذا الموضع خمسة معان .

أحدها : أن تكون تخييراً فلا تقع إلا بعد الطلب نحو قولك : كل سمكاً أو اشرب لبناً ، أي : افعل أحد هذين .

الثاني : أن تكون إباحة ، ولا تقع أيضاً إلا بعد الطلب ، نحو قولك : اجالس الحسن أو ابن سيرين .

والفرق بين التخيير والإباحة أن المكلف المخاطب أن يجمع بين الشيئين في الإباحة وليس له ذلك في التخيير ، يفعل أحد الشيئين ويترك الآخر ، وإن تركها معاً عوقب أو ذُم ، وكذلك إن جمع بينهما (٢) . وتظهر هذه الفائدة في الأحكام الشرعية في علم الأصول .

الثالث من المعاني : أن تكون للشك نحو قولك : ما أدري أزيد قام أو عمرو (٣) ، ولا تقع إلا بعد الخبر لا غير كما مثّل .

والرابع : أن تكون للإبهام ، وذلك في الخبر أيضاً ولا يكون ذلك إلا

(١) انظر في أو : الكتاب ٤٩٩/١ ، ٥٦٩ ، المقنن ٧٥/٣ ، الأضداد ٢٧٩ ، الأزهية ١١٥ ، أمالي الشجري ٣١٤/٢ ، المقرب ٢٣٠/١ ، ابن يعيش ٩٧/٨ ، الجنى ٩٠ ، المغني ٦٤ ، الهمع ١٠/٢ ، المحصص ٥٤ .

(٢) قال ابن هشام : وإن أدخلت « لا » الناهية امتنع فعل الجميع نحو « ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً » . انظر : المغني ١٤ .

(٣) هذا المثال لا يصلح لأر ، وإنما يصلح لأم ، لأن الهمزة يأتي بعدها « أم » ولأنه قد نص على أن « أر » التي للشك لا تقع إلا بعد الخبر ، ومثل ابن هشام بقوله تعالى : « لبثنا يوماً أو بعض يوم » .

في حق السامع دونَ المخبر نحو قولك : زيدٌ قام أو عمرو ، والفرق بينها أن الشك لا يعلمه المخبر والإبهامَ يعلمه ويُسبِّمُ على السامع لمعنى ما .

الخامس : أن تكون تفصيلاً ، نحو قولك : « زيدٌ منطلقٌ أو عمروٌ شاخصٌ » ، ومعناه أن الانطلاق لزيدٍ والشخصَ لعمرو ، ومنه / قوله تعالى : « وقالوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا » ^(١) أي قالت اليهود للنصارى : كونوا هوداً تهتدوا ، وقالت النصارى لليهود : كونوا نصارى تهتدوا .

فأما قوله تعالى : « فأرسلناه إلى مائةِ ألفٍ أو يزيدون » ^(٢) فـ « أو » هنا عند بعضهم بمعنى « بل » وعند بعضهم بمعنى الواو ، والصحيح أنها التي للإيهام ، فهي راجعة لبعض المعاني المتقدمة الذكر .
وأما قولُ الشاعر ^(٣) :

١٥٨ - وَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرُحُوا نَعَمًا

أَوْ يَسْرُحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ
وقال الآخر ^(٤) :

١٥٩ - وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلِي بِأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيَّهَا فُجُورُهَا

(١) البقرة ١٣٥ (٢) الصافات ١٤٧

(٣) البيت لأبي ذؤيب كما في اللسان : (سوا) ، والذي في ديوان الهذليين ١٠٨/١ بيتان :

وَقَالَ مَا شِئْتُمْ : سَيَّانٍ سِيرُكُمْ وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ
وَكَانَ مِثْلَيْنِ أَلَّا يَسْرُحُوا نَعَمًا

حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ

والذي في الخزائن ٣٤٢/٢ أنه مطلق من بيتين ، وهو في ابن يعيش ٩١/٨ ، والمغني ٦٥ ، وشراهد ١٩٨ . سيان : مثلان ، والسوح : جماعة الساحة .

(٤) البيت لتوبة بن الحمير كما في أمالي القالي ٨٧/١ ، وهو في الأزمية ١١٩ ، وأمثلي الشجري ٢١٧/٢ ، والمغني ٦٥

ف « أو » هنا بمعنى الواو ، وهو قليل لا يقاس عليه ، وإنما الباب الكثير ما ذكرنا ^(١) .

واعلم أن « أو » إذا وقع قبلها الاستفهام فيصح أن يكون بالهمزة وبغيرها من أدوات الاستفهام ، بخلاف « أم » ، عد بعضهم ، وأنها لا تتقدّر معها ^(٢) . إذا كانت بـ « أي » ، كما تقدّرت مع « أم » ، فإنّ جوابها يكون : نعم أو لا ، بخلاف « أم » ، وإنما ذلك لأنها ^(٣) عطفّت استفهاماً على استفهام ، فكان كلّ واحدٍ منها قائمٌ بنفسه بخلاف أم ، فإنّها مع ما قبلها مقدّرة بـ « أي » ، فلذلك لا يكون جوابها إلاّ أحد الشئين أو الأشياء ^(٤) ، وقد بيّن ذلك في بابها ^(٥) .

الموضع الثاني : أن تكون ناصبة بإضمار « أن » ، فيكون معناها معنى إلاّ مع « أن » ، نحو قولك : لألزمك أو تقضيّ حقّي ولأسيرنّ في البلاد أو أستغنيّ ، قال الشاعر ^(٦) :

١٦٠ - فِيرْ فِي بِلَادِ اللَّهِ وَالتَّمَسِ الْغِنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتَ فَتُعْذِرَا
وقال آخر ^(٧) :

١٦١ - فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرَا
وذكر بعضهم أن « أو » تنصب بمعنى ما ذكر وبمعنى « إلى أن » ، وبمعنى

(١) ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو وبمعنى « بل » ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون ، انظر : الإنصاف ٤٧٨ ، وقد أورد صاحب الأزمية ١١٧ كثيراً من الشواهد العربية على (أو) التي بمعنى العطف .

(٢) أي : وأنّ « أو » لا تتقدّر مع الهمزة .

(٣) أي : لأن « أو » . (٤) انظر الأزمية ١٤٣ (٥) انظر ص ٩٣

(٦) البيت لعروة بن الورد ، وهو في ديوانه ٨٩ ، والمقرب ٢٦٣/١

(٧) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٦٦ ، والكتاب ١/٥ ، والخصائص

٢٦٣/١ ، والامسات ٦٦ ، وابن يعيش ٢٢/٧ ، واللسان : (أو) ، والأشعرى ٥٥٨ ،

والخزّانة ٦٠٩/٣

« كي » ، وتُجمع فيها المعاني الثلاثة في كل موضع ، وهذا ليس بصحيح ، لأنَّ
 اليتيم المذكورين لا يصحُّ فيها معنى « كي » ، وإنَّ كان يصحُّ فيها معنى « إلى أن » ،
 وإنما حملهم على هذا صلاح التقديرات الثلاثة ^(١) في نحو : لألزمُكَ أو تقضيَ
 حقِّي ، ولأسيرنَّ في البلاد أو أستغنيَ ، وإنما الصحيح أنَّها لازمةٌ لمعنى « إلا »
 أنْ ، في كل موضع ، فعليه المعول دونَ « إلى أن » ، و « كي » ، لأنَّ ذلك
 لا يطردُّ فيها في كلِّ موضع .

واعلم أنَّ « أو » هذه إذا حُققَ معناها رجعتْ إلى معنى العاطفةِ اسماً على
 اسم ، فإذا قال القائلُ : لألزمُكَ أو تقضيَ حقِّي ، فالمعنى : أنا ملازم لك
 أو قاضٍ أنت حقِّي ، فكأنَّه في الأصل : ليكونُ مني لزومٌ لك أو قضاءٌ
 منك لحقي ، فكأنَّك / عطفتَ مصدرًا على مصدرٍ ، وبذلك صحَّ عندنا إضمارُ
 « أن » ، بعدها ليصيرَ مابعدَها مصدرًا معطوفاً في المعنى على مصدرٍ آخرٍ من
 معنى الكلام ، خلافاً للكوفيينَ : فإنَّهم ينصبون بها نفسها ^(٢) ، ولو كانتْ
 ناصبةً بنفسها لكانتْ ناصبةً في كلِّ موضع ، فعدم اطراد ذلك يدلُّ على فسادِ
 مذهبهم ، ففِثْ عليه .

باب أيُّ المفتوحة الخفيفة ^(٣)

اعلم أنَّ لما في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكونَ تنبيهاً ^(٤) ونداءً مثل « يا » ، « إلا » أنها

(١) في الأصل : « الثلاث » وهو تحريف .

(٢) هذا رأي الكسائي فحسب ، ويرى الفراء أنه انتصب بالخلاف ، انظر : الجني ٩٢

(٣) انظر في أيُّ : أمالي الشجري ٢/٢٩٥ ، ابن يعيش ٨/١٣٩ ، الجني ٩٢ ،

دلتني ٨٠ ، المجمع ١/٩١ ، ٢/٧١

(٤) في الأصل « تلييه » .

تختص^١ بالقرب منزلة المصغي إليك ، لتقارب لفظها ، وهي في النداء أبعد^٢ من
الهمزة ، فهي في المنزلة الوسطى من الهمزة و « أيا » .

ويجوز مدّها إذا بعدت المسافة فيكون المد فيها دليلاً على بُعد المسافة^(١) ،
وأنّ السامع بحيث لا يسمع النداء إلاّ مع المدّ ، فتقول : أيّ زيد^٣ ، وآأي
زيد^٤ إذا مدّدت^٥ ، قال الشاعر^(٢) :

١٦٢ - أَلَمْ تَسْمَعِي أَيَّ عَبْدٍ فِي رَوْتَقِ الضُّحَى

بُكَاءِ حَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَدِيرُ

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى ، وإنّ وجدنا منادى دونها قرّرنا الحذف
لـ « يا » وحدها ، لأنّها أمّ الباب في النداء ، والتصرف^٦ إنّما ينبغي أن يكون
لها خاصة^٧ ، وسيأتي في بابها لم^(٣) كانت أمّ الباب ؟

الموضع الثاني : أن تكون عبارة وتفسيراً ، وهي التي تقع في موضعها
« أن » ، المذكورة في بابها فتقول : لم أي انطلق ، وأمرئك أن تكرم زيداً
أي تعطيه درهماً ، قال التنوخي^(٤) : تناعس البرق أي لا أستطيع مرمى .

(١) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ونصّ عليه ، وجاء في نقله « دليلاً على البعد » .
(٢) البيت لكثير عزة ، وهو في ديوانه ٢٣١/١ ، واللسان « يا » ، والمفني ٨٠ ،
وشواهد ٢٣٤ ، والدرر ١٤٧/١ .

(٣) في الأصل : « لا » وهو تحريف .

(٤) جاء في البغية ٢٩٥/١ : « أحمد ابن إسحاق التنوخي ، عالم بالغة ونحو الكوفة ،
فقيه عالم ، توفي سنة ٣١٨ هـ » ويحتمل أن يكون التنوخي هذا شاعراً وأن يكون الشاهد
شطر بيت . والسرى : السير في الليل .

باب إي المكسورة الخفيفة^(١)

اعلم أن « إي » المذكورة لا تقع في الكلام إلا جواباً مع القسم به قبله
فإذا قال القائل : هل قلم زيد ؟ ، فنقول في الجواب : إي والله ، وإي وربي ،
قال الله تعالى : « إي وربي إنه لحق »^(٢) .

ومعناها الإثبات والتوكيد^(٣) ، قال بعضهم : هي بمعنى حقاً ، يريد : في
المعنى ، لا في الوقوع موقعها ، إذ تلك اسمٌ وهذه حرفٌ .

باب أيا المفتوحة الخفيفة^(٤)

اعلم أن « أيا » معناها التنبيه ، ويُنادى بها كما ينادى بـ « يا » ، إلا أنها
تكون لازمة لنداء البعيد مسافةً أو حُكماً كالنائم والغافل ، ولذلك كانت على
ثلاثة أحرف آخرها ألفٌ تحتل المدَّ ماضت ، لأنَّ مدَّ الصوت بها يتمكن .

ولا يجوز حذفها وإبقاء المنادى ، وإذا وجدنا منادى دون حرف نداء
٦٤ حُكِّمنا بالحذف لـ « يا » ، لأنها أمُّ الباب^(٥) ، / على ما يُبيِّن في بابها بحول الله ،
فنقول : أيا زيدُ ، وأيا عبد الله ، قال الشاعر^(٦) :

١٦٣ - أيا ظبيَّة الوَعَساءَ بَيْنَ جُلاجلٍ وَبَيْنَ النَّقا أأنتِ أم أمُّ سالمٍ

(١) انظر في إي : الجنى ٩٣ ، المغني ٨٠ ، الجمع ٧١/٢ (٢) يونس ٥٣

(٣) لم يقصر صاحب المغني وقوع إي جواباً مع القسم به قبله ، وإنما تكون لتصديق
الخبير ولإعلام المستخير ولوعيد الطالب . المغني ٨٠

(٤) انظر في « أيا » اللقب ١٧٥/١ ، الجنى ١٦٩ ، المغني ١٤

(٥) نقل صاحب الجنى هذه الفكرة عن المؤلف ونصَّ على ذلك ١٦٩

(٦) تقدم برقم ٢٦

وقال آخر^(١) :

١٦٤ - أَيَارَاكِبَا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَلَا تَلَاَقِيَا
وَيُرَوَى : فَيَا رَاكِبَا .

باب إِيَا المَكْسُورَةِ المَشْدُدَةِ^(٢)

اعلم أن « إِيَا » لم تَأْتِ في كلام العرب إلا وصلةً للضمير المنصوب ليُعلم أنه مفعولٌ بما كان يتصل به من الفعل والامم الذي في معناه ، وبعضهم يسميها دِعَامَةً ، إلا أنها قد تُنْزَلُ في بعض المواضع منزلة فعل الأمر للزوم^(٣) حذفه معها ، وذلك قولهم : إِيَاكَ والشرُّ ، وإِيَاكَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ^(٤) ، وقولُ الشاعر^(٥) :

١٦٥ - فَاِيَاكَ إِيَاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ
والمعنى : أحذر نفسك من ذلك كله ، فلما حُذِفَ الفعلُ لكثرة الاستعمال

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي كما في المفضليات ١٥٦ ، وهو في الكتاب ٢٠٠/٢ ، والخصائص ٤٤٨/٢ ، والجمهرة ٢٧٢ ، وثعلب ٤٨٨ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، وأما في القوالي ١٣٢/٣ ، والأشعري ٤٤٥ ، وابن عقييل ٧/٤ ، والميني ٤٢/٣

(٢) انظر في « إِيَا » : الكتاب ٤٤٦/١ ، الجنى ٢١٦

(٣) في الأصل : « للزوم » وهو تحريف .

(٤) في ابن يعيش ٢٦/٢ : « وإِيَاي » وشرح المثال بقوله : يعني يرميه بسيف أو ما أشبهه .

(٥) نسبة في الحزانة ٦٣/٤ إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وعجزه :

إِلَى الشَّرِّ دَعَاكَ وَاللَّشْرُ جَالِبُ

وهو في الكتاب ٢٧٩/١ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، واللامات ٥٨ ، والمفني ٧٥٦ ، واللان :

(أَيَا) ، والأشعري ٤٨٠ ، والميني ١١٣/٤

بقي المضمر وحدة ، فجعلنا له « إِيَّا » دعامةً لئلا يبقى منفصلاً من الفعل^(١) ،
 أو ما في معناه ، فعلى هذا تتصل « إِيَّا »^(٢) بالمضمر المتصل على جميع أنواع
 صيغه : من صيغة نصبٍ وتذكير وتأنيت وإفراد وتثنية وجمع وغيبة وحضور
 وتكلم ، فيصير حينئذ منفصلاً من الفعل أو ما في معناه من الأسماء ، فنقول :
 إِيَّاي وإِيَّانا وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ وإِيَّاكُمْ وإِيَّاكُمْ وإِيَّاكُمْ وإِيَّاها وإِيَّاها وإِيَّاها وإِيَّاها ، وإِنَّمَا
 يُفَعَّلُ ذلك لإرادة تقدّم المضمر على الفعل أو ما جرى مجراه لاعتناء أو موجب
 كقوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ »^(٣) ، « وإِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ »^(٤) ،
 « وما كَانُوا إِِيَّانَا يَعْبُدُونَ »^(٥) ، « وإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى »^(٦) .

والأصل في ذلك كلمة الإتصال بالفعل أو [ما] في معناه لأنه ضعيف
 لكونه في الأصل على حرف واحد ، فاتصل بما قبله ليتقوى النطق به ، ولَمَّا
 اتصل بما قبله صار معه كالكلمة الواحدة ، فإذا وقع الاعتناء أو موجب التقديم
 مُقَدِّمٌ ، فلم يصحَّ النطق به وحده فجعلت « إِيَّا » له دعامة ليتقوى بها النطق
 ولا يجوز انفصاله مع التأخير إلا في الضرورة ، كقوله^(٧) :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ ١٦٦ -

أو قوله^(٨) .

(١) في الأصل « فعل » وهو تحريف . (٢) في الأصل « إِيَّاه » وهو تحريف ،

(٣) الفاتحة هـ (٤) سبأ ٤٠ (٥) القصص ٦٣ (٦) سبأ ٢٤

(٧) البيت لحيد الأرقط كما في الحزانة ٤٠٦/٢ ، وقوله :

أَتَتَكَ عَنَسٌ تَقَطَّعُ الْأَرَاكَ

وهو في الكتاب ٣٦٢/٢ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، وأمالى الشجري ٤٠/١ ، والإنصاف

٦٩٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٣

(٨) بعده بياض قدّر بيت من الشعر .

ولا يَصِحُّ أن يقالَ في «إِيَّا» إنه اسمٌ مضمَرٌ / ، والمضمَرُ الذي بعده ٦٥ حرفُ خطابٍ أو غيبةٍ لاغير كما زعمه بعضهم^(١) ، وعضدُه ابنُ جني في «مر الصناعة»^(٢) ، لفسادِ ذلك بوجهين :

أحدهما : أن «إِيَّا» لو كان ضميراً لعاد على شيءٍ ولا يعودُ على شيءٍ ، فبطل كونه ضميراً . والثاني : أنه لا يتبدَّلُ في تثنيةٍ ولا جمعٍ ولا تأنيثٍ ولا تذكيرٍ ولا غيبةٍ ولا حضورٍ ، ولو كان ضميراً لتبدَّلَ بحسبِ ذلك ، وإنما يتبدَّلُ بحسبِ ذلك ما بعده وهو العائدُ على الأسماءِ ، فهو المضمَرُ لاغيرُ ، و«إِيَّا» دعامةٌ ، فإذا كان متصلاً بالفعل أو ما في معناه قيل له ضميرٌ متصلٌ ، وإذا كان متصلاً بـ «إِيَّا» قيل له ضميرٌ منفصلٌ ، أي فصلت «إِيَّا» بينه وبين ما يجب أن يكون متصلاً به ، فهي حرفٌ ، فاعلمه .

وأما ما حكى الخليلُ من قولهم : «إذا جاوز الرجلُ الستين فإِيَّاه وإِيَّا الشواب»^(٣) ، فلا ينكر اتصال «إِيَّا» بالظاهر تكررراً لها ، وهو يقوي أنها ليست اسماً ولا ضميراً ، وإخراجُ الضمائرِ الاسميةِ إلى الحرفيةِ لجردِ الخطابِ والغيبةِ حيرةً وتكلفً بغيرِ دليلٍ قاطعٍ لإخراجِ أصلٍ إلى فرعٍ ، وكثيرٍ إلى قليلٍ .

وما زعمَ بعضهم^(٤) من أن الجميعَ اسمٌ واحدٌ ، لا خفاءَ بفساده لظهور التركيب . وما زعمَ بعضهم أنها تأنيثٌ «أي» ، التي في النداءِ ، لأنها وصلةٌ فحسنٌ

(١) التزم المؤلف برأي الكوفيين ، انظر : الإنصاف ٦٩٥ ، وانظر مذاهب النحويين في «إِيَّا» : الجنى ٢١٦ .

(٢) انظر مر الصناعة ٣١١

(٣) انظر الكتاب ٢٧٩/١ ، ومر الصناعة ٣١١ ، والمرجبل في شرح الجمل ٣٨٤ .
والشواب : ج شابة .

(٤) حكاه ابن كيسان عن بعض النحويين ، انظر مر الصناعة ٣١١

لو اطرّد له أي ، مؤنثٌ فعلم كونه في غير هذا الباب يضعف هذا القول ، ثم إن ثابث أي ، لا معنى له مع وجود وقوعه مع المذكر في نحو : إيتاك يارجل ، اللهم إلا أن يكون يعني به النفس فيؤثث عليها فيسوغ ، ولكنه يضعف لعدم اطراده في غير هذا الباب .

فالأولى الحمل على الحرفية لأنه لا معنى له في نفسه ، وإنما معناه في غيره . كسائر الحروف ، ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمر المتصل^(١) دونه . هذا آخر الكلام على الحروف التي الهمزة فيها أولاً مركبة مع غيرها من الحروف لمعنى في كلام العرب على ما انتهى إليه العلم .

[أصبح وأمسى]

وبقي في الباب لفظتان : إحداهما أصبح والأخرى أمسى ، وكان حقشهما أن يذكرا في باين على الترتيب بعد د أل ، وقبل د أن ، ، ولكن لهما كانا في كلام العرب فعلين لم أذكرهما في الحروف ، ولكن قد وردا زائدين في التعجب خاصة ، قالوا ما أصبح أبدها وما أمسى أدفاها ، فيكونان إذ ذاك حرفين ، لأن الأفعال والأسماء لا تزداد ، وإنما تزداد الحروف ، وإن كان اللفظ للفعل ، كما زادوا د كان ، في هذا الباب وفي قول الشاعر / (٢) :

١٦٧ - سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسَامِي على - كان - المسومة العراب
وكما^(٣) زادوا د أرى ، في قولهم : د أخذته بأرى ألف درهم ، وإن كانا فعلين في اللفظ ، ولكن ذلك شاذ لا يقاس عليه .

(١) نقل صاحب الجنى هذا الرأي عن المؤلف ٢١٦

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ٢٩٨ ، والأزهية ١٩٧ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، وابن عيش ٩٨/٧ ، وفيه جياذ عوضاً من «سراة» ، والسان (كنن) . وابن عقيل ١٦٩/١ ، والهمع ١٢٠/١ ، والخزانة ٣٣/٤ . والسراة : الشرفاء . والمسومة : الخيل المعلقة .

(٣) في الأصل : «ولاء» وهو تحريف .

ويُحتمل أن « أصبح وأمسى » و « كان » في باب التعجب على أصلها من الفعلية ، ويكون في كل واحدٍ منها ضميرُ اسمها ، وما بعدها خبرُها ، ويكون التعجب واقعاً عليها لخروجها في معاني أخبارها في النّظير في استعظام أخبارها ، وهذا أشبه من أن تُجعلَ زوائد حروفاً ، فالقول بهذا أحسن .

ولكن قد يُعترضُ هذا القولُ الأولُ بأنَّ « أصبح وأمسى وكان » تدل على الزمان ، والحرف لا يدلُّ على زمانٍ ، ويُعترضُ القول الثاني بأنَّ فعلَ التعجب لا يكون إلا على وزن « أَفْعَلَ » وأصبح وأمسى ليسا منقولين من ثلاثي ، ولا يُبنى للتعجب إلا ما هو ثلاثي في الأصل .

فالذي ينبغي أن يُقال في « أمسى وأصبح وكان » إلّا أنها أفعالٌ تَوَامٌ ، وفواعلُها مصدر من الفعل أو في معناه من الكلام الذي ^(١) هي فيه وتَحَلَّتها التأخير بعده ، لكن قيل لها زوائد لدخولها بين ما يحتاج بعضه إلى بعضٍ ، ولأنها يصلح الكلام دونها ، فقولهم : « ما أصبح أبدها ، وما أمسى أدفاها » في التعجب أفعالٌ مؤخّرةٌ في الأصل ، والتقدير : ما أبدها أصبح ذلك وما أدفاها أمسى ذلك وما أحسن زبداً كان ذلك ، وكذلك قوله ^(٢) :

١٦٨ - على - كان - المُسَوِّمةَ العِرابِ

التقدير : وكان ذلك ، وقولهم : أخذته بأرى ألف درهم ، الأصل : أخذته بألف درهم أرى ذلك جيداً ، فحذف مفعولها لدلالة الكلام عليها فاعلمه .

(١) في الأصل : « التي » وهو سهو .

(٢) تقدم برقم ١٦٧

باب الباء

اعلم أن الباء تكون في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف

باب الباء المفردة^(١)

اعلم أن الباء المفردة لا تكون في كلام العرب إلا جارة لا غير ، تخفّض ما بعدها على كل حال ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم لا يمكن أن تكون زائدة قطعاً ، وقسم لا تكون إلا زائدة قطعاً ، وقسم يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون .

٦٧ ونعني بالزائد الذي دخوله كخروجه ، لأنّ النحويين جرت عادتهم أن يُسمّوا الباء والكاف واللام زوائد^(٢) وإن كانت / لا يجوز أن يستعمل الكلام دونها لثلاث يظن أنها من نفس الكلمة لكونها متصلة بما بعدها بعض كلمة كالباء من بيت ، والكاف من كلام ، واللام من لبد ،^(٣) والتاء من تميم ، فهذا إطلاق . ويطلقون الزائد على ما يستقيم الكلام دونه كما في قوله تعالى : وفيما تقضيهم^(٤) وفيما رحمة .^(٥)

ويطلقون الزائد على ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك ، وإن كان معنى لا يصح الكلام دونه ، وذلك كـ ولا ، في نحو قوله تعالى : وحسبوا ألا تكون فتنة^(٦) ، بنصب تكون ، وكـ ولا ، الواقعة بين الجار والمجرور في نحو قولهم : دجئت بلا زاد ، فالزائد الذي عنيت هو الأول^(٧) الذي يستقيم للكلام مع علمه كاستقامته معه دون الإطلاقين الآخرين .

(١) انظر في الباء : المخصص ٥١/١٤ ، ابن يعيش ٣٢/٨ ، ١٣٨ ، ١٠٠/٩ ، الجني ١٠ ، المقني ١٠٦ ، الجمع ٢٠/٢

(٢) يمتن ، نحو يزيد وكزيد ولزيد ، وانظر سر الصناعة ١٣٥/١

(٣) البلد : الكثير (٤) البناء ١٥٥ (د) آل عمران ١٥٩ (٦) المائدة ٧١

(٧) وهو الذي دخوله كخروجه .

القسم الأول الذي لا يمكن أن تكون فيه زائدة ، لها فيه اثنا عشر معنى .

المعنى الأول : أن تكون للتعدية ، فإذا كان الفعل لا يتعدى فأدخلتها صار يتعدى نحو قوله : قامَ زيدٌ ، فهذا لا يتعدى ، ثم تقول : « قام زيدٌ بعمرو » ، فيصير يتعدى ، قال الله تعالى : « ولو شاء الله لذهبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ » ^(١) . ومعناها معنى همزة التعدية ، والتضعيف بمعناها إذا ^(٢) قلت : أفت زيدا وقومته ، وقد ذكر في باب الهمزة ، فعنى قوله تعالى : « لذهبَ بِسَمْعِهِمْ » ، لأذهب سمعهم .

المعنى الثاني : أن تكون للاسعانة نحو قولك : كتبت بالقلم ، وضربت بالسوط ، والمعنى أن الكتِّب وقع منك بآلة وهو القلم ، والضرب وقع بآلة وهو السوط ، فهما المعنيان [الداخِلان] على الفعلين ، قال الشاعر ^(٣) :

١٦٩ - نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

فأدخل الباء في السيف لهذا المعنى ، وذلك في القلم وشبهه .

المعنى الثالث : أن تكون للإلصاق ، نحو مررتُ بزيدٍ وقُدْتُه بعصاه ، وجذبتُه بشعره ، معنى ذلك كلُّهُ أنك ألصقت المورَّ بزيدٍ والقود بالعصا والجذب بالشعر ، ومنه : وصلتُ هذا بهذا ، أي ألصقت به ، فالإلصاق يكون لفظياً ومعنوياً ، كما مُثِّلَ ، قال الله تعالى : « وإذا مَرُّوا بِهِم يَتَغَامَزُونَ » ^(٤) ، وقال « لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ » ^(٥) ، وقال « وقد كفروا به مِنْ قَبْلُ » ^(٦) ، وهذا

(١) البقرة ٢٠

(٢) في الاصل : « أنا » وهو تحريف .

(٣) نسب في الخزانة ١٥٩/٤ إل النابغة الجعدي ، وقوله :

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ .

وهو في أدب الكاتب ٤١٨ ، والإنصاف ٢٨٤ ، والمغني ١١٥ ، وشراوده ٣٣٢ والفلج : الماء الجاري .

(٤) المطففين ٣٠ (٥) الروم ٣٤ (٦) سبأ ٥٣

المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها ، حتى إن بعض النحويين قد ردّوا أكثر معاني الباء إليه ، وإن كان على بُعد ، والصحيح التنويع كما ذكر ويذكر .

المعنى الرابع : المصاحبة وهي التي تعطي / معنى « مع » نحو قولك : جئت به ، وجاء البرد والطيالة^(١) ، قال الله تعالى « فَاتَّبَعُهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ »^(٢) أي : مع جنوده .

٦٨

المعنى الخامس : السؤال ، فتكون بمعنى « عن » نحو : « سألته بزيدي » أي عنه ، قال تعالى : « سأل سائل بعذاب واقع »^(٣) ، أي : عن عذاب ، وقال الشاعر^(٤) :

١٧٠- فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بَأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ
أي : عن النساء .

المعنى السادس : السبب ، نحو قولك : ضربتك بمخالفتك ، وأحسنك إليك يا كرامك ، قال الله تعالى : « فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ »^(٥) ، وقال : « فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ »^(٦) ، وقال : « فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ »^(٧) ، معنى ذلك كله بسبب .

المعنى السابع : معنى التعجب ، نحو قولك : أحسن بعمره ، وأكرم به ، ومعنى ذلك : ما أحسنه وما أكرمه ، أي : هو حسن جداً وكرم

(١) لا موضع للشاهد في مثاله ، لعلها بالطيالة ، فهي تشبه قولهم : جاء البرد والطيالة .

(٢) الإسراء ٧٨ (٣) المارج ١

(٤) البيت لملقمة بن عبدة . وهو في الديوان ٣٥ ، والفضليات ٣٩٢ ، وحاسة البحري ١٨١ ، وأدب الكاتب ٣٩٧ ، وشرح أدب الكاتب ٣٥٥ ، والأزمية ٢٩٥ ، واللان (با) ، والهمج ٢٢/٢

(٥) المتكوت ٤٠ (٦) آل عمران ١١ (٧) الأنفال ٥٥

جداً ، قال الله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » ،^(١) و « أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ » ،^(٢) المعنى : هؤلاء يَمْنُنُ يُتَعَجَّبُ منهم أو هذا يَمْنُنُ يُتَعَجَّبُ منه ، إذ لا يَصِحُّ التَّعَجُّبُ من الله تعالى لإحاطة علمه بالكلية والجزئي على ما هو عليه سبحانه ، والتعجبُ لا يكونُ إلا بما خفي سببه ، ولا يَصِحُّ أن تكون هذه الباء زائدةً لثلاثاً يَفْسُدُ معناها ويخرج الكلام عن التعجب ، وإن كان ما بعدها في موضع فاعلٍ عند قومٍ وفي موضع مفعولٍ عند آخرين .

المعنى الثامن : الظرفية ، فتكون بمعنى « في » ، نحو قولك : زيدٌ بالبصرة وعبدُ الله بالكوفة ، قال الله تعالى : « أَنْ تَبْوَآءَ لِقَوْمِكَمَا بِمِصْرَ يَبُوتَا » ،^(٣) أي : في مصر ، وقال الشاعر^(٤) :

١٧١ - بها العينُ والآرامُ يَمِشِينَ خَلْفَهُ
وَاطْلَاوْهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ بَجْثَمٍ
أي : فيها ، وقال آخر^(٥) :

١٧٢ - أَذْوَ زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ
أي : في المِصْرِ .

المعنى التاسع : معنى الحال ، كقولك : خرج زيدٌ بثيابه ، أي : وثيابه عليه ، أي : وهذه حاله ، قال الشاعر^(٦) :

١٧٣ - وَمُسْتَنَّةٍ كَأَسْتِنَانِ الْخَرُودِ
فِي قَدْ قَطَعَ الْحَبْلَ بِالْمُرُودِ

(١) مريم ٣٨ (٢) الكهف ٢٦ (٣) يونس ٨٧

(٤) البيت لزهير ، وهو في ديوانه هـ ، وفي شرح القصائد ٢٣٩ . والعين : البقر ، الآرام : الظباء البيض ، خلفه : يخلف بعضها بعضاً . والأطلاء : ج الطلاء وهو ولد البقرة (٥) تقدم برقم ١٠٩

(٦) لم أمتد إلى قوله ، وإنما ذكر في اللسان (خرف) أنه لرجل من بني الحرث وهو في سر الصناعة ١٥١ ، والكامل ٤٧٩ ، وابن يعيش ٢٣/٨ . والمستنة : الطمعة فار دما ، راستان الخروف : أي إن دما مر على وجه ولد الفرس ، والمردود : حديد توتد في الأرض يشد فيها حبل الدابة .

أي : والمبرودُ فيه ، أي : هذه حاله .
 المعنى العاشر : أن تكونَ للعرض كقولك : بعْتُ هذا بهذا ، وأعطيت
 ذاك بذاك ، قال الله تعالى : « وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْنِ »^(١) ، وقال الشاعر^(٢) :
 ١٧٤ - هذا بذاك وَلَا عَثْبُ عَلَى الزَّمنِ

أي : عوضَ جنتيهم ، وعرض ذلك .
 المعنى الحادي عشر : أن تكونَ للقسم ، كقولك : باللهِ لتخرُجنَّ ، وبك
 لأفعلنَّ ، قال الشاعر^(٣) :

١٧٥ - باللهِ رَبِّكَ إِنِ اتَّيْتَقُلُّ لَهُ هذا ابْنُ هَرَمَةَ واقفاً بالبابةِ
 / ويشابُ هذا بزال ، وقال آخر^(٤) : ٦٩

١٧٦ - رَأَى بَرَقًا فَأَوْضَعَ قَوْقَ بَكْرٍ
 فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا
 وقال آخر^(٥) :

١٧٧ - أَلَا نَادَتْ أَمَامَهُ بِاحْتِمَالٍ لَتَقْتُلَنِي فَلَا بِكَ مَا أَبَالِي
 المعنى في الأبيات : وحق الله وحقك .

فأما الباء في قولهم « طفتُ بالبيتِ » وقوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم »^(٦)
 في الآية^(٧) ، فذهب بعضهم إلى أن الباءَ في ذلك للتبعية ولذلك أجاز أصحاب

(١) سبأ ١٦

(٢) البيت للشافعي وهو في ديوانه ٨٣ وصدرة : فأصبحوا ولسان الحال ينشدم .

(٣) البيت لابن هرمة ، وهو في ديوانه ٧٠ وابن يعش ١٠١/٩

(٤) نسب في النوادر ١٤٦ إلى عمرو بن يروع ، وهو في الخصائص ١٩/٢ وابن يعش ٣٤/٨

(٥) نسب في حسانة أبي تمام ٤١٥/١ إلى فتوية بن سلمى ، وهو في الخصائص ٩٩/٢
 واللسان (طلال) ، وابن يعش ١٠١/٩ . والاحتمال : الاحتمال .

(٦) المائدة ٦ ، وفي الأصل : « فامسحوا » وهو سهو .

(٧) في الأصل : « في الآيتين » وليس في القرآن الكريم سوى هذه الآية .

مالك المسح في الوضوء ببعض الرأس ، وانتهى الخلاف بينهم في التبعض إلى إجازة قدر الأثلة من الرأس في المسح ، والصحيح أن الباء في ذلك كله للإصاق ، كما تقدم في المعنى الثالث ، وإنشأ التبعض الذي يمكن في التشبيل في الآية (١) على المجاز ، لا أصل للباء فيه ، فهو مثل قولك : ضربت زيدا ، وأنت تريد بعضه ، بإطلاق اللفظ مجازاً .

المعنى الثاني عشر : التشبيه كقولك : لقيت به الأسد وواجهت به الملل ، كأنك قالت : لقيته فكأنني لقيت الأسد ، وواجهته فكأنني واجهته الملل ، قال العجاج (٢) :

١٧٨ - لا قَوْماً بِهِ الْحَجَّاجَ وَالْإِصْحَارَا بِهِ ابْنُ أَجْلَى وَافَقَ الْإِسْفَارَا
كأنه قال : وجدوا به ابن أجلى ، فاعلمه ،

★ ★ ★

القسم الثاني الذي لا تكون فيه إلا زائدة ، لها ستة مواضع :

الموضع الأول : المبتدأ إذا كان « حَسْبُ » ، كقولك : « بحسبك أن تقوم » ، أي : حَسْبُكَ ، قال الشاعر (٣) .

١٧٩ - بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ
وقال آخر (٤) :

(١) في الأصل : « في الآيتين »

(٢) هو في ديوانه ٢٣ ، وأمالى القالي ٢٤٤/١ ، واللسان (جلا) : وابن أجلى : المنكشف المشهور الأمر ، ولاقوا به : أي بذلك المكان ، والإصحار : وجدوه مصحرا ، وافق الإسفار : أي واضحا كالصبح .

(٣) نسب في اللسان « يا » إلى الأشعر الرقبان ، وهو في سر الصناعة ١٥٤/١ ، والخصائص ٢٨٢/٢ ، والإنصاف ١٧٠ ، وابن يعيش ٢٣/٨ . والمقر : الذي يروح عليه الكثير من المال .

(٤) لم أهد إلى قائله ، وهو في الحماسة ١٩٩/٢ ، والإنصاف ١٦٩

١٨٠ - بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدتْ أَخْزَمَ كُلِّهَا
لِكُلِّ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ
أي : حسبك علمهم ، وحسبك سيادتك .

الموضع الثاني : خبر ليس ، نحو قولك : ليس زيد بقائم ، قال الله تعالى :
« أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ » (١) وقال الشاعر (٢) :

١٨١ - فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

الموضع الثالث : خبر « ما » نحو قولك : ما زيد بقائم ، قال الله تعالى :
« وَمَا مُمْ بِمُؤْمِنِينَ » (٣) « وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ » (٤) ، وقال الشاعر (٥) :

١٨٢ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتَهُ
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وسواء كانت « ما » حجازية أو نغمية فالباء داخلة في خبرها زائدة .

الموضع الرابع : فاعل كفى ، كقولك : كفى بك شاهداً ، قال الله تعالى :
« وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » (٦) ، « وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً » (٧) .

ولا تدخل هذه الباء في فاعل « كفى » ، إلا إذا كانت غير متعدية

بمعنى : « اكفى » ، فإن كانت متعدية إلى مفعولين فلا تدخل الباء في فاعلها

كقوله تعالى : « وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ » (٨) و « إِنَّا كَفِينَاكَ

٧٠ المستهزئين » (٩) ، ومنه قول العري : / بَايَاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ (١٠) ، والمفعول الثاني هنا محذوف اقتصاراً .

(١) الزمر ٣٦ (٢) تقدم برقم ١٥٠ (٣) البقرة ٨ (٤) آل عمران ١٨٢

(٥) تقدم برقم ٨٧ (٦) النساء ٧٩ (٧) النساء ٨١ (٨) الأحزاب ٢٥

(٩) الحجر ٩٥ (١٠) انظر المقرب ١٧٦/١

الموضع الخامس : مفعول كفى عند بعضهم في الضرورة كقول الشاعر^(١) :

١٨٣ - فَكَفَى بَنًا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
وابنُ أبي العافية^(٢) الإشبيلي المتأخر يجعل « الباء » في البيت داخله على فاعل
« كفى » كما في الموضع الرابع ، ويجعل « حب النبي » بدل استئال^(٣) من
الضمير على الموضع ، « لأنَّ الضمير مخفوض لفظاً مرفوعٌ معنىً وهو حسنٌ ،
وعليه سَحَلَّ بعضُ المتأخرين بيتَ المتنبي^(٤) :

١٨٤ - كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي
الموضع السادس : الفاعل في الضرورة ، كقوله^(٥) :

١٨٥ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
أي : أَلَمْ يَأْتِيكَ^(٦) خبرٌ بما لَاقَتْ ، كما قالوا : « قد كان من مطر^(٧) » ،
أي نازلٌ من مطر أو شبهه ، والأخفش يجعل « مِنْ » هنا زائدةً وكلامها
ضعيف ، ويُروى : « أَلَا هَلْ أَتَاكَ »^(٨) و « أَلَمْ يَأْتِكَ » بغير ياء .

(١) اختلف في نسبته - كما في الحزانة ٥٤٥/٢ - بين كعب بن مالك ، وعبد الله بن رواحة وبشير بن عبد الرحمن ، وهو في الكتاب ١٠٥/٢ ، وثعلب ٢٧٣ ، وأُمّالي الشجري ١٦٩/٢ ، والأزهية ١٠١ ، واللسان (من) ، والمغني ١١٦ ، وشواهد ٣٣٧ ، والهمع ٩٢/١
(٢) في الأصل : « ابن أبي العافية » ولم نجد رجلاً بهذه الكنية ، ولعل الصواب ابن أبي العافية وهو محمد بن عبد الرحمن ، فقيه بالغة والعربية توفي ٥٨٣ ، انظر : البنية ١٥٤/١

(٣) في الأصل : « إسماعيل » وهو تحريف .

(٤) الديوان ٤٠٤/٤

(٥) البيت ليس بن زهير كما في النوادر ٢٠٣ ، وسر الصناعة ٨٨ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، وإيضاح الزجاجي ١٠٤ ، وأُمّالي الشجري ٨٤/١ ، والمتع ٥٣٧ ، وابن عيمش ٢٤/٨ . وتنمي : تبلغ ، واللبنون : جماعة الإبل ذات اللبن .

(٦) كذا كما رويت في البيت . (٧) انظر : المغني ٣٦٠

(٨) في الأصل : « أتاك » وهو تحريف ، والتصويب من سر الصناعة ٨٩/١

ومثل زيادتها في للفاعل للضرورة زيادتها في خبر الابتداء كقوله ^(١) :

١٨٦ - ١٠. أَنتَ مِنْ يَتِيٍّ يَلْدُ دُخُولُهُ

وَظِلُّكَ لَوْ يُسْطَاعُ بِالْبَارِدِ السَّهْلِ

وقال الآخر ^(٢) :

١٨٧ - فَنَعُكَهَا بَشِيٍّ يُسْطَاعُ

أي : شيء ، ويحتمل أن يكون الخبر محذوفاً أقيم الجار والمجرور مقامه ،
كانه قال : فنعكها كائن أو حادث أو مستقر ، وهو أجود من الزيادة لكون
الجار والمجرور يقعان خبراً للبداً قياساً .

وأما قوله : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ
يَعْمَلْ بِخَلْقَيْنَ » [بقادر] ^(٣) ، فذكر أبو الحسين ابن عصفور الإشبيلي ^(٤) أن ذلك
من الشاذ ^(٥) ، وفيه عندي تسويغ لدخول الباء الزائدة لتصدير الكلام بالنفي ،
والباء في تمام فائدته ، فكانت كائنها في خبر « ما ، إذ » « آله » ، نفي كما
أنت « ما ، نفي » .

★ ★ ★

(١) لم أمتد إلى قوله ، ورواية الصدر في أمالي القالي ٣١٩/٢

يَبَا أَنْتَ مِنْ يَتِيٍّ دُخُولُكَ لَذَّةٌ

وهو في السط ٨٤٢/٢

(٢) نسب في حاشية أبي تمام إلى رجل من قديم ٦٨/١ ، وصدره :

فَلَا تَطْمَعُ أَيْبَتَ اللَّعْنِ فِيهَا

وهو في شراهد التوضيح ٣١ ، والمفني ١١٧ ، والأشعري ٥٢ ، والحزائنة ١١٣/٢

(٣) الأحقاف ٣٣

(٤) هو علي بن مؤمن حامل لواء العموية في زمانه بالأندلس ، له : المتع والمقرب
موضح الجمل ، توفي سنة ٦٦٣ ، انظر : البيهقي ٢١٠/٢

(٥) أي : دخول الباء في « بقادر »

القسم الثالث الذي يحتمل أن تكون فيه زائدة "وَأَلَا" تكون ، ماعدا ما ذكرنا من القسمين نحو قوله تعالى : « تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ »^(١) ، فيحتمل أن تكون الباء زائدة ، ويكون التقدير : « تَنْبُتُ الذَّهْنَ » أي : تخرجُها ، ويحتمل أن تكون الباء باء الحال كأنه قال : « تَنْبُتُ شَجَرُهَا وَالذَّهْنَ فِيهَا » فتكون من المعاني التي ذكرنا أولاً ، وكذلك قول الشاعر^(٢) :

٧١

١٨٨ - شَرِبْتُ بَمَاءِ الدُّحْرِ ضَيْنٍ فَأَصْبَحْتُ

زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

وقول الآخر^(٣) :

١٨٩ - شَرِبْنَا بَمَاءَ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعْتُ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهْنٌ نَيْيَجٌ

إن جعلنا الباء زائدة^(٤) في البيتين كان الماء مفعولاً لشربت أو لشربنا ، وإن كانت غير زائدة فهي الظرفية أو التي للإلصاق التي فيها معنى التبعض ، كما تقدم^(٥) ، فقس على هذه الثلاثة الأقسام ما يرد عليك من الباء في كلام العرب تجده واحداً منها إن شاء الله .

(١) المؤمنون ٢٠

(٢) البيت لعترة وهو في الديوان ٢٠١ ، والأزهية ٢٩٤ ، وأمالى الشجري ٢٧٠/٢ ، واللسان (دحض) ، وابن يمين ١١٥/٢ . والزوراء : المائلة ، والديلم : الأعداء .

(٣) في الأصل : « منالجج » وهو تحريف ، والبيت في ديوان الهذليين ١/١٠١ لأبي

ذؤيب ، وروايته :

تَرَوْتُ بَمَاءَ الْبَحْرِ ثُمَّ تَنْصَبْتُ عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهْنٌ نَيْيَجٌ

وهو في أمالي الشجري ٢٧٠/٢ ، والأزهية ٢٩٤ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، وأدب الكاتب

٤٠٨ ، واللسان (ضرب) ، وابن عقيل ٤/٣ ، والأشعري ٢٨٤ ، والحزاة ١٩٣/٣

والنبيج : المر السريع مع الصوت ، ومعنى : من ، وهي لغة هذيل .

(٤) في الأصل : « الزائدة » وهو تحريف .

(٥) استشهد الهروي بالبيتين على أن الباء بمعنى « من » ، انظر : الأزهية ٢٩٤

واعلم أن الباء وسائر حروف الحذف لا بد أن تكون متعلقة بفعل أو مافيه معنى الفعل أو رائحة الفعل ، لأن الجار والمجرور في موضع معمول مستدع^(١) لواحد من ذلك .

إلا أن حقيقة المتعلق إنما هي في غير الزائد ، وأما الزائد فبعضهم يجعله متعلقاً وبعضهم لا يجعله متعلقاً ، وبعضهم يجعله متعلقاً إن كان في الكلام فعل^(٢) أو معناه كـ « ليس » ، وإن لم يكن كـ « ما » ، الجازية فلا يجعله متعلقاً وهو الصحيح لأن عمله تشبيهاً^(٣) بغير الزائد إذ لا حاجة إليه فكان ينبغي أن لا يعمل ، فإذا عمل وكان في الكلام ما^(٤) يتعلق [به] كان الشبهة لغير الزائد من جهتين^(٥) ، نحو : « ما جاء من أحد » ، وإن كان لشيء له يتعلق به كان الشبهة لغير الزائد من جهة واحدة وهو العمل فقط ، فتعلق الزائد لا ضرورة له كغير الزائد ، إذ لا حاجة إليه لازمة ، فاعلمه .

باب الباء المركبة مع غيرها من الحروف

وهي تتركب مع الجيم واللام : يجمل ، ومع اللام وحدها : بل ، ومع اللام والألف : بلى ، وماعدا ذلك من التركيب مغفل .

باب يجمل^(٦)

اعلم أن هذه اللفظة ليس لها في الكلام إلا معنى واحد^(٧) [وهو] الجواب ،

(١) في الأصل : « مستدعى » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « فغلا » وهو تحريف .

(٣) كذا على تقدير : يشبه تشبيهاً :

(٤) في الأصل : « بما » وهو تحريف .

(٥) أي : أنه عمل الجر وله ما يتعلق به .

(٦) انظر في « مجمل » : الجنى ١٦٩ ، الفني ١١٩ ، الجمع ٧١/٢

(٧) في الأصل : « واحداً » وهو تحريف .

بمعنى نعم ، وهذا إذا كانت حرفاً ، وتكون اسماً بمعنى حَسْبَ كقوله (١) :
 ١٩٠ - عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَالِ الشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ يَجَلُ
 وقوله (٢) :

١٩١ - أَلَا يَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ أَلَا يَجَلُ

باب بل (٣)

اعلم أن معنى « بل » في كلام العرب الإضرابُ عن الأول إما تركاً له
 وأخذاً في غيره لمعنى يظهر له ، وإما لأنه بَدَاءٌ (٤) نحو قولك : ضربتُ زيداً
 بل عمراً ، واضرب زيداً بل عمراً ، وإما لغلطه بذكر لفظه وأنت تريدُ
 غيره ، نحو : رأيت رجلاً بل حمراً ، وهذا لا يقع في القرآن ولا في فصيح
 كلام في حال تبليغ ، وإما للنسيان ، وهو أيضاً / لا يصح في القرآن ولا في ٧٢
 كلام مبلّغ عن الله تعالى ، والأمثلة في كليهما واحدة ، وإما يقع الفرق بين
 الموضعين من جهة المعنى ، وهو أن النسيانَ وضعُ شيءٍ على غيره من غير علمٍ
 به ولا خطور بالبال ، والغلطُ وضعُ شيءٍ على غيره بمضي الوهم إليه ثم يظهرُ
 المقصودُ ، وأمّا البداء فهو وضعُ شيءٍ على معنى بالقصد ، ثم يتبين أن الأولى

(١) في الأصل : « كقولك » وهو تعريف ، وتقدم الشاهد برقم ٤٧

(٢) البيت لطرفة وهو في الديوان ٨٩ ، صدره :

أَلَا إِنِّي شَرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا

وهو في المعنى ١١٩ ، وشواهد المعنى ٣٤٥

(٣) انظر في « بل » : الأزهية ٢٢٨ ، المقرب ٢٣٢/١ ، ابن يعيش ١٠٤/٨ ،

الجنى ٩٣ ، المعنى ١١٩

(٤) يشرح المؤلف « البداء » بعد قليل .

غير ذلك الشيء ، ففي المدح يؤتى بأحسن ، وفي الذم يؤتى بأقبح ، كقولك :
هندٌ شمسٌ [بل] دنيا ، وهندٌ ليلٌ [بل] كابوس ، أو شبه ذلك .

ودخول د بل ، في هذه المواضع يصرف المراد بالأول إلى الثاني ، واستعمالها
دون د بل ، قبيح ، فإذا صح هذا ف د بل ، لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطفٍ مشرّكاً ما بعده مع ما قبله في
اللفظ ، وهو الاسمية في الأسماء ، والفعلية في الأفعال ، والرفع والنصب والخفض
والجزم ، ولا تُشركُ في المعنى لأنَّ الفعلَ لأحدهما دون الآخر وهو الثاني ،
سواء كان الأول موجباً أو منفيّاً ، نحو : قام زيد بل عمرو ، وما قام زيد بل
عمرو ، فالقيام في كلا الحالين للثاني دون الأول [و] إنَّ ظهرت أداة النفي
بعدها مع الفعل ، فيكون الإضراب عن النفي للأول وجعله للثاني ، نحو : ما قام
زيد بل ما قام عمرو .

وخالف أبو العباس المبرد في هذا ، وزعم^(١) أن د بل ، تضربُ عن الأول
إثباتاً وتثبتُ للثاني ، وتضربُ عن الأول نفياً وتثبتُ^(٢) للثاني ، فإذا قال القائلُ :
قام زيد بل عمرو ، فالقائمُ عمرو لا غير ، وإذا قال : ما قام زيد بل عمرو ،
فنفيُ القيام عن عمرو ، والإضرابُ عن النفي للأول^(٣) .

ومذهبه لا يصحُّ لأنَّ د بل ، عندنا وعنده ليس حرفَ عطفٍ مشرّكاً في
المعنى ، وإنَّما هو في اللفظِ خاصةً ، فلا يُقدَّرُ بعدها غير الفعل خاصةً من
غير نفي ، إذ النفي هو المعنى الذي تُشركُ فيه الحروفُ المشرّكةُ في المعنى
كالواو ، فإذا لاحظتَ ل د بل ، في تقدير نفيٍ بعدها ، وإنَّ كان وقع الخلافُ
بين ما بعدها مع ما قبلها في الإضراب لا غير وكان الكلام الأول لم يكن ،

(١) انظر : المقتضب ١٢/١

(٢) قوله : « وتثبت » غير واضح في الأصل ، والمعنى : تثبت النفي للثاني

(٣) أي : أن تكون ناقلّة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها .

حو إذا كان قبلها إيجابٌ أضربت عنه لا غير ، وجعلته للثاني ، وكان الأول أيضاً لم يكن ، وكذلك إذا كان الأول إيجاباً والثاني نقياً أو بالعكس ، وقد اتفق معنا في باب « ما » المجازية أننا إذا عطفنا على خبرها خبراً آخر بـ « بل » ، أو تقع لا غير ، فنقول : ما زيد قائماً بل قاعدٌ ، وكان ينبغي على مذهب أن يجيزَ النصب / في « قاعد » على تقدير « ما » أخرى ، ولا يقول به ، فدلَّ ٧٢ على تناقض كلامه ، وقد نص على هذا الفصل في باب « ما » من « المقتضب » له (١) .

الموضع الثاني : أن تكون حرف ابتداءً وذلك إذا لم يقع تشريك بين ما بعدها وما قبلها ، وتكون عاطفةً جملةً على جملةٍ مضربٍ عن الأولى ، نحو : اضرب زيداً بل أنت قائم ، أو قام زيدٌ بل عمروٌ منطلقٌ ، أو زيدٌ خارجٌ بل أخوك منطلقٌ ، أو ما فعلت هذا بل عند الله منطلقٌ ، قال الله تعالى : « ق ، والقرآن المجيد ، بل عَجَبُوا » (٢) ، و « ص ، والقرآن ذي الذكر . يَلِّ الدِّينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ » (٣) ، فهذا حرف ابتداءٍ لا غير ، وقال تعالى : « بَلْ لَّمْ يَكُنْ فِي سَعْيِكَ مِنْ ذِكْرِي ، بَلْ لَمَّا يَدْعُونَ عَذَابٍ » (٤) ، فلهذه تعطف جملةً على جملة ، والإضراب لازم لها على كل حال .

وذكر بعضهم أن « بل » تكون حرف خفضٍ للنكرة بمنزلة « رُبُّ » ، وأنشد على ذلك (٥) :

(١) المقتضب ٤/١٨٨ ، ٢٠١

(٢) الآية ٢١١ من سورة ق (٣) الآية ٢١١ من سورة ص (٤) سورة ص ٨

(٥) البيت لسور الذئب كما في اللسان : (بلل) ، وبعده :

قَطَعَتْهَا إِذَا الِئْمَاءُ تَجَوَّفَتْ

وهو في سر الصناعة ١٧٧ ، والخصائص ١/٣٠٤ ، والإنصاف ٣٧٩ ، وابن يعيش ٢٠٨/١١٨ ، وشراهد الشافية ٢٠٠ . والجوز : الوسط ، والتباه : المفازة يتبها السالك . والجحفة : الترس ، وتجوفت : دخلت جوف غيبها .

١٩٢ - بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْمِرِ الْجَحَقَاتِ

و (١) :

١٩٣ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

وقال الآخر (٢) :

١٩٤ - بَلْ مَنْ رَأَى الْبَرْقَ بَتَّ أَرْقُبُهُ

وليس كذلك بل ما بعدها مخفوضٌ بـ « رُبَّ » مضمرة ، فإنَّها تَضْمَرُ ويَقَى عملُها دونَ « بَلْ » وغيرها من حروف العطف ، كقوله (٣) :

١٩٥ - رَمَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

أراد : رب رمم داره

(١) البيت لرؤبة ، وهو في ديوانه ١٥٠ ، وبمده :

لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

وهو في الإنصاف ٥٢٦ ، واللسان : (نذل) ، والجني ٩٤ ، والمفني ١٢٠ ، والشذور ٣٢٣ ، وابن عقيل ٢٦/٣ ، والأشعر ٢٩٩ ، وشواهد المفني ٣٤٧ . والفجج : ج فج وهو الطريق الواسع ، قتمه : أصله : القتام وهو الغبار ، والجهرم : البساط .

(٢) البيت لـ : لبيد ، وهو في ديوانه ٢٩ ، وروايته فيه : يا هـل ترى ، وعجزه :

يُزْجِي حَبِيًّا إِذَا خَبَا ثَقْبًا

وفي الأصل : « البرق يشري بت أرقبه » فيضطرب عروضياً ، وهو في الكتاب ٣٦٩/٢ ، والأزمية ٢٣١ . ويؤجى : يسوق ، والحبى : السحاب المرتفع ، وثقب : أضام .

(٣) البيت لجميل ، وهو في ديوانه ١٨٧ ، وعجزه :

كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

وهو في الخصائص ٢٨٥/١ ، وسر الصناعة ١٤٩ ، وأمالى القالي ٢٤٣/١ ، والسمط ٥٥٧ ، وابن بيش ٥٢/٨ ، والمفني ١٢٩ ، وابن عقيل ٢٧/٣ ، واللسان : (جلل) ، وشواهد المفني ٤٠٣ ، والمفني ٣٣٩/٣ ، والحزانة ١٩٩/٤

فإذا دخلت « بل » فهي حرفُ ابتداءٍ كلامٍ واضرابٍ عن كلامٍ مقديرٍ مخالفٍ لما هي فيه ، ولا يلزم أن يكونَ بعدها إذا كانت حرف ابتداء مبتداً ألا ترى قول الشاعر (١) :

١٩٦ - بَلْ هَلْ أُرِيكَ حُمُولَ الْحَيِّ غَادِيَةً

كَالْتَّخْلِ زَيْنَهَا يَنْعُ وَإِفْضَاحُ

إنه أدخلها على « هل » وليست مبتداً ، وإنشأ لها صدر الكلام ، وكذلك في الأبيات الثلاثة المقدمة (٢) ، وهي حرف ابتداء كلام وإن كان بعدها « وب » لأنها لا يُصدّرُ بها الكلام ، فإن كانت حرف جرّ تراها في بابها إن شاء الله .

باب بلى (٣)

اعلم أن « بلى » تعطي من الإضراب ما تعطي « بل » ، إلا أنها لا تكون أبداً إلا جواباً للنفي (٤) ، دخلتْ عليه همزة الاستفهام أو التقرير أو التوبيخ أو لم تدخلْ ، فتقول في جواب النفي عارياً من الهمزة ، إذا قال القائل : ما قام زيدٌ : بلى ، ومعناه : قام زيدٌ ، فحلّت محلّ الجملة الواجبة جواباً للنفي . وكذلك تقول في جوابه إذا دخلتْ عليه الهمزة للمعاني المذكورة ، فتقول في جواب : ألم يقم زيدٌ : بلى ، والمعنى : قام زيدٌ . وسواء في ذلك لم وما

(١) البيت لأبي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ٤٥/١ ، والرواية فيه : « يامل » ، والكتاب ٣٦٨/٢ ، والأهمية ٢٣٠ ، والمختص ١٢٢/١١ ، واللسان : (حمل) . وقوله : كالنخل ، شبه الإبل بالنخل . النع : إدراك الثمر ، والإفْضاح : يقال : قد أفضح البسر ، إذا ما اختلط في خضرة بصفرة أو حمرة .

(٢) أي : ردت ولها صدر الكلام .

(٣) انظر في « بلى » أمالي السهيلي ٤٤ ، الجني ١٦٩ ، المغني ١٢٠ ، المعجم ٧١/٢

(٤) قال ابن هشام : « وقع في كتب الحديث ، يقتضي أنها يُجاب بها الاستفهام المجرّد ،

انظر : المغني ١٢١

٧٤ وليس أو غير ذلك من أدوات النفي ، قال الله تعالى : « وقالوا لن نَمَسَّنَا / النارَ إلاَّ أياماً معدودة » ، ثم قال بعد « بلى » (١) ، ، وقال : « ألم يأتكم نذيرٌ قُلُوا : بلى ، (٢) ، وقال : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » ، قالوا : بلى ، (٣) ، وقال تعالى : « لَيَحْسَبَنَّ الْإِنْسَانُ أَنَّ نَجْمَ عِظَامِهِ [بلى قادرين] » ، (٤) ، والمعنى فيها : في ذلك كله الإيجاب والإثبات لما سُئِلَ عنه بالنفي ، أو قرر أو نفى أو توهم .
نفيه ، وهي في ذلك تقيضة ، نعم ، (٥) ، وستين في أبوابها بحول الله تعالى .

باب التاء (٦)

اعلم أن التاء لا تكون في كلام العرب إلا مفردة ، ولا تتوَكَّب مع غيرها من الحروف ، وهي تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل .
القسم التي هي أصل لها في كلام العرب أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للمضارعة في الفعل ، ومعنى المضارعة المشابهة .
وقد تقدّم معناها وبيانها في باب الهمزة ، إلا أن الذي يجب أن تعلم هنا أن التاء تدلُّ في الفعل المضارع على الواحد المخاطب ، نحو : أنت تقوم ، والمخاطبة نحو : أنت تقومن ياهند ، والمخاطبتين مذكرتين نحو : أنتما يازيدان تقومان ، أو مؤنثتين نحو : أنتما ياهندان تقومان ، والجماعة المذكرين المخاطبتين نحو : أنتم يازيدون تقومون ، أو المؤنثين المخاطبتين ، نحو : أنتن ياهندات تقمن ، والغائب نحو : هي تقوم ، والغائبتين نحو : الهندان تقومان ، قال الله تعالى في الذكر : « وما تَكُونُ في شأنٍ وما تَتَلَوْنَهُ من قرآن » ، (٧) ، وقال :

(١) ثبيرة : ٨١٠٨٠ (٢) الملك : ٨ ، ٩ (٣) الأعراف : ١٧٢ (٤) القيامة : ٣

(٥) ثمة شواهد تدلُّ على أن « نعم » وافق « بلى » بعد النفي المقرون بالاستفهام .
وقد تأولوا هذه الشواهد . انظر : آمالي السبلي ٤٥ ، الجني ١٧٠

(٦) انظر في التاء : الكتاب ٣٨/٢ ، المذكر والمؤنث للبرد ، ابن يعيش ٩١/٥ ،

الجني ١٩ ، المغني ١٩٣

(٧) يونس : ٦١

« لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى » (١) ، وقال : « وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْيِيحَهُمْ » (٢) ، وقال : « إِنَّ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا » (٣) ، وقال : « وَلَا تَبْرُجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَةِ الْأُولَى » (٤) ، وقال الراجز (٥) :

١٩٧ - يَا بَنَّةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي
وقال الشاعر (٦) :

١٩٨ - تَقُولُ سَلِمِي لَا تَعْرِضُ لِتَلْفَةِ

وَلَيْلِكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمٍ

واعلم أن هذه التاء كان ينبغي أن يقال فيها : ببدل من الواو لأن الواو أخت الياء والألف اللتين هما حرفا المضارعة ، لأن الجميع حروف علة تزداد وتنقص وتغير بالقلب والبدل ، إلا أن الواو إنما لم توجد في الفعل المضارع لمعنى المضارعة ، كما وجدت الواو في تصرف « أولج » حين قالوا : أولج يده في كذا وأتلى ، فلم يحكم على التاء المذكورة بالبدل ، ولكن يقال (٧) : إنها عوضت من الواو لأن محل هذا الموضع الواو ، إلا أنها لما وقعت أولاً لم يحكم بها لأن الواو لا تزداد / ، فهي تشبه الواو في غير هذا الموضع في البدل منها ، ٧٥ وكأنها هنا بدل وليست ببدل ، ولكن [حلت] محل الواو في جريانها مجرى الياء في هذا الموضع ، ولزمت هنا لأنها أولى فهي أقوى من الواو لأن التاء لا تغير ولا تبدل ولا تتعرض لذلك تعرض الواو فاعلمه .

(١) طه : ٤٦ (٢) الإسراء : ٤٤ (٣) التحريم : ٤ (٤) الأحزاب : ٣٣
(٥) البيت لأبي النجم كما في الكتاب ٢١٤/٢ ، وبعده :

جَعَلُوا الْأَسْمِينَ كَأَسْمِهِ وَاحِدٍ

وهو في نوادر أبي زيد ١٩ ، ومن أزل الحروف ٥٦ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، واللسان :
(قوب) ، والأشعري ١٥٧ ، وشواهد المغني ٥٤٥ ، والدرر ٧٠/٢
(٦) البيت لعمر بن براقة كما في أمالي القالي ١١٩/٢
(٧) في الأصل : « يقول » وهو تحريف .

الموضع الثاني : أن تكون للتأنيث وهي له على ثلاثة أقسام : قسم تكون له في الاسم ، وقسم تكون له في الفعل ، وقسم تكون له في الحرف .

[فالقسم الذي في الاسم تكون في المفرد والجمع]

القسم الذي في المفرد تكون فيه أبداً آخرأ لمعان : أحدهما الفرق إما^(١) بين المذكّر والمؤنث في الاسم ، نحو : امرئ وامرأة ، أو في الصفة نحو : قائم وقائمة ، وإما بين المفرد واسم الجمع نحو : وردة وورد ، وإما بين اسم الجمع والمفرد ، وذلك [نحو] : كمؤ وكماة لا غير ، وإما بين المفرد والجمع نحو : بقّال وبقّالة .

والثاني : التوكيد في الصفة للمباغة ، نحو : نسابة للعالم بالنسب ، وفي الجمع كذلك نحو : حجارة وجمالة ، وفي التأنيث كذلك نحو : شاة وبقرة .

والثالث : النسب^(٢) مفرداً نحو : المهالبة في المنسوين للمهلب فهم في معنى المهلبين ، ومع العجبة نحو : السبايجة^(٣) في المنسوين إلى « سبج »^(٤) وهذا أعجمي في معنى « سبجين » .

والرابع : العجبة وحدها نحو : « موازنة »^(٥) .

واخماس : تأنيث اللفظ فقط نحو : غرفة وبِسْطَة .

والسادس : العوض إما من فاء اللفظة ، نحو : وعدة وزن زنة ، والأصل : وَعْدٌ وَوَزْنٌ ، وإما من عينها نحو : أعاد إعادة وأجاد إجادة ، والأصل : إعواداً واجواداً ، وإما من ياء الجمع نحو : فوازنة ، والأصل : فوازين جمع فِرْزان^(٦) ، وإما من ياء الإضافة نحو قوله تعالى : « يا ابت لا تعبد الشيطان »^(٧) ، لأنها لا تجمع معها في هذه المواضع .

(١) في الأصل : « لا » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « للنب » .

(٣) في الأصل : « السبايجة » وهو تصحيف ، والتصويب من المذكر والمؤنث للبرد ٨٩

(٤) في الأصل : « سبيج » وهو تصحيف ، والتصويب من المذكر والمؤنث للبرد ، وفي اللسان (سبج) : والسبايجة : قوم فوجلد من السند والهند .

(٥) الموازنة : ج المَوْزَج وهو الحفّ وانظر : المغرب للجواليقي ٣١١/١

(٦) الفرزان : الملكة في لعبة الشطرنج . (٧) مريم ٤٤

والسابع : الإقحام ، كقول الشاعر^(١) :

١٩٩ - كَلِّني لِمَ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيٍّ وَالْكَوَكِبِ

بفتح التاء في « أُمَيْمَةَ » لأنها قد حُذِفَتْ من المؤنث في الترخيم ، فليست من الأقسام المذكورة ، ولكن ليُعلم أنها اسم^(٢) مؤنث مرخَّم ، والإقحام هنا إثما هو الزيادة ، وإن كان في غير هذا الموضع الإدخال بين شيئين متلازمين ، على أن سيويه^(٣) - رحمه الله - جعل الإقحام هنا للتاء بين الحرف الذي قبلها وحركته ، وهذا توهّم بعيد ، لأن الحرف لا يتصور دخولُه بين حركة وحرف إذ لا إلحاقَ فيها في حال تحريكه ، فلا يُحتمل دخول شيء^(٤) بينها ، ٧٦ وتحقيق القول ليس هذا موضعه .

وزاد بعض النحويين في معاني التاء المذكورة التحديد ، في العدد نحو قوله تعالى : « فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً »^(٥) ، وهذا راجع إلى تأنيث اللفظ كشاة ، ويتصور معه التحديد في العدد فليس تدخل له التاء وحده .

فإذا ثبتت هذه المعاني في التاء المذكورة فاعلم أن الكوفيين يزعمون أنها هاء في الأصل لأن الوقف عليها هاء ، وليس ذلك بصحيح ، لأن الوقف عارض واللفظة تاء ، وهو الأصل ، فلا يُعدل عن الأصل إلا بدليل قاطع .

(١) البيت للناطقة ، وهو في الديوان ٥٤ ، والكتاب ٢٠٧/٢ وكتاب اللامات ١٠٢ ، وأما الشجري ٨٣/٢ ، والعميني ٣٠٣/٤ ، والخزائنة ٣٢١/٢ . كليني : دعيني وهمي .

(٢) قوله : « اسم » غير واضح في الأصل .

(٣) ذكر سيويه ٣٦٨/١ ما يتعلق بحركة « أُمَيْمَةَ » ، وليس في كلامه ما قاله المؤلف عنه ، وعذوبته « فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء » .

(٤) قوله : « شيء » : غير واضح في الأصل (٥) الحاقة ١٣

والدليل^١ على أن^٢ الوقف لا يعتد به أنهم يشددون الخفف فيه كقوله^(١) :

٢٠٠ - بيازلٍ وَّجَناءٍ أَوْ عَيْهَلٍ

وقوله^(٢) :

٢٠١ - ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْجَمًا

فإذا صاروا إلى الأصل تخففوا ، وهو الأصل ، مع أن العرب قد وقفت^٣ على هذه التاء على الأصل من غير بدلٍ إلى الماء ، قال الراجز^(٣) :

٢٠٢ - بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظَهَرِ الْجَحَفَتِ

وقال آخر^(٤) :

٢٠٣ - اللَّهُ نَجَّائَكَ بِكَفِّيْ مَسَلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتَّ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ

وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتٌ

(١) البيت لمنظور بن مرثد الأديبي كما في نوادر أبي زيد ٥٣ ، ويعمده :

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ

وهو في الكتاب ٣٢٩/٢ ، والخصائص ٣٥٩/٢ ، وسر الصناعة ١٧٨/١ ، والمختص
١٠٢/١ ، وتلمب ٦٠٣ ، والإنصاف ٧٨٠ ، وابن يعيش ٦٨/١ ، واللسان : « كل »
وشواهد الشافية ٢٤٦ ، والخزانة ٤٩٤/٤ . والبازل من الإبل : الذي أتم الثامنة ، والناقصة
الوجناء : الصلبة التامة الخلق ، والعيهل : الطويلة السريعة ، والكلكل : الصدر .

(٢) البيت في ملحقات ديوان ربيعة ١٨٣ ، ولعل الصواب : « ضخما » لأن قوله :

تَمَّتْ جِئْتُ حَيَّةً أَصَمًّا

وهو في الكتاب ٢٩/١ ، وسر الصناعة ١٧٩ ، والمنصف ١٠/١

(٣) تقدم برقم ١٦٢

(٤) الأبيات لأبي النجم كما في تلمب ٢٧٠ ، وهي في الخصائص ٣٠٤/١ ، وسر الصناعة
١٧٧ ، واللسان : ما ، والأشموقي ٧٥٦ ، وشواهد الشافية ٣١٨ ، والخزانة ٢٨٧/٣
والغلصمة : رأس الحلقوم .

كما أنه قد جعلوا التاء المذكورة هاء إجراء للوصل مجرى الوقف في العدد ، فقالوا : ثلاثة أربعة^(١) ، وليس في ذلك حجة للكوفيين لقلت ، كما أنهم أجروا هاء الوقف مجرى هاء التانيث ، قال الشاعر^(٢) :

٢٠٤ - العاطفونة حين ما من عاطف

والمسبغون يدأ إذا ما أنعموا

وقد تكمن تلك التاء كقوله في الأبيات : « وبعدمت » ، لأن الأصل بعدما ، ثم أبدل من الألف [تاء] في الوقف ، كما قال الآخر^(٣) :

٢٠٥ - قد وردت من أمكنة من هاهنا ومن هنه
إن لم تروها فمه ؟

أراد : فما تصنع ؟ ثم وقف بعد حذف « تصنع » ، فقال : « فما » ، ثم أبدل الألف هاء في الوقف فقال : فمه ، فأجراها الآخر مجرى تاء التانيث تشبهاً بها^(٤) فقال : « بعدمت » ، كما قال : « مسلت » .

وأما : « أخت » ، « بنت » ، « هنت » ،^(٥) فذهب الأكثرون إلى أنها عوض من لام الكلمة لأنها واو أو ياء في الأصل ، فاصلها : أخوة « وهنوة وبتوة »^(٦) .

(١) انظر : سر الصناعة ١٧٧/١

(٢) البيت لأبي وجزة السعدي كما في اللسان : (ليت) ، وهو في ثعلب ٣٧٤ ، وسر الصناعة ١٨٠ ، والأزهية ٢٧٣ ، والمحصى ١١٩/١٦ ، والإنصاف ١٠٨ ، والمتبع ٢٧٣ ، والأشعري ٨٨٢ ، والخزانة ١٧٥/٤ ، وانظر شرح الشاهد في سر الصناعة ١٨٠/١

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ١٨٢ ، والنخف ١٥٦/٢ ، والمتبع ٤٠٠ ، وابن يعيش ٨١/٩ ، والهمع ٧٨/١ ، والدرر ٥٢/١ . وقاعل « وردت » يعود إلى الإبل .

(٤) انظر سر الصناعة ١٨٢/١

(٥) انظر الكتاب ٩٢/٢ ، سر الصناعة ١٦٥/١ ، أمالي الشجري ٦٨/٢ ، ابن يعيش ٥٠/٦ .

(٦) في الأصل : « بنية » وهو سهو من الناسخ لأن المؤلف ينص على أنها (واو في الأصل) .

وأعلوها بالحذف كما أعلوا مذكّرها ، وكذلك كلتا وثنتان ، لأن أصلها :
كلّوا ومن ثبتت .

وذهب بعضهم إلى أنها علامة تأنيث كما تقدّم في المعاني المذكورة ، والصحيح
أنها عوض من لام الكلمة التي هي واو^(١) في الأصل كما تقدّم ، ولكن مع ذلك
٧٥ تبدل على التأنيث بلفظها ، ويخرج من / مذهب سيويه القولان ، وظاهر مذهب
أنها بدل ودالة على التأنيث ، وهذا نصّه في باب من أبواب ما لا ينصرف^(٢) .
وبدّل على أنّها بدل^(٣) أن ما قبلها ساكن ، ولا يكون ما قبل تاء التأنيث
إلا متحركاً وبدّل في « كلتا » [على] أن تاءها بدل أن تاء التأنيث لا تكون
قبل الآخر ، إنما تكون أبداً آخر مع أنه ليس في الكلام وزنٌ « فِعْتَل »^(٤) ،
ولكل واحد من هذه الألفاظ تعليل مستقصى في أبواب التصريف يطول ذكره
في هذا الكتاب .

والقسم الذي تكون له التاء في الجمع قد تكون في مذكّره نحو : حمامات
ومترادفات^(٥) وتكون في مؤنثه نحو : هندات وفاطمت وحبيبات وصحراوات ،
وهي دالة على التأنيث والجمع فلذلك تجتمع معها في الجمع تاء أخرى
فيقال : فاطمات .

وتكون هذه التاء في الجمع دالة على السلامة به ، وعلى أن الجمع للقلّة من
العشرة فما دونها ، إلا إن قام دليل على الكثرة أو قرينة كلام ، وتكون
حركة إعراب الاسم الذي هي فيه بالكسرة في حال النصب والحذف ، والضمّة

(١) قوله : « واو » غير واضح في الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٩٤/٢ ، وذلك في باب من أبواب النسبة ولم أجد ما في باب ما لا ينصرف .

(٣) انظر سر الصناعة ١٦٥/١

(٤) في الأصل « فَعِيل » والتصويب من سر الصناعة ١٦٨

(٥) السراوق : كل ما أحاط بشيء ، وعدّها الجواليقي معربة وقال إنها المدحليز ،
انظر العرب ٢٠٠

في حال الرفع ، نحو : جاء الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات ، وإنما ذلك بحمل النصب على الحذف فيه كما حمل في مذكّره في قولهم : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين ، وقد تقدّم الكلام فيه في باب الألف ، والمذكر أصل للمؤنث فعومل في ذلك معاملته .

ولا تكون هذه التاء مفتوحة في النصب إلا شاذاً كقوله (١) :

٢٠٦ - ثَبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِنَاثُهَا.

وأما تنوينها ففيه كلام سيّد كثر في باب النون إن شاء الله تعالى .

والقسم الذي تكون له في الفعل (٢) ، تكون فيه إذا كان ماضياً لفظاً سواء كان في المعنى مستقبلاً أو لم يكن ، نحو قامت هند أمس ، وإن قامت هند غداً قت ، وهي حرف تقدّمت على الاسم المؤنث أو تأخّرت عنه ، نحو : هند قامت ، وقامت هند ، فأما مع تقديم الاسم فين ، وأما مع تأخيره عنه فيدل على حرفيتها كون ضمير التثنية وهو الألف يبرز معها ، نحو : الهندان قامتا ، فيجتمع مع الضمير ، ولو كانت اسماً ما اجتمع ضميران ، وذلك في كلام العرب ، وأصلها أن تكون ساكنة ولا تكون متحركة إلا بالفتح مع الألف خاصة لأجلها (٣) ، وبالكسر إذا التقت مع ساكن آخر على أصل التقاء الساكنين (٤) ،

(١) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان الهذليين ٧٩/١ وصدره :

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرَتْ

وهو في الخصائص ٣٠٤/٣ ، وابن يعيش ٤/٥ . والشاعر يصف إخراج النحل من بيوتها . اجتلاها : طردها ، والأيام : الدخان ، تحيّر : اجتمع بعضها إلى بعض ، وثبات : جثّة وهي الجماعة .

(٢) انظر : ابن يعيش ٩١/٥ (٣) نحو : قامتا . (٤) نحو : قامت البنت .

وتكون أبداً مع التأخير عن الاسم في الفعل لازمة ثابتة على كل حال إلا في
الضرورة كقوله (١) :

٢٠٧ - فَلَا مُزْنَةَ أَوْذَقْتُ وَذَقْتُهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

٧٨ والأصل : «أبقلت ، ، وليس من لغة هذا / الشاعر النقل فيثبت التناء
ويكسرها ويصح الوزن .

وأما إذا تقدمت على الاسم المؤنث فلا يجوز أن يكون حقيقياً أو لا يكون
فإن كان حقيقياً نحو : «المرأة ، فلا يجوز أن يفصل بينها (٢) وبينه أو لا يفصل ،
فإن فصل فلا يجوز أن يفصل به «إلا» ، أو غيرها .

فإن فصل بـ «إلا» ، لم تثبت ، نحو «ما قام إلا امرأة» ، لأن المعنى :
«ما قام أحد إلا امرأة» ، وإن فصل بغير «إلا» ، فالأحسن الإثبات نحو :
«قامت يوم الجمعة امرأة» ، ويجوز حذفها ، [و] من كلامهم : حضر القاضي
اليوم امرأة ، ومما طال الفاصل كلف الحذف أحسن .

وإن لم تفصل فهي ثابتة لازمة ، نحو : قالت امرأة ، فأما قولهم : «قال
خلانة ، فشاذا لا يقاس عليه» .

فإن كان غير حقيقي نحو : ثمرة وشمس ، فإن فصلت بـ «إلا» ، فالحذف
ليس إلا ، كما ذكر في الحقيقي ، وإن فصلت بغيرها فكذلك .

وإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات ، لأن التذكير والتأنيث لا يتحققان

(١) نسب في الكتاب ٤٦/٢ إلى عامر بن جوين ، وهو في الكامل ٦٦٠ ، والمذكر
والمؤنث ١١٢ ، والخصائص ٤١٢/٢ ، والخصص ٨٠/١٦ ، والمغرب ٣٠٢/١ ، وأمال
الشجري ١٦١/١ ، وابن يفيش ٩٤/٤ ، والمقتي ٧٣٩ ، وابن عيل ٥١/٢ ، واللسان
(خصب) ، والعيني ٢٦٤/٢ . والمزنة : زاحدة الزن : السحابة البيضاء ، والردق :
المطر ، وبقل المكان : إذا ثبت بقله .

(٢) في الأصل : «بينه» وهو تحريف .

إلا بالفروج فتقول : طلع الشمس وطلعت الشمس ، قال الله تعالى : « فَمَنْ بَعَادَ مَوْعِظَةٍ مِنْ رَبِّهِ » (١) ، قال العربي : « جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَرَهَا » (٢) ، لأن الموعظة عظة والكتاب صحيفة ، هذا حكم المؤنث المفرد ، وتثنيته وجمعه (٣) مثله فقس عليه .

فأما قول الشاعر (٤) :

٢٠٨ - عَشِيَّةَ قَامَ النَّائِحَاتُ وَشَقَّقَتْ جُيُوبُ بَأْيَدِي مَاتِمٍ وَخُدُودُ

فهو على تقدير جمع النساء النائحات ، فلذلك حذف التاء مع عدم الفصل في [المؤنث] الحقيقي ، والجمع لفظه مذكر وإن كان مؤنثا في المعنى ، فيذكر ويؤنث مراعاة للفظه تارة وللمعنى أخرى ، وحكم جمع التكسير واسم الجمع المؤنث حكم جمع المذكر السالم كما ذكر .

وأما ضمير الجمع المكسر المؤنث فلا يذكر إلا شاذاً ، كقوله عليه السلام : « خير نساء ركن الإبل صالح نساء قریش ، أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده » (٥) .

وأما جمع المذكر المكسر ، فإذا تقدم الفعل عليه جاز فيه التذكير والتأنيث للأفراد والجماعة ، قال تعالى : « قَالَتْ وَسَلِّمَ فِي اللَّهِ سُكُوتٌ » (٦) ، وقالت الأعراب آمناً (٧) وهو الكثير ، ويجوز الحذف وإن كان مستلماً فالتذكير

(١) البقرة ٢٧٥ (٢) انظر الخصائص ٢٤٩/١

(٣) ضبطت في الأصل : « وجميه » وليس لها وجه .

(٤) البيت لأبي عطاء السندي كما في الحماسة ٣٣٦/١ ، وهو في أمالي القالي ٢٦٨/١ واللسان : (أتم) .

(٥) نص الحديث فيه سقط وتحريف في الأصل : « خير نساء ركن الأبل صواب تحريش أحناه ط ولد وأن علاه ط زوج في ذات يد » ، وقد رواه أحمد ٣٣٣/٤

(٦) إبراهيم ١١ (٧) الحجرات ١٤

الشائع المطرّد نحو قوله تعالى : « قال الكافرون »^(١) ، « وقال الذين لا يرجون لقاءنا »^(٢) ، ونجوز التاء مراعاةً للجماعة وهو قليل ، منه قول الشاعر^(٣) :

٢٠٩ - قَالَتْ بَنُو عامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

يَأْبُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ

وأمّا ضميره «نّان» كان مستلماً أو مكسراً حقيقياً يعقل فإنه^(٤) يثبت جمعاً ، وكذلك في التثنية نحو : الزيدون خرجوا / ، والرجال خرجوا ، والرجلان خرجا ، وإن كان مكسراً لا يعقل كان مفرداً بالتاء . والنون التي لجماعة المؤنث نحو : « الأصنام عبّدت » ، و « عبّدت » ، هذا إن كان للقة فإن كان للكثرة فالأفصح إثبات التاء نحو : « الجزوع انكسرت » ، ويجوز : انكسرن ، وأمّا إفرادها وتذكيره فلا يجوز إلا نادراً كقوله تعالى : « وإنّ لسمك في الأنعام لعبيرة » نسقيكم بما في بطونه ،^(٥) ، وكذلك إفراد ضمير التثنية لا يجوز إلا شاذاً كقول الشاعر^(٦) :

٢١٠ - وَمِثَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ وَجْهًا وَسَلَافَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَذَالًا

وما عدا ذلك فلا تدخل التاء فيه إلا «إن» كان مضافاً إلى مؤنث بينه وبينه

(١) سورة ص : ٤ (٢) الفرقان : ٢١

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٢٢٠ ، والكتاب ٢٧٨/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، واللامات ١١١ ، والذيل ١٣٩ ، وأمالى الشجري ٨/٢ ، والإنصاف ٣٣٠ ، واللسان : (خلا) ، والهمع ١٧٣/١ ، والخزانة ١٣٠/٢ . وخالوا : تخلوا من حلفهم

(٤) قوله : « فإنه » غير واضح في الأصل . (٥) النحل ٦٦

(٦) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٣٦ ، ورواية « وجهاً » فيه : خدا ، والخصائص ١٩/٢ ، والكامل ٧٦٨ ، وابن يعيش ٩٦/٦ ، واللسان : ثقل ، والشذور ١٧٤ ، والهمع ١٠٨/٤ ، والخزانة ١٠٨/٤ . وأعلى العنق ، والقذال : مؤخر الرأس فوق القفا .

مناسبة" في نَعْصِيَّةٍ أو غيرها ، فإنه يُعامل مُعاملته في التأنيث كقولهم :
'قَطِعتُ' بعضُ أصابعه ، وقول الشاعر (١) :

٢١١ - لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ

سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ

وقال آخر في الضير (٢) :

٢١٢ - وَمَا حُبُّ الدِّيارِ شَفَقْنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مِنْ سَكَنِ الدِّيارِ

القسم الذي تكون له في الحرف هو ثلاثة ألقاظ : أحدها « رب » ، في قولهم :
رَبَّنَا فعلت ، والثاني « ثم » ، في قولهم : ثُمْتُ فمت ، كما قال الشاعر (٣) :

٢١٣ - بِثُمْتُ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيَعْقِبَا

والثالث : « لات » ، في نحو قولك : « لات حين خروج » ، و « لات حين زوال » ، ومنه قوله تعالى : « ولات حين مناص » (٤) ، وقول الشاعر (٥) :

٢١٤ - طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ أَوَانٍ

وقول الآخر (٦) :

(١) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ٩١٣ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والكتاب ٥٢/١ ، والأضداد ٢٩٦ ، والسكامل ٤٨٦ ، واللسان : (حرت) ، والحزاة ١٦٦/٢

(٢) البيت للمجنون وهو في ديوانه ١٧ ، والمغني ٥٦٧ ، والحزاة ٢٢٧/٤

(٣) البيت للأعشى وهو في الديوان ١١٧ ، والكتاب ٤٩٥/١ ، والأزمية ٢٧٢

(٤) سورة ص : ٣

(٥) نسب في الإنصاف ١٠٩ إلى أبي زيد الطائي ، وهو في الخصائص ٣٧٧/٢

رفيه « بقاء » عوضاً من « أوان » ، واللسان : (أرن) ، والمغني ٢٨٢ ، والأشعري ١٢٦ ، وابن يعيش ٣٢/٩ ، والشذور ٢٠١ ، وشواهد المغني ٦٤٠ ، والحزاة ١٥١/٢ . وزيد في الأصل « حين » بعد « لات » في الصدر ، وبها يضطرب البيت عروضياً .

(٦) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣ ، والجمهرة ١١٩ ، والقرب ١٠٥/١ ، وابن يعيش

١٧/٣ . واللسان (هنا) ، والدرر ٩٩/١ . ولات هنا : أي ليس هنا وقت ذكرها .

٢١٥- لَاتَ هَنَا ذِكْرِيُ جَبِيْرَةً أَوْ مَنْ
جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ
و«هَئَا» فِي الْيَتِ بِمَعْنَى الْحَيْنِ .

وَلَا تَكُونُ التَّاءُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا مَفْتُوحَةً فِي الْأَصْلِ ، فَإِذَا وَقَفْتَ
سَكَنْتَ لِأَخِيرِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ ، إِذْ هُوَ أَوْفَعُ
مِنْهَا ، لِأَنَّهَا إِذَا مُحَرَّكَتْ قَوَّتْ الْحَرْفَ ، وَكَانَتْ بِالْفَتْحِ تَخْفِيفًا ، وَهِيَ لِتَأْنِيثِ
الْكَلِمَةِ لَا غَيْرَ ، لَا عَلَى مَعَانِي (١) التَّائِيْتِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلُ ، وَلِ«رُبَّ» وَ«ثُمَّ»
و«لَاتَ» أَحْكَامٌ سَتَبَيَّنُ فِي أَبْوَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ مِنْ مَوَاضِعِ التَّاءِ أَنْ (٢) تَكُونُ لِلخُطَابِ خَاصَّةً «مَجْرُودَةً» مِنْ
الْأَسْمَةِ ، وَذَلِكَ فِي أَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِ الْفَصْلِ مِنْ بَابِ
الْهَمْزَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَإِنَّمَا تَحْكَمُنَا عَلَيْهَا أَنَّهَا لِلخُطَابِ خَاصَّةٌ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ أَصْلُهَا
وَهُوَ «أَنَا» ضَمِيرًا لِلتَّكْلِمِ مَذْكُورًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا ، فَلَمَّا صِرْنَا إِلَى الْخُطَابِ وَقَعَ
الِاتِّبَاسُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّكْلِمِ فَجُعِلَتِ التَّاءُ لِذَلِكَ (٣) ، وَأَمَّا الْمِيمُ فِي : أَنْتُمْ وَأَنْتُمْ ،
وَالنُّونُ فِي : أَنْتُنَّ فَرَاثِدَانِ عَلَى التَّاءِ وَسَتَبَيَّنَانِ فِي بَابِهَا .

وَفُتِحَتِ (٤) هَذِهِ التَّاءُ فِي التَّذْكِيرِ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْمُؤَنَّثِ وَثَانٍ / عَلَى التَّكْلِمِ فَأَعْطِيَ
ثَانِيَّ الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الْفَتْحَةُ إِذْ هِيَ بَعْدَ الضَّمَّةِ ، وَكُسِّرَتْ فِي الْمُؤَنَّثِ لِأَنَّهُ الثَّانِي
عَنِ الْمَذْكُورِ (٥) وَالثَّلَاثُ عَنِ التَّكْلِمِ ، فَأَعْطِيَ الْكُسْرَةَ الَّتِي هِيَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّلَاثَةِ
مِنَ الضَّمَّةِ وَهِيَ مِنَ الْبَاءِ الْمُنْفَلَةِ فِي الْخُرُجِ (٦) .

(١) فِي الْأَصْلِ : «مَعْنَى» وَهُوَ سَهْوٌ .

(٢) الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ أَنْ تَكُونَ لِلْمُضَارَعَةِ وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي أَنْ تَكُونَ لِلتَّائِيْتِ .

(٣) هَذَا مِنْهُبُ الْجَهْوَرِ ، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ أَنَّ الْجَمْعَ هُوَ الضَّمِيرُ ، وَعِنْدَ ابْنِ كَيْسَانَ

أَنَّ التَّاءَ هِيَ الْأَسْمُ ، انْظُرِ الْجَنَى ٢٠

(٤) قَوْلُهُ : «وَفُتِحَتِ» غَيْرُ وَاضِعٍ فِي الْأَصْلِ وَكَذَلِكَ مَا يَلِيهِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : «الْمُؤَنَّثُ» وَهُوَ سَهْوٌ .

(٦) صُورَةُ الدَّوْجَاتِ فِي ذِمَنِ الْمُؤَلَّفِ كَمَا يَلِي :

١ - التَّكْلِمُ وَحَرَكَتُهُ الضَّمَّةُ . ٢ - التَّذْكِيرُ وَحَرَكَتُهُ الْفَتْحَةُ . ٣ - التَّائِيْتُ
وَحَرَكَتُهُ الْكُسْرَةُ .

ولما كانت التثنية والجمع أكثر من الواحد المذكور أو المؤنث أعطيتهما [زوائد] لتثقلها وثقلها (١) لنوع من المعادلة ، وفروق بين التثنية والجمع بالميم (٢) والألف (٣) ، والميم والواو (٤) ، والميم للتعظيم والتكثير ، والألف للتثنية ، والواو للجمع ، والنون تلجج المؤنث .

الموضع الرابع : أن تكون زائدة في صيغة اللفظة [إمّا] في أولها دلالة على أن الفضل للآخرين فما زاد ، نحو : تفاعل كضارب وتقاتل ، أو للاستعمال كتعارج وتعامى ، وفي « تَفْعَلْ » للاستعمال أيضاً نحو : تعلم وتحمل وتلقى ، وإثباتاً ثانية في « افعل » للطلب كاكْتَسَبَ ، وإثباتاً ثالثة فيه في « استفعل » كذلك (٥) ، [نحو] : استخرج واستدل واستكبر ، وقد تأتي في « افعل » و « استفعل » لغير ذلك (٦) ، اكتفينا بشيء منها فافهم والله الموفق .

* * *

القسم الثاني التي هي بدل من أصل لها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من واو القسم (٧) للقسم نحو قولك : تالله لأخرجن ، والأصل : والله لأخرجن ، قال الله عز وجل : « وتالله لأكينن أصنامكم » (٨) ، و « تالله لنسألن » عما كنتم تفترون (٩) ، و « تالله تفتنن تذكرن يوسف » (١٠) ، وقال الشاعر (١١) :

٢١٦- تالله يَبْقَى عَلَى الْآيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ

-
- (١) أي : لتثقل التثنية والجمع ، وثقل الزوائد .
(٢) في الأصل تكرار لفظ « بالميم » . (٣) أي : في التثنية فتقول : أنتما .
(٤) أي : في الجمع فتقول : أنتم ، وإن شئت قلت : أنتم ، وثبتت الواو من الأصل ، انظر ابن يعيش ٩٥/٣ .
(٥) في الأصل : « لذلك » وكذلك أي للطلب .
(٦) انظر في معاني الزيادات : المتع ١٨٠ (٧) انظر : المتع ٣٨٤
(٨) الأنبياء ٥٧ (٩) النحل ٥٦ (١٠) يوسف ٨٥ (١١) تقدم برقم ١٤٣

وإنما حكمنا على هذه التاء أن تكون بدلاً من الواو دون الباء التي هي فيه أصل من حروف القسم^(١) [و] دون أن تكون أصلاً بنفسها لثلاثة أوجه :
أحدها : أننا رأيناها لا تدخل إلا في اسم الله خاصة دون غيره من الأسماء المعظمة ، إلا ما حكى الأخفش من دخولها على « رب الكعبة » في قولهم :
تَرَبَّ الكعبة ، وذلك شاذ ، ولما رأينا الواو تدخل على اسم الله وغيره من الظواهر رأينا الباء تدخل على كل مقسم به من الظواهر والمضمرات كما تقدم في بابها علمنا أن للتاء مرتبةً ثالثةً صَعَفَتْ بها عن أن تكون مثلها ، فعلمنا أنها ثالثة عن الباء ثانية عن الواو في الاستعمال فأجريت مجرى الباء في الحذف ، وأجريت الواو مجراها في ذلك ، والواو ثانية عن الباء ، لأنها من الشفتين مثلها ، والتاء ثانية عن الواو لأنها بدل منها في بعض المواضع نحو : أولج^(٢) وأتلج . . .^(٣) ، وانعد واترن في أوْتَعَدَ وإوْتَرَنَ على / الوجوب ، وهذا هو الوجه الثاني .

الثالث : أن الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة ، فهي أقرب إلى الواو بهذا الشبه منها إلى الباء ، فحكمنا أنها ثانية عنها ومبدلة منها ، والتاء في باب القسم تلزم الحذف كما لزمته الباء والواو .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة الوصل الداخلة على « الآت » ، نحو قولهم فيما حكى أبو زيد حبيبك تلات^(٤) ، يريد الآن ، وقول الشاعر^(٥) :

(١) في الأصل : « اللد » وهو سهو . (٢) في الأصل : « أبلج » وهو تحريف .

(٣) كلمتان مخرومتان لم أتبينها .

(٤) انظر سر الصناعة ١٨٥/١

(٥) البيت جميل وهو في ديوانه ٢٢٩ وصدره .

نَوَّلِي قَبْلَ يَوْمٍ نَأْيِي جَمَانَا

وهو في الخزانة ١٤٩/٢ مفسوباً إلى عمرو بن أحرر الباهلي ، والبيت في سر الصناعة ١٨٥/١ ، والإنصاف ١١٠ ، والمزهر ٢٣٧/١ . والتوال : العطاء .

٢١٧ - وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَا

يريد : الآن ، وقال بعض النحويين : إنها زيدت في « حين » أولاً لأنه
أوان ك « الآن » وأنشدوا (١) :

٢١٨ - العَاطِفُونَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

وَالْمُسِيغُونَ يَدَا إِذَا مَا أَنْعَمُوا

وكذلك قالوا في قوله تعالى : « ولات حين مناص » (٢) وشبهه في الآيات
المتقدمة الذكر في الباب .

والصحيح عندي أن « التاء زائدة على « لا » وعلى « العاطفون » لما ذكر في
أول هذا الباب وفي أثنائه ، ولأنه لم توجد « تحين » في غير هذين الموضعين ،
ووجدت « لات » مع غير الحين (٣) ، وإجراء هاء الوقف مجرى هاء التأنيث ،
كما ذكر داخل الباب ، فاعلمه (٤) .

باب التاء

اعلم أن التاء لم تجيء مفردة في كلام العرب ، وإنما جاءت مركبة مع الميم
المشددة خاصة : [ثم] (٥) ، ولها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف مفرداً على مفرد وجملة على جملة ،
فإذا عطفت مفرداً على مفرد من الأسماء والأفعال شركت بين الأول والثاني في
اللفظ الذي هو الاسمية أو الفعلية ، والرفع أو النصب أو الحذف أو الجزم ،

(١) تقدم برقم ٢٠٤ (٢) سورة ص ٣

(٣) في الأصل : « للحين » وهو تحريف .

(٤) قال صاحب الجنى الداني ١٩ : « وأقسام التاء ثلاثة : تاء القسم وتاء التأنيث وتاء
الخطاب ، وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني » .

(٥) انظر في « ثم » شرح الفصل ٩٤/٨ ، الجنى ١٧٢ ، اللغني ١٢٤

واللغني^(١) الذي هو إثبات الفعل لها أو نفيه عنها ، نحو قولك : قام زيد ثم عمرو ، ورأيت زيدا ثم عمرا ، ويمررت بزيد ثم عمرو ، وزيد يقوم ثم يقعد ، ولن يقوم ثم يقعد ، ولم يقم ثم يقعد .

والشركة بين الجملتين يكون تشريكها في الخبر أو العطف أو فيها^(٢) من غير مراعاة لإسمية على فعلية أو بالعكس ، فبقول : ثم ثم أقعد ، وما قام زيد ثم عمرو ، ويجوز : قام زيد ثم عمرو منطلق ، وقام عمرو ثم ضرب زيدا ، كل ذلك جائز ، وكذلك يجوز اجتماع النفي والإثبات فيها كقوله عز وجل : « إِن الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا »^(٣) .

وإختلف الكوفيون والبصريون من النحويين : هل تعطي رتبة أولا تعطي ، فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب ، واحتجوا بقول الشاعر^(٤) : / ٨٢

٢١٩ - إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ
والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب أنها لا تكون إلا مترتبة ، وما احتج به الكوفيون لا حجة فيه لوجهين :

أحدهما : أنه قد يحتمل أن يسود الوالدان بسيادة الولد ، والجدُّ بسيادة الوالد ، وهذا موجود حقا ، فلا يلزم أن تكون سيادة أحدهم قبل الآخر .

(١) قوله : « واللغني » اسم معطوف على « اللفظ » .

(٢) في الأصل : « بينها » وهو تعريف . (٣) البروج ١٠

(٤) البيت لأبي نواس وهو في ديوانه ٤٩٣ ، ورواية الديوان :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ
والبيت في الأصل أصابه زيادة وتعريف فقد روي هكذا :

ثُمَّ إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

وهو في اللغني ١٢٥ ، والأشعري ٤١٨ ، والمع ١٣١/٢ ، والحزاة ٤١١/٤

والثاني : أن تكون سيادةُ الجدِّ قبلَ الوالد^(١) ، والوالد قبلَ الولد ، ولا يعلمُ المتكلمُ بالإخبارِ السيادةَ ، فيخبرُ على نحو ما عَلِمَ لا على الأصل ، وما احْتَمِلَ لا مُحِجَّةَ فيه .

الموضع الثاني : إما أن تكون حرف ابتداء على الاصطلاح ، أي يكون بعدها المبتدأ والخبر ، وإما ابتداء كلام ، فالأول نحو أن تقول : « أقولُ لك اضربْ زيداً ثم أنت تتركُ الضربَ » ، ومنه قوله تعالى : « قلُ اللهُ ينجيكم منها ومن كلِّ كربٍ ثم أنتم تشركون »^(٢) ، وإما ابتداء كلام^(٣) ، كقولك : هذا زيد قد خرج ثم إنك تجلسُ ، قال الله عز وجل : « فتباركُ اللهُ أحسنُ الخالقين »^(٤) ، ثم قال : « ثم إنَّكم بعد ذلك لميِّتُونَ » ، ثم إنَّكم يومَ القيامة تُبعثُونَ »^(٥) ، وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل ، إذا كان الجملتان في كلام واحد ، وذلك بحسب إرادة المتكلم ، والأظهر في الجمل الانفصال^(٦) في المراد إلا حيث يدلُّ الدليل على أن مقصود الكلام واحد ، فاعلم ذلك والله الموفق بمنه .

باب الجيم

اعلم أنَّ الجيم لم تجيء في كلام العرب مفردة ، وإنما جاءت مركبة مع لامين لاغير « جَلَلٌ » ومع الياء والراء « يند بعضهم » .

(١) في الأصل : « الولد » وهو تحريف . (٢) الأنعام ٦٤
(٣) نقل صاحب الجنى هذه الفكرة عن المؤلف ١٧٣ ، وورد في نقله « وابتداء الكلام » .

(٤) المؤمنون ١٤ (٥) المؤمنون ١٤ ، ١٦
(٦) عبارة الأصل : « والأظهر في انفصال الجمل الانفصال » والتصويب من نقل

صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٣

باب جَلَلٌ^(١)

اعلم أن جَلَلٌ [ليس]^(٢) لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، يقول القائل : هل قام زيد فتقول في الجواب : جَلَلٌ ، ومعناها نعم^(٣) ، حكى ذلك الزجاج في كتاب الشجرة فعلى هذا لا تعمل شيئاً ، إنما هي نائبة مناب الجمل الواقعة جواباً ، وهي بعد في كلامهم قليلة الاستعمال .

باب جَبِيرٌ^(٤)

اعلم أن جَبِيرٌ جعلها أبو موسى الجزولي من المتأخرين حرفاً ، وجعلها في باب الحروف الواقعة جواباً في كراسة وجعلها بمعنى نعم^(٥) ، وذكر غيره أنها بمعنى «حقاً» ، من غير تعرّض لاسميتها ولا حرفيتها ، وليست عندي جواباً ، وإنما هي اسم بمعنى «حقاً» ، مُضَمَّنَةٌ معنى القسم ، إذ هي عوض منه وفيها معنى التوكيد ، فتقول : جَبِيرٌ لأفعلن / كما تقول : حقاً لأفعلن في كـ «عوض» ، في قولهم : «عوض لأضربك» وهي^(٦) من أسماء الدهر نزلت منزلة المقسم به قُبِّلَتْ على حركة الالتقاء الساكنين : الراء والياء ، وكانت الحركة كسرة على أصل التقاء الساكنين .

والدليل على أنها اسم شيئان :

-
- (١) انظر في جلال : الجنى ١٧٤ ، المغني ١٢٨
 - (٢) سقطت «ليس» من الأصل ، وثبتت في نقل صاحب الجنى عن المؤلف ١٧٤
 - (٣) كرر الناسخ كتابة السطر كله ، وانظر : المغني ١٢٨
 - (٤) انظر في «جبر» : الجنى ١٧٤ ، المغني ١٢٨ ، الجمع ٧٢/٢
 - (٥) وهو مذهب ابن مالك ، انظر دليله في : الجنى ١٧٤
 - (٦) أي : جبر .

أحدهما : أن معناها «حقاً» ، وما حلّ من الألفاظ المشكّلة في الحرفية والاسمية «حلّ» الاسم مُحَكِّمٌ عليه بالاسمية ، إلاّ إن قام دليلٌ على حرفية ككاف التشبيه التي معناها «مثل» ، [نحو] قول الشاعر (١) :

٢٢٠ - لَمْ يَفْعَلُوا فِعْلَ آلِ حَنْظَلَةٍ إِنَّهُمْ جَوْدٌ بِئْسَ مَا اتَّعَمَرُوا
والثاني : أنّها قد ثبوتت في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية ، قال الشاعر (٢) :

٢٢١ - وَقَائِلَةٍ : أَسَيْتَ فَقُلْتُ : جَوْدٌ

أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَلِكَ إِنَّهُ
فهذا التنوين وإن كان تنوين ضرورة لا يكون إلاّ في الأسماء التي أصلها التمكن كتنوين المنادى العلم في قول الشاعر (٣) :

٢٢٢ - يَاعْدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي
وقول الآخر (٤) :

٢٢٣ - سَلَامٌ اللَّهُ يَأْمَطُرُ عَلَيْهَا

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٣٢

(٢) تقدم برقم ١٥٢

(٣) نسب في الدرر ١٤٩/١ إلى مهلهل بن ربيعة وصدره :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

وهو في النصف ٢١٨/١ ، وأمالى الشجري ٩/٢ ، والسان (وقى) ، والأخموني ٤٤٨ ،
والخزائفة ١٦٥/٢ . والأراقى : ج واقية كل ما وقيت به شيئاً .

(٤) البيت للأحوص ، وهو في ديوانه ١٨٩ ، والكتاب ٢٠٢/٢ وعجزه :

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَأْمَطُرُ السَّلَامُ

وهو في ثعلب ٧٤ ، وأمالى الزجاجي ٨١ ، وأمالى الشجري ٤٣١/١ ، والأزمية
١٧٣ ، والإنصاف ٣١١ ، والشذور ١١٣ ، والتصريح ١٧١/٢ ، وابن عقيل ١٠/٤ ،
وشواهد المغني ٢٦٠ ، والعيني ١٠٨/١ ، والخزائفة ٢٩٤/١

وكتوبن ما لا ينصرف منها ، نحو قول الشاعر (١) :

٢٢٤ - قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرُقِ الحِمَى

ولا يكون تنوين الضرورة في فعلٍ ولا حرفٍ ولا في متوغلٍ في البناء كالضمير ،
إلا في القوافي للترنم ، وليس من باب الضرورة ، فصح بهذا أن « جَيرَ » اسم
ممكن في الأصل ، إلا أنه قل استعماله إلا في القسم كما ذكر ، فلا مدخل له في
الحروف ، وإثبات ذكرته لاستشكاله ولعدم تبيين النحويين له ، فاعرفه ، والله الموفق .

باب الحاء

اعلم أن الحاء لم تجيء في كلام العرب مفردة ، وإثباتاً أنت مركبة مع
الألف والشين والألف : حاشا ، ومع التاء مشددة والألف : حتى .

باب حاشى (٢)

اعلم أن حاشى تكون فعلاً ، ومضارعها « أحاشي » ، وليست غرضنا ،
وتكون حرفاً خافضاً (٣) ، والغالب عليها الحرفية ، ولذلك جعلها سيبويه تخفض
أبداً ، وجعلها بعض المتقدمين فعلاً قياساً على قول العرب :

(١) البيت للمجاج ، وهو في ديوانه ٩٠ ، وروايته : « أوالفا » وقوله :

وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرُّيَمِ

وهو في الكتاب ٢٦/١ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، وأما في القالي ١٩٥/٢ ، والإنصاف
٥١٩ ، واللسان (حم) ، وابن عقيل ٨٥/٣ ، والأشعرى ٣٤٣

(٢) انظر في حاشى : الكتاب ٤٤٢/١ ، ابن يعيش ٤٧/٨٠٨٤/٢ ، الجنى ٢٢٥ ، المغني ١٢٩

(٣) نسب صاحب الإنصاف كونها فعلاً ماضياً إلى الكوفيين ، وكونها حرفاً جاراً إلى
البصريين ، انظر الإنصاف ٢٧٨/١

« اللهم اغفر لي ولكل من سمع ، حاشى الشيطان وأبا الأصبح »^(١) ، ولا
يُعوّلُ على ذلك لقائه ، وإثماً يُعوّلُ على فعليتها إذا [كان] مضارعها « أحاشي »
بمعنى أستثني وأقول : حاشَ الله .

فإذا كانت خافضة كانت حرفاً على كل حال وهو المستعمل فيها كثيراً ،
ومعناها الاستثناء كـ « إلا » ، وهي وما بعدها في موضع معمول كسائر حروفِ
الجر كما تقدّم في الباء ، فإذا كان الفعل لا يتعدى صار يتعدى بها / فتقول :
قام القوم حاشى زيد ، فيتعدى « قام » إلى « زيد » بواسطة « حاشى » ، كما يتعدى
بواسطة الباء إلى « زيد » ، إذا قلت : « قمتُ زيد » .

وفيهما لغتان : إثبات الألف قبل الشين وحذفها ، وإثباتها^(٢) الكثير ومن
حذفها قولُ الشاعر^(٣) :

٢٢٥ - حَشَى رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ بُجُوراً لَا تُكَدِّرُهَا الدَّلَالُ
وقد يجوزُ حذفُ ألفِها الآخرة اختصاراً كقوله تعالى : « حاشَ الله ما هذا
بشراً »^(٤) و « حاشَ الله ما علمنا عليه من سوء »^(٥) ، وذلك^(٦) لكثرة الاستعمال ،
ويظهر من مذهب الزجاج أنها اسمٌ مضافٌ تارة إلى ما بعده وتارة تظهر اللامُ
قبل المضاف إليه ، يقال : حاشى الله^(٧) ، وحاشَ الله ، كما يقال : معاذ الله
ومعاذ الله . وحكى عن الفراء أنه فعلٌ لا فاعلَ له^(٨) ، وحكى عن بعض الكوفيين
أنّها فعل في الأصل وحكى أنها كـ « نَعَمْ » في قول الشاعر^(٩) :

(١) انظر : ابن يعيش ٨٥/٢ ، وفيه : « ابن الأصبح » .

(٢) في الأصل : « فائباتها »

(٣) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في اللقب ١٧٢/١ ، واللسان (حشا) .

(٤) يوسف ٣١ (٥) يوسف ٥١ (٦) في الأصل : « ولذلك » وهو تحريف .

(٧) في الأصل : « حاشَ الله » وهو تحريف .

(٨) انظر شرح الكافية ٢٢٤/١ ، والهمع ٢٣٢/١

(٩) لم أهتمد إلى قائله وهو في اللقب ٦٥/١ وعجزه :

وَأَيَّامٍ لَيَالِيهَا قِصَارُ

٢٢٦ - فَقَدْ بُدِّلَتْ ذَاكَ يَنْعَمَ بِالِ

هذا قولٌ بعضهم ، والصحيح أن " حاش " في الآيتين فعلٌ حذِفَ آخره لكثرة الاستعمال ، وفاعله مضمَر يعودُ على يوسفَ عليه السلام ، ومفعولُه محذوفٌ اختصاراً كأنه قال : حاشي يوسف الفعلةَ لأجل الله ، وهذه التي مضارعُها " يحاشي " ومعناها المجانة ، وما فسره به بعضهم من التفسير وخرجوا به عن الأصول بعيدٌ .

باب حتى ^(١)

اعلم أن " حتى " معناها الغاية في جميع الكلام ، إلا أنها تكون تارة حرفاً جاراً للأسماء ، وتارة ينتصبٌ بعدها الفعلُ المضارعُ ، وتارة عاطفةٌ تشرِّكُ بين الأول والثاني في اللفظ والمعنى كـ " ثم " ، المتقدمة الذكر ، وتارة تقع بعدها الجمل الاسمية والفعلية فلا تعمل فيها فترجع إلى باب العطف وإلى باب حروف الابتداء ، وإذا حُققَتْ هذه المواضع واعتُبرتْ رَجَعَتْ " حتى " فيها إلى ثلاثة أقسامٍ : قسمٌ تكونُ حرفَ ابتداءٍ ، وقسمٌ تكونُ حرفَ عطفٍ وقسمٌ تكونُ حرفَ جرٍ ، ولكلٌ قسمٍ من هذه الأقسام حكمٌ لا بدَّ من بيانه .

القسم الأول الذي هي حرف ابتداء تليها الجملة الاسمية والفعلية من غير عمل ، نحو : قام القوم حتى يخرجُ عمرو بالرفع وقام القوم حتى عمرو خارجٌ ، قال الله تعالى : ووزَّعْنَاهُ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ^(٢) ، على قراءة من رفع " يقول " الرسول ، وقال الشاعر ^(٣) :

(١) انظر في " حتى " الكتاب ٤٨٣/١ ، المقتضب ٣٨/٢ ، الألفية ٢٢٣ ، أمالي السجلي ٢ : ، انقرب ١٩٨/١ و ٢٦٨/١ ، ابن يعيش ١٥/٨ و ٩٤/٨ ، أسرار العربية ١٠٥ ، الجنى ٢١٩ ، المغني ١٣١

(٢) البقرة ٢١٤ والرفع قراءة نافع ، انظر النشر ٢١٩/٢ ، القرطبي ٨٤٢
(٣) البيت للفروزدق ، وهو في ديوانه ٢١٧/١ ، والكتاب ٤٨٤/١ ، وابن يعيش ١٨/٨ ، والمغني ١٣٧ ، وشواهد ١٢ ، والخزانة ١٤١/٤

٢٢٧ - فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَّيْتُ تَسْبِيئِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشْتُ أَوْ مُجَاشِعُ

٨٥

وقال آخر (١) :

٢٢٨ - حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابَسٍ

وقال آخر (٢) :

٢٢٩ - وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

القسم الثاني التي هي حرف عطف هي التي تُشَرِّكُ بين المفردَيْنِ والجمليْنِ في الكلام ، كقولك : قام القوم حتى قام زيدٌ ، وبين الاعمين في اللفظ والمعنى ، في اللفظ من الرفع والنصب والحذف ، وفي المعنى من النفي والإثبات ، وبشروط فيها في العطف شرطان : أحدهما : أن يكون الثاني جزءاً من الأول أو مناسباً له كقولك : قام القوم حتى زيدٌ ، أو أكلت السمكة حتى رأسها ، وأسرع القوم حتى حميرهم ، [والشرط] الثاني أن يكون [الثاني] عظيماً إن كان الأول حقيراً ، أو حقيراً إن كان الأول عظيماً ، أو قوياً إن كان الأول ضعيفاً ، أو ضعيفاً إن كان الأول قوياً ، لأنَّ معناها الغاية نحو قولك : مات الناس حتى الأنبياءُ ، ونهض الحاجُّ حتى المشاةُ ، وكلُّ الناس حتى الركائبُ (٣) وضعف الناس حتى السلطانُ ، وما بعدها في هذا القسم داخلٌ فيما قبلها ، قال الشاعر (٤) :

(١) البيت لسحيم ، وهو في ديوانه ١٦ ، وقطامه :

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ بُرْقُعٌ دَوَالِيكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابَسٍ

وهو في الخصائص ٤٥/٣ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، وتغلب ١٣٠ ، وأمالى الزجاجي ١٣١ ، وابن يعيش ١١٩/١ ، والسان (دول) ، والأشعري ٣١٣ ، والعميني ٤٠١/٣ ، والمصنف ١٨٩/١ ، والمزهر ١٩٥/٢ ، والخزانة ٩٩/١ . وقد كان العرب يزعمون أن المتحابين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه نامت مودتهما .

(٢) تقدم برقم ٦٠ (٣) الركوب من الدواب هي المخصصة للركوب .

(٤) البيت لمروان بن سعيد كما في الكتاب ٩٧/١ (نسخة الكتاب ابن مروان والتصويب

من البقية ٢٨٤/٢) وهو في ابن يعيش ١٩/٨ ، وأسرار العربية ٢٦٩ ، والمغني ١٣٢

والأشعري ٤١٩ ، والعميني ١٣٤/٤ ، والمصنف ١٣٦/٢ ، وشراهد المغني ٣٧٠

٢٣٠ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ
وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ الْقَاهَا
على رواية مَنْ نصب « النعل » .

القسم الثالث التي تكون خافضة ، تنقسم في قسمين : قسمٌ تدخلُ على
الأعيان ، وقسمٌ تدخلُ على المصادر .

فالنَّيْ تَدْخُلُ عَلَى الْأَعْيَانِ تَدْخُلُ عَلَيْهَا عَلَى مَعْنَى « إِلَى » ، فَهِيَ لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ
مِثْلُهَا ، تَخَالِفُهَا فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا دَاخِلًا فِيهَا قَبْلَهَا اتِّفَاقًا ، إِنْ كَانَ
الْفِعْلُ مَتْرُجًا عَلَيْهِ نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ ، وَأَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ،
فَإِنْ لَمْ يَتَوَجَّهْ الْفِعْلُ عَلَيْهِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ ، نَحْوُ سِرْتُ حَتَّى اللَّيْلِ .

والنَّيْ تَدْخُلُ عَلَى الْمَصَادِرِ لَا يَدْخُلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا نَحْوُ : سِرْتُ حَتَّى غُرُوبِ
الشَّمْسِ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » (١) ، وَفِي هَذَا الْقِسْمِ
يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ فَتَنْصِبُهُ .

وَاخْتَلَفَ فِي نَصْبِهِ يَمَّ (٢) هُوَ (٣) ؟ فَقِيلَ : بِهَا بِنَفْسِهَا ، وَقِيلَ : بِإِضْمَارِ
« أَنْ » ، فَتَنَزَّلُ قَالَ إِنَّهَا تَنْصِبُهُ بِنَفْسِهَا ، فَلِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْا « أَنْ » فِي مَوْضِعٍ مِنْ
الْمَوَاضِعِ بَعْدَهَا تَنْصِبُ الْفِعْلَ فَجَعَلَ الْحَكْمَ لَهَا ، وَإِنْشَاءً رَأَاهَا تَلِي الْفِعْلَ وَيَنْصِبُ
بَعْدَهَا فَجَعَلَ الْحَكْمَ فِي النِّصْبِ لَهَا ، وَمَنْ قَالَ : إِنَّهَا تَنْصِبُ بِإِضْمَارِ « أَنْ » رَأَى
شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ « أَنْ » وَالْفِعْلَ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ فَإِذَا قُلْتَ : سَارَ (٤)
الْقَوْمُ حَتَّى يَدْخُلُوا الْمَدِينَةَ ، فَالْمَعْنَى : حَتَّى دَخُولِ (٥) الْمَدِينَةِ فَفَرَدْنَاهَا إِلَى الْقِسْمِ

(١) سورة القدر • (٢) في الأصل : « بما » وهو تحريف .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » تكون حرفٌ نصب ينصب الفعل من غير تقدير
« أَنْ » ، وذهب البصريون إلى أن الفعل منصوب بتقدير « أَنْ » ، انظر الإنصاف ٩٧ هـ .

(٤) في الأصل : « صار » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « دخلوا » وهو تحريف .

الداخلية على المصادر الحافظة ، والثاني : أنهم وجدوا « حتى » خافضة ولا يخفض إلا ما يختص بالاسم / فلما دخلت على الفعل علموا أنه لابد من تقدير « أن » ، ٨٦ لتحويله إلى المصدر المحفوظ الذي اختصت به فخفضته ، ولا تضرع فتكون مختصة غير مختصة وهذا تناقض ، وهذا بين صحيح لا مدفع فيه .

واعلم أن « حتى » إذا دخلت على الفعل المضارع لا يلزم النصب فيه بل يجوز أن ينتصب تارة بإضمار « أن » ، ويجوز أن يبقى مرتفعاً ، والموضع للرفع والنصب يختلف بسبب اختلاف أحوالها ، فلا بد من ضبطها وحصر ، حتى يعلم ما يلزم فيه النصب وما يلزم فيه الرفع ، وما يجوز أن فيه على السواء ، والأولى بأحدهما ، إن شاء الله فنقول (١) :

لا يخلو « حتى » وما بعدها من الفعل من أن يقع خيراً الذي خبر ، أو لا يقع . فإن وقع نصب الفعل لا غير لأن « حتى » فيه بمعنى « إلى أن » ، أو « كي » ، نحو قولك : « كان سيري حتى أدخل المدينة » ، لأن المعنى : إلى أن أدخل المدينة ، أو كي أدخل المدينة (٢) وإن لم يعبأ خبراً فلا يخلو أن يكون ما قبل حتى سبباً لما بعدها أو لا يكون ، فإن كان فلا يخلو أن توجه أو تنفيه . فإن أوجبته فلا يخلو أن تكثره أو تقله أو لا تكثر ولا تقل .

فإن كثرته كان الرفع في الفعل الذي بعدها أقوى من النصب نحو : كثر ما سرت حتى أدخل المدينة .

وإن قلته كان النصب أقوى من الرفع نحو : قلما سرت حتى أدخل المدينة ، وإن لم تقل ولم تكثر ، فلا يخلو أن تريد بالفعل بعدها الماضي أو الحال أو لا تريد .

(١) اعتمد المؤلف في تفصيله التالي على القرب ٢٦٨/١ وما بعد .

(٢) ضابط النصب عند ابن هشام أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم .

انظر المغني ١٣٤

فإذا أردتَ فالرفع نحو : سِرْتُ حتى أدخلُ المدينة ، بمعنى دخلتها أو أدخلها الآن ، ومن كلامهم : « مَرَضَ حتى لا يُرجوه »^(١) ، أي : حتى هـ و الآن لا يُرجى .

وإن لم تُردْ واحداً منها نصبتَ^(٢) ، وكانت بمعنى « إلى أن » أو ، « كي » ، نحو : « سِرْتُ حتى أدخلها غداً » ، بمعنى إلى أن أدخلَ أو كي .

فإن نفيتَ السببَ قبلها فلا يخلو أن تقدّرَ أنْ « النفي » دخل بعد^(٣) [دخول]^(٤) « حتى » أو لا تُقدّرَ ، فإنْ قدّرتَ فالأمرُ على ما كان عليه قبله^(٥) من [جواز]^(٦) « نصب » على معنى « إلى أن » أو « كي » ، والرفع على أن تريدَ الحالَ أو الماضي كما تقدّم .

وإن قدّرتَ أنْ « حتى » دخلت في الكلام بعدَ [دخول]^(٧) « النفي » لم يَجْزُ فيما بعدها إلا « نصب » على معنى « إلى أن » أو « كي » ، [نحو : ماسرت حتى أدخل المدينة^(٨)] على التقدير الثاني^(٩) والرفع على التقدير الأول^(١٠) .

وإن لم يكنْ ماقبلها شيئاً لما بعدها لم يَجْزُ في الفعل الواقع بعدها إلا أن يكون منصوباً على معنى « إلى أن » ، لأنه لا يصحُّ أن يكونَ إلا مستقبلاً نحو « سِرْتُ حتى يُخطبَ الخطيبُ » ، المعنى : إلى أن يُخطبَ .

٨٧ فهذا حَصْرُ هذا الموضع ، ويرجع الكلامُ فيه / إلى أنْ تعلمَ أنه كلُّ موضعٍ صلحت [فيه] بمعنى « إلى أن » أو « كي » انتصبَ ما بعدها وإنْ لم تصلحْ

(١) انظر : الكتاب ٤٨٥/١ ، والمقتضب ٤٠/٢ (٢) أي : أردت الاستقبال .

(٣) في الأصل : « قبل » والتصويب من المقرب ٢٦٩/١

(٤) ما بين معقوفين من المقرب ٢٦٩/١ (٥) عبارة المقرب : « قبل النفي » .

(٦) زيادة في المقرب ٢٦٩/١ (٧) زيادة في المقرب ٢٦٩/١

(٨) زيادة في المقرب ٢٧٠/١ (٩) أي قدرت الاستقبال .

(١٠) أي قدرت الماضي أو الحال .

فالرفع ، وقد يكونُ الرفعُ لازماً في بعض المواضع ، وقد يكونُ النصبُ لازماً في بعضها ، وقد يجوز الأمران على السواء ، وقد يغلبُ الرفعُ ويغلبُ النصبُ على حسب التفصيل .

واعلم أن « حتى » التي تكون خافضة لا تخفض إلا الظواهر كما ذكر ، ولا تخفض المضمرة إلا في الضرورة كقوله ^(١) :

٢٣١ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَا فَتَى حَتَّى يَأْتِيَ أَبِي يَزِيدَ

باب الحاء

اعلم أن الحاء لا تكون في كلام العرب مفردة ، وإنما تكون مركبة مع الألف واللام .

باب خلا ^(٢)

وهي حرف استثناء تخفض ما بعدها فيه ^(٣) ، نحو قولك : قام القوم خلازيد . هذا هو الكثير فيها ، وحكمها في ذلك حكم « حاشي » المتقدمة الذكر .

وقد تكون ناصبة لما بعدها فيه ، فتكون إذ ذاك فعلاً ، وذلك فيه سائغ ، مثل حاشي ، ويكون إذ ذاك فيها مضمرة فاعلة ، يعلم من سياق الكلام ، والمنصوب بعدها مفعول بها ، [نحو] إذا ^(٤) قلت : قام القوم خلازيداً ^(٥) والجملة في موضع الحال ، كأنك قلت : خالين من زيد ، وكذلك حكم « حاشي » في ذلك .

-
- (١) في الأصل : « لا يلقى لنا من فتى » وهو خطأ من النسخة قوم ألف « أنا » لا ما ربيتها « من » ، والبيت لم أهد إلى قائله وهو في القريب ٩٤/١ ، وابن عقيل ٨/٣ ، والأشعري ٢٨٦ .
(٢) انظر في خلا : الكتاب ٣٤٨/٢ ، ابن يعيش ٤٩/٨٠٧٧/٢ ، الجني ١٧٥ ، المغني ١٤٢ .
(٣) أي في الاستثناء . (٤) في الأصل : « فإذا » والقاء مقحمة .
(٥) المثال في الأصل : « قام القوم خلا بعضهم زيدا » وكلمة « بعض » مقحمة .

فإذا أدخلت عليها « ما » فقلت : قام القوم ما خلا زيدا^(١) ، كان النصب الكثير الشائع ، وتكون « ما » إذ ذاك مصدرية ، كأنك قلت : خلوا من زيد ، والمصدر في موضع الحال كما تقدم ، وأبو عمر^(٢) الجرمي يخفض بها ، ويجعل « ما » زائدة ، دخولها كخروجها ، فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد لأن « ما » لا تكون زائدة أول الكلام لأنها ضد الاعتناء الذي قدمت له^(٣) ، وإن كان يحكي ذلك عن العرب فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

الذال غفل

باب الذال

اعلم أن الذال لم يجيء مفردة في كلام العرب . وإنما جاءت مركبة مع الألف .

باب ذا^(٤)

ولها في الحرفية موضع واحد ، وهي مفعول للفعل الموجه عليها ، أو مجرور نحو قولك : ماذا صنعت ؟ وماذا جئت ؟ وماذا خفت ؟ والتقدير : أي شيء صنعت ، وأي شيء جئت ، ومن أي شيء خفت ، فتكون « ذا » مع « ما » كشيء واحد بمعنى : أي شيء .

وإنما حكمنا على أن « ذا » حرف لأنها قد توجد « ما » الاستفهامية/وحدها دونها ، ومعناها الاستفهام ، وتوجد معها أيضاً ، وهي معها بذلك المعنى ، فحكمنا أنها وصلة لها .

(١) قال صاحب الجنى : ١٧٥ « خلا » هنا فعل لأن (ما) المصدرية لا توصل بحرف الجر وإنما توصل بالفعل .

(٢) في الأصل : « أبو عمر » وهو تحريف . (٣) انظر الصفحة ٧٤

(٤) انظر في « ذا » الأرمية ٢١٤ ، الجنى ٩٤ ، المفتي ٣٣٢

ويكون جوابها في المنصوب منصوباً وفي المحفوض محفوضاً ، فإذا قيل لك :
 ماذا صنعت ؟ فالجواب : خيراً ، أي صنعت خيراً ، وإذا قيل : بماذا
 جئت ؟ فالجواب : بزادي أو راحلتي أو شبه ذلك ، وإذا قيل : بماذا خفت ،
 فالجواب من كذا وكذا .

وربما وقعت « ما » في موضع خبر « كان » فتكون في تقدم « كان »
 عليها خارجة عن أدوات الاستفهام في كونها ^(١) يقع ما بعدها خبراً لها ، وجميع
 أدوات الاستفهام لها صدر الكلام فتتقدم ^(٢) على « كان » فتقول : إذ ضربت
 زيداً فكان ماذا ، أي : فأي شيء كان ، فاتصال « ذا » بها أخرجها عن
 حكم أدوات الاستفهام ، في ذلك قال الشاعر ^(٣) :

٢٣٢ — وَمَاتَ عِشْقًا فَكَانَ مَاذَا

وأمّا قول الله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْو » ^(٤) فمن قرأه
 بالنصب فهو من بابنا ، و « ذا » مع « ما » حرف ، وهي في موضع مفعول
 « ينفقون » فتوجه عليها الفعل ، ولذلك كان الجواب بالنصب لأن التقدير
 ينفقون العفو ، وحكم الجواب أن يكون على وثق السؤال . ومن قرأ بالرفع
 في « العفو » فهو على التقدير « هو » وتكون (ما) إذ ذاك في موضع مبتدأ ،
 وإذا هنا اسم بمعنى الذي ، وبعد (ينفقون) ضمير مفعول محذوف تقديره :

(١) أي : في كون أدوات الاستفهام . (٢) في الأصل « فيتقدم » وهو تصحيف .
 (٣) البيت لفضل الشاعرة كما في الأغاني ٣١٣/١٩ ، صدره :

فَعَاتَبُوهُ فَزَادَ عِشْقًا

وهو في أمالي الغالي ٢١/٢
 (٤) البقرة ٢١٩ وقراءة الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو بالرفع . انظر القرطبي ٨٦٩
 واللسر ٢١٩/٢

ينفقونه ^(١) ، وليس هذا من بابنا ، لأنّ « ذاء » فيه أممٌ وعليه قوله ^(٢) :
 ٢٣٣ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَنْحَبُ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

باب الراء

اعلم أنّ الراء لم تجيء مفردة في كلام العرب إلا في صيغة الكلمة شاذة
 للبالغة ، قالوا : سَبِطَ الشعر وسبطر ^(٣) ، ولا يقاس على ذلك .
 وإنما جاءت مركبة مع الباء مشددة .

[باب] رب ^(٤)

وهي حرف ^(٥) يكون لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظير ^(٦) ،
 فالتّي لتقليل الشيء في نفسه [نحو] قول الشاعر ^(٧) :

(١) في الأصل : « ينفقون » وهو تحريف .

(٢) البيت لـ « ليث » وهو في ديوانه ٢٥٤ ، والكتاب ٤١٧/٢ ، والفراء ٤٣٩/١ ،
 وثعلب ٤٦٢ ، وكتاب اللامات ٥٠ ، والأزهية ٢١٦ ، وأما ابن الشجري ١٧١/٢ ،
 والمخصص ١٠٣/١٤ ، وابن يعيش ١٤٩/٣ ، واللسان (حول) ، والأشئوني ٧٣ ، والمعني
 ٤٤٠/١ . والنحج هنا : التذر .

(٣) سبط الشعر : طال واسترسل .

(٤) انظر في رب : مسألة رب لابن السيد ، الأزهية ٢٦٨ ، أمالي الشجري
 ٣٠٠/٢ ، أسرار العربية ١٠٤ ، المقرب ٩٩/١ ، ابن يعيش ٢٦/٨ ، الجنى ١٧٦ ،
 المغني ١٤٣ ، الجمع ٢٥/٢ .

(٥) يرى البصريون أنها حرف ، ويرى الكوفيون أنها اسم ، انظر : الإنصاف ٨٣٢

(٦) اختلف النحويون في معناها بين التقليل والتكثير ، ومذهب المؤلف هو مذهب
 الجمهور ، انظر مسألة رب ٤ ، ٩ ، الجنى ١٧٧

(٧) نسب في الكتاب ٢٦٦/٢ إلى رجل من أزد السراة . وهو في الخصائص ٣٣٣/٢ ،
 والمقرب ١٩٩/١ ، وابن يعيش ١٢٦/١ ، والمغني ١٤٤ ، والأشئوني ٢٦٨ ، وشواهد المغني
 ٣٩٨ ، والخزانة ٣٨١/٢

٢٣٤ - أَلَا رَبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
وَذِي شَامَةِ سَوْدَاءٍ فِي حُرٍّ وَجْهِهِ مَجْلَلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ

فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام ، وذو الولد الذي لم يلدّه أبوان هو آدم عليه السلام ، وذو الشامة السوداء في حُرٍّ وجهه هو البدر ، وشامة الأرنب في وسطه ، وتسمى ^(١) الكلفة والكلف ، ولذلك قال المعري ^(٢) : ٨٩

٢٣٥ - وَمَا كُفَّةُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ قَدِيمَةٌ

وَلَكِنَّهَا فِي وَجْهِهِ أَثَرُ اللَّطْمِ

فهذه الثلاثة ليس لها نظير في الوجود .

وأما التي لتقليل النظير فهي الكثيرة الاستعمال ، ومنها قول الشاعر ^(٣) :

٢٣٦ - فَإِنْ أُمْسِرَ مَكْرُومًا فَيَارُبَّ قَيْنَةٌ

مَنْعَمَةٌ أَعْمَلَتْهَا بِيَكِرَانِ

والمعنى أن كثيراً من هذه القينات كان لي ، وقلٌ مثلها لغيري . فاطلاق النحويين على « رب » ، أنها تقليل إثمًا يعنون النظير الذي هو الغالب فيها .

ثم اعلم أن لها أحكاماً تخصُّ بها ^(٤) :

منها : أنثى إذا دخلت على ظاهر فلا يكون بعدها إلا نكرة أبداً ، نحو : « رب » رجل لقيت ، لأن التقليل والتكثير لا يكونان إلا في النكرات ،

(١) في الأصل : « ويسمى » وهو تصحيف .

(٢) البيت في شروح سقط الزند ٩٦٧/٣ وفيه « اللدم » عوضاً من « اللطم » .

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨٦ ، ومثاله رب ١٩ . والقينة : الجارية المغنية ، والكران : العود الذي يضرب به .

(٤) انظر في هذه الأحكام : المبروي في الأزهية ٢٦٨ ، وأمالى الشجري ٣٠٠/٢

ولذلك يُجزم على ما بعددكم ، بالتكثير ، فإن جاء بعدها ما يُؤهِمُ التعريفَ فليس معرفةً ، كقوله (١) :

٢٣٧ - يَارُبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ يَبِيضَاءُ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ
وقول الآخر في دكم ، (٢) .

٢٣٨ - وَتَمْ مِثْلَهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفِرُ
فإن « مثل » في الموضعين نكرة ، وإن كان مضافاً إلى المعرفة ، لأنه لم يتعرّف بما يضاف إليه من المعارف في الغالب ، لأنه وأشأن من « شبه » و « نحو » ونحوهما يعطي العموم فهو في معنى النكرة .

فإن دخلت « رب » على مضمرة فلا يكون إلا مفسراً بنكرة منصوبة نحو : « ربه رجلاً » وهذا الضمير نكرة أبداً بدليل تفسيره بالنكرة ، ولا التفات فيه لكونه مضمراً ، إذ من المضمرات ما يعود على نكرة ، ومنها ما يعود على معرفة ، إلا أن ما عاد على نكرة نحو : رأيت رجلاً فكلّمته فتعريفه إثما هو بالعودة خاصة لا بالعلم ، فمن أطلق عليه معرفة فهذا المعنى أطلق فأعرفه .

ولا يُشَى هذا الضمير ولا يؤثث ، بل يبنى على صورة المذكر المفرد ،

-
- (١) البيت لأبي محجن الثقفي كما في الكتاب ٤٠٧/١ ، وليس في ديوانه ، وهو في ابن يعيش ١٢٦/٢ . والغريزة : الشابة الحديثة . متمتها بطلاق : أي عند الطلاق ، وللمتعة : ما وُصِلَت المرأة به بعد الطلاق من ثوب أو خادم أو دراهم .
(٢) البيت لتأبط شراً كما في الحماسة ١٨/١ ، وصدره :

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَلَمْ أَكُ آثِبًا

وهو في الإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، وابن عقيل ١٨٨/١ ، والأشعروني ١٢٨ ، والخزانة ٥٤٠/٣ . وأبت : رجعت ، ونهم : اسم قبيلة ، والضمير في « مثلها » يعود إلى هذيل ، وفي « تصفر » كناية عن تأسف على خلاصه منها .

وما كان من تذكير أو تأنيت أو تثنية أو جمع ففي التفسير بعده ، وحكى الفراء التأنيت والجمع والتثنية فيه ، وذلك قياسٌ على باب « نِعِم » ، وهو شاذ فيه وكذلك الحكم فيما عطف من الأسماء المضافة إلى ضمير النكرة الداخلة عليه « رب » في التنكير ، نحو : « رب رجل وأخيه لقيتهما » ، ومن كلامهم : « رب شاة وسخلتها بدرم »^(١) .

ومنها : أن لها أبداً صدرَ الكلام ، نحو : رب رجل لقيته ، وإنما ذلك لأنها نقيضة « كم » ، الخبرية في التكثير^(٢) ، وإنما لزمت « كم » ، الخبرية الصدر لأنها تشبه الاستفهامية في اللفظ ، فتقول : كم رجل ضربت ، كما تقول في الاستفهامية : كم رجلاً ضربت ، ولما فاقضت « كم » ، الخبرية « رب » ، فبليت لأنها للتقليل وهي للتكثير / جعلت « رب » ، مثلها في لزوم الصدر^(٣) ، والعرب تحمل ٩٠ الشيء على النقيض كما تحمله على النظير ، كحملهم « لا » النافية للجنس في نصبها بعدها على « إن » ، التي للتوكيد في نصب ما بعدها وهي نقيضتها كما ترى ، فهذا في النقص ، وفي النظير حملهم « كم » ، الخبرية على الاستفهامية في لزوم الصدر ، و « عن » الاسمية^(٤) على « عن » الحرفية في لزوم البناء ، وهذا باب ذكره ابن جني في كتاب « الخصائص » ، فأغنى عن تطويل الكلام فيه^(٥) .

ومنها : أنه يجوز حذفها لدلالة معمولها^(٦) اللازم للخفض والتكثير عليها كقوله^(٧) :

٢٣٩ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ
وَأَمَّا ما ذكره بعضهم من أنها إذا حذفت عوض منها الواو والفاء على

(١) انظر : الكتاب ٣٠٠/٢ ، والمقتضب ١٦٤/٤ .

(٢) في الأصل : « التكثير » وهو تحريف .

(٣) قوله : « الصدر » غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل : « الاستفهامية » وهو سهو .

(٥) انظر : الخصائص : ٢٠١/٢ ، ٣١١ ، ٣٨٩ .

(٦) قوله : « معمولها » غير واضح في الأصل (٧) تقدم برقم ١٩٥

ما يذكر في بابها فليس كذلك ، وإنما الواو والفاء قبلها حرفا ابتداء^(١) بدليل حذفها دونها ، وبدليل دخول « بل » على معمولها كقوله^(٢) :

٢٤٠ - بَلْ جَوَزَ تَيْهَاهُ كَظَهَرَ الْجَحَفَتُ

وقد تقدم ذكر هذا في باب « بل » .

ومنها : أن تاء التانيث تدخل عليها مفتوحة كـ « لات » فتقول : ربنا يقوم زيد^(٣) ، قال الشاعر^(٤) :

٢٤١ - [أَقْرَةُ] رَبِّمًا لَيْلَةً غَبَقْتُكَ فِيهَا صَرِيحَ اللَّبَنِ

ومنها : أن فيها لغات^(٥) : ضمُّ الراء وتشديد الباء فتقول : « رَبُّ » وهو الكثير فيها ، و « رَبِّ » بفتح الراء وتشديد الباء ، و « رَبِّ » بضم^(٦) الراء وتخفيف الباء ، وقرئ قوله تعالى : « رَبِّمًا » الذين كفروا^(٦) . بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، و « رَبِّ » بفتح الراء وتخفيف الباء ، وعليها قول الشاعر^(٧) :

٢٤٢ - أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبِ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ رَبَّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَقْتُ هَيْضَلٍ

و « رَبِّ » بضم الراء والباء وتخفيفها ، و « رَبِّ » بضم الراء واسكان الباء

ومنها : أن الفعل الذي بعد معمولها إذا كان مضارعاً فهو [في] معنى الماضي ، نحو : « رب رجل يقوم » بمعنى قام .

(١) يعني بقوله : « حرف ابتداء » ؛ حرف استئناف . (٢) تقدم برقم ١٩٢
(٣) البيت لحظلة الجرمي ، وهو في أمالي ثعالي ٣٠٦/٢ . وقرة اسم ابنه ، وفي الأصل « تحفتك » عوضاً عن « غبتك » وهو تحريف .

(٤) في « رب » ست عشر لغة أحصاها ابن هشام في المغني ١٤٧

(٥) في الأصل بفتح .

(٦) الحجر ٢ ، وقرأ نافع وعاصم بالتخفيف ، والباقون بالشدید . انظر النشر

٢٨٩/٢ ، والقرطبي ٣٦١٨

(٧) تقدم برقم ٦٧

ومنها : أنه يجوز أن يحذف هذا الفعل بعدها لدلالة السياق عليه ، لأنها جوابٌ لكلامٍ قبلها أو في تقديره ، فتقول : « رب رجل » ، تريد : قام ، إذا دلّ الدليل .

ومنها : أن الأكثر في معيولها أن يكون موصوفاً عوضاً من الفعل الذي يحذف ، نحو : « رب رجل صالح » ، والمعنى : قام ، إذا دلّ عليه الدليل ، ومنه قول الشاعر (١) :

٢٤٣ - أَلَا رَبَّ يَوْمَ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ
المعنى : شهادته أو حضرته أو نحرهما .

ومنها : أنها تدخل عليها « ما » على ثلاثة أوجه :
إمّا أن تكفّها عن العمل في النكرة فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ،
والمبتدأ معرفة وهو قليل كقول الشاعر (٢) :

٢٤٤ - رَبِّمَا الطَّاعِنُ الْمَوْبِلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ
وإمّا أن توطئها للدخول / على الفعل ، فتقول : ربما يقوم زيدٌ ، ويكون ٩١
الفعل المضارع إذ ذاك في معنى (٣) الماضي ، والمعنى ربما قام ، فأما قوله تعالى :

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٠ ، وعجزه :

وَلَا سِيَّما يَوْمَ بَدَارَةٍ جُلْجُلٍ

وهو في مسألة رب ١٥ ، وشرح القصائد ٣٢

(٢) البيت لأنبي دؤاد كما في الأزمية ٩٣ ، وفيه « الجامل » عوضاً من « الطاعن »
وهو في أمالي الشجري ٢/٢٤٣ ، وابن يمش ٢٩/٨ ، والمغني ١٤٦ ، والأشعري ٢٩٨
وابن عقيل ٣/٣٠٣ ، وشواهد المغني ٤٠٥ ، والخزانة ٤/١٨٨ . والجامل : جماعة الإبل ،
والموئل : كثير الإبل ، والعناجيج : أحسن الخيل ، والمهار : أول ما ينتج من الخيل ،
وفي الأصل « المهارى » وهو تحريف .
(٣) قوله « معنى » غير واضح في الأصل .

«رُبَّمَا يَرُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ»^(١) ، وذلك يومَ القيامة ، فلأنَّ المحقق وقوعه مثل الواقع ، ولذلك قال الله تعالى : « أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ »^(٢) ، يعني الساعة .

وأما قول الشاعر^(٣) :

٢٤٥- فَإِنَّ أَهْلِكَ قَرُبٌ فَتَى سَيْبِكِي عَلَيَّ مُخَضَّبٍ رَخَصِ الْبَنَانِ

فادخل «رب» على معمول الفعل بعده وهو إضمارُ القول ، كأنه قال : أقول فيه : سيبي ، والقول كثير ما يُحذف في أثناء الكلام ، كقوله تعالى : « وأما الذين اسودَّتْ وجوههم [أكفرتم] »^(٤) أي : فيقال لهم : أكفرتم ، وهو في القرآن كثير^(٥) .

وإثما زائدة دخولها كخروجها فتبقى داخلية على النكرة كما كانت ، كقول الشاعر^(٦) :

٢٤٦- رَبَّجَا ضَرْبَةً بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

وهو قليل .

(١) الحجر ٢ (٢) النحل ١

(٣) البيت لجندركما في أمالي القالي ٢٧٨/١ ، وفيه : «مهبذب» عوضاً من «مخضب» ، وهو في البحر المحيط ٤٤٤/١ ، والمغني ١٤٦ ، وشواهد ٤٠٧

(٤) آل عمران ١٠٦

(٥) انظر أمثلة على ذلك في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٤/١ وما بعده .

(٦) البيت لعدي بن رعاء كما في الأصمعيات ١٥٢ ، وهو في الأزهية ٨٠ ، وأمالي الشجري ٢٤٤/٢ ، وحاشية الشجري ١٩٤/١ ، والمغني ١٤٦ ، والأشموقي ٢٩٩ ، والعيني ٣٤٣/٣ ، وشواهد المغني ٤٠٥ ، والحزانة ١٨٧/٤

الزاي والطاء والظاء غُفْل

باب الكاف

اعلم أن الكاف جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة .

باب الكاف المفردة^(١)

اعلم أن الكاف المفردة لها في الكلام موضعان :

الموضع الأول : أن تكون حرف جر فتخفّض ما بعدها أبداً وتنقسم فيه قسمين : قسم تكون جارة لا يجوز زيادتها ، وقسم تكون جارة زائدة .

القسم الجارة غير الزائدة لا تكون أبداً إلاّ للتشبيه^(٢) ، نحو قولك : زيد كعمرو وعبد الله كجعفر ، على أن التحويين قد اختلفوا في هذه الكاف ، فذهب بعضهم إلى أنها حرف حتى يقوم الدليل على أنها اسم ، واحتجّ لذلك بأنها على حرف^(٣) واحد ، وذلك شأن الحروف كالباء والفاء والواو والتاء في القسم واللام الجارة وغيرها ، وذهب بعضهم إلى أنها اسم حتى يقوم الدليل على أنها حرف ، واحتجّ لذلك بأنها في معنى « مثل » ، وما معناه اسم فهو اسم ، وبأنها تكون فاعلة في نحو قول الشاعر^(٤) :

٢٤٧ - أَتَمَّتْهُمْ وَكَانَ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالطَّعْنِ [يَذْهَبُ] فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ

(١) انظر في الكاف : أمالي السهيلي ٤٠ ، الجنى ٢٨ ، المغني ١٩٢ ، والمخصص ٤٩/١٤ .

(٢) أثبت ابن هشام معنى التعليل ، انظر المغني ٩٢ .

(٣) قوله « حرف » غير واضح في الأصل .

(٤) « يذهب » غرومة في الأصل ، والبيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٦٣ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، ومر الصناعة ٢٨٣ ، وأمالي الشجري ٢٢٩/٢ ، وابن يعيش ٤٣/٨ ، وابن عقيل ١٩/٣ ، واللسان « دنا » ، وشواهد المغني ٩٦٧ ، والحزانة ١٣٢/٤ . يقول : لا ينهى الظالم عن ظلمه إلا الطعن الذي تغيب فيه القتل .

وقول الآخر (١) :

٢٤٨ - وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِيرُ
صَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلِّبٍ

ومجرورة في نحو قول الشاعر (٢) :

٢٤٩ - وَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطْنَا
تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي

وقول الآخر (٣) : ٩٢

٢٥٠ - وَزَعْتُ بِكَلْهَرَاوَةِ أَعْوَجِيٍّ إِذَا جَرَّتِ الرِّيحُ جَرَى وَثَابًا

لأنَّ الفاعلة لا تكون إلا في الأسماء ، ولا تُجَرُّ إلا الأسماء .

وزهبَ بعضهم من المتأخرين إلى التفصيل فيها : بأنها إن كانت معمولةً فهي اسم ، وإن كانت زائدة من القسم الثاني الذي يُذكر بعد هذا ، كقول الشاعر (٤) :

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٤ ، والمزهر ٤٨٧/٢ ، والخرانة ٢٦٤/٤

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧٦ : وأدب الكاتب ٣٩٣ ، وأما الشجري ٢٢٩/٢ ، واللسان : (كيف) ، والخرانة ٢٦٢/٤ . وابن الماء : طائر ، وسطنا : بيننا . يقول : رحنا بفرس كأنه ابن الماء في خفته ، تعجب به العين .

(٣) نسب في الاقتضاب إلى ابن غادية السلمي ، وهو في أدب الكاتب ٣٩٣ ، والجواليقي ٣٥٠ ، والمغرب ١٩٦/١ ، واللسان : (ثوب) ، ووزعت : كفت في الحرب من يتقدم بفرس مثل المرواة (العصا) صلبة ، وأعوجي : منسوب إلى فحل يدعى أعوج .

(٤) البيت لحطام الجاشعي كما في الكتاب ٣٢/١ ، وقيل :

غَيْرَ رَمَادٍ وَحَطَامٍ كَتَفَيْنِ

وهو في الجواليقي ٣٥١ ، ومر الصناعة ٢٨٢ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، ومجالس العلماء

٧٣ ، ومغلب ٣٩ ، واللسان : (رُب) ، وابن يعيش ٤٢/٨ ، والمغني ١٩٧ ، والمزهر ٢٢٣/١ ، والعيني ٩٥٢/٤ ، وشواهد الشافية ٥٩ ، وكتفين : أراد كنيهين ، ثنية كنيف وهو الحظيرة ، والصاليات : الأثافي وهي الحجارة تحت القدر ، وكذا يؤثفن : أي مثل ما نصبت أثافي ، لم يزلن .

وبحو قوله تعالى : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » (١) ، وكانت في صلة الذي أو أخواته من الموصولات - ما عدا أي - فهي (٢) حرف ، لأن الفاعلية والجرورية لا تكونان إلا في الأسماء ولأن الزيادة لا تكون إلا في الحروف ، وأن صلة الموصول لو جُعِلَتْ فيها الكاف اسماً لأدْخِلَ الى حذف المبتدأ الذي تكون الكاف مع مابعد ما خبره ، فيكون التقدير : جاء في الذي هو كزيد ، في نحو قولك : جاءني الذي كزيد ، وحذف المبتدأ لا يجوز إلا في صلة « أي » كقوله تعالى : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا » (٣) ، وقول الشاعر (٤) :

٢٥٢ - إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

لمعنى مذكور في كتب النحويين (٥) ، أو في الصلة إذا كان فيها طول كقوله : « ما أنا بالذي قائل لك سوءاً » (٦) ، أو في نادر من كلام ، كقراءة مَنْ قَرَأَ : « ما بعوضة » فما فوقها (٧) و « تماماً على الذي أحسن » (٨) برفع « بعوضة » و « أحسن » ، وأما غير ذلك فلا ، وإن الكاف في غير الموضعين يُحتمل أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً .

(١) الشورى ١١

(٢) قوله : « فهي حرف » جواب : « وإن كانت زائدة » . (٣) مريم ٦٩

(٤) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الإنصاف ٧١٥ ، وابن عيمش ١٤٧/٣ ، والمغني ٨٢ ، والأشعري ٧٧ ، وشراهد المغني ٢٣٦ ، والخزانة ٥٢٢/٢

(٥) قال الأشعري ٣١/١ : « لأنها لا حذِفَ صدر صلتها نَزَلَ ما هي مضاف إليه منزلة فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية ، مع قيام موجب البناء » .

(٦) انظر : الكتاب ٣١٤/١ ، والمختص ٦٤/١

(٧) البقرة ٢٦ ، وهي قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة كما في القرطبي ٢٠٨

(٨) الأنعام ١٥٤ ، والرفع قراءة الحسن والأعمش ، كما في الالتفات ١٣٢ ، وقراءة

يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨ ، وانظر مناقشة هاتين القراءتين تفصيلاً في : سيبويه والقراءات ٢٦

والصحيحُ عندي من هذه الأقوال أن تكون حرفاً إلّا: إذا قام الدليل القطعي على الاسمية من كونها فاعلة لا غير، أو مجرورة لا غير، في مثل الآيات المذكورة، موفي مثل قول الآخر^(١):

٢٥٣ - قَلِيلُ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلَصُوا
عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِي أَفْزَعَهُ الزَّجْرُ
وقول الآخر^(٢):

٢٥٤ - أَيْبْتُ عَلَى مَيٍّ كَثِيْبًا وَبَعْلُهَا عَلَى كَالْنَقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ
في هذه الآيات قد دلّ الدليل على اسميتها كما ذكر.

وأما ما كان من نحو قولك: «زيد كعمرو»، فحملها على الحرفية وتكون جارة، وهي وما بعدها في موضع خبر المبتدأ محذوفاً، أحلاً محلاً، عاملاً فيها، كسائر حروف الجر مع ما بعدها بعد المبتدآت، فإذا قلت: زيد من بني تميم والمال لك وزيد في الدار، وشبه ذلك، فالجر للابتداء مقدّر من الكون والاستقرار الشاملين جميع^(٣) الأفعال، تقديره: كان أو مستقر، وبه يتعلّق الجار والمجرور وأحلاً محلاً، فكذلك في الكاف إذا قلت: «زيد كعمرو»، فالتقدير: زيد كان كعمرو.

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٢١٢، والمخصص ٤٩/١٤، وسر الصناعة ٢٨٧. وتقلصوا: شمروا وأسرعوا، والجوني: نوع من القطا أسود اللون.
(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٨٥، وروايته فيه:

أَيْبْتُ عَلَى مِثْلِ الْأَشَافِي وَبَعْلُهَا يَيْبْتُ عَلَى مِثْلِ النَّقَا يَتَبَطَّحُ
وهو في سر الصناعة ٢٨٧/١، والحزانة ٢٦٢/٤. والنقا: الرمل الأبيض، والمالغ: حاتراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض، والأشافي ج إشفى وهو الخرز.
(٣) في الأصل: «يجمع» وهو تحريف.

فإن قيل : فيلزمك على هذا في الآيات المتقدمة أن يكون المفعول مخدوفاً ،
 وتكون الكاف وما بعدها / حرف جر ومجروراً . في موضع الصفة للمخدوف ^(١) ٩٣
 الذي هو المفعول في الأصل ، كما كان ذلك في خبر المبتدأ ، فيكون التقدير في
 البيت الأول : شيء كالطعن ^(٢) ، وفي الثاني : أحد كفاخر ، وفي الثالث : بفرس
 كابن الماء ، وفي الرابع : بفرس كالمراوة ، وفي الخامس : على نوق كالقطا ،
 وفي السادس : على سرير ^(٣) كالتقا ، ويكون الباب للحرفية مطلقاً .

فالجواب أنه إذا قدر ذلك في الآيات وما كان نحوها امتنع لو جهن :
 أحدهما : أننا لو جعلنا الكاف حرفاً لاحتجنا إلى مخدوفين : المفعول وصفته
 التي يتعلق بها الجار وهو كائن أو مستقر ، وذلك إجحاف وغير جائز ^(٤) .
 والثاني : أنه لا يُحذف الموصوف وتقام صفته مقامه إلا إذا كان مختصاً
 معلوماً ، وكان اسماً خالصاً ، فإن جاء الجار والمجرور صفة فشاذ كقوله ^(٥) :

٢٥٥ - جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ ثَمَامَةٍ
 أراد : عوداً من نشم ، وقوله ^(٦) :

٢٥٦ - قَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَازِعٌ بَطْنٌ نَخْلَةٍ
 وَآخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعٌ نَجْدٌ كَبْكَبٍ

-
- (١) في الأصل : « المخدوف » وهو تحريف .
 (٢) في الأصل : « كالزيت » وهو سهو .
 (٣) في الأصل : « سبام » وهو تحريف .
 (٤) ذلك لأن التقدير في « كائن الماء » : « فرس كائن كائن الماء » .
 (٥) البيت لمبيد بن الأبرص ، وهو في ديوانه ١٢٦ ، وأدب الكاتب ٥٤ ، وابن
 يعيش ١١٧/١٠ ، وشراهد الشافعية ٣٦٢ . والنشم والثمام : نوعان من الشجر . وقوله « لها »
 وردت في الأصل « له » ولعله تحريف لأن الشاعر يتحدث عن الحمامة في بيت قبله .
 (٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٣ ، والبحر المحيط ٤٧٣/٨ ، واللسان :
 (جزع) . والتجد : الطريق في الجبل ، وكبكب : اسم جبل .

أراد : فريق منهم ، ولا يُعول عليه .

وقد تكون الكاف جائرةً غيرَ زائدةٍ ، ولا تكون للتشبيه بل بمعنى الباء
أو على ، كقول العجاج حين قيل له : كيف أصبحتَ ، فقال : كخير^(١) ، بمعنى :
بخيرٍ أو على خير ، فلا يعول على ذلك لشذوذه .

وأما قول العرب : « كن كما أنت »^(٢) فقال أبو الحسن الأخفش : معناه .
كن على فعلٍ هو أنت ، وهذا فاسدٌ لتفسير الفعل بالذات ، وإنما هو بمعنى : كن
الآن على صفة كنتَ عليها قبلُ ، فالتقدير : كن بمثابة الآن كما كنت قبلُ ،
وحذفتُ الصفة ، وأقيم الموصوف مقامها ، فالكاف على بابها من التشبيه ، ومنه .
قوله تعالى : « كما أنزلناه من السماء »^(٣) على القسmin^(٤) ونحوه .

وكان الأصل في « كن كما أنت » : كن كك ، فلما كانت الكاف لا تدخل
على المضمر فُصل بين المضاف والمضاف إليه بـ « ما » فكثرت الكاف عن العمل ،
فرجع الضميرُ المجرور^(٥) مرفوعاً لانفصاله .

ولك فيه وجهٌ آخر وهو أحسن ، وهو أن يكون الأصل : كن كما كنت ،
فحذفتُ « كان » وانقل الضمير لحذفها ، كما قال الشاعر^(٦) :

فَتَتَرَكُنَا الْآيَامُ وَهِيَ كَمَا هِيَ ٢٥٧

(١) انظر : سر الصناعة ٣١٨

(٢) انظر : سر الصناعة ٣١٨ . وعبارة الأخفش « كن على الفعل الذي هو أنت عليه » .

وانظر أعاريب « كن كما أنت » في المغني ١٩٣

(٣) يونس ٢٤ ، وأول الآية : « إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ . . . »

(٤) كذا في الأصل . (٥) في الأصل : « المرفوع » وهو سهر .

(٦) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٢٨٨ وصدره :

أَلَا لَا أَرَى ذَا إِمَّةٍ أَصْبَحَتْ بِهِ

وفي الأصل « فتتركنا » ، ولعله تحريف ، لأن الحديث عن ذي الإمة وهي الحال الحسنة .

ويكون حذف « كان » وإقامة الضمير المتصل فيصير منفصلاً ، كقول الشاعر ^(١) :
 ٢٥٨ - أبا خراشةً أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ
 وإنما كان هذا الوجه أحسنَ من الأول ، لأنَّ [كان] كثيراً ما تُحذف ، فاعلم .

★ ★ ★

٩٤ القسم الجارّةُ / الزائدة لها ثلاثة مواضع :
 الموضع الأول : أن يكون دخولها كخروجها ، نحو قوله تعالى : « ليس كمثله شيء » ^(٢) ، وقول الشاعر ^(٣) :

٢٥٩ - فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا أَكُولُ

وقول الآخر ^(٤) :

٢٦٠ - وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَنُ

و [الكاف] في جميع هذه المواضع زائدة لاستغناء الكلام عنها للتأكيد ، لأنَّ معناها معنى « مثل » ، وهي لا تتعلق بشيء ، وإنما خفّضت بالتشبيه لغير الزائدة كما ذكر في الباء في بابها ، ولا يجوز أن تُحمَلَ ^(٥) هنا على أنَّها اسمٌ لفساد المعنى ، لأنَّ التقدير يكون : « ليس مثل مثله » ، فيثبتُ الله تعالى مثل ، ويُنفى عنه مثل آخر ، وهذا ظاهر .

(١) تقديم برقم ١١٥

(٢) الشورى ١١ . ونذهب قوم إلى أن الكاف ليست بزائدة هنا ، ولهم في ذلك

أقوال ، انظر : الجنى ٣٣

(٣) البيت في ملحقات ديوان ربيعة ١٨١ ، وقوله :

وَلَعِبَتُ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلُ

وهو في الكتاب ٤٠٨/١ منسوباً إلى حميد الأرقط ، وسر الصناعة ٢٩٦ ، واللان :

(عصف) ، واللفي ١٩٦ ، والمجع ١٥٠/١ ، وشواهد المغني ٥٠٣ ، والدرر ١٣٣/١ ، وأبابيل جاعات ، والعصف : التبن .

(٤) تقدم برقم ٢٥١ (٥) في الأصل : « يحمل » وهو تصحيف .

وأما الكاف في «ككها»^(١) فيحتمل أن تكون الكاف الأولى الزائدة ،
ويحتمل أن تكون الثانية ، والأحسن أن تكون الأولى^(٢) ، لأن الثانية [هي]
العاملة التي تلي المعمول فقويت في الثبوت ، ويجوز أن تكون الثانية وهو الأظهر
كما تقدم ، واجتمعت مع حرف آخر مثلها كقوله^(٣) :

٢٦١ - وَلَا لِلْمَا بِنَا أَبَدًا دَوَاغ

ويجوز أن تكون اسماً لدخول حرف الجر عليها فتكون مثل «بكأن الماء»^(٤) .
وأما قوله : «مثل كعصف» فهي ها هنا زائدة بين المضاف والمضاف إليه ،
منزلة «ما» و «لا» في نحو قوله^(٥) :

٢٦٢ - أَيَا طَعْنَةً مَا شَيْخٍ كَبِيرٍ يَفْنٍ بِالِي

وقول الآخر^(٦) :

٢٦٣ - وَشَيْمَةٌ لَا وَاِنْ وَلَا وَاِهِنَّ الْقَوَى
.....

(١) إشارة إلى قوله : «وصاليات ككها يؤثفين» .

(٢) ط حين قال ابن جني في سر الصناعة ٢٨٣ ، وينبغي أن تكون الزائدة هي
الثانية لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به .

(٣) نسب في الخزانة ٣٠٨/٢ لمسلم بن معبد الروالي ، وصدده :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي

وهو في الخصائص ٢٨٢/٢ ، و سر الصناعة ٢٨٣/١ ، والفراء ٦٨/١ ، والمقرب ٢٣٨/١
والإنصاف ٥٧١ ، وابن يمش ١٧/٧ ، والأشموني ٤١٠ ، وشواهد الفني ٥٠٥ ، واللمع ٧٨/٢

(٤) إشارة إلى بيت امرئ القيس : ورحنا بكأبن الماء . . .

(٥) البيت للفيند الزماني كما في الحاماة ٢٠٨/١ ، وهو في اللسان : (قضي) ، والخزانة

١٧٥/٢ ، و«ما» زائدة . واليفن : الهرم .

(٦) البيت للنايفة الذبياني وهو في ديوانه ١٦٩ ، وعجزه :

وَجَدُّ إِذَا حَانَ الْمُفِيدُونَ صَاعِدٍ

والشيمة : الطبيعة ، والرواني : الضعيف ، والجد : الحظ ، والصاعد : النامي ، إذا حان
المفيدون : إذا لم ينبجح المستفيدون .

وقد خولف في هذه المواضع ، والصحيح ما ذكرت لك .

ومما اتفقَ على الحربية فيه قولُ الشاعر^(١) :

٢٦٤ - إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُ كَالْغُضَنِ فِي عُلَوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ
وقوله^(٢) :

٢٦٥ - إِلَّا كَمُعْزُضِ الْمُحَسَّرِ بَكْرَهُ عَمْدًا ، يُسَبِّبُنِي عَلَى الظُّلْمِ
وقوله^(٣) :

٢٦٦ - إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَلَّفِ نَفْسَهُ

فـ « إلا » ، في هذه الأبيات بمعنى « لكن » ، لأنه استثناء منقطع والكاف
زائدة « دخولها كخروجها .

والكاف في هذين القسمين لا تجر إلا الظاهر ، ولا تجر المضمير إلا في
الضرورة كقوله^(٤) :

-
- (١) البيت لعنّز بن دجاجة كما في الكتاب ٣٢٧/٢ ، وهو في سر الصناعة ٣٠١ .
وناشرة : اسم رجل ، والغلاء : النماء والارتفاع ، والمتنبت : النمس المفدى .
(٢) البيت للناطقة الجهمدي ، وهو في ديوانه ٢٣٤ ، والكتاب ٣٢٩/٢ ، وللقنضب :
٤١٧/٤ . وسر الصناعة ٣٠١/١ . ومعرض : اسم رجل ، والمحسر : المتعب ، والبكر : الفقي
من الإبل وهو لا يحمّل الإنعاب لضيقه ، يسببني : يكثر من سي .
(٣) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٣١ وعجزه :

وَابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أُغَيَّبَ وَيُشْهَدَا

وهو في سر الصناعة ٣٠٢/١ . وخارجة : اسم رجل ، يعني أن خارجة يكلف نفسه
فإن يحضر حين أغيب .

- (٤) البيت لرؤبة ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، والكتاب ٣٨٤/٢ منسوباً إلى المعجاج .
وابن عقيل ١٠/٣ ، والهمع ٣٠/٢ ، والخزاة ٢٧٤/٤ ، والدرر ٢٧/٢ . والبعل : الزوج .
والحليلة : الزوجة ، والحاظر : المانع من التزويج ، يعني أن الحمار يمنع أثنه من حمار آخر .
« ساطلا » في الأصل : خاضلا : وهو تحريف .

٢٦٧ - فَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

الموضع الثاني : قولهم : « له عليّ كذا وكذا درهماً »^(١) ، و « دا ، في الأصل اسمُ إشارةٍ والكافُ زائدةٌ » ، إلا أنها رُكبتا تركيباً واحداً ، وجُعِلتا^(٢) كنايةً عن العدد ، فإذا قال القائل : « كذا دراهم »^(٣) ، مُحمِلٌ على ثلاثة لأنه أقلُّ للعددِ المضافِ إلى الجمع ، ويقع عليه إلى العشرة ، وإذا قال : « كذا درهم » ، مُحمِلٌ على المائة التي هي أقلُّ العددِ المضافِ إلى المفرد ويقع على الآف ، وإذا قال : « كذا درهماً » ، مُحمِلٌ على / العشرين ، لأنها أقلُّ العددِ المفسرِ بواحدٍ منصوبٍ إلى التسعين ، وإذا قال : « كذا كذا درهماً » ، مُحمِلٌ على أحدَ عشرٍ لأنها أقلُّ العددِ المركب ، وإذا قال : « كذا وكذا درهماً » ، مُحمِلٌ على واحدٍ وعشرين لأنه أقلُّ العددِ المعطوفِ إلى التسعة والتسعين ، وإذا قال : « كذا كذا درهم » ، مُحمِلٌ على ثلاثائة ، لأنه أقلُّ العددِ المضافِ إلى المفرد ، وهكذا تُعتبر هذه الكناياتُ في الإقرار فاعلمه .

وهي كنايةٌ مبهمَةٌ مركبةٌ في الأصل كـ « حبذا » ، بمعنى المحبوب ، والأصلُ فيه : « أحبُّ أو أحبُّ »^(٤) وذا التي للإشارةٍ ، رُكبتا وجُعِلتا بمنزلة لفظٍ واحدٍ جارٍ على المذكر والمؤنث والمفرد والثنية والجمع ، لا فرق بينها إلا من جهة الكناية وعدمها .

ولا تتعلّق الكافُ بشيءٍ لجعلها مع ما بعدها كلفظ واحد ، وإنما حكمنا عليها بالتركيب لوجود^(٥) كلٍّ واحدٍ منها على انفرادٍ قبل هذه الكناية فاعلم .

(١) انظر سر الصناعة ٢/١ ٣ (٢) في الأصل : « حملاً » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « درهم » وهو تحريف ، وانظر في هذا التفصيل المغني ٢٠٥ . وقد نسبته إلى فقهاء الكوفة .

(٤) العبارة في الأصل : « والأصل فيه أحبُّ أحبُّ أحبُّ أحبُّ » و« ودا » و« وحبها » و« وحب » مقحمة . و« أحبُّ وأحبُّ » لفتان ، انظر : ابن يعيش ١٣٨٠٧ .

(٥) في الأصل : « لوجودها » .

الموضع الثالث . قولهم : « كَاتِنٌ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » ، ومنه قوله تعالى :
« وَكَاتِنٌ مِنْ دَابَّةٍ لَاتَحْمِلُ رِزْقَهَا » (١) ، وقول الشاعر (٢)

٢٦٨ - وَكَاتِنٌ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ
زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ
وقول الآخر : (٣)

٢٦٩ - وَكَاتِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا
ومعناها معنى « كم » ، فهي كناية عن عددٍ مبهم واقع على جميع المعدودات
ومعناها التكرير ، فهي كـ « كم » الخبرية في نحو قوله : (٤)

٢٧٠ - وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَحْصَحٍ وَكِشْبَانٍ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا
وهي مركبة من كاف التشبيه المذكورة و « أي » الاستفهامية ، إلا أنهما
جعلتا لفظاً واحداً بمنزلة [كم] المذكورة .

وإذا بقي المعنى في المركب على ما كان عليه قبله صح لنا أن ندعيه ، وإذا
لم يسغ لنا ذلك لم يصح لنا أن ندعيه ، ألا ترى بعضهم قال : « مها » في الشرط
مركبة من « مه مه » بمعنى اكفف اكفف ، وهذا معنى لا يصح بقاؤه في
الشرط ، فإذا جعلناها مركبة من « ما - ما » وأبدلنا ألف « ما » الأولى هاء
صح لنا ذلك لأن معنى « ما » الشرطية موجود في التركيب كما كان قبله .

(١) المنكبروت ٦٠

(٢) البيت زهير من معلقته على رواية الزوزني ١١١ وليس في ديوانه برواية ثعلب ، وهو

في سر الصناعة ، ٣٠٦ ، وابن يعيش ١٣٥/٤

(٣) تقدم برقم ١٥٧ (٤) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٧٣ وروايته فيه :

وَكََمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكْدَاكِ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا

وهو في تفسير القرطبي ٤٢٨٦ . والصصح : الأرض المستوية الواسعة ، والأعقاد : ح

عقدة وهو المنعقد من الرمل المتراكب .

وفي «كائِن» لغات : إحداهما ما تقدم ، والثانية في قوله : « وكائِن بالأباطع » ، والثالثة «كائِن» بهمزة ساكنة بعدها ياء ونون على مثال «تائِي» ، والرابعة : كئِيء بياء ساكنة بعدها همزة ونون كشئِيء ، والخامسة : كئِيء على مثال طئِيء بياء مشددة ونون بعدها / ، وهذه النون هي تنوين «أي» المذكور ٩٦ أصلاً ، فد كائِن ، هو أصل التركيب ، ثم تصرف العرب فيها بالتقديم والتأخير والتخفيف لما كثر استعمالها ، كما فعلوا بـ «إين الله» حين فتحوا همزتها وكسروها ، وحذفوا نونتها وألفها وياءها وتركوها على حرف واحد ، فلما سهّلوا همزتها (١) وصارت ألفاً بقيت الياء طرفاً فقلبوها همزة لتقوى ، كما فعلوا بكسائه ورياء ، ثم نقلوا الهمزة عن موضعها بالتقديم فقالوا : «كائِن» ، ثم خفّفوا الهمزة بأن سهّلوا ياء وقالوا : «كئِيء» ، ومن قال : «كائِن» ، كئائِي خفّف فحذف الياء المدغمة وسكّن (٢) الهمزة ، وكل ذلك ليردوا استعمالها كثيراً في باب التكرير ، كما فعلوا بـ «إين الله» كما ذكر في القسم فاعلمه .

الموضع الثاني من موضعي الكاف المفردة : أن تكون حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، إلا أنها أبدأ تُفتَح للمذكر وتُكسّر للمؤنث ، وتلحقها ميم النثية وألفها وميم الجمع وواوها ونون جماعة المؤنث ، كما يفتصل بكاف الضمير ، وهي أبدأ تكون بعد الكلمة أو بعد ضمير الفاعل الضمير المتصل ..

فأما التي بعد الكلمة فآتي بعد أسماء الإشارة كلها ، التي أصولها ذا للمذكر ، وذي وآتي للمؤنث (٣) ، وذان للمذكرين وتان للمؤنثين وأولى مقصورة وممدودة لجميع المذكرين والمؤنثات ، ثم قد تدخل هاء التنبيه عليها بجمع ، ثم تدخل كاف الخطاب المذكورة عليها آخرأ ، ثم قد تدخل الهاء والكاف معاً وهو قليل ، ثم قد تدخل اللام زائدة بينها وبين الكاف للتوكيد .

(١) أي : كائِن . (٢) في الأصل : «وتسكين» وهو تحريف .

(٣) أتجمت : «رتا» في الأصل ، قبل : «وذان» .

فإذا قلت : ذاك وذانك وذيتك وتيتك وتيتك وأولئك فلا محل للكاف في ذلك كله من الإعراب ، وإنما هي حرف " دال " على الخطاب كالتاء في أنتَ وأنتِ وانما وأنتن .

وتلحق أيضاً هذه الكاف في « هاءك » ممدودة ومقصورة ، بمعنى (خذ) وحكمها معها في الحرفية وإلحاق الميم والألف والواو والنون حكم التي بعد أسماء الإشارة .

وتلحق أيضاً في قولهم : « النجاءك » بمعنى انج ، وحكمها حكم ما تقدم . ومن العرب من يفتح الكاف ويفردُها بعد أسماء الإشارة سواء كان المخاطب مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو ثنية أو جمعاً ، والأول أكثر .

وإنما حكمنا على هذه الكاف بالحرفية وأنها لا موضع لها من الإعراب لكونها ليست صيغة ضمير مرفوع ، وإنما هي صيغة ضمير منصوب / كضربك ، أو مخفوض ٩٨ كمررتُ بك ، والنصب لا حظ له فيها بعد أسماء الإشارة لأنها (١) ليست عوامل في المفعول به ، وبعد « ها » (٢) لأن مفعولها يأتي بعد ذلك فتقول : هاك درهماً ، ولا تحتاج إلى مفعولين ، وإنما تتعدى إلى واحد لا غير ، وبعد « النجاء » لأنها في معنى انج فهي لا تتعدى .

ولا يصح الحذف بعد أسماء الإشارة (٣) بالإضافة لأنها معارف بالإشارة ، فبطل العمل جملة ، فلم يكن لها محل من الإعراب فهي حرف .

وأما الكاف التي بعد الضمير في قولهم : « أرايتك زيداً ما صنع » [ف] المعنى : أرايت زيداً ما صنع (٤) ، وفي قولهم : لستك زيداً ، المعنى : لست زيداً ،

(١) أي : لأن أسماء الإشارة .

(٢) في الأصل : « هاء » وهو تحريف .

(٣) أقحمت « إلا » بعد قوله : « الإشارة » .

(٤) ذهب سيوريه إلى أن الكاف هنا حرف خطاب ، وذهب الفراء إلى أنها فاعل والتاء حرف خطاب ، وحكي عن الكسائي أن الكاف مفعول به والتاء فاعل ، انظر الجنى ٣٤ ، المغني ١٩٨

الكاف في هاتين حرفي خطاب أيضاً لا محل لها من الإعراب ، إذ لا يصح أن تكون صيغة الضمير المرفوع ، ولا تكون في موضع نصب لأن منصوتي رأيت بعد الكاف ، وهما : زيداً ما صنع ، وخبر ليس أيضاً بعدها ، وهو زيداً .

ولا يصح أن يكون (١) بدلاً من الكاف على أن تكون (٢) خبر ليس ، لأن المحاطب واضح فلا يبدل منه لوضوحه ، ولا يصح أن تكون الكاف في موضع خفض لأنه لا عامل خفض قبلها بخفضها ، فلما بطل العمل جملة صحت حرفيتها في الموضعين ، فاعرفه وبالله التوفيق .

باب الكاف المركبة

اعلم أن الكاف تتركب منع الهزة والنون مشددة : « كان » ، ومع اللام المشددة والألف ، « كلاً » ، ومع الميم والألف : « كما » ، ومع الياء : « كي »

باب « كان » (٣)

اعلم أنه قد اختلف أئمة النحويين في « كان » ، هل هي حرف مركبة أو بسيطة ، فذهب الخليل وبعض البصريين المتأخرين إلى أنه مركب ، وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط (٤) ، وعضد أبو الفتح ابن جني المذهب الأول (٥) لوجود

(١) أي : أن يكون « زيداً » وفي الأصل « تكون » وهو تصحيف .

(٢) أي : أن تكون الكاف وفي الأصل « يكون » وهو تصحيف .

(٣) انظر في كان : المقتضب ١/١٤٠ ، ٥/١٠٨ ، ابن يمين ٨/٨١ ، الجنى

٢٢٩ ، المفتي ٢٠٨

(٤) بل إن معظم النحاة يقولون بالتركيب ، حتى إن بعضهم يقول : لا خلاف في أن

« كان » مركبة ، انظر الجنى ٢٢٩ ، والمفتي ٢٠٨

(٥) انظر سر الصناعة ٣٠٣

كاف التشبيه وحدها^(١) ، ولوجود « أن » التي للتوكيد وحدها [ومنع التركيب]^(٢) .
وقد قلنا في مواضع من الكتاب : إنه إذا وُجدَ المعنى الذي كان في الإفراد
مع التركيب صحَّ ادعاؤه ، ولكن هنا يُعْضَدُ في الباطة مذهب الأكثرين لوجوه :
منها أن الألفاظ في الأصل بسيطة والتركيب طاريء فاللغات إلى الأصل
أحسن ، إذ لا ضرورة توجب التركيب / ولا قطع بموجبه .

٩٨

ومنها - وهو الأقوى - أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر ،
فيلزمها : يَمْ^(٣) تعلق قبلها ، إذ ليست زائدة ، ألا ترى أن المعنى عند الحليل
وَمَنْ عَضَدَ مَذْهَبَهُ فِي نَحْوِ : كَانَ زَيْدٌ الْأَسَدُ : إن زيدا كالأسد ، وهذا وإن كان
المعنى عليه فالكاف [لها] في التأخر متعلق ، وليس لها ذلك في التقديم .

ومنها أن الكاف إذا كانت داخلة على « أن » ، لزم أن تكون وما عملت
فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف ، فترجع الجملة التامة جزء جملة فيكون
التقدير في : « كان زيدا قائم » : كقيام^(٤) زيد ، فيحتاج إلى ما يسمي الجملة ،
و « كان زيدا قائم » كلام قائم بنفسه لا محالة .

ومنها : أنه لا تتقدّر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع ، فنقول : كان
زيداً قائم ، وكان زيدا في الدار ، وكان زيدا عندك ، وكان زيدا أبوه قائم ،
ولو كان على التقديم والتأخير لكانت تقول : إن أصل ذلك : أن زيدا قائم ،
وأن زيدا كفي^(٥) الدار ، وأن زيدا كعندك ، وأن زيدا كأبوه قائم ، وذلك
لا يجوز لأن الكاف التي للتشبيه الجارة لا يصح دخولها إلا على الأسماء لا غير ،

(١) أقحم بمذوقه : « وحدها » : ومنع « التركيب » وذلك من قبيل انتقال النظر .

(٢) كذا في الأصل ، وهذا يناقض ما ذكره عن مذهب ابن جني قبل قليل ، وهو
الذي فصله في سر الصناعة ٣٠٠ .

(٣) في الأصل : « بما » وهو تحريف .

(٤) في الأصل « كقيام » والتصويب من نقل الجني عن المؤلف ٢٣٠

(٥) في الأصل : « لفي الدار » وهو سهو .

فدلّ ذلك على أنّها ليست مركبة كما ذهبوا إليه ، وإن كان المعنى يعطي ما يعطي التركيب من التشبيه والتوكيد الموجودين قبل التركيب ، ولا حجة في العمل رفعاً أو نصباً لأنّه قد وُجِدَ ذلك في «لعلّ» و «ليت» وهما غير مركبين من «أنّ» فاعلم ذلك .

فإذا ثبتت البساطة فإنّ «كان» تكون مشددة وتُخَفَّف ، فإذا كانت مشددة فإنها تعمل عمل «أن» المفتوحة المشددة ، ولا فرق بينهما في أكثر الأحكام المذكورة في بابها ، إلا أنها لا تكون في موضع معمول بخلاف «أن» إذ هي مصدرية كما ذكر ، وهذه مع ما بعدها كلام قائم بنفسه ، فتكون في ابتداء الكلام كقولك : «كان» زيدا قائم .

ويجوز وقوعها في موضع وقوع الجمل إذا كان المعنى على التشبيه ، والجمل تقع صفة لموصوف ، وصلة لموصول ، وخبراً لذي خبر ، وحالاً لذي حال ، فتقول في الصفة : مررتُ برجلٍ كأنه قائمٌ ، وفي الصلة : جاء الذي كأنه قائمٌ ، وفي الخبر : زيد كأنه قائمٌ ، وفي الحال : رأيتُ زيدا كأنه قائمٌ ، ومن الحال قوله تعالى : «فما لهم عن التذكرة مُعْرِضِينَ كأنهم مُعْرِضُونَ مُتَنَفِّرِينَ» (١) ، ومن الخبر قول الشاعر (٢) :

٢٧١ - وَهْنٌ كَأَنَّهُنَّ نِعَاجٌ رَمَلٍ يُسَوِّينَ الذُّيُولَ عَلَى الْحِدَامِ

ومن أحكامها : أنّها يجوز أن تعمل في الحال لوجود معنى التشبيه فيها كقوله (٣) :

٩٩

(١) في الأصل : «الذي هو قائم» .

(٢) اللدث ٤٩ هـ .

(٣) البيت للنايفة ، وهو في ديوانه ١٠٤ (مطبوعة بيروت) . والحدام : ج خدمة . وهي الساق ، ونعاج الرمل : الجميلات الواسعات العيون .

(٤) البيت للنايفة وهو في ديوانه ١١ ، والخصائص ٢ / ٢٧٥ ، وأمال الشجري ١٥٦/١ والخزانة ١٨٥/٣ . والسفود : حديدة يشوى بها ، والمفتأد : المشوى .

٢٧٢ - كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ

سَفُودُ شَرْبِ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادٍ
وإذا كانت مخففة "محكم أيضاً عليها بما يحكم على "أن" ، المشددة من الأحكام
المذكورة في بابها ، إلا أنها يجوز أن يكون اسمها ظاهراً وضميراً أمر وشأن ، كقوله (١) :

٢٧٣ - كَانَ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبٍ

وقول الآخر (٢) :

٢٧٤ - كَانَ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

على رواية من نصب "ظبية" ، وروى فيها الرفع على أن يكون اسمها
مضمراً خفيف اختصاراً ، أراد : « كانها ظبية » ، وروى فيها الحذف على أن
تكون الكاف جارة و « أن » زائدة وهو شاذ .

وقد تقدم إحالة ما تجتمع « إن » ، المكسورة مع أن المفتوحة من (٣) الأحكام
في بابيها ، فمس أحكام « كان » ، على أحكام المفتوحة في غير ١٠ استثنى هنا نصب (٤) .

(١) البيت لرؤبة ، وهو في ديوانه ١٦٩ وقبله :

وَمُعْتَدٍ فِظٍ غَلِيظٍ الْقَلْبِ

والكتاب ٥٦٢/١ ، والمقرب ١١٠/١ ، والإنصاف ١٩٨ ، والخزانة (٢٥٦/٤)
والوريدان : عرقان في الرقبة ، والرشاء : الحبل ، والخلب : الليف أو البشر .

(٢) تقدم برقم ١٤٢

(٣) في الأصل : « مع » وهو تحريف .

(٤) قال ابن السيد : « إذا كان خبر « كان » فعلا أو جملة أو صفة فهي للظن
والحسبان ، نحو : كان زيداً قام ، وكان زيداً أبوه قائم ، وكان زيداً قائم » . الجنى ١٣١

باب كَلَّا^(١)

اعلم أنَّ « كَلَّا » في كلام العرب معناها الزجر والردع^(٢) ولا تعـ
وهي بسيطة عند النحويين ، إلا أن ابن العريف^(٣) جعلها مركبة
كُلٌّ ولا ، وهذا كلامٌ خَلَفٌ ، لأن « كُلٌّ » لم يأت لها معنى في ا-
فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل « لا » ، إذ لا يُدعى التركـ
بها يصح له معنى في حال الأفراد ، فهذا كلامٌ لم يوافق فيه أحداً من
التركيب في غيره .

فإذا قال القائل : اقتُلْ زيداً ، قلتَ له : كَلَّا ، أي ارتدِعْ عـ
أو ازْدَجِرْ ، ومنه قوله تعالى : « يقولُ الإنسانُ يومئذٍ : أين المَقَرُّ » كا
وقوله تعالى : « كَلَّا ، بلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ »^(٤) وهي في
في مواضع كثيرة .

وهل يوقف عليها دون ما قبلها أو على ما قبلها دونها ؟ فيه اخته
والصحيح أنه يوقف عليها في بعض المواضع مع وصل ما قبلها بها ، وفي
المواضع يوقف على ما قبلها ، وذلك بحسب مواضعها من المعنى ، وهذا لا
إلا بتتبع مواضعها واحداً واحداً ؛ وهذا يطول ويخرجنا عن المقصود ،
الغرض هنا تفسير المعنى الذي وُضِعَتْ له وقد حصل فاعلمه والله الموفق

(١) انظر في كلا : ابن يميث ١٦/٩ ، الجنى ٢٣٣ ، المنى ٢٠٥

(٢) للتعريض آراء أخرى في معناها ، انظر الجنى ٢٣٣ ، المنى ٢٠٦

(٣) الحسن بن الوليد القرطبي ، كان نحوياً مقدماً ، خرج إلى مصر ورأس فقه

٣٦٧ . انظر البغية ١/٢٧٥

(٤) القيامة ١٠ (٥) الطغفين ١٤

باب كما^(١)

اعلم أن « كما » تكون تارة مركبة من كاف التشبيه الجارة و « ما »^(٢) ،
الموصولة وهي التي بمعنى الذي كقولك : « ضربتُ حماراً كما ضربتها » ، أي
أي كالحمار الذي ضربتها ، [أ] و ما المصدرية ، وهي التي ما بعدها معها في تقدير
المصدر / ، كقولك : ضربتُ كما ضربتُ ، المعنى : كضربك ، ومن الأول
قوله تعالى : « كما أنزلنا على المقتسمين »^(٣) ، ومن الثاني قوله تعالى : « فاستقيم
كما أمرت »^(٤) ، أي استقامة كالاستقامة التي أمرت بها ، فالكلام عليها هو
الكلام على الكاف المفردة في بابها .

وتكون « كما »^(٥) بسيطة وهي مقصدنا ، ولها ثلاثة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون بمعنى « كي » ، فتصيب ما بعدها كما تنصيب
« كي »^(٦) ، كقولك : « أكرمته كما تكرمني » ، أي كي تكرمني ،
قال الشاعر^(٧) :

(١) انظر في « كما » : الجني ١٩٤ ، المفني ١٩٤

(٢) في الأصل : « وإمّا » وهو تحريف .

(٣) الحجر ٩٠ (٤) هود ١١٢ (٥) في الأصل : « ما » وهو تحريف .

(٦) هذا مذهب الكوفيين ، ولا يجيز البصريون ذلك ، ويتأولون شواهد الكوفيين .

انظر الإنصاف ٥٨٥/٢

(٧) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ١٠١ ، وروايته :

إِذَا جِئْتَ فَأَمْنَحْ طَرْفَ عَيْنِيكَ غَيْرَنَا

لَكِي يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وهو في ثعلب ١٢٧ ، والجني ١٩٥ ، والمفني ١٩٢ ، والأشعري ٥٥٠ ، وشواهد

المفني ٤٩٨ ، والممع ٦/٢ ، والخزانة ٥٩٣/٣

٢٧٥ - وَطَرَفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَأَصْرَفْتَهُ
كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَىٰ حَيْثُ تَنْظُرُ

أي : كي يحسبوا ،
الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « كان » ، فتقول : « شمتني كما أنا أبغضه » ،
أي : « كاني أبغضه » ، ومنه قول الشاعر (١) :

٢٧٦ - تُهَدِّدُنِي بِجُنْدِكَ مِنْ بَعِيدٍ كَمَا أَنَا مِنْ خُزَاعَةٍ أَوْ ثَقِيفٍ
الموضع الثالث : أن تكون بمعنى « لعل » فتقول : « لاتضرب زيدا كما لا يضربك » ،
ومنه قول الراجز (٢) :

٢٧٧ - لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ
أي : لعلك لاتشتم ، وهي في هذين الموضعين الأخيرين غير عاملة لفظاً وإن
كانت في موضع عاملٍ من جهة المعنى (٣) .

واعلم أن « ما » قد تكون مع الكاف زائدة دخولها كخروجها كقولك : اضرب
كما ضربني أي كضربي ، فلا تكونان من هذا الفصل بل من فصل الكاف المفردة .

(١) لم أقف على هذه البرواية إلا فيما نقله صاحب الجنى عن المؤلف في معرض رده
عليه ١٩٥ ، وفي نوادر أبي زيد لبعض النشليين ١٦٦

فَدَعَنِي وَيَبَّ غَيْرِي وَالْهَ عَنِي فَمَا أَنَا مِنْ خُزَاعَةٍ أَوْ ثَقِيفٍ
(٢) البيت في ملحقات ديوان ربيعة ١٨٣ وقبلة :

وَشَخَصَتْ أَبْصَارُهُمْ وَأَجْذَمُوا

وهو في الكتاب ٥٣٧/١ ، والأشعوني ٥٥١ ، والخزانة ٢٨٢/٤ ط بولاق ، والدرر ٤٣/٢ ،
موررد في الأصل : « وتشم » عوضاً من « ولا تشتم » وهو تحريف .

(٣) نقل صاحب الجنى هذا الموضع عن المؤلف ١٩٥ ، ثم قال : « ولم أر أحداً ذكر
أن « كما » تكون حرفاً بسيطاً غير هذا الرجل ، وليس الأمر كما ذكر ، ر « كما » في
هذه المواضع الثلاثة مركبة من كاف التشبيه أو كاف التعليل و « ما » ثم يذكر تأريلات لبعض
حما استشهد به المؤلف .

باب كي^(١)

اعلم أن لـ د كي ، في كلام العرب موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً جاراً^(٢) ، نحو قولهم إذا استفهموا عن شيء : كَيْتَمه ؟ أي : لأيّ سبب فعلتَ ، أو لأيّ علّة فعلتَ ، ولم تحبّ جارّةً إلا مع د ما ، الاستفهامية المذكورة خاصة فعنها السببية كمعنى اللام ، [و] ذلك^(٣) إذا قالوا : لمّ جئت ؟ ونحوه .

فعلى هذا إذا دخلتْ على الأفعال المضارعة ولم تدخلْ عليها اللام ولا أرادها المتكلم انتصب ما بعدها بإضمار د أن ، فإذا قلت : جئتُك كي تكرمّني ، فمعناه لاكرامي ، والتقدير لأن تكرمّني ، و د أن ، وما عملتْ فيه في موضع المصدر المخفوض كأنك قلت : جئتُك لاكرامي ، قال الله تعالى : د كِلا يَكُون دَوْلَةً بين الأغنياء منكم ،^(٤) ف د لا ، نافية زائدة هنا .

الموضع الثاني : أن تكون حرف نصب بنفسها ، وذلك إذا دخلت عليها اللام الجارة أو أريدتْ ، كقولك : جئتُك لكي أكرمّك ، المعنى : لأن أكرمّك ، فكيف هنا بمعنى أن ، وهي وما عملتْ فيه في موضع مصدر مخفوض باللام ، التقدير : (لأن أكرمّك ، والمعنى / لاكراميك ، قال الله تعالى : ولكي^(٥) لا تأسوا على ما فاتكم ،^(٥) ، وقال الشاعر^(٦) :

٢٧٨ - أَرَدْتُ لَكَيْمًا يَعْلَمُ النَّاسُ أَنَّهَا
سَرَاوِيلُ قَيْسٍ وَالْوُفُودُ شُهُودُ

(١) انظر في « كي » : المتنضب ٦/٢ ، ابن يعيش ٤٩/٨ ، ١٤/٩ ، الجنى ١٠٤ ، المغني ١٩٨ ، الجمع ٤/٢ ٣١٠

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن « كي » لا تكون إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض ، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر . انظر الإنصاف ٥٧٠

(٣) في الأصل : « لذلك » . (٤) الحشر ٧ (٥) الحديد ٢٣
(٦) البيت لقيس بن سعد كما في الكامل ٤٥٦ ، وهو في اللسان (مدل) .

فإذا لم تدخل عليها اللام احتملت أن تكون الأولى الحافظة المقدرة باللام فتصيب ما بعدها بإضمار « أن » ،^(١) وأن تكون الثانية الناصبة بنفسها ، المقدرة بـ « أن » ، نحو : جئتكم كي تكرموني^(٢) .

وربما دخلت عليها اللام و « أن » بعدها زائدة شذوذاً^(٣) كقوله^(٤) :

٢٧٩ - أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي

فَتَتْرُكَهَا شَنًّا يَبِيدَاءَ بَلْقَعِ

وإنما قلنا : إنها إذا نصبت وهي بمعنى اللام بإضمار « أن » ، لوجهين : أحدهما : أن معناها معنى اللام السببية وهي جارة فلا يجوز دخولها على الفعل فتعمل فيه لاختصاصها بالأسماء والمختص لا يكون غير مختص ، فكما قالوا : كيمه ؟ كما قالوا : لمة ؟ لم يجوز نصبها للأفعال بنفسها ، فإذا أضمرنا فلا يُضمر إلا ما يُصيرُ بعده مصدراً ، وذلك إمّا « ما » ، وإمّا « أن » ، فلمّا ظهر النصب بطل إضمار « ما » إذ لا تنصب ويبقى إضمار « أن » ، إذ هي ناصبة وتُصيرُ ما بعدها مصدراً مخفوضاً بكي ، فيبقى الاختصاص بالأسماء فيها كما كان .

(١) العبارة في الأصل مضطربة « بإضمار أن تكون أن وأن تكون » .

(٢) نخلص من عرض المؤلف عن حالات « كي » مايلي :

١ - إذا جاء قبلها اللام في نحو (جئتكم كي تكرموني) فاللام حرف جر للتعليل وكي مصدرية ناصبة والمصدر مجرور باللام .

٢ - إذا لم يأت قبلها اللام في نحو : جئتكم كي تكرموني ، فيجوز تقدير « كي » في إحدى حالتين :

أ (إذا قدرت أن اللام قبلها ، فكي حرف مصدرية ونصب والمصدر على نزع الحافض .

ب (إذا لم تقدر اللام قبلها ، فكي حرف جر للتعليل بمنزلة اللام ، والفعل منصوب بأن مضمر بعد كي ، والمصدر مجرور بكي التي هي بمنزلة اللام .

(٣) في الأصل « شاذ » .

(٤) في الأصل : « كقولك » ، والبيت لم أمتد إل قائله ، وهو في الإنصاف ٥٨٠ ،

وابن يعيش ١٩/٧ ، والمتني ١٩٩ ، والأشعوني ٥٤٩ ، والعيني ٤٠٥/٥ ، وشواهد المتني ٥٠٨ ، والحزائنة ١٩/١ . والشن : القرية البالية ، والبلقع : المقفرة .

والوجه الثاني : أَثَّا قد وجدنا أن بعدّها « أن » تليها ^(١) في بعض المواضع كما قال الشاعر ^(٢) :

٢٨٠ — كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا
أي لأن تغر وتخدعا .

ولمّا حكمنا أن « كَيَّ » ^(٣) تنصب بنفسها في الموضع الثاني لأن الأصل في كل ما ولي شيئاً وطلبه ، وأثر فيه العمل أن يُحكم بالعمل له ما لم يمنع مانع من اختصاصه أو غيره ، و [وَجَبَ] تقدير اللام قبلها لأثّا لا يستقيم تقدير غير [ها] ، إذ تظهر قبلها في بعض المواضع ، كما ذكر في قوله تعالى « لكيلا تأسوا » ^(٤) ، وكثيراً ما يحذف حرف الجر مع « أن » ، ولما كانت كي ^(٥) جاز إضمارها معها ^(٦) كما يجوز مع « أن » ، فتأمله .

★ ★ ★

واعلم أنّه بقي من باب الكاف المركبة لفظ واحد وهو « كان » الزائدة في قوله ^(٧) :

٢٨ — سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى — كَانَ — الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ
وفي قولهم في التعجب : « ما كان أحسن زيدا » ، وقد تقدّم الكلام عليها مع « أصبح وأمسى » في آخر أبواب الهمة ، فانظر إليه هناك والله الموفق .

(١) قوله « تليها » : غير واضح في الأصل .

(٢) البيت لجبل ، وهو في ديوانه ١٢٥ وقامه :

فَقَالَتْ : أَكَلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا لِسَانِكَ ، كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

وهو في ابن يعيش ١٤/٩ ، والمغني ١٩٩ ، والشنور ٢٨٩ ، والأشعر في ٢٨٣ ، وشراهد المغني ٥٠٨ ، والدرر ٢/٥

(٣) في الأصل : « أن » وهو سهو . (٤) الحديد ٢٣

(٥) كلمتان غرومتان لم ألبينها ، يحتمل أن يكون تقدير العبارة « ولما كانت كي مثل أن » أي في العمل .

(٦) أي إضمار اللام مع « في » قبلها . (٧) تقدم برقم ١٦٧

باب اللام المفردة^(١)

١٠٢ / اعلم أن اللام المفردة جاءت في كلام العرب لمعانٍ تشعّب وتكثر ،
فعدّها بعضهم ثلاثين لأمًا ، وعددها بعضهم ثمانية ، وعددها بعضهم أربعاً ، وأثّف
بعض البغداديين فيها كتاباً سماه « كتاب اللامات » ،^(٢) ، عدّها لها فيه نحو
الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف .

وقد أمعنتُ النظرَ فيها فوجدتها على تشعّب معانيها تُعصّر في قسمين :
قسم زائدة ، وقسم غير زائدة ، فالقسم غير الزائدة قسمان : عاملة وغير عاملة
والعاملة ثلاثة أقسام : قسم عامل خفّضاً وقسم عامل نصباً ، وقسم عامل جزماً .
والقسم الزائدة قسمان : قسم عاملة وقسم غير عاملة ، فتجيء جملة أقسامها
سنة : غير زائدة عاملة خفّضاً ، وغير زائدة عاملة نصباً ، وغير زائدة عاملة
جزماً ، وغير زائدة غير عاملة ، وزائدة عاملة ، وزائدة غير عاملة .

القسم الأول : غير الزائدة العاملة خفّضاً لها ثمانية مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للتخصيص ، وأنواع هذه المواضع تشعّب ، والذي
يجمعها النسبة ، فحيث كانت جاز أن تنسب لما بعدها بها ، فمنها الملك^(٣) ،
نحو : الثوب لزيد ، والدار لعمر ، والفرس لعبد الله ، ومنها الاستحقاق^(٤) ،
نحو : الباب للدار ، والسرّج للدابة ، والمحراب للمسجد ، ومنها النسب^(٥) ، نحو :

(١) انظر في اللام : المقضب ٣٩/١ ، ٧/٢ - ٤٤ ، سر الصناعة : الورقة ٩٢٥ أ ، كتاب
اللامات للزجاجي ، أمالي الشجري ٨٣/٢ ، ابن يعيش ٢٥/٨ - ٦٢ ، ٢٠/٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ،
الجنى ٣٥ ، المغني ٢٢٨ ، المحصص ٥٠/١٤ ، ٥٢ .

(٢) هو أبو القاسم الزجاجي ، والذي ذكره إحدى وثلاثون لأمًا .

(٣) قوله « الملك » غير واضحة في الأصل .

(٤) قال ابن هشام : « ولام الاستحقاق » وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو الحمد لله ،

انظر المغني ٢٢٨

(٥) قال صاحب الجنى : « وليس فيه تحقيق ، وإنما اللام في هذه للاختصاص » ،

انظر الجنى ٣٦

الأب لعبد الله والابن خالد، ومنها التبعية، نحو: الرأس للجار والكُم للعبئة،
ومنها الفعل نحو: الضرب لزيد، والتسبيح لعمرو.

وأَنواع النسبة لا تنكادُ تُحصَرُ لكثرتها، ومنها قوله تعالى: «أَحِلَّ لَكُمْ
أَلِيَّةَ الصَّيَامِ»^(١)، وقولهم....^(٢) وثرباً له^(٣) وجندلاً له وواهاً له^(٤).

وتدخل في أَنواع هذه المواضع على الظاهر والمضمر فتقول: الغلام لزيد
والغلام لك، وكذلك باقي الأنواع.

الموضع الثاني: أن تكون في النداء للاستغاثة نحو: يا يزيد لعمرو^(٥)،
ويا خالد لعبد الله، ومنه قوله^(٦):

٢٨٢ - فَيَا رَزَامَ رَشِّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْخَيْرِ خَوَاضًا إِلَيْهِ الْكَتَابُ
وقوله^(٧):

٢٨٣ - تَكْتَفِنِي الْوُشَاةُ فَارْجُوني فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَاثِي الْمُطَاعِ

(١) البقرة ١٨٦ (٢) خرم في الأصل.

(٣) في الأصل: «وترباً لعدل» والتصويب من اللامات ١٣٢

(٤) اللامات في هذه الأمثلة هي للتبيين عند الزجاجي، انظر اللامات ١٣٢، ١٣٣
ويحتمل أن يكون قد حدث سقط بعد قوله: «ومنها» فتكون العبارة: «لاتكاد تنحصر
لكثرتها، ومنها التبيين نحو قوله تعالى...»

(٥) قال الزجاجي ٨١: «لام المستغاث به مفتوحة، ولام المستغاث من أجله مكسورة
فرقاً بينهما».

(٦) البيت لسعد بن ناسب كما في الحاشية ١٦/١، وهو في أمالي القاضي ١٧١/٢، واللسان
(كرب)، والحزانة ٤٤٤/٣

والرواية: «إلى الموت» عوضاً من «إلى الخير».

(٧) البيت لقيس بن ذريح، وهو في ديوانه ١١٨. والكتاب ٢١٦/٢، والكمال
١٠١٦، وكتاب اللامات ٨٢، وابن يمش ١٣١/١، والمقرب ١٨٣/١، واللسان (لوم)
درالمعني ٢٥٩/٤. وتكتفوه: أحاطوا به.

وقول عمر رضي الله عنه لَمَّا طَعَنَهُ الْعِلْجُ أَوْ الْعَبْدُ : يَا لَلْمُسْلِمِينَ ^(١) ،
ومعنى ذلك كَلَّمَ الدَّعَاءُ السَّمْعَ أَنْ يُغِيثَ فَيَجِيبُ الدَّاعِيَ لِأَمْرٍ أْتَفَقَ عَلَيْهِ مِنْ حَرْجٍ
١-٣ أَوْ خَوْفٍ قَتَلَ أَوْ سَبَى مَالًا أَوْ أَهْلًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ / ... ^(٢) عَلَى مَنْ يَفْعَلُ بِهِ
ذَلِكَ أَوْ يُخَافُ فَعَلَهُ مِنْهُ .

ولا يجوزُ دخولُ هذه اللامِ على المضمر ، وإنْ كان أصلُ المنادى الذي
تدخلُ عليه مضمرًا لأنه المخاطبُ أَوْ مَنْ فِي حَكْمِهِ ، لأنَّ المستغاثَ به
القصْدُ به شهرتهُ ، فلا بُدَّ من ذكر اسمه أو شهرته ، واللامُ دلالةٌ على ما أُريدَ
من الاستغانة .

الموضع الثالث : [أَنْ تَكُونَ] للتعجب وهو يكون في باب النداء ، نحو
قولهم : يَا لَلْعَجَبِ ، ، وقول الشاعر ^(٣) :

٢٨٤ - يَا لَلْكُھُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

وهذا لفظي ، ويكون معنويًا كقوله ^(٤) :

٢٨٥ - فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلَ شُدَّتْ يَبْذُلُ
وقول الآخر ^(٥) :

(١) انظر اللامات ٨٢ ، وابن عيمش ١٣١/١ (٢) خرم في الأصل .

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وصدره :

يَبْكِيكَ نَاوِ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ

وهو في المقرب ١٨٤/١ ، واللسان (لوم) ، والأشعرني ٤٦٢ ، والجمع ١٨٠/١ ،
والمني ٢٥٧/٤ ، والخزانة ١٥٤/٢

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٩ ، والمغني ٢٣٦ ، والخزانة ٥٥٩/١ .
ويذبل : اسم جبل .

(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٤٦ (مطبوعة بيروت) وبعده :

خَلَا لَكَ الْجَوُّ فَبِيضِي وَأَصْفَرِي

ونسب في اللسان (يا) إلى كليب بن ربيعة ، وهو في المنصف ٢١/٣ ، وأدب الكاتب ٢٩٠ .

٢٨٦ - يَالِكَ مِنْ قُبْرٍ بِمَعْمَرٍ

ويكون في المدح كقولك : يالك رجلاً صالحاً ، وفي الذم [كقولك] : يالك رجلاً خبيثاً وتدخل في هذه المواضع على الظاهر والمضمر ، وتكون مفتوحة مع الظاهر فيه وفي الموضع قبله ^(١) ، لعلته تئين آخر الباب إن شاء الله .

وتكون للتعجب أيضاً في القسم كقولهم : لله لا يقوم ، والله ليقوم^٢ يزيد ، قال الشاعر ^(٢) :

٢٨٧ - لله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشَخَّرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسْ
أراد لا يبقى ، فحذف المعلم بذلك ، كقوله تعالى : « تَاللهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ » يوسف ، ^(٣) أي : لا تفتأ .

الموضع الرابع : أن تكون بمعنى « على » ، وذلك موقوف على السماع ، لأن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً ، إلا إذا كان معنيهما واحداً ، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحداً أو راجعاً إليه ، ولو على بعيد . فمما جاء من ذلك في اللام قوله تعالى : « وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّداً » ^(٤) ، وقال الشاعر ^(٥) :

٢٨٨ - فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ

(١) قال ابن هشام : « إذا قيل : يالزيد بفتح اللام فهو مستغاث وإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف ، فإن قيل يالك احتمل الوجهين » ، انظر المغني ٢٤١

(٢) تقدم برقم ١٤٣ (٣) يوسف ٨٥ (٤) الإسراء ١٠٧

(٥) البيت للأشعث الكندي كما في الأزهية ٢٩٦ ، وصدره :

تَنَاولْتُ بِالرَّمْحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ

وهو في أدب الكاتب ٤٠١ ، واللسان « كور » والجنى ٣٧ ، والمغني ٢٣٣ ، وشواهد

المغني ٥٦٢

وقول الآخر (١) :

أَخْنَا لِلْكَلاَئِلِ فَارْتَمَيْنَا ٢٨٩

وقول الآخر (٢) :

٢٩٠ كَأَنَّ مُخَوَّاهَا عَلَى ثَفِنَاتِهَا مُعَرَّسُ خَمْسٍ وَقَعَتْ لِلْجَنَاجِنِ

الموضع الخامس : أن تكون بمعنى « إلى » ، وذلك قياس ، لأن « إلى » يقرب معناها من معنى اللام ، وكذلك لفظها ، ألا ترى قوله تعالى : « وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا » (٣) ، و « هدى » يتعدى به إلى ، كما قال : « وهديتناهم إلى صراط مستقيم » (٤) ، فالهداية في المعنى أوصلت المهيدي إلى الصراط المستقيم ، والوصلة موجودة في معنى « إلى » ، واللام ، وهي موجودة فيها حينئذ كانا ، وإن كان بينهما فرق من حيث إن « إلى » لانتهاء الغاية واللام غارية عنها ، فاللام أقرب الحروف لفظاً ومعنى إلى « إلى » من غيرها فذلك قلنا إن دخول كل واحدٍ منها في موضع الأخرى ، ألا ترى أن قوله تعالى « فادفعوا إليهم أموالهم » (٥) و « ادفعوا لهم » يتقاربان ، فاستعمال إحداها في موضع الأخرى جائز كما ذكر ، ومنه أيضاً قوله تعالى « وأوحى ربك إلى النحل » (٦) ، وقال في موضع آخر : « بأن ربك / أوحى لها » (٧)

١٠٤

(١) تقدم برقم ١٤٠

(٢) البيت لاطرمئاح وهو في ديوانه ٤٩١ ، وأدب الكاتب ٤٠٢ . والجواليقي ٣٦٠ والمخرى : من خوى البعير إذا تجافى للبروك ، والثغفات : ما أصاب الأرض من البعير إذا برك ، والمرس : موضع التعريس وهو النزول في السحر ، والجناجن : عظام الصدر . يقول : كأن مبرك هذه الناقة على قوائمها الأربع وصدرها آثار خمس من القطا وقعت على صدرها .

(٣) الأعراف ٤٣ (٤) الأنعام ٨٧ (٥) النساء ٦ (٦) النحل ٦٨

(٧) الزلزلة ٥ ، وانظر في دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض : الخصائص

٦/٢ ٣ ، أمالي الشجري ٢/٢٦٧ ، الجنى ١٥

الموضع السادس : أن تكون بمعنى « مع » ، وهو مسبوغ لا يقاسُ عليه
لبُعْدِ معنيها ولفظيها ، وبما سمع من ذلك قول الشاعر (١) :

٢٩١ - فَلَمَّا تَقَرَّفْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ تَبِتْ لَيْلَةً مَعَا
أي مع طول اجتماع .

الموضع السابع : أن تكون بمعنى « من أجل » ، نحو : جِئْتُكَ لِلإِحْسَانِ
ورِعَيْتُكَ لِرُعْيِي ، قال الشاعر (٢) :

٢٩٢ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا
لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِبُسَةِ الْمُتَفَضِّلِ
أي : من أجل نوم ، قال الشاعر (٣) :

٢٩٣ - تَسْمَعُ لِلْجَرَعِ إِذَا اسْتُحِيرَا لِلْمَاءِ فِي أَجْوِافِهَا خَرِيرَا
أي من أجل الجرع .

ويقال لهذه اللام لام العلة ولام السبب ، وهي في كلام العرب كثيرة ،
وهي الداخلة على « كي » ، التي بمعنى « أن » ، والتي « كي » ، معناها وهي بمعنى
« كي » ، التي تُقدَّر « أن » ، بعدها كما تقدَّم في بابها .

(١) البيت لـ متمم بن نويرة كما في المفضليات ٢٦٧ وهو في جهرة أشعار العرب ٢٦٧
والكامل ١١٩٨ ، وأدب الكاتب ٤١٣ ، والأزمية ٢٩٩ ، والمخصص ٦٨/١٤ ، وأمالى
الشجري ٢٧١/٢ ، والمغني ٢٣٤ ، واللمع ٣٢/٢ ، والدرر ٣١/٢

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤ ، وشرح القصائد ٥١ ، والشذور
٢٢٨ ، والأشعرى ٢١٦

(٣) البيت للمعاج ، وهو في ديوانه ٢٥ ، وروايته فيه :

تَسْمَعُ لِلْمَاءِ إِذَا اسْتُحِيرَا لِلْجَرَعِ فِي أَجْوِافِهَا خَرِيرَا
وهو في أدب الكاتب ٤١٤ ، والجرالقي ٣٧٦ ، يصف إبلا وردت الماء . والجرع :
بلغ الماء ، واستحيرا : أدخلته في أجوافها .

الموضع الثامن : أن تكون بمعنى « بعد » وهو أيضاً موقوفٌ على السماع
إِقلته ومما جاء من ذلك قولهم : « كَتَبْتُ لِحَس خَلَدُونَ من الشهر ، ولست
مُضِينَ منه ، أي بعد خمس وبعد ست ، وقول الشاعر (١) :

٢٩٤ - حَتَّى وَرَدَنَ لِيَمَّ خَمْسَ بِإِثْص

أي : بعد تمام خمس (٢) .

* * *

القسم الثاني غير الزائدة العاملة نصباً ، لها ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن يكون (٣) بعدما الفعل المضارع منصوباً بإضمار « أن » ،
على معنى « كي » ، المذكورة ، نحو : جِئْتُكَ لِكِرْمَنِي ، وَأَحْسَنْتُ إِلَيْكَ لِتَشْكُرَنِي ،
قال الله تعالى : لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا (٤) و « لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ » (٥) ،
ولا يجوز الوقف في القرآن على ما قبل هذه اللام لأنَّها عاملةٌ لِمَا قبلها ، إلاَّ
إنْ وقعَ رأسَ آية .

وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلاَّ كلاماً قائماً بنفسه ، وبهذا تخالف لامَ الجحود
المذكورة بعدُ ، وتكون قبلها الجمل الاسمية [و] الفعلية الماضية والمضارعة ، نحو
قولك : زَيْدٌ قَائِمٌ لِيَحْسِنَ إِلَيْكَ ، وزَيْدٌ قَامَ لِيَحْسِنَ إِلَيْكَ ، وزَيْدٌ يَقُومُ لِيَحْسِنَ إِلَيْكَ .

(١) البيت للراعي وهو في ديوانه ١٣٠ وعجزه :

جُدّاً تَعَارِضُهُ السُّقَاةُ وَيَيْلَا

وهو في جهرة الأشعار ٣٣٢ ، وأدب الكاتب ٤١٤ ، والجواليقي ٣٧٥ ، والأزهية
٣٠٠ ، والمخصص ٦٩/١٤ واللسان (تم) ، رسمط اللالي ٧٥٨ . والخمس : أن ترد الإبل

للماء في تمام خسة أيام ، والبائس : السابق البعيد ، والجد : البئر ، والويل : الوخيم

(٢) أغفل المؤلف لام التبليغ ، وعرفها ابن هشام بقوله : « وهي الجارة لاسم السامع

لقول أر ما في معناه ، نحو : قلت له وأذنت له وفسرت له » المغني ٢٣٤

(٣) في الأصل : « تكون » وهو تصحيف .

(٤) الجن ٢٨ (٥) الحج ٥٣

وهي ناصبة ما بعدها بإضممار « أن » ، لأنها ^(١) حرف جار ، فلا يعمل عملين لاختصاصه بالأسماء ، فما بعده مع « أن » بمنزلة أمم مخفوض بها كأنك إذا قلت : جئت لـتكرمني [تقول] جئت لأن تكرمني ، أي جئت للإكرام وقد بين هذا في باب « كي » ، فقف عليه هناك ، ويجوز دخول هذه اللام على « كي » ، إذا كانت بمعنى « أن » ، وحذفها للدلالة عليها كما بين هناك .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى الجحود ^(٢) ، وهو النفي ، وذلك قولك : ما كان الرجل ليذهب ، وما كان عبد الله ليخرج ، المعنى : ما كان عبد الله للخروج ، وما كان الرجل للذهاب ، قال الله عز وجل : « ما كان الله لينزل المؤمنين » ^(٣) ، « وما كان الله ليعذبهم » ^(٤) ، المعنى للتكثير ، وما كان الله ليعذب ، فهذه اللام كالتي قبلها في دخولها على الفعل المضارع ونصبه بإضممار « أن » ^(٥) ، وتقديرها معه بتأويل المصدر المخفوض بها ، إذ هي حرف جار أيضاً ، لأنها مختصة بالأسماء ، وهي لام العلة المذكورة قبل ، إلا أنها إذا دخلت على الأفعال المذكورة وقعت مع ما بعدها في موضع أخبار « كان » ، المنفية بـ « ما » ، وبذلك تخالف لام « كي » ، المذكورة قبل ، للزومها ذلك ، ولأن « كي » يتم الكلام دونها ، ويجوز أن يتقدمها الإيجاب والنفي مع « كان » ، وغيرها ، فاعلم .

الموضع الثالث : أن تكون بمعنى العاقبة ، كقولك : أكرمتك ليشمني وأعطيته ليجرميني ، قال الله تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » ^(٦) و « ربنا ليضلوا عن سبيلك » ^(٧) ، المعنى : فالتقطه

(١) في الأصل : « إلا إنها » وهو تحريف .

(٢) قال النحاس : « والصواب تسميتها لام النفي ، لأن الجحد في اللغة إنكار مانع عنه لا حطلي الإنكار » ، انظر المغني ٢٣٢

(٤) التوبة ٥٥

(٣) آل عمران ١٧٩

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها ، انظر الإنصاف ٩٣ .

(٦) القصص ٨

(٧) يونس ٨٨ ، ونص الآية « وقال موسى : ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة

وأموالاً في الحياة الدنيا ، ربنا ليضلوا عن سبيلك »

آلُ فرعونَ فكانَ عاقبةُ أمرِهِم أن كانَ لهمَ عدواً وحزناً ، وأنتَ آتيتَ فرعونَ وملاةَ زينةٍ وأموالاً في الحياة الدنيا ، فكانَ عاقبتَهُم أن ضلُّوا عن سبيلِكَ ، وهي مثل لام « كي » ، ولام الجحود المذكورتين ، في أنَّها داخلةٌ على الأفعال المضارعة ، وتتصَبُّ بعدها بإضمار « أن » ، و « أن » ، وما بعدها في موضعٍ مصدرٍ مخفوضٍ إذ هي حرفٌ جارٌ مثلُها للعلَّة في الظاهرة ، وتنفارقُها في المعنى خاصة .

وأما قول الشاعر (١) :

٢٩٥ - لنا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ لِيُعْصَمَا

فقال بعضهم : إنَّ اللامَ لامُ العاقبةِ كالتي في الآيتين ، وقال بعضهم : هي بمعنى الفاء لأنَّ أصله : « فيُعْصَمَا » ، وقد رويَ كذلك ، والصحيحُ أنَّها لامُ « كي » ، المتقدمةُ الذكر ، لأنَّ فيها معنى العلة ، ويصحُّ تقديرُها بـ « كي » ، ويدلُّ على ذلك أنَّ الروايةَ قد صَحَّتْ بالفاء في موضعها وهي فاء السبب الجوابيةُ ، إلا أنَّ نصبَ بعضهم بها وقع في الواجب ، فقال بعضهم : ذلك ضرورةٌ ، والصحيحُ عندي أنَّ نصبها - وإنَّ كان في ظاهر الواجب - على معنى الشرطِ المقدَّر ، لأنَّ التقديرَ : إنَّ بَأرَ إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ يُعْصَمُ ، والفاءُ تنصيبٌ في معنى جوابِ الشرط على ما يَبَيِّنُ في بابها إنَّ شاءَ اللهُ مستقصى .

* * *

القسم الثالث غير الزائدة العاملة جزماً ، لها في كلام العرب ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون للأمر ، فيُجزم بعدها الفعل المضارع على أنواع حالات الجزم ، وتدخل على المبني للمفعول ، فتلزم معه على اختلاف أنواعه

(١) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ١٣٩ ، والكتاب ١/٩٦ ، واللسان « ذلك » منسوباً إلى الأعشى .

للمتكلم والمخاطب والغائب ، نحو : لَا كِرَمَ ، وَتُكْرِمَ ، وَتُكْرِمَ ،
وَالْيَكْرِمَ ، وعلى المبني للفاعل الغائب . / ٩٠٦

وهل تدخلُ على المتكلم وحده أو مع غيره ؟ فيه خلافٌ ، والصحيحُ جوازهُ
لوروده من كلام العرب ، فيقول : لَيْلَمُ زَيْدٌ ، وليُخْرِجَ عمروٌ ، قال الله عز وجل :
« لِيَنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ » (١) ، ويقول : لَأَقْمُ وَلْتَقُمْ ، وأما فعلُ المخاطبِ
فالمخاطبُ عليه المطرودُ أنْ يَجِيءَ بغيرِ لامٍ ، نحو : اضْرِبْ واخْرُجْ وقم واقعد ،
وقد جاء في الحديث قوله عليه السلام : « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » (٢) وقرئ قوله تعالى :
« فَبِذَلِكَ قُلْتُمْ فَتَرَحَّوْا » (٣) على المخاطبة وكلاهما نادرٌ .

واختلِفَ في هذا الفعل المبني للفاعل المخاطب إذا كان بغير اللام (٤) : فذهب
البصريون إلى أنه صيغةٌ قائمةٌ بنفسها ، لا مدخلَ للآمر (٥) فيها ، وأنَّ الذي باللام
صيغةٌ الفعل المضارع دخلتْ عليه اللامُ للأمر فجزمتهُ ، والأولُ مبني على الوقف
والآخرُ معربٌ بالجزم .

وذهب الكوفيون إلى أن كليهما واحدٌ ، فعلٌ مضارعٌ في الأصل معربٌ بالجزم
باللام ظاهرةٌ أو مخدوفةٌ ، قياساً على سائر أفعال الأمر .

وذهب المتأخرون إلى أن الصحيح أن ما فيه اللامُ مضارعٌ معربٌ بالجزم
لوجود المضارعة فيه وهو التاء والياء والنون والألف التي أعرب بسببها ، وما ليسَ
فيه اللامُ صيغتهُ صيغةٌ أخرى ، وهو مبنيٌ لا مدخلَ للآمر فيه ولا شبهةٌ بينه
وبين الاسم كما كان في المضارع من الإبهام والتخصيص الموجودين فيها ، إذ تلك

(١) الطلاق ٧

(٢) لم أقف على هذه الرواية ، والذي في الترمذي (تفسير سورة ص) : « قال لنا
على مصافكم كما أنتم » .

(٣) يونس ٥٨ ، وهي قراءة ابن سيرين وقتادة ، انظر المحاسب ٣١٣/١ ،
والقرطبي ٣١٩٢

(٤) انظر اللامات ٩٠ ، ٩١ (٥) في الأصل : « للأمر » وهو تحريف .

الصيغة لا حرف مضارعة فيها توجب لها الإعراب ولا شبهة بينها وبين الاسم من جهتي الإبهام والتخصيص المذكورين^(١) ، بل هي صيغة مخصصة للاستقبال يتقنها فهي أصل قائم بنفسه .

فإن زعموا أن لام الجزم محذوفة مع حرف المضارعة فيجاءوا : بأنه لا يحذف حرفان^(٢) ، أحدهما يوجب علته تكون أصلاً في شيء ، ويبقى حكمها كحرف المضارعة ، واللام حرف واحد شديد الاتصال بما بعده ، صار معه كـ بعض حروفه ، فلا يجوز حذفه إلا في الضرورة وحده كقوله^(٣) :

٢٩٦ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى

وأما حذفها معاً في كل موضع مخاطبة للفاعل فلا . وكل ما جاء من ذلك على كثرته في كلامهم هو بغير لام ، ولا حرف مضارعة ، إلا ما ذكر نادراً فلا يقاس عليه ، وهذا كله جريان على مذهب البصريين .

والصحيح مذهب الكوفيين ، وقد أثبت بالدلائل عليه في غير هذا الكتاب .

واعلم أن هذه اللام لشدة اتصالها بما بعدها حتى صارت كـ بعض حروفه جاز فيها التكين خفتها إذا اتصل بها واو العطف أو فاؤه^(٤) ، كقوله تعالى : « وَايُوفُوا نَذْرَهُمْ ، وَلِيُطَوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ »^(٥) على قراءة مَنْ قرأ بالتكين ،

(١) انظر : ص ٤٧

(٢) الحرفان هما : اللام الجازمة وحرف المضارعة .

(٣) البيت لـ : متم بن نويرة كما في الكتاب ٤٧٩/١ وتامه :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَأَجْمَشِي

لَكَ الْوَيْلُ حَرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى

وهو في أمالي الشجري ٢٧٥/١ ، وابن يمش ٦٠/٧ ، والإنصاف ٥٣٢ ، والمغني ٢٤٨ ، وشواهد المغني ٥٩٩ ، والخزانة ٦٢٩/٣ . والبعوضة : اسم مكان

(٤) انظر ابن يمش ١٣٩/٩ (٥) الحج ٢٩

وكذلك / قوله تعالى : « فذلك فليفرحوا » ^(١) فأجري ذلك مجرى فتح وكبد ١٠٧ حين قالوا : فتح وكبد ^(٢) ، يأسان الخاء والباء ، تخفيفاً لاجتماع المتحركات ، ويستقبح ذلك فيها مع حرف منفصل ، نحو « ثم ليقطع » ^(٣) « ثم ليقضوا » ^(٤) .

وكذلك الحكم في الواو والفاء مع « هو » و « هي » و « ثم » في نحو قوله تعالى : « ثم هو يوم القيامة من المحضرين » ^(٥) على قراءة قالون ^(٦) والكاسي ^(٧) من السبعة بالإسكان في الفتح ، بنزلة : « ثم ليقطع » ^(٨) ، وإنشأ ذلك لشدة اتصال الواو والفاء بما بعدهما لأنشأ كحرف منه وانفصال « ثم » إذ هي كلمة قائمة بنفسها من ثلاثة أحرف فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون للدعاء ، نحو قولك : « ليتغير لزيد ولترحمه » والأكثر : اغفر لزيد وارحمه ، لأنها في الفعل بنزلة لام الأمر ، والحكم فيها في اللفظ كالحكم فيها ، قال الله تعالى : « فاغفر لنا وارحمنا » ^(٩) ، وقال الشاعر ^(١٠) :

٢٩٧ — أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَاعْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُؤَ
وإنشأ تفارقها في المعنى ، وذلك أن الأمر هو طلب من الأعلى إلى الأدنى ، والدعاء من الأدنى إلى الأعلى ^(١١) .

-
- (١) يونس ٥٨ (٢) انظر المتع ٧١٦ (٣) الحج ١٥
(٤) الحج ٢٩ ، وقال صاحب الجنى ٤٢ : « ويجوز إسكانها بعد « ثم » وليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة ، خلافاً لزاعم ذلك ، وبه قرأ الكوفيون وقالون واللبزي .
(٥) القصص ٦١ ، وانظر النشر ٢٠٢/١
(٦) عيسى بن مينا ، قرأ على نافع ، وتعني قالون بلغة الرم : جيد ، هو قارىء المدينة ، توفي سنة ٢٢٠ ، انظر النشر ١١٢/١ ، طبقات لأفراء ٦١٥/١
(٧) علي بن حمزة إمام أهل الكوفة ، كان إمام الناس في القراءة في زمانه ، توفي سنة ١٨٩ ، انظر النزعة ٦٧ ، النشر ١٧٣/١ ، البغية ١٦٣/٢
(٨) الحج ١٥ (٩) البقرة ٢٦٧
(١٠) البيت للحطيفة ، وهو في ديوانه ٢٠٨ والكامل ٥٤٢
(١١) قال صاحب الجنى ٤١ : « وإذا ورد الدعاء من المساري فهو التماس »

وجملة الأمر أن اللام الداخلة على صيغة الأمر تكون بحسب ما وضعت الصيغة له من طلب أو إباحة أو تعييز أو تكون^(١) أو غير ذلك بما أحكمه الأصوليون في كتبهم ، فلا معنى لتفريق مواضع ذلك إلا الجزئي على تنويعهم في الاصطلاح^(٢) ، وإلا فالطلب يكون من الأعلى إلى الأدنى ومن المثل إلى المثل ومن الأدنى إلى الأعلى^(٣) ، ويكون ذلك بصيغة الأمر وبالمضارع باللام مجزوماً ، هذا هو الحق ، إلا أن النحويين على صيغة « افعل » أمراً ، وبعضهم من المتأخرين تحددوا فزاد الدعاء ، وحقيقته^(٤) ما ذكرت لك فاعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون للوعيد نحو قولك : ليقْتُلُ زيداً وأنت تعلم ما تلقى ولتضربه فتعرف تعلم ، قال الله تعالى : « ليكفروا بما آتيناكم ولتستمتعوا فسوف تعلمون »^(٥) .

وأكثر ما تأتي الصيغة [على] صيغة « افعل » ، وقد تكون صيغة المضارع باللام ، فالحكم فيها كالحكم في لام الأمر والدعاء ، وإنها الفرق بينها في المعنى ، لأن في معنى هذه التهديد وهي راجعة إلى ما ذكرنا من الوعيد ولا طلب فيها إلا في ضرورة الأمر ، فلذلك يطلق النحويون عليها أمراً ، ونظيره [في] ذلك قوله تعالى : « اعملوا ما شئتم »^(٦) ، فلولا قرينة الحال في الكلام لكانت الصيغة واحدة مفهوماً منها الأمر [من] أول وهلة .

وفي صيغة « افعل » بين الأصوليين اختلاف : هل اللفظ مشترك أو هو في الطلب أظهر ، أو في الموجب منه ؟ حقيقته^(٧) في علم أصول الفقه .

(١) كذا في الأصل ولم أمتد إلى معناها .

(٢) في الأصل : « الإصلاح » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « ومن الأدنى إلى الأدنى » وهو سهو .

(٤) في الأصل : « وحقيقته » وهو تحريف .

(٥) العنكبوت ٦٦ (٦) فصلت ٤٠ (٧) في الأصل : « حقيقة » .

القسم الرابع : غير الزائدة غير العاملة :

أن تكون للتأكيد أي لتبكيّن المعنى في النفس ، ولها في ذلك ثلاثة^(١) مواضع . ١٠٨

الموضع الأول : أن تدخلَ للابتداء في المتبداً وما حلّ موضعه من الفعل المضارع له ، فالمبتدأ نحو قولك لتزيد قائم^(٢) ، ولتعبد الله خارج^(٣) وليقوم زيد^(٤) .

وإنما قدّمت أولاً اعتماداً عليها في التوكيد لما بعدها ، كما تقدّم مرّة الاستفهام ودان^(٥) ، المكسورة المشدّدة ، ودان^(٦) النافية للاعتماد عليها في معانيها التي وضعت لها ، ولذلك كانت حروفاً معلقة^(٧) لما قبلها عن العمل^(٨) فيما بعدها ، أي قاطعة له ، وذلك في باب ظننت وأعلنت ، وقاطعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها في باب الإستغفال ، فتقول : ظننت زيد قائم^(٩) ، وأعلم زيد لعبد الله منطلق^(١٠) ، وزيد لضربه ، وإنما ذلك كما ذكرت لك من أنه حرف صدر ، قال الله تعالى : « لأنتم أشدّ رهبة في صدورهم^(١١) » ، وقال زهير^(١٢) .

٢٩٨ - ولأنت أشجع حين تتجّه آلاً أبطل من كيث أبي أجر
وقال آخر^(١٣) :

٢٩٩ فلّهو أخوف عندي إذ أكلمه
.....

-
- (١) كان على المؤلف أن يعبدا أربعة ، كما سنرى حين مردها .
(٢) ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم : « لزيد أفضل من عمرو » جواب قسم مقدر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها ، وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء ، انظر اللامات ٧٠ ، والإنصاف ٣٩٩ .
(٣) في الأصل : « المعتل » وهو تحريف . (٤) الحشر ١٣ .
(٥) الديوان ٩٤ ، واللسان : (أضم) ، وشراهد الثانية ٢٣٠ . وتجنه : يواجه .
(٦) البيت لكعب بن زهير ، وهو في ديوانه ٢١ ، وتماه :
(٧) البيت لكعب بن زهير ، وهو في ديوانه ٢١ ، وتماه :

وقيل إنك مسبور ومسؤول

والبيت في القرب ٧١/١

وَمَا حَلَّ محلَّ المبتدأ هو الفعل المضارع إذا صدر به ، نحو قولك : «لَبِثْتُ زَيْدٌ» ، وليخرج عمرو ، وكذلك الفعل الذي لا يتصرف ^(١) ، نحو : نعم وبئس وفعل التعجب ، فتقول : «لنعم الرجل زيد» ولبئس الغلام عمرو ، [وتلزم في فعل التعجب بحريانه مجرى الأمثال] ^(٢) ، قال الله تعالى : «لبئس ما كانوا يعملون» ^(٣) ، وقال الشاعر ^(٤) :

٣٠٠ - وَلَنِعَمَ حَشْوُ الدُّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيْتَ بَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّعْسِ
وإثما ذلك مشابهة [جميع ذلك] ^(٥) الاسم ، أما المضارع ففي الإبهام والتخصيص ، وأما الماضي المذكور فلعدم تصريفه كعدم تصرف الإبهام .

وربما دخلت اللام على ما يدخل على المضارع من «أن» ، الناصبة له نحو قولك : «لأن» تقوم خير لك من «أن» تفعل . «لأن» المعنى : لقيامك فهي في موضع مبتدأ ، فلذلك عوملت في ذلك معاملة ، وكذلك حكم ما يدخل على المضارع إذا خلت للاستقبال ، نحو : «لسوف» يقوم زيد ، قال الله تعالى : «ولسوف يعطيك ربك فترضى» ^(٦) .

وأما قوله تعالى : «ولسوف أخرجك حياً» ^(٧) ، فهي جواب قسم محذوف يتلوه ^(٨) بها ، «ولسوف» ^(٩) موضع شيدكر بعد .

(١) دخول لام الابتداء على الفعل أمر يختلف العلماء فيه ، قال ابن هشام ، «فأجاز ذلك ابن مالك واللاقي وغيرهما ، زاد المألقي الماضي الجامد» انظر المغني ٢٥٢

(٢) ما بين معقوفين لم أعتد إلى توجيهه ، وقبله في الأصل بياض بقدر ثلاث كلمات ، ولعله يقصد نحو : «كطرف زيد» بمعنى ما أظرفه ، قال ابن هشام : «وعندي أنها إما لام الابتداء وإما لام جواب قسم مقدر» ، انظر المغني ٢٦١ ، المرتجل ١٨٠

(٣) المائدة ٦٢

(٤) البيت لزهير «وهو في ديوانه ٨٩ ، والكتاب ٤٣/٢ ، وأما الشجري ١١١/٢ وابن يعيش ٢٦/٤ ، واللسان (نزل) ، والخزانة ٦٢/٣ ، والدرر ١٣٨/١ . يقول : نعم لبئس الدرع أنت إذا اشتدت الحرب وتراحت الأفران فتداعوا بالنزول عن الحيل والتضارب بالسيوف .

(٥) زيادة ليست في نقل الجنى عن المؤلف . (٦) الضحى ٥ (٧) مريم ٦٦

(٨) في الأصل : «تلى» وهو تحريف . (٩) في الأصل : «ولسوفك» وهو تحريف .

الموضع الثاني : أن تكون في خبر المبتدأ وذلك قسماً : قسم قياسي وقسم موقوف على السماع .

فأما القياسي ففي خبره إذا وقع خبراً لـ «إن» المكسورة التي للتوكيد المذكورة في بابها ، نحو قولك : «إن زيدا لقائم وإن عبد الله خارج» ، قال الله تعالى : «إن الله / لغفورٌ رحيم» ^(١) «وإن ربك لسريع العقاب» ، ١٠٩ وإنه لغفورٌ رحيم» ^(٢)

وهذه اللام هي جائزة الدخول في هذا المكان لا واجبة ، لما يُبراد من المبالغة في التوكيد إذ هو حاصل ، فإن محلها في الأصل المبتدأ الذي [هو .و] اسم «إن» ، إلا أنه اتفق مانعٌ من ذلك وهو أنه لما دخلت «إن» على المبتدأ وليته وتطلبته ، وكانت متبينة بالفعل كما ذكر في بابها وجب أن تعمل فيه وصارت معه كالـمبتدأ ^(٣) إذ لم تغير من معنى الابتداء شيئاً ، إنما هي للتوكيد خاصة ، وهو زائدٌ على الابتداء فوجب اللام الداخلة على الجملة التي فيها «إن» أن تكون مقدمة عليها .

وبما يوضح ذلك أنها تجتمع معها مقدمة فتبدل همزة «إن» هاء كما قال الشاعر ^(٤) :

٣٠١ - أَلَا يَأْسَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقِ غَلِيٍّ كَرِيمٍ
على أن بعض المتأخرين في «لهنك» كلاماً ضعيفاً ^(٥) ، قد ذكرته شيء فيهما تقدم .

فإذا ثبت أن اللام أصلها في الدخول أن تكون قبل «إن» ثقل اجتماع حرفين مؤكدين ، فأزالوا اللام من ذلك الحل ووضعوها في موضع لا يكون فيه ثقل وهو الخبر في الأصل لتأخيره عن الاسم ، فقالوا : «إن زيدا لقائم» ، و «إن عبد الله لشاخص» .

(١) النحل ١٨ (٢) الأعراف ١٦٧

(٣) في الأصل «إذا» وهو تحريف . (٤) تقدم برقم ٥١

(٥) في الأصل : «كلام ضعيف» وهو سور .

ثم تدخل في الاسم **إِنْ** فَصْلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ **إِنْ** ، بالظرف أو المجرور ، نحو قوله تعالى : **« إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لَّكَ »** ^(١) ، **« وَإِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لَّكَ »** ^(٢) ، **« وَإِنْ لَه عِنْدَنَا لَتَزُلْزَلِي »** ^(٣) ، لأنه قد زال موجب الثقل بالاجتماع مع **« إِنْ »** .

ثم إنّه قد يجوز دخولها فيما يحلُّ تحلُّ الخبر من ظرفٍ نحو : **« إِنْ زَيْدًا لَعِنْدَكَ »** أو مجرورٍ نحو : **« إِنْ زَيْدًا لَمَنْ بَنِي تَمِيمٍ »** أو الفصل الذي بين اسمها وخبرها ، نحو : **« إِنْ زَيْدًا لَهُوَ الْقَائِمُ »** ، وفي المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها ، نحو : **« إِنْ زَيْدًا لِأَبُوهُ قَائِمٌ »** ، وفي الفعل المضارع الواقع في موضع الخبر ، نحو **« إِنْ زَيْدًا لَيَقُومُ »** ، وفي الماضي إذا كان غير متصرفٍ نحو : **« إِنْ زَيْدًا لَبِشَ الرَّجُلُ »** ، **« وَإِنْ عَمْرًا لَنَعَمَ الْفَتَى »** ، وفي معمول الخبر مع وجوده وتأخير عنه ، نحو : **« إِنْ زَيْدًا لَعِنْدَكَ قَائِمٌ »** ، وفي مجموعها نحو قولك : **« إِنْ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ لِقَائِمٌ »** ، قال الله تعالى : **« إِنْ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ »** ^(٤) ، **« وَإِنْ رَبُّكَ لِلْمُرْصَادِ »** ^(٥) ، وقال تعالى : **« وَإِنْ رَبُّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ »** ^(٦) ، وقال تعالى : **« إِنْكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ »** ^(٧) ، وقال الشاعر ^(٨) :

٣٠٢ - **إِنْ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوْدَّتَهُ** على التثاني لعندي غير مكفور

وإنما دخلت اللام في هذه المواضع كلها مبالغةً للتوكيد كما ذكر ، وإذا بولغ فيه فلا بأس أن تكون من جهتين ، إذا لم يكن اجتماع التثني ^(٩) للتوكيد لأنّ الاجتماع قد زال فزال الثقل .

وأما ما ذكر الزجاجي ^(١٠) أنّ اللام دخلت في الكلام الذي فيه **« إِنْ »** توكيداً للخبر ، كما دخلت **« إِنْ »** ، توكيداً للجملة فغير صحيح لدخول اللام

(١) سورة ق ٣٧ (٢) النازعات ٢٦ (٣) سورة ص ٤٠

(٤) العنصر ٢ (٥) الفجر ١٤ (٦) النحل ١٢٤ (٧) هود ٨٧

(٨) تقدم برقم ١٤٨ (٩) في الأصل « التي » وهو تحريف .

(١٠) انظر اللامات ٦٠ ، ونسبه إلى سيويه .

في اسم «إن» مع الفصل / كما ذكر ، وفي غير الخبر في المواضع التي ذكرنا مع ١١٠ «إن» إذا أبدلت من همزتها هاء كما ذكر ، وإنما هو كلام زورته ونسبته . وكذلك ما حكى عن بعضهم ^(١) من أن ذلك منظر لـ «ما» النافية مع خبرها في الكلام الذي ذكره قوتهم مردود بما ذكرنا .

واعلم أن هذه اللام قد تلزم ، وذلك في خبر «كان» الواقعة خبراً لـ «إن» الخفيفة من الثقيلة المكسورة كقوله تعالى : «وإن كنت من قبله لمن الغافلين» ^(٢) . و«إن» كذا لفي ضلال مبن «^(٣) لأن الفرق بين النافية وبينها لا يقع إلا بها» وكذلك في خبر كان ومفعولي ظننت وأعلنت الأخيرين والفصل ^(٤) ، إذا دخلت على ذلك كله «إن» المذكورة ، نحو : إن ظننت زيدا لقائماً ، وإن أعلنت عمراً عبد الله لمطلقاً ، وإن كان زيداً ليقوم ، وإن زيدا لهو القائم لليلة المذكورة .

ويجري مجرى «إن» في القياس «لكن» ، لأنها داخلة على الخبر ^(٥) ، ولا تغير معنى الابتداء كـ «إن» ، إلا أن ذلك فيها قليل لارتباطها بما قبلها ، قال الشاعر ^(٦) :

٣٠٣ — ولكنني من حُبها كعميد

(١) هو الفراء ، كما في اللامات ٦٠ (٢) يوسف ٣ (٣) الشعراء ١٧

(٤) أي : إن الفرق بين (إن) النافية (وإن) الخفيفة لا يقع إلا بهذه اللام .

(٥) أي ضمير الفصل .

(٦) أقحم في الأصل : «المبتدأ والخبر» بعد قوله «على الخبر»

(٧) البيت لا يعرف قائله ، وصدره في الجنى ٦٩ :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي

وهو في الإنصاف ٢٠٩ ، واللسان (لكن) ، والمفني ٢٥٧ ، وابن عقيل ٢١١/١

هو الأشموني ١٤١/١ ، وشراهد المفني ٦٠٥/٢ ، والخزاعة ١٦/١ ، والميني ٢٤٧/٢

والبصريون يفتنون في هذا مع السماع لقلته ، والكوفيون يميزونه قياساً (١) ، والصحيح عندي أنه قياس ، لأن العلة المذكورة موجودة فيها ، وهي التي من أجلها جاز دخول اللام في خبر « إن » ، وهي عدم تغير معنى الابتداء ، والاستدراك ليس بمغير للابتداء ، وإنما قل سمع ذلك فيها . وفي صناعة النحو موضح جائزة قياساً بمنوعة سماعاً ، وعكس هذا ، وذكرها هنا يطول ، وقد ذكرها أبو الفتح بن جني في كتاب « الخصائص » له فانظر إليه هناك (٢) .

وأما القسم السماعي ففي خبر المبتدأ إذا لم يكن خبراً ٣ - « إن » ، بإقياً على التجربة له ، أو خارجاً إلى غيره ، والباقي خبراً نحو قول الشاعر : (٣)

٣٠٤ - أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

قال بعضهم في قوله تعالى : « إنَّ هَٰذَا لِسَاحِرَانِ » (٤) « إن » بمعنى (٥) نعم ، « وهذان » مبتدأ و « ساحران » خبر ، ودخلت عليه اللام شاذاً ، وقال بعضهم : اللام في الأصل داخلة على مبتدأ محذوف تقديره : لهما ساحران ، وقال بعضهم : « إنَّ » اللام على قياسها من الدخول على خبر « إن » ، « وهذان » منصوب اسماً لها على لغة من يجري التثنية في نصب والحذف مجرى الرفع كما قال : (٦)

٣٠٥ - إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا مَنْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

(١) انظر الإنصاف ٢٠٨/١ (٢) انظر الخصائص ٣٩١/١

(٣) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٠ ، والخزانة ٣٢٨/٤ وقال : إنه لرؤية أو لغترة ابن عروص ، وهو في اللسان (شرب) ، وابن يعيش ١٣٠/٣ ، والمغني ٢٥٤ ، وابن عقيل ٢١٢/١ ، والأشعري ١٤١ ، وشواهد المغني ٦٠٤ ، والدرر ١١٧/١ . وأم الحليس : كنية لمرأة ، والشهرية : المعجوز .

(٤) طه ٦٣ . وانظر ص ٢٤

(٥) في الأصل : « لمعنى » وهو تحريف . (٦) تقدم برقم ٢٣

وهذا هو الظاهر لعدم التكاف ، وثبوت تلك اللغة فاش ، وقلة دخول اللام في خبر المبتدأ^(١) ، وحذف ما اعتمد عليه في التوكيد والإخبار^(٢) ، وهو المبتدأ المضمرة لتناقض المقصدين ، ولذلك لا يجوز أن يؤكد الضمير المحذوف في نحو قولك : « زيدٌ ضربت نفسه » بالنصب تريد : ضربته ، وإذا قبح حذف المبتدأ في صلة الموصول في غير صلة / « أي » ، وإذا لم يَطُلَّ الكلام نحو قوله تعالى : ١١١ « مابعوضة »^(٣) و « تدابراً على الذي أحسن »^(٤) بالرفع في « بعوضة » و « أحسن » ، وليس في الكلام توكيد ، فهو مما فيه توكيد أقبح ، فإن قُمتَ الخبرَ على المبتدأ في مسائلها جاز دخول اللام عليه للتصدير ، وإن كان المراد به التأخير ، كقوله^(٥) :

٣٠٦ - بَخَيْرٌ أَنْتَ عِنْدَ النَّاسِ مِنَّا إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ يَالَا
وأما دخولها فيما تَخَرَّجَ عن خبر المبتدأ إلى غيره فخير « أن » ، المفتوحة كقول الشاعر : (٦) .

٣٠٧ - أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرُ الْمَطْيِ
وقرئ في الشاذ : « إلا » أنهم ليسوا كلون الطعام^(٧) ، بفتح الهمزة ، وذلك موقوف على السماع . وخبر « أمسى » كما قال الشاعر : (٨) .

-
- (١) هذا رد على المذهب الأول الذي يقول : « إن » بمعنى نعم .
(٢) هذا رد على المذهب الثاني الذي يقول : إن اللام دخلت على خبر مبتدأ محذوف ، وقوله : « التوكيد والإخبار » غير واضح في الأصل .
(٣) البقرة ٢٦ ، وهي قراءة الضحاك وابن أبي عمير ورواية كما في القرطبي ٢٠٨
(٤) الأنعام ١٥٤ ، والرفع قراءة الحسن والأعشى كما في الاتحاف ١٣٢ ، وقراءة يحيى بن عمار وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ٢٥٧٨
(٥) تقدم برقم ٣٤
(٦) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١٥/١ ، واللمعان (مطا) ، والمص ١٤٠/١
(٧) الفرقان ٢٠ ، ونسبها في المنقي ٢٥٧ إلى سعيد بن جبير .
(٨) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١٦/١ ، وابن عيش ٦٤/٨ ، وابن عتيق ١١٧/١ ، والأشعري ١٤١ ، والخزائن ٣٣٠/٤ ، والدرر ١١٧/١

٣٠٨ - مَرُوا عَجَلاً فَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبُكُمْ
قَالَ الَّذِي سَأَلُوا : أَمْسَى لَمْجَهُودًا

وخبر «مازال» ، كما قال الشاعر (١) :

٣٠٩ - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
لَكَالِهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ

وكلُّ ذلك شاذ لا قياس عليه في العربية .

الموضع الثالث : جواب القسم سواء كان جملة اسمية أو فعلية ماضية أو مستقبلية ، لكن لابد أن تكون موجبة ، نحو قولك : والله لزيد قائم والله ليقوم زيد ، والله لقد قام زيد ، والله لنعم الرجل زيد ولبئس الرجل عمرو ، قال الله تعالى : « وثالث لا أكذبن أضامكم » (٢) وقال : « ثالث لقد آثرك الله علينا » (٣) ، ويجوز حذف جملة القسم ، وتبقى جملة الجواب باللام لتدل على ذلك ، ومنه قوله تعالى : « لتبؤن في أموالكم وأنفسكم » (٤) « ولتعلمن نبأه بعد حين » (٥) ، وقال الشاعر (٦) :

٣١٠ - لَقَدْ قُلْتُ لِلنُّعْمَانِ لَمَّا لَقِيْتُهُ يُرِيدُ بَنِي حُنٍّ بِرُقَّةٍ صَادِرِ
وقال الله تعالى : « ولتدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين » (٧) ، وقال

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٢٣٥ ، والنصف ٥٢/٣ ، وروايته فيه :

وما زلت من ليلي لَدُنْ طَرَّ شَارِبِي لَكَالِهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانِ

وهو في أمالي الشجري ٢٢٢/١ ، والفني ٢٥٧ ، والأشئوني ١٤١ ، والمجع ١٤١/١ ،
والحرانة ٣٣٠/٤

(٢) الأنبياء ٥٧ (٣) يوسف ٩١ (٤) آل عمران ١٨٦ (٥) سورة ص ٨٨

(٦) البيت للتابعة ، وهو في ديوانه ١٤٤ ورواية « برقة » فيه : « ثغرة » .

(٧) في الأصل « ولنعم دار الآخرة خير » وهي الآية ٣٠ من النحل ، وقد نص المؤلف على أن اللام التي تفتقرن بالماضي الجامد هي لام الابتداء وذلك حين ذكر لام الابتداء ، ولكنه وهم الآن فعند هذه اللام جواب قسم محذوف ، وذلك يبدو في شواهد التالية ، ثم يعود فيعدها لام ابتداء ، وقد نؤول ذكره للشواهد على أنه سيعرضها ثم يحكم عليها .

تعالى : « لبئس ما كانوا يعملون »^(١) ، وقال الشاعر^(٢) :

٣١١ - لِنِعْمِ الْفَتَى تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَمِيْمُ بْنُ مُرٍّ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ

وإذا دخلت هذه اللام على الماضي المتصرف ، فلا تكون إلا « جواب قسم » ، لأنه [لا] يشبه الاسم من جهة شبه الفعل [للاسم] فلا تكون لام ابتداء [وأما غير المتصرف] فتشبهه^(٣) من جهة عدم التصرف فتكون لام ابتداء كما تقدم^(٤) .

وإنما دخلت اللام في جواب القسم ليشتق بها^(٥) مبالغة في التوكيد ، إذ القسم توكيد المقسم عليه ، وكذلك إذا كان المضارع باللام والنون^(٦) لزم أن يكون جواباً للقسم كما تقدم ، لأن النون مغلصة لذلك^(٧) ، وهي لازمة لجواب القسم^(٨) عند بعضهم ، وبعضهم لا يعتقد ذلك لقول الشاعر^(٩) /

١١٢

(١) المائدة : ٦٢

(٢) لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤٢ . وروايته فيه : « طريف ابن مال » عوضاً من « تميم بن مر » وهو في الكتاب ٢٥٤/٢ ، وابن عقيل ٣٨/٤ ، والأشعري ٤٧٧ ، والمصنف ١٨١/١ ، والدرر ١٥٧ . تعشو : تصير في الظلام ، والحصر : شدة البرد .

(٣) في الأصل : « وتشبه » ولا يستقيم المعنى عليها . (٤) انظر ص ٢٣١

(٥) في الأصل : « به » ولعله تحريف .

(٦) أي : تكون اللام في أوله ، والنون في آخره ثقيلة أو خفيفة ، انظر اللامات ١١٣

(٧) قال في اللامات ١١٣ : اعلم أن الفعل المستقبل إذا وقع في القسم موجباً لزمته اللام في أوله والنون في آخره ، وقال في ص ١١٤ : « إنما جمع بين اللام والنون هنا لأن اللام تدخل لتحقيق المحلوف عاينه ، ولزمت النون في آخر الفعل ليفصل بها بين فعل الحال والاستقبال فهي دليل الاستقبال » .

(٨) في الأصل : « للجواب للقسم » وهو تحريف .

(٩) البيت لزيد الفوارس الضبي كما في الحاشية ٢١٦/١ ، وهو في المقرب ٢٠٦/١ ، والبحر المحيط ٤٤٠/٦ ، وقطر الندى ٢٢٤ ، والخزانة ٢١٨/٤ ، والدرر ٤٦/٢ . وتآلى : حاف ، والمفائد : عبيدان الحديد التي يشوى عليها اللحم ، يشير بذلك إلى خستين .

٣١٢ - تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةَ لَيْرُذُنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

وهذا عندي لضرورة الشعر ، ولم يأت في الكلام نحو : « والله ليقوم زيد »
وذلك بخلاف اللام ، فإنها غير لازمة لأنها في الحقيقة لامُ الابتداء ، لأنها لا تدخل
في موضع [لا] . تصلح فيه « إن » ، المكسورة ، ولام الابتداء لا تلزم في الابتداء
فلا تلزم في الجواب ، فهذا وجه ، ووجه آخر أنه قد حصل التوكيد لجملة القسم
فلا ضرورة إلى توكيد غيره إلا مبالغة خاصة ، بخلاف النون فإنها لازمة لأجل
التخلص للقسمية والاستقبال ، ألا ترى أنها - أعني اللام - جاءت في القسم تارة
وحذفت أخرى في قوله تعالى : « قد أفلح من زكاه » (١) و « قتل أصحاب
الأخدود » (٢) ونحو قول الشاعر (٣) :

٣١٣ - وَقَتِيلُ مَرَّةً أَثَارَنَ فَإِنَّهُ حَقٌّ وَإِنَّ أَبَاهُمْ لَمْ يُشَارَ

وقد لزمت اللام في « لعمر الله » (٤) دلالة على القسم ولزوم الابتداء فيه
إذ لا يخرج عنها ، فإن أزيل عنها حذفت اللام وفُتِحَتْ عينه وضُمَّتْ ، ولشدة
تصالها بها جعلها بعضهم كجزء منها عني أثبتنا في القلب ، حين قال : « دَعَمَلِك » ،
فكما تدل (٥) في الجواب على القسم كذلك تدل في القسم على الجواب ، وإذا تأملت
هذه اللام فهي لام الابتداء في الفصل قبل هذا ولام التوطئة بعد هذا (٦) .

(١) الشمس ٩ ، وقبلها : « والشمس وضحاها » .

(٢) البروج ٤ ، وقبلها : « والسماء ذات البروج » .

(٣) البيت لعامر بن الطفيل كما في المفضليات ٣٦٤ . ورواية العجز :

فَرَعُثُ وَإِنَّ أَخَاهُمْ لَمْ يَقْصَدِ

وهو في أمالي الشجري ٣٦٩/١ ، والدرر ٤٧/٢ ، والفرغ : الرأس العالي في الشرف ،

يقصد : يقتل .

(٤) في الأصل : « لعمرى الله » وهو تحريف . وانظر اللامات ٧٦

(٥) أي : اللام .

(٦) انكر صاحب الجنى ٥٢ على المؤلف هذا الرأي .

واعلم أن « لو » و « لولا » إذا وقعا في جواب القسم لزم جوابها اللام نحو قولك : « والله لو قام زيد لأحسنت إليك » و « والله لولا زيد لأحسنت إليك » قال الشاعر (١) :

٢١٤ - وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ لَهَذَا خَالِصًا لَكُنْتُ عَبْدًا أَكِلَ الْأَبَارِصَا
وقال الآخر (٢) :

٣١٥ - فَوَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ لَأَشْيَتْ غَيْرُهُ لَزُعْزَعٌ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ
وإذا حُذِفَ القسم قبلها بقيت اللام في جوابها تدلُّ عليه كقول الشاعر (٣) :

٣١٦ - فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعَزَّةً
لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَا بَدَّ مَضْرَعَا

وقال الله تعالى : « وَلَوْلَا رَحْمَتُكَ لَرَجَمْنَاكَ » (٤) و « لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ » (٥) ، فذلك كقوله تعالى : « وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ » (٦) و « وَلَتُبْذِلَنَّ » (٧) .

وزعم جملُ النحويين أن « لو » و « لولا » حيث وُجِدَا تلزم للام جوابهما على كل حال ، كان قسم أو لم يكن ، واستشهد بعضهم باليت والآيتين

(١) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في أدب السكاك ١٦٦ والجواليقي ٢٤٥ ، والنصف ٢٣٢/٢ ، وابن يعيش ٢٣/٩

(٢) نُسِبَ في المغني ٣٠٣ إلى امرأة ورواية الصدر :

فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ

وهو في ابن يعيش ٢٣/٩ ، وشرح شراهد المغني ٦٦٨

(٣) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في الفراء ٣٠/٢

(٤) هود : ٩١ (٥) سبأ : ٣١ (٦) سورة ص : ٨٨

(٧) آل عمران ١٨٦ ، وتمة الآية « في أموالكم وأنفسكم » .

المتقدمين ، وقالوا : إنَّ اللامَ لا تُحذفُ مِنْ جوابِها إلاَّ ضرورةً ،
كقول الشاعر (١) :

٣١٧ - فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ
وقول الآخر (٢) :

٣١٨ - لَوْلَا الْحَيَاءُ وَمَا فِي الدِّينِ عِبْتُكَما

يَبْعُضُ مَا فِيكُما إِذْ عِبْتُما عَوْرِي

١١٣

والصحيح أنَّ اللامَ لا تقعُ في جوابِها إلاَّ [إذا] كانا بعد قسمٍ ظاهرٍ أو
مقدَّر (٣) ، وليس الجوابُ إذنَ لها بل للقسم ، فحيثُ وُجِدَ دونَ قسمٍ ولا
تقديره لم تدخلِ اللامُ في جوابِها ، ولذلك قد نجدُ جوابِها مع عدم القسم بغيرِ
اللام قاتمةً .

الموضع الرابع : أن تكون توطئةُ لجواب القسم وتوكيداً نيابةً عنه في ذلك ،
وذلك إذا تقدَّم حرفُ الشرط الذي هو « إن » ، الحقيفة المكسورة نحو قولك :
لئن قتُ لأكرمَنَّكَ ولئن خرجتُ لأخرجَنَّ معك ، قال الله تعالى : « لئن
أخرجُوا لا يخرجُونَ معهم » ، ولئن قوتلوا لا ينصرونهم » ، ولئن نصروهم
ليؤننَّ الأعداء » (٤) ، وقال الشاعر (٥) :

(١) نسب في أمالي الشجري ٣٤٤/٢ إلى الثقب المبيدي . وفي الخزانة ٣٤٩/١ إلى علي بن
بدال ، وهو في الإنصاف ٣٥٧ ، والمتن ٦٢٤ ، واللسان « أخا » ، وابن يعيش ٢٤/٩ ، والأشعري ٦٦٩
(٢) البيت لشمس بن مقبل وهو في ديوانه ٧٦ ، وفيه « ولولا » عوضاً عن « وما في » ،
والمقرب ٩٠/١ ، وفيه « وبقي » عوضاً من « وما في » والبحر المحيط ٢٤٤/١ ،
واللسان : « بعض » .

(٣) ظاهر من كلام المؤلف أن اللام بعد (لو) و (لولا) لام جواب قسم مقدَّر .
وهو رأي ابن جني ، ولا يوافق معظم العلماء على هذا الرأي . انظر المغني ٣٥٩
(٤) الحشر ١٢ (٥) تقدم برقم ٧٧

٣١٩ - كَيْنَ عَادَلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

ولا تلزم هذه اللام بل يجوز إثباتها - كما ذكر - وحذفها ، كما قال تعالى : « وَإِنْ لَمْ يَنْتَهَوْا عما يَقُولُونَ لِمَسِّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (١) ، وقال الشاعر (٢) :

٣٢٠ - فَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ

لَا تُتَجَيِّنُ بِالْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقَةٌ

وقد تشبه « إذ » بـ « إن » فتدخل عليها اللام المذكورة كما قال الشاعر (٣) :

٣٢١ - غَضِبْتُ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتُ بِجِرَّةٍ

فَلَاذْ غَضِبْتُ لِأَشْرَبِنْ بِخَرُوفٍ

كما شبه الآخر « ما » النافية بالموصلة فأدخل عليها اللام للتوكيد فقال (٤) :

٣٢٢ - لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَأَنْتَصِحَنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلٌّ مَالِي؟

ولا يُقَاسُ عَلَى ذَيْنِكَ .

وقد تَضَمَّنَ « علمت » ، معنى القسم ، فتدخل اللام فيها بعدها دلالة على

ذلك ، كقولهم : « علمت لمن قام لأخريته » ومنه قوله تعالى : « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ » (٥) .

(١) المائدة ٧٣

(٢) البيت لعارق الطائي قيس بن وجرة كما في اللسان : (عرق) ، وروايته فيه : « العظم » ،

وهو في ابن يعيش ١٤٨/٣ ، وأعره : انتزع اللحم منه .

(٣) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في أمالي القاضي ١٤٨/١ ، والمغني ٢٦٠ ، وشواهده .

المغني ٧٠٦ ، والهمع ٤٤/٢ . وفي الأصل « فلئن » عوضاً من « فلاذ » وهو سهو .

(٤) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في منازل الحروف ٥١ ، والصدر فيه :

لَمَّا أَخْلَفْتُ شُكْرَكَ فَأُصْطَنِعَنِي

وهو في المغني ٧٥٧ ، وشواهده المغني ٩٥٦ ، والدرر ١١٦/١

(٥) البقرة ١٠٢

وأما قوله تعالى : « يدعون لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير »^(١) ، فـ « يدعون » مُعلقة عن العمل لأنها بمعنى « يقول » كما هي في قوله^(٢) :

٢٢٣ يَدْعُونَ عَنَتْرَ وَالرَّمَا حُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ يَبْشُرُ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ

على رواية من بنى « عنتر » على الضم لأنه منادى ، أي يقولون : يا عنتر . واللام لام الابتداء في « لمن »^(٣) وخبره مخدوف من القول « كأنه » في التقدير : يقول للذي ضره أقرب من نفعه يقال فيه : لبئس المولى ولبئس العشير ، والقول كثيراً ما يحذف في القرآن^(٤) ، وقد تقدم ذكر ذلك في مواضع من هذا الكتاب ، وقد قيل في الآية أقوال أحسنها ما ذكرت لك .

* * *

القسم الخامس : الزائدة العاملة : أن تكون مقحمة توكيداً ولها في ذلك موضعان :

الموضع الأول : أن تكون مقحمة بين المضاف والمضاف إليه نحو : يا ويح / لزيد ، يا بؤس للحرب ، والأصل : يا ويح زيدا يا بؤس الحرب ، فهو كيا عبد الله ، إلا أنهم أبقوا الإضافة وزادوا اللام توكيداً للتخصيص ، قال الشاعر^(٥) :

٤٢٤ - يَا بؤسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَأَحُوا

(١) الحج ١٣

(٢) البيت لغترة . وهو في ديوانه ٧٣ ، وشرح القصائد ٣٥٩ . والشطن : الحبل واللبان : الصدر .

(٣) إشارة إلى الآية الكريمة : « يدعون لمن ضره » .

(٤) انظر أمثلة على ذلك في كتاب « إعراب القرآن » المنسوب للزجاج ١٤/١ وما بعد

(٥) البيت لسعد بن مالك كما في الحماة ١٩٢/١ ، وهو في الكتاب ٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، واللامات ١١٠ ، والذيل ٢٦ ، والمغني ٢١٨ ، وابن يميـش ٧٢/د ، واللسان : (رهط) ، وشواهد المغني ٥٨٢

وقال الآخر (١) :

٣٢٥ - قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

يَا بُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ

وفي باب « لا » التي للتبرئة نحو قولهم « لا أبالك » و « لا أخا لزيد » ،
والأصل : لا أباك ولا أخا زيد ، لأن « لا » التي للتبرئة تنصب المضاف ،
وكانت الحقيقة فيه : لا أب لك ولا أخ لزيد ، فلما أضيف انتصب فصار :
لا أباك ولا أخا زيد (٢) ، ثم أقيمت اللام توكيداً للتخصيص أيضاً وأبقيت
الإضافة على حكمها (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٣٢٦ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَالَكَمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءٍ عَمَرُ

وقال الراجز (٥) :

٣٢٧ - أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ لَا أَبَالَكَآ

واختلف النحويون : هل العمل في هذين البيتين للام أو للإضافة ؟ فقل :
إنه للام ، لأن الإضافة معنوية واللام لفظي ، والعامل اللفظي أدى من
المعنوي ، ولكن يبقى حكم الإضافة ولذلك حذف تنوينه ونصب ، وكان
الإضافة فيه إلى مضاف إليه محذوف دل عليه المجرور باللام ، ولا يجوز
إثباته ، لأن الثاني كالعوض منه إذ يفيد إفادته .

-
- (١) تقدم برقم ٢٠٩ (٢) في الأصل : « ولا أخا لزيد » وهو تحريف .
(٣) انظر في لغات « أبالك » وأوجه إعرابها : الكامل ٩٥١ ، اللامات ١٠٦
(٤) البيت لجرير ، وهو في ديوانه ٢١٢/١ ، والكتاب ٥٣/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤
ونسوانر أبي زيد ١٣٩ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، واللامات ١٠١ ، والأزمية ٢٤٧ .
وأما الشجري ٨٣/٢ ، والسان (أبي) ، والأشعري ٤٥٤ ، والعمري ٢٤٠/٤
(٥) نسب في الكامل إلى رجل من الأعراب ٩٥١ وقبه :

قَدْ كُنْتُ تَسْقِينَا فَمَا بَدَا لَكَآ

وهو في الخزانة ١٠٣/٤

وقيل : إن الحكم في العمل للإضافة ، وهو الصحيح لوجهين : أحدهما أن تنوين الأول إنما حُذِفَ للإضافة وهو السابق في اللفظ قبل اللام فينبغي أن يكون المرأى ، والثاني مخفوضٌ لإضافة الأول إليه ، ودخلت اللام بينهما مقحمة على طريق التوكيد ، ويُقَوَّى ذلك ظهور الألف في « أبا ، و « أها ، والفتحة في « يا بؤس ، ولا يكون ذلك إلا مع الإعراب ، وموجبه الإضافة ، وهذا هو الوجه الثاني فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون مقحمة بين الفعل والمفعول نحو قوله تعالى : « قل عسى أن يكون ردف لكم بعض [الذي تستعجلون] » ،

وأما قوله تعالى : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم » ، (٢) ، وقول الشاعر (٣) :

٣٢٨ - أريدُ لِأَنسَى حُبَّهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

فاللام في الآية والبيت السببية المذكورة قبل التي بمعنى « كي » ، والمفعول محذوف ، تقديره في الآية : « ما يريد الله ذلك كي يجعل » ، ولكن يريد [ذلك] كي يطهركم » ، وتقديره في البيت : أريدُ السلو أو تركها ، أو نحو ذلك كي أنسى ، فحذف العلم به .

وأما قوله تعالى : « وأنصح لكم » ، (٤) ، فاللام حرف جرٍّ غير زائدة ، ١١٥ ومن يقول : أنصحكم حَذَفَ حرف الجر كما حَذَفَ في قوله (٥) :

(١) النمل ٧٢ ، ويرى ابن هشام أن « ردف » ضمن معنى « اقترب » ، انظر المغني ٢٣٧

(٢) المائدة ٦

(٣) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ١٤٨/٢ ، والكامل ٨٢٣ ، واللامات ١٥١ ، والذيل

١٢٠ ، والجنى ٤٦ ، والبحر المحيظ ٤٢/٢ ، والمغني ٢٣٦ ، وشواهد المغني ٦٥

(٤) الأعراف ٦٣

(٥) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٣٨/١ ، ورواية الصدرفيه :

أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيِّي

والمغرب ١١٥/١ ، وابن يعيش ٥٨/٨ ، وابن عقيل ٨٣/٢ ، والحزانة ٦٧١/٣

٣٢٩ - تَمْرُونِ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

والأصل : « تمرّون على الديار » ، والدليل على أن أصل « أنصح » أن يكون متعدّياً بحرف الجر نحو قولك : هذا منصوح له ، كما تقول هذا مقصود إليه وبحرور به .

وأما قوله تعالى : « إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » (١) فإنما أدخل حرف الجر في « الرؤيا » ، و « تعبرون » لا يتعدّى به لكونه قد قدّم عليه نضعف عن العمل فيه فصار كمررت ، فلذلك دخل حرف الجر في مفعوله . وأما قول الشاعر (٢) :

٣٣٠ - هَذَا سُراقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَا إِنْ يَلْقَهَا ذَيْبٌ

فإن « الهاء » فيه ضمير المصدر الذي هو الدرس المفهوم من « يدرس » ، وللقرآن كالرؤيا في الآية قبله ، تعدّى الفعل إليها (٣) بحرف الجر لضعفه بتقدمه عليه .

واعلم أن اللام في هذين الموضعين وإن كانت زائدة فإنما خفضت ما بعدها بالشبه لغير الزائدة لأن اتصالها كاتصالها ، ولفظها كلفظها ، فهي في تلك بمنزلة الباء الزائدة ، وقد ذكرت في بابها ، وهذان الموضعان موقوفان على السماع ، لا يجوز قياس غيرهما عليهما لشذوذهما وخروجها عن نظائرها .

★ ★ ★

(١) يوسف ٤٣

(٢) قال في الخزانة ٣/٢ : « من الأبيات المحسنة التي لم يقف على قائلها أحد ، وهو في الكتاب ٥١١/١ ، وأما الشجري ٣٢٩/١ ، والمقرب ١١٥/١ ، واللسان (سرق) والمغني ٢٤٠ ، وعجزه فيه :

يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا

والرشا : ج رشوة .

(٣) أي : إلى اللام

القسم السادس : الزائدة غير العاملة ، وهي التي لا حاجة إليها ، ولا قياس لأمثلة ما تدخل عليه ، ولها ستة مواضع :

الموضع الأول : أن تدخل على « بعد » في قول الشاعر ^(١) :

٣٣١ - وَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعَزَّةً لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَابِدًا مَصْرَعًا
فجواب القسم « لقد » ، واللام في « لَبَعْدُ » زائدة ، تقديره : « ولقد لاقيت بعداً لابداً مصرعاً » .

الموضع الثاني : بعد لام الجر توكيداً ، كقوله ^(٢) :

٣٣٢ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِيَا بِي وَلَا لِلْمَاِينَا أَبْسَدًا دَوَاهِ
أراد « ليا » ، فزاد اللام الثانية توكيداً ، ولا نقول : إنها الأولى ، لأن الاعتماد على الزائدة تناقض ، فلا يُعْتَنَى به ثم يُزَاد .

الموضع الثالث : أن تدخل على « لولا » ، في قول الشاعر ^(٣) :

٣٣٣ - لَلْوَلَا قَاسِمٌ وَيَدَا مَسِيلٍ لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدُ غَشُومٍ
وقول الآخر ^(٤) :

٣٣٤ - لَلْوَلَا حَصِينٌ عُقْبَةٌ أَنْ أَسْوَعُهُ وَأَنْ بَنِي سَعْدٍ صَدِيقُ وَوَالِدُ
أراد : « لولا » ، فزاد اللام توكيداً كأنه راعى الابتداء .

الموضع الرابع : أن تدخل على « عل » ، نحو قوله تعالى : « لعلِّي آتِيكُمْ » ^(٥) و « لعلِّي أَطْلُعُ » ^(٦) و « لعلِّي أَبْلُغُ » ^(٧) ، وجميع ما جاء في القرآن منها كذلك ، وفي قول الشاعر ^(٨) :

(١) تقدم برقم ٣١٦ (٢) تقدم برقم ٢٦١
(٣) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في الخزانة ٢٣٢/٤ ، وفيه « بيل » عوضاً من « ميل » .
(٤) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في اللسان : « ما » .
(٥) طه ١٠ (٦) القصص ٣٨ (٧) غافر ٣٦
(٨) نسب في الخزانة ٤٣٠/٢ إلى عمران بن حطان ، وهو في القرب ١٠١/١ .
وابن يعين ١٠/٣

٣٣٥ - وَمَا نَفْسُ أَقْوَلُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعْنِي لَعْلَى أَوْ عَسَانِي
والأصل في ذلك كنهه «عل» ، قال الشاعر^(١) :

٣٣٦ - لَا تُهَيِّنَ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وقال الراجز^(٢) :

٣٣٧ - يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ
وقال آخر^(٣) :

٣٣٨ - عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْدُ وَلَا تِيهَا يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا
وقال بعض النحويين : إن اللام في «لعل» ، أصلية^(٤) ، وتُخَذَفُ تخفيفاً
فيقال «عل» ، والصحيح أنها زائدة^(٥) لوجهين : أحدهما : أن التخفيف
بالحذف إنما بابيه الأسماء والأفعال لا الحروف لمجودها وقلة تصريفها ، وإثباتها يخفف
منها المضعف بالحذف كـ : «أن» وإن «ولكن» وكان ، والثاني : أنه قد
سمي في معناها «غن» ،^(٥) بالغين ولم يدخلوا عليها اللام ، وقالوا في معناها :

(١) نسب في الخزائن ٥٨٨/٤ إلى الأصبط بن قريع ، وهو في أمالي الشجري ٣٨٥/١
وأمالي القالي ١٠٧/١ ، وابن يعيش ٤٣/٩ ، واللسان (قفص) ، والإنصاف ٢٢١ ، والمغني
١٦٦ ، وشواهد المغني ٤٥٣ ، والرواية المشهورة : «الفقير» عوضاً من «الكريم» .

(٢) تقدم برقم ٣٣

(٣) لم أمتد إلى قائله . وهو في الخصائص ٣١٦/١ ، واللامات ١٤٦ ، واللسان (علل)
والجني ٢٣٦ ، والمغني ١٦٧/١ ، والإنصاف ٢٢٠ ، والأشعوني ٥٧٠ ، وشواهد المغني
٤٥٤ ، وشواهد الشافية ١٢٨ ، والتاج (لم) . ووردت «عل» في الأصل : «على»
وهو تحريف ، والدولات : جمع دولة : الشيء الذي يتداول ، ويدلنا : من أدال أي نصر
واللمة : انشدة .

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنها أصلية ، وذهب البصريون إلى أنها زائدة ، انظر

الإنصاف ٢٢٤ ، واللامات ١٤٦

(٥) انظر في لغات لعل : الأمالي للقالي ١٠٧/١ والإنصاف ٢٢٤ ، ٢٢٥

لَعَنُ وَلَاَنُ بِاللَامِ ، وَغَيْرِ التِّي بِاللَامِ أَكْثَرُ ، وَلَمَّا كَانَتْ أَوَّلَ الْكَلَامِ رُوعِي فِيهَا الْإِبْتِدَائِيَّةَ فَلِذَلِكَ دَخَلْتُ اللَّامَ .

الموضع الخامس : بين أسماء الإشارة ^(١) وكاف الخطاب للمذكرِ أو مؤنثٍ ، لمفردٍ أو ثنيةٍ أو جمع ، نحو : ذَلِكَ وَتِلْكَ وَذَلِكَمَا وَتِلْكَمَا وَذَلِكَمِ وَتِلْكَمِ وَأُولَئِكَ وَأُولَئِكَمَا وَأُولَئِكَمِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي » ^(٢) ، وَقَالَ : « وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا » ^(٣) ، وَقَالَ : « ذَلِكَمَا بِمَا عَلَّمَنِي رَبِّي » ^(٤) ، وَقَالَ : « ذَلِكَهُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ » ^(٥) ، وَإِنَّمَا دَخَلْتُ لِتَوْكِيدِ الْخُطَابِ وَمِرَاعَاةِ بُعْدِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فِي الْمَسَافَةِ .

الموضع السادس : في بناء الكلمة من غير سببٍ كقولهم في عَبْدٍ ^(٦) : عَبْدُلْ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَقْتُطَعَةٌ مِنْ : « اللَّهُ » ، أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ ، كَمَا قَالُوا : عَبْشُمِي وَعَبْدِرِي فِي النَّسَبِ إِلَى عَبْدِ شَمْسٍ وَعَبْدِ الدَّارِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى هَذَا ، وَإِنَّمَا هُوَ كَ : سَبَطَ وَسَبَطَ ^(٧) فَاعْلَمْ .

فهذه جملة أقسام اللام وجملة مواضعها إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ يُؤْهِمُ خِلَافَهَا فَإِلَيْهَا يَرْجِعُ فَتَفْهَمُهَا وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

وأما لام التعريف فكان حقها أَنْ تَذَكَرَ فِي بَابِ اللَّامِ إِلَّا أَنَّهَا قَدِمَ لَهَا بَابُ فِي بَابِ الْهَمْزَةِ لِلْسَّبَبِ الْمَذْكُورِ فِيهِ فَفَقَ عَلَيْهِ .

★ ★ ★

(١) وسماها في اللامات : ١٤١ لام التثنية

(٢) وهو « أُولَئِكَ » زيدت فيه لام التثنية ، انظر اللامات ١٤٢

(٣) إبراهيم ١٤ (٤) الزخرف ٧٢ (٥) يوسف ٣٧ (٦) فاطر ١٣

(٧) أقحمت « في » بعد « عبد » في الأصل .

(٨) سبط الشجر : امتزل .

وبقي : في باب اللام مسألان لا بد من الوقوف عليهما للانتفاع بها في هذا الباب وفي غيره مما يشاكلها .

المسألة الأولى^(١) : إن أصل اللام الفتح أو غيره ، وإذا كان أصلها الفتح فلا شيء يخرج عنه في بعض المواضع ؟ والجواب عنها أن أصل اللام حيث كانت السكون وكذلك سائر الحروف المفردة ، ولا يسأل عن هذا لأن السكون عدم الحركة فهو أصل إذ هو لاشيء من الحركات ، وإنما يسأل عن وجود الحركة لم^(٢) هو ؟ فليُسأل هنا عن الحركة في اللام لأي شيء وُضِعَتْ ؟ ولم^(٣) اختصت اللام وما كان نحوها من الحروف كواو العطف وفاته وكاف الجر واء القسم بالفتح ؟ ولما^(٤) كسِرَ من ذلك بم^(٥) كسِر ؟

فأما علّة الحركة فيها وأما إليها مما ذكرنا فلا بداء بها ، إذ لا يبدأ بساكن ، ولا يمكن النطق به ، فاجتلبت الحركة لذلك ، وهذا أحد المواضع التي احتيج إلى الحركة في الحروف بسببها ، وحركة اللام وسائر الحروف التي هي مثلها بالفتح تخفيفاً / إذ الفتحة لا تستقل مع الضمة في د ظ ف ، ولا مع الكسرة في د علم ، ١١٧ وإد هي من وسط الفم بين الضمة والكسرة .

ولا يخرج من هذه الحروف إلى الضم حرف ، وإنما يخرج إلى الكسرة لعلّة نذكرها ، والذي يخرج منها إلى الكسر لازماً الباء الجارة تشبيهاً لها بعملها ، إذ لا تعمل أبداً إلا الحذف ، ولا يخرج عنه أصلاً ، وسواء في ذلك دخولها على الظاهر كـ « يزيد » أو المضمّر كـ « به » وبك ، وحكى اللحياني^(٦) الفتح فيها شاذاً ، قالوا : « به » ، ولا يُقاس عليه .

واللام المذكورة في هذا الباب قد^(٧) تخرج إلى الكسر والسكون الذي هو الأصل ، فتكسر مع نوعين : مع الاسم والفعل .

-
- (١) انظر اللامات ٩٧ (٢) في الأصل : « لاهر » . (٣) في الأصل : « لا » .
(٤) في الأصل : « ولم » ، و « ما » هنا اسم موصول . (٥) في الأصل : « بما » .
(٦) علي بن المبارك ، أخذ عن الكسائي والأصمعي ، وله النوادر المشهورة ، انظر البقية ١٨٥/٢
(٧) في الأصل : « وقد » والواد مقحمة .

أمّا كسرهما مع الاسم ففي المجرور إذا كان ظاهراً أو في حكم الظاهر ، نحو : « هذا المالُ لِزَيْدٍ » ، والذي في حكمه نحو قوله تعالى : « وإن كان مكرهم لتزولَ منه الجبال » ^(١) لأنَّ المعنى : لزوال الجبال منه ، وكذلك المبهمات نحو : المال لهذا ، أو الموصولات نحو : لِمَنْ ولِما لأنَّها في حكم الظاهر ، وإنَّما كسرت في هذه تشبيهاً بعملها كالباء .

وفُتِحَتْ في غير ذلك من المضمرات على الأصل ، وُفُرِّقَ بينها وبين لام التوكيد في الظواهر وما في معناها المذكورة ، إذ يقع الالتباس مع الفتح إذا قيل مثلاً : هذا المومى وهذا لهذا وهذا لِمَنْ يكرُمك ، فلا يُعلم المعنى لو فُتِحَتْ . فإن قيل : ظهور الجر فيها بعدها يفرِّق بين المعنيين فيقال : الظواهرُ من الأسماء صُنِفَتْ واحداً ، وأصنافها من المنقوص والمقصور والمضاف إلى المتكلم والمبني كثيرة . فأجري القليل على الكثير لتبعيته له وغلبة الكثير عليه .

فإن قيل : فقد نجد هذه العلة تنكسر ^(٢) في المستغاث به والمتعجب منه في نحو : بالتزويدِ لِعَمْرٍو ، وبإلثجالِ للعجب فتفتح اللام معها في الظاهر ، فالجواب أن المستغاث به والمتعجب منه ظاهران في موضع مضمرين إذ المنادى في موضع مضمرٍ مخاطب ، ولو دخلتْ على المضمر ^(٣) لم تكن إلا مفتوحة ، فعومل الظاهر الواقع موقعه معاملة .

واعلم أن من العرب من يخالف هذا الأصل فيفتح اللام ^(٤) مع الظاهر فيقول : المالُ لِزَيْدٍ ، وقرأ بعضهم : « وإن كان مكرهم لتزولَ منه الجبال » ^(٥) . بفتح اللام ، كما أن منهم من يكسر اللام مع المضمر فيقول : المالُ له ، وذلك كله شاذٌّ فلا قياسَ عليه .

(١) إبراهيم ٤٦ ، وقد عقد الزجاجي فصلاً خاصاً للحديث عن اللام في الآية ، اللامات ١٧٩ .

(٢) أي لاتجري . (٣) قوله : « المضمر » غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل : « فيفتح ما للام » وهو تحريف .

(٥) إبراهيم ٤٦ ، ولم أجد من ذكر هذه القراءة غير أبي حيان بدون أن ينسبها ٤٣٨/٥ .

وأما كسرُها في الفعل ^(١) ففي فعل الأمر ^(٢) والدعاء والوعيد المتقدم ذكرُها كما ذكر ، وكان الأصلُ أن تكون فيه مفتوحة للعلّة المذكورة فيها مع الاسم ، إلا أنها كُسِرَتْ مع هذا الفعل لأنه مجزوم ، والجزم في الأفعال نظير الحذف في الأسماء ، وحُمِلَ النظر على النظر والقيض على التقيض معلومٌ في مواضع من كلامهم ، وقد تقدّم منه شيءٌ في بعض ما تقدّم / من الحروف ، وكذلك ١١٨ 'تَكْسِرُ' في الأفعال مع المضارع المنصوب لأنه مع ناصبه في حكم الاسم الظاهر نحو : جئتَ لِتقومَ ، فحُكِمَ في ذلك حكمُ الظاهر .

وأما خروجها إلى السكون ففي الاسم والفعل أيضاً :

أما الاسم فلام التعريف ، وقد تقدّم حكمها في باب أل .

وأما الفعل ففي الأمر على اختلاف معانيه من دعاءٍ ووعيدٍ - على ما ذكر - إذا دخلَتْ عليها الواو والفاء ، كما ذكر في فصولها ، وقد تقدّمتْ علّة ذلك هناك .

المسألة الثانية : هل يجوز ^(٣) أن تحذف اللام وهي عاملةٌ غير زائدةٍ ويبقى عملها أو لا ؟ . والجواب عن ذلك أن أصل اللام وغيرها من حروف النصب وحروف الحذف وحروف الجزم ألا تحذف وتبقى معمولاتها ، وألا تحذف معمولاتها وتبقى هي ، وإنشأ ذلك لأن الحرف المختص بالشياء العامل فيه كجزءٍ منه لشدة اتصاله به وطلبه [له] ، وقد قلنا في غير موضع من هذا الكتاب ^(٤) : إن المجرور وجرّاه جميعاً في موضع معمول منصوب للفعل وإن كان غير متعدٍ إلى منصوبٍ في اللفظ نحو : مررتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى عمرو ، ومن أقوى الدلائل على ذلك إقامتها معاً مُقامَ ما لم يُسمَّ فاعله في نحو : مرَّ بزيدٍ ودُخِلَ إلى عمرو ، وكذلك حكمُ الجازم مع مجزومه في الاتصال ، والناصب مع منصوبه كذلك .

(١) في الأصل : « العمل » وهو تحريف .

(٢) أي : المضارع الذي اتصلت به لام الأمر نحو : « لتذهب »

(٣) في الأصل : « تجوز » وهو تصحيف . (٤) وانظر سر الصناعة ١٤٦/١

فإن وُجِدَ شيءٌ منها يُحذفُ فبالدلالة^(١) القائمة عليه ، نحو « أن » . الناصبة في باب الفاء والواو في الجواب ، وفي باب « حتى » وبعد « كي »^(٢) ولاَمِها . ولام الجحود ، وقد قُدِّمَ الكلام في بعضها ، وسيذكر بعدُ فيما بقي الكلام فيه .

ويتأكد الاتصال من الحروف فيما هو على حرفٍ واحدٍ^(٣) ، فالحذفُ فيه أبعدُ ، كالباء والكاف واللام ، فإن وُجِدَ ما هو على حرفٍ واحدٍ محذوفاً فلقوةُ دلالة الكلام على حذفه كـ لامِ كي ، إذ « كي » كالعروض منها لإفادتها إفادتها .

وإذا ضَعُفَت الدلالةُ في الكلام ضَعُفَ الحذفُ وقِلَّ ، فَمِمَّا حُذِفَ من ذلك وأبقي عمله الباءُ في « خير عافاك الله » في جواب من قال « كيف أصبحت »^(٤) ، وفي القسم في قولهم : « الله لأفعلن » بخفض « الله » المقسم به ، واللامُ في قول الشاعر^(٥) :

٣٣٩ - لا ه ابن عمك لا أفضلت في حسبي

عني ولا أنت ديباني فتخزوني

و « رُب » في قول الشاعر^(٦) :

٢٤٠ - رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

ورُدُّ المجرور إلى النصب إذا حُذِفَ جازؤه هو القياسُ نحو : نصحتُ زيداً

وتَمَرُون الديار .

(١) في الأصل : « بالدلالة » (٢) في الأصل : « وكي »

(٣) قوله « واحد » : غير واضح في الأصل .

(٤) ينسب هذا الخبر إلى ربيعة ، إنظر مر الصناعة ١٤٩/١

(٥) البيت الذي الإصبع العدناني كما في المفضليات ١٦٠ ، ونسبه الهروي في الأزهية :

٩٧ إلى كعب القنوي . وهو في الخصائص ٢٨٨/٢ ، وأما القالي ٩٢/١ ، وأما الشجري .

١٣/٢ ، ومجالس العلماء ٧١ ، والخصص ٦٦/١٤ ، والمقرب ١٩٧/١ ، والمغني ١٥٨ ،

وابن عقيل ١٦/٣ ، وشواهد المغني ٤٣٠ ، والخزانة ٢٢٢/٣ . والديان : القاهر والمالك .

وخزاه : ساسه وقهره .

(٦) تقدم برقم ١٩٥

وقد اطرّد حذفه مع «إن» و «أن»، واختُلفَ : هل هما وما بعدهما في موضع نصبٍ أو خفضٍ إذ لم يظهرَ فيها إعرابٌ؟ والقياس على ما ظهر فيه / ١١٩ الإعرابُ أن تكونَ كلُّ واحدةٍ منهما في موضع نصب .

وأما حذفُ المجرور وإبقاءُ حرف الجرِّ فأقلُّ من الأول بل هو أولى أن لا يجوزَ الاعتمادُ على حرفٍ دونَ اسمٍ ، فإن جاء منه شيءٌ في الضرورة نحو قوله (١) :

٣٤١ - وَلَا لِلِّمَا بِنَا أَبَدًا دَوَاخِ
وكذلك الفصلُ بين الجارِّ والمجرور لا يجوز إلا في الضرورة كقوله (٢) :

٣٤٢ - وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا الزَّوَالِ سَبِيلُ
وقالوا : «أخذتُهُ» بآرى (٣) ألْبِ درهم ، وذلك شاذٌّ ، ومن الضرورة قوله (٤) :

٣٤٣ - عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ
وحكم حذف (٥) الجازم في عدم الحذف حكم الحافض للعلّة المذكورة ، فإن حذف (٦) وأبقي الجزم فبابه الضرورة (٧) ، كقول الشاعر (٨) :

(١) تقدم برقم ٢٦١

(٢) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣٩٥/٢ . وصدّره فيه :

لَوْ كُنْتُ فِي خَلْقَاءَ أَوْ رَأْسِ شَاهِقٍ

والمقرب ١٩٧/١ وصدّره فيه :

مُخَلَّفَةٌ لَا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا

والخلفاء : الملأ ، ويعني بها الصخرة .

(٣) في الأصل : «أرى» وهو سهو (٤) تقدم برقم ١٦٧

(٥) في الأصل : «الحذف» وهو تحريف .

(٦) في الأصل : «حذفت» وهو تحريف .

(٧) انظر أمثلة على ذلك في الإنصاف ٥٣٠

(٨) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في معاني القرآن ١٦٠/١ ، والإنصاف ٥٣٣ ، واللسان

زجر . والمزاجر : الأسباب التي تمنعه .

٣٤٤ - مَنْ كَانَ لَا يَزُغُمُ أَنِي شَاعِرُ فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

أي : فليدْنُ مني ، وقول الآخر (١) :

٣٤٥ - عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعْوَةِ فَأَخْمِشِي
لَكَ الْوَيْلُ حَرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى

أي : ليك ، وقال آخر (٢) :

٣٤٦ - وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

أي : لكن ، وقال آخر (٣) :

٣٤٧ - مُحَمَّدٌ تَفْدٍ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

وأما في الكلام فلم يأت منه شيءٌ فيما أعلم إلا في الأمرِ المخاطبِ فإنه قد
اُطُرِدَ حذفه مع حذف المضارعة لدلالة المخاطبة عليه ، وحذف من الكلمة للزائد
عليها وما هو من نفسها للدلالة لا يُشْكِرُ ، وكذلك لا أعلم من حذف المجزوم
وإبقائه جازمه شيئاً ، والله التوفيق .

(١) تقدم برقم ٢٩٥

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ثعلب ٤٥٦ وصدره :

فَلَا تَسْتَطِيلُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي

والمغني ٢٤٨ ، والجنى ٤٣ ، وشراهد المغني ٥٩٧

(٣) قال في الخزانة ٦٢٩/٢ : « اختلف في نسبه بين أبي طالب والأعشى وحسان »
وهو في الكتاب ٤٧٨/١ ، واللامات ٩٤ ، وأمالى الشجري ٣٧٥/١ ، وأسرار العربية
٣٢١ ، والإنصاف ٥٣٠ ، وابن يعيش ٣٥/٧ ، والمقرب ٢٧٢/١ ، والمغني ٢٤٨ ،
وشراهد المغني ٥٩٧ ، والتبالي : سوء المماقبة .

باب اللام المركبة

اعلم أن اللامَ تتركَّب مع الألف : لا ، ومع الألف والكاف والنون خفيفة : لكن ، [و] شديدة : لكن ، ومع الميم : لم ، ومع الميم المشددة والألف لَمَّا ، ومع النون : لن ، ومع الواو : لو ، ومعها ومع الميم [والألف] : لوما ، ومع الألف واللام : لولا ، ومع الياء والتاء : ليت ، ومع الياء والسين : ليس ، فجملة ذلك أحد عشر حرفاً .

باب لا^(١)

اعلم أن لها في كلام العرب أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرفاً ثانياً ، وتنقسم في النفي قسمين : قسم عاطفة ، وقسم غير عاطفة .

القسم العاطفة : هي التي ترُدُّ الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل ، فتدخل بينها مشرقة في اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم ، واسمية وفعلية ، وتخالف بينها في المعنى / لأنها تخرج ما بعدها من أن يدخل في حكم ما قبلها ١٢٠ من إثبات الفعل ، نحو : قام زيد لا عمرو ، ورأيت زيدا لا عمراً ، ومررت بزيد لا عمرو ، وليقم زيد لا يقعد ، ويقوم زيد لا يقعد ، وأعجني أن تقوم لا تقعد ، قال الشاعر (٢) :

٣٤٨ - فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حِقْبَةٌ لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أُحْدِثُ بِالْمَجْرَبِ

(١) انظر في « لا » : الكتاب ٢٧٤/٢ ، والأزمية ١٥٨ ، وأمالى الشجري ٢١٩/٢ والمقتضب ١١/١ ، ٩٨/٤ ، ٣٥٧ ، المقرب ١٠٤/١ ، وابن يعيش ١٠٠/٢ ، ١٠٧/٨ . والجنى ١٦٦ ، والغني ٢٦٢ .

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٢ ، والبحر المحيط ١٤١/١

وَمِنْ شَرْطِ هَذِهِ الْعَاطِفَةِ (١) : أَلَّا يَكُونَ قَبْلَهَا نَفْيٌ لِّثَلَاثٍ يَفْسُدُ مَعْنَاهَا إِذَا هِيَ لِلنَّفْيِ ، وَأَلَّا تَعْطَفَ مَاضِيًّا مِنَ الْأَفْعَالِ عَلَى مَاضٍ لِّثَلَاثٍ يَلْتَبِيسُ الْخَبْرُ بِالطَّلَبِ لَا تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ لَا قَعَدَ (٢) .

القسم غير العاطفة : تنقسم قسمين : قسمٌ داخلٌ على الأفعال ، وقسمٌ داخلٌ على الأسماء .

فإنما القسم الداخل على الأفعال فلا تدخل عليها غالباً إلا مضارعة فتخلصها للاستقبال (٣) ، نحو قولك : لا يقوم زيدٌ ولا يقوم عمروٌ ، وكأنها جوابٌ ميقوم أو سوف يقوم ، قال الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ » (٤) ، وقال تعالى : « فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم » (٥) .

وتلزم في القسم جواباً له ، وربما حذف للدلالة في القسم ، إذ جواب القسم في الإيجاب باللام والنون ، فيقال : « تالله لا يقوم زيدٌ » ، قال الله تعالى : « تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفُ » (٦) أي : لا تفتأ ، لأنه الأصل ، قال الله تعالى : « وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ » (٧) ، وقال : « الَّذِينَ أَقْسَمُوا لَا يُبَالِغُهُمُ اللَّهُ بِرُحْمَةٍ » (٨) .

وقد تكرر د لا ، هذه قبل القسم توطئة للجواب ، كقولك : « لا والله لا يقوم زيدٌ » ، قال الشاعر (٩) :

٣٤٩ - فَحَالِفٌ ذُو اللَّهِ تَهَيَّطُ تَلْعَةً

مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلذَّلِّ عَارِفٌ

(١) انظر المنني ٢٦٦

(٢) وأجاز بعضهم ذلك إذا اقترنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء . انظر الجني ١١٨

(٣) هذا غير لازم فقد يكون المنفي بها للحال . انظر الجني ١١٨ ، ١١٩

(٤) النساء ٤٠ (٥) السجدة ١٧

(٦) يوسف ٨٥ (٧) النحل ٣٨ (٨) الأعراف ٤٩

(٩) لم أهتمد إلى قائله . وهو في الكتاب ٥٣١/١

و « لا » محذوفة من الجواب ، أي : لا تهبط ، لا على التقديم والتأخير كما زعم بعضهم ، لأنَّ التي للتوطئة ثانية مع التي للجواب ، ألا ترى قول الشاعر (١) :

٣٥٠ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْغَى لِيَا بِي

وقد تدخل « لا » النافية على الماضي قليلاً ، قال الله تعالى : « فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى » (٢) لأنه في معنى : فما صدق وما صلى ، وقال : « فلا اقتحم العقبة » (٣) ، أي : ما اقتحم ، وقال الشاعر (٤) :

٣٥١ - إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرَ بَجًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا
أي : ما أَلَمَّا .

وربما حذفت الجملة الفعلية بعدها في الجواب لدلالة السؤال عليها فتسبب مناب الجملة ، فتكون كلاماً بذلك ، كقولك في جواب هل قام زيد ؟ لا ، أي : ما قام ، وفي جواب هل يقوم زيد : لا ، أي لا يقوم ، ومنه قول ذي الرمة (٥) :

٣٥٢ - فَقُلْتُ لَهَا : لَا إِنْ أَهْلِي جَبْرَةٌ

وقد تقدّم (٦) البيتان له في باب « أم » (٧) ، و « لا » هذه في الجواب نقيضة نعم وستبين في بابها .

وربما فآبت « لا » النافية مناب كلام متقدّم عليها تقتضي نفيه / مقدراً ، لدلالة ٦٢١ ما بعده عليه : كقولك لا أقوم ، في جواب مَنْ قَدَّرَ قديقول لك : تقوم ، فهي

(١) تقدم برقم ٢٦٠ (٢) القيامة ٣١ (٣) البلد ١١
(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت كما في الحزانة ٢/٢٩٥ ، وهو في المغني ٢٦٩ منسوباً إلى أبي خراش الهذلي ، والأزهية ١٦٨ ، وأمالى السهيلي ٨٢ ، والإنصاف ٧٦ ، واللسان (لم) وشواهد المغني ١٢٥
(٥) تقدم الشاهد برقم ١٠٩ (٦) في الأصل « تقدمت » وهو تحريف .
(٧) في الأصل : « أن » وهو تحريف لأن البيتين وردا في باب « أم »

جوابٌ وردَّ ، ومن ذلك قوله تعالى : « لا أُقْسِمُ بِيومِ القيامة » (١) ، و « لا أُقْسِمُ بهذا البلد » (٢) ، كأنَّها ردٌّ لمن قال : لا تجتمعُ عظامُ الإنسان ولا تخلق مرةً ثانية ، ولمَنْ قال : لا يُخلَقُ الإنسانُ في كبدٍ ، وكانَّ المعنى : ليس كما تقولون ، ثم أقسم بعد ذلك . وهو أوَّلُ من أنْ تُجعلَ « لا » زائدةً في أول الكلام ، إذ الزيادةُ مع التقديم متناقضان ، إذ لا يُقدِّمُ لفظٌ بابَه التأخير إلا (٣) اعتناءً به واعتماداً عليه ، ولاخفاءً بتناقض هذا مع إرادة زواله ، فاعلم ذلك .

وأما القسم الداخل على الأسماء فمنه ما يدخل على المعارف ومنه ما يدخل على النكرات .

فأما ما يدخل على المعارف فلا تؤثرُ فيها لأنها غيرُ مَحْصَّةٍ بها ويلزمُ تكريرُها نحو قولك : لا زيدٌ في الدار ولا عمرو ، ولا عبدُ الله ذاهبٌ ولا أخوه خارجٌ ، قال الله تعالى : « لا هُنَّ حِلٌّ لهُم ولا هم يحِلُّونَ لَهُنَّ » (٤) .

وربَّما بنى الشاعرُ المعرفةَ معها لأنها في معنى النكرة ، كقوله (٥) :

٢٥٣ - لا هَيْثُمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطْطِيِّ

أي : لا رجل يتسمَّى بهيْثُم فهو في معنى النكرة ، وأما قول الآخر (٦) :

-
- (١) القيامة ١ . وانظر مذاهب النحويين في : الأزمية ١٦٢ وما بعده .
 (٢) البلد ١ (٣) في الأصل : « لا » وهو تحريف (٤) المتحذ ١٠
 (٥) قال في الخزانة ٥٩/٤ « من الحسِن التي لم يعين قالها » وبعده :

وَلَا فَتَى مِثْلَ ابْنِ خَيْبَرٍ

وهو في الكتاب ٢٩٦/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، وأمالى الشجري ٣٢٩/١ ، وابن يعين ١٠٢/٢ والأشثوني ١٤٩/١ وأسرار العربية ٢٥٠ ، والهمع ١٤٥/١ ، والدرر ١٢٤/١ (٦) البيت لابن الزبير الأسدي كما في الكتاب ٢٩٧/٢ ، وهو في الأغاني ١٦/١ والأضداد ٢٠٠ ، والمغرب ١٨٩/١ ، وأمالى الشجري ٢٣٩/١ ، وابن يعين ١٠٢/٢ ، والشذور ٢١٠ ، والأشثوني ١٤٩ ، والهمع ١٢٣/١ ، والخزانة ٦١/٤ . وابن خبيب : عبد الله بن الزبير .

٣٥٤ - أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُثَيْبٍ

نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةٌ لِلْبِلَادِ

فإنَّ ما دخلت عليه « لا » محذوف^(١) للعلم به ، وأقيم « أُمِيَّة » مقامه ، كأنه : « ولا مثل أُمِيَّة للبلاد » ، ولا يُقاسُ على ذلك .

وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ الْمَعْرِفَةَ بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِمْ « لَا تَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ »^(٢) ، لأنَّ ذلك في معنى : لا ينبغي لك أن تفعل ، قال الشاعر^(٣) :

٣٥٥ - فَلَمْ يَكْ تَوَلَّكُمْ أَنْ تُقْذِعُونِي وَدُونِي غَارِبٌ وَبِلَادٌ حَجَرِي

أي : فلم يك ينبغي لكم ، فكانها دخلت على الفعل ، ولا يُقاسُ على ذلك . وقد جاءت المعرفة بعدها غير مكررة ضرورة ، قال الشاعر^(٤) :

٣٥٦ - بَكَتْ حَزْنًا فَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ

رَكَائِبُهَا أَلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

وأمَّا ما يدخل على النكرات فلا يخالو أن تدخل على مضاف ومضاف إليه ، أو مشبهة بها ، أو لا تدخل ، فإن دخلت فالعرب في الكلام فيها طائفتان : منهم مَنْ يُشَبِّهُهَا بِـ « إِنَّ » فينصبُ بها اسماً ويرفعُ خبراً^(٥) ، حملاً للنقيض على النقيض ، إذ « إِنَّ » مَوْجِبَةٌ [وَ] « لَا » نَافِيَةٌ ، فتقول : « لا غلام ، رجل رجُل »

(١) في الأصل : « محذوفة » وهو تحريف لأن المقصود به « مثل »

(٢) انظر المقرب ١٨٩/١ ، ابن يعيش ١١١/٢ ، التسهيل ٦٨

(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٨٦ وفيه « عازب وجيل » عوضاً من

« غارب وبلاد »

(٤) البيت من المحسن التي لا يعرف قائلها . وهو في الكتاب ٢٩٨/٢ ، وفيه « جزعا »

عوضاً من « حزنا » ، وابن يعيش ١١٢/٢ ، وفيه قُضت وطراً عوضاً من « بكت حزناً » وآذنت : أشمرت ، الركائب : ج ركوبة وهي الراحة تركب .

(٥) العبارة في الأصل مضطربة : « فينصب بها ويرفع اسماً وخبراً »

أفضل منك ، و « لا خيراً من زيدٍ خيرٌ منك » كما تقول : إن غلامَ الرجلِ
أفضل منك ، وإن خيراً منك خيرٌ من زيد .

ومنهم من يشبّها بـ « ليس » فيرفع بعدها الاسم وينصب الخبر إذ هي مثلها ،
وداخله على الجمل الاسمية مثلها ، إلا أنهم لا يفعلون ذلك إلا بشرطين : أحدهما :
١٢٣ أن لا يتقدم الخبر / والآخر : أن لا تدخل عليه « إلا » ، فإن كان واحداً من
ذَيْنك ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر . وساغ الابتداء بالنكرة لتقدم حرف
النفي ، فنقول : لا غلامٌ رجُلٍ أفضل منك ، ولا خيرٌ من زيدٍ خيراً منك ،
كما تقول : ليس غلامٌ زيدٍ أفضل منك وليس ^(١) خيرٌ من زيدٍ خيراً منك ، فإن
قلت : لا أفضل منك غلامٌ رجُلٍ ولا خيرٌ منك خيرٌ من زيدٍ ، ولا غلامٌ
رجُلٍ إلا أفضل منك ولا خيرٌ منك إلا خيرٌ من زيدٍ ، رفعت لضعف التشبيه
بـ « ليس » إذ هي فعلٌ و « لا » حرف .

وفي هذه اللغة ^(٢) تدخل التاء على « لا » فنقول : لات الحين من قيام كما
قال تعالى : « ولات حين مناص » ^(٣) ، واسمها في الآية مضرٌ دل عليه الخبر ،
مكانه ^(٤) قال : لات الحين ، ويجوز أن ترفع الحين بعدها ، وتحذف الخبر
للدلالة أيضاً .

ومن العرب من يخفّض بها الحين أو ما في معناه منبهة على الأصل من
الحفض ، إذ ما يختص باسم ولا يكون كجزء منه أصله أن يعمل فيه الجر ،
قال الشاعر ^(٥) :

٣٥٧ - طَلَبُوا صَلَحَتَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَاجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ

(١) في الأصل : « لا » وهو سهو .

(٢) أي : على لغة التشبيه بـ « ليس » (٣) الآية ٣ من سورة ص .

(٤) في الأصل : « لأنه » وهو تحريف ، (٥) تقدم برقم ٢١٤ .

وقال آخر (١) :

٣٥٨ - فَلَمَّا عَلِمْتُ أَنِّي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ ، لَاتَ سَاعَةً مِّنْهُم

قال أبو عبيدة (٢) : « لات ، أصلها : « لا » ، وزيدت التاء للوقف ، ف قيل : لات ، ثم أجري الوقف مجرى الوصل فأنبتت وحكم لها بحكم هاء التانيث ، والصحيح أن التاء حرف تانيث للفظه ، كمثلها في : رُبَّتْ وَنُمْتُ ، وما ذكر أبو عبيدة متكلف .

فإن دخلت على نكرة غير مضافة ولا مشبهة بالمضاف فلا يخلو أن يراد النفي الخاص أو النفي العام ، فإن أريد النفي الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، نحو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، قال الله تعالى : « لا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِائَةً » ولا شفاعاً (٣) على قراءة « من » رفع البيع والخلة والشفاعة ، وكذلك قوله تعالى : « لا تَخَوُّ فِيهَا وَلَا تَأْنِمْ » (٤) على قراءة « من » رفع « اللغو والتأنيم » .

فإن أريد النفي العام فلا يخلو أن يفصل بين « لا » وما تدخل عليه أو لا يفصل ، فإن فصل ارتفع بالابتداء والخبر ولزم التكرار لها ، كقولك : لا في الدار رجل ، ولا لك مال ، قال الله تعالى : « لا فيها غول » ولا هم عنها ينزفون ، (٥) .

وإن لم يفصل فلا يخلو أن يكون لما بعدها عامل مقدّر (٦) أو لا يكون

(١) البيت للقتال الكلبي ، وهو في ديوانه ٨٩ ، وروايته فيه :

وَلَمَّا رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ قَتَلْتُهُ نَدِمْتُ عَلَيْهِ أَيَّ سَاعَةٍ مِّنْهُم

والجاسة ٦٣/١

(٢) هو معمر بن المثنى عالم بالأنساب وأيام العرب والشمر والغريب ، توفي سنة

٢٠٨ ، انظر فيه السيراقي ٥٢ ، والنزهة ١٠٤ ، والبغية ٢٩٤/٢

(٣) البقرة ٢٥٤ . قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب من غير تنوين ، وقرأ الباقون

بالرفع والتنوين . انظر النشر ٢٠٤/٢ ، والقرطبي ١٠٧٤ ، ١٠٧٥

(٤) الطور ٢٣ (٥) الصفات ٤٧

(٦) في الأصل : « يتقدمه » وهو تحريف ، كما سجد بعد قليل .

فإن كان بقي على عمله فيما بعدها ، كقولك في غير معنى الدعاء : « لا أهلاً ولا رجلاً ، أي : لا أصادف أهلاً ولا رجلاً ، فإن [قصدت] معنى الدعاء خرجت عن الباب من النقي .

١٢٣ فإن لم يكن له / عاملٌ مقدّرٌ بُني على الفتح ^(١) ، وجاز أن تكرر تارة ، كقولك : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وعليه قوله تعالى : « لا يَبِيعَ فيه ولا خِئْلَةٌ ولا شِفاعَةٌ » ^(٢) و « لا لغوَ فيها ولا تأثيم » ^(٣) على قراءة مَنْ فتح ما بعد « لا » ، وألا تكرر أخرى ، كقوله تعالى : « ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه » ^(٤) ، وإنما بُني معها لأنه افتقر إلى « مِنْ » مقدّرة قبله ، لأنّ النقي العام يكون بها ، فالتقدير : لا من رجل في الدار ، لأنه كالجواب لمن قال : هل من رجل في الدار ، فلمّا حذفت « مِنْ » وتضمّنها ما بعدها بُني لذلك ، لأنه ^(٥) ما يتضمّن معنى حرفٍ يُبنى ، ما لم يمتعه من ذلك مانع ^(٦) ، وبني ما بعدها على حركة ، لأن له أصلاً في التمكن ، إذ هو « معرب » في الأصل ، وكانت الحركة فتحةً ، إذ هي أخفّ الحركات ، ومن يقول : إن هذا الاسم منصوب بغير تبوين فخرج عن قوانين العربية .

وهذه الفتحة في هذا المبني تجري مجرى حركات الإعراب في الاطراد ، ولذلك جاز أن يُتبع بمنصوب ، ألا ترى أنك تقول : كلُّ نكرة دخلت عليه « لا » ، على الشروط المذكورة فهو مفتوح ، كما تقول : كلُّ مفعولٍ منصوب ، ومثل ذلك حركة المنادى المفرد ، نحو : يا زيد ، لأنك تقول : كلُّ منادى مفرد مبني على الضم ، كما تقول : كلُّ فاعلٍ مرفوع ، فلذلك أتبع بمرفوع ، نحو : يا زيد الظريف ، وأمّا

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه مبني على الفتح ، انظر الإنصاف ٣٦٦ ، ونسب صاحب الجنى ١١٦ رأي الكوفيين الوارد في الإنصاف إلى الزجاج والسيرافي ، وانظر كتاب الأستاذ محمد خير الحلواني عن « كتاب الإنصاف » ، إذ يرى أن كثيراً من آراء الكوفيين الواردة في « الإنصاف » ليست لهم وحدهم .

(٢) البقرة ٢٥٤ (٣) الطور ٢٣

(٤) البقرة ١-٢ ، وفوق « لا ريب » في الأصل : زايد . (٥) الضمير للعالم والشأن .

(٦) انظر أسرار العربية ٩٩ ، ولعل المؤلف يتقل عنه .

الكسرة نحو : « هؤلا » فلا تطرُد ، إذ لا يقال : كل ك « ذا » (١) مبني على الكسر ، فذلك لا تُتَّبَع بِمَخْفُوضٍ ، فيقال : جاءني هؤلا العقلاء .

ولك أن تقولَ في تَبْعِيَّةِ المبني مع « لا » بالنصبِ إِنَّهُ على الموضع ، إذ اسمُ « لا » منصوبٌ تشبيهاً له بـ « إن » ، كما تقدم في المضاف والمشبّه به .

واعلم أَنَّهُ إذا كان هذا الاسمُ المبني مع « لا » مثنى أو مجموعاً جُمِعَ سلامةً للذكرِ أو لمؤنثٍ ، فإنَّ لفظه كلفظِ المنصوبِ في غير هذا الباب فتقول : لا غَلاَمِينَ لك ولا صَالِحِينَ في الدار ولا صالحات في المنجد ، ويجوز حذف النون في التثنية والجمع المذكور المذكور على تقدير الإضافة لما بعد لام الجر كقولك : « لا غَلاَمِي لك ولا صَالِحِي لزيد » ، على أن تكون اللام مقحمة ، وقد تقدم ذلك في باب اللام .

واعلمُ أَنَّ الخبرَ في هذا الفصلِ إن كان ظرفاً أو مجروراً فالعرب كلُّهم ينطِقون به ، وإن كان ظاهراً اسماً فلا ينطقُ به بنو تميم أصلاً ، ويُقدِّرونه مرفوعاً ، فيقولون : لا بأسَ ، وأهلُ الحجاز يظهرونه مرفوعاً ، فيقولون : لا رجلَ أفضلُ منك ، وعلى الحذف قوله (٢) :

(١) في الأصل : « كذا » والصواب ما أنبتناه .

(٢) البيت لحاتم الطائي ، وهو في ديوانه ١٢٣ و صدره فيه :

إذا اللُّقَاحُ غَدَتُ مُلْقَى أَصْرَتِهَا

وهو في الكتاب ٢٩٩/٢ و صدره فيه :

وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً

وهو في أمالي الشجري : ١١٢/٢ ، وابن يعيش ١٠٧/١ ، وابن عقيل ١٤/٢ ، والمعيني ٣٦٨/٢ ، والخزائنة ٦٨/٤ . والشاعر يصف الجذب ، والحرف : الناقة الصلبة ، والمصرمة : المقطوعة اللبن لقة المرعى ، والمصبوح : الذي يسقى الصبح وهو شراب الفداء وقد قدر المؤلف قوله « مصبوح » تمناً لاسمها على الموضع والخبر محذوف ، ويجوز أن يكون « مصبوح » خبراً لـ « لا »

٣٥٩ - وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ

وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُجْرِي وَلَا ، فِي هَذَا الْأَسْمِ الْعَامِ مُجْرِيٌ ، لَيْسَ ، فَيَرْفَعُ
١٢٤ مَا بَعْدَهَا اسماً ، وَيَنْصِبُ الثَّانِي خَبِراً لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ / فِي الْمُضَافِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ ،
[ر] عَلَيْهِ قَوْلُهُ (١) :

٣٦٠ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ

وَأَعْلَمُ أَنَّ النُّحَوِينَ اضْطَرُّوا فِي هَذَا الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَ لَا ، مَبْنِياً ، فَفَنَهَمُ
مَنْ يَقُولُ : هُوَ مَبْنِيٌّ مَعَهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هُوَ مَبْتَدَأٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ
يَقُولُ : هُوَ اسْمُهَا بَغَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ غَيْرَتَهُ ، لَا ،
إِلَى النَّصْبِ ، فَصَارَ اسْمًا لَهَا مَنْصُوبًا كَأَسْمِ «إِنَّ» ، ثُمَّ بُنِيَ مَعَهَا لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ ،
وَصَارَتْ « لَا ، مَعَهُ بِمَنْزِلَةِ مَبْتَدَأٍ ، كَمَا أَنَّ الْأَسْمَ الَّذِي بَعْدَ «إِنَّ» ، مَرْفُوعٌ
فِي الْأَصْلِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ «إِنَّ» ، فَنَصَبَتْهُ ، وَلَمْ تَكُنْ لِبَنَائِهِ مَعَهَا
عِلَّةٌ ، فَبُنِيَ كَالْأَسْمِ بَعْدَ « لَا ، » ، ثُمَّ «إِنَّ» ، وَصَارَتْ مَعِ اسْمَهَا فِي مَوْضِعِ
مَبْتَدَأٍ ، فَكَمَا قَالُوا : «إِنَّ» زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوٌّ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «إِنَّ» اللَّهَ
بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ، (٢) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

(١) الْبَيْتُ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ كَمَا فِي الْكِتَابِ ٥٨/١ ، وَهُوَ فِي الْحَاشَةِ ١٩٣/١ ، وَاللَّامَاتُ
١٠٧ ، وَأَمَّا الشَّجَرِيُّ ٢٨٢/١ ، وَالْإِنْصَافُ ٣٦٧ ، وَابْنُ يَعْشَى ١٠٨/١ ، وَالْفَنَى ٢٦٤ ، وَاللَّسَانُ :
(بَرَح) ، وَالْأَشْعَرِيُّ ١٢٥ ، وَشَوَاهِدُ الْمَغْنَى ٥٨٢ ، وَالْخَزَانَةُ ٤٦٧/١ . وَالْبَرَّاحُ : أَنْ
يَزُولَ مِنْ مَكَانِهِ وَيَبَارِحَهُ .

(٢) ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ ثَمَّةَ قِرَاءَةٍ بِكَسْرِ هَمْزَةِ «إِنَّ» وَرَفْعِ «رَسُولِهِ» ، وَلَمْ أَجِدْ
مَنْ نَصَّ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ، غَيْرَ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ قَالَ فِي الْبَحْرِ ٦/٥ : «قَرَأَ الْحَسَنُ وَالْأَعْرَجُ
بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ ، وَلَمْ يَوْضَحْ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْأَعْرَجَ قَرَأَا بِالإِضْمَارِ إِلَى كَسْرِ هَمْزَةِ
«إِنَّ» بِرَفْعِ رَسُولِهِ .

أَمَّا الْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ فِيهِ بِفَتْحِ هَمْزَةِ «أَنَّ» وَرَفْعِ رَسُولِهِ ، وَلَهَا تَخْرِيجَاتٌ كَثِيرَةٌ ، انْظُرْ
الْقُرْطُبِيُّ ٧٠/٨ ، وَابْنُ بَرِّ ٦/٥ ، وَهِيَ الْآيَةُ ٣ مِنَ التَّوْبَةِ .

(٣) الْبَيْتُ لِضَابِيءِ الْبَرَجِيِّ كَمَا فِي الْكِتَابِ ٧٥/١ ، وَصَدْرُهُ :

=

٣٦٢ - فَاِئْتِي وَقِيَّارُ بِهَا لَغَرِيبُ

فعطفوا على موضع الابتداء الذي هي واسمها محله ، كذلك فعلوا في العطف على « لا » واسمها المنصوب المبني معها ، لأنها معاً في موضع الابتداء ، فرفعوا فقالوا : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وقال الشاعر (١) :

٣٦٣ - لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبُ
والنعتُ مثله كقوله (٢) :

٣٦٣- وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوُلْدَانِ مَضْبُوحُ
فاعلمه وبالله التوفيق .

الموضع الثاني (٣) : أن تكون نهياً ، فيجزم الفعل المضارع بعدها بها ، نحو :
« لا تقم » ولا تقعد » ، قال الله تعالى : « فلا تكن » من المأمُتَرِينَ ، « لا » ، « ولا » تمار

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ =

وهو في النوادر ٢٠ ، وتعلب ٢٦٢ ، وابن يمش ٦٨/٨ ، والإنصاف ٩٤ ، واللسان (قير) ، والمغني ٥٢٧ ، والأشعوني ١٤٤ ، وشراهد المغني ٨٦٧ ، والحزانة ٣٢٣/٤ .
وقيار اسم فرسه .

(١) نسب في الكتاب ٢٩٢/٢ إلى رجل من بني مذحج وصدره :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ

ونسب في الحاسة الشجرية ٢٥٦/١ إلى همام بن مرة ، وفي اللسان (حيس) إلى هُئيَّ بن أحمو
آر ذرافة الباهلي . وهو في اللامات ١٠٧ ، والمغني ٦٥٦ ، والشذور ٨٦ ، والأشعوني ١٥١ ،
وابن عقيل ٧/٢ والهمع ٣٣٩/٢ ، وشراهد المغني ٩٢١ ، والحزانة ٣٨٢ ، والعيني ٣٣٩/٢

(٢) تقدم برقم ٣٥٨

(٣) كان الموضع الأول في السطور الأولى من باب « لا » وهو أن تكون حرفاً تافياً .

ينظر ص ٢٥٧

(٤) آل عمران ٦٠

فيهم إلا مراءً ظاهراً ولا تستفت فيهم منهم أحداً ، ^(١) و لا تفتروا على الله كذباً ، ^(٢) وهو كثير ، قال الشاعر ^(٣) :

٣٦٤ - يَقُولُونَ : لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَمَّلُ
وقال آخر ^(٤) :

٣٦٥ - لَا تَلْمِني إِنْهَا مِنْ نِسْوَةٍ رُقِدِ الصَّيْفِ مَقَالِيَتَ نُزُرُ
وإنها جَزَمَتْ في هذا الموضع لأنها اِخْتَصَّتْ بالفعل ولم تكن كجزء منه .
نحو : السين وسوف ، وكل ما ^(٥) اِخْتَصَّ بالفعل ولم يكن كجزء منه فبأبوه .
الجزم اِخْتَصَّ بالفعل ، كما أن ما اِخْتَصَّ بالاسم ، ولم يكن كجزء منه كالألف واللام التي للتعريف فبأبوه اِخْتَصَّ اِخْتَصَّ بالأسماء ، وأما ما يَنْصِبُ الأسماء والأفعال من الحروف فبالشبه لغيره ، وقد ذكر منه شيء ، وسيدكر منه شيء بعد إن شاء الله .

و لا ، هذه تَخْلُصُ الفعل المضارع للاستقبال لأنها نقيضة لـ « تَفْعَلُ » ، اِخْلَصَ الحال ^(٦) ، فإن قلت : « لا تفعل الآن » ، فعلى معنى تقرب المستقبل إلى الحال ، كما تقول : « تفعل الآن » ، لذلك .

الموضع الثالث : أن يكون حرف دعاء فيكون حكمها في الدخول على الفعل المضارع [في] تَخْلِيصِهِ / للاستقبال وفي الجزم والتقدير تقدير « لَتَفْعَلُ » .

(١) الكهف ٢٢ (٢) طه ٦١

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٩ ، وصدرة :

وَقُوفًا بِهَا صَخْبِي عَلَيَّ مَطِيَّيَهُمْ

وشرح القصائد ٢٣

(٤) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٥٢ ، والبحر المحيط ٨٦/١ . ورقد الصيف : هن . مكفيات ، والمقاليت : ج مقلاة ، وهي التي لا يعيش لها ولد ، والنزر : القليلات الأولاد .

(٥) رسمت في الأصل : « وكلما » . (٦) في الأصل : « للاستقبال » وهو سهو .

في الدعاء واحداً ، كما كانت اللام في الدعاء أيضاً ، على ما ذكر في بابها ،
فقول : لا تغفر لعمرور ولا تعاقب زيدا ، قال الله تعالى : « ربنا ولا تحمل
علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به » (١) ،
وقال : « ربنا ولا تجعلنا فتناً للقوم الظالمين » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٣٦٦ - لا يُبعد الله جيراناً تركتهم
مثل المصاييح تجلو ليلة الظلم
وقال آخر (٤) :

٣٦٧ - فلا يبعدن إن المنيّة منهل
وكل أمرى يوماً به الحال زائل

والفرق بين الدعاء والنهي أن الدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى ، والنهي
يكون من الأعلى إلى الأدنى ، هذا تفصيل من تحذق ، والصحيح أن الطلب
يجمعها وإلا فقد تكون صيغة « لا تفعل » من المثل إلى المثل ، فلا يقال
فيه : إله دعاء ولا نهي ولكنه طلب ترك الفعل ، والترك على ما أحكمته
الأصوليون ، والنظر في المعاني لهم ، وحظه النحوي النظر في الألفاظ ، والتكلم
في المعاني لهم بالانجرار ، فينبغي أن يترك لهم يحققونه ، وحظه النحوي من
هذا الأكثر وهو الأمر في صيغة « افعل » ، والنهي في صيغة « لا تفعل »
وإن تعرضوا لغير ذلك خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم .

واعلم أن « لا » هذه التي للدعاء يجوز أن تدخل على الماضي ، ويكون
معناه إذ ذاك الاستقبال ، فيقال : لاغفر الله لزيد ولا رحمة ، قال الشاعر (٥) :

(١) البقرة ٢٨٦ (٢) يونس ٨٥

(٣) البيت للناطقة وهو في ديوانه ١٢٧ ، وابن يعيش ٧٨/٩

(٤) البيت للناطقة وهو في ديوانه ١١٩

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الحصاص ١٣٤/٣ وعجزه :

إذا ما الله باركك في الرجال

وهو في المحتسب ١٨١/١ ، والمتع ٦١١ ، واللسان (أله) ، والحزاة ٣٢٥/٤ ،
والنتاج (الله) .

٣٦٨ - ألا لا بَارَكَ اللهُ في سُهِيلٍ
وقال الآخر (١) :

٣٦٩ - لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَلْ يُصْبِحُنَ إِلَّا لَهْنٌ مُطَلَبٌ
وقال آخر (٢) :

٣٧٠ - لا بَارَكَ الرَّحْنُ في بَنِي أَسَدٍ في قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا في مَنْ قَعَدَ
إِلَّا الَّذِي شَدُّوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ

الموضع الرابع : أن تكون زائدة وهي تنقسم قسمين : قسمٌ تكون باقيةً على [معناها] فلا تخرجُ من الكلام ولا يكون (٣) معناه بها كعناه دونها ، وقسمٌ يكون دخولها وخروجها واحداً .

القسم الأول له موضعان :

الموضع الأول : أن تُرَادَ بمعنى « غير » بين الجار والمجرور ، والمعطوف والمعطوف عليه ، والنعت والمنعوت ، ونحو ذلك مما يحتاجُ بعضُهُ إلى بعض (٤) ، فمن ذلك قولهم :

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٣ ، والكتاب ٦٧/٢ ، والخصائص ٢٦٢/١ ، والتنبيه ١٥٣ ، واللسان (غنا) ، وابن يعيش ١٠٠/١٠١ ، والمغني ٢٦٨ ، والهمع ٥٣/١ وشواهد المغني ١٢٠

(٢) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الأزهية ٣٠٩ ، ورواية البيت الأول فيه :

يَا رَبَّ عَيْسَى لَا تُبَارِكْ في أَحَدٍ

والسمط ٣٥/١ ، واللسان : الألف اللينة . والمد : الحبل المحكم القتل .

(٣) في الأصل : « ولا يتكون » وهو تحريف .

(٤) قال ابن هشام : « وعند الكوفيين أنها اسم وأن الجار دخل عليها نفسها وأن ما بعد ما خفض بالإضافة » . انظر المغني ٢٧٠ ، والأزهية ١٦٩

غَضِبَتْ مِنْ لَاشِيءٍ ، وَجِثَتْ بِلا زَادٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

٣٧١ - حَتَّى تَأْوِي إِلَى لَافَاحِشٍ بَرَمٍ وَلَا شَحِيحٍ إِذَا أَصْحَابُهُ عَدِمُوا
وَقَالُوا : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا ضَاحِكٍ وَلَا بَاكِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « انْطَلِقُوا إِلَى
ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ مُشَعَبٍ . لَا تَظْلِيلَ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ » (٢) ، وَتَقُولُ فِي الْمَعْطُوفِ
وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ : « مَا رَأَيْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرَأَ » (٣) ، / ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « أَتَعَمَّتْ ١٢٦
عَلَيْهِمْ غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » (٤) ، وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ : غَيْرٌ ، وَهِيَ
فِي جَمِيعٍ مَا ذُكِرَ زَائِدَةٌ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْكَلَامِ لِثَلَاثِ يَصِيرُ
النَّفْيُ إِبْطَاتًا ، وَالْمَعْنَى عَلَى النَّفْيِ ، لَكِنْ يُقَالُ فِيهَا زَائِدَةٌ مِنْ حَيْثُ وَصُولُ عَمَلٍ
مَاقْبَلَتِهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا ، وَهُوَ اصْطِلَاحُ النُّجُومِيِّينَ فِي الزِّيَادَةِ ، كَمَا يَقُولُونَ فِي الْأَلْفِ
وَالْإِلَامِ مِنَ الَّذِي وَالتِّي وَالْآنَ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، وَأَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهَا كَاتِنَةٌ ، وَلَكِنْ
لَا يَسْتَعْنَى عَنْهَا ، وَأَكْثَرُهُمْ يَصْطَلِحُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى مَا دَخَلَتْهَا كَخُرُوجِهَا ، وَكُلُّ صَحِيحٍ .

فَإِنْ قِيلَ : « هَلَا قُلْتَ فِي « لَا » فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَتَيْتَ بِهَا قَبْلُ : إِنْ
« لَا » فِيهَا اسْمٌ ، كَمَا قِيلَ فِي الْكَافِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجُرِّ ، أَوْ وَقَعَتْ
فِي مَوْضِعِ اسْمٍ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي بَابِهَا ، وَكَمَا قُلْتَ فِي « عَنْ » وَ « عَلَى » عَلَى مَا
نَذَكَّرَهُ فِي بَابَيْهِمَا ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ كَمَا
يَصْلُحُ « هَاهُنَا فَلَايٌ » شَيْءٌ تَدَّعَى الزِّيَادَةَ فِيهَا ؟

فَاعْلَمْ أَنَّ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ فَرْقًا ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَافَ وَعَنْ وَعَلَى قَدْ ثَبَتَتْ
الْإِسْمِيَّةُ بِوُجُوهٍ ، مِنْهَا : دَخُولُ حَرْفِ الْجُرِّ عَلَيْهَا وَتَقْدِيرُهَا تَقْدِيرُ الْأَسْمَاءِ وَمِنْ

(١) الْبَيْتُ لَزَهْرٍ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٦٠ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٥٥/٢ . وَالْبَرَمُ : اللَّثِيمُ ،
وَهُوَ فِي الْأَصْلِ : الَّذِي لَا يَدْخُلُ مَعَ الْقَوْمِ فِي الْمَسْرِ لِبُخْلِهِ .

(٢) الْمُرْسَلَاتُ ٣٠

(٣) زَيْدٌ بَعْدَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ « وَرَأَيْتُ غَيْرَ وَلَا عَمْرُو » وَلِأَنَّهَا مَقْخَمَةٌ ، أَوْ لِعِلَالِهَا : وَمَا

مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَلَا عَمْرُو .

(٤) الْفَاتِحَةُ ٨

حيث لم تثبت فيها الزيادة وهي مقدرة بالأسماء في موضع لا يحكم عليها بالزيادة بخلاف « لا » هذه فإنها قد ثبت لها الزيادة بين الناصب والمنصوب نحو : أمرتك ألا تخرج ، ونحو قوله تعالى : « ما منعك ألا تسجد »^(١) ، وقوله تعالى : « ألا تعجلوا على الله »^(٢) ، ومواضع غير هذا ، فلما دخلت بين العامل والمعمول ، وما يحتاج بعضه إلى بعض في الأفعال ، [و] كذلك في الأسماء ، وتقدير الأسماء في الحروف لا يخرجها إلى^(٣) الاسمية ، كما أن تقدير الفعل فيها لا يخرجها إلى الفعلية ، ألا ترى أن « رب » بمعنى : أقتل ، و « ليت » بمعنى أتني^(٤) ، و « كان » بمعنى أشبه ، و « لعل » بمعنى أترجى ، ولا يخرجها تقديرها بالفعل إلى الفعلية ، وكذلك إذا قدرتها « لا » ب « غير » في المعنى لا يخرجها ذلك إلى الاسمية ، كما أنه إذا قدرتها في « أن لا تفعل » ب « ليس » لا يخرجها ذلك إلى الفعلية ولكنها زائدة من حيث اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، ونافية من حيث المعنى ، لا يجوز زوالها فاعلم ذلك .

الموضع الثاني : أن تراد بين الناصب للفعل المضارع ومنصوبه ، وبين جازمه ومجزومه ، فنقول في الناصب والمنصوب : عجت أن لا تقوم وتيقنت أن لا تخرج ، وضربتك حتى لا تقوم ، وجئتك كي لا تكرم زيدا ، وجملة النواصب يجوز زيادة^(٥) « لا » بينها وبين معمولاتها ، إلا لام كي ولام الجحود / و « أو » و « لن » ، لعلل اختصت بها ، قال الله تعالى : « وحسبوا ألا تكون فتنة »^(٦) ، وقال تعالى : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة »^(٧) ، وقال تعالى : « وإذا لا يلبثوا بخلافك إلا قليلا »^(٨) ، على قراءة من حذف النون في الشاذ ، وقال تعالى : « كي لا يكون دولة »^(٩) ، و « لكي لا تأسوا »^(١٠) ، وتقول : هلا قمت فلا يكلمك أحد ، ولا يكلمك أحد ، بمعناه .

(١) الأعراف ١٢ (٢) الدخان ١٩

(٣) في الأصل : « إلا » وهو تحريف . (٤) في الأصل : « التمني » وهو سهو .

(٥) في الأصل : « زيادتها » . (٦) المائدة ٧١ (٧) الأنفال ٣٩

(٨) الإسراء ٧٦ ، وهي قراءة أبي ، انظر البحر المحيط ٦/٦٦

(٩) الحشر ٧ (١٠) الحديد ٢٣

وكذلك تقول في الجازم والمجزوم : «إلا» تَقَمُّ أكرمك ، ومن لا يَقَمُّ أضربه ، وإن تَقَمَّ لا أكرمك ، ومن يَقَمُّ لا أهنته ، قال الله تعالى : «إلا» تنصروه فقد نصره الله ،^(١) وقال : «إلا» تفعلوه تكن فتنة في الأرض ،^(٢) ، وقال تعالى : «وإن كعدتوا نعمة الله لا تحصوها»^(٣) ، وقال الشاعر^(٤) :

٣٧٢ - وَمَنْ لَا يُصَانِعَ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ يُضْرَسْ بِأَنْيَابٍ وَيُوطَأَ بِمَنَسِمٍ
والقول في الزيادة في «لا» هاهنا كالقول فيها في الموضع قبلها فاعلمه .

★ ★ ★ .

القسم الثاني الذي يكون فيه دخولها وخروجها واحداً ، لها موضعان أيضاً :

الموضع الأول : أن تكون زائدة لتأكيد النفي نحو قولك : ما قام زيدٌ ولا عمروٌ ، وما قام زيدٌ ولا قعدَ [عمرو] ، المعنى : ما قام زيدٌ وعمروٌ وما قام زيدٌ وقعد عمروٌ ، لأنَّ الواوَ تُشْرِكُ بين الاسمين والفعلين في النفي ، كما تُشْرِكُ بين التوعين في الإثبات فلا يُحتاجُ إلى «لا» النافية ، لكن زيدت لضرب من التأكيد ، ومنه قوله تعالى : «لا باردٍ ولا كريم»^(٥) ، وقوله : «فألنا من شافعين ولا صديقٍ حميم»^(٦) ومنه قول الشاعر^(٧) :

٣٧٣ - مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ فِعْلَهُمَا
وَالطَّيِّبَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمرُ

زيادة «لا» هاهنا يَنْتَهُ لكون دخولها كخروجها وهي قياسٌ مطرد .

الموضع الثاني : أن تكون زائدة شاذاً في مواضع يوقف فيها مع الجماع وذلك قبل خبر «كاد» كقول الشاعر^(٨) :

-
- (١) التوبة ٤٠ (٢) الأنفال ٧٣ (٣) إبراهيم ٣٤
(٤) البيت زهير من معلقته ، وهو في الديوان ٢٩ . والنسم للبتير مثل الظفر للإنسان
(٥) الواقعة ٤٤ (٦) الشعراء ١٠٠
(٧) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الأضداد ٢١٥ ، والبحر المحيط ٢٩/١ ، واللان «لا»
(٨) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجنى ١٢١

٣٧٤ - تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فَأَعْتَرَتْني صَبَابَةٌ
وَكَاذَ ضَمِيرِ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ
أي : يتقطع ، وقال الآخر (١) :

٣٧٥ - إِذَا أُسْرِجُوهَا لَمْ يَكَدْ لَا يَنَالُهَا
مِنَ النَّاسِ إِلَّا الشَّيْظُمُ الْمُتَطَاوِلُ
أي : ينالها (٢) ، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى : « مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ » ، (٣)
قالوا : المعنى : ما منعك أن تسجد ، أي من السجود ، وكان ينبغي أن تكون « لا »
هذه من القسم قبل هذا ، « إِلَّا » أنها تقدمها المنع وهو الترك ، فصارت « لا »
زائدة لفظاً ومعنى ، فإِذَا قالوا في زيادتها من الجهتين صحيح لفظاً ومعنى ، لا مدفع
فيه فاعرفه ، وبالله التوفيق .

باب لكن الحفيضة (٤)

١٢٨ اعلم / أن « لكن » تنقسم قسمين : قسم تكون عاطفة ، وقسم تكون
خففة من الثبيلة المذكورة في الباب بعد هذا .

القسم الذي تكون فيه عاطفة : وهي التي تُشَرِّكُ بين الاسمين والفعلين في
اللفظ لا غير ، وهو الاسمية في الاسمين ، والفعلية في الفعلين ، والرفع والنصب
والخفض والجزم ، نحو قولك : ما قام زيد لكن عمرو ، وما رأيت زيدا لكن
عمراً ، وما مررت بزيد لكن عمرو ، وما يقوم زيد لكن يقعد عمرو ،
ولن يقوم زيد لكن يقعد .

(١) لم أقف عليه . والشيطم : الطربل .

(٢) في الأصل : « أي لا ينالها » . و « لا » مقحمة . (٣) الأعراف ١٢

(٤) انظر في لكن : المقرب ١/ ٢٣٣ . الجنى ٢٣٦ ، المنى ٣٢٣

ويقعُ قلبُها النقيُّ لازماً^(١) ، ومعناها الاستدراكُ ، فإن أدخلتَ عليها الواوَ^(٢) فبعض النحويين يُبقيها على عطفها ، وبعضهم يُخرجُها عن العطفِ ويجعل العطفَ للواوِ ، وقال بعضهم : العطفُ للواوِ و « لكن » استدراكٌ خالصٌ ، وعطفَت الواوُ جملةً في التقدير على جملةٍ ، فكانت إذا قلتَ : « ما قام زيدٌ ولكن عمرو » [فالعنى] : ولكن قام عمرو ، قال : ولا يبعدُ أن يدخل حرفُ عطفٍ على حرف عطف كما قال الشاعر^(٣) :

٣٧٦ - وَثُمَّتَ لَا يَجْزُونِي عِنْدَ ذَلِكُمْ وَلَكِنْ لِيَجْزِيَنِ إِلَّا لَهُ قَيْعَبًا
وَرُويَ بَيْتُ زهير^(٤) :

٣٧٧ - أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَيْتٌ عَلَى هَوًى وَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيًا
وقال أبو نواس^(٥) :

٣٧٨ - الْبَدْرُ أَشْبَهُ مَا رَأَيْتُ بِهَا حِينَ أَسْتَوَى وَبَدَأَ مِنَ الْحُجُبِ
وَبَلِ الرَّشَا لَمْ يُخْطِهَا شَبَهَا فِي الْجِيدِ وَالْعَيْنَيْنِ وَاللَّبِّبِ

وأبو نواس وإن لم يكن حُجَّةً فهو معاصرٌ للعرب الأُلى تقومُ بهم الحُجَّةُ ، ولم يَتَّقِدْ أحدٌ من النقاد عليه جمعَ حرفي العطفِ إذا اختلفَ معنيهما ، هذا معنى كلامه ، ويحتاج إلى وضوحٍ يانٍ في إثبات كون « لكن » حرفَ عطفٍ

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوزُ العطفُ بـ : لكن في الإيجاب ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، انظر الإنصاف ٤٨٤

(٢) انظر في تفصيل ذلك : الجنى ٢٣٧ ، المغني ٣٢٤

(٣) تقدم برقم ٢١٣

(٤) ديوانه ٢٨٥ ، وسمي الصناعة ٢٦٦ ، والرواية : « قثم » ، وابن يعيش ٩٦/٨ والمغني ١٢٥ ، والأشعوني ٤١٨ ، وشواهد المغني ٢٨٤ ، والحزانة ٥٨٨/٣ . ويت على هوى أي على أمر أريده .

(٥) ديوانه ٧١٠ ، وروايته : وابن الرشا . واللبب : الصدر .

معناه (١) الاستدراك ، لأنه (٢) قد ثبت أن « لكن » عند الخالف حرف عطف إذا انفردت عن الواو ، وأن الواو حرف عطف إذا انفردت عن « لكن » ، وثبت أيضاً أن معنى الواو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي والإثبات ، و « لكن » بخلاف ذلك ، فالو يجعلنا العطف للواو كانت تُشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في النفي المُصدَّر به (٣) ، والمعنى ليس على ذلك مع « لكن » ، فبطل أن يكون العطف لها ، وإنما يكون العطف لـ « لكن » ، إذ لها التشريك في اللفظ لا في المعنى والواو عاطفة كلام موجب على كلام منفي ، على عادتها في عطف الجمل ، إذ لا تشريك في المعنى يلزم لها فيها فاعله .

وأما أن « تجعل المسألة من باب عطف الجمل في « لكن » ، فلا ، لأن ١٢٩ « لكن » مُشركة في الإعراب ، وإن كان المعنى / مختلفاً ، فاعله .

فإن عطف « لكن » جملة على جملة فيصيح أن يقع قبل « لكن » المذكورة النفي والإثبات ، لكن بشرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى ، نحو قولك : قام زيد لكن لم يخرج عمرو ، وما قام زيد لكن قام عمرو ، وإذا جاء بعدها جملة قائمة بنفسها فهي عاطفة للجمل ، وإلا فلا ، وإذا وقع بعدها مبتداً وخبراً فهي المحفظة من الثنية المذكورة في الموضع بعد هذا .

وقد تكون « لكن » حرف ابتداء إذا كان بعدها المبتدأ كـ « الواو » و « بل » و « ثم » ، نحو قولك : جاء زيد لكن عبد الله منطلق ، ومعناها في جميع ذلك الاستدراك ويكون معناها الإضراب إذا كانت حرف ابتداء ، كقوله تعالى : « لكن الله يشهد بما أنزل إليك » (٤) .

(١) في الأصل : « بمعناه » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « انه » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « المصدريّة » وهو تصحيف . (٤) النساء ١٦٦

وقد جذفوا نونَهَا في الشعر ضرورة ، كما قال (١) :

٣٧٩ - فَلَسْتُ بِبَاتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ أَسْقِينِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

القسم الثاني الذي تكون [فيه] مخففة من الثقيلة : هي التي تكون بعدها الجملة الاسمية لا غير ، لأن أصلها أن تكون مشددة عاملة عمل « إن » ، في المبتدأ والخبر نصباً ورفعاً ، فإذا « خَفَفَتْ » بطلَ عملُها . ولم يُسمَعْ لها بعملٌ مع التخفيف عند أحد من النحويين ، وعلَّتْهُمْ في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال [ولا يعملُ] إلا ما يختصُ ، فلمَّا كنتَ تقول : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ لم يَقمْ ، وما يقوم زيدٌ لكن يقوم عمروٌ ، فتصلح مع كل واحد منهما علم أنها لا تعمل شيئاً ، إلا أن أبا زيد السهلي (٢) ذكرَ عن شيخه بن الرَّمَاك أَنَّهُ حكى فيها الإعمالَ مع التخفيف (٣) ، ولم يحك أبو زيد الكلامَ في ذلك للعرب ، فإن كانَ ذلك فلا يُقاسُ عليه لشذوذه سماعاً ، ومنعه بقلة القياس ، ألا ترى قوله تعالى : « فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم » ، وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ، (٤) أن من شددَ « لكن » من القراءِ أعملتها نصباً ما بعدها ، ومن خففها رفعاً ما بعدها ، وليس في القراءِ من قرأ بالتخفيف مع النصب . واعلم أن « لكن » هذه إذا تقدّمها اسمٌ منصوبٌ منفي فإن ما بعدها يرتفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، أو على الخبر ، والمبتدأ محذوف ، فإذا قلت :

(١) البيت في ديوان امرئ القيس من زيادات نسخة ابن سهل ٣٦٤ ، وهو في الكتاب ٢٧/١ منسوباً إلى النجاشي ، والخصائص ٣١٠/١ ، وأمالى الشجري ٣٨٥/١ ، والإنصاف ٦٨٤ ، والأزهية ٣٠٩ ، والمغني ٣٢٣ ، والأشعراني ١٣٦ ، واللسان (لكن) وشواهد المغني ٧٠١ ، والخزانة ٤٠٠/٢

(٢) عبد الرحمن بن عبد الله ، ويعرف أيضاً بأبي القاسم ، وله « الروض الأنف » توفي سنة ٥٨١ ، انظر البغية ٨١/٢ . وابن الرماك هو عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي أخذ عن ابن الطرارة ، توفي سنة ٥٤١ ، انظر البغية ٨٦/٢

(٣) قال صاحب الجنى ٢٣٦ : « أجاز يونس والأخفش إعمالها إذا خففت »

(٤) الأنفال ٦٧

مازید قائماً لكن عمرو ، أي : القائم ، وإذا قلتَ : مازيدٌ قائماً لكن قاعدٌ ، أي : لكن هو قاعد ، فهذا يدلُّك^(١) على عدم التشريك في المعنى ، وأنَّها مثلُ « بل » في الإضراب كما ذُكر .

١٣٠

باب لكنَّ المشددة^(٢)

اعلم أن « لكنَّ » المشددة حرف من الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، ومعناها^(٣) أيضاً الاستدراك^(٤) كالخفيفة والخففة ، فنقول : ما قام زيدٌ لكنَّ عمراً منطلقٌ وما خرج عمروٌ ولكنَّ عبدَ الله ذاهبٌ ، قال الله تعالى : « ولكنَّ الناسَ أنفُسَهُمْ يظَالِمُونَ »^(٥) ، وقال : « ولكنَّ اللهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ على مَنْ يَشَاءُ »^(٦) .

وهي تفارقُ « إنَّ » المكسورة المشددة من أوجهٍ وتوافقُها من أوجهٍ : فمن أوجهٍ مفارقتها : أنَّ معناها الاستدراكُ ، ومعنى « إنَّ » التوكيدُ ، وأنَّ « إنَّ » تخفُّفٌ وتعملُ ، و« لكنَّ » تخفُّفٌ ولا تعملُ إلا على ما حكاه ابنُ الرَّمَّاحِ ، وهو الشاذُّ ، وأنَّ « إنَّ » يكون لها صدرُ الكلام ، و« لكنَّ » يتقدَّمُها كلامٌ ، وبهذا الوجه أخرجه أبو القاسم الزجاجي عن أن تدخلَ اللامُ في خبرها^(٧) ، لأنَّه قال : إلا أنَّها متضمنةٌ للاستدراك بعدد النفي ، فلذلك لم تدخلَ في خبرها اللام ، والصحيحُ أنَّ الاستدراك [لا^(٨)] يُغيِّرُ معنى

(١) في الأصل : « بذلك » وهو تصحيف .

(٢) انظر في « لكنَّ » : المقتضب ١٠٧/٤ ، المقرب ١٠٦/١ ، ابن يعيش ٧٩/٨ ، الجنى ٢٤٧ ، المغني ٣٢٢

(٣) انظر في معناها : المغني ٣٢٢

(٤) في الأصل : « للاستدراك » وهو تحريف . (٥) يونس ٤٤ (٦) الحشر ٦

(٧) انظر : اللامات ٦٤ ، ١٧٦

(٨) سقطت « لا » سهواً من الناسخ ، كما سئى من عرض المؤلف .

الابتداء ، ألا ترى أنك تقول في التخفيف : لكنّ زيدٌ قائمٌ ، فليها المبتدأ والخبر ، وتوليها أيضاً « إن » ، فنقول : إني قائمٌ ولكنّ إنني غيرُ قاعدٍ ^(١) ، حتى قال بعضهم في ^(٢) :

٣٨٠ - وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

إِنَّ الْأَصْلَ : وَلَكِنْ إِنِّي ^(٣) ، ولذلك دخلت اللام في الخبر ، وهذا عندنا متكلفٌ ، والصحيح أن اللام دخلت في خبر « لكن » ، على القياس ^(٤) ، وإن جاء قليلاً ، ولكن أوردت قولَ مَنْ قال ذلك إعلماً بأن « لكن » ، لا تُغَيِّرُ معنى الابتداء وإن كانت استدراكاً ، فـهذه أوجهُ المفارقة وما عداها فإن « لكن » ، فيه موافقةٌ « إن » .

والعلةُ في عمليها في المبتدأ والخبر هي العلةُ في « إن » ، وأحتملها في المبتدأ والخبر اللذين تدخل عليهما وفي عدم تقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، ومن دخول « ما » عليها كافةً وموطئةً ، ومن جواز العطف على موضع اسمها ، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في بابها ، كحكمها ، فعاملها في ذلك معاملتها ، وقس عليه ، إن شاء الله .

إلا أنه قد جاء حذفُ اسمها تارةً ، وخبرها أخرى كقول الشاعر ^(٥) :

٣٨١ - فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

رُوي بنصب « زنجي » ، على أن يكونَ اسمها ، وخبرها محذوفٌ تقديره ^(٦) :

(١) المثال في الأصل فيه تقديم وتأخير : « إني قائمٌ غيرٌ ولكنّ إنني قاعدٌ »

(٢) تقدم برقم ٣٠٢ (٣) وهو تقدير الزجاجة نفسه في اللامات ١٧٧

(٤) انظر المسألة في الإنصاف : ٢٠٨

(٥) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٤٨١ ، والكتاب ١٣٦/٢ ، وتعلب ١٢٧ ،

والنصف ١٢٩/٣ ، وأما السهلي ١١٦ ، والمقرب ١٠٨/١ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ،

والنفي ٣٢٣ ، والإنصاف ١٨٢ ، والمجمع ١٣٦/١

(٦) في الأصل : « تقديرها » وهو تحريف .

يعرف قرابتي ، وزوي برقع « زنجي » على أن يكون خبرها ، واسمها مضموم
تقديره : ولكنتك زنجي .

باب لم^(١)

١٣١ اعلم / أن « لم » حرفٌ يجزِمُ الأفعالَ المضارعة على اختلاف أنواع الجزم وينثيها ، إلا أنها تخلص معنى الفعل المضارع إلى الماضي ، لأنها جوابُ مَنْ قال : فَعَلَ ، إذ هي نظيرُها ، فكانتْك قلتَ مجاوباً ، فلم يفعلْ ما فعلْ ، فهي من القرائن الصارفة الأفعال المضارعة إلى معنى الماضي ، وإن كان لفظها يصلح للحال والاستقبال ، فمن قال : إنها تجزِمُ الأفعال المستقبلَ كأبي القاسم الزجاجي فغلط وتسامح للعلة المذكورة .

واعلم أن الهمزة اللاحقة لها تُصيرُ الكلامَ تقريراً أو توبيخاً فإذا قال القائل : أَلَمْ تَقُمْ أَلَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ ، فكان المعنى : اشكر ما فعلتُ معك ، أو تساه أو شبه ذلك .

ومن قال إن الهمزة الداخلة عليها للاستفهام فغلط أيضاً ، إذ الاستفهام [يكون] عن شيء لا يعارضه المستفهم ، بخلاف التقرير والتوبيخ ، وتقدم ذلك في باب الهمزة .

والواو والفاء اللاحقان لها بعد الهمزة^(٢) للعطف^(٣) ، وتأخراً عن الهمزة لوجهين : أحدهما أن لها^(٤) صدر الكلام دونها لأن الاعتماد عليها ، والثاني : أن الواو والفاء مع « لم » كلفظٍ واحدٍ لشدة اتصالهما بها ، وكان الهمزة أحدثت التقرير والتوبيخ بعد حصول العطف في الكلام .

فإن لم^(٥) تدخل والعطف حاصل قدِّمَت الواو والفاء عليها في الدخول فتقول :

(١) انظر في « لم » : المتعصب ٤٦/١ ، ابن يعيش ٢٠/٧ ، ١٠٩/٨ ، الجلسي

١٠٦ ، المتنبي ٣٠٧

(٢) في الأصل « همزة » (٣) في الأصل « العطف » (٤) أي : للهمزة .

(٥) لعل « لم » مقحمة ، أو أن « لم » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده .

لم اكرمك ولم احسن إليك ، ولم يقم زيد فلم يحییء اليك ، وكذلك ما أشبهه .
ولا يصح حذف « لم » وإبقاء الفعل بعدها مجزوماً كما لا يصح حذفه وإبقاؤها
للا التزامها وارتباطها باختصاصها بعضها ببعض ، فصارا كشيء واحد فاعلم .

باب « لَمَّا » (١)

اعلم أن « لَمَّا » المشددة لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون جازمة للفعل المضارع فتصير معناه للماضي
كـ « لم » المذكورة في الباب قبل هذا ، وهي جواب في التقدير لمن قال : قد
فعل ، ولذلك دخلت عليها « ما » كأنها عوض من « قد » ، ولذلك تريد على « لم »
بالاستمرار (٢) في النفي ، وتفرد به دونها ، ولذلك أيضاً يجوز الوقف عليها فتقول :
شارف زيد المدينة ولما ، وتريد : يدخلها ، فحذفت الفعل للدلالة عليه ، وكان
« ما » عوض منه ، ولما نظرت لـ « قد » إذ يجوز الوقف عليها دون الفعل ، نحو قوله (٣) :

٣٨٢ — لَمَّا تَزَلُ بِرَحْلِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

أي : زالت ، ولا يجوز ذلك كله في « لم » ، قال الله عز وجل : « ولما
يعلم الله / الذين جاهدوا منكم » (٤) ، وقال : « ولما يأتكم مثل الذين خلوا ١٣٢
من قبلكم » (٥) وقال الشاعر (٦) :

٣٨٣ — فَإِنْ أَكُّ مَا كَوَلَّا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ

وَلَا فَأَذِرْ كُنِي وَلَمَّا أَمَزَّقِ

(١) انظر في « لَمَّا » : الأزهية ٢٠٦ ، ابن يعيش ١٠٩/٨ ، الجنى ٢٣٩ ، المغني ٣٠٨

(٢) في الأصل : « بالاستقرار » وهو تحريف

(٣) تقدم برقم ٨١ (٤) آل عمران ١٤٢ (٥) البقرة ٢١٤

(٦) البيت للمزق العبدي كما في أمالي الشجري ١٣٥/١ ، وهو في اللسان (مزق)

والمغني ٣٠٩ ، والأشعرى ٥٧٥ ، والمزهر ٤٣٦/٢ ، وشواهد المغني ٦٨٠

وحكمها في دخول الهزة عليها في التثنية أو التوبيخ وحرف العطف بالتقديم والتأخير حكم «لم»، فقيس عليها .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى «إلا» ، كقولك : «إن ضربك لثا زيد» ، أي : إلا زيد ، قال الله تعالى : «إن كل نفس لثا عليها حافظ» ^(١) وقال تعالى : «وإن كلاً لثا ليوفيتهم ربك أعمالهم» ^(٢) ، وقال تعالى : «وإن كل لثا جميع لدينا محضرون» ^(٣) على قراءة من شدد الميم في جميعها وخفف «إن» ^(٤) ، وقد قرئ ذلك كله أيضاً بالتخفيف ، فيخرج عن هذا الباب .

وقد ردَّ بعض النحويين «لثا» من هذه الآيات إلى الموضع الأول ، وأضمروا بعد [ها فعلاً] فيكون من باب ما حذف بعده الفعل للعلم به ، والتقدير : «بكن» ، وهذا التقدير يصح في بعض المواضع وقد لا يصح فيه ، ففي قوله : «إن كل نفس لثا عليها حافظ» ^(١) ، «فتكون» مقدرة بعدها ، و«حافظ» اسمها ، وخبرها «عليها» ، ويكون الحافظ هنا للملكين ، فيكون ذلك للآدميين خاصة ، والأظهر أن تكون «لثا» بمعنى «إلا» ، ويكون المراد الآدميون وغيرهم والحافظ الله عز وجل .

وأما قوله تعالى : «وإن كلاً لثا ليوفيتهم ربك أعمالهم» ^(٥) ، فلا يصح تقدير «إلا» في موضع «لثا» حتى يُقدَّرَ بعد «إن» فعل ، ينتصب كل به ، التقدير : «وإن ترى كلاً أو شبه ذلك ، ويصح أن تكون «لثا» من الباب قبل هذا ، وتكون «إن» مخففة من التثنية ، و«كلاً» اسمها ويكون الفعل بعد «لثا» محذوفاً تقديره : «وإن كلاً لثا ينقصون أعمالهم» .

(١) الطارق ٤ (٢) هود ١١١ (٣) يس ٣٢

(٤) وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحزمة ، وخفف الباقون ، انظر النشر ٢/٢٨٠ ، القرطبي ٥٤٦٨

(٥) هود ١١١

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ » (١) ، فَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ « يَكُونُ » ، [ل] « لَمَّا » لِقَائِهَا بِلَا خَيْرٍ وَيَحْتَلُّ السِّيَاقُ ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ « لَمَّا » ، بِمَعْنَى « إِلَّا » ، عَلَى أَنْ تَكُونَ « إِنْ » ، نَافِيَةً ، وَ « جَمِيعٌ » ، خَيْرٌ « كُلٌّ » ، وَ « مُحْضَرُونَ » ، خَيْرٌ بَعْدَ خَيْرٍ ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى : « وَمَا كُلٌّ إِلَّا مُحْضَرُونَ جَمِيعاً لَدَيْنَا » وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ « إِنْ » ، مُخَفِّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَ « كُلٌّ » ، مُبْتَدَأٌ ، وَ « لَمَّا » ، عَلَى الْبَابِ قَبْلَ هَذَا وَيُقَدَّرُ بَعْدَهَا فَعْلٌ تَقْدِيرُهُ « يَتَرَكُ » ، أَوْ « يَهْمِلُ » ، وَيَكُونُ « جَمِيعٌ » ، خَيْرٌ ابْتِدَاءً مُضَرٍّ ، أَوْ مُبْتَدَأً خَيْرُهُ « مُحْضَرُونَ » ، وَجَازُ الْابْتِدَاءِ بِهِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْعَامِ .

فَإِنْ مُخَفِّفَتِ الْمِيمُ مِنْ « لَمَّا » ، فَالآيَاتُ إِعْرَابٌ آخَرٌ يَطُولُ ذِكْرُهُ ، وَقَدْ اسْتَوْعَبَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي « الْبَصَرِيَّاتِ » ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ فِي « مُشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ » (٢) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ » (٣) فَقَرَأَهُ / ابْنُ مَسْعُودٍ ١٣٣ . « وَإِنْ مِنَّا لَمَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ » ، فَهَذَا نَصٌّ عَلَى أَنَّ « لَمَّا » ، بِمَعْنَى « إِلَّا » ، وَكَذَلِكَ حَكَى الْغَوِيُّونَ ، وَمَثَلُوا : « فَلَمْ أَرَ مِنَ الْقَوْمِ لَمَّا زِيداً » ، بِمَعْنَى : « إِلَّا زِيداً » ، وَإِنْ يَأْتِي مِنْ « ... لَمَّا » (٤) ، وَفِي الْقُرْآنِ مَوَاضِعٌ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ، وَلَوْلَا خَوْفُ التَّطْوِيلِ لَذَكَرْتُهَا هُنَا مَوْضِعاً مَوْضِعاً ، لَكِنْ يُسْتَدَلُّ بِمَا ذَكَرْتُ لَكَ عِلْمُ مَا لَمْ أَذْكُرْهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الموضع الثالث : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ وَجُوبٍ لَوْجُوبٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : « لَمَّا قُتُّ أَكْرَمْتُكَ » وَأَمَّا جِئْتَنِي أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ ، هَذَا إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَتَانِ بَعْدَهَا مُوجِبَتَيْنِ ، فَإِنْ كَانَتَا مَنْفِيَتَيْنِ كَانَتِ حَرْفَ نَفْيٍ لِنَفْيٍ نَحْوُ : « لَمَّا [لَمْ] يَقُمْ زَيْدٌ لَمْ

(١) يس ٣٢

(٢) هو أبو محمد مكِّي بن أبي طالب القيسي ، عالم بالقراءات ، سكن قرطبة ، توفي

سنة ٤٢٤ أو ٤٣٧ ، انظر فيه النزهة ٣٤٧ ، والبيان ٢/٢٩٨

(٣) الصافات ١٦٤ . (٤) خرم في الأصل ، والجملة غير مستقيمة .

يقم عمرو ، وتكون حرف وجوب انفي إذا كانت الجملة الأولى منفيّة ،
والثانية موجبة ، نحو قولك : «لَمَّا لم يقم زيدُ أحسنتُ إليك» ، وبالعكس
إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفيّة نحو قولك «لَمَّا جاء زيدُ لم
أحسن إليك» .

وفيها معنى الشرط أبداً لا يفارقها ولا تدخل إلا على الماضي لفظاً أو معنى ،
أو معنى دون لفظ ، نحو ما مثّل به .

وكونها حرفاً ^(١) هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين وأمّا أبو علي الفارسي
فذهب إلى أنّها اسم بمعنى «حين» ^(٢) ، وهي مبنيّة للزومها الجملة كـ «إذ»
و «إذا» وكذلك قال فيها في قول الله تعالى : «إلا قوم يونس -لَمَّا
آمنوا» ^(٣) أي : حين آمنوا ، وكذلك قوله تعالى : «لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا» ^(٤) ،
أي حين رَأَوْا بَأْسَنَا .

والأظهر مذهب الأكثرين لأنّ الاسميّة فيها متكلفة والحرفيّة غير متكلفة ،
وكل مبني لا زيم للبناء فالحكم عليه بالحرفيّة إلاّ إن دلت دلائل مقويّة له
في حينّ الأسماء ، فـ «لَمَّا» وإن كانت بمعنى «حين» لا يخرّجها هذا المعنى
إلى الاسميّة فإنّ من الحروف ما يتقدّر بالأسماء وهو لازم للحرفيّة ، ومنها
ما يتقدّر بالفعلية وهو لازم للحرفيّة وقد تقدّم منه شيء .

وبما يضعف مذهب أبي علي الفارسي أنّها لو كانت اسماً بمعنى «حين»
لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء ^(٥) ، وكان عاملاً فيها ، ولزم من ذلك
أن يكون الفعل ^(٦) واقعاً فيها ، وأنت تقول : «لَمَّا قتّ أمسُ أحسنتُ إليك
اليوم» ، فدلّ على أنّها ليست بمعنى «حين» فاعلمه ^(٧) .

(١) في الأصل «حرف» وهو تحريف . (٢) انظر الأرمية ٢٠٨

(٣) يونس ٩٨ (٤) غافر ٨٤

(٥) قوله : «جزاء» غير واضح في الأصل

(٦) في الأصل : «للفعل» وهو تحريف (٧) انظر الجنى ٢٤٠

وأما « إذ وإذا » فيقتوى فيها طريقُ الاسمِية من جهة طلب الفعل لها طلب الظرفية ، وبولايتها تارة للأسماء وتارة للأفعال ، وتحقيق الكلام عليها ليس هذا موضعه .

باب «لن»^(١)

اعلم / أن «لن» حرفٌ ينفي الأفعال المضارعة ويختصها للاستقبال معنى ١٣٤ وإن كان في اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال ، وإنما كان ذلك لأنها^(٢) كالجواب لمن قال : سيفعل ، ولا تجتمع مع السين لأنها^(٣) مختصة بالإيجاب كما أن «لن» مختصة بالنفي فتناقضا .

وهي حرفٌ ناصب للفعل الذي بعدهما بنفسها على مذهب سيويه وأكثر النحويين ، وهي عند الحليل حرفٌ مركبٌ من «لا» النافية و«أن» الناصبة ، فأصلها عنده : «لا أن»^(٤) ، ثم خُففت همزة «أن» بالتسهيل بالحذف فصار : «لا أن» ، ثم حذفت الألف لا لتقاء الساكنين ، كما فعل في «لحدى الكبر»^(٥) ، على قراءة من حذف همزة من القراء في الشاذ .

وأصلها عند القراء : لا النافية ، أبدل من ألفها نونٌ ، لأن الألف والنون في البديل أخوان ، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحو «لنسقعا»^(٦) ، كذلك تبدل النون ألفاً في نحو زيدا .

(١) انظر في «لن» : أسرار العربية ١٣٠ ، ابن يعيش ١١١/٨ ، الجنى ١٧٠

المغني ٣١٤ ، الهمع ٣/٢

(٢) في الأصل : «لأن بها» وهو تحريف .

(٣) أي لأن السين . (٤) انظر : سر الصناعة ٣٠٤

(٥) المدثر ٣٥ ، وفي الأصل «لحدى» وهو تحريف ، وهي قراءة جرير عن ابن

كثير ، انظر القرطبي ٦٨٧٦

(٦) العلق ١٥ ، وفي الأصل : «ولنسقعا» والوار مقحمة .

والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومن تبعه ، لأن التركيب فرع عن البساطة ، فلا يدعى إلا بدليل قاطع ، ويؤيد مذهب الخليل بأنها لو كانت مركبة من « لا أن » ، لم يحجز أن يتقدم معمول معمولها [عليها] ^(١) في نحو : زيدا لن أضرب ^(٢) وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب .

والوجه الثاني : أنها لو كانت مركبة من « لا أن » ، لكانت « لا » داخلية على مصدر مقدّر من « أن » ، والفعل ، فيكون المعنى في قولك مثلاً : لن يقوم زيد : لا قيام زيد ، فتدخل « لا » على المعرفة من غير تكرير ولا بدء لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير ، مع أن المبتدأ لا يكون له خبر ، والمبتدأ لا بدء له من الخبر ، ولم يسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب مثابه كخبر مبتدأ « لولا » عند بعضهم ، فبطل القول بالتركيب ^(٣) .

احتج أصحاب الخليل للوجه الأول بأن قالوا : إن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له قبل ، ألا ترى أن « لو » حرف امتناع لامتناع ، وتليها الأفعال ، فإذا ركبت ^(٤) مع « لا » ، فقل « لولا » ، صارت حرف امتناع لوجوب ووليتها الأسماء .

والجواب لهم أنه ليس حكم التركيب [هنا ك] حكم « لولا » ، لأن « لو » قبل « لا » ، بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع ودخلت [لا] التي للنفي عليها فأزالت الامتناع الواحد ^(٥) ، وصيرته إيجاباً ، فكان كل

(١) الزيادة من المتن ٣١٤

(٢) قال في سر الصناعة ٣٠٥ : « لأنه كان يكون في التقدير من صلة « أن » المحذوفة للهمزة ، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجه » .

(٣) في الأصل : « بالتكرير » وهو تحريف .

(٤) كرر الناصح قوله « فإذا ركبت » في الأصل .

(٥) كذا في الأصل ، ولعله : الوارد .

واحد منها باقى على معناه ، و « لا » فيها عوضٌ من الفعل ^(١) ، وليست « لن » من هذا القبيل ، لأن « لن » و « لا أن » في المعنى واحد ، وليس فيها « إلا » التسهيل خاصة ولا تدخل إحداها على الأخرى لتحدث معنى زائداً فلا يتاظران ، فليس « إلا » البساطة لما تقدم وللوجه الثاني .

/ وأما مذهبُ الفَرَّاءِ فردودُه أيضاً من حيث إبدالِ الثقلِ من الخفيف ، لأن ^{١٣٥} النون مقطعٌ والألف صوت ، والصوت أخفُّ من المقطع ، فإذا أُبدلتِ النون من الألف بخرج من خفةٍ إلى ثقلٍ ، وإذا أُبدلتِ الألف من النون بخرج من الثقل إلى الخفة ، فلا ينبغي أن يُقاس أحدُ الموضعين على الآخر ، مع أن ذلك البديل يختصُّ بالوقف ، و « لن » مستعملةٌ في الوصل والوقف فلا منافرة ^(٢) بينها ولا علةٌ جامعةٌ فبطلَ القياسُ فهذا وجهٌ .

ووجهٌ آخر : أن « لا » لم توجدْ ناصبةٌ في موضعٍ من المواضع ، و « لن » لم توجدْ غير ناصبةٍ في موضعٍ من المواضع ، فكيف يُقاس « لن » على « لا » مع تناقض عملها وعدم عمل « لا » ؟ ولا خفاء ... ^(٣) هذا القول وبطلانه .

واعلم أن من العرب من يجزمُ بـ « لن » تشبيهاً لها بـ « لم » ، لأنها للتفيـ
مثلها وأن النونَ أختُ الميم في اللغة . ولذلك يُبدل منها في قول الشاعر ^(٤) :

٣٨٤ — بُكاءَ حَمَامَةٍ في يَوْمِ غَيْنٍ

(١) هذا بناء على مذهبه في أن الأصل : لو انعدم ، وسوف يمرض له في باب لولا

(٢) لعلها : مناسبة . (٣) خرم في الأصل ، ولعلها « في فساد » .

(٤) لم أتمد إلى قائله ، وهو في أمالي القاضي ٨٧/٢ ، وروايته فيه :

كَأَنِّي بَيْنَ خَافِيَتِي عُقَابٍ أَصَابَ حَمَامَةً في يَوْمِ غَيْنٍ

وهو في اللسان (غين) .

أي : غيم ، قال الشاعر في النصب بـ « لن » (١) :

٣٨٥ — فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرُ

أي : « يحلّ » ، فحذف الألف في النصب ، كما يحذفها في الجزم بـ « لم » ،
فهو مجزوم كما قال أبو علي الفارسي وابن جني .

وأظهر من هذا عندي أن يكون الأصل : « يحلّ » ، بإثبات الألف والنصب
مقدّر في الواو المتقلبة الألف عنها ، ثم حذفت واجتزأت بالفتحة التي فيها
قبلها في الدلالة عليها (٢) كما قال الشاعر (٣) :

٣٨٦ — وَلَيْسَ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوِ إِنِّي
أراد بقوله : « بالهف » ، لأن الألف بدل من الياء التي للتكلم ، لأن أصله :
بالهفي ، فإذا فعل ذلك بالألف المتقلبة عن الاسم فهو فيما انقلبت عن حرف
أولى ، فاعلمه .

(١) البيت لكثير ، وهو في ديوانه ٦٠/١ وصدره :

أَيَادِي سَبَا يَاعَزُ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ

وهو في المغني ٣١٥ ، وشواهد المغني ٦٨٧ . وأيادي سبا : مشتت الشمل .

(٢) واحتمل رأي المؤلف صاحباً الجنى ١٠٨ والمغني ٣١٥

(٣) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٣٥/٢ برواية « فلت يمدرك » عوضاً
من « وليس يرجع » ، واحتسب ٣٢٣/١ ، والقرب ١٨١/١ ، والمتع ٦٢٢ ، والعيني
٢٤٨/٤ ، والحزانة ٦٣/١ ، وشواهد الشافية ٢٠٨ ، والدرر ٦٩/٢ ، والتاج : (لهف) ،

باب لو^(١)

اعلم أن لـ د لو ، في الكلام أربعة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف امتناع لامتناع ، كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم ، وأرى أن تفسير معناها بهذا إنشأ هو في الجمل الواجبة لأنها الأصل ، والنفي داخل عليها ، فلم يعتبروه لأنه فرع ، والذي ينبغي اعتبار الأصل ، لأن د لو ، ^(٢) يختلف تفسير معناها بذلك .

فيقال فيها إذا : إنشأ تكون حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين موجبتين نحو قولك : د لو قام زيد لأحسنْتُ إليك ، ، وحرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيَّتين نحو قولك : د لو لم يقم زيد لم يقم عمرو ، ، [وحرف امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية ، نحو قولك : د لو يقوم زيد لمّا قام عمرو ، ،] وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة نحو قولك : د لو / لم يقم زيد لقام عمرو ، ^(٣) ، ١٣٦ وقال الله تعالى : د ولو قاتلكم الذين كفروا كولووا الأدبار^(٤) وقال الشاعر^(٥) :

٣٨٧ - فلو كنت ضيّباً عرفت قرأتني

وربّما وليت في هذا المعنى د أن ، المفتوحة على تقدير فعل قبلها ^(٦) كقوله تعالى : ولو أن للذين ظلموا ما في الأرض جميعاً ومثله معه لاقتدوا به ، ^(٧) تقديره : د ولو ثبت أن ، .

(١) انظر في « لو » : المقتضب ٢٥/٣ ، ابن يعيش ١١/٩ ، الجنى ١٠٨ ، المغني ٢٨٣

(٢) في الأصل : « لولا » وهو تحريف .

(٣) اضطرب صاحب الجنى ١١١ في نقله هذا الموضع عن المؤلف ، ثم قال : « وهذا لا تحقيق فيه بل هي في ذلك كله حرف امتناع لامتناع » ثم يناقش أمثله .

(٤) الفتح ٢٢ (٥) تقدم برقم ٣٨٠

(٦) هذا مذهب الكوفيين والمبرد ، وذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع مبتدأ ، انظر الجنى ١١٢

(٧) الرعد ١٨

وربما مُحذِفَ جوابها للعلم به كقوله تعالى : « ولو أن قرآنًا سُيِّرَتْ به الجبال أو قُطِّعَتْ به الأرضُ أو كُلِّمَ به الموتى »^(١) ، المعنى لكان هذا القرآن . وقال الشاعر في المعنى الثالث^(٢) :

٣٨٨- وَلَوْ أَبْنَيْ عُلَّقْتُ يَا أُمَّ مَالِكٍ يَبْعُدُ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودُهُ

وقال النبي عليه السلام في المعنى الرابع : « لو لم تُذْثِبُوا لجاء الله بقوم يذْثِبُونَ فيُغْفَرُ لَهُمْ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ »^(٣) ، وقال الشاعر^(٤) :

٣٨٩- فَلَوْلَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ نَفْسِهِ لَجَادَ رَبِّهَا فَلَيْتَقُ اللَّهَ سَائِلُهُ

وأما قوله عليه السلام : « نِعْمَ الْعَبْدُ مُصِيبٌ لَوْ لَمْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ »^(٥) ، فليست « لو » من هذا الموضع ، وإنما هي من موضع الشرط على ما يُذكرُ بعد .

و « لو » هذه فيها معنى الشرط لا يفارقها ، وإن لم تكن لفظها لذلك ، ولا عملها ، وتُخَلِّصُ الفعلَ أبداً إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط ، وإن كان ما بعدها مضارعاً ، وقد تقدّم الكلام على اللام الواقعة جواباً لها في باب اللام .

(١) الرعد ٣١

(٢) البيت في الموشح ٣٨٠ غير منسوب ، وصدره فيه يختلف عن رواية المؤلف :

قَلَوْ أَنْ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقُ

وهو في السمت ١٨١/١ على رواية الموشح ، واللسان (ثم) . والثمام : نبت ضعيف .

(٣) رواه أحمد ٣١٨/٤ ، وليس في روايته « ويدخلهم الجنة » وفيها : « لينفر » عوضاً من « فينفر » .

(٤) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ١٤٢

(٥) قال البخاري في المفاصد الحسنة ٤٤٩ : « اشتهر في كلام الأصريين وأصحاب

المعاني والعربية من حديث عمر ، وذكر الياء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب » .

الموضع الثاني : أن تكون حرف شرط بمنزلة « إن » ، إلا أنها لا يجزم بها ، كما يجزم بـ « إن » ، ولا يكون جوابها بعدها إلا محذوفاً غالباً لدلالة الكلام عليه ، كقولك : « أنا أكرمك لو قمت » ، المعنى : لو قمت أكرمك ، ومنه قوله تعالى : « وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين » ^(١) ، وقال الشاعر ^(٢) :

٣٩٠ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَا زَرَهُمْ

دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ

المعنى : وإن كنا صادقين ، وإن باتت بأطهار ، وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قوله عليه السلام : « نعيم العبد مصيب لو لم يخف الله لم يعصه » ، المعنى إنه لا يعصي الله وإن قدر أنه لا يخافه ، وحاشاه من ذلك ، لأنه مطبوع على الطاعة بما اختصه الله به من الانقياد لطاعته والمعرفة له .

وتخالف « لو » هذه « إن » ، بأنها أبداً تلزم الدخول على الماضي لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ كما مثل قبل .

الموضع الثالث : أن تكون تقييداً بمنزلة « ليت » ، ^(٣) في المعنى لا في اللفظ والعمل ، فنقول : « لو أني قمت فأكرمك » ^(٤) ، ومنه قوله تعالى : « فلو أن لنا كزرةً فنكون من المؤمنين » ^(٥) ، أي : ليت لنا كزرة ، والمعنى / التمني ، ١٣٧ [و] دخلت الفاء في الجواب ، ومنه قول الشاعر ^(٦) :

(١) يوسف ١٧

(٢) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ١٧٢/١ ، ونوادر أبي زيد ١٥٠ ، والحامسة الشجرية

٣٨١/١ ، والمقرب ٩٠/١ ، والمغني ٢٩٢ ، والأشعر في ٦٠١ ، وشواهد المغني ٦٤٦

(٣) انظر آراء النحويين فيها : الجنى ١١٥ ، ١١٦

(٤) في الأصل : « فأكرمت » وهو تحريف . (٥) الشعراء ١٠٢

(٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٣ ، والتنبيه على التصحيف ٥٨ ، والمغني

٩٤ ، والخزانة ٤٩٦/٤ . يشرون : يظهرون .

٣٩١ - تَجَاوَزَتْ أَحْرَاسًا وَأَهْوَالَ مَعَشَرٍ

عَلَيَّ حِرَاصٍ لَوْ يُشِيرُونَ مَقْتَلِي
أي : ليهم يظهرون قتلي ، أي : يتمنون أن يُظهروا قتلي .

الموضع الرابع : أن تكون حرف تقليل بمنزلة « رُب » في المعنى نحو قولك :
إَعْطِ^(١) السَّاكِينَ وَلَوْ وَاحِدًا ، وصل^(٢) وَلَوْ الْفَرِيضَةَ ، ومنه قوله تعالى :
« وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ »^(٣) وقوله عليه السلام : « لَا تَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ
مُحَرَّقٍ »^(٤) ، و « لَا تَرُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِشِقِّ قَمَرَةٍ »^(٥) فاعلمه .

باب لولا^(٦)

اعلم أن لـ « لولا » في الكلام موضعين .

الموضع الأول : أن تكون تخضيضاً ، مثل « لوما » في الباب بعد هذا ،
فتقول : لولا تقوم ، ولولا تخرج ، ولولا تكرمُ زيداً ، قال الله تعالى : « فَلَوْلَا
تَشْكُرُونَ »^(٧) و « فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ »^(٨) .

ويجوز دخولها على الماضي بمعنى المضارع ، فتقول : لولا قُتِلَ ولولا قُعدتَ ،
وفيها معنى التوبيخ ، قال الله تعالى : « فَلَوْلَا نَصَرَهمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ
قُرْبَانًا آلِهَةً »^(٩) ، وقال تعالى : « فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ »^(١٠) .

(١) في الأصل : « أعطي » وهو تحريف .

(٢) في الأصل : « صلي » وهو تحريف . (٣) النساء ، ١٣٥

(٤) رواية مالك في الموطأ ٥٧٥ : « ردوا السائل ولو بظلف محرق » . والظلف للبقرة
والغنم كالخافر للفرس ، والمحرق : المشوي .

(٥) رواية البخاري ١٠/٥ : « اتقوا النار ولو بشق قمرَةٍ » .

(٦) انظر في « لولا » : المنتضب ٧٣/٣ ، أمالي الشجري ٢/٢١٠ ، الأزهية ١٧٥ ،
ابن يعيش ٣/١٢٠ ، ١٤٥/٨ ، الجنى ٢٤١ ، المغني ٣٠٢ ، الجمع ٢/٣٤ ، ٦٦

(٧) الواقعة ٧٠ (٨) الواقعة ٦٣ (٩) الأحقاف ٢٨ (١٠) التوبة ١٢٢

ولا تليها إلا الأفعال ظاهرة كما مثل أو مضرة ، تُقدَّرُ بحسب دلالة الكلام كما قال الشاعر (١) :

٣٩٢ - تَعُدُّونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنِي ضَوْضَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا

أي : لولا تبارزون الكمي أو تغلبون أو تقتلون أو نحو ذلك .

الموضع الثاني : أن تكون حرف امتناع لوجوب كما قال النحويون في تقسيم معناها في هذا الموضع ، والصحيح (٢) أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها ، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : « لولا زيد لأحسنتُ إليك » ، فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب [لامتناع] (٣) نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب نحو : لولا زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع نحو : لولا عدم زيد لأحسنتُ إليك ، وقد ذكرت (٤) اللام في جوابها في باب اللام .

ثم الاسم الذي بعدها لا يخلو أن يكون ظاهراً أو مضراً ، فإن كان ظاهراً ارتفع بالابتداء عند البصريين (٥) ، وكذلك إن كان مضراً رفع نحو قولك : لولا زيد لأحسنتُ إليك ، و « لولا أنتم لكننا مؤمنين » (٦) ، فزِيدُ وأنتم مبتدآن

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٩٠٧/٢ ، وهو في الخصائص ٤٥/٢ ، والخصص ١٩٩/٣ ، وأما في الشجري ٢٧٩/١ ، ونسبه في ٢/ ٢١ إلى الأنشب بن رمية ، والأهمية ١٧٧ منسوبة إلى الفرزدق ، وأسرار العربية ٢٠٥ ، واللسان : (ضطر) ، وابن يمين ٣٨/٢ ، والمغني ٣٠٤ ، وابن عقيل ١٢١/٤ ، والأشعرى ٦١٠ ، وشواهد المغني ٦٦٩ ، والحزانة ٥٥/٣ . والنيب : النوب المسنة ، وضطري : حمقاء .

(٢) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٢٤١

(٣) سقطت من الأصل ، ووردت في نقل الجنى .

(٤) قوله : « ذكرت » غير واضح في الأصل .

(٥) انظر الإنصاف ٧٠/١ (٦) سبأ ٣١

١٣٨ وخبرهما / محذوفٌ عندهم لازمٌ للحذف لنيابة الجواب منابه ، تقديرُهُ : لولا زبْدٌ موجودٌ أو نحوه ، ولولا أنتم موجودون ونحوه .

ويرتفع (١) عند الكوفيين على تقدير فعل ثابت « لا ، منابه ، فإذا قلتَ : لولا زبْدٌ لأكرمْتُكَ ، و « لولا أنتم لكننا مؤمنين » (٢) فالمعنى : لو انعدم زيد ولو انعدمتم ، وهذا هو الصحيح لأشبه إذا زالت « لا ، وليّ « لو ، الفعلُ ظاهراً أو مقدراً ، وإذا دخلت « لا ، كان بعدها الاسمُ ، فهذا يدلُّ على أن « لا ، نائبةً منابَ الفعل ، وقد اتفق الطائفتان أن « لولا ، مركبة من « لو ، التي هي حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ ، و « لا ، النافية ، وكلُّ واحدةٍ منها باقية على بابها من المعنى الموضوع له قبل التركيب ، هذا مع أن خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوف لم يُسمع إظهاره في موضعٍ من المواضع (٣) ، فحكيمٌ به مع صحة تقدير الفعل في موضع « لا ، والنطق به دونها .

وبما يدلُّ على أن ما بعد « لولا ، من الظواهر والخضر المنفصل ليس مبتدأ (٤) أن « أن ، المفتوحة تقع في موضعه في نحو « لولا أنك منطلقٌ لأحسنتُ إليك ، ولا يقع في موضع المبتدأ إلا المكسورة ، فاعلمه .
وأما تلحين بعضهم للمعري في قوله (٥) :

(١) نقل صاحب الجنى هذا الكلام عن المؤلف ٤٣ ، ويُنسب هذا الرأي إلى الكسائي ، انظر شرح الرضي ١٠٤/١ ، أما الفراء فيذهب إلى أن الاسم مرفوع بـ « لولا » نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل : معاني القرآن ٤٠٤/١

(٢) سبأ ٣١

(٣) أورد ابن مالك في شواهد التوضيح شواهد كثيرة على ظهوره ، انظر ص ٦٥ وما بعد .
(٤) في الأصل : « مبتدآن » وهو تحريف .
(٥) سقط الزند ١٠٤/١ وصدروه :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

وهو في المقرب ٨٤/١ ، والمغني ٣٠٢ ، وابن عقيل ١٤٩/١ ، والأشعوني ١٠٢ .
والضير في « منه » للسيف .

٣٩٣ - قَلْوَلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

فليس « يسكه » عندي خبراً للغمد ولكنه حال ، العاملُ فيه الفعلُ الذي
« لا » في موضعه وإثماً يكونُ هذا التلجينُ في مذهب البصريين ، لأنَّ الابتداء
لا يعملُ في الحال ، وهو صحيح على تسليم رفع « الغمد » بالابتداء ، وإذا كان
فاعلاً في المعنى ، فـ « لا » عاملةٌ وإن كانت حرفاً بنيابتها منابَ الفعل ، وإذا
كانت « كان » تعملُ في الحال في قوله (١) :

٣٩٤ - كَأَنَّهُ ، خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ ،

سَقُودُ شَرْبِ نَسْوِهِ عِنْدَ مُفْتَادِ

بمعنى التشبيه الذي فيها ، فأولى أن تعملَ « لا » بالنيابة منابَ الفعل .
وأما إذا دخلتْ على المضمر الذي صيغته الحذفُ (٢) نحو : لولاك ولولاه
ولولاي ، وقول الشاعر (٣) :

٢٩٥ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوَلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى

بَأَجْرَاهِ مِنْ قَلَّةِ النُّيُقِ مِنْهُوَي

وقول الراجز (٤) :

(١) تقدم برقم ٣٧١

(٢) انظر مذهب المبرد في : المقتضب ٧٣/٣ ، والكامل ١٠٩٧ ، إذ ينكر هذا
الاستعمال ، وانظر المسألة في : الكتاب ٣٧٣/٢ ، وابن يعيش ١١٨/٣ ، وأما الشجري
١٨٠/١ ، والإنصاف ٦٨٧

(٣) البيت ليزيد بن الحسك كما في الكتاب ٣٧٤/٢ ، وهو في النصف ٧٢/١ ،
والخصائص ٢٥٩/٢ ، وأما القالي ٦٧/١ ، وأما الشجري ٢١٢/٢ ، وابن يعيش
١١٨/٣ ، والأشعري ٢٨٥ ، وابن عقيل ٦/٣ ، والهمع ٣٣/٢ ، والخزاعة ١٣٢/٣ .
وطمخت : هلكت ، وهوى : سقط ، والأجرام : ج جرم وجرم الشيء : جمه ، والنُّيُقِ :
أرفع موضع في الجبل .

(٤) ورد في حاشية الإنصاف ٦٩٢ منسوباً إلى رؤبة وليس في ديوانه .

فسيبويه وأصحابه يذهبون إلى أن «لولا» حرف خفض ، والضمير الذي بعدها مخفوض بها ، والأخفش وبعض الكوفيين يذهبون إلى أن «لولا» باقية على بابها من رفع ما بعدها وخرج بالصيغة من الرفع إلى الخفض ، كما خرج بصيغة الخفض إلى صيغة الرفع في قولهم : مررت بك أنت ، حين جعل تأكيداً لضمير الخفض ، وحجة سيبويه أنه يرى الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم لأن الحرف أضعف من الاسم .

والأظهر عندي من هذين القولين قول الأخفش لوجهين : أحدهما : أننا إذا جعلنا «لولا» حرف فيجيء حرفان يعملان في معمول واحد ، وذلك غير موجود في كلامهم ، والوجه الثاني : أننا إذا جعلنا «لولا» حرفاً خرجتحتاج إلى ما تتعلق به ، إذ ليست زائدة كالباء في «بحسبك» وليس في الكلام ما تتعلق به ولا تقدر متعلقة به ، ولا يحتاج به «رب» لأنها لازمة للخفض ، وفي الكلام الداخلة عليه ما تتعلق به بعدها .

هذا مع أنها^(١) لها صدر الكلام و [لا] تحتاج إلى كلام قبلها وتكون جواباً له ، وهذا كله معدوم في حروف الجر ، مع أنها حرف ابتداء في أكثر مواضعها ...^(٢) فالحكم عليها بأنها حرف خفض بالظن ضعيف ، فالأولى^(٣) أن يحكم عليها بالبقاء على كونها حرف ابتداء عند من يرى ذلك ، أو على أن يحدف الوجود قبل الضمير ويبقى على خفضه كما بقي في قوله^(٤) :

(١) أي : مع أن «لولا» ، وحديثه الآن يرتبط برأي سيبويه والرد عليه .

(٢) كلمة عليها شطب في الأصل ، لعل النسخ شطبها بعد أن كتبها .

(٣) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٢٤٤

(٤) البيت لسعيد الله بن قيس الرقيات ، وهو في ديوانه ٢٠ ، وفيه «نضر» عوضاً من

«رحم» ، وهو في الإنصاف ٤١ ، والبحر المحيط ١٩٠/١ ، وابن يعيش ٤٧/١ ، واللسان

(طلع) ، والهمع ١٢٧/٢ ، والحزاة ٣٩٢/٣ ، والدرر ١٦٢/٢

٣٩٧- رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

« طلحة » مخفوضاً ، وحذفَ « أعظم » قبلها ، إذ المعنى موجودٌ فيها في كلتا الحالتين ، والخروجُ بالضمير له نظير ، والخبرية ^(١) فيها ليس لها نظير ، فاعلمه .

باب لوما ^(٢)

اعلم أن « لوما » لم تجيء في كلام العرب إلا بمعنى التحضيض ^(٣) تقول : لوما [يقوم] زيد ، كما تقول : لولا يقوم زيد ، وهلا يقوم زيد ، قال الله تعالى : « لوما تئنا بالملائكة » ^(٤) .

ولا تدخل أبداً إلا على الأفعال لأن التحضيض طلب في المعنى والطلب يكون بالفعل ، فإن جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع ، فإن وُجِدَ الاسم بعد « لوما » فعلى تقدير الفعل ، فإذا قال القائل : « لوما زيدا » فالتقدير : « لوما تكرم زيدا » أو تضربه أو غير ذلك مما تدل عليه قرينة الكلام ، فاعلمه .

(١) كذا في الأصل ، لعلها « الحرفية » أي الخروج بالحرفية كما يرى سيبيويه ليس له نظير .

(٢) انظر في « لوما » : ابن يعيش ٨/١٤٥ ، الجنى ٢٤٥ ، المغني ٣٠٦

(٣) قال ابن هشام : « وزعم المالكى أنها لم تأت إلا للتحضيض ، ويردّه قول الشاعر :

لَوْما الإصاخة لِلوشاةِ لَكَانَ لي

انظر المغني ٣٠٦

(٤) الحجر ٧

باب ليت^(١)

اعلم أن « ليت » لم تجيء في كلام العرب إلا « حرف تمنٍّ »^(٢) غير ، يحتاج عند البصريين إلى اسم منصوب وخبر مرفوع كـ « إن » ، التي للتوكيد كما ذكر في بابها ، فتقول : ليت زيدا قائم وليت عبداً لله ذاهب ، قال الله تعالى : « باليتنا نثرؤد ولا نكذب بآيات ربنا »^(٣) ، وقال تعالى : « باليتني كنت معهم »^(٤) ، ويقال فيها : « كوت » بالواو قليلاً .

وأما الكوفيون فينصبون بها اسمين ، كما ينصبون بـ « ظن » ، وقدروها ١٤٠ الفراء بـ « تمت » ، فهي عندهم تنصب بتقديرها / الاسمين ، كما ينصب ما يقدرونها به ، وأنشدوا^(٥) :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا ٢٩٨-

ولاحضة فيه إذ يحتمل أن « يكون » رواجعاً حالاً من أيام الصبا ، العامل فيه ما في « ليت » من معنى التمني ، والأحوال تعمل فيها المعاني التي في الحروف كما ذكر في « كان »^(٦) ، والصحيح أن خبر « ليت » محذوف للعلم به ، تقديره « لنا » ، كما قدّر في « إن » ، في قول الشاعر^(٧) :

٢٩٩- إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا

أي : « لنا » ، والأخبار كثيراً ما تحذف للدلالة عليها في غير موضع .

(١) انظر في « ليت » : ابن يعيش ٨/٨٣ ، الجنى ١٩٨ ، المغني ٣١٥

(٢) كلمة لم أتبينها في الأصل ، ولعل السياق يقبل « حرف تمن لا غير » .

(٣) الأنعام ٢٧ (٤) النساء ٧٣

(٥) البيت في ملحقات في ديوان المعاج ٨٢ ، والكتاب ٢/١٤٢ ، وابن يعيش ١/١٠٣ ، واللسان (ليت) ، والمغني ٣١٦ ، والأشموني ١٣٥ ، وشواهد المغني ٦٩٠ ، والخزائن ٤/٢٩٠

(٦) واستشهد على ذلك يقول النابغة المتقدم : كأنه خارجاً

(٧) تقدم الشاهد برقم ١٤٦

وهي حرف يُغَيَّرُ معنى الابتداء إلى التمني ، ولذلك ما جز فيها ما يجوز في «إن» ، المكسورة من العطف على موضع اسمها ، ومن دخول اللام في خبرها .
وبمّا تخالف فيه «إن» المذكورة أنّها إذا اتصلت بها «ما» وهي داخلة على المبتدأ والخبر جاز في الاسم بعدها الرفع على الابتداء ، وأن تكون «ما» كافّةً عن العمل وأن يَنْتَصِبَ ما بعدها اسماً لها ، وتكون ما زائدةً مختصةً فتقول : ليتما زيدا قائم ، وليتما زيد قائم ، ويُنشَدُ بيت النابغة ^(١) :

٤٠٠ - قالت : ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد

برفع « الحمام » ونصبه ، وإنّما ذلك لعدم دخولها على الأفعال فلا يقال : « ليتما يقومُ زيدٌ » ، فلمّا اختصّت بالأسماء عمِلَتْ فليس هذا حكم «إن» ، وسائر أخواتها غيرها لجواز دخولها مع «ما» تارةً على الأسماء ، وتارةً على الأفعال ، فاعلمه .

وبمّا تخالف فيه «إن» المذكورة أنّها إذا اتصلت بياء المتكلم فإنّ نون الوقاية ألزِمَ معها ^(٢) ، فتقول : ليتني قائم ، كما قال الله تعالى : « ياليتني كنتُ معهم » ^(٣) ، و « ياليتني كنتُ تراباً » ^(٤) ، لأنّ حكم الفعلية قد قوّيَ فيها ، والموجب الذي حذف الوقاية له في «إني وأني وكأنني ولكني» قد عديمٌ هنا إذ لا اجتماعَ مثلين هنا .

وربّما حذفت في الضرورة كقوله ^(٥) :

٤٠١ - زعموا أنّي ذهلتُ ولّيتي أستطيعُ الغداةَ عنهُ ذُهولاً

وقال آخر ^(٦) :

(١) الديوان ١٦ ، وهو في الكتاب ٢٨٢/١ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والمغني ٦٦ ، والمقرب ١١٠/١ ، وشواهد المغني ٧٥ ، والخزانة ٢٩٧/٤

(٢) عل حين يرى ثعلب « في كلها يجوز بالنون ويجذفها » . انظر المجالس ١٦

(٣) النساء ٧٣ (٤) النبأ ٤٠ (٥) لم أقف عليه

(٦) نسب في الكتاب ٣٧٠/٢ إلى زيد الخيل ، وهو في ثعلب ١٦ ، ونوادر أبي

زيد ٦٨ ، والمقرب ١٠٨/١ ، واللسان (ليت) ، وابن يعيش ٩٠/٣ ، وابن عقيّل ٦١/١ ، والعيني ٣٤٦/١ ، والهمع ٦٤/١ ، والخزانة ٤٤٦/٢

٤٠٢ - كَمُنِيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

وممّا تخالفها أيضاً فيه النصب في جوابها بالفاء والواو ، كقوله تعالى :
« يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً » ^(١) وقوله تعالى « يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا
وَلَا نَكْذِبُ بَيِّنَاتٍ رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ » ^(٢) على قراءة مَنْ نَصَبَ « نَكُونُ »
وإنما ذلك لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى التَّمَنِّي الَّذِي فِيهِ الطَّلَبُ ، والطَّلَبُ قد يكون له جوابٌ
١٤١ وَيَنْصَبُ / بالفاء والواو على ما يَتَبَيَّنُ في بابها .

وما عدا هذه الأوجه التي ذكرناها مخالفتها فيها من دخولها على المبتدأ والخبر
الَّذَيْنِ تَدْخُلُ عَلَيْهَا « إِنَّ » وَتَنْصَبُ الاسم ورفع الخبر ، وعدم تقدُّم الخبر
عليها وعلى اسمها ، إلاّ إذا كان ظرفاً أو مجروراً فحكمها في ذلك حكمها ،
وقد تقدمتْ عِلْلُ ذلك في باب « إِنَّ » المذكورة .

وأما التخفيفُ بال حذف فيها فلا يَصِحُّ حُلْفَتُهَا بسكون وسطها ، وهو حرف
عِلَّةٌ ، وعدم التضعيف الموجب لتخفيف « إِنَّ » ، فاعلمه .

باب ليس ^(٣)

اعلم أن « ليس » ليست محضةً في الحرفية ولا محضةً في الفعلية ، ولذلك
وقع الخلافُ فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي ^(٤) فزعم سيبويه أنها فعل ^(٥) ،
وزعم أبو علي أنها حرف .

والموجب للخلاف بينها فيها النظرُ إلى حدّها ، فتكونُ حرفاً إذ هي لفظٌ

(١) النساء ٧٣

(٢) الأنعام ٢٧ ، وهي قراءة ابن عامر ، انظر النشر ٢/٢٤٨ ، القرطبي ٢٤٠٥

(٣) انظر في « ليس » الأزهية ٢٠٤ ، الجنى ١٩٩ ، المغني ٣٢٥

(٤) نقل صاحب الجنى عبارة المؤلف ١٩٩

(٥) انظر الكتاب ١/٢٨ ، ٣٧٦

يدلّ على معنى في غيره لا غير ، كـ « مِنْ » وإلى ولا وما ، وشبهها ، أو النظر
إلى اتصالها بـ « التائب » والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب ، فتقول :
ليست هندٌ قائمةٌ ، والزيدون ليسوا قائمين ، وزيدٌ ليس قائماً ، كما تقول : كانت
هندٌ قائمةً ، والزيدون كانوا قائمين ، وكان زيدٌ قائماً ، وهذه خواصُّ الأفعال
لا الحروف ، فتكونُ فعلاً ، وكلُّ واحدٍ منها إذا وقف على نظر الآخر تحصّلت
الموافقة بينها ، وانتفى الخلافُ بينها ، إذ لا تصيحُ المنازعةُ فيه ، فالخلافُ إذا
إنشأ هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظريين : هل في الأصل أو هل في المعاملة ؟

فالذي ينبغي^(١) أن يُقال فيها إذا وُجِدَتْ بغير خاصيةٍ من خواصِّ
الأفعال ، وذلك إذا دخلتْ على الجملة الفعلية : إنشأ حرفٌ لا غير ، كـ « ما ،
النافية » كقول الشاعر^(٢) :

٤٠٣ - تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا

إِلَّا ابْتِدَارُ إِلَى مَوْتٍ بِالْجَمَامِ

فهذا لا منازعةَ في الحرفيةِ في « ليس » فيه ، إذ لا خاصيةَ من خواصِّ
الأفعال فيها .

وإذا وُجِدَتْ بشيءٍ من خواصِّ الأفعال التي ذكرناها قبلُ قيل : إنشأ فعلٌ
لوجود خواصِّ الأفعال فيها ، وهذا أيضاً لا تنازعَ فيه ، ألا ترى أن « أبا علي
قد ذكر في كتاب « الإيضاح » وغيره أن « ما ، النافية » إنشأ سميت بشبهها
لليس ، فجعل « ليس » أصلاً في العمل و « ما » فرعاً ، وليس ذلك إلا لتغليب
عليها حكم الفعلية وتسميتها فعلاً ، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل
حتى يُشَبَّه بها « ما » ، بل كانا يكونان أصلين في ذلك فاعله .

فإن قيل : / « هلاً جعلت » وليس ، في البيت [المذكور] فعلاً على حكمها ١٤٢

(١) نقل صاحب الجنى عبارة المؤلف ١٩٩

(٢) البيت للتابعة ، وهو في ديوانه ١٢١ ، وفيه « ترعى كتائب خضر » ، والجنى ١٩٩

إذا دخلت على المتبدأ أو الخبر ، فرفعت ونصبت ، فتكون شانية ، 'يضمّر' فيها اسمها أمراً أو شأناً كما قال الآخر (١) :

٤٠٤ — وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ

كأنه قال : ليس الأمرُ يَعَصِمُهَا (٢) ، فتكون الجملة خبراً مفسرةً لذلك الضمير ، كما فسّرته في قوله : شفاء الداءِ مبدولٌ .

فالجواب : أن هذا لا يصحُّ من قبل أن الجملة إذا كانت مفسرةً لذلك الضمير فلا بد أن تكون موافقةً له في إيجابه أو نفيه ، وهو في البيت منفيٌّ ، فينبغي أن تكون الجملة منفيةً بحسبه ، ولما دخلت «إلا» في الجملة المفسرة كانت تناقض الضمير لأنه لا يقال : يقوم إلاً زيدٌ ، حتى يتقدّم النفي الفعل ، ولذلك منع المحققون من النحويين أن يكون « هو » في قوله تعالى : « وما هو بمزحزحه من العذاب أن يُعمر » (٣) ضميرَ شأنٍ لأنَّ الباء دخلت في الجملة المفسرة دون نفيٍ تسلط عليها ، إذ النفي إنما تسلط على الشأن ، فلا وجه لدخول الباء في خبر المتبدأ ، لأنَّ المعنى والتقدير كان يكون : وما الشأن تعميره بمزحزحه من العذاب ، فلا فرق بين الباء وإلاً في هذه المسألة ، فلا مدخل للشأن في البيت وإنما « ليس » لمجرّد النفي خاصةً كـ « ما ، و « لا » .

وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل قولهم : « ليس الطيب إلا المسك » (٤) أي : ما الطيب إلا المسك ، للعلة المذكورة بخلاف : « ليس خلق الله مثله » (٥) فإن

(١) نُسب في الكتاب ٧١/١ إلى هشام أخي ذي الرمة وصدره :

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا

وهو في المقتضب ١٠١/٤ ، والأزهية ٢٠٠ ، ومجالس العلماء ٣١٤ ، وابن يعيش ١١٦/٣ ، وفيه « شفاء النفس » ، والمغني ٣٢٧ ، وشواهد المغني ٧٠٤

(٢) في الأصل « يعمها » وهو تحريف ، وذلك إشارة إلى البيت السابق : تهدي كتاب . . .

(٣) البقرة ٩٦ (٤) انظر المسألة في الأزهية ٢٠٤ ، مجالس العلماء ١

(٥) انظر الكتاب ٧٠/١

الشان" يصح إضماره هنا ، ولا مانع منه ، فافهم هذه المسألة فإن فيها تدقيقاً
نظراً ، وقد أشار إليها سيبويه في باب « ما »^(١) ، وبالله التوفيق .

باب الميم

اعلم أن الميم تكون حرفاً مفرداً ، وتكون مع غيرها من الحروف مركبة .

باب الميم المفردة^(٢)

اعلم أن الميم المفردة تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل .

فالقسم التي هي أصل ، لها في كلام العرب ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون أول الكلمة موضوعة في بنائها زائدة ، وذلك
في كل لفظة أصولها ثلاثة أحرف ، وفي أولها الميم ، وذلك في الأسماء لاغير ،
نحو مضرب ومشهد ومفصل ومفتاح ومئجل ومندبل ونحو ذلك ، لأنه
قد ثبت بالاستقراق أن الميم زائدة ولا يسئل لم ذلك لأنه مبدأ لفظة
فلا يعلل .

فإن كانت أصول الكلمة أزيدة من الثلاثة فالميم أصلية نحو : « مرزجوش »^(٣)
و « مرذقوش »^(٤) ، لأنها بوزن « عضرقوط »^(٥) ، وكذلك الملحق
بالأربعة نحو / « مهدد »^(٦) في قول الشاعر^(٧) :

١٤٣

(١) انظر الكتاب ٦٩/١

(٢) انظر في الميم : مر الصناعة الورقة ١٦٢ ، المتع ٢٣٩ ، الجنى ٥٣

(٣) ، (٤) : مرزجوش ومرذقوش : اسم نبت .

(٥) العضرقوط : ذكر العظاء أو هو من دراب الجن .

(٦) مهدد : من أسماء النساء .

(٧) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه (مطبعة بيروت) ٣٥ ، وفيه : « مهдра »

و « موعدي » عوضاً من « مهردا » و « موعد » . وحان : قرب .

٤٠٥ - حَانَ الرَّحِيلُ وَلَمْ تُودَّعْ مَهْدَدَا

وَالصَّبْحُ وَالْإِمْسَاءُ مِنْهَا مَوْعِدُ

لأنّ مثاله من الرباعي: جَعْفَرٌ ، فداله ملحقة براء « جَعْفَر » ، ولو كانت زائدة لأدغم ، فقل : مِهْدٌ ، كما يقال : مِكْرٌ مِفْرٌ ، لأنها من الكرّ والفرّ ، ومِهْدٌ من المَهْدِ والتمهيد .

الموضع الثاني : أن تكون زائدة في بناء الكلمة بين حروفها ، فلا يُعْلَلُ أيضاً لأنه مبدأ لفة ، وذلك قولهم : « دُلَامِص » ^(١) على مذهب الخليل ، لأنه عنده من الدلاص وهو البراق من كل شيء ، ولذلك قيل للدروع : دِلَاص ، ومنه قول الشاعر ^(٢) :

٤٠٦ - إِذَا جُرِّدَتْ يَوْمًا حَسِبْتَ خَمِيصَةً

عَلَيْهَا وَجَرِيَالٌ النَّضِيرُ الدَّلَامِصَا

وقد قلبه فقالوا : « دُمَالِص » ، وقد حذفوا الألف منه فقالوا : دُمَالِص ^(٣) ودُمَالِص كما قالوا في هدايد ^(٤) : مُهْدَبِدٌ تَخْفِيفاً ، وقالوا : لبن قمارص مأخوذ من القرص وهو حدو ^(٥) اللسان بمجمة فيه ، وقالوا : هِرْمَاس للأسد وهو من الهرس وهو الدقّ والعض ، قال الشاعر ^(٦) :

(١) الدلامص : البراق الأملس .

(٢) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ١٤٩ ، والشرط الثاني فيه :

عَلَيْهَا وَجَرِيَالًا يُضِيءُ دُلَامِصَا

والمتنصف ٢٥/٣ ، والمتنصف ٣٨٦ ، وابن يعيش ١٥٣/٩ ، واللسان (نصر) .
والخبيصة : كساء معلم ، شبه شعرها به ، والجريال : لون الذهب ، والنضير : الذهب ، والدلامص : البراق .

(٣) في الأصل : « دلاص » والتصويب من المتنصف ٢٣٩ (٤) الهدايد : اللبن الخاثر .

(٥) كذا في الأصل ، ولم أجد لها تفسيراً ، لعلها « حرق » .

(٦) البيت للقتبي بن مسلم البكائي كما في اللسان : « شرط » . وضاربط الاست : ماحوالها والنهس : القبض على اللحم وفتره ، و « فأساغ » في الأصل : « فاضاع » وهو تحريف .

٤٠٧ - وَبَيَّتَ أُمُّهُ فَأَسَاغَ نَهْسًا ضَمَارِيظَ اسْتَيْهَا فِي غَيْرِ ثَارٍ
والضَمَارِيظُ من الضَّرْطِ ، وكلُّ ما ذَكَرَ من هذه الأمثلة موقوف على السماع
لا يُقاسُ عليه غيره لشذوذه ، فاعلمه .

الموضع الثالث : أن تكون في آخر الكلمة وذلك ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أن تكون زائدة لغير علة ، بل لبثاف الكلمة ، وذلك مبدأ
لغةٍ وذلك قولهم : مُحَلَّقُونَ من الحَلَقِ وبُلُغُونَ من البُلُغِ وَصَرُطَمَ من الصَّرْطِ
وهو البلعُ بسهولةٍ وقَرُطَمَ إتباعٌ لَصَرُطَمَ وهو من الإفراط ، ورَأْسُ صِلْدِمِ
وصِلَادِمِ في نحو قول الشاعر (١) :

٤٠٨ - أَجْدَرُ النَّاسِ بِرَأْسِ صِلْدِمِ حَازِمِ الْأَمْرِ شُجَاعٍ فِي الْوَعَمِ
وهو من الصِّلْدِ أي الشديد القوي ، وقالوا : أَسَدُ ضَبَّارٍ من الضَّبْرِ وهو الضغط .

النوع الثاني : أن تكون في آخر الكلمة عوضاً من « يا » التي للدعاء وذلك
في « الله » خاصة (٢) ، قالوا في الدعاء : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ، معناه : يا الله (٣) ،
قال الله تعالى : « اللَّهُمَّ إِنَّكَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ » (٤) وقال تعالى :
« قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ » (٥) ، والدليل على ذلك أنها لا تجتمع معها في الكلام ،
لا يقال : يا اللهم (٦) إلا في الضرورة ، قال الشاعر (٧) :

(١) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ١٠٥ . والرأس : الرئيس ، والصلم : الشديد ،
والوعم : القتال في الحرب . و « أجدر » في الأصل : « أجرد » وهو تحريف .
(٢) هذا رأي البصريين ، انظر الإنصاف ٣٤١ ، وأما الشجري ١٠٣/٢ ،
وأمرار العربية ٩٤

(٣) في الأصل : « يا الله » وهو تحريف . (٤) الأتفل ٣٢ (٥) آل عمران ٢٦
(٦) قوله : « يا اللهم » غير واضح في الأصل .
(٧) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الفراء ٢٠٣/١ ، واللامات ٨٦ ، والمقرب ١٨٣/١ ،
والإنصاف ٣٤٢ ، واللسان (أله) ، والجمع ١٥٧/٢

٤٠٩ - وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَّلْتَ : يَا اللَّهُمَّ مَا
ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا

وقال آخر (١) :

٤١٠ - إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

١٤٤ وَإِثْمًا زِيدَتْ لِلْعَظِيمِ (٢) / في هذا الاسم خاصة لاختصاصه بأشياء انفرد بها دون الأسماء ذكرتها في كتاب « التحلية في البسمة والتحلية » زيدت مشددة لأنها عوض من حرفين ، وهما الياء والألف في « يا » قبلها .

وزعم الفراء أن الميم منقطعة من « آمنا » كأن الغائل اللهم يقول : يا الله (٣) آمنا ، وهذا فاسد لوجود منها : أنها لو كانت الميم من آمنا مقطعة لجمع بينها وبين « يا » في الكلام ولم يجتمعا ، ومنها : أنها لو كانت مقطعة منها ما اجتمعت معها وهي تجتمع معها ، فيقال : اللهم آمنا ، ولا يجمع (٤) بين الشيء وما اقتطع منه ، ومنها : أنها يُدعى بها مع غير « آمنا » ، فيقال : اللهم خذ الكفار ، وأنزل علينا الغيث ، ونحو ذلك من الأشياء المدعوى بها ، [فهي] لا ترتبط مع « آمنا » .

النوع الثالث : أن تكون في آخر الكلمة للكثير ، وذلك قولهم : « شدتم » للكثير الشدق ، و « زرقتم » للكثير الزرقعة و « شئتم » للكثير الاست ،

(١) نسبة أبو زيد في النوادر ١٦٥ إلى أبي خراش الهذلي ، وهو في التخصيص ١/١٣٧ .
والإنصاف ٣٤١ ، وابن يعيش ١٦/٢ وفيه « دعوت » عوضاً من « أقول » وابن عقيـل ١٣/٤ ، والأشعرى ٤٤٩ ، والحزائنة ٢/٢٩٥ .

(٢) في الأصل : « للعظيم » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « يا الله » ، وهو تحريف . وصاحب أسرار العربية ٩٤ ينقل عن الفراء أن الأصل عنده : يا الله آمنا بخير .

(٤) في الأصل : « تجتمع » وهو تصحيف .

و « فُسْخَم » ، للمكان الكثير الفسحة ، و « شَجْعَم » ، للكثير الشجاعة كما قال : (١)

٤١١ - قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وكذلك امرأةٌ خَذَلُمَ لِلْخَدَلَةِ السَّاقِ أَيِ الْمَمْلُتِهَا ، كما قال الشاعر (٢) :

٤١٢ - لَيْسَتْ بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُسْتَهُمْ وَلَا بِكَرَوَاءَ وَلَكِنْ خَذَلُمَ

ومن ذلك في الضائر نحو : هما وهم ، وكما وكم ، وأنثا وأثم ، زِيدَتْ دلالةً على تكثير الواحد لحيز الاثنين بالآلف بعدهما ، وحيز الجمع بالواو بعدها ، وتلك صيغٌ موضوعةٌ للتثنية والجمع ، لامثناة حقيقةً ولا مجموعة حقيقةً لأن حقيقة المثنى ما لحقه ألفٌ ونونٌ مكسورةٌ رفعاً ، وباءٌ ونونٌ مكسورةٌ نصباً وخفضاً ، دلالةً على اثنين ، وله مفرد من لفظه ، وحقيقة المجموع ما لحقته في المذكر واواً ونوناً مفتوحةٌ رفعاً ، وباءٌ ونوناً مفتوحةٌ نصباً وخفضاً ، إن كان مذكراً ماثلاً ، وألفاً وتاءً إن كان مؤنثاً كذلك أو غيرته (٣) عن المفرد دلالةً على ذلك ، وكان له مفرد من لفظه فتقول : زيدان وزيدتين وزيدون وزيدين ، وهندان وهندات ، وزيود وهنود ، فإن زالَ عن هذا التقييد فهو اسم جمع كرهط ونقر ، أو اسم جنس كماء وعسل .

(١) البيت للمعاج وهو في ديوانه ٨٩ ، ونسب في الكتاب ٢٨٦/١ إلى عبد بنى عبس ، ونسب في اللسان (ضرزم) إلى مساور بن هند . وهو في الخصائص ٤٣٠/٢ ، والمغني ٧٨١ ، والأشعري ٣٩٩ ، يصف رجلاً بخشونة القدمين . والأفوان والشجاع : ضرب من الأفاعي ، والشجعم : الطويل .

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في النصف ٢٥/٣ وروايته :

لَيْسَتْ بِكَحَلَاءَ وَلَكِنْ زُرْقُمَ وَلَا بِرَسْحَاءَ وَلَكِنْ سُسْتَهُمْ

والمتع ٢٤١ ، واللائان والتاج (كرا) . والرسحاء : القليلة لحم الإلية والمخذين ، والسهم : الكبيرة المعجز ، والكرواء : ابدقيقة الساقين والذراعين ، وفي الأصل « برعاء » وهو تحريف .

(٣) قوله : « غيرته » غير واضح في الأصل .

وأما الأفعال فلم تجيء الميم فيها مزبدة إلا في أفعال مسموعة تحفظ ولا يُقلى عليها (١) ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : تَمَسَّكَنَّ الرَّجُلُ مِنَ الْكُونِ ، وَتَمَدَّرَعَ مِنَ الدَّرْعِ ، وَتَمَنَّدَلَ مِنَ التَّمَدُّلِ وَهُوَ الْمَنَجُّ بِالْمِثْدِيلِ ، وَتَمَسَّلَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْمَسَلَمِ مِنَ السَّلْمِ ، وَتَمَرَّحَكَ اللَّهُ مِنَ الرَّحْبِ ، وَهُوَ السَّعَةُ ، وَمَسْهَلَكَ مِنَ السَّهْوَةِ ١٤٥ وَتَمَحَّرَقَ الرَّجُلُ / مِنَ الْخَرَقِ وَهُوَ الْإِتْسَاعُ وَفَلَانٌ يَتَمَوَّلِي عَلَيْنَا مِنَ الْوَلَايَةِ .

★ ★ ★

القسم الثاني هي فيه بدل من أصل لها في الكلام ثلاثة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من التوين إذا التقى مع الباء في كلمة أخرى نحو قولك : « عليمٌ بذاتِ الصدور » (٢) و « عليمٌ بالظالمين » (٣) و « بصيرٌ بما يعملون » (٤) ، وشبه ذلك ، وسواء كان التوين في مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مخفوضٍ ، كان إما كان من وجوه المذكورة في باب النون ، لاختلاف في هذا بين العرب والقراء .

وإنما أُبدلَ التوين ميماً في هذا الموضع لكون النون بعيدةً من الباء في الخرج ، فلم يُمكنهم إدغامها فأبدلوا إلى حرف لا يُدغم فيها مراعاةً لها ويقرب (٥) منها في الخرج ، إذ هما من الشقتين فصارت حالةً بين حالتين لضرب من التخفيف فإذا أبدلوا ميماً لذلك ، فلا يصح إدغامها في الباء لذهاب الغنة ولكن تكون ظاهرة ميماً خالصة فيها غنة ، لأنها أُخْتُ النون فيها ، ولذلك مُخَصَّتْ بالبدل منها ، فينبغي أن يُنطقَ بها ميماً بغنة ، كما يُنطقُ بها ساكنةً وحدها ، ولا بد من إظهار الجهر في الباء مع ذلك إذ هي حرف مجهور ، وإنما تَبَهَّتْ على هذا لأنني رأيت بعض منتحلي القراءة والعلم بها يقرأها مدغمةً في الباء ولا يُبقي لها غنة ، وهو خطأ لما ذكرتُ لك فتفهّمه .

(١) انظر المتع ٢٤٢ (٢) الأنفال : ٤٣ (٣) البقرة ٩٥

(٤) المائدة ٧١ (٥) في الأصل : « وتقرّب » وهو تصحيف .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من النون في نفس الكلمة أو في آخرها إذا اتصلت بها باءٌ أيضاً في نفس الكلمة أو من كلمة أخرى ، فالتى هي في نفس الكلمة نحو عَمِير في عَمِير ، وَشَمَاء في شَمَاء ^(١) ، قال تعالى : « قَعُمَيْتٌ » عليهم الألباء يومئذ ^(٢) وأصله : الألباء ، فقلبت النون ميماً مع الباء للعلّة المذكورة في التنوين منها في الموضع قبل هذا ، والتي في آخر الكلمة مع الباء من كلمة أخرى ^(٣) نحو : مِنْ بعد ، وَمِنْ بعيد ، تقول : مم بعد ، ومم بعيد ، وكذلك تقول في النون الحفيفة مع الباء نحو : لا تضرب بكراً ^(٤) ولا تضربن بكراً ، قال الله تعالى : « مِنْ بعد ما جاءتهمُ اليُسرة » ^(٥) ، و « لَتَسْفَعَن » [بالناصة] ^(٦) ، فلا خلاف أيضاً ^(٧) في هذا بين العرب والقرءاء كالتنوين المذكور قبل ، والعلّة المذكورة في الموضعين واحدة ، فتفهمها تُجيب بحول الله .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من لام التعريف ^(٨) ، ولم يأت ذلك فيما أعلم إلا ما رُوِيَ عن النعمان بن تَوَلْب قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « ليسَ من أم ببر أم صيام » ^(٩) في أم سفر ^(١٠) ، المعنى : ليس من البرّ الصيام في السفر . قال بعضُ المحدّثين : لم يروِ النعمان بن تَوَلْب عن النبي ﷺ غير هذا الحديث فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه .

(١) للشبّاء : العذبة الفم (٢) القصص ٦٦

(٣) قوله « أخرى » غير واضح في الأصل .

(٤) ليس ثمة شاهد في هذا المثال ، لعل العبارة « تقول في نحو لا تضرب بكراً : لا تضربن بكراً » .

(٥) البَيِّنَة ٤ (٦) العلق ١٥

(٧) قوله : « أيضاً » غير واضح في الأصل .

(٨) قال صاحب الجنى ٥٣ : « في عدد هبذه الميم من حروف المعاني نظر لأنها يدل لا أصيل » .

(٩) في الأصل : « الصيام » وهو تحريف .

(١٠) لم أجده على هذه اللغة لغة حمير ، وإنما هو بأل التعريف في البخاري ٣/٣٠ ، ومسلم ١٤٢/٣ ، وأبو داود ٥٦١/١ عن جابر ، وابن ماجه ٥٣٢/١ عن ابن عمر ، وأحمد ٤٣٤/٥

باب الميم المركبة

اعلم أنَّ الميم تتركَّبُ مع غيرها من الحروف ، مع الألف : ما ، ومع
الذال : مُذْ ، ومع النون مكسورة : مِنْ ، ومضمومة : مُنْ ، ومع
النون والذال : منذ ، ومع العين : مع ، فتلك ستة أحرف .

باب ما^(١)

اعلم أنَّ « ما » في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسماً وتارة حرفاً ،
وذلك بحسب عود الضمير عليه وعدم عوده وقرينة الكلام ، وحظنا من القسمين
الحرفية ، وهي التي يكون معناها في غيرها ولها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف نفي ، وتنقسم لهذا المعنى قسمين :
قسم يدخل على المبتدأ والخبر ، وقسم لا يدخل عليها .

فالقسم الذي يدخل على المبتدأ والخبر للعرب فيها مذاهب : مذهب أهل
الحجاز ونجد أن يجزئوها مجزئ ليس ، فيرفعون بها المبتدأ اسماً لها وينصبون
خبره خبراً لها ، فيقولون : مازيد قائماً ، وما عبدُ الله راكباً ، وذلك تشبيهاً
لها بليس ، إذ هي للنفي مثلها ، وداخله على المبتدأ والخبر مثلها ونفي الحال ، وزاد
بعضهم : وتدخل الباء في الخبر كما تدخل في خبر ليس ، فتقول : مازيد بقائهم ،
كما تقول : ليس زيد بقائهم^(٢) .

(١) انظر في « ما » : المقتضب ٤١/١ - ٤٨ ، الأضداد : ١٩٥ ، الأرمية ٧١ ، أمالي
الشجري ٢٣٢/٢ ، المقرب ١٠٢/١ ، ابن عيش ١٠٧/٨ - ١٤٢ ، أسرار العربية ٥٩ ،
الجنى ١٢٩ ، المغني ٣٢٧

(٢) لعل المؤلف ينقل عن أسرار العربية ما يبرضه في هذا الحرف ، فثمة تشابه حرفي
واضح ، انظر ٥٩ وما بعد .

إلا أنهم لا يُعمِلونها عملها إلا بثلاثة شروط : الأول : ألا يدخل على الخبر « إلا » ، فيصير موجبا فينقض التشبيه من جهة النفي إذا دخلت ، يرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر ، الثاني ألا يتقدم الخبر على الاسم ، فإن تقدم ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر لأنها حرف ضعيف لا تقوى قوة ليس ، إذ هي فعل على ما ذكر في بابها ، وعمل « ما » ، بحق ^(١) الشبه كما ذكر ، الثالث : ألا تدخل عليها « إن » ، الزائدة لشبهها بالنافية ، فكانت تدخل نفي على نفي فصار إيجابا ، فتقول : ما زيد إلا قائم ، وما قائم إلا أنت ، وما إن زيد قائم ، قال الله تعالى : « ما هذا بشرا » ^(٢) فهذا اجتمعت فيه الشروط ، وقال تعالى : « ما أنتم إلا بشر مثلنا » ^(٣) ، وقال الشاعر ^(٤) :

٤١٣ - فما إن طَبَّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَا وَدَوْلَةٌ آخَرِينَا
فَأَمَّا قول الشاعر ^(٥) :

٤١٤ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجَنُونًا بِأَهْلِهِ
وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

فنصب الخبر ، و « إلا » داخلة عليه فيتخرج على أن يكون « منجنونا » مصدرا مشبها كانه قال : يدور دورانا مثل دوران منجنون ، فحذف الفعل والمصدر والصفة ومضافتها ، وأقيم المضاف إليه / مقام المصدر الأول ، كما قال الشاعر : ١٤٧
— وهو امرؤ القيس ^(٦) —

(١) في الأصل : « وبحق » والوار مقحمة ،

(٢) يوسف ٣١ (٣) يس ١٥ (٤) تقدم برقم ١٣١

(٥) لم أحتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١٠٣/١ ، وابن يعيش ٧٥/٨ ، والمفني ٧٦ ، والأشعوني ١٢١ ، وشراهد المغني ٢١٩ ، والخزانة ١٣٠/٤ . والمنجنون : الدولاب الذي يُستقى عليه .

(٦) الديوان ١٥ ، والمتع ٥٧٢ ، وابن عقيل ٩٦/١

٤١٥ - إِذَا التَفَتَتْ نَحْوِي تَصَوَّعَ رِيحُهَا

نَسِمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيًّا الْقَرْنُفُلُ

أي تصوُّعاً مثل تصوُّع نسيم ، فحذف ما قبل « نسيم » وأقامه مقام المصدر الأول ، فاعلمه ، ويكون « مُعَذِّباً » مصدرأ معناه : تعذيباً ، أي : يُعَذِّب تعذيباً ، كما قالوا : ما أنتَ إِلَّا سِيراً ، أي تسيرُ سِيراً ، ومعذبٌ كـ : مُمَزَّق في قوله تعالى : « وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلٌّ مِمَزَّق » (١) .

وأما قول الآخر (٢) :

٤١٦ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشُرٌ

فنصب « مثلاً » وهو خبرٌ مقدم ، فيتخرجُ على أنه لحيق « مثل ما أنتم تنطقون » (٣) ، على قراءة « من فتح » مثلاً ، قال الشاعر (٤) :

٤١٧ - تَتَدَاعَى مَنَخِرَاهُ بِيَدِمٍ مِثْلَ مَا أَثَرَا حُمَاضُ الْجَبَلِ

وقيل : إنَّ البيت للفرزدق وهو تميمي ، فلهذا صار إلى الحجاز سمع عربته ينصبون خبراً « ما » مع التأخير فظنَّ أنَّ مذهبهم مع التقديم ذلك ، فنطقَ به .

(١) سبأ ١٩ ، وانظر المغرب ١/١٠٣

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢٢٣ ، والكتاب ١/٦ ، ومجالس العلماء ١١٣ ،

والمغرب ١/١٠٢ ، والمفني ٨٧ ، والأشعري ١١١ ، والسيني ٩٦/٢ ، والخزانة ١٣٣/٤

(٣) نص الآية : « فَوَرَبِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ ... » الداريات ٢٣ . وقراءة العامة بالفتح ، وقرأ حمزة والكسائي والأعشى وأبو بكر « مثل » بالرفع على أنه صفة لـ « حق » قبلها ، انظر القرطبي ٦٢١٣ ، النشر ٣٦١/٢

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في المغرب ١/١٠٢ ، وابن يعيش ١٣٥/٨ ، واللسان (حض) . ويبدو أن المؤلف يرى أن « مثله » مرفوع إلا أنه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني ، وانظر في هذه المسألة : ابن يعيش ١٣٥/٨ ، المغرب ١/١٠٢

على لغتهم فغلط ، وهذا فاسدٌ من وجهين : أحدهما أنَّ العربيَّ إذا تكلمَ على لغة قومه فلا بدَّ أنْ يأتيَ بها كما يأتون ، ولا يخرجُ عن لغتهم إلى الفساد ، والوجه الآخر : أنَّ العربيَّ لا يقيسُ تأخيراً على تقديمٍ ولا يتفقهُ ، وإنَّما ذلك حفظُ النحويِّ وإنَّما ينطقُ العربيُّ بلغته الطَّبِيعِيَّة ، وإنَّما يسمعُ ولا يقولُ شيئاً لا يقوله قومه وأهلُ لغته ، ولا غير أهل لغته ، فليحَنُ ، وإنَّما اللحنُ في حقنا خاصة .

ومذهب بني تميم وغير أهل الحجاز ونجد أن يرفعوا بعدها المبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس ، ولا يُراعون تشبيهاً ، وإنَّما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال ، وما لا يختصُّ بل يدخلُ على النوعين لا عمل له بحكم الأصل ، وهذا أصلٌ يجب اتباعه في باب عمل الحروف وعدم عملها فإنه يُنتفعُ به في العربية ، فاعلمه .

والقسم الذي لا تدخلُ عليها ^(١) هي الداخلة على الفعل الماضي والمضارع ، فإذا دخلتْ على الماضي تركتْهُ على معناه من الماضي ، وإذا دخلتْ على المضارع تخلَّصتْ للحال فتقول : ما قام زيدٌ ، وما يقومُ زيدٌ ، فإن قلت : وما يقومُ زيدٌ غداً ، فالحكم لـ « غداً » في التخليص للمستقبل ، فإذا لم يدخلْ عليه « غداً » ولا غيرها من التخلُّصات للاستقبال فحيثُ تكون مخلصَّةٌ للحال ، وهذا بحكم الاستقراء ، قال الله تعالى : « وما كانوا لأؤمنين » ^(٢) / وقال تعالى : « وما يعلمُ جنودَ ربِّك إلا هو » ^(٣) ولا عملَ لها في الفعل لِعَدَمِ ^(٤) اختصاصها به ، فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكونَ مصدريةً ، ومعنى ذلك أنَّها تُصيِّرُ الفعلَ الذي بعدها في تأويل المصدر وموضعه ، وتدخلُ على الجملة الفعلية غالباً كقولك : أعجبتني ما صنعتُ ، وعملتُ ما عملتُ ، وعجبتُ بما فعلتُ أو تفعلُ ، أي : صنعتُك ^(٥) وعملتُك [مِنْ] فعلك ، قال الله تعالى : « واللهُ يعلمُ

(١) أي : على المبتدأ والخبر . (٢) الأعراف ٧٢

(٣) المدثر ٣١ (٤) في الأصل : « إلا لعدم » و « إلا » مقحمة .

(٥) في الأصل : « من صنعك » و « من » مقحمة .

ماتصنعون ، ^(١) و « الله عليمٌ بما يفعلون » ^(٢) و « لا أعبدُ ما تعبدون » ^(٣) ، وهو كثيرٌ ، وقد يجوزُ بعدها الجملة الاسمية قليلاً ، قال الشاعر ^(٤) :

٤١٨ - أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

واعلم أنه قد يتسامحُ في المصدرية فتعربُ ظرفاً لا قامتِها مقامَ الظرف ، نحو قولك : « لا أَكَلَمْتُكَ ما طَلَعَتِ الشمسُ وما غَابَ القمرُ » ، وما قام الليل والنهار . والتقدير : زمانَ طلوعِ الشمسِ ومدةِ مغيبِ القمرِ ومدةِ دوامِ الليل والنهار ، قال الله تعالى : « ما كانوا يستطيعون السمعَ وما كانوا يبصرون » ^(٥) ، أي : مدة استطاعتِهِم السمعَ ومدة كونهم مبصرين .

— وإذا أُضيفت « كل » إليها أُعربتْ ظرفاً بإعرابها نحو قولك : « لا أَكَلَمْتُكُمْ كُلُّما طَلَعَتِ الشمسُ وكُلُّما غَابَ القمرُ » ، قال الله تعالى : « كُلُّما أَوْقَدُوا نَاراً للحربِ أطفاها الله » ^(٦) ، وقال الشاعر ^(٧) :

٤١٩ - بِأَضْيَعٍ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلدَّمَعِ كُلِّمَا

تَوَهَّهْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنَزِلًا

(١) المنكسوت ٤٥ ، وفي الأصل : « إِنَّ الله » وليس ثمة آية على ذلك .

(٢) النور ٤١ (٣) الكافرون ٢

(٤) البيت للمرار بن منقذ الأسدي ، كما في الكتاب ١/١١٦ ، وهو في منازل الحروف

٦١ ، وأما الشجري ٢/٢٤٢ ، والأزهية ٨٨ ، والمقرب ١/١٢٩ ، والمغني ٣٤٤ ،

واللسان : علق ، وشواهد المغني ٧٢٢ ، والحزانة ٤/٤٩٣ ، منسوباً إلى المرار بن سعيد

الفقعسي . والثغام : شجر إذا يبس صار أبيض ، والمخلص من النبات : المختلط رطبه بيبسه .

وانظر رأي الهروي في « ما » هنا : الأزهية ٨٨

(٥) هود ٥٠ (٦) المائدة ٦٤

(٧) الصدر في الأصل وقع فيه سقط وتحريف .

مَا ضَيَّعَ مِنْ عَيْنَيْكَ أَلَمًا كُلِّمَا

وهو لذي الرمة ، في ديوانه ٦٧١ ، وثعلب ٢/٣٤٥ ، والقالي ١/٢٠٦

واعلم أنه لا يجوز [تقديم] شيء من صلة هذه المصدرية — ظرفية — كانت أو غير ظرفية — عليها ، ولا يفصل بينها وبينها (١) ، ولا بين أبعاضها بأجنبي ، لأنها معها كالكلمة الواحدة ، والكلمة الواحدة لا يقدم بعض حروفها على بعض ولا يفصل بما ليس منها .

و « ما » هذه عند البصريين حرف ، لأنها لا يعود عليها ضمير من صلتها ، وبهذا يفرق بين حرف الموصولات واسمها وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها إذا كانت مصدرية اسماً ، ويعيد عليها من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعد ، وكذلك إن كان الفعل متعدياً ، فإذا قلت : « أعجني ماصنعت » ، فتقديره عندهم : ماصنعت ، فالهاء تعود على « ما » التقدير عندهم : الصنع الذي صنعت ، وهذا تكلف لا ضرورة تدعو إليه ، وإن كان يمكن أن يقال به إن كان ضمير المصدر بارزاً نحو قوله (٢) :

٤٢٠ — هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

أي : يدرس الدرس ، وأما إذا لم يكن في اللفظ ضمير فلا حاجة تدعو إلى تقديره ، إذ الفائدة تحصل دونه ، فاعلمه / .

١٤٩

الموضع الثالث : أن تكون زائدة ، وأنواعها في هذا الموضع تشعب ، لكن تنحصر في أربعة أقسام : قسم يكون دخولها كخروجها ، وقسم يلزم في اللفظ ، وقسم تكف عن عمل ما تدخل معه ، وقسم توطئ للدخول ما اتصل به للدخول على ما لم يكن له دخول عليه .

القسم الأول : أن تقع بعد « إذا » الظرفية ، جائزة قياساً نحو : إذا ما فت أكرمك ، وإذا ما جلست أجلس ، قال الشاعر (٣) :

(١) أي : بين ما المصدرية وصلتها . (٢) تقدم برقم : ٣٢٩
(٣) البيت لجعفر بن عثبة الحارقي ، كافي الحماسة ١/ ١٣٤ ، وانمي لمن : أخبر من يوتي .

٤٢١ - إِذَا مَا أَتَيْتَ الْحَارِثِيَّاتِ فَاذْعِنِي هُنَّ وَخَبْرُهُنَّ أَلَّا تَلَا قِيَا
وقال آخر (١) :

٤٢٢ - إِذَا مَا بَكَيْ مِنْ خَلْفِهَا انْخَرَفَتْ لَهُ
بشوق ، وشوق عندنا لم يحول
أي : إذا أتيت ، وإذا بكى . وبعد « إن » الشرطية جائزة أيضاً قياساً
نحو : « إماً تقوم فإني أقوم » قال الله تعالى : « فإمّا تتفقنّهم في الحرب فشرّدنّ
هم من خلفهم » (٢) ، وقال الشاعر (٣) :

٤٢٣ - فإمّا تربيّني ولي لمة فإنّ الحوادث أودى ربيها
أي : فإن تتفقنّهم ، وإن تربيّني . وبعد الكاف في نحو : « فعلت » كما فعلك
وكما زيد ، أي : كفعلك وكزيد . وبعد « كي » الناصبة في نحو قول الشاعر (٤) :

٤٢٤ - أَرَدْتُ لَكِيْمًا أَنْ تَطِيْرَ بِقُرْبَتِي فَتَرُكْهَا شَنًّا يَبِيدُهُ بَلَقْـح
أي : لكي تطير ، وما وأن زائدتان ، وبعد « ليت » إذا كانت عاملة نحو قوله (٥) :

٤٢٥ - أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا
وبعد « رب » في نحو قوله (٦) :

٤٢٦ - رَبُّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاهُ
أي : ربّ ضربة ، وبين الجارّ والمجرور في نحو قوله تعالى : « فبما رحمة من
الله لئنّت لهم » (٧) و « فبما نقضهم ميثاقهم » (٨) أي : فبرحمة وبنقضهم ، ففي هذه

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٢
(٢) تقدم برقم ١٢١ (٤) تقدم برقم ٢٨٧
(٣) تقدم برقم ٢٤٥ (٧) آل عمران ١٥٩
(٤) تقدم برقم ٣٩٩ (٥) تقدم برقم ١٥٥
(٦) تقدم برقم ١٥٥ (٨) النساء ١٥٥

الموضع يجوز دخولها بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد ، وما عداه
فموقوفٌ على السماع كقوله (١) :

٤٢٧ - أَيَا ظَعْنَةً مَا شَيْخٍ كَبِيرٍ يَقَنَّ بِأَلِي

القسم الثاني اللازم للكلمة نحو قولهم : ضربته ضرباً ما ودققته دقاً ما وقولهم :
افعلْ ذلك أمراً ما ، أي : أول كل شيء ، على أن بعضهم قد زعم أن « ما » في
هذا الموضع اسمٌ في معنى الصفة للتعظيم والتكثير ، والصحيح أنها حرفٌ يفيد
التوكيد كما تفيد النون في نحو : لتضربن وتُكسرين ، وتقديرُ الحرف مكانَ
الاسم لا يخرجُه بمجردِ التقدير إلى الاسمية ، وقد مضى الكلام في هذا .

وهذا النوع من الزيادة اللازمة الذكر (٢) لتصلاح اللفظ ، إذ هي زائدةٌ في
الأصل على الكلمة ، وأفادت فيها معنا (٣) معنى يزول بزوالها ، فهي كالألف
واللام في الذي والقي واللوات والعزى / والآن ، لأن تلك الأسماء معارفٌ لغيرها .
وإنما لزم اللفظة لتصلاحها (٤) ، ولمعنى آخر ليس هذا موضع ذكره .

القسم الثالث : المستغيرة بالكف (٥) عن العمل ، وتسمى « الكافئة » وهي
اللاحقة لـ « إن » وأن » وكان » وليت ولعل » ورب » وبين » ، هذه الحروف كلها
أصلها العمل فيما بعدها كما ذكر في أبوابها ويذكر ، فإذا دخلت « ما » عليها
إذ ذاك كففتها عن العمل من نصب ورفع وخفض فارتفع على الابتداء والخبر
فتقول : إنَّما زيد قائمٌ ، وعلمتُ أنَّها عمرٌو منطلق ، وكأنَّما أخوك شاخصٌ ،
وليَّما بكرٌ قادمٌ ، ولكنَّا (٦) أخوك ذاهبٌ ، ولعلَّنا عبدُ الله راكبٌ ، وربما الرجلُ

(١) تقدم برقم ٢٦٢ (٢) قوله : « الذكر » غير واضح في الأصل .

(٣) أي : أفادت في الكلمة مع « ما » .

(٤) في الأصل : « لصلاحها » وهو تحريف .

(٥) في الأصل : « بالكاف » وهو تحريف .

(٦) في الأصل : « لكيا » وهو تحريف .

ذاهبٌ ، وبينما عبدُ الله قائمٌ أقبل عمروٌ ، قال الله تعالى : « إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ » (١) ،
وقال تعالى : « اَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِيبٌ وَلَهُوَ (٢) » ، وقال الشاعر (٣) :

٤٢٨ - وَكَأَنَّمَا بَدْرٌ وَصِيلٌ كَتِيفَةٌ وَكَأَنَّمَا مِنْ عَاقِلٍ أَرْمَامٌ
وقال آخر (٤) :

٤٢٩ - رَبُّمَا الطَّاعِنُ الْمُؤْتَلُ فِيهِمْ
وقال آخر (٥) :

٤٣٠ - أَلَا كَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
برفع الحمام ، وقال الآخر (٦) :

٤٣١ - وَبَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي الْأَحْيَاءِ مُعْتَبِطٌ
إِذْ هُوَ فِي الرَّمَسِ تَعْفُوهُ الْأَعَاصِيرُ

القسم الرابع : الموطئة : وهي الداخلة على « إن » ، و « أن » ، و « كأن » ،
و « لكن » ، و « لعل » ، و « رب » ، المذكورات ، إذا دخل شيءٌ من ذلك على
الفعل لأنه عاملٌ في الأسماء كما ذكر ، فإذا دخلت « ما » ، المذكورة وطئت
ما تدخل عليه من ذلك للدخول على الفعل ، فلذلك قيل لها موطئة ، وبعضهم
يقول : مهيئة ، لأنها أيضاً تهبط ذلك للدخول على ما لم تكن تدخل عليه قبلها ،
فتقول : إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وعلمت أَنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وكأَنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، ولكننا يقوم

(١) النساء ١٧١ (٢) محمد ٣٦

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١٦ . يقول : كانت هذه المواضع
متصلة لسرعة فاقته .

(٤) تقدم برقم ٢٤٣ (٥) تقدم برقم ٣٩٩

(٦) نسب في اللسان : « دهر » إلى عثير بن لبيد العذري ، أو لحريث بن جبلة
العذري ، ونسب في التاج : « دهر » إلى أبي عيينة المهلي . وهو في سر الصناعة ٢٥٧ ،
وأمالي القالي ١٧٧/٢

زيدٌ ، ولعلَّها يقوم زيدٌ ، وربما يقوم زيد ، قَالَ الله تعالى : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » (١) ، وقال : « إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ » (٢) ، وقال : « كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ » (٣) ، وقال الشاعر (٤) :

٤٣٢ - وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدِّ مُؤْتَلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

وقال آخر (٥) :

٤٣٣ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاعَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقِيدَا

وقال تعالى : « رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ » (٦) .

باب مُذْ (٧)

اعلم أن « مُذْ » يكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً أو مخفوضاً ، فإذا كان مرفوعاً فهي اسمٌ ، ولا حاجة / لنا بالكلام عليها إذ ذاك ، وإذا كان ما بعدها مخفوضاً فهي حرفٌ جرٌّ تتعلّقُ بما قبلها من الفعل أو ما في تقديره ، أو ربما بعدها إن أُخِّرَ (٨) عن مرتبته من التقديم .

-
- (١) فاطر ٢٨ (٢) هود ٣٣ (٣) الأنعام ١٢٥
(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣٩ ، واللسان (أثل) ، والمغني ٢٨٤ ، وابن يعيش ٧٩/١ ، والمعني ٤٥/٣ ، والهمع ١١٠/٢ ، وشواهد المغني ٨٨٠
(٥) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٣/١ ، والأزهية ٨٧ ، وأمالى الشجري ٢٤١/٢ ، وابن يعيش ٥٤/٨ ، والمغني ٣٢٠ ، والأشعري ١٤٣ ، وشواهد المغني ٣٩٣
(٦) الحجر ٢
(٧) انظر في « مذ » : المقتضب ٣٠/٣ ، أسرار العربية ١٠٧ ، الإنصاف ٣٨٢ ، المقرب ٢٠١/١ ، والخصص ٥٣/١٤ ، والجنى ١٢١ ، والمغني ٣٧٢ ، والهمع ٢١٦/١ .
(٨) في الأصل : « وخر » .

ثم إنَّها لا يخلو أن تدخل على ما أنتَ فيه من الزمان كالساعة والوقت واليوم
واللحظة أو الآن أو شبه ذلك ، أو تدخلَ على زمانٍ ماضٍ ، فإنْ دخلتْ على
ما أنتَ فيه كما ذُكرَ فبابُها الحفْضُ ، لا تخرُجُ عنه وتتقدَّرُ به في ، الظرفية
فيكون معناها الرعاة فتقول : « ما رأيتُه مذ يومنا ومذ وقتنا ومذ ساعتنا ومذ
الآن ، ، أي : في هذه الأوقات .

وإنْ دخلتْ على زمانٍ ماضٍ فالحفْضُ لها فيه قليلٌ ، والبابُ الكثيرُ الرفعُ
فهو حينئذٍ اسمٌ .

ثم إنَّ الماضيَ كي تخفِضَه لا يخلو أن يكونَ معدوداً أو غيرَ معدودٍ فإنْ
كان معدوداً كانت حرفٌ غاية في المعنى ، نحو : « ما رأيتُه مذ يومين ومذ ثلاثة
أيام ، ، والمعنى : أمدٌ انقطاع الرؤية يومان أو ثلاثة أيام

وإن كان غيرَ معدودٍ كانت لابتداء الغاية كـ « من » في الأمكنة نحو
قولك : « ما رأيتُه مذ يوم الخميس ، المعنى : أمد ابتداء انقطاع الرؤية يوم
الخميس قال الشاعر (١) :

٤٣٤ - لِنِ الدِّيارُ بِقَنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرٍ

رواه بعضهم : « من حَجَجٍ ومن دهر ، على تقدير : « من تمر حَجَجٍ ،
ومن تمر دهر ، لأنَّ « من » لا تدخل على الأزمنة (٢) ، فإنْ دخلتْ فعلى
تقدير مجرور غير زمانٍ مُحذِفٍ وأقيم الزمان المضاف إليه مُقامه كقوله تعالى :

(١) البيت لزهير ، وهو في ديوانه ٨٦ وروايته : من « حَجَجٍ » ، والأزهية ٢٩٢ - ٢٩٣
والخصص ٦٩/١٤ ، وابن عيش ١١/٨ ، والإصابة ٣٧١ ، واللان (حَجَر) ، والمنفي
٣٧٣ ، وشراذه ٧٥٠ ، والخزائن ١٢٦/٤ . والقنة : الجبل الصغير ، أقنوين : خلون .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن « من » يجوز استعمالها في الزمان والمكان . وذهب البصريون
إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان ، انظر الانصاف ٣٧٠

« لم نجد أُنسَ على التقوى من أول يوم »^(١) ، أي : من تأيس أول يوم ، وكذلك قول الشاعر^(٢) :

٤٣٥ - من الصُّبحِ حتى تطلع الشمس لا ترى

من القوم إلا خارجياً مُسوِّماً

أي : من طلوع الصبح ، والكوفيون يجيئون دخولها على الأذنّة بمنزلة
« منذ » كما ذكرت لك ، والصحيح ما ذكرت لك من التقدير بعدها ، لأنه
الباب فيها ، وإذا أمكن أن يطرد الباب في شيء كان أولى .

واعلم أن « منذ » المذكورة لا يتقدمها في الأفعال إلا « النفي » نحو : ما رأيت
مذ يومنا ، أو الموجب الدائم نحو : سرت مذ يومنا ، ولا تدخل إلا على
الزمان لفظاً كما ذكر أو تقديراً نحو : ما رأيت مذ أن الله خلقي ، التقدير :
مذ زمن خلق الله إياي ، وكذلك قولهم : ما رأيت مذ الحجاج أمير ، التقدير :
مذ زمان أماره الحجاج .

وإذا وقع بعدها الزمان فن العرب ممن يعتد بالزمان كله / في العمل أو ١٥٢
نفيه ، ومنهم ممن يعتد بالظرفين ، ومنهم ممن يعتد بالأقل دون الأكثر ،
ولا يقولون سرت [مذ] يومين أو ثلاثة أيام ، ويريدون بعضها^(٣) .

واختلاف النحويون : هل هي حرف قائم بنفسه أو هي مقطّعة من « منذ »

(١) التوبة ١٠٨

(٢) البيت للحصين بن الحام المري كما في الفضليات ٦٥ وروايته :

لدن غدوة حتى أتى الليل ما ترى من الخيل إلا خارجياً مُسوِّماً

وهو في الحماسة ١٤٦/١ ، والمقرب ١٩٨/١ ، والخزانة ٣٢٣/٣ . والخارجي من الخيل
الجراد في غير نسب تقدم له ، كأنه نبغ بالجوذة . ومن الناس من يخرج شجاعاً وهو ابن
جبان . والسوم : الذي عليه علامة يعرف بها .

(٣) انظر المقرب ٢٠١/١

فقال بعضهم : هي حرف قائم بنفسه غير مقتطع لأنه مبني متوغل في البناء لا يُطلب له وزن ، وقال بعضهم ^(١) : هو مقتطع من منذ واستدل بأنه إذا صغر قيل فيه : مُنَيْد ، والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من « منذ » بدليل التصغير المذكور وهو يردُّ الأشياء إلى أصولها ، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه ، لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل ، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف ^(٢) .

باب من المكسورة الميم ^(٣)

اعلم أن « من » تنقسم قسمين : قسم لا تكون زائدة وقسم تكون زائدة . فالقسم الذي لا تكون زائدة لها خمسة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون لابتداء الغاية في المَن في بني بَنَزْلَة « مذ » في الزمان فتقول : رأيت الهلال من داري ، وتجلبت الطعام من البصرة إلى الكوفة ، قال الله تعالى : « من ورائهم جهنم » ^(٤) وقال « من وراء حجاب » ^(٥) ، وقال : « والله من ورائهم محيط » ^(٦) ، ولا تدخل على الزمان إلا على تقدير المصدر ، كما ذكر في باب « مذ » .

(١) نسبة صاحب الجنى ١٢٢ ، إل الجهور ، وذكر أدلتهم .

(٢) نقل هذا الرأي عن المؤلف كل من : الجنى ١٢٢ ، المغني ٣٧٤ ، الأشموني .

٢٢٩/٢ (مع الصبان ط الحلبي) ، وشرح التصريح للأزهري ٢١/٢

(٣) انظر في « من » : الأضداد ٢٥٢ ، الأزهية ٢٣٢ ، أمالي الشجري ٣٠٩/٢ ،

المقرب ١٩٧/١ ، ابن يعيش ١٠/٤ ، ١٠/٨ ، ١٣٧ ، الجنى ١٢٣ ، أسرار العريسة

١٠٤ ، المغني ٣٥٣

(٤) الجانية ١٠

(٥) الأحزاب ٥٣ ، ونص الآية : « وإذا سألتهم من متاعاً فاسألهم من وراء حجاب »

وفي الأصل : « ومن » والوار مقحمة .

(٦) البروج ٢٠

الموضع الثاني : أن تكون لابتداء الغاية وانتهائها ^(١) ، نحو : أخذتُ الدرام من الكيس من داري .

الموضع الثالث : أن تكون لبيان الجنس نحو قولك : قبضتُ رطلاً من قمح وكُرّاً ^(٢) من شعير ، ومثلاً ^(٣) من سم ، وخاتماً من حديد ، ومثيتُ ميلاً من الأرض ، قال الله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ^(٤) » ، وقال : « وبا أنفقوا من أموالهم » ^(٥) ، وأمثاً قوله تعالى : « ويُنزلُ من السماء من جبالٍ فيها من بردٍ » ^(٦) فـ « من » الأولى فيها لابتداء الغاية كما تقدم ، و « من » الثانية لبيان الجنس ، والمعنى : من جبالٍ من بردٍ في السماء . وقد قيل إنها لغير ذلك وهذا أظهر .

الموضع الرابع : أن تكون للتبعض نحو : « كلُّ من هذا الطعام والبس من هذه الثياب وخذ من هذه الدرام » ، ومنه قوله تعالى : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » ^(٧) وتَحْتَمِلُ « من » في قوله تعالى : « وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طيباً » ^(٨) ، أن يكون المعنى : بعض ما رزقكم الله . وكثيراً ما تقرب التي للتبعض من التي لبيان الجنس ، حتى لا يفرقَ بينها إلا بمعنى خفي ، وهو أن التي للتبعض تقدّر بـ « بعض » ، والتي لبيان الجنس تقدّر بتخصيص الشيء / دون غيره ، فاعلمه .

١٥٣

الموضع الخامس : أن تكون للمزاولة ^(٩) بمعنى « عن » تقول : ربيته من فلان ، وأخذته من حاجة ، قال الله تعالى : « الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوفٍ » ^(١٠) ، أي : عن ذلك كله .

★ ★ ★

-
- (١) قال صاحب الجنى ١٢٥ : « وكون من لانتهاء الغاية هو قول الكوفيين » .
 (٢) الكر : مكبال لأهل العراق . (٣) المن : مميّار يؤون به . (٤) التوبة ١٠٣ .
 (٥) النساء ٣٤ (٦) النور ٤٣ (٧) آل عمران ٩٢ (٨) المائدة ٨٨
 (٩) أي المجازاة ، وفي الأصل : « المزاولة » وهو تحريف . (١٠) قريش ٤

القسم الذي تكون فيه زائدة^(١) تنقسم قسمين : قسم لنفي الجنس وقسم لاستغراق نفيه ، ولكل واحد منهما ثلاثة مواضع : النفي والاستفهام والنهي ، وكل واحد منها في الفاعل والمفعول والمبتدأ ، إلا النهي فهو فيها دون المبتدأ .
الموضع الأول : النفي في الفاعل ، نحو : ما قام من رجل ، فهذا لنفي الجنس^(٢) ، المعنى : ما قام رجل ، وفي المفعول : ما رأيت من رجل ، المعنى : ما رأيت رجلاً ، وفي المبتدأ : مالك من حول ولا قوة ، المعنى : مالك حول ولا قوة ، قال الله تعالى : « مالك من إليه غيرُهُ »^(٣) ، وتقول في التي لاستغراقه في الفاعل : ما جاء من أحد ، المعنى : ما جاء أحد ، وفي المفعول : ما رأيت من أحد ، أي : ما رأيت أحداً ، وفي المبتدأ : ما في الدار من أحد ، أي : ما في الدار أحد ، قال الشاعر^(٤) :

٤٣٦ — عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين نفي الجنس واستغراق نفيه أن التي لنفي الجنس يحتمل ما بعدها أن ينفي مفردة اللفظي أو جنسه المعنوي ، فيحتمل أن تريد جنس الرجال ، ويحتمل أن تريد الرجل الواحد ، والتي لاستغراقه لا تنفي إلا الجنس بكليته ولا تبقي منه شيئاً ، فاعلمه .

الموضع الثاني : الاستفهام في الفاعل ، نحو : هل قام من رجل ، أي : هل قام رجل ، فهذه لنفي الجنس ، وفي المفعول : هل رأيت من رجل ، أي : رجلاً ، وفي المبتدأ : هل في الدار من رجل ، أي : رجل ، قال الشاعر^(٥) :

(١) انظر شروطها في : المغني ٣٥٨

(٢) كتب على جانب الصفحة بخط مفاير الأصل : فهذا المثل يحتمل نفي الوجه الواحد أو الجميع .

(٣) الأعراف ٥٩ (٤) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٢ ، صدره :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانَا أَسَائِلَهَا

وهو في اللسان (أصل) ، والأشعري ٨٢٠ ، والخزاعة ١٢٢/٤

(٥) البيت لسيرين أخت مارية القبطية ، وهو في الأغاني ٦٧/١٢ ، والتكملة ٢٤٢/١ ،

وشواهد المغني ٣٣٥ ، والروافي في العروض والقوافي ١٦٨

٤٣٧ - هَلْ عَلَيَّ وَنَحْكَمَا إِنَّ عَشِيتُ مِنْ حَرَجٍ -

وتقول في الذي لاستغراقه في الفاعل : هل قام من أحدي ، أي : هل قام أحدٌ وفي المفعول : هل رأيت من أحدي ، أي : أحداً ، وفي المبتدأ : هل في الدار من أحدي أي : أحدٌ .

والفرق بين الجنس واستغراقه في الاستفهام هو الفرق بينها في موضع النفي ، فاعرفه .

الموضع الثالث : النفي في الفاعل ، نحو : لا يقيم من رجلٍ ، أي : [لا] يقيم رجل ، فهذه لنفي الجنس ، وفي المفعول : لا تضرب من رجلٍ ، أي : رجلاً ، ولا يصحُّ النفي في المبتدأ ، إذ لا يكون إلاَّ في الفعل ، وتقول في الذي لاستغراقه في الفاعل : لا يقيم من أحدي ، أي : أحدٌ ، وفي المفعول : لا تضرب من أحدي أي : أحداً ، ولا يصحُّ في المبتدأ لما تقدّم ، والفرق بين الجنس واستغراقه في النفي هو الفرق بينها في النفي والاستفهام ، فاعلمه .

/ وقد تكونُ « من » زائدة عند الكوفيين في الواجب ، وحكوا : ١٥٤ « قد كان من مطرٍ » (١) ، وهو عند البصريين غير الأخفش مؤوّلٌ ، أي : حادثٌ من مطر ، أو كائن من مطر ، وبعدٌ فهو قليل لا يُقاسُ عليه .

واعلم أن « من » العرب « من » نونٌ « من » ، إذا كان بعدها لامٌ التعريف ، فيقول : ملّ قومٍ في : من القوم ، ومثلان في : من الآن ، قال الشاعر (٢) :

٤٣٨ - أبلغ أبا دختنوس مألكةً غير الذي [قد] يُقال ملّكذبٍ
وقال آخر (٣) :

(١) انظر المغني ٣٦٠

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١١/١ ، وأمالى الشجري ١٧/١ ، وابن يعيش ١٠٠/١ ، واللسان (ألك) . والمألكة : الرسالة .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي كما في أمالي القالي ١٤٦/١ ، وهو في الخصائص ٣١٠/١ واللسان : « أين » ، وابن يعيش ٣٥/٨ ، والشذور ١٢٨ ، والدرر ١٧٥/١

٤٣٩ - كَانَهُمَا مِلَانَ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ
أَي : مِنْ الْآن .

بابُ مَنْ المضمومة الميم^(١)

اعلم أنَّهَا حرفَ جَرٍّ تخفُضُ المقسمَ بِهِ كَالْبَاءِ وَالْوَاوِ ، إِلَّا ، أَنَّهُ اخْتَصَّ
بِالدَّخُولِ عَلَى الرَّبِّ ، كَمَا اخْتَصَّتِ التَّاءُ بِالدَّخُولِ عَلَى اللَّهِ ، وَيَجُوزُ فِي نَوْنِهَا الْإِظْهَارُ
وَالْإِدْغَامُ مَعَ رَاءٍ وَرَبٍّ .

هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ ، وَالْأَظْهَرُ عِنْدِي أَنَّ تَكُونَ اسْمًا مُقْتَطَعَةً مِنْ « ائِمِنْ »
الَّتِي هِيَ الِئْمَنُ عِنْدَ سَيُوبِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَجُعِ « ائِمِنْ » عِنْدَ الْفَرَّاءِ^(٢) ، إِذَا قَالُوا :
« ائِمِنْ اللَّهَ لِأَفْعَلَنْ » ، لِوَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ مَعْنَى « مَنْ رَبِّي » وَ« ائِمِنْ اللَّهَ »
وَاحِدٌ ، وَلَيْسَتْ حَرْفَ جَرٍّ ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَأَوْصَلَتْ مَا بَعْدَهَا
إِلَى مَا قَبْلَهَا ، وَلَا يَسْتَقِيمُ هُنَا أَيْضًا لَهَا لِفْسَادُ الْمَعْنَى ، وَالثَّانِي أَنَّا وَجَدْنَا « ائِمِنْ »
يُحْذَفُ مِنْهَا النُّونُ ، فَيَقَالُ : « ائِمَّ اللَّهَ » ، وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ وَالنُّونُ ، فَيَقَالُ :
« ائِمَّ اللَّهَ » بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ وَالْكَسْرِ ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ تُحْذَفَ أَلْفُهَا وَيَاوُهَا ، فَيَبْقَى
« مَنْ » ، فَيَكُونُ هَذَا الْحَذْفُ^(٣) مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا بِهِ ، كَمَا تُتَصَرَّفُ فِيهَا بِغَيْرِهِ
مِنَ الْحَذْفِ ، إِلَّا أَنَّهَا لَمْ لَزِمَتْ الرِّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي الْقِسْمِ لِأَنَّهُ وَاتَّصَلَتْ بِالْمَقْسَمِ
بِهِ اجْتَمَعَتْ ضِمَّةٌ مِيمِيهَا مَعَ ضِمَّةِ نُونِهَا مَعَ حَرَكَةِ مَا بَعْدَهَا فَجَعَلَتْ بِجَرِّ طُنْبٍ
وَعُنُقٍ فَخَفِيفَتِ بِالسَّكُونِ ، فَقِيلَ : « مَنْ »^(٤) ، كَمَا قِيلَ : « طُنْبٌ وَعُنُقٌ » ،
وَلِذَلِكَ جَازَ إِظْهَارُ نُونِهَا مَعَ الرَّاءِ دَلَالَةً عَلَى أَصْلِ التَّحْرِيكِ^(٥) ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فِي

(١) انظر في « مَنْ » : الجنى الداني ١٢٩

(٢) انظر في هذه المسألة الإنصاف ٤٠٤

(٣) في الأصل : « للحذف » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « من » وهو تحريف .

(٥) ولو لم تكن في الأصل حركة لأدغمت النون في الراء .

قوله تعالى : « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ » (١) على قراءة « قَتْلُ » (٢) : « إِنَّ الْأَصْلَ فِي « يَصْبِر » الضم ، ولكنه « سُكِّنَ » لِمَا حَصَلَتْ الرَّاءُ مضمومةً بين الباءِ المكسورة والفاءِ فصار خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍ ، فَنَقُلْ ، فَخَفَّفَ تَخْفِيفٌ : عَضُدٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (٣) :

٤٤٠ - قَالَ يَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرُ مُسْتَحَقِّبٍ

إِنَّ الْبَاءَ مِنْ « أَشْرَبَ » لِمَا حَصَلَتْ بَيْنَ الرَّاءِ الْمُتَحَرِّكِ وَالغَيْنِ ، فَخَفَّفَتْ لِاجْتِمَاعِ الْحَرَكَاتِ ، وَأَشْبَهُ شَيْءٌ بِ« مَنْ » : « مَنْ » فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) : / ١٥٥

٤٤١ - وَقَدْ بَدَأَ هَهُنَا مِنَ الْمِثْرِ

لأنَّه مَحذُوفٌ مِثْلُهَا ، [و] عَلَى حَرْفَيْنِ مِثْلُهَا ، وَمُضَافٌ مِثْلُهَا ، فَهَذَا وَجْهُ .

ولنا أن نقول بكثرة إضافتها وبكثرة الاقتطاع منها صارت تشبه الحروف فسكنت إجراءً لها مجرى « مُذْ » ، فهذا وجه آخر ، وإنَّما ذكرناها في الحروف ، لأنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ جَعَلَهَا حَرْفًا ، وَالصَّحِيحُ فِيهَا أَنَّهَا اسْمٌ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ ، فَاعْلَمْ .

-
- (١) يوسف ٩٠ ، وقيل قرأها بإثبات ياء « يتقي » وجزم « يصبر » ، انظر المغني ٣٠ .
 (٢) محمد بن عبد الرحيم ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ، توفي سنة ٢٩١ ،
 انظر النشر ١٢٠/١ ، وطبقات القراء ١٦٦/٢
 (٣) الديوان ١٢٢ ، وعجزة :
 إثمًا من الله ولا واغل

والكتاب ٣٥٧/٢ ، والخصائص ٧٤/١ ، والتنبيه ١١٧ ، وابن يعيش ٤٨/١ ،
 واللسان (ذلك) ، والشذور ٢١٢ ، والخزانة ٤٦٣/٣ . والمستحق : المكتسب المحتمل ،
 الراغل : الداخِل على القوم يشربون ولم يدع .
 (٤) نسب في الدرر ٣٢/١ إلى الأقيشر بن عبد الله الأسدي ، صدره :

رُحْتُ فِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهَا

وهو في الكتاب ٣٥٦/١ ، والخصائص ٧٤/١ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، والميني ٥١٦/٤ ،
 والخزانة ٤٨٥/٤

باب مُنْذُ (١)

اعلم أن « منْذ » يكون أبداً بعده زمانٌ أو تقديرُ زمانٍ كما كان ذلك في « منْذ » المتقدمة الذكر ، ويكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً ومجروراً ، والرفع أكثر مجيئاً بعدها ، نحو : ما رأيتُه منذ يوم الجمعة (٢) ، وهي على ذلك اسم . وقد يجيء بعدها مخفوضاً ، فتكون إذ ذاك حرفاً للجر بمنزلة « منْذ » إذا تخفّضت ، وحكمها في ذلك حكمُ المذكورة في جميع ما تختصُّ به بما في بابها ، إلا أن الخفضَ فيها بعدها - إذا كان - أكثرُ من « منْذ » ، فقس عليه أحكامها عليها تُصِيبُ إن شاء الله .

باب مع (٣)

اعلم أن « مع » تكون ساكنة العين وتكون متحركة كتنها ، فإذا كانت متحركة كتنها فهي اسمٌ مضاف إلى ما بعدها منصوبٌ على الظرفية وتنونٌ فيقال : معاً ، كما قال الشاعر (٤) :

٤٤٢ - مَكْرَمٌ مَفْرُوقٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعاً
وتأتي مخدوفة الآخر كغد ، ويد ، ودم ، ودخول « مِنْ » معها في قولهم : « جئتُ مِنْ معه » دليلٌ على اسميتها .

-
- (١) انظر في « منْذ » : المقتضب ٣/٣٠ ، والإنصاف ٣٨٢ ، والمقرب ١/٢٠١ ، والجنى ٢٠١ ، والمغني ٣٧٢ ، واللمع ١/٢١٦
(٢) انظر في أرجه إعرابها للمغني ٣٧٢
(٣) انظر في « مع » : ابن يعيش ٢/١٢٨ ، الجنى ١٢٢ ، المغني ٣٧٠ ، اللمع ١/٢١٧
(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٩ ، وعجزه :

كجلمودٍ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عِلِّ

وهو في الكتاب ٢/٣٧٢ ، والحزانة ٢/٣٩٧

وإذا 'سكتت' عنها^(١) فهي إذ ذاك حرف 'جري' معناه 'المصاحبة' ، والعامل فيها فعلٌ وما جرى مجراه كسائر حروف الجر ولا يُحْكَم فيها بحذف ولا وزن ولا يُسأل عن بنائها لثبوت الحرفية فيها ، وممّا جاء منها حرفاً قوله^(٢) :

٤٤٣ - قَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

فـ «معكم» هنا جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بـ «هواي» ، لأنه مبتدأ تقديره : وهواي كائنٌ معكم ، كما تقول : زيدٌ من بني تميم ، أي : كائن أو مستقر ، فاعله .

باب النون

اعلم أن النون جاءت مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب النون المفردة^(٣)

اعلم / أنها تنقسم قسمين : قسمٌ هي في^(٤) صيغة الكلمة وقسمٌ هي زائدة^(٥) ١٥٦ على صيغة الكلمة .

القسم التي في صيغة الكلمة لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون احقة للمضارعة في الفعل الذي يشبه الاسم بها

(١) وهي لغة غنم وربيعة لضرورة^(٦) ، خلافاً لسيبويه ، انظر المغني ٣٧٠

(٢) لسب في الكتاب ٥٢/٢ إلى الراعي ، وهو في ديوانه غير موجود ، وهو في ديوان جرير ٢٢٥/١ ، وأمالي الشجري ٢٤٥/١ ، وابن يميث ١٢٨/٢ ، واللسان : (مع) ، وابن عقيل ٥٢/٣ ، والجنى ١٢٢ . والريش : ما يستعمل في اللباس الفاخر أو المال ، ولما : أي وقتاً بعد وقت .

(٣) انظر في النون المفردة : المقنضب ١٦٨/٢ ، ١٤٤/٤ ، سر الصناعة : الورقة

١٦٦ ، ابن يعيث ٢٩/٩ - ٣٧ ، الجنى ٥٤ ، المغني ٣٧٤

(٤) قوله « في » غير واضح في الأصل .

قياساً، نحو: نضرب ونخرج ونعلم ونستخرج وننتقل وشبه ذلك من الأفعال ،
وقد تقدم في باب الهمزة معنى المضارعة في هذا الفعل للاسم فلا نعيده .

واعلم أن النون المذكورة في هذا الفعل تدل على الاثنين المتكلمين مذكراً
أو مؤنثين ، أو أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً ، نحو أن يقول المذكر : « أنا
وزيد فخرج » ، والمذكر والمؤنث : « أنا وهند فخرج » ، ومنه قول الشاعر (١) :

٤٤٤ — خرجتُ بها تمشي تجرُّ ورائنا

على أثرينَا ذيلَ مرطٍ مُرحِلٍ

وتدل (٢) على الجماعة المتكلمين ذكراً كانوا أو إناثاً ، أو فيهم ذكر وأثنى
نحو أن يقول المذكر : « أنا وزيد وعمر فخرج » ، أو نحن فخرج ، وكذلك المؤنثان
والمذكر والمؤنثان أو بالعكس ، وتدل على الواحد المعظم نفسه ، كما
قال تعالى : « إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون » (٣) و « يوم ندعو كل أناس
بإمامهم » (٤) و « وما ننزله إلا بقدر معلوم » (٥) ، وإثبات ذلك على المعظم نفسه
وهو واحد ، لأن المعظم نفسه في حكم الجماعة لنفوذ أمره أو (٦) ،
ولأن ما يفعل بغيره فمن دونه يوافق عليه تمشية أو بالقهر .

وإنما زيدت هذه النون للمضارعة كما زيدت الياء لأنها تشبه حروف العلة ،
أو تبدل من بعضها - الواو والياء - بالإدغام في نحو : من وال ومن يفعل ، وتبدل
الف منها في الوقف في نحو : « لنسفعاً » (٧) و « ليكوناً » (٨) في : لنسفعن ،
وليكونن ، ويعرب بها كما يعرب بحروف العلة .

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٤ ، وشرح القصائد ٥٣ . والمرط :
كساء نخز له علم ، والمرحل : الوشي ، وهو ضرب من البرود .

(٢) في الأصل : « وتقول » وهو تحريف ، وما أثبتناه هو عبارة المؤلف قبل قليل .

(٣) يس ٧٦ (٤) الإسراء ٧١ (٥) الحجر ٢١

(٦) رسمت في الأصل : « فيها » ولعلها « أو هيته » .

(٧) العلق ١٥ (٨) يوسف ٣٢

الموضع الثاني : أن تكونَ في بنية الكلمة من لفظها ، فيوقف فيها مع السماع ، ولا تُعْتَلَّل لأنها مبدأ لغة ، فتكون في الكلمة أولاً في نِفْرَجَةٍ كما قالوا ^(١) :

٤٤٥ - نِفْرَجَةُ الْقَلْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ يَمْشِي عَلَيْهِ النَّيْدَلَانُ بِاللَّيْلِ
و « نِفْرَجَةٍ » من الفَرَجِ وهو ^(٢) الكشف ، ويُقال ذلك لكلِّ مَنْ لا يَكْتُمُ
سراً ، فكأنَّهُ يُفْرِجُ عنه ويظهره ^(٣) .

وفي « نِفَارِبِ » من الخَرَابِ ، و « نِفَاطِيرِ » من الفَطَارِ وهو القطعُ
و « نَبَا ذِيرِ » من البذر وهو التفريق ، و « نِبْرَاسِ » وهو القليل من القطن
لأنَّ البُرْسَ القطن .

و تُرَادُ ثَانِيَةً في « قِنْعَاسِ » ^(٤) من القَعَسِ وهو خروجُ الصدر ودخولُ
الظهِرِ ، وفي « قِنْفَخَرِ » ^(٥) / لأنَّ أَصْلَهُ قِفْخَرُ فَوْزَنِهِ ، فَنُفْعِلُّ . ١٥٧
و تُرَادُ ثَالِثَةً في « جَحَنَفَلِ » وهو العَظِيمُ الجَحْفَلَةُ وهي الشفةُ من ذواتِ
الحافِرِ ، وكذلك « عَنَبَلِ » ^(٦) من العَبَلِ وهو الغليظ .

(١) لم أحتد إلى قائله ، وهو في سر الصناعة ١٢٥/١ ، والنصف ١٠٦/١ ، واللسان
والنتاج « نذل » ، والمتن ٢٢٨ ، وروايته فيه :

نِفْرَجَةُ الْهَمِّ قَلِيلُ مَا النَّيْلِ يَلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدَلَانُ بِاللَّيْلِ
والنيدلان : الكابوس .

(٢) قوله : « وهو » غير واضح في الأصل .
(٣) قال ابن جني : النفرجة : الجبان الذي ليست له جلادة ولا حزم ، واستدل
على ذلك بقول العرب : رجل أفرَجَ وفَرَجَ : إذا كان لا يَكْتُمُ سراً ، فجعل نفرجة القلب
مشتقاً منه لأنَّ إفشاءَ السر من قلة الحزم ثم احتمل ابن عصفور أن تكون النون أصلية ،
فانظر المتن ٢٦٧ .

(٤) القنّاس : العظيم الضخم . (٥) الفنفخر : الفائق في نوعه .

(٦) في الأصل : عنبيل ، وهو تحريف .

وَتَرَادُ رَابِعَةً فِي «صَيِّفَيْنِ» وَ «رَعَشَتْنِ» لِأَنَّهَا مِنَ الصِّيَافَةِ وَالْإِرْتَعَاثِ ،
وَفِي «خَلْفَتْنِ» وَ «عَرِيضَتْنِ» مِنَ الْخَلْفِ وَالْعَرِضِ .
وَتَرَادُ خَامِسَةً فِي نَحْوِ : غَضَبَانِ وَسُكْرَانِ لِأَنَّهَا مِنَ الْغَضَبِ وَالسُّكْرِ .
وَتَرَادُ سَادِسَةً فِي «رَعْفَرَانِ» وَ «عَقْرُبَانِ» لِأَنَّكَ تَقُولُ : رَعْفَرْتُهُ وَءَعْرَبْتُهُ .
وَتَرَادُ سَابِعَةً فِي نَحْوِ : «عَرِيْقَصَانِ» (١) وَ «عَبْشِيرَانِ» (٢) وَ «قَرْعَبْلَانِ» (٣)
لِأَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ طَالَتْ .

وَفِي الْأَفْعَالِ فِي : ائْتَفَعَلَ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا نَحْوُ : انْطَلَقَ انْطِلَاقًا فَهُوَ مَنْطَلِقٌ
وَمَنْطَلَقٌ بِهِ ، وَفِي اقْتَعَنَلَلَ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ ، نَحْوُ : اقْتَعَنَسَ (٤) ، يَقْعَنَسِيهِ
اقْتَعِنَاسًا فَهُوَ مُقْعَنَسِيْسٌ ، فَهُوَ مِنَ الْفَعَسِ وَطَلَقَ ، فَاعْلَمْهُ .



القسم الثاني : الزائدة على صيغة الكلمة لها ستة مواضع .

الموضع الأول : أَنْ تَكُونَ عَلَامَةً لْجَمَاعَةِ الْمَوْثُ لَاحِقَةً لِلْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ
إِذَا تَقَدَّمَ وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى الْفَاعِلِ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَهُ ، نَحْوُ : تَصْرَبْنَ الْهِنْدَاتُ ،
لَوْ يَضْرِبْنَ الْهِنْدَاتُ ، أَوْ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، نَحْوُ : ضَرْبْنَ الْهِنْدَاتُ ،
فَتَكُونُ إِذَا ذَاكَ حَرْفًا كِتَاءً التَّائِبُ فِي نَحْوِ : قَامَتْ هِنْدٌ ، وَضَرْبَتْ فَاطِمَةُ ،
إِلَّا أَنَّهُ لَا تَلْزَمُ كَالْتَاوِ ، بَلْ يَجُوزُ ، قَامَ الْهِنْدَاتُ وَضَرْبَ الْهِنْدَاتُ وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ
وَتُضْرَبُ الْهِنْدَاتُ ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ [هِيَ] الْكَثِيرَةُ ، وَالْقَلِيلُ نَبَاتُهَا ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٥) :

٤٤٦ - وَلَكِنْ دِيَابِيُّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ

يَحْوِرَانِ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

(١) الْعَرِيْقَصَانِ : اِسْمُ نَبَاتٍ . (٢) الْعَبْشِيرَانِ : اِسْمُ نَبَاتٍ ، وَالْأَمْرُ الشَّدِيدُ .

(٣) الْقَرْعَبْلَانَةُ : دَوْبَةُ عَرِيضَةٍ .

(٤) اقْتَعَنَسَ : رَجَعَ وَتَأَخَّرَ . (٥) تَقْدِيمُ بَرْقَمِ ٢٢

فإذا تأخّرت مع الفعل عن الاسم فهي اسمٌ ، كقولك : الهندات مَنّ
والهندات ضَرَبْنَ ، والهندات يَقُمْنَ ، والهندات يُضَرَبْنَ ، وقد تقدّم في الألف
والواو والياء في باب الألف ، وفي هذا الموضع ما يغني عن إعادته هنا لأن الحكم
والخلاف والردّ في الموضعين واحد ، فأعِدِ النظرَ إليه هناك .

إلا أن هذه النون اختلفت : هل الفعل المضارع معربٌ معها أو مبنيٌ ؟
فسيبويه وأكثر النحويين يذهبون إلى أنه معها مبنيٌ وإن كان مضارعاً لشبه المضارع
الفرع في الإعراب الماضي الأصل في البناء ، فكما حكمت على الماضي بينائه
مع التسين في نحو وَضَرَبْنَ ، كذلك يُحكّم في بنائه مع التسين في نحو :
يَضَرَبْنَ لأن الشبه قد وقع بينهما بالتسين / فحِيلَ الفرعُ على الأصل فبني . ١٥٨

والأخفش وبعض المتأخرين يذهبون إلى أنه معربٌ معها ، لأن المضارعة
التي أوجبت له الأعراب موجودةٌ فيه ، وإثبات التسين في آخر الفعل لكونه معه
كالكلمة الواحدة واجتماع التحركات في اللفظ أو في الأصل .

والصحيح مذهب سيبويه لوجهين : أحدهما : أن الفرع يُحتملُ على الأصل
في كلام العرب ، ألا ترى أن ما لا ينصرفُ كالأشبه الفعل من وجهين من موانع
الصرف تخرجُ بها عن تمكّن الأسماء فيمنع من الصرف (١) ، [وامتنع] دخول
التنوين والكسرة في حال الحذف ، فإذا دخل عليه الألف واللام أو أُضيفَ إليه
انصرف ، نحو : الأحمر والحمرأ وأحمركم وحرائكم ، في : أحمر وحمرأ ، وإنما
ذلك لشبهه بالأصل الذي هو الاسم المتمكّن ، وإن كان فيه علّة الصرف المشبهة
بها للفعل الذي مُنِعَ بها من الصرف ، فهذا وجهٌ .

ووجه ثان : وهو أن الفعل المضارع لو كان معرباً معها لجاز أن يُحذفَ
حرفُ العلّة في الجزم في نحو قولك : لم يَغْزَنْ النساءُ في يَغْزَوْنَ ، ولم يَغْزَنْ

(١) انظر في تفصيل ذلك : ابن يعيش ٥٩/١

يكن ذلك ، فصح قول سيويه وبطل قول الأخفش

توكيداً للفعل ، مخففة ومتعلة ، والمتعلة أشد
ن فيها ، ومدخلها أبداً في فعل الطلب وجواب
، وكذلك في الشرط بـ « إن » ، إذا كان معها [ما]
فتقول في الطلب : اضربن ولا تضربن ، وهل تضربن ، بتخفيف النون وتشديدها ،
وتقول في جواب القسم : والله لتضربن زيداً ، بالنون الخفيفة والشديدة ، وفي
أقم ، بنون خفيفة وشديدة أيضاً ، قال الله تعالى :
بي فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ،^(١) وقال تعالى :
من البشر أحداً ،^(٢) وقال تعالى : « لَنَصُدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ » من
« لَنَرَوْنَّ الْجَحِيمَ » ،^(٣) وقال الشاعر^(٤) :

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

أراد : « فاعبدن » ، فوقف في الألف ، وقال آخر^(٥) :

٤٤٨ - كَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ

أَوْ يَحُولَنَّ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

والدعاء والتضيض والعرض يجري بإلحاق النون في فعلها ذلك المجري في نحو :
اغفرن لزيد ، وهلا تضربن ، ، ولا يجوز أن تدخل في غير ذلك من الأفعال ،

(١) الكهف ٢٣ (٢) مريم ٢٦ (٣) التوبة ٧٥

(٤) التكاثر ٦ (٥) تقدم برقم ٢٦

(٦) نسب في شرح شواهد المتن ٧٧١ إلى الكميث بن معروف ، وفي حاشية

شرح الفصل ١٥١/٨ إلى الكميث بن زيد ، وعجزه :

أَوْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حَامِي

وهو في المتن ٣٨٧ ، والأشعري ٤١٠

فإن جاء منه شيء يُوقَفُ فيه مع السماع / ، فمأ جاء منه قولهم : « في عِضَةٍ ١٥٩ ما يَنْبُتَنَّ سَكِيرُهَا »^(١) ، قال الشاعر^(٢) :

٤٤٩ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كَرْسِيِّ مُعَمَّمَا
وقال آخر^(٣) :

٤٥٠ - مَتَى تَأْتِنَا تُلِّمُنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدَ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِبَا
أراد : « تأجِبَنَّ » ، على أحد الاحتمالات في اليت ، وأبدلَ النونَ أَلِفًا في الوقف ، وقيل : أراد : تأجِبْ ، فذكرَ لفظَ النار لأنها مؤنثٌ غير حقيقي ، وقيل : أراد « تأجِبْ » ، إخباراً عن الحطب ، وكلُّ ذلك محتملٌ ضعيفٌ .
وقد أُلْحِقَها^(٤) إذا دَخَلَتْ على الفعل « قَلْبًا ، أو « كَثْرَمًا ، أو « رِبَا ، ومن ذلك قوله^(٥) :

٤٥١ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنْ ثَوْبِي سَمَالَاتُ
وقد أَلْحَقَها في الفعل بعد « ما » الزائدة كقولهم : يَجْهَدُ ما أَرَيْتَكَ^(٦)

(١) هو مثل عربي ، انظر بمجمع الأمثال ١٤/٢ ، والكتاب ١٧٧/٢ ، والمغني ٣٧٥ ، وأوردته صاحب الخزانة ٢٢/٤ على أنه عجز بيت وصدرة :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ

وكذا في شرح شواهد المغني ٧٦١ . والمغني : الشجرة ، والشكير ما يلبث حول الشجرة من أصلها .

(٢) تقدم برقم ٣٨ (٣) تقدم برقم ٣٧ (٤) أي : نون التوكيد .
(٥) نسب في الكتاب ١٧٧/٢ إلى جذية الأبرشي ، وهو في اللامات ١١٥ ، والأزمية ٩٢ ، وأمالى الشجري ٢٤٣/٢ ، واللسان (شمل) ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، والمغني ١٤٣ ، والأشعوني ٢٩٩ ، وشواهد المغني ٧٦١ ، والخزانة ٥٦٧/٤ . والعلم : الجبل ، السمالات : ربيع الشمال . وقوله : « علم » ورد في الأصل : « عالم » وهو تحريف .
(٦) هو مثل عربي يضرب في الحث على العمل ، انظر بمجمع الأمثال ٦٦/١ وروايته : « بَيْنَ ما أَرَيْتَكَ » ، وسيبويه ١٧٧/٢

و «بالم» ما تَحْتَنِيثُهُ^(١) ، ولا يُقاس على ذلك لشذوذه في السَّهْم ، وهو في الأول قياسٌ لكثرة ، ولا سبباً في الطلب لارادة الجزم به فتؤكد .

واعلم أنَّ النحويين قد اختلفوا في الفعل الذي تدخلان عليه إذا كان مضارعاً : هل هو مبنيٌ معها أو مُعَرَّبٌ ؟ فمنهم مَنْ قال : إنَّه مُعَرَّبٌ لبقاء لفظ المضرعة للمعرب ، وبسببها كان ، لمفردٍ أو ثنيةٍ أو جمعٍ ، ومنهم مَنْ قال : إنَّه مبنيٌ معها للتركيب ، لأنَّ كلَّ شَيْئَيْنِ جَعِلَا شَيْئاً واحداً بينيان ، كجلبك ورامهرمز وابن أم ، كقول الشاعر^(٢) :

٤٥٢ - أَثَوْرَماً أَصِيدُكُمْ أُمُّ ثَوْرَيْنِ
بفتح راء «ثور» .

ومنهم مَنْ قال من المتأخرين : إنَّه إنَّ كان للمفرد فهو مبنيٌ نحو : هل تَضْرِبُنَّ يازيد عمراً ، وإن كان من الخمسة الأمثلة^(٣) بقي معرباً ، لأنَّه^(٤) تركيب شَيْنٍ ، والبناء بسبب ذلك موجودٌ كما تقدَّم ، والخمسة الأمثلة مركباتٌ من الفعل والفاعل ، أو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ، ونون الإعراب ، فإذا زادت نون التوكيد فصار أربعة أشياء مركبة تركيباً واحداً ، وذلك غير موجود في العربية ، فيحكم عليها بالإعراب ، وتحذف النون لاجتماع النونين في الحفيفة والنونات في الشديدة ، وتحذف حروف العلة لالتقاء الساكنين ، فلذلك تقول : يازيدان

(١) هو مثل عربي معناه : لا يكون الختان إلاً بالم ، يضرب في الصبر على ما لا ينال إلا بالم ، والمثل في أصله خطاب للمرأة ، والهاء للسكت . انظر : جمع الأمثال ٧١/١ ، وروايته : « ماتختن » ، وسيبويه ١٧٧/٢

(٢) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ١٨٠/٢ وبعبده :

أُمُّ تَيْكُمُ الْجَمَاءِ ذَاتِ الْقَرْنَيْنِ

واللسان (ثور) ، والبحر المحيط ١٣٧/٨ . والجماء : التي لا قرنين لها .
(٣) أي الأفعال الخمسة . (٤) في الأصل : « لأن » وهو تحريف .

لا تضربان^(١) ، ويازيدون لا تضربن^(٢) ، وتبقى الحركات في الحروف التي قبل حروف العلة دليلاً على المحذوف .

والصحيح أنها يُعربُ معها الفعل على اختلاف أنواعه : لمذكر أو مؤنث مفرد أو جمع ، لأن لفظ المضارعة باقي في الفعل ، وتركيب الفعل ليس بموجب بناء بخلاف تركيب الاسم ، لأن الاسمين يُجعلان اسماً واحداً في المعنى / يدلّان ١٦٠ على معنى واحد بخلاف تركيب هذا الفعل فإن التوكيد للتونين باقٍ فيها ، ولحققت الفعل دلالة عليه فيه^(٣) ، فلا موجب لبناء^(٤) هنا ، ولكن تختلف أواخر الفعل معها : بالفتح دلالة على المفرد لأنه أخف الحركات ، وبالكسر دلالة على التانيث التي هي الياء والمجانسة لها ، والضم في الجمع دلالة على الراو المحذوفة .

إلا أن النون الحفيفة لا تدخل في فعل الاثنين ، وفي فعل [الشديدة في]^(٥) جماعة المؤنث لما يلزم من التقاء الساكنين ، ولا يجتمعان ، وإذا دخلت المشددة في فعل الاثنين ظهرت الألف ، نحو : لا تضربان زيداً ، وإذا دخلت لمشددة في فعل جماعة المؤنث ألحقت بينها وبين نون الجماعة ألفاً لأجل التقاء الساكنين ، نحو : ياهندات لا تضربنان زيداً .

واعلم أن الفعل المعتل الآخر للعرب فيه وجهان : منهم من يحذف حرف

(١) في الأصل : « لا تضربن » وهو سهر ، لأن نون التوكيد الحفيفة لا تقع بعد ضمير التثنية فلا يقال : والله لتذهبين^(٦) ، وإذا وقعت النون المشددة بعد ضمير التثنية ثبتت الألف . وانظر هذه الأحكام في جامع الدرس العربية ٩٣/١

(٢) أي : دلالة على التوكيد في الفعل .

(٣) في الأصل « ببناء » وهو تحريف .

(٤) ما بين معقوفين زيادة من الناسخ ، وقد قررنا ذلك لأن النحاة قد أجمعوا على أن النون الثقيلة تدخل في فعل جماعة المؤنث كما في الإنصاف ٦٠٠ ، وكما سيذكر المؤلف نفسه بعد قليل ، ورأي المؤلف بأن النون الحفيفة لا تدخل في فعل الاثنين ولا في فعل جماعة المؤنث بنسجم مع رأي البصريين ، بينما يرى الكيفيون جواز ذلك . انظر الإنصاف ٦٥٠

العة فيقول : لا تخشن^(١) ، ولا ترمين^(٢) ، ولا تغزن^(٣) ، في : تخشى وترمي وتغزو ، ومنهم من يفتحها فيقول : لا تخشين^(٤) ولا تغزون^(٥) ولا ترمين^(٦) ومنه قوله (٧) :

٤٥٣ - اِسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيْنَّ بِهِ
فَيَبْتِنَا العُسْرُ إِذْ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ
وهذه اللغة أكثر وأقرب .

الموضع الثالث : أن تكون علامة الرفع في كل فعلٍ لحقه ضمير التنبيه أو علامتها ، وهو الألف ، وضمير^(٨) الجماعة المذكورين في الأصل أو علامتهم ، وهو الواو ، وضمير الواحدة المؤنثة من المخاطبة ، وهو الياء ، وكان ذلك الفعل مضارعاً ، نحو : الزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، ويضربون الزيدون ، وأنت ياهندُ تضربين زيدا .

فإذا تقدمت الألف أو الواو على الأسماء فهي علامة ، وإذا تأخرتا - أو الياء - فهي ضمير ، وقد يُبين ذلك في باب الألف .

فالنون في جميع هذه علامة إعراب ، حرف عند جميع النحويين إلا السهيلي أبا زيد فإنه يرى الإعراب مقدراً في آخر الفعل في جميع ذلك كله ، كما هو مقدّر في الحرف الذي قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب ، نحو : جاء غلامي ورأيت غلامي ، واحتج لذلك بأشياء لا تطرد على أصول النحويين ، ولولا

(١) في الأصل : « لا تخشن » وكذا في « تخشى » بعد قليل .
(٢) نُسب في اللسان « دهر » إلى عثير بن ليبيد المذري ، وقيل لحريث بن جبلة المذري ، ونُسب في التاج : « دهر » إلى أبي عينة المهلي ، وهو في الكتاب ١٨٣/٢ ، وسر الصناعة ٢٥٦/١ ، وأمالى القالي ١٧٧/٢ ، وأمالى الشجري ٢٠٧/٢ ، والشذور ١٢٦ ، والمغني ٨٨ ، وشواهد المغني ٢٤٤ ، والدرر ١٧٣/١ .
(٣) في الأصل : « أر ضير » ، وأثبتنا الواو للسياق .

الإطالة في إيرادها والرد عليها لذكرتها ، لكن من أراد التطلع عليها
فلينظرها في كتابه في شرح الجمل ، وله في الكتاب المذكور أشياء خرج بها عن
مقاييس العربية أداه نظره إلى ذكرها .

والذي يدل على أن النون علامة إعراب تحذفها في النصب والجزم إذا قيل: لم يفعلوا ولن يفعلوا، ولن يفعلوا ولم تفعلوا، ولم تفعلوا ولن تفعلوا، ولما كان الفعل / قد اتصل بالفاعل وصار معه كالكلمة الواحدة - بدليل تسكين آخره ١٦١ معه في نحو: ضربت وضربت وضربت - جعل الإعراب بعدهما (١) وكان نونا دون غيرها لأنها أخت حروف العلة في أشياء قد ذكرت قبل (٢) ، وحرف كالتقاء ساكنة هي وما قبلها ، وكسرت على أصل التقاء الساكنين مع الألف ، وفتحت مع الواو والياء طلبا للتخفيف مع ثقل الواو وخفة الألف لضرب من المعادلة ، وثبتت في الرفع لأنه أول مراتب الإعراب فلا بد لك من علامة ثابتة فيه ، [و] حذفت في الجزم كما تحذف الحركة لأنها مثلها في الإعراب وحمل النصب على الجزم ، لأنه مختص بالفعل الذي فيه ، ولم يحمل على الرفع لأن الاسم والفعل يشتركان [فيه] .

الموضع الرابع : أن تكونَ لاحقةً في آخر المثني والمجموع جمعَ السلامة من المذكرين العاقلين أو ما جرى مجراهم ، نحو الزيدان والزَيْدَيْن ، والزَيْدَتُون والزَيْدَيْن ، وذلك (٣) لتدلُّ على كمال الاسم وأتمه منفصلٌ مما بعده ، كما فُعِلَ (٤) بالتون ، إلا أنَّها حُذِفَتْ مع الإضافة لأنها يتضادَّان ، إذ الإضافة دليل الاتصال والنون دليل الانفصال ، وثبَّتَتْ مع الألف واللام لكونها قوية بالحركة ، وأنَّها ليست كالتون في الدلالة على التكثير والانصراف والإعراب ، ألا ترى أنَّها تكون في الاسم الذي لا ينصرفُ نحو : أَحْمَرَيْنِ وأَحْمَدَيْنِ ، وفي الاسم العلم

(١) أي : بعد الفعل والفاعل . (٢) انظر : ص ٣٣٢

(٣) في الأصل: « ولذلك » وهو تحريف . (٤) لعلها « دُلَّ » .

فحو الزيدَيْن ، وفي المبني نحو : اللذان والذَيْن ، فهذا كله يُقوي أنها ليست كالتنوين في تلك الأوجه ، وإن كانت مثله في الدلالة على تمام الكلمة وانفصالها ممّا بعدها .

على أن في لحاقها حيث ذكر ، خلافاً للتجوين : فمنهم مَنْ يقول : إنها عوضٌ من الحركة والتنوين في المفرد إطلاقاً ، ومنهم مَنْ يقول : إنها عوضٌ من الحركة وحدها إطلاقاً ، ومنهم مَنْ يقول : إنها عوضٌ من التنوين إطلاقاً ، ومنهم مَنْ يقول : إنها عوضٌ من الحركة في موضعٍ ومن التنوين في موضع ، ومنهم مَنْ يقول : إنها عوضٌ من الحركة والتنوين معاً في موضع ، ومن الحركة وحدها في موضع ، ومن التنوين وحده في موضع ، ومنهم مَنْ يقول إنها للفرق بين المفرد الموقوف عليه والمثنى ، وهو قول القراء ، وهو أشدّها فساداً ، ولكل قائل متعلّق بطول بسطه .

والذي يظهر لي بعد البحث أنها ليست عوضاً من شيء ، وإنما معناها في الكلمة ما ذكرت لك ، وإذا تحققت كلام سيويه رحمه الله عُلِمَتْ أنها ليست عنده عوضاً من شيء ، لأنه قال : كأنّها عوضٌ ، ولم / يقل إنها عوضٌ ، فتقهم نجد كما ذكرت لك .

وحكم هذه النون في علّة الزيادة وتحريكها وفتحها وكسرها حكم النون في الموضع قبلها .

واعلم أنه يجوز حذف هذه النون لتقدير الإضافة ، كما يجوز حذفها للإضافة كقوله (١) :

(١) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٢١٥/١ ، والكتاب ١٨٠/١ ، وفيه : « أُسر به » عوضاً من « أرقّت له » والخصائص ٤٠٧/٢ ، وصر الصناعة ٢٩٧/١ ، واللسان (بعد) ، وابن عيش ٢١/٣ ، والمغني ٤٢٥ ، والعيني ٤٥١/٣ ، وشواهد المغني ٧٩٩ ، والخزانة ٣١٩/٢ . والعارض : السحاب . ذراعاً الأسد وجبهته : من منازل القمر .

٤٥٤ - يَأْمَنُ رَأَى عَارِضاً أَرَقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبِهِ الْأَسَدِ

أي : بين ذراعي الأسد وجهته .

ويجوز حذفها لطول الكلام - تخفيفاً - من اسم الفاعل والصفة المشبهة به ،
نحو : الضاربو زيداً والحائِثو الوجوه ، كما قال الشاعر^(١) :

٤٥٥ - الحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وراثِنَا وَكَفُّ

وقرئ في الشاذ : « إنكم لذائقو العذاب الأليم »^(٢) ، بنصب « العذاب »
و « الأليم » ، ومن الموصول^(٣) ، لذلك أيضاً ، كقوله تعالى : « وَخُضِّمُوا »
كالذي خاضوا^(٤) ، وقول الشاعر^(٥) :

٤٥٦ - أَبْنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَّ الَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا

وقول الآخر^(٦) :

(١) البيت لعمرو بن أمية ، القيس من قصيدة له في المجرة ٢٣٧ . وهو في الكتاب
١٨٦/١ منسوباً إلى رجل من الأنصار ، وفيه « نطف » عوضاً من « ركف » ، والنصف
٦٧/١ ، وأدب الكاتب ٢٥٠ ، واللسان « ركف » منسوباً إلى عمرو أرقيس بن الحطيم
وليس في ديوانه ، والأشعوني ٣٠٩ ، والدرر ٢٣/١ . والعورة هنا : الخلل في ثغرة البلاد
يُخَافُ منه ، والوكف : العيب والإثم ، والنطف : التلطف بالعيب .

(٢) الصافات ٣٨ ، ونسب صاحب « البيان في غريب إعراب القرآن » هذه القراءة
٣٠٤/٢ إلى أبي السَّمال الأعرابي لأنه قدّر حذف النون للتخفيف لا للإضافة .

(٣) معطوف على قوله : « من اسم الفاعل » . (٤) التوبة ٦٩

(٥) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٠٨ ، والكتاب ١٨٦/١ ، والنصف ٦٧/١ ،
والأزهية ٣٠٦ ، وأمالِي الشجري ٣٠٦/٢ ، وابن يعيش ١٥٤/٣ ، والخزانة ١٨٥/٣

(٦) البيت للأشهب بن رميلة كما في الكتاب ١٨٧/١ ، وهو في أمالي الشجري
٣٠٧/٢ ، والأزهية ٣٠٩ ، وابن يعيش ١٥٥/٣ ، واللسان (فلج) ، والمغني ٢١٢ ،
رشاوده ٥١٧ ، والجمع ٧٣/٢ . وحانت : هلكت . وفلج : اسم موضع .

٤٥٧ - وَإِنَّ الَّذِي حَانتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
وقوله (١) :

٤٥٨ - إِلَّا الَّذِي شَدُّوا بِأَطْرَافِ الْمَسْدِ
ويجوز حذفها للضرورة في الشعر كقول الآخر (٢) :

٤٥٩ - هُمَا خُطَّتَا : إِمَّا إِسَارٌ وَإِمَّةٌ وَلِمَا دَمٌ ، وَالْمَوْتُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ
وقال آخر (٣) :

٤٦٠ - لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَّانَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّوَسُ
أراد الأول : « خطتان » ، وأراد الثاني : « خطان » ، وكذلك عند
بعضهم قوله (٤) :

٤٦١ - قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
أراد : القدمان ، وأما قوله (٥) :

(١) تقدم برقم ٣٦٩

(٢) البيت لتأبط شرا ، وهو في الحماسة ١٧/١ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والمتن ٥٢٦ ،
والمفني ٧١٥ ، واللسان (خطط) ، وشواهد المفني ٩٧٥ ، والخزانة ٣٥٦/٣

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٤ ، ومجالس العلماء ١٠٩ ، والمتن
٥٢٦ ، وابن يمين ٢٨/٩ ، واللسان (متن) ، والمفني ٢١٥ ، وشواهد ٦٣٧ ،
وخطانان : مكتنزان قليلا فيصفها بالصلابة .

(٤) تقدم برقم ٤١٠

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان « فوه » ، وبعده :

وَالْجَيْدُ وَالنَّحْرُ وَتَدْيٌ قَدْ نَمَا

والخصائص ١٧٠/١

٤٦٢ - يَاجِذَا عَيْنَا سَلِّمِي وَالْقَمَا

فقال بعضهم : أراد الفها ، أراد الشفتين ، وقال بعضهم : هو منصوبٌ بفعلٍ مضمريٍّ كأنه قال : وأحبُّ الفها أو أمدحُ الفها وهو الأحسن ، وقال بعضهم : أراد الأنفَ والفها ، فتناهما بالتغليب لقرب ما بينهما وتلازمها ، كما قالوا : القمران في الشمس والقمر ، ثم حذفتِ النونُ ضرورةً ، وهذانِ تَكَلُّفَانِ لا يُحتاج إليهما ، والقولُ الثاني أجري على الأصول من القولين الأول والآخر ، فاعرف ذلك وبالله التوفيق .

الموضع الخامس : أن تكون تنويناً^(١) ، وهو : « نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ » بعد تمام الكلمة ، تَلَحُّقُ في غير الشعر ، لفظاً لا خطأً ووصلاً ، وفي الشعر وقفاً ، فقولنا : « نونٌ » احترازاً من غيرها من الحروف / ، وقولنا : « ساكنةٌ » ، احترازاً^{١٦٣} من « متحركة » نحو : نون رَعِشْنَ وَضَيْفْنَ ، وقولنا : « زائدةٌ » ، احترازاً من الأصلية نحو نون : عَنَبْر ، وقلنا : « بعد تمام الكلمة » ، احترازاً من نون منطلق وتَجَنَّبُطَى^(٢) ، وقلنا : « في [غير] الشعر لفظاً لا خطأً » ، لأنها يُنطَقُ بها ولا تَتَبَّطُ في الكَتِّب ، وقلنا : « وَوَصلاً » ، احترازاً من الوقف لأنها تسقط فيه ، وقلنا : « وفي الشعر وقفاً » ، نعني به تنوين التَرْتُّم ، فإنه يكونُ في القافية إذا وَقِفَ عليها ، وهي حرفٌ غُنَّةٌ في الحيشوم لسكونها .

ومن أحكامها العامة لجميع مواضعها أنها تَظْهَرُ عندَ حروف الخلق : الهمة والهاء والعين والغين والحاء والحاء ، نحو : عليم أنت ، وعليم هاد ، وعليم عَفْوٌ ، وعليم عفور ، وعليم حكيم ، وعليم خير ، وتُدْغَمُ عندَ حروف يَرْمُلُون : الياء والراء والميم واللام والواو والنون ، إلا أنها يَغْنَتُ^(٣) في الياء والواو والميم والنون ، وبغيرها في الراء واللام ، نحو : عليمٌ يقول ، وعليمٌ رحيمٌ ، وعليمٌ مُبينٌ ، وعليمٌ لكم ، وعليمٌ وهابٌ ، وعليمٌ ناصرٌ ، وتَقْلَبُ ميماً يَغْنَتُهَا مع الباء ، نحو :

(١) انظر في أقسام التنوين : الإيضاح ٩٧ ، الجنى ٥٥ ، ابن يعيش ٢٩/١ ، المغني ٣٧٥

(٢) الحنبطي : الممتلئ غيظاً . (٣) قوله « بغنة » غيز واضح في الأصل .

« علمٌ بدت الصدور »^(١) ، وتتحقق في سائر حروف المعجم فلا تكون إلا غنة لا غير ، فإذا ثبت هذا فإن مواضعها في الكلمة خمسة معان :

الأول : أن تكون في الاسم المتمكن الأمكن^(٢) ، للفرق بين المنصرف وغير المنصرف ، نحو : زيدٌ ، فرقاً بينه وبين عمر وأحمر وشبههما من الأسماء التي لا تنصرف ، وتحقيق ذلك أنها تدل على كمال الكلمة وانفصالها مما بعدها^(٣) ، لا يصح إضافتها أبداً معها ، وإثبات ذلك لأنها^(٤) دليل الانفصال ، والإضافة دليل الاتصال فتناقض ، وهذا الحكم جامع لها في جميع مواقعها ، مع معنى آخر يختص به في كل موقع ، فإذا قال القائل : رأيتُ أحمدَ ، علمُ أنه واحدٌ بعينه ، وإذا قال : رأيتُ أحمداً علم أنه واحدٌ من جملة الأحامد غير معلوم ، فهذا وضع لهذا التنوين .

الثاني : أن تكون في الاسم المبني دلالة على التنكير^(٥) نحو : سيويهِ وعمرَويهِ ونِفْطَويهِ وإيه وإيهٍ ومهٍ وحهٍ ونحو ذلك ، فهذه الألفاظ إذا كانت بغير تنوين فهي معارف إما اسماً لأشخاص ، وإما لمعانٍ معلومة ، فإذا أنكرت واحداً منها ولم تُردده لمعلوم توثقت دلالة على ذلك ، فإذا قلت : رأيتُ سيويهِ بغير تنوين فهو لمعروف ، وإذا قلت : سيويهِ بالتنوين فهو لغير معلوم ، وكذلك : عمرَويهِ ونِفْطَويهِ ، وإذا قلت : إيه^(٦) ومهٍ وحهٍ بغير تنوين فهو في معنى معروف من حديث معلوم ، أو كفي معلوم ، أو سكوت / معلوم ، قال ذو الرمة^(٧) :

٤٦٣ - وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ

وَمَا بَالُ تَسْلِيمِ الدِّيارِ الْبِلَاقِعِ

(١) آل عمران ١١٩ (٢) ويعبرون عنه بتنوين التمكين .

(٣) في الأصل « مما بعده » وهو سهو . (٤) أي : نون التنكير .

(٥) ويعبرون عنه بتنوين التنكير . (٦) في الأصل : « إيه » بالتنوين وهو سهو .

(٧) الديوان ٣٥٦ ، وفيه « تكليم » عوضاً من « تسلیم » ، وثعلب ٢٢٨ ، واللسان

(أهـ) ، وابن يعيش ٣١/٤ ، والشذور ١١٩ ، والخزانة ١٩/٣

بغير تنوين ، لأنه أراد حديثاً معلوماً ، وإذا نُونَ ذلك أُريدَ به حديثٌ غيرُ معلومٍ وكفَّ غيرُ معلومٍ وسكوتٌ غيرُ معلومٍ .

فهذا التنوينُ في هذه الأسماء تنوينُ تكثيرٍ ولا يكونُ إلا في المبنيات كما ذكر ، ويُكتسرُ الحرفُ الذي قبله إن كان مبنياً على السكون كـ تَمِ و صِه لالقاء الساكنين ، وإن كان قبله متحركٌ بقي على صورته نحو : غاقٍ وابه ، وقد حكي الجرمي في « سيبويه » وأمثلة الإعراب والتثنية والجمع ، وهو قليل لا يُقاس عليه .

الثالث : أن يكون في الجمع المؤنث السالم^(١) مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم نحو : فاطمات وعائشات ، يقابل : الزيدتين والعُمَريْن ، لأن ذلك الجمع نظيرُ هذا في السلامة ، وفي زيادتين في آخره مثله ، وإذا التاء تدلُّ على التأنيث كما أن الواو تدلُّ على التذكير ، والكسرة في^(٢) التاء كالباء في المذكور في حال النصب والحذف ، فلذلك قيل في تنوينه إنه وُضع للمقابلة للنون المذكورة .

إلا أن هذه المقابلة لا تبيِّنُ قطُّ إلا [إذا] كان الجمع المؤنث معرفةً بالعلمية ، فكان ينبغي أن يُمنع من الصرف للتأنيث والتعريف ، نحو : « أذرعاتٍ » لموضعٍ معلومٍ في قول امرئ القيس^(٣) :

٤٦٤ - تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَيْشُرِبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

و « عرفاتٍ » في قوله تعالى : « فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ »^(٤) ، فلمَّا نُونَ هذان الاسمان مع وجود ما يمنع^(٥) الصرف فيه ، عَلِمْنَا أن تنوينه ليس بتنوين تمكُّنٍ ، وإنما هو تنوينُ مقابلةٍ للنون كما ذكر ، وتبعَتِ الكسرةُ التنوين في الإنبات ، لأن صورته صورةُ تنوين التمكين ، ولذلك حُذفتُ مع التنوين

(١) ويبررون عنه بتنوين المقابلة . (٢) قوله « في » غير واضح في الأصل .

(٣) الديوان ٣١ ، والكتاب ١٨/٢ ، وابن يعيش ٣٤/٨ ، واللسان (ذرع) ،

والأشعراني ٤١ ، وابن عقيل ٤١/١ ، والدور ٨/١ . وتنورتها : مثلت ثارها وتومنتها .

(٤) البقرة ١٩٨ (٥) في الأصل : « ما بقي » وهو تحريف .

فيها ، [و] قد روي « من أذرعَات » ، وقد قرئ في الشاذ : « من عرفَات » ، ^(١) للاعتداد بالعلتين المانعتين من الصرف .

فأمّا نحو : « مسلمات وقانتات » ، من الأسماء النكرات فينبغي أن يُحمل تنوينه على أنه الذي للتمكّن ، لأنه أحوج إليه من تنوين المقابلة ، لدلالته على التمكن والانتقال ، والفرق بين المنصرف وغيره ، واتفق معه إن كانت فيه مقابلةً ، لا أنّها خاصة بالموضع كالتي في « أذرعَات » ، و « عرفَات » ، فاعلم ذلك فلم أقف على تنبيه عليه لأحد .

الرابع : أن يكون للعوض وهو نرعان :

النوع الأول : أن يكون عوضاً من جملة وذلك إذا لحق « إذ » ، التي هي ظرفُ زمانٍ ماضٍ ، وذلك إذا حذفت الجملة بعدها اختصاراً لدلالة ما قبلها عليها ^{١٦٥} لأنّها / تضاف أبدأ إلى الجملة الاسمية والفعلية نحو قوله تعالى : « إذ الأغلال في أغناقيهم » ^(٣) ، و « إذ أنتم بالعدوة الدنيا » ^(٣) ، وقوله تعالى : « وإذ قالت الملائكة » ^(٤) ، و « إذ قال موسى لقومه » ^(٥) ، و « إذ تقول للذي أنعم الله عليه » ^(٦) ، والأكثر فيها الإضافة إلى الجملة التي أولها الماضي لأنه الملائم لمعناها . فإذا جاءت « إذ » ، تحذف فيه تلك الجملة المضافة إليها اختصاراً [و] معوض من الجملة المذكورة التنوين نائباً عنها وهو أخف منها ، كقوله تعالى : « يومئذ تحدث أخبارها » ^(٧) ، « وأنتم حينئذ تنظرون » ^(٨) ، المعنى : إذ ^(٩) زلزلت وأخرجت ، و « إذ » ^(٩) بلغت الحلقوم .

(١) لم أقف على هذه القراءة . (٢) غافر ٧١ (٣) الأنفال ٤٣

(٤) آل عمران ٤٢ (٥) الصف ٥ (٦) الأحزاب ٣٧

(٧) الزلزلة ٥ ، ونص الآيات : « إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان مالها ، يومئذ تحدث أخبارها »

(٨) الواقعة ٨٤ ، ونص الآيات : « فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون .

(٩) في الأصل : « إذا » وهو تحريف .

وإنما كُسرَتْ ذالٌ « إذ » مع التثوين لالتقاء الساكنين لأن اجتماعها
ثقيل . وزعم الأخفش أن الذال من « إذ » ، وإنما كُسرَتْ لأنها كسرة
إعراب ، لأنها عنده معربة بالحذف ، لأنها منوثة مضاف إليها ما قبلها من حين
ويوم ، كما هو القيام والقعود في نحو : يوم قيام زيد ، وحين قيام ^(١) عمرو ، وهو
خاسرٌ من أوجه :

أحدها : أن « إذ » مبنية على السكون إذا لم يكن معها تنوين أثبتة ،
والتثوين فيها ليس للتمكن فيقيد إعراباً ، وإنما بُنيت لأنها أشبهت الحروف
في افتقارها أبداً إلى الإضافة إلى ما بعدها من الجمل ، ولا يُسأل عن بنائها على
السكون لأنه الأصل ، والحركة لموجب ، وفيها يُسأل : لم كانت ؟

والثاني : أنها قد جاءت مكسورة مع غير التثوين لالتقاء الساكنين أيضاً ،
كقوله تعالى : « إذ الأغلال في أعناقهم » ^(٢) ، وليس قبلها ما أُضيف إليها .

والثالث : أنها تكون مجرّدة ^(٣) عن الإضافة إليها نحو : يوم وحين وغيرها ،
وهي مع ذلك مكسورة كقول الشاعر ^(٤) :

٤٦٥ - نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عُمُرٍ بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَاحِحٌ
فَدَلٌ بِهَذِهِ الْأَوْجِهَ أَنَّهَا مبنية على السكون ، أُضيف إليها أو لم يُضف ، وأن
الكسر فيها إنما هو لالتقاء الساكنين ، التثوين أو غيره ^(٥) ، أُضيف إليها أو

(١) لعله : « حين قعود عمرو » . (٢) غافر ٧١

(٣) في الأصل : « مفردة » وهو تحريف .

(٤) البيت لأبي ذؤيب ، وهو في ديوان المذليين ٦٨ ، والخصائص ٣٧٦/٢ ، وابن
يعيش ٣١/٩ ، واللسان (شل) ، والمغني ٩١ ، وفيه « بعاقبة » عوضاً من « بعاقبة »
والأشعراني ١٣ ، وشواهد المغني ٢٦٠ ، والخزانة ١٤٧/٣ . و « بعاقبة » أي : لما
طلبتها زجرتك عن قريب .

(٥) قوله : « أو » غير واضح في الأصل .

كقوله تعالى : « وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ » ^(١) وقوله : « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ » ^(٢) ، وقول الشاعر ^(٣) :

٤٦٨ - عَلَى حِينٍ عَاثَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
وقول الآخر ^(٤) :

٤٦٩ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي
وتارة إلى المفرد نحو قوله : « وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ » ^(٥) ، وقوله :
« وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » ^(٦) ، وتارة لا يكون فيها إضافة إلى غيرها ، كقوله
تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُ لَه النَّاسُ » ، وذلك يومٌ مشهود ^(٧) ، وقوله تعالى :
« هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الدَّهْرِ » ^(٨) .

فإذا أضيفا إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكرها بعدهما ^(٩) ، ولا يجوز حذفها
وتعريض التنوين منها ، لأنَّ التنوين يكون إذ ذاك فيها للتكسُّن ، لأنها أخرجت

(١) الفرقان ٢٥ (٢) الطور ٨٤

(٣) البيت للنايفة وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه :

وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والكتاب ٣٣٠/٢ ، وإيضاح الزجاجي ١١٤ ، وأملالي الشجري ٢٦٤/٢ ، وابن يعيش
١٦/٣ ، والمغرب ٢٩٠/١ ، والإنصاف ٢٩٢ ، واللسان : بير ، والعيبي ٤٠٦/٢ ، وشواهد
المغني ٨١٦ ، والمص ٢١٨/١ ، والخزانة ١٥١/٣

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١ وعجزه :

فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحِيهَا الْمُتَحَمِّلِ

وهو في المغني ٢٢٩

(٥) مريم ٣٩ (٦) سورة ص ٣ (٧) هود ١٠٣ (٨) الإنسان ١

(٩) أي : فإذا أضيف يوم وحين إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكر الجمل بعدهما .

كقوله تعالى : « وَيَوْمَ تَشْقَى السَّيِّءُ بِالْغَلَامِ » ، ^(١) وقوله : « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ » ، ^(٢) ، وقول الشاعر ^(٣) :

٤٦٨ - عَلَى حِينٍ عَاثَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
وقول الآخر ^(٤) :

٤٦٩ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيتِي
وتارة إلى المفرد نحو قوله : « وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْجَسْرِ » ، ^(٥) ، وقوله :

« وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ » ، ^(٦) ، وتارة لا يكون فيها إضافة إلى غيرهما ، كقوله تعالى : « ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ » ، وذلك يومٌ مشهود ، ^(٧) ، وقوله تعالى : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الدَّهْرِ » ، ^(٨) .

فإذا أضيفا إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكرهما بعدهما ^(٩) ، ولا يجوز حذفها وتعريض التنوين منها ، لأنَّ التنوين يكون إذ ذاك فيها للتمكن ، لأنها أخرج

(١) الفرقان ٢٥ (٢) الطور ٨٤

(٣) البيت للنايفة وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه :

وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

والكتاب ٣٣٠/٢ ، وإيضاح الزجاجي ١١٤ ، وأمالى الشجري ٢٦٤/٢ ، وابن يعيش ١٦/٣ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، والإنصاف ٢٩٢ ، واللسان : بهر ، والميني ٤٠٦/٢ ، رشاهد المغني ٨١٦ ، والجمع ٢١٨/١ ، والخزانة ١٥١/٣

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١١ وعجزه :

فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحِيهَا الْمُتَحَمِّلِ

وهو في المغني ٢٢٩

(٥) مريم ٣٩ (٦) سورة ص ٣ (٧) هود ١٠٣ (٨) الإنسان ١

(٩) أي : فإذا أضيف يوم وحين إلى الجمل فلا بُدَّ من ذكر الجمل بعدهما .

إليه من تنوين العوض بمحكم تمكثها ، فلا يكون لها شيء يُستدل به على الجملة المحذوفة بعدها ، فلمّا أُريدَ حذفُ الجملة التي بعدها اختصاراً كما يُفعلُ مع « إذ » ، ولا بُدَّ من شيء يُعوضُ منها ، وتنوين العوض لا يحتمله « حين » ولا « يوم » [لأحدهما تنوين تمكثها] ^(١) ، « جُعِلت » إذ ، بعدهما لِيُتَوَصَّلَ بها ^(٢) إلى إلحاق تنوين عوضٍ دالٍّ على الجملة المحذوفة ، إذ هي مَبْنِيَّةٌ ، فاجتمعت « إذ » مع كلٍّ واحدةٍ منها لإفادتها إفادتها من غير تناقض ولا اختلاف في المعنى ، ولإرادة التوصل إلى الاستدلال على الجملة المحذوفة ، فلذلك إذا وجدنا « إذ » مفردةً لا نُقدِّرُ قبلها حيناً ولا يوماً لعدم احتياجها إليهما ، وإذا وجدنا « حيناً » و « يوماً » يُراد إضافتهما إلى الجملة اختصاراً فلا بُدَّ معها من « إذ » لما ذكرتُ لك ^(٣) ، والمقصود الحين واليوم فاعلمته .

وبما يدلُّ على ذلك عدمُ اجتماعهما إذا ظهرت الجملة بعدهما فلا يُقال : يومَ إذ قام زيدٌ ، ولا حينَ إذ قام عمروٌ .

١٦٧ فإن قيل : فهل تضاف « إذ » إلى المفرد في نحو قوله ^(٤) : /

٤٧٠ — هَلْ تَرَجِعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا

وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

فالجواب أن « ذاك » في البيت ليس مضافاً إليه ، وإنما هو مبتدأ خبره محذوفٌ للعلم به تقديره : كائنٌ أو مستقرٌ ، لأن « إذ » لم تثبت إضافتها إلى المفرد

(١) ما بين معقوفين لا معنى له ، لعل صواب العبارة : « وتنوين كلٍّ منها تنوين تمكثها » .

(٢) في الأصل : « بهما » وهو تحريف . (٣) في الأصل : « له » وهو تحريف .

(٤) البيت لعبد الله بن المعتز كما في الأغاني ٢٧٧/١٠ ، وعجزه فيه :

وَالدَّارُ جَامِعَةٌ أَزْمَانِ أَزْمَانَا

وقد يكون البيت لنغير ابن المعتز ، وهو في أمالي الشجري ١٩٨/٢ ، وشواهد المغني

٢٤٧ ، والدرر ١٧٣/١

في موضع ، فيقال : « جئت إذ قيامك » ولا « إذ قعودك » فهي في البيت باقية على أصلها من إضافتها إلى الجملة ، و « ذا » اسم إشارة مبني لا إعراب فيه بوجه ، فليس الخفض فيه ظهور فيحكم بالإضافة إليه مفرداً ، وإثنا هو مبتدأ يجوز حذف خبره للعلم به ، كما حذف في نحو قوله تعالى : « طاعة وقول معروف » (١) ، أي أمثل أو أحسن .

فإذا صح ذلك فـ « إذ » أبداً مضافة إلى الجملة ظاهرة أو مقدرة ، معوض منها التنوين في آخرها كما ذكر ، فاعلمه وبالله التوفيق .

النوع الثاني : أن يكون عوضاً من الحرف بحركته ، وذلك في كل جمع مؤنث لا نظير له في الواحد متقوصاً في حال الرفع والخفض ، نحو : جاءني جوار ، ومررت بجوار ، وجاءني عواد ، ومررت بعواد ، وكذلك هواد وسواد وشبه ذلك .

وذلك أن الجمع الذي صفته ما ذكر لمّا كان لمؤنث ولج ثقبلاً بالضمّة والكسرة ، تجتمع عليه الثقل من أوجه ، فحذفت مـ وعوض منها التنوين ، فإذا ترجع إلى النصب ردّنا الياء مفتوحة تحتاج إلى تنوين إذ لا حذف فيعوض من المحذوف ، فنقول : ر - ر - ر - وغواشي وعوادي .

ولا نقول للتنوين في هذا النوع إنّه للتمكن لعدم انصرافه لعلّتيه المانعتين من الصرف وهما الجمع وعدم النظير في المفردات فهو كضوارب وقواعد ، ومالا ينصرف لا ينون إلا في الضرورة على ما يذكر بعد .

وزعم أبو إسحاق الزجاج (٢) أن التنوين في هذا النوع عوض من حركة الياء

(١) سورة محمد « صلى الله عليه وسلم » ٢١

(٢) انظر : النصف ٧٠/٢ ، وإيضاح الزجاجي ٩٧ ، ٩٨ ، والممتع ٥٥٤

لا غير ، لأنها ثقلت في الياء وُعوضَ منها التنوين ، فالتقى ^(١) ساكناً مع الياء
فحدفت الياء لتقل اجتماعهما .

وهذا فاسدٌ من أوجه : أحدها : : أن الكسرة والضمة في الياء لا تظهران
أبداً ، سواء كان في الكلمة تنوين أو لم يكن لاستغمالها ، فلما لم ^(٢) تظهر في
موضع دللنا على أن التنوين إثباتاً هو عوضٌ من الياء [وتبعتها الكسرة إذ
ليس على ما تحل ^(٣) تقديرأ ، فلما كانت الياء كالضمة والكسرة في التقدير حكمتنا
بأنه عوضٌ منها] ^(٤) .

الثاني : أثنا قد وجدنا ما لا يدخله حركة أصلاً نحو : حبل وذكري وسلمي ،
ولم نجد فيه تنويناً ، لذلك فلو كان التنوين عوضاً من حركة اللزيم / في هذه
الاسماء ونحوها فدل ذلك على أن التنوين في مسألتنا عوضٌ من الحرف لا من الحركة . ١٦٨

والثالث : أن التنوين حرفٌ والياء حرفٌ فتاسبا ، فعوض أحدهما من
الآخر ، ولا تناسب بين الحركة والتنوين فيجعل عوضاً منها لأنه حرفٌ وهي
بعضٌ حرفٍ عند المحققين .

فإن قيل : فلم لم يقل : جوارى وغواشي في : جوارى وغواشي بفتح الياء
في حال الحذف بلا تنوين ، كما قيل في ضوارب [ضوارب] بفتح الياء في حال
الحذف بلا تنوين ، لأن كل واحدٍ من النوعين لا ينصرف للعلتين المذكورتين ؟

(١) أي : فالتقى التنوين . (٢) في الأصل : « فلم تظهر » وهو تحريف .

(٣) كذا في الأصل .

(٤) ما بين معوقين غير مستقيم ، لعل فيه سقطاً ، ويبدو أنه مقتبس من معالجة ابن
جنى في النصف ٧٢/٢ ، ٧٣ ، يقول : « التنوين في جوارى ونحوه ليس بدلاً من الحركة ،
وذلك أذ الياء في « جوارى » قد عاقبت الحركة في الرفع والجر في الغالب من الأمر ،
وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت الياء لمعاقبها الحركة تجري مجراها ، فكما لا يجوز أن
يُعوّضَ من الحركة وهي ثابتة كذلك لا يجوز أن يُعوّضَ منها وفي الكلمة ما هو معاقب لها
وجار مجراها » .

فالجواب : أَنَّهُم استغفلوا النطقَ بذلك لاجتماع النقل من الأوجه التي ذكرنا ، ولا تجتمع في ضوارب ، فاعلمه ، ألا ترى أَنَّ آخرَ « ضوارب » حرفٌ صحيحٌ وآخرَ « غواشي » حرفٌ معتلٌّ زائدٌ في النقل لبنائه وتناهيه ، ففيه من النقل ما ليسَ في ضوارب ، فلذلك حذفت الياءُ وعوّضَ منها التنوينُ في حال الرفع والحذف .

الخامس (١) : أَن تكونَ للترنم ، وذلك في قوافي الشعر ، وهي أواخرُهُ لأثر موضعٍ وقفٍ محتملٍ لتطويل الصوت بعدما يمضي البيتُ بوزنه كاملاً ، ولذلك جعلتُ حروفَ الإطلاقِ : لو أو والياءُ والألفُ لتقبلَ طولَ المدِّ والزيادة بحرفٍ يشبهُا وهو النونُ لِمَا تقدّمَ من الوجوه في غير هذا الموضع .

وهذا التنوينُ يلحقُ الأسماء والأفعال والحروف على اختلافها من ظاهرٍ أو مضمَرٍ أو معربٍ أو مبنيٍّ أو غير ذلك ، فليس حكمُه حكمَ واحدٍ من التنوينات المتقدمة ، وذلك نحو قول الشاعر (٢) :

٤٧١ - قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِنُ
وقول الآخر (٣)

٤٧٢ - أَقِيلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَسُنُ

(١) أي : النوع الخامس من أنواع التنوين .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٨ وعجزه :

بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو في الأزهية ٢٥٣ ، وقوله « ومنزان » وردت في الأصل : « ومنزل » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

(٣) تقدم برقم ٣٢ ، وقوله : « والمتابن » وردت في الأصل : « والمتابا » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

وقول الآخر (١) :

٤٧٣ - طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُنُ

وقول الآخر (٢) :

٤٧٤ - مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيٍّ أَنْتَ حَجَنُ

وقول الآخر (٣) :

٤٧٥ - وَالْدُّيُونُ تُقْضَنُ

وقول الآخر (٤) :

٤٧٦ - إِذَا الدَّاعِي الْمَثُوبُ قَالَ يَا أُنْ

وقول الآخر (٥) :

(١) البيت لمعلقة وهو في ديوانه ٢٣ وعجزه :

بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ

وهو في أمالي الشجري ٢٦٧/٢ ، واللسان (طحا) ، والمزهر ٤٨٦/٢ ، وقوله :
« طروبين » وردت في الأصل : « طروب » وهو سهو لأنه موضع الشاهد .

(٢) البيت للمعاج ، وهو في ديوانه ٧ ، وقبله :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجَّوْا قَدْ شَجَا

والكتاب ٣٥٩/٢ ، والخصائص ١٧١/١ ، والمغني ٤١٢ ، واللسان (بيع) ، وشراهد
المغني ٧٩٣ ، وشراهد الشافية ٢٤٣ . والأتحمي : البرد المخطط ، والأنج : البالي .

(٣) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ٧٩ ، وقامد وما بعده على الترنم :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالْدُّيُونُ تُقْضَنُ فَمَطَّلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضُنُ

وهو في الكتاب ٣٦١/٢ ، والسمط ٢٣١/١ ، واللسان (بيع) ، والبحر المحيط
٣٤٢/٢ ، والخزانة ٧٠/١ ، وشراهد الشافية ٢٢٣

(٤) تقدم برقم ٣٤ (٥) تقدم برقم ٣٣

٤٧٧ - يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَنْ

وزادَ أبو الحسن الأخفش تنويناً سادساً وسمّاه الغالي وسمّى الحركة التي قبله 'غلوّاً' ، وذلك التنوين في القافية المتيدة ، وهي التي سكنَ حرفُ الرويِّ فيها ، نحو قوله (١) :

٤٧٨ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي

وهذا التنوين إذا تأملتَه راجعٌ إلى تنوين التثنية ، كما يُترنّمُ به في المطلق ، وليس كونه في المطلق دون .
عن المعنى من الترنّم ، وإنّما يتفرّقُ منه بزيادة الغلوِّ -
في التثامي إذا فهم المعنى .

وزاد بعض المتأخرين تنويناً سابعاً وهو تنوين الضرورة لأنّه لا مدخلَ له في اللفظة لأنّه إمّا مبنيٌّ وإمّا لا ينصرف ، وكلاهما لا مدخلَ للتنوين فيه ، فإذا إشّأ 'وَضَعَ للضرورة ، نحو قول الشاعر (٢) :

٤٧٩ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيَّهَا

(١) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ١٠٤ وبعده :

مُسْتَبْهِ الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْحَفَقِ

وهو في الكتاب ٣٦١/٢ ، والخصائص ٢٦٤/١ ، وابن يعيش ١١٨/٢ ، واللسان (خفق) ، والمغني ٣٧٨ ، وابن عقيل ١٦/١ ، والأشعرني ١٢ ، وشواهد المغني ٧٨٢ ، والمزهر ٢٦٣/١ ، والخزانة ٧٨/١ ، وأراجيز العرب ٢٢ . وقاتم : صفة ليل ، والأعماق : أطراف المفارز .

(٢) قوله « المقيد » غير واضح في الأصل .

(٣) شاح فلاناً : خاصه وجادله . (٤) تقدم برقم ٢٢٢

ف « مطر ، مبنيٌ لاثٌ منادى مفردٌ علمٌ ، وذلك أبدأ حكمه في النداء ، نحو قوله ^(١) :

٤٨٠ — يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

ومنه قوله تعالى : « أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا » ^(٢) ، فهذا التثنية قد دخلَ المبنيُّ ، ولا مدخلَ له فيه إلاَّ للضرورة وكذلك قول الشاعر ^(٣) :

٤٨١ — يَمْنُ حَمْلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهْبَلٍ
وقول الآخر ^(٤) :

٤٨٢ — فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلَيَدْفَعَنَّ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ

(١) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٢ وبمده :

أَنْتَ الْجَوَادُ بْنُ الْجَوَادِ الْمَحْمُودُ

ونُشِبَ في الكتاب ٢٠٣/٢ لراجز من بني الحيرماز ، والكامل ٤٠٣ ، والبحر المحيط ٥٠/٤ ، والاسان (مردق) ، والأشعوني ٤٤٦ ، وبمده فيه :

سِرْدَاقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

والرواية المشهورة « يا حَكَمُ بْنُ » على أنه جُمِلَ « ابن » تابعا مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد .

(٢) الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٩٢/٢ ، ورواية المعجز فيه :

حُبِّكَ الثُّيَابِ فَشَبَّ غَيْرَ مُثْقَلٍ

والكتاب ١٠٩/١ ، والحامدة ١٩/١ ، وابن يميث ٧٤/٦ ، وشواهد المفني ٩٦٣ .
والنطاق : إزار تشده المرأة في وسطها ، والمهبل : المدعو عليه بالمهبل وهو كون أمه تنفقه .
وقوله : « عواقد » ورد في الأصل : « عوائك » وهو تحريف . وقوله : « مهبل » في الأصل :
« مهبل » وهو تحريف .

(٤) البيت للزبقة ، وهو في ديوانه ٩٩ ، والنصف ٧٩/٢ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، والخصائص

٣٤٧/٢ ، والإنصاف ٤٩٠ . والقوادم : ج قادمة وهي مقدم الرجل ، والأكوار : ج كور
وهو رحل الناقة .

وكل واحد من الجمعيتين في اليتين لا ينصرف للجمع وعدم النظر ولكن
صرفاً للضرورة .

وهذا التنوين في التحقيق راجع إلى معنى التمكّن لأن هذه الأسماء المنوثة
في الضرورة و^(١) أصولها التمكّن ، فإذا اضطرّ الشاعر ردّها إلى أصلها ،
فالضرورة سبب لإظهار التنوين فيما أصله فيه ^(٢) ، لا أنّها معنى من معاني التنوين
فليس ذلك موقعاً سابعاً ، وإلا لو كانت الضرورة معنى لكان التنوين في المبنيات
اللازمة كـ « كيف وأين وهو وهي » وشبه ذلك ، وفي الأفعال الناصبة والمضارعة
والأمر والحروف كـ « لم » و « لو » وشبه ذلك ، وهو غير موجود إلاّ فيها
أصله التمكّن ، فغاية الضرورة أن تصير ^(٣) يظهر بعد أن لم يكن ،
ردّاً إلى الأصل ، فاعلمه .

واعلم أن التنوين في غير التّونم والضرورة يجوز حذفه ^(٤) الألف واللام ، نحو
الرجل والغلام في : رجلٌ وغلامٌ ونحوهما ، قال بعضهم : لأنّ الألف واللام
دليل التعريف ، والتنوين دليل التنكير فتناقضاً ، فلا يجمع بينهما . وهذا فاسد ،
لأنّ في المعارف بناءً هو منوّنٌ وهو العَلَمُ كزيد وعمر .

والصحيح أن عدم اجتماعها إنّما هو لأنّ التنوين معاقبُ الإضافة إذ لا يجتمع
معها ، إذ هي دليل اتصال وهو دليل انفصال فتناقضاً ، ولما لم تجتمع الإضافة
مع الألف واللام لاختلاف ^(٥) تعريفها لم يجتمعا مع معاقبها التنوين ، أو تقول :
لما لم تجتمع الإضافة مع التنوين لأنّه مناقضها ^(٦) لم تجتمع الألف واللام
معه ^(٧) لأنّه معاقبها . وإن شئت أن تقول : إنّ الألف واللام زائدتان
في أول الاسم / والتنوين زائد في آخره فتقلت الزيادة .

١٧٠

(١) الواو زائدة . (٢) أي : في التمكّن .

(٣) في الأصل : « أن تصير » وهو تحريف . (٤) بل يجب حذفه .

(٥) في الأصل : « لاختلاف » وهو تحريف . (٦) الواو مقحمة .

(٧) أي : مع التنوين ، وفي الأصل : « معها » وهو سهو .

ويحذف أيضاً للإضافة للعة المذكورة نحو : غلامُ زيدٍ وفرسُ عمرو ، ويحذف أيضاً لتقدير الإضافة ، كقولهم : قطع الله يدَ ورجلَ مَنْ قاله ، أي : يدَ مَنْ قاله ورجلَه . ومنه قول الشاعر ^(١) :

٤٨٣ - إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَا هَةً قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ
ويحذف أيضاً تخفيفاً كقراءة مَنْ قرأ : « ولا الليل سابقُ النهار » ^(٢) ، بنصب « النهار » وحذف التنوين ، فقليل [له] لَمْ لَمْ تَقُلْ : « سابقُ النهار » ، بتنوين « سابق » ، فقال : لو قلته لكانَ أوزنَ ، يعني : أثقلَ ، فحذفَ هذا التنوين إنَّما هو للتخفيف خاصة .

ويحذف ^(٣) أيضاً لا لقاء الساكنين خاصة كقراءة مَنْ قرأ : « قلْ هوَ اللهُ أحدُ اللهُ الصمدُ » ^(٤) بغير تنوين في « أحد » ، ومنه قول الشاعر ^(٥) :

٤٨٤ - عَمَرُوا الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ
وقول الآخر ^(٦) :

(١) البيت للأعشى : وهو في ديوانه ١٥٩ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، ورواه بالتقديم والتأخير بين « علالة وبداهة » ، وسر الصناعة ٢٩٧/١ ، والمقرب ١٨٠/١ ، واللسان (علل) ، وابن يعيش ٩١/١ ، وأمالى السبلي ١٣١ ، والخزانة ١٧٢/١ . والقارح من الحيل الذي أكمل خمس سنين ، وبداهته : أول جريه ، وعلالته : بقية جريه ، والنهد : الغليظ ، والجزارة : القوائم والرأس .

(٢) سورة يس ٤٠ ، وهي قراءة عمارة ، انظر القرطبي ٥٤٧٧

(٣) في الأصل : « وتحذف » وهو تصحيف .

(٤) الاخلاص ١ - ٢ ، وهي قراءة زيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وأبو عمرو . انظر : البحر المحيط ٥٢٨/٨

(٥) نسب في اللسان « هشم » إلى عبد الله بن الزبير ، وهو في المقتضب ٣١٢/٢ ، والمنصف ٣١٢/٢ ، وابن يعيش ٢٣١/٢ . والمسنون : من أصابتهم سنة وقحط

(٦) تقدم برقم ٥٨

٤٨٥ - فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

بغير تنوين في « ذاكر » وهذا الحذف لا يكون إلا في الضرورة في الشعر أو نادر كلام كما تقدم ، والإثبات أحسن وأكثر ، فإن انضم إلى التقاء الساكنين كثرة الاستعمال لزم الحذف ، وذلك مع « ابن » إذا وقع صفة لما قبله بين علمين أو لقبين أو كنيستين ، أو أحدهما والآخر ، نحو : زيد بن زيد جاءني ، وجاءني أبو عبد الله محمد بن أبي عبد الله محمد ، وجاءني كرز بن بطشة ، وجاءني محمد بن أبي عبد الله ، وجاءني زيد بن كرز ، وأبو عبد الله بن كرز ، وكرز بن محمد ، وشبه ذلك .

وتُحذف الألف أيضاً من « ابن » كما يُحذف
المواضع ، فإن خرج « ابن » من أن يكون
ما ذكر ثبتت الألف فيه والتنوين فيما قبله ، فاعلم .

ويُحذف أيضاً إبتاعاً لغير المنون كما جاء في الحديث من قوله عليه السلام (١) :
« إِنَّكُمْ تَفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيبَ مِنْ فِتْنَةِ الدِّجَالِ ، أَيْ :
مِثْلَ فِتْنَةِ الدِّجَالِ أَوْ قَرِيباً مِنْهَا ، فحذف التنوين من « مثل » لتقدير الإضافة ،
ومِنْ « قريب » إبتاعاً له .

وربما عاملوا التابعات معاملة المتبوعات كقولهم : « أَخَذَهُ مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ » (٢)
بضم الدال ، ولا تستعمل (٣) وحدها إلا بفتحها ، وكذلك : « مَا جُورَاتِ
مَا زُورَاتِ » (٤) ، ونحو ذلك فاعلمه ، وبالله التوفيق .

(١) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب العلم ٢٤/١ ، وانظر أمالي السيلي ١٣٠

(٢) انظر المغني ٧٦٢ (٣) في الأصل : « وَلَا يَسْتَعْمَلُ » وهو تصحيف .

(٤) أصله : « مَا زُورَاتِ بِالْوَاوِ لِأَنَّهُ مِنَ الْوُزْرِ » انظر المغني ٧٦٢/٢ . وفي الحديث :

« ارْجِعْنَ مَا زُورَاتِ غَيْرَ مَا جُورَاتِ » . رواه ابن ماجه ٥٠٢/١

الموضع السادس للنون ^(١) : أن تكون للوقاية من كسر ما قبلها لأجل
ياء المتكلم ، وهي قسمان : قسمٌ تلزم الكلمة ، وقسمٌ لا تلزمها .

فالقسمُ اللازمُ هي اللاحقةُ للأفعال الماضية والمضارعة والتي للأمر ، إذا وليتها
١٧١ ياءُ المتكلم نحو / أكرمَني ويكرمَني [وأكرمَني] ، وإنما لَزِمَتْ فيها محافظةٌ
على أن لا يُكسَرَ أو أخيرُها لأجلِ الياءِ ، فتثقلَ مع أصلِ ثقلِها فيتوالى عليها
الثقلُ ، والأفعالُ لا يَدْخُلُها كسرٌ إلاَّ إتياءً نحو : بدا ^(٢) ، ولالتقاء الساكنين
نحو : اضربِ الرجلَ ، وهما عارضان مع السكون في الفعل .

وكذلك تلزمُ في : « إنَّ وأنَّ وكانَ ولكنَّ وليتَ » ، وإثباتُ ذلك لأثباتِ
أشبهتِ الأفعالَ في العملِ بالتضمنِ وعددِ الحروفِ والفتحِ لأواخرها ، فتقولُ :
إِنِّي وكأَنِّي وليتني ولكنني .

فإن قيل : قد قيل : إِنِّي وَأَنِّي وكَأَنِّي وَلِيتني بنونٍ واحدةٍ ،
فليست النونُ المذكورةُ لازمةً في الكلمة ، قيل : أمّا « إنَّ » و « أنَّ » و « كأنَّ » ،
و « لكنَّ » ، فجاءتْ بنونٍ واحدةٍ هي نونُ الوقايةِ ، وحذفتِ النونُ الأصليةُ
لثقلِ اجتماعِ النونينِ ، وحكمتُنا على أنَّ الأصليةَ هي المحذوفةُ دونَ نونِ الوقايةِ ،
لأنَّ نونَ الوقايةِ جُعِلَتْ لمعنى ^(٣) ، ولا يُجْعَلُ الشيءُ لمعنى يبقى مع حذفِها
لتنافضِ العرضينِ ^(٤) ، ودأبتْ نونُ الوقايةِ على المحذوفةِ الأصليةِ إذْ هي نونٌ مثلُها ،
ولا تدلُّ الأصليةُ على التي لمعنى .

وأما « ليت » فهي لازمةٌ لها إلاَّ في الضرورةِ ، والضرورةُ تُحذفُ لها
الأصليةُ في نحو قوله ^(٥) :

٤٨٦ - وَلَاكِ اسْقِيْنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

(١) في الأصل : « النون » وهو تحريف . (٢) كذا في الأصل .

ـ (٣) انظر الإنصاف ٦٤٨/٢ (٤) في الأصل : « العرضين » وهو تحريف .

(٥) تقدم برقم ٣٧٨

فأحرى أن تُحذفَ لها لزائدة في نحو قوله ^(١) :

٤٨٧ - كَمُنِيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي

كما حذفت ^(٢) وهي للإعراب في قوله ^(٣) :

٤٨٨ - أَرَيْتُ أُسْرِي وَتَبِيتِي تَذْلُكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

بل هو هنا أحرى أن لا يجوز .

وكذلك تلزم مع « مِنْ » و « عَنْ » كقوله تعالى : فاقْبَلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ
السميع العليم ^(٤) ، و « عَنِّي » إلا في الضرورة كقوله ^(٥) :

٤٨٩ - أَهْأَ السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ هُنْدٍ وَلَا هُنْدٌ مِنِّي

والقسم الذي يجوز أن تلحق الكلمة وألا تلحقها ف « كَلَنْ » و « قَدْ »
و « قَط » بمعنى حسب ، تقول : لدُنِّي ولدُنِّي ، وقَدُنِّي وقَدِي ، وقَطُنِّي وقَطِي ،
قال الله تعالى : « مِنْ لَدُنِّي عَذْرَاءٌ » ^(٦) ، وترى بالتخفيف والتشديد ، فالتشديد على
إثباتها والتخفيف على حذفها ، وقال الشاعر ^(٧) :

(١) تقدم برقم ٤٠١ (٢) أي : النون من « تبتين » و « تدلكن » .

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في اللسان « ذلك » ، وشواهد التوضيح ١٧٣ ، والهمع ١/١٠١

(٤) آل عمران ٣٥

(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجنى ٥٨ ، وابن يمش ١٢٥/٣ وفيه « قيس »

عوضاً من « هند » ، والأشعوني ٥٦ ، والهمع ١/٦٤

(٦) الكهف ٧٦ ، قرأ الجمهور بالتشديد ، وقاف وعاصم خففا النون ، انظر القرطبي

٤٠٦١ ، والنشر ١/٢ ٣

(٧) كذا في الأصل : « من أم » والرواية « من ثمر » . واختلف في نسبة البيت
فقد نسب ابن يمش ١٢٤/٣ إلى أبي بجدلة وبعده :

لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

ونسبه في الخزانة ٤٤٩/٢ إلى محمد الأرقط ، وقيل : أبو نيلة ، وهو في الكتاب =

٤٩٠ - قَدْنِي مِنْ أُمِّ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي
فجمع بين إلحاقها وحذفها ، وقال آخر ^(١) :

٤٩١ - اُمْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

وفي الحديث في وصف النار : « حَتَّى يَضَعَ الْجَارُ فِيهَا قَدَمَهُ فَنَقُولُ : قَطْنِي ^(٢) » ، بغير نون الوقاية . وكذلك « لَعَلَّ » ، والأكثر فيها الحذف ،
١٧٢ كقوله تعالى : « لَعَلِّي أَطَّلِعُ » ^(٣) و « لَعَلِّي أَبْلُغُ » ^(٤) ، وقد جاء / إثباتها فيها ،
قال الشاعر ^(٥) :

٤٩٢ - وَأَشْرَفُ بِالْقُورِ الْيَفَاعِ لَعَلَّنِي أَرَى نَارَ كَيْلِي أَوْ يَرَانِي بَصِيرُهَا

وبما يجوز أن تُحذف فيه وتثبت الفعلُ المعربُ بالنون ، نحو : تضربان
وتضربون وتضرين ، إذا أوصلته بياء المتكلم أثبتت نون الوقاية مراعاةً لأصل
الفعل في الوقاية من الكسر ، وإذا حذفتهما فلتقل اجتماع النونين أو النونات
والأكثرُ الإثبات ، ويجوز إدغام نون الإعراب فيها ، وقُرئ قوله تعالى :

= ٣٧١/٢ ، ونوادير أبي زيد ٢٠٥ ، وأمالى الشجري ١٤/١ ، والإنصاف ١٣١ ، والمغني
١٨٥ ، والأشعرى ٥٧ ، والعيني ٣٧٥/١ ، وشواهد المغني ٤٨٧ . والخبيبان ما عبد الله
ابن الزبير ركنيته أبو خبيب وأخوه مصعب . وقدني : أي حسي وكفائي ، والملاحد : الظالم
أو الذي استحل حرمة البيت ، فهو يعرض بعمد الله بن الزبير .

(١) لم أمتد إلى قائله وهو في ثعلب ١٥٨ وفيه « سلا » عوضاً من « مهلاً » ، والخصائص
٢٣/٢ ، واللامات ١٥٢ ، والإنصاف ١٣٠ ، وابن يعيش ١٣١/٢ ، واللسان والتاج (قطط)
وأمالى الشجري ٣١٣/١ ، والعيني ٣٦١/١
(٢) رواية البخاري ١١٥/٦ : « يلقى في النار » ، ونقول : هل من مزيد ، حتى يضع
قدمه فنقول : قط قط »

(٣) القصص ٣٨ (٤) غافر ٣٦

(٥) البيت لتوبة من مقطوعة في أمالي القالي ٨٧/١ ، وهو في اللسان (بصر) ،
وشواهد المغني ٩٠ والخزانة ٥٨/١ . والقور : ج قارة وهي الجبيل الصغير .

« أنحاجوثي في الله »^(١) ، بالثلاثة الأوجه : الحذف والإثبات والإدغام ، وكذلك :
« تأمروني أعبد »^(٢) :

وإنما لم تلزم في هذا القسم ، لأنها في « قط وقد ولذن » في الأسماء ،
وباب الأسماء لا تدخل فيها محافظة على سكون البناء كما كان ذلك في من وعن .
وأما « لعل » ، فالحذف فيها لتقلها بالطول والزيادة [في] أولها وإدغام
لامبها الأخيرين ، والإثبات إجراء لها مجرى : « إن وأن وكان ولكن »
في شبهها للفعل في العمل وفتح الآخر وغير ذلك مما ذكر في بابها .

وما عدا ما ذكرنا من الأفعال والأسماء والحروف المذكورة فلا تتحقق نون الوقاية
من الأسماء والحروف ، فإن جاء من لحاقها شيء لواحد منها فلضرورة ، كقوله^(٣) :

٤٩٣- وَمَا أَذْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أُمْسِلُنِي إِلَى قَوْمِي شِرَاحِي
وكان هذا الشاعر شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع لعمله عمله ، وأث في
قوته ، كأنه قال : أيسلني ، ولكن ذلك ضرورة كما ذكر .

باب النون المركبة

اعلم أن النون تتركب مع الحاء والنون : نحن ، ومع العين والميم : نعم ،
فلذلك حرفان .

فأما « نحن » فقد ذكر حكمها في باب أنا وأنت ، لأن الباب فيها في
الفصل^(٤) واحد على ما مضى هناك .

(١) الأنعام ٨٠ ، قرأ نافع بتخفيف النون ، وشدد النون الباقيون . انظر النشر

٢٥٠/٢ ، والقرطبي : ٢٤٦٤

(٢) الزمر ٦٤ ، قرأ نافع بنون مخففة واحدة وفتح الياء ، وقرأ ابن عامر بنونين
مخففتين . والباقيون بنون واحدة مشددة على الإدغام . انظر النشر ٣٤٨/٢ ، والقرطبي ٥٧٣٠

(٣) نسب في الدرر ٤٣/١ إلى يزيد بن محمد الحارثي ، وهو في المحتسب ٢٢٠/٢ ،
واللسان (شرح) ، والبحر المحيط ٣٦١/٧ ، والغني ٣٨٠ ، وشواهد المغني ٧٧٠

(٤) في الأصل : « الوصل » ، وهو سهو .

باب نعم^(١)

اعلم أن «نعم» معناها العِدَّةُ والتصديقُ، وهي حرفُ جوابٍ لما قبلها أبداً،
إلاَّ أنَّها إنْ كانَ ما قبلها طلباً فهي عِدَّةٌ لا غيرُ، وإنْ كانَ ما قبلها خبراً فهي
تصديقٌ لا غيرُ، فمثالُ الأولى أنْ تقولَ في جوابِ مَنْ قالَ : أَتَضْرِبُ زيداً ،
أو هل تَضْرِبُ زيداً ، أو ألا تَضْرِبُ زيداً ، ونحو ذلك من أنواع الطلب :
نعم ، والمعنى : الإخبارُ بفعل^(٢) الضربِ ووعْدُ السائلِ به ، ومثالُ / الثانية : أنْ
تقولَ في جوابِ مَنْ قالَ : ضَرَبْتُ زيداً أو قُتِلْتُ عمراً أو نحو ذلك من
الإخبارِ : نعم ، والمعنى قد ضَرَبْتُ أو قُتِلْتُ ، مجازياً كَلَامَهُ بالإجابة إلى الفعلِ
وَصَدَّقْتَهُ ، وكانتَ كَلَاماً تاماً بوقوعها موقعَ الكلامِ التامِ ، وقد يجوزُ أنْ تجتمعَ
معه^(٣) توكيداً ، وقد يجوزُ أنْ تأتيَ بأصلِ الجوابِ جملةً على نحو ما تقدَّم دوتها .

وهي في الجوابِ نقيضةٌ « لا ، النافية ، ونقيضةٌ « بلى ، أيضاً ، إلاَّ أنْ » « بلى ،
تنفي الموجِبَ قبلها ، وتوجبُ المنفيَّ أيضاً ، فإذا قالَ القائلُ : ضَرَبْتُ زيداً ،
فتقولُ : بلى ، فالمعنى لم أَضْرِبْهُ ، وإذا قالَ : لم تَضْرِبْ زيداً ، فتقولُ : بلى
فالمعنى : ضَرَبْتَهُ .

و « نعم ، توجبُ لا غيرُ ، ولا يقعُ قبلها المنفيُّ ، ولو جاءَ جِازِ ،
فلهذا قالَ بعضُ النحويين في قوله تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » ، قالوا : بلى «^(٤) :
إنَّهم لو قالوا نعم لكانَ كُفْراً ، يريدُ : إنَّهم لو قالوا « نعم ، لصدَّقوا المنفيَّ
فكفروا ، و « بلى » تنفيه وتوجبُ الجوابَ ، فيكونُ المعنى على « نعم » :

(١) انظر في : « نعم » : أمالي السهيلي ٩٤ ، والبلخي ٢٠٤ ، والمغني ٣٨١ ، والهمع ٧٦/٢ .

(٢) قوله « بفعل » غير واضح في الأصل .

(٣) أي : تجتمع « نعم » مع الكلام ، وفي الأصل : « معها » أو تكون العبارة :
أن يجتمع معها .

(٤) الأعراب ١٧٢ ، ونسب صاحب المغني ٣٨٢ هذا القول إلى ابن عباس .

لست ربُّنا ، وعلى د بلى ، بل أنت ربنا ، فخرج من هذا أن د نعم ،
لا تقع في مواضع د بلى ، ، وأن بلى تقع في مواضع نعم ، إذ لا يقع قبلها
الموجب ، وقال بعضهم : إنه قد يقع كل واحدٍ منهما موضع الآخر^(١) ، وأنشد^(٢) :

٤٩٤ - أليسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أمَّ عَمْرٍو وإيَّانا فذاك بنا تداني
نعم ، وترى الهلالَ كما أراه ويعلوها النهارُ كما علاني

فلو قال هنا : بلى لجاز ، وقوله د نعم ، جائز ، وهذا عندي على توجيئين
في البيت : الأول : إن أريدَ جوابُ : د أليسَ اللَّيْلُ يجمعُ أمَّ عَمْرٍو وإيَّانا ،
جوابُ ب بلى لأنَّ قبلها النفيَ فيكونُ المعنى : بل يَجْمَعُنا ، وإن^(٣) أريدَ
جوابُ د فذاك بنا تداني ، صحَّتْ د نعم ، على معنى : نعم ذاك بنا^(٤)
تداني ، فليس في البيت شاهدٌ على أن كلَّ واحدةٍ منها موضعَ الأخرى كما
ذكرت لك ، فاعلمه .

الصاد والضاد : غفل

باب العين /

١٧٤

اعلم أن العينَ لم تجزْ مفردةً ، وإنَّما أتتْ مركبةً مع غيرها من الحروف ،
مع الدال والألف : عدا ، ومع النون : عن ، ومع اللام خفيفةً والألف :
على ، ومع اللام المشددة : عل ، فتلك أربعة أحرف .

(١) انظر : أمالي السبلي ٤٥ ، ٤٦

(٢) البيتان لجسَّندَر كما في أمالي القالي ٢٧٨/١ ، وأمالي السبلي ٢٤٦ ، والمقرب

٢٩٤/١ ، والمفني ٣٨٣ ، والخزائن ٤٨٠/٤

(٣) وهو الترجيح الثاني . (٤) في الأصل : « لكنا » وهو تحريف .

باب عدا^(١)

اعلم أنَّ « عدا » تنقسم قسمين : قسمٌ فعلٌ ، وقسمٌ حرفٌ للجر ، ومعناها في القسمين الاستثناء كخلا وحاشا .

فإذا كانت فعلاً في باب الاستثناء ففاعلها مضرٌ فيها يعود على بعض المستثنى منه ، وما بعدها منصوبٌ بها معمولاً به نحو : قامَ القومُ عداً زيداً ، فحكمها في ذلك حكمُ « خلا » وقد ذُكر في بابها .

وإذا كانت حرفَ جرٍّ خَفَضَتْ ما بعدها^(٢) وكان العاملُ فيها معنى^(٣) الفعل قبلها الذي في الكلام أو ما في تقديره ، نحو : قامَ القومُ عداً زيداً^(٤) ، وهؤلاء قاتلون عداً زيداً^(٤) ، والأكثرُ فيها نصبُ ما بعدها فتكونُ فعلاً .

وإذا دخلت عليها « ما » كانت معها مصدريةٌ لتختصَّ حينئذٍ للفعل ، فينصبُ ما بعدها إذْ ذاك ، نحو : قامَ القومُ ما عداً زيداً ، وتقديره : عداً وزيداً وهما في موضع الحال أي : عادينَ زيداً ، وبعضهم يُجيزُ أنْ تكونَ « ما » زائدةً فتبقى على الحذفِ لما بعدها . وفيه نظرٌ قد بُتِيَ في باب « خلا » .

باب عن^(٥)

اعلم أنَّ « عن » تنقسم قسمين : قسمٌ تكونُ اسماً ، وقسمٌ تكونُ حرفاً ،

(١) انظر في « عدا » : الكتاب ٣٤٨/٢ ، وابن يعيش ٤٩٨/٧٧ ، والجنى ١٨٦ ، والمغني ١٥٢

(٢) قال ابن يعيش ٧٨/٢ : « ولم يَحْكُ سيبويه ولا المبرد فيها الحرفية وإنما حكاهما الأخفش » .

(٣) في الأصل : « معد » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « زيداً » وهو تحريف لأنه موضع الشاهد .

(٥) أنظر في « عن » : الخصص ٥٤/١٤ ، وابن يعيش ٣٩/٨ ، والجنى ٩٦ ، والمغني

١٥٧ ، والمص ٢٩/٢

فأما التي تكون اسماً فهي يدخل عليها حرف الجر في نحو قوله ^(١) :

٤٩٥ - مِنْ عَنْ يمينِ الْحَبِيَّاءِ نَظْرَةً قَبْلُ
ولبت حفظنا .

وأما التي تكون حرفاً ، وهي المقصود ، فإن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون حرف جر ، ولها في ذلك معان :

الأول : المزايلة ^(٢) ، نحو قولك : رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ وَاحْتَجَجْتُ عَنْ
فلانٍ ، قال الله تعالى : « عفا الله عنك » ^(٣) ، وقال : « فاعفُ عَنْهُمْ »
واصفح ^(٤) ، ومن ذلك : تَجَاوَزْتُ عَنْ فلانٍ وكفرتُ عنه ، قال الله
تعالى : « نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ » ^(٥) ، وقال : « وَكَفَرْنَا عَنْ سَيِّئَاتِنَا » ^(٦) .

المعنى الثاني : أن تكون بمعنى « بعد » ، نحو قولك : « أَطَعَمْتُهُ عَنْ جُوعٍ
وَأَمَنَّهُ عَنْ خَوْفٍ / أي بعد جوع وبعد خوف ، قال الله تعالى : « عَمَّا قَلِيلٍ ١٧٥
لِيُصْـٰبِحْنَ نَادِمينَ » ، ^(٧) أي : بعد قليل ، و « ما ، زائدة » ، قال الشاعر ^(٨) :

٤٩٦ - نُؤْوِمُ الصُّحَى لَمْ تَسْتَطِيقْ عَنْ تَفْضُلِ

(١) البيت للقطامي ، وهو في ديوانه ٢٨ ، صدره :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ

وهو في أدب السكاتب ٣٩٢ ، وشرحه للجواليقي ٣٤٩ ، وابن يمش ٤١/٨ ، والمقرب ١٩٥/١ ،
واللسان (عن) ، والبحر المحيط ١٨٧/١ ، والجنى ٩٦ . والحبيات : موضع ، وقيل : مقابلة .

(٢) ويعبر عنه النحويون بالمجازاة ، ولم يثبت لها البصريون غيره ، انظر الجنى ٩٧

(٣) التوبة ٤٣ (٤) المائدة ١٢

(٥) النساء ٣١ ، وفي الأصل : « ونكفر » والواو مقحمة . (٦) آل عمران ١٩٣

(٧) المؤمنون ٤٠ (٨) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧ ، صدره :

وَتُضْحِي فَتَيْتُ الْمِسْكَ فَوْقَ فَرَاشِهَا

والتفضل : لبس ثوب واحد .

وقال آخر (١) :

٤٩٧- لِقِحَتْ حَرْبُ وَاثِلٍ عَنْ حِيَالِ

وقال آخر (٢) :

٤٩٨- وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ عَنْ مَنْهَلٍ

أي « بعد » في ذلك كله .

المعنى الثالث : أن تكون بمعنى « على » نحو قولك : أفضلتُ عنك ،
بمعنى عليك ، قال الشاعر (٣) :

٤٩٩- لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِي وَلَا كُنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

وقال آخر (٤) :

(١) البيت للحارث بن عباد البكري كما في أمالي الفاي ١٢٨/٢ وصدده :

قَرِيبًا مَرِيْطَ النَّعَامَةِ مِنِّي

وهو في السط ٧٥٧/٢ ، وحاشية البحتري ٣٣٠ وأدب الكاتب ٤٠٥ . والنماة : فرسه ،
ولفت : حلت ، والحيال من حالت الناقة أي لا تحمل ، وإذا بقيت الناقة أعواماً بغير حمل ثم
حلت كان ذلك أقوى لولائها .

(٢) البيت للمباج ، وهو في ديوانه ٤٧ وبعده :

قَفَرَيْنِ هَذَا ثُمَّ ذَا لَمْ يُؤْهَلِ

وهو في أدب الكاتب ٤٠٥ ، وشرحه للجواليقي ٣٦٦ ، وأمالي الشجري ٢٦٩/٢ ، والأزهية
٢٩١ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، والمغني ١٥٩ ، وأراجيز العرب ١٨

(٣) تقدم برقم ٣٣٨

(٤) البيت لليس بن الخطيم ، وهو في ديوانه ٤٠ ، وصدده :

لَوْ أَنَّكَ تُلْقِي حَنْظَلًا فَوْقَ بَيْضِنَا

وأدب الكاتب ٤٠٤ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، واللان (سوم) . والسام : عروق الذئب .
يقول : ناصت القوم حتى لو ألقيت حنظلاً فوق بيضتهم لم يصل إلى الأرض . وقوله : « المتقارب »
ورد في الأصل : « متقاربي » وهو تحريف .

٥٠٠ - تَدَحْرَجَ عَنْ ذِي سَامِهِ الْمُتَقَارِبِ

أراد : عليّ ، وعلى ذي .

المعنى الرابع : أن تكون بمعنى « من أجل » نحو قولك : قام فلان لك عن إكرامك ، وشتمك عن مُزاح^(١) معك ، المعنى : من أجل ، قال الشاعر^(٢) :

٥٠١ - وَلَقَدْ شَهِدْتُ إِذَا الْقِدَاحُ تَوَحَّدَتْ

وَشَهِدْتُ عِنْدَ اللَّيْلِ مَوْقِدَ نَارِهَا

عَنْ ذَاتِ أَوَّلِيَّةٍ أَسَاوِدُ رَبِّهَا وَكَأَنَّ لَوْنَ الْمِلْحِ لَوْنُ شِفَارِهَا

المعنى الخامس^(٣) : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قولك : « قُمتُ عن أصحابي » .

قال امرؤ القيس^(٤) :

٥٠٢ - تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي

بِنَاطِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ مُطْفِئِلِ

أي بأَسِيلٍ ، ولا يكون المعنى : « تَصُدُّ عن أسيل وتبدي به » ، ولا

« تَصُدُّ بأسيل وتبدي عنه » ، كما زعم بعضهم ، لأنه يكون من باب التنازع في الإعمال ، ومن شرط إعمال الأول في هذا الباب إبراز الضمير بعد الثاني إن كان

(١) في الأصل : « مزاح » وهو تصحيف .

(٢) البيتان للتمر بن تولب كما في أمالي النخعي ١٥٩/٢ ، ومها في السط ٧٨٣/٢ ، وأدب

الكتاب ٤٠٧ ، وفيه « فوق » عوضاً من « لَوْن » . وقوله : « إِذَا الْقِدَاحُ تَوَحَّدَتْ » يعني : اشتد الزمان وغلت الأسعار فأخذ كل واحد قدحاً ، وذات الأولوية : التي أكلت ولما بعد ولي فسمت ، وقوله : أسارد من المساردة وهي المسارة فهو يساره ليخدعه عنها ، والشفار : السكاكين العراض ، شبه ما جدد من الشحم على السكين بالملح لبياضه .

(٣) نقله صاحب الجنى عن المؤلف ٩٩

(٤) الديوان ١٦ ، والأزهية ٢٨٩ ، والخزانة ٢٤٤/٤ . والأَسِيل : الخد السهل .

منصوباً أو مجروراً ، نحو رأيتُ وأكرمتُ زيداً وهررتُ وتمرُّ في يزيدٍ ، فيأذا لا بُدَّ (١) في البيت من إخراج « عَن » ، عن وَضَعُهَا الأول إلى معنى الباء ، ووضعُهَا الأول هو المزايلة كما ذكر ، وما عدا ذلك فهي مُخْرَجَةٌ عن بابها ، وقد تقدّم في غير موضع أن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر ، أو مردوداً إليه بوجه ما ، أو العامل فيه بمعنى العامل في الآخر ، أو مردوداً إليه بوجه ما ، وأما مع [عدم] الرجوع إليه أو إلى العامل فلا يجوز بوجه ، فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكونَ بمعنى « أن » ، وهي لغة بني تميم ، يقولون في أعجبي أن تقومَ : « أعجبي عن قوم » . وكذلك قال بعضهم : إن تيمماً انفردوا (٢) بالعتنة ، يعني أنها تقول في موضع « أن » : « عَن » . وعلى ١٧٦ ذلك أنشدوا بيت ذي الرئمة (٣) :

٥٠٣ - أَعَن تَوَسَّمتَ مِن خَرْقَاءَ مَنزِلَةً

ماء الصَّبَابَةِ مِن عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

أراد : أن تَوَسَّمتَ ، وقال آخر (٤) :

٥٠٤ - أَعَن تَغَنَّتْ عَلَى سَاقٍ مُطَوَّقَةٌ

أراد : « أن » كما ذكر ، ولا يفتعلون ذلك في غير « أن » ، فاعلمه .

(١) أقيمت « من » في الأصل بعد « لا بد » .

(٢) قوله : « انفردوا » غير واضح في الأصل . (٣) تقدّم برقم ٢٥

(٤) البيت لابن هرمة ، وهو في ديوانه ١٠٥ ، وعجزه :

وَرَقَاءَ تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادِ

وهو في الخصائص ١١/٢ ، وسمي الصناعة ٢٣٥/١ . والهديل : ذكر الحمام .

باب على^(١)

اعلم أن « على » لها ثلاثة أقسام : قسم تكون اسماً ، وقسم تكون فعلاً ، وقسم تكون حرفاً . فإذا كانت اسماً فذلك بدخول حروف الجر عليها كقوله «^(٢) :

٥٥٥ - بَاتَتْ تَنْوُشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا
نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَاةَ النَّفَلَا
وقوله «^(٣) :

٥٥٦ - غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا
تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ رِيزَاءَ مَجْهَلِ
ومعناها : فوق .

وإذا كانت فعلاً فمضارعه « يعلو » ومصدره « علُوًا » ، مثل : دَنَا يَدْنُو دُنُوًا ، ومعناها ارتفع ، كقوله تعالى : « إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ »^(٤) ، وقال الشاعر «^(٥) :

(١) انظر في « على » الكتاب ٣٧٣/١ ، والأزهية ٢٠٢ ، وابن يعيش ٣٧/٨ ، والجنى ١٩٠ ، والمغني ١٥٢ ، والمجم ٢٨/٢ .
(٢) نسب في اللسان (نوش) إلى غيلان بن حريث ، وهو في النصف ١٢٤/١ ، وأدب الكاتب ٣٩١ ، وشرح الجواليقي ٣٤٨ ، وثلعب ٥٨٧ ، والحزاة ٨٩/٤ . والضمير في بيت يعود إلى الإبل ، والنوش : التناول ، والأجواز : ج جوز وهو الوسط .
(٣) نسب في الأزهية ٢٠٣ إلى مزاحم العقيلي ، وهو في الكتاب ٣٧٣/٢ ، وفردو أني زيد ١٦٣ ، وأدب الكاتب ٣٩٢ ، وابن يعيش ٣٨/٨ ، والمقرب ١٩٦/١ ، وأمرار العربية ٢٥٦ ، والمغني ١٥٦ ، والمخصص ٦٤/١٤ ، وابن عقيل ١٩/٣ ، والأخبرني ٢٩٦ ، وشواهد المغني ٤٢٥ . والشاعر يصف قطاة تركت ولدا لمطشها . و « غدت من عليه » : صارت من فوقه ، و « تصل » : تصوت ، والقَيْض : قشر البيض ، والرياء : البيداء .

(٤) القصص ٤
(٥) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٥٨ ، واللسان (شقر) ، وأدب الكاتب ٥٥ .
والشقر : شقائق النعمان .

٥٠٧ - وَتَسَاقَى الْقَوْمُ كَأَسَا مُرَّةً وَعَلَا الْقَوْمَ دِمَاءُ كَالشَّقَرِ

وليست غرضنا في الوجهين ، وإنما غرضنا الحرفية ، وهي حرف جرّ للأسماء ومعناها العلوّ [حقيقة] كقولك : طلع فلان على السقف واستوى على الجبل ، أو مجازاً كقوله تعالى : « على العرش استوى » (١) أي : قهر العرش فما دونه باستيلاء حكمه عليه . ومنه قول الشاعر (٢) :

٥٠٨ - قَدْ اسْتَوَى بَشَرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

أي : استولى وقهر . ومن هذا المعنى أو قريب منه قولهم : خَرَقْتُ على فلان ثوبه ، وأخرقت عليه داره ، وهو لم يلبس الثوب ولا دخل الدار ، وإنشأ معناه ... (٣) من ذلك .

وهذا موضع « على » في أصل الوضع ، ثم قد تَخَرَّجُ عنه لمعانٍ أُخَرُ ، فمنها أن تكون بمعنى « عن » ، كقولك رَضِيتَ عَلَيْكَ ، أي : عنك ، ومنه قول الشاعر (٤) :

٥٠٩ - إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجَبَنِي رِضَاهَا وَقَالِ الْآخِرُ (٥) :

(١) طه هـ

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في اللسان (سوا) ، والبحر المحيط ١/١٣٤ ، والقرطبي ٢١٨

(٣) كلمة لم أنبئها ، رسمت : « جابلكه » .

(٤) البيت للقيص العقبلي كما في الأزهية ٢٨٧ ، وهو في أدب الكاتب ٣٩٥ ، وأما

الشجري ٢/٢٦٩ ، والخصص ١٢/٦٥ ، واللسان : (رضي) ، والمغني ١٥٣ ، والأشعر

٢/٢٩٤ ، وابن عقيل ٣/١٧ ، وشواهد المغني ٤١٦

(٥) 'نسب في شرح الجواليقي إلى دوسر بن غسان ٣٥٤ ، وروايته فيه :

إِذَا مَا أَمْرُؤُ وَلَّى عَلَيَّ بِوُدِّهِ وَأَدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وَدِّي

وهو في أدب الكاتب ٣٩٧ . و « ادبر » في البيت غير واضحة في الأصل .

٥١٠ - إِذَا مَا أَمْرُؤُ وَلَّى عَلَيْكَ بَوَّجْهِهِ

أي : عنك ، وجاز هذا أيضاً فيها لأن معنى « رضي » في البيت الأول في معنى [وافى] ، وولّى في الثاني في معنى أعرض ، وقد تقدّم بيان هذا فيما تقدّم / ١٧٧ فتبيّن أنّه وقِسْ تُصِيبُ إن شاء الله .

باب «عل»^(١)

اعلم أن «عل» معناها الترجّي في المحبوبات ، والتوقّع في المخبورات فنقول : ادعُ اللهَ «عل» برحمتك ، فهذا تَرَجَّحٌ ، ونقولُ : لا تَدْنُ من الأسدِ «عل» بأكلِكُ فهذا توقُّعٌ . ومن الأول قوله تعالى : « لا تَدْرِي لعلَّ اللهَ يُخَدِّثَ بعد ذلك أمراً »^(٢) ، وهذا لمعنى أكثر في الكلام من الثاني . ومن الثاني قوله^(٣) :

٥١١ - لَا تُهَيِّنَ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ
كَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقد تقدّم أن اللام في أولها زائدة عليها ، والاحتجاج لها في باب اللام ، وعملها في الوجهين^(٤) في المبتدأ والخبر نصباً ورفعاً كما « إن » ،^(٥) المذكورة ، وأحكامها فيها كأحكامها ، وكذلك في غيرهما .

إلاّ أنّها تخالفها في عدم نون الوقاية معها إلاّ في الشعر كما ذكرنا في باب النون ، وأنّها لا يُعْطَفُ على موضعها مع اسمها كما كان ذلك في « إن » ، لأنّها

(١) انظر في «عل» المفتض ٧٣/٣ ، والجنى ٢٣٤ ، والمغني ٣١٧

(٢) الطلاق ١ (٣) تقدم برقم ٣٢٥ (٤) أي : في « لعل وعل » .

(٥) في الأصل : « كان » وهو سهو لأن المؤلف سبّاهن بين «عل» و«إن» ، وليس

بين «عل» و«كان» .

قد غَيَّرَتْ معنى الابتداء إلى معنى الفعل من التَّرجِي والتَّوقُّع ، ولذلك لا تدخل
اللام أيضاً في خبرها كما تدخل في خبر «إن» وهو مِنْ أوجه المخالفة .

وتخالِفُها أيضاً و-ثَرَّ أخوانِها في أنْ «أن» تدخل على خبرها لمعنى التَّرجِي
الذي فيها أو التَّوقُّع ، كما قال الشاعر (١) :

٥١٣ - عَلَّكَ أَنْ تَرُ كَعَ يَوْماً وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وتخالِفُها وأخوانِها - إلا - لیت - في دخول الفاء وتَصْبِها في جوابها ، نحو
قولك : لعلَّ الله يرحمني فأَدْخَلَ الجَنَّةَ ، لأنها في معنى الطلب من التَّرجِي كما
ذكر ، ولذلك قرأ حَفْص (٢) مِنْ رواية عاصمٍ من القراء : « لعلِّي أَبْلُغُ »
الأسباب ، أسبابَ السمواتِ فَاطْلِعَ ، (٣) بنصبٍ في « فاطلع » لأنَّ أشرفها
معنى لیت من التمني وهو طلب ، فاعله .

ويجوزُ في لامها الأخيرة الفتح وهو الكثير ، وقد كُثِرَتْ فَعِيلٌ : « لعل » ،
على أصل التَّقاء الساكِنَيْنِ ، وقد خَفَضَ بعضُ العرب بها مَبْنِيَةً على أنْ تَخْفِضَ لأنها
اِخْتَصَّتْ بالأسماء ، وما اِخْتَصَّ بالأسماء ولم يكن كجزءٍ منها كالألف واللام حَقُّهُ
أنْ يَخْفِضَ ، وإثماً تَصَبَّتْ هذه وأخوانُها للشبه بالفعل كما ذكر في باب «إن» ،
وغيرها من أخوانها ، قال الشاعر (٤) :

(١) تقدم برقم ٣٣٥

(٢) حفص بن عمر البغدادي ، إمام القراءة في زمانه ، ثبت ضابط ، قرأ بسائر
الحروف ، توفي ٢٤٦ . انظر : طبقات القراء ١/٢٥٥ . وعاصم بن بهدلة ، شيخ الاقراء بالكوفة ،
وأحد القراء السبعة ، توفي ١٢٠ . انظر : طبقات القراء ١/٣٤٦

(٣) غافر ٣٦ ، ٣٧

(٤) البيت لكعب بن سعد كما في الأصمعيات ٩٦ ، وروايته « أبا » ، وهو في الجمهرة
٢٥٠ ، وأما القالي ١٤٧/٢ ، ونوادير أبي زيد ٣٧ ، واللامات ١٤٨ ، وأما الشجري
٣٧/١ ، واللسان (جوب) ، والمفني ٣١٧ ، وابن عقيل ٤/٣ ، والأشموني ٥٦ ، وشواهد
المفني ٦٩١ ، والحزاة ٤/٣٧٠

٥١٣ - فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

بمخفض «أبي» ، وقال آخر (١) :

٥١٤ - لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا رَيْشِيءٌ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيئٌ

/ بكسر لام «لعل» وخفض ما بعدها ، ويجوز أن تكون «لعل» في ١٧٨ البيت الأول مخففةً بحذف لامها الأخيرة ، كما تُخَفَّفُ «إن» ، أختها ، واسمها مضمرة أمرٌ أو شأنٌ ، واللام المفتوحة جارية ، و«أبي المغوار منك قريب» جملة مفسرة للضمير في موضع خبرها ، كذا ذكر بعضهم وهو بعيد من أوجه : أحدها : أن تخفيف «لعل» لم يُسَمَّعْ في غير البيت فلا يقاس عليه . والثاني : أن اسم «لعل» ضمير لم يوجد في غير البيت فيقاس عليه . والثالث : أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذٌ فلا يقاس عليه إلا في باب الاستغاثة والتعجب لمعنى قد ذكر في باب اللام . والرابع : أن حذف الموصوف الذي «قريب» صفته لا يُعَلِّمُ ، ولا يُحذف من الموصوفات إلا ما يُعَلِّمُ من صفته .

وزعم بعضهم أنه يجوز في البيت أن تكون «لعل» كلمة تُقال للعائر ، واللام للجر ، والكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف محذوف تقديره : قرَّجٌ أو شبهه ، وهذا أيضاً بعيدٌ من جهات ، منها أن «لعل» في البيت لا معنى له ، وما بعدَ من الأوجه في اللام وحذف الموصوف مردودٌ بما رُدِّ به الوجه الآخر قبله ، فاعلمه .

باب الغين

اعلم أن الغين لم تأت في الكلام مفردة ولا مركبة إلا مع النون المشددة في غَنَ (٢) لأن فيها لغات (٣) : عِلَّ ، وَعَن بالعين والنون المشددة ، وَعَن

(١) لم أحتد إلى قائله ، وهو في المقرب ١/١٩٣ ، والجنى ٢٣٦ ، والأشئوني ٢٨٤ ، وابن عقيل ٤/٣

(٢) العبارة في الأصل : «إلا» مع النون المشددة وإن في غل «رهي مضطربة محرفة .

(٣) انظر أمالي القالي ١/١٠٧

بالغين والنون المشددة ، و « أن » ، على لفظ « أن » ، المذكورة الناصبة للاسم والرافعة للخبر ، ويجوز دخول اللام على كل واحدة منها ، فيقال : لَعَلَّ وَاعْنُ وَلَعْنُ وَلَآنُ ، ومنه قول أبي النجم ، أنشده أبو علي في الأمالي (١) :

٥١٥ - وَاعْدُ لَعْنًا فِي الرَّهَانِ نُرْسِلُهُ

واختلف في الغين منها فقليل : هي بدل من العين كما قالوا في اَرْمَعَلَّ : اَرْمَعَلَّ (٢) ، ولأنها قريبة منها ، إذ هما حرفا حَلَقٍ ، وإذا مجتمعان في القافية الواحدة ، كقوله (٣) :

٥١٦ - قُبِحَتْ مِنْ سَالِفَةٍ وَمِنْ صُدُغٍ

ثم قال :

كَأَنَّهَا كُشِيَتْ ضَبٍّ فِي صُقْعٍ

وقيل : إنهما لغتان ، وليست الغين بدلًا من العين وهو أظهر لقلته وجود الغين بدلًا من العين ، فاعلمه .

باب الفاء المفردة (١)

اعلم أن الفاء المفردة لها في الكلام ثلاثة مواضع :

الموضع الأول : أن تكون حرف عطف في المفردات والجمل . ١٧٩

(١) البيت في الأمالي ١٠٧/١ ، وروايته « لعلنا » وقيل ، في المعقد الفريد ٨٧/١ :

فَقُلْتُ لِلْسَائِسِ قَدْهُ أُعْجِلُهُ

وهو في السمط ٧٥٨/٢ ، والدرر ١١١/١

(٢) ارمعل الصبي : سال لعابه ، والثوب : ابتل ، والرجل : أسرع وشقي ، والإبل : تفرقت .

(٣) نسبة الجواليقي في شرح أدب الكاتب ٣٣٧ إلى ابن هُرَيْمٍ ، وهو في أدب الكاتب ٣٨١ ، واللسان : « سقع » . والكشية : شحم بطن الضب ، والصقع : الناحية .

(٤) انظر في الفاء : الكتاب ٤٨٩/١ ، والمقتضب ١٠/١ ، ١٤/٢ ، والأزهية

٢٥٠ ، والمقرب ٦٣/١ ، والخصص ٤٨/١٤ ، وابن يعيش ٩٤/٨ ، والجنسى ٢١ ، والفني ١٧٣ ، والمهم ١٠/٢

فإذا كانت للعطف في المفردات فمعناها الترتيب لفظاً ومعنى أو لفظاً دون معنى ، والتعقيب ، وقد يلزمها التسيب في بعض المواضع ، وهي مُشتركة بين الاعمين والفعلين في اللفظ : من الرفع والنصب والحذف والجزم والاسمية والفعلية ، وفي المعنى : من إثبات الفعلين أو نفيهما ، أو إثبات الفعل للفاعلين أو ما أقيم مقامها ، أو نفيه عنها ، فنقول : قام زيدٌ فعمرو ، ورأيت زيدا فعمراً ، ومررتُ بزيدا فعمرو ، وزيدٌ يقومُ فيخرجُ ، ولن يقومَ فيخرجَ ، ولم يقمَ فيخرجَ .
والربطُ والترتيبُ لا يفارقانها ^(١) ، وأما التسيبُ معها ^(٢) فيها فنحو قولك : ضربتُ زيدا فبكى ، وضربته فمات ، فالبكاءُ سببه الضربُ ، والموتُ سببه الضربُ .

وزعم الكوفيون أن الترتيب لا يلزمُ فيها ، واستدلوا بقوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا » ^(٣) ، قالوا : فالبأسُ في الوجودِ واقعٌ قبل الإهلاك ، وهو في الآية مؤخرٌ عنه ، وهذا عند البصريين مؤولٌ تقديره : وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا فهلكَتْ ، كما قال تعالى : « يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا » ^(٤) ، أي : إذا أردتم القيام إلى الصلاة ، وهو في الكلام كثيرٌ ، فالفاء عندهم في الآية باقية على موضعها من الترتيب المعنوي .
وأما التي للترتيب اللفظي خاصة ففي قول الشاعر ^(٥) :

٥١٧ - عَفَا ذُو حُسَى مِنْ قَرْتَنَا فَالْفَوَارِعُ
فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَافِعُ
فَجْتَمَعَ الْأَشْرَاجُ غَيْرَ رَشْمِهَا مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابِعُ

(١) في الأصل : « لا يفارقها » وهو سهو .
(٢) في الأصل : « معها » وهو تحريف . (٣) الأعراف ٤ (٤) المائدة ٦
(٥) البيتان للناطقة ، وما في ديوانه ٤٢ ، والأضداد ٢١٩ . والمغرب ٢٣٠/١ ، والجنى ٢٢ ، والخزانة ٤٣ . وما ذكره الشاعر هو أسماء أمكنة .

وقول الآخر (١) :

٥١٨ - غَشِيتُ دِيَارَ الْقَوْمِ بِالْبَكَرَاتِ
فَعَارِمَةٌ فَبَرْقَةٍ السَّيَرَاتِ

فَعَوَّلَ فَحِلِّيتِ فَنَفَّ فَمَنْعَجِ إِلَى عَاقِلٍ فَالْجُبُّ ذِي الْأَمَرَاتِ
فمراد الشاعرين وقوع الفعل بتلك المواضع خاصة ، ويترتب اللفظ واحداً
بعد آخر بإلغاء ترتيباً لفظياً .

وأمّا التي تكون عاطفةً في الجمل قَمْشَرَكَةٌ في الكلام خاصةً ، ويجوز
أن يكون قبلها جملة اسمية وبعدها فعلية ، نحو : زيدٌ قائمٌ فضرَبَ غلامه ،
وبالعكس ، نحو : قام زيد فأبوه منطلق ، وأن تكون قبلها جملة خبرية وبعدها
طلبية ، نحو قولك : قام زيد فأغرب عبده ، وبالعكس ، نحو : اضرب زيداً
فيقوم غلامه ، والربط والترتيب لازم (٢) المعنى ، وتكون معها السببية
تارةً ولا تكون أخرى .

إذا أردت الاستئناف بعدها من غير تشريكٍ بجمليتين (٣) كانت حرفاً
١٨٠ ابتداءً / إمّا للكلام وإمّا يأتي بعدها المبتدأ وخبره نحو : قام زيدٌ فهل قمت ،
وقام زيدٌ فعمروٌ منطلقٌ ، وعليه (٤) :

٥١٩ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ

(١) البيتان لامرئ القيس ، وهما في ديوانه ٧٨ ، وفيه «ديار الحي» . وما
ذكره أسماء أمكنة .

(٢) خرم في الأصل ، لعله «لها في» . (٣) قوله «بجمليتين» غير واضح في الأصل .

(٤) البيت لجليل ، وهو في ديوانه ١٤٤ ، وعجزه .

وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءَ مَمْلُوقٍ

والكتاب ٤٩٤/١ ، واللسان (حطب) ، والمفني ١٨١ ، والشذور ٣٠٠ ، وشواهد المغني
٤٧٤ ، والحزاة ٦٠١/٣ . والقواء : الحرب ، والمملوق : الأرض غير المنبثة .

أي : فهو ينطبق ، وليست الفاء جواباً ، ولو كانت جواباً لنصبت « ينطبق » بها ، وسنيتن هذا في الموضع الثاني بعد ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ ، فَبَلَّغُوا مَسْمُوعًا » (١) ، وقوله تعالى : « فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ » (٢) .

الموضع الثاني : أن تكون جواباً لازمة للشيئة ، وفيها أيضاً الربط والتوبيخ كما ذكر في العاطفة ، إلا أن المعنى الذي انفردت به في هذا الموضع الجوابية (٣) ، فتتصّب ما بعدها من الأفعال المستقبلية بإضمار « أن » ، وذلك إذا وقعت جواباً لأحد عشرة أشياء ، وهي : الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتخفيض والتعني والدعاء والنفي وفعل الشرط وفعل الجزاء .

ولا تتصّب في غير ذلك إلا في الضرورة كفواه (٤) :

٥٢٠ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ (٥) :

٥٢١ - لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيَعْصِمَا

ف قيل : هو ضرورة مثل الأول ، والصحيح أن فيها معنى جواب الشرط لقوته في البيت كأنه قال : إن يار إليها المستجير يُعْصِمَ ، وبهذا المعنى تنصب الفاء في جميع العشرة المواضع المذكورة ، لكنه يقوى فيها ويضعف في غيرها .

(١) الأنبياء ١٠٨

(٢) الروم ٢٨ ، وصدر الآية : « هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ مِثْرَآءٍ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ

فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ » .

(٣) في الأصل : « الجوابية » وهو تحريف .

(٤) نسب في الحزانة ٦٠٠/٣ إلى المغيرة بن حنبل ، وهو في الكتاب ٤٩٥/١ ، وأما

الشجري ٢٧٩/١ ، والمقرب ٢٦٣/١ ، والمفني ١٩٠ ، والشذور ٣٠١ ، وشراهد المفني ٤٩٧

(٥) تقدم برقم ٢٩٤ . وفي الأصل : « فيعقبا » وهي تحريف ، وليست روايته كما سيظهر بعد .

وعلى هذا أيضاً يتخرّج^(١) اليت الآخر في قوله : « فاستريحاً ، أي : إن الحق بالهجاز استرخ ، فاعلمه ، فلا تكون ضرورة إلا من حيث لم يتقدّم واحد من العشرة في اللفظ خاصة » ، وأما المعنى فملحوظ ولذلك نصب الشاعران .

واعلم أن الفاء في المواضع العشرة المذكورة تشتبك فيها فتكون قارة للعطف ، وقارة للمخالفة فيما بعدها لما قبلها ، فتصيب على الجوب بإخمار « أن » ، كما ذكر ، وقارة حرف استئناف فتكون حرف ابتداء ، والمعنى في الأوجه التشريك : إما في اللفظ وإما في المعنى على بُعد ، فلذلك يدعى أنها لا تنصب بنفسها عند البصريين ، بل بإخمار « أن » المقدرة ، إذ لو نصبت بنفسها كما زعم الكوفيون^(٢) لنصبت في كل موضع ، إذ التشريك لا يزول منها .

فحيث كانت المخالفة ...^(٣) الثاني بحكم الأول بسوغي ، وهو « أن » ، ويكون واجعا إلى العطف في الأسماء فيصير ما بعدها مصدرا ب « أن » ، فيكون معطوفاً على مصدر آخر مقدّر بما قبلها / من الكلام الذي تأتي جوابه ، فتفهّمه^(٤) .

فاذن لا بد من بسط الكلام على مسائلها في المواضع العشرة وبيان أوجهها فيها موضعاً موضعاً^(٥) ، لتبين ما ذكرت لك إن شاء الله ، (فإن باب الفاء باب صعب متداخل يصعب تفصيله إلا بعد التهذيب فنقول والله المستعان .

إن الفاء المذكورة إذا وقعت بعد الأمر فلا يخلو أن يكون فعله باللام أو لا يكون :

(١) في الأصل : « يتخرّج في » ، و « في » مقحمة .

(٢) قال في الإنصاف ٥٥٧ : « ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع ينتصب بالخلاف ، وذهب الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، وإليه ذهب بعض الكوفيين . انظر الجنى ٢٧

(٣) خرم في الأصل ، لعله : « ألحق » .

(٤) أوضح ابن جني في سر الصناعة ٢٧٣ ما يتعلق بهذه الفاء ، فبيّن لماذا أضرت « أن » هنا ، ونصب بها الفعل ، ولم قدّر في أول الكلام مصدر حتى اضطروا إلى إخمار « أن » ثم عصفوا المصدر النعمد للمعنى بأن والفعل جيباً على المصدر الذي قبله .

(٥) انظر في تفصيل ذلك : المقرب ٢٦٥/١

فإن كان باللام فيجوز^(١) فيما بعدها ثلاثة أوجه ، أحدها : العطف على الفعل المجزوم باللام ، والثاني : الرفع على الاستثناف ، والثالث : النصب على الجواب ، نحو قولك : « لتكرم زيدا فيحسن إليك » ، يجزم « يحسن » ورفعه ونصبه ، والمعنى في النصب : ليكن منك إكرام^(٢) فأحسان^(٣) منه ^(٤) ، فهذا هو العطف المعنوي الذي تقدم ذكره .

وإن كان الفعل في الجملة المذكورة بغير لام فهو مبني عند البصريين ^(٥) فيجوز فيما بعد الفاء : الرفع على الاستثناف والنصب على الجواب على ما ذكر ، ولا يجوز العطف^(٦) لأنه ليس له ما يعطف عليه ، وهو جائز^(٧) بالقياس ، [و] من النصب على الجواب قول الشاعر ^(٨) :

٥٢٢ - يَأْنَأُقْ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سَلِيمَانَ فَذَسْتَرِيحًا
وعليه قراءة ابن عامر : « كن فيكون » ^(٩) ، وعلى قراءة غيره : « كن فيكون » ، بالرفع على معنى فهو يكون^(١٠) .

وإذا وقعت^(١١) بعد النهي [وفعله معرب بالجزم والنصب لا غير ^(١٢)] فيجوز فيما بعد الفاء الثلاثة^(١٣) الأوجه الجائزة بعد الأمر باللام : العطف بالجزم ، والنصب بإضمار « أن » ، على الجواب ، والرفع على الاستثناف ، نحو قولك : لا تدن من الأسد فإكلك ، ، يجزم « يأكل » ورفعه ونصبه على ما ذكر^(١٤) ، والعطف في النصب معنوي^(١٥) كما كان في الأمر ، لأن^(١٦) المعنى : « لا يكن منك دنو^(١٧) من الأسد فأكل^(١٨) لك » ، ومن النصب على الجواب قوله تعالى :

(١) في الأصل : « مني » وهو سهو .

(٢) رذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم . انظر المسألة في الإنصاف ٥٢٤

(٣) نسب في الكتاب ٤٩٣/١ إلى أبي النجم ، وهو في سر الصناعة ٢٧٢ ، واللسان

(عشق) ، وابن يعيش ٢٦/٧ ، والشذور ٣٠٥ ، وابن عقيل ٨٣/٤ ، والأشعرى ٥٦٢ .
والعشق : ضرب^(١٩) من السير .

(٤) الأنعام ٧٣ ، وانظر النشر ٢١٢/٢ (٥) ما بين معقوفين مقحم في الأصل .

(٦) في الأصل : « من » وهو تحريف .

« لَا تَشْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِقَكُمْ بَعْدَآبِ »^(١) ، وقوله تعالى : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَذَّضَتْ غَزْلُهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَوَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ »^(٢) .

وإذا وقعت بعد الاستفهام : فإن كان فيه فعل مضارع مرفوع جاز فيما بعد الفاء : الرفع على العطف والاستئناف ، والنصب على الجواب بإضمار « أَنْ » ، ويرجع إلى العطف المعنوي كما ذكر كقولك : هل يقوم زيد فأكرمه ، برفع « أكرمه » ونصبه على ما ذكرته لك .

وإن كان فيه فعل ماضٍ أو اسم مبتدأ ، جاز فيما بعد الفاء^(٣) الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب ، ولا يجوز العطف لأنه ليس قبله ما يعطف .
١٨٣ عليه ، نحو قولك : « هل قام فأكرمه » ، / و « هل زيد قائم فأكرمه » .
ومن النصب قوله^(٤) :

٥٢٣ - أَأَفَاقَ صَبٍّ مِنْ هَوًى فَأُفَيْقَا

والحكم فيها إذا وقعت بعد التحضيض والعرض كالحكم فيها إذا دخلت بعد الاستفهام سواء ، نحو قولك في التحضيض : « هلا تكرم زيدا فأكرمه » ، بالرفع على العطف والاستئناف ، والنصب على الجواب ، و « هلا أكرمت زيدا فأكرمه » ، بالرفع على الاستئناف والنصب على الجواب لا غير ، ولا تقع جملة اسمية .

(١) طه ٦١ (٢) تداخلت الآيتان ٩٢ ، ٩٤ من النحل :

نص الآية ٩٢ : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَذَّضَتْ غَزْلُهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ »

ونص الآية ٩٤ : « وَلَا تَتَّخِذُوا آيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَوَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ ... » ولعل المؤلف يريد أن يستشهد فقط بالآية ٩٤ ، لأن الأولى ليس فيها شاهد .

(٣) قوله : « جاز فيما بعد الفاء » غير واضح في الأصل .

(٤) البيت للبعثري من قصيدة في مدح أبي سعيد الثوري ، وهو في ديوانه ١٤٤٩/٣ ، وعجزه :

أَمْ خَانَ عَهْدًا أَمْ أَطَاعَ شَفِيقًا

في التحضيض ولا في العرض ، ومن النصب في التحضيض قوله تعالى : « لولا أنزلَ إليه مَلَكٌ فيكونَ معه نذيراً » (١) .

وكذلك الحكمُ في التمني - أعني مثلَ الاستفهام - في وقوع الفاءِ بعدَ المبتدأ والخبر والفعل الماضي ، فيجوزُ فيها بعدها الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب ، نحو قولك : ليت زيدا عندك فأكرمه ، أو في وقوع المضارع قبلها ، فيجوز الرفع على الوجهين المذكورين ، والنصب على الجواب . ومن النصب بعد الاسم قواه تعالى : « يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً » (٢) والعطفُ فيه معنوي ، والمعنى : يا ليت لي كوناً معهم ففوزاً .

وحكمُ الدعاءِ كحكمِ الأمرِ سواءً في كونه فعله باللام ، فيجوزُ فيها بعدَ الفاء الجزم والرفع والنصب على الأوجه المذكورة فيه ، أو بغير اللام فيجوز : الرفع على الاستئناف والنصب على الجواب لا غير على مذهب البصريين (٣) ، كقولك : اغفرْ لزيد فيدخل الجنةَ ، والله يغفرُ لك فتدخل الجنةَ ، لأنه قد جاء الدعاء بالجملة الاسمية .

وإذا وقعتْ بعد النفي فلا يخالو أن تكونَ الجملةُ التي قبلها - أعني قبل الفاء - اسمية أو فعلية .

فإن كانت اسميةً جازَ فيها بعد الفاء : الرفعُ على الاستئناف والنصبُ على الجواب كقولك : ما زيدٌ قائماً فتكرّمهُ ، ونصبه كما ذكرتُ لك ، قال الشاعر (٤) :

٥٢٤ - وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيُطْعَنِي بِهِ

وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِبَنِيَالٍ

(١) الفرقان ٧ (٢) النساء ٧٣

(٣) فيجوزُ على غير مذهبيهم العطف لأن الفعلَ غيرُ مبني ، فأصله : لتغفر .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣٣ ، واللان (نيل) ، وابن يعيش ١٤/٦ ،

والمتني ١١٨ ، وشواهد المتني ٣٤٠

فعلية ماضية فكذلك ، نحو قولك : ما قام زيد فتكرمه ، على
يثن من الرفع على الاستثناف والنصب على الجواب .

ارعة : فلا يخلو أن يكون الفعل مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً :

أما فيما بعد الفاء : الرفع على العطف والاستثناف على إضمار
مع ما يستأنف من المسائل المتقدمة ، والنصب على الجواب
فتحدثنا ، ، الرفع على معنى (١) : وما تحدثنا وهو معنى
الاستثناف أي : فأنت تحدثنا ، والنصب على الجواب على
، بمعنىين ، أي : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أو ما تأتينا /
(٢)

مل منصوباً جاز فيما بعد الفاء وجهان أيضاً : الرفع على الاستثناف
على العطف أو على الجواب كقولك : لن تأتينا فتحدثنا : بالرفع
تحدثنا ، والنصب على معنى : فلن (٣) تحدثنا ، وهو معنى
على معنى : فكيف تحدثنا أو لأجل الحديث (٤) .

وإن كان مجزوماً جاز فيما بعد الفاء الجزم على العطف والرفع على الاستثناف
والنصب على الجواب على المعاني المذكورة كقولك : لم تأتينا فتحدثنا ، يجزم
« تحدث » ورفعه ونصبه . ومن الاستثناف قوله (٥) :

(١) قوله : « معنى » غير واضح في الأصل .

(٢) شرح ابن عصفور هذين المعنيين بقوله : « والنصب بإضمار « أن » له معنيان :

أحدهما : أن يكون نفى الإتيان فانتفى من أجل الحديث كأنه قال : ما تأتينا فكيف

تحدثنا ، والتحدث لا يكون إلا مع الإتيان .

والثاني : أن يكون أوجب الإتيان ، ونفى الحديث ، كأنه قال : ما تأتينا محدثاً بل غير

محدث . انظر القرب ١/ ٢٦٤

(٣) في الأصل : « ولن » وهو سهو . (٤) أي : بالنصب على الجواب .

(٥) تقدم برقم ١٧ هـ

٥٢٥ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ
وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ يَدَايَا سَمَلَقُ

كانه قال : فهو ينطق ، وليس بجواب .

وإذا وقعت^(١) بعد فعل الشرط : فإن كان مضارعاً مجزوماً جاز فيا بعد الفاء وجهان : الجزم على العطف والنصب على الجواب بإضمار « أن » ، كما ذكر على معنى لأجل ، كقولك : إن تقم فأحسن إليك تحمدي^(٢) . وإن كان الفعل ماضياً فكذلك ، لأن هذا الماضي في موضع المضارع أو مستقبل معنى .

وإذا وقعت بعد الجزاء وهو جواب الشرط ، وهو أيضاً مستقبل معنى ، سواء كان^(٣) مضارعاً أو ماضياً : جاز فيا بعد الفاء ثلاثة أوجه : الجزم على العطف ، والرفع على الاستئناف ، والنصب على الجواب بإضمار « أن » ، كقولك : إن تقم أحسن إليك فأعطيك درهماً ، الجزم على معنى : أحسن وأعط ، الرفع على معنى فإنا أعطيك ، والنصب بإضمار « أن » ، على العطف المعنوي ، كأن المعنى إن تقم يكن إحساناً فأعطاء . وعلى الثلاثة الأوجه قوله تعالى : « وإن تُبَدِّدُوا مافي أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء »^(٤) برفع « يغفر » و « يعذب » ونصبها وجزمها .

واعلم أن النصب على الجواب بالفاء إنما هو بعد الشرط والجزاء أصلاً ، ولكن العرب نصبت بها في أجوبة غيرهما لمناسبة لها في عدم الوقوع ، مع أن الشرط

(١) أي : الفاء .

(٢) قال ابن عصفور : ولا يقطع لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام . المغرب ٢٦٧/١

(٣) في الأصل : « كانت » وهو تحريف .

(٤) البقرة ٢٨٤ . وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحزرة والكسائي بالجزم بالعطف على الجواب ، وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع فيها على القطع . وروي عن ابن عباس والأعرج وأبي العالية والجرير بالنصب فيها على إضمار « أن » . انظر : النشر ٢٢٩/٢ ، القرطبي ١٢٣١

والجزاء بتقديران بعد غير الشرط والجزاء من جميع ما ذكرنا ، وبذلك المعنى
 يتجزم ما دخلت عليه الفاء من الأفعال إذا لم تدخل عليه ووقع جواباً لها ، خلافاً
 للكوفيين ، فإنهم يقولون : إن الجزم في الفعل بالجواب وذلك باطل لوجود منها :
 أنه قد وجد فعل الشرط والجواب ظاهرياً مع كل واحد منها ^(١) ، والثاني :
 أنه ليس بنفس اللفظي شيء ^(٢) وقع الجواب ولكن بشرط الوقوع أو عدمه
 ١٨٤ للمقدّر قبله ، والثالث : أنه لا يلزم كل واحد منها جواب بل قد تقع في الكلام / دونه
 فعلم بذلك أن الجواب إنما هو للشرط ^(٣) كما ذكر ، وكلها في ذلك سواء
 إلا النفي فإنه لا يتجزم جوابه بل يُرفع إن وقع .

ويموز حذف الفاء وإثباتها في جميع ذلك إلا بعد النفي وبعد جواب الشرط
 فلا يصح ذلك إلا إذا وقعت الجملة حالاً ، وحكمها في باب الشرط مذكور
 في باب إن الشرطية .

الموضع الثالث : أن تكون زائدة دخولها كخروجها ، أو لازمة بحسب
 الكلام . فمين الأول قول الشاعر ^(٤) :

٥٢٦ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكِيحْ فِتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

والفاء هنا في اللفظ عند الأخفش دخولها كخروجها وهي عند سيدييه دالة
 على معنى السببية كالدخلة ^(٥) في الأجوبة المذكورة لأن التقدير : هؤلاء خولان
 فانكح فئاتهم ، والتنبيه في معنى الطلب الذي هو تنبيه فهي في جواب معنى الأمر .

(١) أي : من الأجوبة العشرة السابقة . (٢) خرم في الأصل ، لعله « له » .

(٣) في الأصل : « الشرط » وهو تحريف .

(٤) قال في الخزانة ٤٥٥/١ : « من الحسنيين التي لم يعرف لها ناظم » . وهو في الكتاب ١/١٣٩ ،
 والأزمية ٢٥٢ ، والبحر المحيط ٤٧٧/٣ ، وابن يعيش ١٠٠/١ ، والمغني ١٧٩ ، والأشمولي ١٨٩ ،
 والعيني ٢/٥٢٩ ، وشواهد المغني ٨٧٣ . والأكرومة : الكريمة . الحيان : حي أبيا وأمه ،
 خلو : خالية من زوج .

(٥) في الأصل : « فالدخلة » وهو تحريف .

ومن الثاني ^(١) قولهم : خرجت فإذا الأسد ، وهي هنا إلى العطف أقرب منها إلى الزيادة ، لأن المعنى : خرجت ففاجأني الأسد .

وفي التحقيق ^(٢) هي في هذا الموضع راجعة إلى أحد البابين ، [و] لوقوعها في مواضع الزيادة تأويلٌ يخرجُها عنه حيث وقعت ، فلا ينبغي أن "تجعل الزيادة معنى" خاصاً بها للاحتيال الداخل في مواضع وقوعها ، فينبغي أن "تُحمل على أحد الموضعين المتقدمين قبل هذا ، ولكن جعلت لها مواضع الزيادة لذكر الناس لها ، كذلك ولأجل الاحتمال له في بعض المواضع .

واعلم أن من النحويين من زاد للفاء موضعاً آخر سماها فيه فاء رُبّ ، وهي التي يقع بعدها خفضٌ في مثل قول الشاعر ^(٣) :

٥٢٧ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرُضَعَا

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغَيَّلِ

والفاء في الحقيقة هنا سببية عاطفة جملة على جملة ، و "رب" مضمرة بعد الفاء كما أضمرت بعد الواو فيما يُذكر في بابها ، وبعد "بل" فيما تقدم في بابها ، ودون ذلك في قوله ^(٤) :

٥٢٨ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

فلا ينبغي أن تجعل فاء "رب" لأنها ليست بمنها ، فلامعنى لتسييتها إليها ، فاعلمه .

باب الفاء المركبة

اعلم أن الفاء لم تأت مركبة مع غيرها من الحروف إلا مع الياء خاصة في بابها .

(١) أي : اللازمة . (٢) انظر تفصيل النحويين في هذه الفاء : من الصناعة ٢٦٢
(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٢ ، والأزهية ٢٥٣ ، وفيه « محول » عوضاً من « مغيل » ، والمفني ١٤٥ ، والخزانة ٣٣٤/٢ . والمفيل : الموضع وأمه حبلى .
(٤) تقدم برقم ١٩٥

[باب في (١)]

اعلم أن « في » حرف جارٍ لما بعده ومعناها الوعاء ^(٢) حقيقة أو مجازاً . فالحقيقة نحو : جعلت المتاع في الوعاء ، ومنه قوله تعالى : « أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » ^(٣) ، والمجاز كقولك : دخلت في الأمر وتكلمت في شأن / حاجتك . ومنه قوله تعالى : « ادخلوا في السلم كافة » ^(٤) وقوله تعالى : « ولتأزغنهم في الأمر » ^(٥) فهذا حقيقة أمرها ، ثم نجيء بمعنى حروف أخر ، إذا حقت رجع معناها إليها ^(٦) ، كما ذكر في غير موضع من هذا الكتاب .

فمن ذلك مجيئها بمعنى « إلى » كقولك : رددت يدي في في » ، قال الله : « وأيديهم في أفراسهم » ^(٧) أي : إلى أفراسهم ، لأن « رد » كقوله تعالى : « إننا رادوه إليك » ^(٨) ، لكن إذا تحققت هذا ردوا أيديهم إلى أفراسهم فقد أدخلوها فيها .

مجئها بمعنى « على » كقوله : علقته في جذع ، أي : على جذع . إلى : « ولأصلبتكم في جذوع النخل » ^(٩) ، وقول الشاعر ^(١٠) :

-
- (١) انظر في « في » المقتضب ٤٥/١ ، المحصص ٥٤/١٤ ، والأزهية ٢٧٧ ، والجنى ٩٩ ، وابن يمين ٢٠/٨ ، والمغني ١٨٢ ، والمجمع ٣٠/٢ .
(٢) قوله : « ومعناها الوعاء » غير واضح في الأصل .
(٣) البقرة ٣٩ (٤) البقرة ٢٠٨ (٥) الأنفال ٤٣
(٦) قال في الجنى ١٠٠ : « مذهب سيوريه والمحققين من أهل البصرة أن « في » لا تكون إلا للطرفية حقيقة أو مجازاً ، وما أروم خلاف ذلك ردة بالتأويل إليه » .
(٧) إبراهيم ٩ (٨) القصص ٧ (٩) طه ٧١
(١٠) نسب في الأزهية ٢٧٨ إلى سويد بن أبي كاهل وعجزه :

فلا عطست شيبان إلا ياجدعا

وهو في أدب الكاتب ٣٩٤ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والمحصص ٦٤/١٤ ، وأمالى الشجري ٢٦٧/٢ ، والمغني ١٨٣ ، واللان (عبد) ، وشواهد المغني ٤٩٧ . والأجدع يعني : الأنف المقطوع .

٥٢٩ - وَهُمْ صَلَّبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ تَخْلَةٍ

وقول الآخر (١) :

٥٣٠ - بَطَلُ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ

يُحْذَى نِعَالِ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ

وقالوا : أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي ، قال بعضهم : المعنى في ذلك كله : « على » ، وكلُّ هذه المواضع إذا تأوَّستُها وجدتُ فيها معنى « في » الذي هو الوعاء ، ألا ترى أن معنى « في جذوع النخل » [الوعاء] وإن كان فيها العلو ، فالجذعُ وعاءٌ للمصوب ، لأنَّه لا بدُّ له من الحلول في جزئه منه ، ولا يلزمُ في الوعاء أن يكون خـاوياً من كلِّ جهة ، ألا ترى أن قوله تعالى : « فامشوا في مناكبها » (٢) يعني الأرضَ ، إنَّها لا تحوي الماشين ، وإنَّما يحلُّونَ في جزئِ منها ، وكذلك في البيت بعد الآية (٣) :

وأما قوله في البيت الآخر : « في سَرَحَةٍ » (٤) فإنَّ السرحة موضعُ للثياب لأنَّ المعنى بها الجسدُ بالثياب ، وإنَّ تحلَّتْ عليها ، فلا بدُّ من استقرارها ، ولا يلزمُ أيضاً الشمول كما تقدَّم .

وأما قولهم : « أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي » فهو من المقلوبِ لأنَّ المرادُ : أدخلتُ إصبعي في الخاتمِ ، فـ « في » باقية على موضوعها من الوعاء . والقلبُ

(١) البيت لمنزلة وهو في ديوانه ٢١٢ ، والتثنية على التصحيف ١٨٧ ، وأدب الكاتب ٣٩٤ ، والأزهية ٢٧٧ ، والمغني ١٨٣ ، واللسان (سبت) ، وابن يعيش ٢١/٨ ، والأصحوي ٢٩٢ ، وشواهد المغني ٤٧٩ ، والخزانة ١٤٥/٤ . والسرحة : فرع من الشجر ، ونعال السبت : المدبوغة بالقرظ وكانت من ملابس الملوك . وليس بتوأم : أي لم يشاركه أحد في بطن أمه ولا ثدياً فيضمه .

(٢) الملك ١٥ (٣) يقصد البيت السابق : وهم صلبوا العبدى ...

(٤) انظر تعليق ابن جني على البيت في الخصائص ٣١٢/٢

في كلام العرب على معنى المجاز كثير ، كقولهم في معنى ما نحن بسبيله :
«أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي» ، أي : رأسي في القلنسوة ، وقالوا في غيره :
«كَسَرَ الزَّجَاجُ الْحِجْرَةَ» ، أي كسر الحجر الزجاج ، و «خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسَارَ» ،
أي : خرق المسار الثوب وقول الشاعر (١) :

٥٣١ - مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ
نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سُؤَاتِهِمْ هَجَرُ

أي : بلغت سوءاتهم هجراً ، وهو بابٌ من أبواب المجاز .

ومن ذلك مجيئها بمعنى الباء نحو قول الشاعر (٢) :

٥٣٢ - وَخَضَخَضْنَ فِينَا الْبَحْرَ حَتَّى قَطَعْنَهُ
.
وقول الآخر (٣) :

٥٣٣ - نَلُودُ فِي أُمِّ لَنَا مَا تُغْتَصَبُ
.

قال بعضهم : أراد الأول : خَضَخَضْنَ بِنَا الْبَحْرَ ، والثاني : بِأُمِّ لَنَا .

١٨٦ وهذا أيضاً مُتَاوَلٌ بِإِضْمَارٍ / بَعْدَ «فِي» ، أي : وَخَضَخَضْنَ فِي جَوَارِنَا أَوْ فِي

(١) البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ٢٠٩ ، والرواية فيه «البياراتِ هَدَّاجُونَ»
والفني ٧٨١ ، والأشعري ١٨٦ ، وشواهد الفني ٩٧٢

(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣١٣/٢ ، وعجزة :

عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غِمَارٍ وَمِنْ وَحَلٍ

وهو في أمالي الشجري ٢٦٨/٢ ، والمخصص ٦٦/١٤ ، والأزمية ٢٨٢ ، واللسان « وحل » .

(٣) لم أهتم إلى قائله ، وهو في أدب الكاتب ٤٠٠ وبعده في الخصائص ٣١٤/٢ :

مِنْ الْغَمَامِ تَرْتَدِي وَتَنْتَقِبُ

وهو في الجواليقي ٣٥٨ ، واللسان « فيا » . والأم هنا : جبل لطية .

قطعيناً ، ويكون تقديره في البيت الآخر : نلوذُ في أمر أمِّ لنا أو شأنٍ ، فخذافاً
المضاف وأقاما المضاف إليه مقامه ، وتبقى « في » ^(١) على بابها من الوعاء المجازي .

ومن ذلك أيضاً بجيشها بمعنى « من » كقوله ^(٢) :

٥٣٤ - وَهَلْ يَعِمَّنْ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ

ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

قال بعضهم : أراد من ثلاثة أحوال ، وهذا أيضاً وإن كانت فيه بمعنى « من »
فإن « من » للتبعيض ، وبعض الشيء داخل في كلفه فهي بمعنى الوعاء المجازي .
ومن ذلك بجيشها بمعنى « مع » كقول الشاعر ^(٣) :

٥٣٥ - مِنْ سَاكِنِ الْمَزْنِ يَجْرِي فِي الْغَرَائِقِ

قال بعضهم : أراد مع الغرائيق ، وهي طير الماء . وهذا أيضاً وإن كانت
فيه بمعنى « مع » ، فإنما راجعة إلى بابها من الوعاء المجازي لأن الماء وإن كان
جارياً مع الغرائيق فهو في جملتها في الجري ، وكلما يرد عليك من وضعها
مكان غيرها فإلى معناها يرجع فتأملته تجده إن شاء الله .

باب القاف

اعلم أن القاف لم تجيء مفردة في الكلام ، وإنما جاءت مركبة مع
غيرها من الحروف وهي الدال .

(١) في الأصل : « الفاء » وهو سهو .

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٧ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والمغني ١٨٤ ،
وشواهد المغني ٤٨٦ ، والحزانة ٦٢/١

(٣) نُسب في الأزهية ٢٨٠ إلى خراشة بن عمرو العبسي وصدره :

أَوْ طَعَمَ غَادِيَّةٍ فِي جَوْفِ ذِي حَدَبٍ

وهو في المختص ٦٨/١٤ ، واللسان (غرنق) . وأدب الكاتب ٤١٣ . والفادية : السحابة
التي تظطر غدوة ، والحذب : الموضع المرتفع ، والغرائيق : ضرب من طير الماء .

[باب قد ^(١)]

اعلم أن « قد » حرف إخبار ، إلا أنها أبدأ تلزم الفعل ماضياً أو مضارعاً ، فتكون مع الماضي حرف تحقيق نحو قولك : قد قام زيد في تقدير جواب مَنْ قال : هل قام زيد أو لم يتم ، فـ « قد » في تقدير الجواب حققت القيام ، ومنه قوله تعالى : « قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها » ^(٢) ، و « قد » كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ^(٣) .

وتكون مع المضارع حرف توقع تارة وهو الكثير فيها كقولك : قد يقوم زيد ، في تقدير جواب مَنْ قال : هل يقوم زيد أو لا يقوم ، فإذا قلت في تقدير الجواب : قد يقوم ، أدخلت الاحتمال وتوقعت الوجود ، وإن نفيت فقلت : قد لا يقوم ، توقعت العدم . وقد تكون للتحقيق معه وهو قليل ، كقول الشاعر ^(٤) :

٥٣٦ - وَقَدْ أُغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا
وقد تكون قليلاً وهو أيضاً قليل ، كقول الشاعر ^(٥) :

(١) انظر في « قد » : الأزهية ٢٢٠ ، ابن يميث ١٤٧/٨ ، الجنى ١٠٠ ، المغني ١٨٥ ، المص ٧٢/٢

(٢) المجادلة ١ (٣) الأحزاب ٢١

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٩ ، وعجزه :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ

وهو في المغني ٥١٨ ، والخزانة ١٥٦/٣ . والأوابد : الوحش ، والهيكَل : الضخم .

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٤٩ - ونسب في الكتاب ٣٦٩/٢ إلى الهذلي ، وليس في ديوان الهذليين - والأزهية ٢٢١ ، وابن يميث ١٤٧/٨ ، والمخصص ٥٥٠/١٤ ، واللسان (أسن) ، والمغني ١٨٩ ، وشواهد المغني ٤٩٤ ، والخزانة ٥٥٢/٤ . والفرصد : التوت ، وقوله : « أنوابه » غرومة في الأصل .

٥٣٧ - قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ نُجَّتْ بِفِرْصَادٍ

والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها فهو الخاص بها الذي تبقى به .

وهي مع الفعل مختصة به ، لازمة له ، تقوم مقام الجزء ، فلأجل ذلك لا يجوز

١٨٧

الفصل بينها ^(١) وبينه إلا في الضرورة كقوله ^(٢) : /

٥٣٨ - فَقَدْ وَاللَّهِ بَيْنَ لِي عَنَائِي بَوْشَكٍ فِرَاقِهِمْ صَرْدٌ يَصِيحُ

أراد : فقد بين لي ، ففصل بالقسم بينه وبينها ^(٣) للضرورة ، وأما في الكلام فلا يجوز لما ذكرت لك .

باب السين

اعلم أن السين أتت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب السين المفردة ^(٤)

اعلم أن السين تنقسم قسمين : قسم تكون في بنية الكلمة ، وقسم لا تكون في بنيتها ، فالقسم الذي تكون [في] بنية الكلمة لها موضعان :

(١) في الأصل : « بينهما » وهو تحريف .

(٢) لم أهتم إلى قائله ، وهو في الخصائص ١/٣٣٠ ، ورواية صدره فيه :

فَقَدْ وَالشَّكِّ بَيْنَ لِي عَنَاءٍ

وهو في المغني ١٨٦ ، وشواده ٤٨٩ . والصرد : الطائر ، وقوله : « والله » رسمت في

الأصل : « والشك » ، ولعله تحريف لأن المؤلف سيذكر أن الشاعر قد فصل بالقسم .

(٣) أي : بين قد والفعل .

(٤) انظر في السين : المقتضب ٥/٨ - ٨ ، والجنى ٢٠ ، مر الصناعة ٢٠٩ ، المغني ١٤٧

الموضع الأول : أن تكون ثانية في الفعل أو ما تصرف منه ، إما طلب الشيء ، نحو : استجديته استجداءً فأنا مُستجِدٌ وهو مُستجِدٌ ، أي : طلبتُ جداءه^(١) وإما لاستعماله نحو : استقضيته ، أي استعملته في القضاء ، [و] إما عوضاً من حركة عين الفعل وما تصرف منه^(٢) ، نحو : استطاعَ يستطيعُ استطاعةً فهو مُستطيعٌ ومُستطاعٌ . ومنه قولُ الشاعر^(٣) :

٥٣٩ - وَفِيكَ إِذَا لَا قِيَّتَنَا عَجَرَ فَيَّةٌ مِرَاراً فَمَا أَطْطِيعُ مَنْ يَتَعَجَّرُ

فالأصل في هذا عند سيبويه^(٤) : أَطْطِيعُ يُطْطِيعُ إطواعةً فهو مُطْطِيعٌ ومُطْطِيعٌ ، فلمَّا نُقِلَتْ حركة الواو إلى الطاء انقلبت مع الفتحة ألفاً ومع الكسرة ياءً ، فصار : أطاع بطيع إطاعةً فهو مطيع ومطاع ثم عوضت السين من حركة الواو المذكورة .

وردَّ عليه أبو العباس المبرِّد هذا ، وزعم أن العوض لا يكون إلا من شيء محذوف ، والحركة هنا قد نُقِلَتْ إلى الطاء التي هي فاءُ الفعل فهي موجودة ، فلا يصحُّ العوض .

وهذا الردُّ من أبي العباس غلط ، فإنَّها وإن كانت منقولةً إلى الطاء فليست في الواو موجودةً ، فوضعها خالٍ فصارت في حكم الزائد الذي ليس له في الحركة أصل ، فعوضت من الحركة السين كما ذكر ، ولو كانت مراعاةً الوجود في « أطاع » لم يجز أن تُحذف الواو في الجزم^(٥) في نحو قولك : لم يُطِيعْ ، وفي الأمر [نحو] قولك : أطِيعْ .

(١) جداء : عطاؤه . (٢) انظر : سر الصناعة ٢١٠/١ ، المتع ٢٢٤/١

(٣) البيت لجران القود ، وهو في ديوانه ١٧ ، والخصائص ٢٦٠/١ ، وسر الصناعة ٢١٤/١ . المعرفية : الجفرة في الكلام .

(٤) الكتاب ٢٥/١ (٥) في الأصل « الطاء » وهو تحريف .

(٦) لأنه لم يكن هناك التقاء ساكنين ، ولو قلت : أطوِّع . ولم يطوِّعْ وأطوِّعْ لصحت الواو ولم تحذف ، فلما نقلت عنها الحركة وسكنت سقطت . انظر سر الصناعة ٢١٢/١

[وقال الفراء في هذا : شَبَّهُوا اسْتَطَعْتُ بِأَفْعَلْتُ ، فهذا يَدُلُّ من كلامه على أن أصلها : اسْتَطَعْتُ] ^(١) ، فحذفت التاء تخفيفاً فصار : « اسْتَطَعْتُ » ، فحذفت ^(٢) همزته لأنه أشبه أكرممت ونحوه .

وهذا القول فاسد ، فإن أصل ما يُحذف منه شيء ، أن تبقى فيه ألف الوصل إن كانت فيه ، ألا ترى أنهم قالوا : « استطاع » بألف الوصل مكسورة ثم قالوا بعد الحذف [استطاع] وألف الوصل باقية كما كانت . ومنه قوله تعالى : « فما استطاعوا / أن يظهره وما استطاعوا له تقيا » ^(٣) . فلو كان « استطاع » ١٨٨ المقطوع همزة أصله : « اسْتَطَعْتُ » ، بالتاء لبقيت همزته للوصل كما كانت ، فدل على أن « استطاع » ^(٤) المقطوع همزة المفتوحة أصله « أطوع » ، وأن السين عوض من حركة العين كما ذكر .

ونظيره قولهم : أغراق يُهْرِيقُ إِمْرَاقَةً في : أراقَ يريقُ إِرَاقَةً ، والأصل : أَرَوَقَ يُرَوِّقُ إِرَواقَةً ، فنقلت حركة الواو إلى الراء وانقلبت الواو ألفاً ^(٥) مع الفتحة وباء مع الكسرة ، ثم عوض من الحركة المذكورة الماء ، فاعلمه .

الموضع الثاني : أن تكون للوقف بعد كاف المؤنث المضمر المخاطب ، ويسمى النطق بذلك كسكة هوازن ^(٦) ، لأن هؤلاء العرب ينطقون بها دون غيرهم فيقولون في عليك وإليك ومنك للمؤنث المذكور إذا وقفوا : عليكس وإليكس ومنكس وما أشبه ذلك ، فإذا وصلوا حذفوا السين فقالوا : عليك مال ومنك المال ^(٧) ومنك الإحسان ، وهذه اللغة اختصت بها هوازن ، كما اختصت تميم

(١) سقط ما بين معقوفين من الأصل ، وأثبتناه من سر الصناعة ٢١٢ ، لأن المؤلف ينقل عنه هذا الموضع ولا يستقيم المعنى بدونه .

(٢) للصراب : « وفتحت همزته وقطعت » . (٣) الكهف ٩٧

(٤) في الأصل : « أطوع » وهو سهو . (٥) في الأصل : « الفاء » وهو تحريف .

(٦) قال في الجنى ١٢١ : « إنها لغة بكر » . (٧) لعلها : « إليك المال » .

بِالْعَتَّةِ ، أي : يقولون في أن تَفْعَلَ : عن تَفْعَلَ ، وقد تقدّم ذكرها في باب « عن » ، وهما لغتان قليلتان [في] الاستعمال ، فينبغي أن يُوقفَ فيها مع السماع ولا يتعدّى ما سُمِعَ من مواضع يجيئها ، فاعلمه .

القسم الثاني : التي تكونُ في غير بناء الكلمة . هي الداخلةُ على المضارع تخلصه للاستقبال ، وتسمّى حرف تنفيسٍ لأنّها (١) تنفّسُ في الزمان فيصيّرُ الفعلُ المضارع مستقبلاً بعد احتمالهِ للحال والاستقبال (٢) ، وذلك نحو قولك : ستخرجُ وستذهبُ ، والمعنى : أنتك تفعلُ ذلك فيما يُستقبَلُ من الزمان . قال الله تعالى : « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ » (٣) ، يعني : يومَ القيامة ، قال الشاعر (٤) :

٥٤٠ — سَتَعْلَمُ إِنْ مِتْنَا صَدَى أَيْنَا الصَّدَى

ولا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ مع وجودها حالاً . فأمّا قول الشاعر (٥) :

(١) في الأصل : « لأنه » وهو سهو .

(٢) قال ابن هشام : « ومعنى قول المربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع ، وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال » انظر المغني ١/١٤٧
(٣) الشعراء ٢٢٧ (٤) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٣٠ وصدوره :

كَرِيمٌ يُرَوِّي نَفْسَهُ فِي حَيَاتِهِ

والصادي : العطشان ، والصدي : جئان الرجل ، والرواية المشهورة : « إن متنا غداً » .
(٥) لم أقف على هذا البيت بهذه الرواية ، والذي في الفضليات ٧١ لرجل من عبد القيس :

فَلَمْ أَتَكَلَّ وَلَمْ أَجِبْ وَلَكِنْ يَمَمْتُ بِهَا أَبَا صَخْرٍ بَنَ عَمْرُو

وفي الجني ٢٣

فَإِنِّي لَسْتُ خَازِلَكُمْ وَلَكِنْ سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ أَنَاَهَا

وكذا في حاشية الأمير على المغني ١/١٢٢ ، ونسب في المقد ١٦/٦ على هذه الرواية إلى القربيع بن زياد ، ويبدو أن بيت المؤلف ملحق من هذين البيتين . والأنى : الغاية والمدى

٥٤١ - فَلَمْ أُنْكَلْ وَلَمْ أُجِبْنِ وَلَكِنْ

سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ أُنْأَهَا

فادخل « الآن » على الفعل الذي فيه السين وهي مخلاة للعال ، وإنما ذلك لتقريب المستقبل من الحال ^(١) ، لا أن الفعل حال ، والعرب تجري الأقرب ^(٢) من الشيء مجزأ وتعامله معاملته ولذلك في كلامها مواضع كثيرة .

وزعم الكوفيون أن هذه السين ليست حرفاً قائماً بنفسه ، وإنما هي مقطوعة من سوف ^(٣) ، كما قالوا : « سَو » ، فاقتطعوها من « سوف » ، وأنشدوا قول الشاعر ^(٤) :

٥٤٢ - فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْ تَجِدُونَ وَحْدِي

وَأِنْ أَسْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ

واحتج / بعضهم بأن العرب تقول : « مُ الله في : « إين الله » ، وإيم الله » ١٨٩ فكذلك يقولون في سوف : « سَو تارة » و« سَف » أخرى .

والصحيح أن السين حرف استقبال قائم بنفسه يختص بالفعل المضارع كجزء منه ، ولذلك لم يكن عاملاً ، فلا يصح أن يفصل بينه [وبين فعله] ، ولا يقال فيه : إنه مقتطع من « سوف » لوجهين :

أحدهما : أن الاقتطاع دعوى بلا برهان ، فلا يلتفت إليها ، ولا يحتاج عليه بقوله : « فسو تجدون » فحذف الفاء ضرورة لدلالة الكلمة عليها ، كما قالوا : « المنا » في المنازل ، و « الحبا » في الحباب ^(٦) ، ولو كان الحذف باباً لصح في

(١) في الأصل : « المال » وهو تحريف .

(٢) الألف واللام في قوله « الأقرب » غير واضحتين في الأصل . (٣) انظر : الإنصاف ٦٤٦

(٤) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الجنى ٢٧٩ ، وحاشية الدروقي على المصنف ١٥١/١

(٥) في الأصل : « س » وهو تحريف .

(٦) الحباب : لها معان كثيرة منها الشرر الذي يسقط من الزناد انظر اللسان (حبيب) -

الضرورة وغيرها ، وفي الشعر وغيره ، فاخصاؤه في الشعر في ذلك البيت الواحد ضرورة ، ولا حجة فيه ، مع أن الحروف لا تحذف أو آخرها إلا مع التضعيف باباً نحو : إن وأن وكان ولكن ، وأما مع غيره فلا .

والوجه الثاني : أن التصريف في الأسماء لإرادة التصرف فيها بكثرة الاستعمال ، نحو : « الله » وشبهه ، وأما الحرف فليس أصلاً في نفسه فلا يتصرف فيه تصرف الأسماء ، ألا ترى أن الفعل والحرف لا بد لهما من الاسم ، والاسم غير محتاج إليها ، فدل على أصله وفرعيتها ، وقوته في الاحتياج والاستعمال وضعفها ، فاعلم ذلك .

باب السين المركبة

باب سوف^(١)

اعلم أنها في لم تجيء الكلام مركبة إلا مع الواو والفاء .
اعلم أن « سوف » حرف يختص بالفعل المضارع أيضاً فيخلصه للاستقبال مثل السين ، ومعناها التنفيس في الزمان ، إلا أنها أبلغ في التنفيس من السين وهي متصلة به كبعض حروف كالسين أيضاً ، فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه ، إلا أنها لكونها على ثلاثة أحرف أشبهت الاسم فدخلت لام التوكيد والابتداء عليها في نحو قوله تعالى : « ولَسَوْفَ يعطيك ربك فترضى »^(٢) ، « فلسوف تعلمون »^(٣) ، ولم يكن ذلك في السين لثلاث يجتمع حرفان^(٤) على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة ، ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالها بالكلمة ، [و] ربما أدعى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركات وأكثر ، نحو : لَسَيَسْجُدُ وَلَسَيَعْلَمُ ، فتقل الكلمة ، ولذلك سكتن آخر الفعل مع الفاعل أو ما في حكمه في نحو : ضربته . وكثيراً ما يربون من هذا الثقل ، فطرحوا دخول اللام على السين لذلك ، فاعلمه .

(١) انظر في سوف : القنطري ٥/٢ - ٨ ، الجنى ١٨٥ ، المغني ١٤٨ (٢) الضحى .

(٣) الشعراء ٩٩ . وفي الأصل : « ولسوف يعلمون » : وليس في القرآن الكريم هذا اللفظ .

(٤) وما : ياء المضارعة والسين .

/ الشين غفل

باب الهاء

اعلم أن الهاء جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب الهاء المفردة^(١)

اعلم أن الهاء المفردة تنقسم قسمين : قسم هي أصل وقسم بدل من أصل .
فالقسم التي هي أصل لها في الكلام خمسة مواضع .

الموضع الأول : أن تكون للوقف ، وذلك لمعنيين : أحدهما : بيان الحركة في كل مبني متحرك ، نحو قولك في غلامي في الوقف : غلامية ، وفي هو : هوة وفي هي : هية ، قال الله تعالى : وما أغنى عني مالية ، هلك عني سلطانية ،^(٢) وقوله تعالى : وما أدراك ما هية ،^(٣) وقال الشاعر^(٤) :

٥٤٣ - إذا ما ترعرع فينا الغلام فما إن يقال له : من هوة

المعنى الثاني : بيان الألف ، نحو قولك في الندبة : وازيداه ، واعمره ، فإذا وقفت أثبت الهاء ، وإذا وصلت حذقت ، ولا يجوز إثباتها إلا في الضرورة كقوله^(٥) :

(١) انظر في الهاء : الأزمية ٢٥٨ ، وللمتع ٣٩٧ ، والجنى ٥٨ ، والمغني ٣٨٤

(٢) الحاقة ٢٩ ، ٣٠ (٣) القارعة ١٠

(٤) البيت لحسان ، وهو في ديوانه ٢٥٨ ، وابن يعيش ٨٤/٩ ، وشواهد المغني ٣٧٩ ، والخزانة ٤٢٨/٢

(٥) لم أعتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٣٥٨/٢ وبعده :

إِذَا أَتَى قَرْبَتَهُ لِلْسَّانِيَةِ

والنصف ١٤٢/٣ ، والمتع ٤٠١ ، واللسان (سنا) ، وابن يعيش ٤٦/٩ ، والجمع ١٥٧/٢ ، والخزانة ٣٨٧/٢ ، والدرر ٢١٩/٢ ، والسانية : الدلو العظيمة .

٥٤٤ - يَأْمُرُ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ

وقول الآخر (١) :

٥٤٥ - وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هُنَا وَيُحَكِّ الْحَقَّتَ شَرًّا بِشَرٍّ

عند من جعل الأصل « هنا » وهي كناية عن رجل .

الموضع الثاني : أن تكون للإطلاق في القوافي ، كما تكون الألف لذلك ، لأنها تُسَرِّحُ القافية إلى الحركة من التقييد ، وهو السكون كما تفعل الألف ، وذلك نحو قول الشاعر (٢) :

٥٤٦ - أَكْسُ بُنْيَانِي وَأَمَّهَنَّهُ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ

وقوله (٣) :

٥٤٧ - وَقَائِلَةٌ أَمِيتَ فَقُلْتُ جَيْرٍ أَسِيٍّ لِمَنِّي مِنْ ذَاكَ لِمَنَّهُ

على أحد القولين ، وهذا الموضع في التحقيق راجع إلى الوقف ، إلا أنه في القوافي ، فمن هذا الوجه ينقسم ، والأول ' يكون ' في القوافي وغيرها فبخالفه .

الموضع الثالث : أن تكون عوضاً من حركة عين الفعل كما كانت السين في « أَسْطَاع » وذلك في : أَهْرَاقَ يَهْرِيْقُ إِهْرَاقَةً (٤) ، ومنه قوله (٥) :

(١) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والنصف ١٣٩/٣ ، وسر الصناعة ٧٦/١ ، وأما الشجري ١٠١/٢ ، وابن يمين ٤٣/١٠ ، واللسان (هن) ، والأشعري ٨٧٧ ، والمترانة ٢٦٤/٣

(٢) لم أعتد إلى قاله . وهو في ابن يعيش ٤٤/١ ، وقبه :

يَأْمُرَ الْخَيْرَ جَزَيْتَ الْجَنَّةَ

(٣) تقدم برقم ١٥٢ (٤) انظر : سر الصناعة ٢١٣/١

(٥) البيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ٦٤٥ ، وقبه « لأعزله » عوضاً من « لأنزعه » وهو في سر الصناعة ٢١٤/١ ، ومائة رب ١٦ . والشاعر يصف بكرة البئر التي تجري حول محول .

٥٤٨ - فَلَمَّا دَنَتْ إِهْرَاقَهُ الْمَاءُ أَنْصَتَتْ
لَا تُنْزِعُهُ عَنْهَا وَفِي النَّفْسِ أَنْ أَثْنِي

وقوله (١) :

٥٤٩ - وَكُنْتُ كَمُهْرِيكَ الَّذِي فِي سِقَائِهِ
لِرُقْرَاقِ آلٍ فَوْقَ رَابِيَةِ صَدِ

وقوله (٢) :

٥٥٠ - فَأَصْبَحْتُ كَالْمُهْرِيكِ فَضْلَةَ مَائِهِ
لِضَاحِي سَرَابٍ بِالْمَلَا يَتَرَقَّرُ

الموضع الرابع / : أن تكون في جمع « أم » ، دلالة على من يعقيل ، ١٩١
كقولهم : « أمّات » ، فرقا بينه وبين مالا يعقيل ، فإنه يُقال فيه : « أمّات »
فوزنه مُفْعَلَات ، والهاء زائدة لقولهم في المصدر منه : الأمومة ، كما يقولون في
العم : العمومة ، وقالوا : تَأَمَّمْتُ أُمًّا ، أي : اتخذْتُهَا ، قال الله تعالى :
« وَأُمّهَاتُ نِسَائِكُمْ » (٣) ، وقال : « فِي بَطُونِ أُمّهَاتِكُمْ » (٤) ، وقد قالوا :
« أمّات » ، على الأصل ، قال الشاعر فجَمَعَ بينها (٥) :

٥٥١ - إِذَا الْأُمّهَاتُ قَبِحْنَ الْوُجُوهُ
فَرَجَّتِ الظَّلَامَ بِأُمّاتِكَا

(١) البيت للعديّل بن فُزْرَخ كما في الحماسة ٣٠٧/١ ، وهو في اللسان (هرق) والحزانة
٦٢/٤ . والسقاء : الزق ، والآل : السراب .

(٢) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٦١ ، ونسب في اللسان « مشو » إلى كثير ، وإنما هو في
ديوان كثير ٢٤/١ على أنه للأحوص ، وهو في الأغاني ١٣/٩ ، ومصر الصناعة ٢١٣/١ . الملا :
الصحراء ، ويترقق : يلعب .

(٣) النساء ٢٣ (٤) النجم ٣٢

(٥) نسب في شرح شواهد الشافية ٣٠٨ إلى مروان بن الحكم ، وهو في المقتضب ١٦٩/٣ ،
وابن يميّش ٣/١٠ ، واللسان « أمم » ، والممع ٢٣/١

وحكى الخليل في كتاب العين أنه يُقال : « تَأَهَّمْتُ »^(١) أما ، فتكون الهاءُ في أمَّهاتها أصلاً عندّه على ذلك ، قال بعضهم : هذا وَهْمٌ من الخليل ، وكذلك قال ابنُ جَنِّي : إنَّه وَهْمٌ في هذا الموضع ، وإنَّ له في الكتاب وَهْمًا كثيراً وَخَللاً فلا ينبغي أنْ يُعوَّلَ عليه .

. وأمّا مالا يَعْقِلُ فيقالُ فيه : « أمَّات » بغير هاءٍ كما قال الراعي^(٢) :

٥٥٢ - أمَّاتِهِنَّ وَطَرُقَهُنَّ فَحِيلًا

وربما أَجْرَوْنَهَا بِجَرَى من يَعْقِلُ فَأَدْخَلُوا الهاءَ فقالوا : أمَّات ، كما قال الشاعر^(٣) :

٥٥٣ - قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِهِ عَقَّارٍ مَشْنَى أمَّاتِ الرُّبَاعِ
وهو قليل .

الموضع الظامس : أن تكون من بنية الكلمة ، فلا تُعَدَّلُ لأنها مبدأ لغة ، وذلك قولهم في الكبيرة العنيزة : هِرْكَوْلَةٌ من الرُّكُلِ ، وهِجْرَع من الجَرَعِ ، وهِبْلَع من البَلْعِ ، وَسَلَب من السَّلب ولا يُقاس على شيء من ذلك لِقَاتِهِ ، وإنَّما يُوقَفُ فيه مع السماع ، وكذلك في الموضع قبله ، فاعلمه .

باب الهاء المُبدَّلة من الأصل

اعلم أنَّ لها في الكلام أربعة مواضع :

(١) في الأصل : « تأمَّت » وهو تحريف لأنه الشاهد .

(٢) الديوان ١٢٧ ، صدره :

كَانَتْ هَجَائِنُ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ

وهو في الجهرة ٣٣١ . وأراد بطرقين : فحلن ، والفحيل الكريم .

(٣) نُسب في المفضليات ٣٢٢ إلى السَّفَاح بن بُكَيْرٍ اليربوعي ، وهو في اللسان (أمم)

وابن يعيش ٥٤/١٠ ، وشواهد الشافية ٣٠٨ . والرابع : ما نُسج في أول النتاج .

الموضع الأول : أن تكونَ مبدلةً من همزة الاستفهام نحو قولهم فيما حكى
قطرب^(١) : هَزَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ؟ وفي قول الشاعر^(٢) :

٥٥٤ - وَأَتَى صَوَاحِبَهَا يَقْلُنَ : هَذَا الَّذِي

مَنْحَ الْمَوَدَّةِ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

الموضع الثاني : أن تكونَ بدلاً من همزة التعدية نحو قولك في أَرَحْتُ
الماشيةَ : هَوَّحْتُ الماشيةَ ، وفي أَبْرْتُ الثوبَ : هَبَّرْتُ الثوبَ . وحكى
اللحياني^(٣) : هَرَدْتُ الشيءَ أمرِيدُهُ في أَرَدْتُهُ وأريدُهُ .

الموضع الثالث : أن تكونَ بدلاً من ألف الوقف و

عليه قُلْتُ : أنا أو أنه ، حكى من قولهم : وهكذا
جعلناها بدلاً من الألف ، لأنَّ الألف في أنا ، في الوقف
الهاء ، لاسيما وقد ثبتت في الوصل على قراءة نافع في أنا أ
أول^(٤) ، ونحوها مما جاء في القرآن بحزرة بعده على خلافٍ عنه في / المكسورة ، ١٩٢
وفي الشعر مطلقاً كما قال^(٥) :

٥٥٥ - أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ

وكما قال الآخر^(٦) :

٥٥٦ - فَمَا أَنَا وَأَتَّحِيَالِي الْقَوَا فِي

(١) محمد بن المستنير من أصحاب سيويه ، له « النوادر » و « القوافي » ، توفي سنة ٤٠٦
انظر : السيرا في ٣٨ ، النزعة ٩١ ، البغية ٢٤٢/١

(٢) نسب في اللسان « ذا » إلى جميل وليس في ديوانه . وهو في البحر المحيط ٤٨٦/٢ ، والمتن
٤٠٠ ، وابن يعيش ٤٢/١٠ ، والجنى ٥٨ ، والمغني ٣٨٤

(٣) علي بن المبارك ، أخذ عن الكسائي والأصمعي ، وله النوادر ، ولم أمتد إلى تاريخ وفاته :
انظر فيه النزعة ١٧٦ ، البغية ١٨٥/٢

(٤) البقرة ٣٥٨ ، وانظر النشر ٢٢٢/٢ (٥) الأعراف ١٤٣ (٦) تقدم برقم ١٢

(٧) تقدم برقم ١١

والكثرة دلالة من دلالات التصريف ، وقد يُحتمل أن تكون زائدة بنفسها بمجرد الوقف فتُرجع إلى الموضع من الهاء الزائدة بنفسها في القسم الأول ، والوجه الأول هو الأولى .

الموضع الرابع : أن تكون بدلاً من تاء التانيث بقياس في المفرد ، نحو : قائمه في قائمة ، وذاهبه في ذاهبة ^(١) ، وقالوا في الرقف على اللات : اللاه ، وقالوا في العدد في الوصل : ثلاثه أربعة ، وبغير قياس في الجمع ، حكى قطرب : كيف البنون والبناء ، في الوقف ، وكيف الإخوة والأخوة ، كذلك ، وقد جاءت بدلاً من تاء التانيث في الحرف شاذاً ، قالوا : لاه ، وذلك كله موقوف على السماع في المواضع المذكورة إلا المؤنث المفرد خاصة كما ذكر .

باب الهاء المركبة

اعلم أن الهاء المركبة تتركب مع غيرها من الحروف : مع الألف : ها ، ومع اللام : هل ، ومع اللام المشددة والألف : هلا ، ومع الياء والألف : هيا هتلك أربعة أحرف .

باب ها ^(٢)

اعلم أنها تكون اسماً ضميراً ، واسم فعل أمر بمعنى ^(٣) خذ ، وليست حظئاً ، وتكون حرفاً للتنبيه وهي المقصود .

وتقع في الكلام على وجهين : مُنضَبٍ ومتفرق ، فالمنضبط وقوعها مع أسماء الإشارة التي أصولها : ذا وذو وذان وذين وتان وتين وأولى مقصوراً وممدوداً قياساً مطّرداً ، ولا تلزم معها إلا إذا أريد الحضور والقرب فتقول : هذا

(١) يرى الكوفيون أن الهاء هي الأصل وأن التاء في الوصل بدل منها . انظر المغني ٣٨٥/١

(٢) انظر في « ها » : ابن يعيش ١١٣/٨ ، الجني ١٣٩ ، المغني ٣٨٥/١

(٣) في الأصل : « باحد » وهو تحريف .

وهذان وهَذَيْنِ وهاتا وهاتان وهاتين وهؤلاء ، كقوله تعالى : « هذا نذيرٌ من
النذيرِ الأولى » (١) ، و « هذان خصمان » (٢) ، و « إن هذين » (٣) ، على قراءةٍ مَنْ قرأ
ذلك ، و « هؤلاء قومنا اتخذوا » (٤) ، و « هاتين على أن تأجرني ثماني حجج » (٥) .
وربما جاءت مع السكاف آخراً الموضوعة للسافة المتوسطة كما قال (٦) :

٥٥٧ - رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي

وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ

ولا يُقَاسُ على ذلك .

[و] وقوعها (٧) مع « أي » في النداء للتوصل بها إلى نداء ما فيه الألف واللام
نحو : يا أيها (٨) الرجلُ ، ويا أيها الناس ، وذلك لازمة أيضاً بقياس مطَّرد .

ووقوعها في باب القسم في اسم الله / خاصة إذا حذف حرف القسم معه ١٩٣
كقولهم : ها الله لأفعلن ، ولا تَلَزَمْ بل تطرُد في الاسم هي أو الهمزة الممدودة
أو المقصورة ، فتقول إن سئلت : ها الله ، وإن سئلت : آله وإن سئلت : الله .
وأما الواقعة متفرقة فلا موضع لها يختص بها ، بل إذا أريد التنبيه كقوله
تعالى : « ها أنتم أولاء » (٩) و « ها أنتم هؤلاء » (١٠) ، على قراءة مَنْ مدَّ ،

(١) النجم ٥٦ (٢) الحج ١٩

(٣) طه ٦٣ وهي قراءة أبي عمرو ، انظر النشر ٣٠٨/٢ (٤) الكهف ١٥

(٥) القصص ٢٧ ، ونص الآية : « قال لي أريد أن أنسكِحَكَ إحدى ابنتي هاتين
على أن تأجرني ... » .

(٦) البيت لطرفة ، وهو في ديوانه ٢٧ ، وابن عقيل ٧٦/١ ، والأشموني ٦٥/١ . والطراف :
البيت من الأدم ، وكنتى بتمديده عن عظمه .

(٧) معطوف على قوله : « وقوعها مع أسماء الإشارة » .

(٨) في الأصل : « ياها » وهو سهو . (٩) آل عمران ١١٩

(١٠) آل عمران ٦٦ ، وقرأ قبل عن ابن كثير : هاتم ، والهاء بدل من همزة راصلة أنتم ، أو
تكون « ها » للتنبيه ، دخلت على « أنتم » وحذفت الألف لكثرة الاستعمال . انظر القرطبي ١٣٥٠

وَمَنْ قَصَرَ فَلَهُ وَجْهٌ ، وتقول : ها أنا أفعل ، وقد تستعمل مفردة فيقال :
« ها ، بمعنى تبه (١) » .

باب هل (٢)

اعلم أن لها في الكلام موضعين :

الموضع الأول : أن تكون للاستفهام غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء [أ]
والأفعال ، ومالم يختص لم يعمل ، فتقول : هل قام زيد ، وهل يقوم زيد
وهل زيد قائم ، قال الله تعالى : « هل ترى من فطور » (٣) ، وقال « فهل
أنتم مسلمون » (٤) ، وقال : « وهل أناك نبا الخصم » (٥) .

ويجوز حذف الجملة الداخلة عليها إذا تفسرت بعده ، كما قال الشاعر (٦) :

٥٥٨ - كَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمَّ هَلْ آتَيْتَهُمْ أَوْ يَحُولُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

التقدير : هل آتيتهم ثم هل آتيتهم ، فكرر توكيداً ، ثم اجتزأ عن
الأول بالثاني وقد تدخل في موضع الهمزة المعادلة بين الجهتين كقوله (٧) .

٥٥٩ - هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ

أَمْ حَبَلُهَا إِذَا نَأَيْتَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

(١) نقل صاحب الجنى هذه الجملة عن المؤلف ١٤٠ ونص على ذلك .

(٢) انظر في « هل » الأهمية ٢١٧ ، ابن يعيش ١٥٠/٨ ، الجنى ١٣٧ ، المغني ٣٨٦ ،

المقتضب ٣٤/١

(٣) الملك ٣ (٤) هود ١٤ (٥) سورة ص ٢١ (٦) تقدم برقم ٤٤٧

(٧) البيتان لملقة الفعل ، وما في ديوانه ٥٠ ، والكتاب ٥٦٩/١ ، ومنازل الحروف ٦٤ ،
والأهمية ١٣٧ ، وأمالى الشجري ٣٣٤/٢ ، والتنبيه ٩٨ ، واللان (أمم) ، وابن يعيش
١٥٣/٨ ، والخزنة ٥١٦/٤ . والمشكوم : المجازي .

ومنه قوله تعالى : « قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ، أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ » (١) .

الموضع الثاني : أن تكون بمعنى « قد » ، نحو قولك : « هَلْ قُمْتَ » ، بمعنى : قد قُمْتَ ، ومنه قوله تعالى : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ » (٢) ، وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الشاعر (٣) :

٥٦٠ - سَائِلُ قَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا يَسْفَحُ الْقَفْ ذِي الْأَكْمِ

لا على الاستفهام ، لأنه لم يثبت دخول الاستفهام على استفهام فيحمل هذا عليه .

وزعم بعضهم أن « هل » في الآية للتقرير (٤) وهذا مردود لأنه لم يثبت في « هل » معنى التقرير (٤) ، فيحمل هذا عليه ، ولا يليق بالآية ، بل الاتق بـ « هل » فيها أن تكون للتحقيق ، فهي أشبه بـ « قد » الداخلة على الماضي المذكورة في بابها من غيرها ، فاعلمه .

باب هَلَّا (٥)

اعلم / أن « هَلَّا » حرفٌ تحضيضٍ كـ « أَلَا » المتقدمة الذكر في باب ١٩٤ الهزة المركبة ، وهماؤها يُحتمل أن تكون بدلاً من الهزة فيكون الأصل : « أَلَا » ، كما قالوا : أَرَحْتُ ، وَهَرَحْتُ ، ويُحتمل أن تكون أصلاً بنفسها ،

(١) الرعد ١٦ (٢) الإنسان ١

(٣) نُسب في شرح شواهد المفني ٧٧٢ إلى زيد الخير ، وهو في أمالي الشجري ١٠٨/١ ، وابن يعيش ١٥٢/٨ ، وفيه « القاع » عوضاً من « القف » ، وأسرار العربية ٣٨٥ ، والمفني ٣٨٩ ، واللمع ٧٧/٢ . والشدّة : الحلة ، والقف : ما ارتفع من الأرض ، وفي الأصل « بأمرتها » عوضاً من « بشدتنا » وهو تحريف .

(٤) في الأصل : « للتقدير » ، وهو تحريف .

(٥) انظر في هَلَّا : ابن يعيش ١٤٤/٨ ، الجنى ٢٤٧ ، الأشموني ٦٠٩/٣

وهو الأولى لكثرة استعمالها أكثر من «ألا» ، ولا يُدعى أن الهزمة بدل من الهاء لقلة وجود بدل الهزمة من الهاء

فإذا ثبتَ هذا فد «هَلَا» في دخولها على الأفعال ظاهرة أو مقدرة كـ «ألا» ، ماضية كانت الأفعال أو مضارعة ، فنقول : «هَلَا» قَتَ ، وَهَلَا قَعَدَتَ ، وَهَلَا تَقُومُ ، وَهَلَا تَقْعُدُ .

وإن جاءَ بعدها الاسمُ فعلى تقدير الفعل ، فنقول : هَلَا قَتَلَا وَهَلَا زِيدَا ، وَهَلَا عَمَرَا ، أي : هَلَا تَقْصِدُ أَوْ تَقَاتِلُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، بما تدلُّ عليه قرينة الكلام . أنشد الأَخْفَشُ (١) :

٥٦١ - هَلَا التَّقَدُّمُ وَالتَّفُوسُ صِحَاحُ

أي : هَلَا يحدثُ التقدمُ ، أَوْ يحْضُرُ التَّقدمُ ، وقد شذَّ جِيءُ المبتدأ أو الخبر بعدها ، قال الشاعر (٢) :

٥٦٢ - فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

باب هَيَا (٣)

اعلم أنَّها حرفٌ تنبيهٌ ، وتكون للنداء كقولك : هَيَا زِيدُ ، وهي للبعد مسافةً أَوْ حُكْمًا كالنَّامِ فهي مثل أيا .

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في حاشية الحضري على ابن عقيل ١٥٨/٢ وصدوره :

الآنَ بَعْدَ بِلَاجَاتِي تَلْحُونِي

(٢) اختلف في نسبته ، وهو في ديوان المجنون ١٩٥ ، وديوان ابن الدمينه ٢٠٦ ، وقد ينسب إلى الصَّيِّدِ الْقَشِيرِي كما في الخزانة ٦٠/٣ ، وهو في المغني ٧٧ ، وقام روايته :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

والأشترني ٦١٠ . وشواهد المغني ٢٢١ (٣) انظر في « هيا » الجنى ٢٠٤

واختَلِيفَ : هل الهاءُ فيها بدلٌ من همزة «أيا» وهو قول الأكثرين ^(١) ،
أو هو حرفٌ قائمٌ بنفسه ، والأول أكثر لكثرة بدل الهاء من الهمزة كما قالوا :
أَرَحْتُ ، وَهَرَحْتُ ، وَهَرَقْتُ ، وَأَرَقْتُ ، وَأَشَدَّ الْأَصْمَعِي ^(٢) :

٥٦٣ - وَأَنْصَرَفْتُ وَهِيَ حَصَانٌ مُغْضَبَةٌ

وَرَفَعْتُ مِنْ صَوْتِهَا هِيَ أَبَاهُ
كُلُّ فَتَاةٍ بِأَبِيهَا مُعْجَبَةٌ

ولا يُتَصَرَّفُ فيها بالحذف وإبقاء المنادى لقلة النداء بها بخلاف «يا» فإنَّها
أُمُّ الْبَابِ ، فاعلمه .

* * *

واعلم أنَّه بقي من تركيب الهاء ما هو مع الواو : هو ، ومع الياء : هي ،
ومع الميم والألف : هما ، ومع الميم والواو : هم ، ومع النون المشدَّدة : «هن»
وجميع ذلك أسماءُ ضمائرٍ «إلا» في باب الفصل ، فحكمها حكمُ أنتَ وأنتِ
وأخواتها المذكورة في الباب الموضوع لها قبلُ ، فقيسها في الأحكام المذكورة
في بابها عليها حكماً حكماً تُصِيبُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

باب الواو

اعلم أنَّ الواوَ تكونُ في الكلام مفردةً ومركبةً مع غيرها من الحروف .

(١) تنبيه صاحب الجنى ٢٠٤ إلى ابن السكيت وابن الخشاب .

(٢) نسب في الخزانة ٢٣٧/٢ إلى الأغلب المجلي وروايته فيه :

ثُمَّ انْتَنَتْ بِهِ فُوقَ الرَّقَبَةِ فَأَعْلَنْتْ بِصَوْتِهَا أَنْ يَا أَبَاهُ
وهو في أمالي القالي ٦٦/٢

باب الواو المفردة^(١)

١٩٥ / اعلم أنّها تنقسم قسمين : قسمٌ أصلٌ وقسمٌ بدلٌ من أصلٍ .
فالقسمُ الأولُ التي تكون فيه أصلاً تنقسمُ قسمين : قسمٌ في أول اللفظ
زائدةٌ ، وقسمٌ موضوعةٌ في نفس الكلمة .

فالقسمُ الأولُ التي تزيد على اللفظ أولاً لها ستة مواضع :

الموضع الأول : أن تكونَ للعطف وهي أمُّ حروف العطف لكثرة استعمالها
ودورها فيه ^(٢) ، ومعناها الجمعُ والتشريك ، ولا تخلو عن هذين المعنيين في
في عطف المفردات ، لأنّها لا تخلو أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة .

فإن عطف مفرداً على مفردٍ فإنّها تشتركُ بينها في اللفظ والمعنى ، أمّا
اللفظُ فهو الاسميةُ أو الفعليةُ والرفعُ والنصبُ والحذفُ والجزمُ ، فيتبعُ
الثاني الأول في اسمين من ستة : في واحدٍ من الاسمية والفعلية ، وفي واحدٍ من
الرفع والنصب والحذف والجزم .

وأما المعنى فهو الجمعُ بين الاثنين في تنفي الفعل أو إثباته نحو : قام زيدٌ
وعمرٌ ، ورأيتُ زيدا وعمرًا ، ومررتُ بزيدٍ وعمرٍ ، وزيدٌ يقومُ ويقعدُ ،
ولن يقومَ ولن يقعدَ ، ولم يقمَ ولم يقعدَ ، وما زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌ ، وما قامَ
ولا قعدَ زيدٌ ، ولا يقومُ ولا يقعدُ زيدٌ .

فإن جاءتْ عاطفةُ اسمٍ على فعلٍ كقوله ^(٣) :

-
- (١) انظر في الواو : الكتاب ١/٤٩٦ ، المقتضب ١/١٠ ، ٢/٢٥ - ٤٦ ، الأزهري ٢٤٠ ،
المختص ١٤/٤٧ ، ابن يمين ٨/٩٠ ، الجنى ٥٩ ، المغني ٣٩١ . الجمع ٢/١٣
(٢) انظر فيما انفردت فيه الواو في العطف : الجنى ٦٢
(٣) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ١٣٤ ، والبحر المحيوط ٧/٢٥٩ ، وابن عقيل ٣/١٨٣
وبير : يملك ، والمعابر : السفن التي يعبر فيها .

٥٦٤ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَبَحَرَ عَطَاءُ يَسْتَخِفُّ الْمَعَارِبُ

أو فعلاً على اسم كقوله تعالى : د أو لم يَرَوْا إلى الطير فوقهم صافات وَيَقْبِضْنَ ، (١) فعلى أن تصرف الفعل إلى الاسم ، أو الاسم إلى الفعل في المعنى ، فكأنه قال في البيت : فألفيته يوماً مُبِيرَ عَدُوِّهِ ، بَنَ مفعول ، ألفت ، أصله أن يكون مفرداً ، ويكون التقدير في الآية : د صافاتٍ وقابضاتٍ ، لأنَّ المعطوف على الحال حالٌ مثله ، فحقه أن يكون اسماً .

ولا تعطي الترتيب عند البصريين ، فإنه قد يكون الثاني في العمل قبل الأول تارةً ومعه أخرى ، فالذي قبله كقوله تعالى : د بامرئٍ اقْبَسِي لِربِّكَ واسجدي واركعي مع الراكعين ، (٢) ، فالركوع قبل السجود ، والذي معه كقوله : اختصم زيدٌ وعمرو ، فالاختصام لا يَصِحُّ إلا من اثنين معاً ، ومن الذي يقع قبل الأول قول الشاعر (٣) :

٥٦٥ - أَغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قَدِ حَتَّ وَفُضَّ خِتَامُهَا

ففضَّ الختام قبل القَدَح وهو الغرف .

وعند الكوفيين (٤) أنها تعطي الترتيب كالفاء عند البصريين ، واحتجوا بقوله تعالى : د إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا ، (٥) ، وقوله تعالى : د يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ ، (٦) ، ومعلوم أن إخراج الأنقال إنما هو بعد الزلزال ، والسجود / في الشرع لا يكون إلا بعد الركوع .

(١) الملك ١٩ (٢) آل عمران ٤٣

(٣) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ٣١٤ ، واللسان : (عتق) ، وابن يمش ٩٢/٨ ، والخزانة ٣٩٦/٤ . والسبأ : الشراء ، الأدكن : الزق الأغبر ، العاتق : الخالص ، الجوفة : الحاية المطلية بالفار . قدحت : عُغِف منها ومُزجت .

(٤) انظر الجنى ٦١ (٥) الزلزال ٢٠١ (٦) الحج ٧٧

وليس في هذا ردٌ على البصريين لأنهم لا يلزمون عدم الترتيب في الواو فيلزمهم الردُّ بهذا ، ولكن الترتيب فيها يقع بحكم اللفظ من غير قصدٍ له في المعنى ، ولو كانت للترتيب موضوعة لم تكن أبداً إلا مرتبة ، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام عاطفةً يشهد أنها ليست موضوعة له ، ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أعنى وبيانه أهم استحساناً لا إيجاباً .

وحكي عن أبي زيد السهلي أنه جعلها بالوضع الأول مرتبة ، فذلك الحقيقة فيها ، إذ أصل اللفظ أن يكون موازياً للمعنى في تقديمه وتأخيره ، فإذا أخر اللفظ بعد الواو - والمراد به التقديم - فذلك على طريقة المجاز ، وهذا صحيح لا يخالف فيه البصريون ، وإنما المراد أن اللفظ يتأخر والمراد به التقديم بعد الواو ، وهبه كان حقيقة أو مجازاً ، وبهذا خالفوا الكوفيين لأنهم يلزمون الترتيب لفظاً ومعنى ، وهو ظاهر الفساد كما تقدم .

واعلم أن الواو المذكورة إذا عطف اسم على اسم ، فاختلف فيها : هل تنوب مناب العامل في الاسم الثاني أو لا تنوب منابه ولا (١) يكون مقدراً بعدها ، أو تنوب مناب العامل في الثاني ، ولا يصح أن يظهر بعدها إذا كان الفعل موضوعاً لاثنتين فأزيد ، نحو اختصم زيد وعمر ، ولا تكون نائبة منابه بل يُقدَّر بعدها فعل (٢) .

وذهب بعضهم إلى أنها تنوب مناب العامل ، واحتج بأنه إذا 'فرقت' المنعوتات وجميع نعتها فإنه يتبعها نعتاً نحو : قام زيد وعمر وخالد العقلاء ، فلولا أن الواو نائبة مناب العامل لم يجمع النعت لثلاث يُفصل بين العامل والمعمول ، ولو كان العامل مقدراً لعمل عاملان في معمول واحد .

وذهب بعضهم إلى أنها لا تنوب مناب العامل ، ولكن يُقدَّر بعدها ،

(١) لعل « لا » مقحمة .

(٢) في الأصل : « بل يُقدَّر بعدها فيما عدا » وهو تحريف .

واحتجّ بظهوره في بعض المواضع نحو : قام زيد وقام عمرو ، وأنشد قول الشاعر^(١) :

٥٦٦ - بَلْ بَنُو النَّجَارِ إِنَّ لَنَا فِيهِمْ قَتْلَى وَإِنَّ قِرَّةَ

قال : فظهور العامل في التمثيل و « إن » ، دليل على أنها واسطة لانتوب^٢ مناب^٣ عامل ، وأنه يُضمَرُ بعدها فيقدر ، ولا يجتمع النائب والمنوب عنه ، فدل على دعوى النيابة المقدمة الذكر .

وذهب بعضهم إلى أنه [إن] كان الفعل لاثني فإزِيدَ فهي تنوب مناب^٤ العامل نحو ما مثل به ، وإلا فلا تنوب منابه ، بل يكون مقدراً بعدها .

وهذه الأقوال كلها عندي مدخولة^٥ ، والذي ينبغي أن يقال وهو الصحيح إن شاء الله :

إن الواو في عطف المفردات واسطة موصلة^٦ عمل العامل قبلها إلى ما بعدها بها على معنى العطف والتشريك ، كما أن الواو في : « استوى الماء والخشب » موصلة^٧ عمل العال فيما قبلها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى « مع » ، وكما أن^٨ ١٩٧ الباء في « مررت بزيد » موصلة عمل العامل فيما قبلها لما بعدها على معناه بحسبه من مروب^٩ أو غيره ، وكذلك « إلا » ، في الاستثناء وهذا أصل مريب في العربية من خلاف بعض المواضع المشككة فتدبره^{١٠} ، وحكم الفاء ونم وحتى في ذلك حكم الواو مع المعاني التي اختصت بها .

ومن ذهب إلى أنها تنوب مناب^{١١} العامل فيلزمه الفساد في جمع النعت في تفریق المنعوتات في نحو ما مثل بمنل ما أفسد به قول من يقول بتقديره بعدها ، إذ النائب حكمه في العمل والفصل حكم العامل المنوب عنه .

ومن ذهب إلى أنه قدّر^{١٢} بعدها فيلزمه من الفساد ما لزم صاحب المذهب

(١) نسب في السيرة ٢٣/١ إلى خالد بن عبيد المزني ، وهو في الروض الأنف ١/ ١٧٠ :
والتره طلب الثأر ، وانظر في الروض الأنف بحثاً نحويّاً عن هذه الفكرة ١/ ١٧٠

الأول كما ذكر ، وما احتج به من الظهور لا حجة فيه لأنه إذا ظهر صارت المسألة من باب عطف الجمل ولا كلام فيها ، إذ لا خلاف في الواو في ذلك ، فقوله : « وإن تیره ، أراد : « وإن لنا ، نحذف لنا ، لدلالة الكلام عليه .

ومن ذهب إلى التفصيل فيلزمه في فعل الاثنين ما يلزم صاحب المذهب الأول من أن ما ينوب مناب العامل فهو في حكمه ، وكأنته في معنى الظاهر ، والفعل لا يصح إظهاره هناك لاحتياج الظاهر أو المقدّر إلى فاعلين فازيد ، وأخرى بالفساد إذا قدّر بعدها على المذهب الثاني ، ويلزمه فيما عدا ما يحتاج إلى فاعلين فازيد ما لزم صاحب المذهب الثاني ، ففسدت هذه المذاهب وضع ما قلنا .

والدليل عليه إجماع المعطوف والمعطوف عليه في التثنية للعامل الأول ، وكذلك في الجمع ، ولا اعتبار في العمل للواو ، فنقول إن شئت : اختصم زيد وعمر ، وإن شئت : قام الرجلان ، وكذلك تقول في الجمع نحو : اختصم زيد وعمر ، وخالد ، واختصم الرجال ، وقام زيد وعمر ، وخالد ، وقام الرجال ، فاعلم ذلك .

وعلى صحة هذا القول وفساد غيره يظهر الصحيح من القولين في جواز حذف هذه الواو أو عدم الجواز وهو الصحيح ، لأنها موصلة لمعنى العطف والتشريك ، فإذا حذف زال هذا المعنى ، فزالت فائدتها ، فإن جاء من ذلك شيء فضرورة كقوله (١) :

٥٦٧ - وكيف لا أبكي على علّاتي صبا نحي غبار ثقي قتيلا
وقوله (٢) :

٦٨ - كيف أصبحت كيف أمسيت ممّا

يزرع الودّ في فؤاد الكريم

(١) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٢٩٠/١ ، واللسان (صبح) . والمعلات : ج هلّة وهو ما يتملّ به ، وفسرهما فيما بعدها ويريد غرّا عليها صباحا وبعد المغرب وفي القائلة .
(٢) لم أمتد إلى قائله ، وهو في الخصائص ٢٩٠/١ ، وأمال السبيلي ١٠٢ ، والبحر المحيط ٢/٣٨٥ ، والمجمع ١٤٠/٢

وكذلك يظهر على صحة الصحيح من القولين في جواز عطفها على عاملين أو عدمه ، وهو ألاَّ يُعطفَ لضعفها في الدلالة عليهما معاً ، فلا تقول : « ضربتُ زيداً في الدار والسوق عمرأً » ، على عطف المفردات ، ولكن هذا من عطف الجمل ، والعامل محذوف / تقديره « وضربتُ » ، دلَّ على حذفه الأول ، فلا تكونُ المسألة ١٩٨ من هذا الموضع فلا ينبغي أن تُبنى عليه .

(فإن عطفَ جملةٍ على جملةٍ لم يلزم تشريكٌ في اللفظ ولا في المعنى ، ولكن في الكلام خاصة ، ليُعلم أن الكلامين فأكثر في زمان واحد أو في قصد واحد ، فذلك جاز أن يُعطف بها إذ ذاك جملة خبريةٌ على مثلها وعلى طلبية ، وجملة طلبية على مثلها وعلى خبرية ، فتقول : قام زيد وقعد عمرو ، وقام زيد واقعد ، وعلى هذا يجوزُ : بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ، فالواو عطف طلب - وهو الدعاء - على الخبر ، وحُكي من كلام البديع : « ظفِرنا بصيدٍ وحيثك الله أبا زيد » ^(١) ، وتقول : قم وقعد زيد وقم واقعد وقم ولا تقعد ، ولا تقم واقعد ، وكذلك حكمُ الجملة الابتدائية مع الفعلية نحو : قام زيد وعمرُو قائم ، وزيد قائم وقعد عمرو ، وكلُّ ذلك جائز بما ذكرتُ لك .

والمناسبة في الجمل هو الكثير ، وربما يكونُ ظاهرُ الكلام عطفَ المفردات وهو عطف الجمل ، ومنه العطفُ على عاملين كما ذكر ، ومنه قوله تعالى : « وتصريف الرياح آيات » ^(٢) ، تقديره : وإن في تصريف الرياح آيات ، ومنه في عطف النعوت ذاً اختلف إعرابها ، نحو : مررت ياخوتك الظرفاء العقلاء الكرام بخفض الظرفاء ، ورفع العقلاء ، ونصب الكرام ، الأول تابعاً والثاني مرفوع على خبر ابتداءٍ مقدَّر ، والثالث على إضمار فعل تقديره : أمدح أو أعني أو شبه ذلك ، وعليه قوله تعالى : « لكن الراسخون في العلم منهم

(١) انظر شرح مقامات الهذلي : المقامة البغدادية ٧١

(٢) نص الآية : « إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين . . . وتصريف الرياح

آيات » الجاثية هـ

والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، والمقيمِينَ الصلاةَ والمؤتِينَ الزكاةَ ،^(١) ومنه قوله تعالى : « والسائلِينَ وفي الرقاب » ثم قال : والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسِ والضَّرَّاءِ ،^(٢) ومنه قولُ الشاعر^(٣) :

٥٦٩ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطِّلَ
وَشَعْنًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي
وقوله^(٤) :

٥٧٠ - لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ
سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

الموضع الثاني : أن تكون حرف ابتداء^(٥) ، ومعنى ذلك أن تكون لا ابتداء الكلام ، وسواء كان جملة اسمية أو فعلية فلا يَرْتَبِطُ ما بعدها من الجمل بما قبلها في شيء مما ذكرنا في عاطفة المفردات أو الجمل ، وذلك قولك : قام زيد وأنتم اخرجوا ، وقام زيد وضربَ عبْدُ الله خالداً ، وهل قام زيد وإثك يا عمرو

(١) النساء ١٦٢ (٢) البقرة ١٧٧

(٣) البيت لأمية بن أبي عائذ كما في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، وروايته فيه :

لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلَاتُ الصَّدْوِ
رُعُوجٌ مُرَاضِيْعٌ مِثْلَ السَّعَالِي

وهو في الكتاب ٦٦/٢ ، ومعاني القرآن ١٠٨/ ، واللسان (رضع) ، والمقرب ٢٢٥/١ ، وابن يميّش ١٨/٢ ، والمعني ٦٣/٤ ، والخزانة ٢٦/٢ . والمطل : ج عاطل وهي التي لاحلي لها . والشعث : ج شعناء وهي السقي تلبّد شعرها ، والمراضيع : ج مرضاع وهي الكثيرة الإرضاع ، والسعالى : ج سعالاة وهي القول .

(٤) البيتاء : الخيونق بنت هفّان ، وهما في الديوان ٢٩ ، والكتاب ٥٧/٢ ، والقراء ١٠٥/١ ، وأمالى الشجري ٣٤٥/١ ، والإنصاف ٤٦٨ ، والأشعري ٣٩٩ ، والزهر ١٤٥/١ ، والمعني ٦٠٢/٣ ، والهمع ١١٩/٢ ، والخزانة ٣٠١/٢ . ولا يبعدن : لا يهلكن ، والجزر : ج جزور وهي الناقة تجزر ، وطيب المعاهد كناية عن العفة ، وقوله « سم » جاء في الأصل : « سماء » وهو تحريف .

(٥) وهي وار الاستئناف ، انظر الجنى ٦٣

لخارج ، وقام زيد ومالي بخروج زيد من علم ، قال الله تعالى : « هل تعلم له سمياً ، ويقول الإنسان إذا ما ميتٌ لسوف أُخْرِجَ حياً » (١) . ومنه قوله ١٩٩ تعالى : « ولا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ، ومن الأنعام حمولةٌ وفرساً » (٢) وقوله تعالى : « وما أنتم بمُعْجِزِينَ ، ولو أن لكل نفس ظلمت ما في الأرض » (٣) وهو كثير ، ومنه قول الشاعر (٤) :

٥٧١ - وَقَدْ أَغْتَدِي وَمَعِيَ الْقَانِصَانُ وَكُلُّ بَمَرٍ بِأَقْمُقْتَفِرُ
وعلى ذلك ينبغي أن يُحمَل قول الشاعر (٥) :

٥٧٢ - وَبَلَدٌ قَطَعَهُ عَامِرٌ وَجَلَّ نَحْرَهُ فِي الطَّرِيقِ
وقوله (٦) :

٥٧٣ - وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعَافِرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
وما كان نحو هذا مما تُقدَّر بعده « رب » ، ولا تحمل الواو على أنها بمعنى « رب » ، كما ذهب بعضهم إليه ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب « رب » ، وباب « بل » ، والفاء فلا نعيده .

الموضع الثالث : أن تكون للحال ومعنى ذلك أن تجيء بعدها جملة تكون في موضع الحال من ذي حال ، نحو قولك : جاء زيد ويده على رأسه ، وخروج

(١) مريم ٦٥ ، ٦٦ (٢) الأنعام ١٤١ ، ١٤٢ (٣) يونس : ٥٣ ، ٥٤
(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٦٠ ، والأضداد ٢٩٩ . والقانصان : الصائدان ، والمربأة : مكان يربأ فيه كالجبل مثلاً ، والمقتفر : أي يتبع آثار الوحش .
(٥) لم أمتد إلى قائله ، وهو شاهد عروضي . في المعيار ٦٥ ، والافتناع ٥٥ . والقسطاس الورقة ٢١ ، وفيه « حسره » عوضاً من « نخره » ، وقوله « نخره » ورد في الأصل « محرف » وهو تحريف .
(٦) البيت لجران العمود ، وهو في ديوانه ٥٢ ، والكتاب ٢٦٣/١ ، وابن يعيش ٥٢/٨ ، واللسان : « إلّا » ، والأشئوني ٢٢٩ ، والميني ١٠٧/٣ ، والمص ٢٢٥/١ ، والخزائن ١٩٧/٣ .
واليعافير : أرلاد الأطباء ، والعيس : البقر .

زيد وعبدُ الله جالس ، وقام زيد وقد خرجَ غلامُه ، إلا أنَّها تتقدَّر تارةً
بـ «إذ» الظرفية ، وتارةً بـ «في حال» ^(١) ، وهي في التقديرين للحال ، فحيث لم
يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالاً بها قدَّرتْ بـ «إذ» نحو قولك : جاء
زيد والشمس طالعةً ، أي : إذ الشمس طالعة ، ومنه قوله تعالى : «يَغْشَى طَائِفَةٌ
مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ» ^(٢) ، وقال الشاعر ^(٣) :

٥٧٤ - تَبْدُو كَوَاكِبُهُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ

لا التَّوَرُّ نُورٌ وَلَا الإِظْلَامُ إِظْلَامٌ

وحيث كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال قدَّرتْ بـ «في حال» ، نحو
قولك : جاء زيد وقد ضربَ عبده «أو» : [و] هو يضرب عبده ، أي ^(٤) زيد
يضرب ، أي : في حال ضربه عبده ، ومنه قوله تعالى : «ودانيةٌ عليهم ظلالُها
وذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذَلُّيلًا» ^(٥) وقوله تعالى : «لم يدخلوها وهم يطمعنون» ^(٦) .

ولا بد مع ذلك ضلَّه من صرف الجملة إلى تقدير المفرد : إمَّا من اللفظ ،
وإمَّا من المعنى ، لأنه أصل الحال فتقديره في نحو قولك : «والشمس طالعة» :
طالعة الشمس في حال قيامه ، وفي قولك : «ويضرب عبده» : ضارباً عبده ،
وعلى هذا قياس الجمل الواقعة حالاً ، فاعلمه .

ويشترط في الجملة الواقعة بعد الواو التي للحال أن تكون خبرية وهي
التي تحتل الصدق والكذب لصحة وقوعها ، ولا تكون طلية [لأنَّ]
«إذ» غير واقعة .

ثم لا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية فلا يخلو أن يكون فيها

(١) في الأصل : «بذي حال» وهو تحريف . (٢) آل عمران ١٥٤

(٣) البيت للتابعة ، وهو في ديوانه ٢٢٢ (٤) في الأصل : «أو» وهو تحريف .

(٥) الإنسان ١٤ (٦) الأعراف ٤٦

ضمير يعود على ذي الحال أو لا يكون ، فإن كان لم تلزم الواو فيها كقول الشاعر (١) :

٥٧٥ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَاِمِرُهُ وَرَفِيقَهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

وإن لم يكن فيها ضمير / لزمت الواو نحو : جاء عمرو وزيد قائم ، ومنه ٢٠٠ والشمس طالعة ، لأن الواو هي الرابطة للجملتين ، فلولاها لم يقع ارتباط بينهما .

وإن كانت فعلية فلا يخلو أن يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً ، فإن كان ماضياً لفظاً ومعنى لزمته " قد " ، ولا تدخل على الماضية معنى ، ولزمت الواو ، وإن لم يكن فيها ضمير يعود على ذي الحال نحو : قام زيد وقعد عمرو ، أو لم يقعد عمرو .

وإن كان فيها ضمير لم تلزم الواو أيضاً ، نحو : قام زيد قد خرج أبوه ، وربما جاء هذا بغير " قد " ، كقوله تعالى : " أو جازوكم حصيرت صدورهم " (٢) ، على أحد الإعرابين ، وقول الشاعر (٣) :

٥٧٦ - وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ

كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

وكذلك تقول : قام زيد لم يقم أبوه ، بالواو وبغيرها .

وإن كان مضارعاً فلا بد من المضمر معه في الجملة عائداً على ذي الحال ، فيجوز

(١) البيت للأعشى ، وليس في ديوانه ، وهو في أدب للكاتب ٢٧٨ ، وشرحه ٢٧٩ ، وأما الشجري ١٩٠/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٢ ، والمغني ٥٥٩ ، والأشعري ١٩٢/٢ ، والمص ٢٤٦/١ ، وشواهد المغني ٨٧٨ ، والخزانة ٢٣٣/٣ ، والدرر ٢٠٣/١ . ونصف : انتصف ، وهو يصف غائصاً لطلب الأول .

(٢) للنساء ٩٠ ، والبصريون يوجبون دخولها على الماضي الواقع حالا ، إما ظاهرة أو مقدرة كما في الآية . وقالهم الكوفيون والأخفش لكثرة وقوعها حالا بدون قد ، انظر المغني ١٨٨ ، ٧٠٧ . وفي الآية أعارب كثيرة انظرها في المغني ٤٨٠

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي كما في الخزانة ٢٥٤/٣ ، وهو في أمالي القاضي ١٤٧/١ ، والمقرب ١٦٢/١ ، والإنصاف ٢٣٣ ، والشذور ٢٢٩ ، وابن يعيش ٦٧/٢ ، والعيني ٦٧/٣ ، والمص ١٩٤/١ .

إذ ذاك فيه إثبات الواو وحذفها ، فلا تلزم ، بل الكثير حذفها نحو قولك : جاء زيدٌ
يَتَصَكُّ عَيْنَهُ ، وقد قالوا « وبصك » ، وكذلك قال الشاعر (١) :

٥٧٧ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُ نَجَوْتُ وَأَرَاهُهُمْ مَالِكَا

وبعضهم يجعل الجملة في المثال والبيت اسمية ، ويقدرُ المبتدأ قبل الفعل كأنه
قال في المثال : « وهو يصك عينه » ، وفي البيت : « وأنا (٢) أراهم » ، وإنشأ
ذلك لكثرة وجود واو الحال مع الاسمية وقلتها مع الفعلية المضارع فعلها ، وهو
متكلف (٣) لا ضرورة تدعو له .

الموضع الرابع : أن تكون للقسم عوضاً من الباء نحو قولك : « والله لتخرجن »
والله لتقصدن زيدا ، والأصلُ الباءُ لأنَّها حرف جزمٍ في القسم وغيره ، ويجوز
إظهار فعل القسم معها وحذفه ، ولا يجوز ذلك في غيرها من حروفه ، فدلُّ على
أصالتها ونوعية غيرها في الباب ، قال الله تعالى : « والطور وكتابٍ مبطور » (٤) ،
وقال : « والشمس وضحاها » (٥) ، وهو في القرآن كثير .

ولا تخفُض في هذا الباب إلا الظاهر بخلاف الباء ، فإنَّها تخفُض الظاهر
والمضمَر كما تقدَّم في بابها وفي باب التاء ، فدلُّ على أصالة الباء وفرعية الواو ،
وإنشأ دخلت في هذا الباب وخفُضت لكونها تقرُّب من الباء في خروجها من
الشفتين ، وقد تقدَّم في باب التاء من الكلام ما فيه كفاية فاعنى إعادتها هنا .

الموضع الخامس : أن تكون بمعنى « مع » مشوبة بمعنى باء المفعول به ،
وإذا لم يكن فيها هذا الشوب كانت العاطفة المذكورة ، فإذا نـ يقع الاشتراك (٦)

(١) نسب في اللسان : « رهن » إلى همام بن مرة ، أو عبد الله بن همام ، وهو في المقرب
١٠٥/١ ، والأشعري ٢٥٦ ، والدور ٢٠٣/١ . والأظافير : ج أظفور ، والمراد به هنا : السلاح .

(٢) وضع تحت قوله « وأنا » عبارة صح .

(٣) أي تأويل بعضهم للمثال والبيت ، وفي الأصل : « مكلف » وهو تحريف .

(٤) الطور ١ (٥) الشمس ١ (٦) في الأصل : « الاشتراط » وهو تحريف .

بين الواوَيْن في مسائل هذا / الموضع وصورة ما بعدها كصورة المعطوف في الامجية ٢٠١
 إلا أن المنصوب بعدها في معنى المفعول به ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ،
 بمعنى أن القيام وقع منها من غير معنى زائد ، فذلك هو العطف ، وإذا أردت
 أنه وقع منها على أن الثاني فعل به الأول فعلاً فذلك المفعول معه فيكون
 منصوباً ، فكأنك قلت : قام زيد وعمرو معه ، وعلى هذا قالوا : « استوى الماء
 والحبة » ، بنصب « الحبة » وجاء البرد والطيالة أي : « ساوى الماء الحبة »
 فاستوت معه ، وساق البرد الطيالة فكانت معه ، فلهذا انتصب ما بعد الواو
 مفعولاً معه ^(١) . ولوجه آخر : وهو أن الواو مقدرة بـ « مع » فلما نابت
 الواو المذكورة منابتها رجعت نصبها إلى ما كان مخفوضاً بعدها ، كما انتصب
 المستثنى بعد « إلا » ، مع كونها حرفاً ، لأنيتها في معنى « غير » وهو منصوب ،
 إذا قلت قام القوم غير زيد ، إلا أن نصب « مع » نصب الظروف ،
 ونصب ما بعد الواو على المفعول معه للعامل قبلها بوساطتهم ، كما عمل ما قبل
 « إلا » ، فيما بعدها النصب بوساطتها ، وقد تقدم بيان ذلك في بابها .

ويجوز أن يكون العامل فيما بعد الواو المذكورة الفعل كما مثل قبل ،
 ومعنى الفعل ، نحو قولك : مالك وزيداً ، ومالك وقصة من تريد ، على تقدير
 الملابسة بعدها ، وكذلك ما أنت وزيداً ، و « ما أنت وقصة » من تريد ، على
 إضمار الملابسة أيضاً . ومنه قول الشاعر ^(٢) :

٥٧٨. فما أنا والسَّيرَ في مَدَلَجٍ يُبرِّحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

(١) انظر آراء النحويين في انتصاب المفعول معه : الإنصاف ٢٤٨ ، والجنى ٦٠ ، وأسرار
 العربية ٧٤ ، ورأي المؤلف هو أي البصريين .

(٢) البيت لأسامة بن الحارث كما في ديوان الهذليين ١٩٥/٢ ، وروايته فيه :

مَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتَلَفٍ يُعْبَرُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

وهو في الكتاب ٣٠٣/ رابن يعيش ٥٢/٢ ، واللان (عبر) ، والمعني ٩٣/٣ ،
 والمص ٢٢١/١ ، والدرر ١٩٠/١ . وأراد بالذكر الجمل ، والضابط ، القوى ، والتبريح : المشقة .

وقال آخر (١) :

٥٧٩ - قَمَا أَنَا وَالتَّلَدُّ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ يَهَامَةُ بِالرَّجَالِ
ومذه الوار لا يصح أن تكون بعد مالك - فَمَا (٢) تقدم - عاطفة ، ويجوز في غير ذلك .

الموضع السادس : أن تكون ناصبة للفعل المضارع الواقع بعدها باضمار « أن » ،
فيتخلص للاستقبال ، وذلك في باين :

الأول : في جواب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والتضيض
والدعاء والنفي والشرط والجزاء ، كما نصبت الفاء في أجوبتها على ما ذكر في
بابها كقولك : فَمَ وَأَكْرَمَكَ ، وَلَا تَقُمْ وَأَكْرَمَكَ (٣) ، وَلَا تَقْدُومُ وَأَكْرَمَكَ
وَلَيْتَكَ تَقُومُ وَأَكْرَمَكَ ، وَهَلَا تَقُومُ وَأَكْرَمَكَ ، وَاغْفِرْ لَزَيْدٍ وَيَدْخُلْ (٤) ،
وَمَا يَقُومُ زَيْدٌ وَأَكْرَمَهُ (٥) ، وَإِنْ تَقُمْ وَتَخْرُجَ أَكْرَمَكَ ، وَإِنْ تَقُمْ أَكْرَمَكَ
وَأَحْسَنَ إِلَيْكَ ، وَأَحْكَمَهَا فِي الْعُطْفِ اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ وَالِاسْتِثْنَاءِ وَإِضْمَارِ « أَنْ » ،
٢٠٢ وصرّف ما بعدها إلى المصدر كأحكام الفاء فقسها / عليها نصيب ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

والثاني : باب المخالفة وهي نوعان :

الأول : في اللفظ وهو أن تعطف الفعل على الاسم المصدر نحو قولك :
أعجبني قيامك وتعدت ، وكلامك وتصمت ، فتصيب ما بعدها بإضمار « أن » ،
أيضاً ليقع الاتفاق في عطف مصدر على مصدر ، فإذا قلت : « أعجبني قيامك وتعدت » ،
فتقديره : وأن تعدت ، وبصير إلى : أعجبني قيامك وقعودك . قال الشاعر (٦) :

-
- (١) نسب في الكتاب ٣٠٨/١ إلى مسكين الدارمي ، وهو في الكامل ٢٨٨ ، وابن
يميش ٥٠/٢ ، والأشعري ٢٢٣ ، والرواية فيه : « فمالك » . والتلد : الذهاب والجمي ، حيرة .
(٢) ردت « فَمَا » في الأصل بالتكرار . (٣) سقط مثال الاستفهام : هل تقوم وأكرمك .
(٤) لعلها محرفة عن « وأكرمك » طلباً للسياق . (٥) لعلها « وأكرمك » .
(٦) نسب في سر الصناعة ٢٧٥/١ إلى ميسون بنت بحدل الكلية ، وهو في الكتاب
٤٩٩/١ ، وأمال الشجري ٢٨٠/١ ، وابن يمشي ٢٥/٧ ، والشذور ٣١٤ ، والمغني ٢٩٥ ، وابن عقيل
٩٠/٤ ، والأشعري ٥٧١ ، وشراهد المغني ٧٧٨ ، والخزانة ٥٩٣/٣ . والشفور : الثياب الرقيقة .

٥٨٠ - لَلْبُسُ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
أي : وأنْ تَقَرَّ عَيْنِي ، أي : وقرَّ عيني^(١) ، وقال آخر^(٢) :

٥٨١ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوِيَّتُهُ
تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ
على رواية مَنْ روى « تَقْضِي » ، كأنه قال : وأنْ يَسَامُ ، أي : وسامة ،
وإنَّمَا حَكَمْنَا أَنَّ النِّصْبَ بَعْدَهَا لِأَنَّ لِيلَانَةَ أَوْجَهُ .

أحدها : عدمُ جواز العطف ، عطف فعل على اسم ، لأنَّ من شرط الواو
العاطفة أن تُشْرَكَ في العطف بين المتفقين الحدَّ لا الختلافيه^(٣) كما ذكر في بابها .
والثاني : أَنَّهُ قد مُسِمَتْ مُظْهَرَةً بَعْدَهَا ، قال الشاعر^(٤) :

٥٨٢ - أَبَتْ الرُّوَادِفُ وَالْثُدَيُّ لِقُمُصِهَا
مَسَّ الْبُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظُهُورًا
والثالث : أَنَّهُ لو كانت ناصبةً بِنفسها لَنَبَتْ في كلِّ موضعٍ يقعُ بعدها
الفعل في العطف .

وهذه الواو في هذا الموضع - على اختلاف أنواعه عاطفةٌ في التحقيق لأنها
كلُّها راجعةٌ إليه ، ألا ترى أنَّ المتقدمة الذكر في هذا الموضع ترجع إلى العاطفة ،

(١) في الأصل « أعيني » والمهمزة معجمة لأنَّ الشاعرة ذكرت العين مفردة .

(٢) البيت للأعشى ، وهو في الديوان ٧٧ ، والكتاب ٢٩٥/١ ، والمقتضب ٢٧/١ ،
وأُمالي الشجري ٣٦٣/١ ، وابن يعيش ٦٥/٣ ، والنسفي ٥٦٠ ، وشواهد المغني ٨٧٩
والنواء : الإقامة ، واللُّبانات : ج لبانة وهي الحاجة .

(٣) في الأصل : « والمختلفية » وهو تصحيف .

(٤) البيت في الحماسة ٩٣/٢ غير منسوب ، وهو في ديوان صمر بن أبي ربيعة ٤٩٢ في
الشعر المنسوب إليه . والثدي : ج ثدي . والقمص : ج قميص .

لأنك إذا قلت : ثم وأكرمك ، فالمعنى : ليكن منك قيام وإكرام مني ، وكذلك سائر الأجوبة ، وكذلك في هذا النوع لما ذكر ، وفي النوع الآتي الآن بعد .

النوع الثاني : المخالفة في المعنى لإرادة نفي الجمع بين الشئين كقولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، المعنى : مع أن تشرب اللبن ، أي : لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن لعاديتها عليك ، ومنه قول الشاعر (١) :

٥٨٣ - لا تنه عن خلق وتأتي مثله

عار عليك - إذا فعلت عظيم

وهذه أيضاً عاطفة في المعنى لأنها تنصب بإضمار « أن » ، (٢) ، ود أن ، وما عملت فيه في موضع المصدر المعطوف على مصدر آخر مقدّر بما قبلها ، وهي بمعنى المصاحبة فهي ك (مع) .

فهذه جملة مواضع الواو الزائدة على اللفظ .

وزاد بعض النحويين مواضع أخرى غير ما ذكرنا ، وذلك : الواو التي بمعنى « رب » ، وقد تقدّم فساد دعوى ذلك (٣) في الفاء وبل ، فلا نعيده ، والواو الزائدة (٤) ، وهي التي دخولها كخروجها (٥) ، وواو الثانية ، أي التي تأتي

(١) نُسب في الكتاب ٤٩٧/١ إلى الأخطل ، وقال في الخزانة ٦١٧/٣ ، والصحيح أنه لأبي الأسود ، وهو في حاشية البحري ١٧٤ والأزهية ٢٤٣ ، واللسان (عكظ) ، وابن يعيش ٢٤/٧ ، والشذور ٢٣٨ ، والمغني ٣٩٩ ، وابن عقيل ٨٧/٤ ، وشواهد المغني ٧٧٩ . وقوله « مثله » جاء في الأصل : « مثلها » وهو تحريف .

(٢) وهو مذهب البصريين ، وانظر مذاهب النحويين في الناصب للفعل : الإنصاف ٥٥٥ (٣) أقحم في الأصل بعد قوله « ذلك » : « إفساده » .

(٤) معطوف على قوله : « الواو التي بمعنى رب » ، ومذهب الكوفيين والأخفش والمبرد أنه يجوز أن تقع زائدة ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز . انظر : الإنصاف ٥٦ (٥) في الأصل : « لخروجها » وهو تحريف .

في ثامن الأسماء ، والواو التي بمعنى « أو » ، وهذه الواوات إذا حُفقت رجعت ياءاً / (١) ذكرنا في مواضعها .

٢٠٣

وأما الزائدة فهي التي في قوله تعالى : « إذا السماء انشَقَّت » ، ثم قال : « وأُذِنتُ لربِّها وحُفَّت » ، (٢) ، قال زائدها (٣) : « إنَّ المعنى أُذِنتُ لأنَّه جواب « إذا » وكذلك قوله تعالى : « فَلَمَّا أَسْلَمَا وتلَّ للبحين » (٤) ، قال : المعنى : تلَّ للبحين ، وقوله تعالى : « [حتى إذا] جَاؤُوهَا وفتحت أبوابها » (٥) ، قال : معناه فتحت أبوابها ، وقول الشاعر (٦) :

٥٨٤ - فَلَمَّا أَجْزُنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَى

وقال الآخر (٧) :

٥٨٥ - حَتَّى إِذَا أُمْتَلَأَتْ بُطُونُكُمْ . وَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبُّوا
وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمِجَنُّ لَنَا إِنَّ الْغَدُورَ لَفَاحِشٌ خَبٌ

قال معناه « قلبكم » ، وهذا مذهب كوفي ، والبصريون يخرجون ذلك كله إلى معنى العطف والجواب مقدر وتقديره « أبلغ من ذكره » ، إلاَّ قوله تعالى : « وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » (٨) فإنَّ الواو فيه واو الحال ، لأنَّ الكرامة للواصلين

(١) رقم النسخ هذه اللوحة برقم ١٠٣ ، والصواب ١٠٢ (٢) الانشقاق ٢٠١

(٣) نسب صاحب الأزهية ٢٤٥ هذا القول إلى قتادة . (٤) الصافات ١٠٣

(٥) الزمر ٧١ . (٦) البيت لامرئ القيس ، وهو في الديوان ١٥ وعجزه :

بِنا بطنَ حَقْفٍ ذِي رُكَامٍ عَقَنْقَلٍ

وهو في الأزهية ٢٤٤ . والإنصاف ٤٥٧ ، والخزانة ٤١٣/٤ . وانتحى : اعترض ، والحقف من الرمل : الموج ، والعَقَنْقَل : التمعن المتداخل .

(٧) البيهقي للأسد بن يعفر وهما في ديوانه ١٩ ، ورواية الديوان بالتقديم والتأخير بينها ، ومعاني القرآن ١/٢ ، وثلث ٥٩ ، والأزهية ٢٤٥ ، وأمالى الشجري ٣٥٧/١ ، والإنصاف ٤٥٨ ، واللسان (قل) ، وابن عيش ٩٤/٨

(٨) الزمر ٧١ ونص الآية : حتى إذا جَاؤُوهَا وفتحت أبوابها .

لندخلها أن يجدوا أبوابها مفتحة لهم ، فجواب « إذا الساءُ انشَقَّت » ، تقديره :
 ظهر الحقُّ أو تبيَّن الأمرُ أو نحو ذلك ، وجواب : « فلمَّا أسلما » ، منَّا عليه ،
 أو صرفناه عن ذلك أو نحو ذلك ، وجواب : « فلمَّا أجزنا » ، في البيت : نلتُ
 مقصودي أو بلغتُ مرادي ، وجواب « حتى إذا » ، في البيتين : غدَرْتُم ،
 لدلالة « إنَّ الغدور » عليه .

وأما واوِ الثمانية ^(١) فهي التي في نحو قوله تعالى : « حتى إذا جاوزوها
 ومُشِحتْ أبوابها » ^(٢) ، قال بعضهم : الواو هنا تدلُّ على أن أبواب الجنة ثمانية ،
 وقوله تعالى : « والناهون عن المنكر » ^(٣) لأنَّها أتت في الثامن من الأسماء
 التي قبلها ، وقوله تعالى : « وأبشكرا » ^(٤) أتت في الثامن بعد السبعة الأسماء
 قبلها ، وقوله تعالى : « وثامنهم كلبهم » ^(٥) ، وهذه الواو وإن وقعت
 دالة على الثمانية أو في الثامن لا يخرُجها ذلك عن معنى العطف أو واو الحال
 في مثل « وفُتِحَتْ » ، كما ذكر ، وقعت في الثامن بالعرض لا بالقصد ، فاعلمه .

وأما التي بمعنى « أو » في قوله تعالى : « إنا لمبعوثون أو آباؤنا الأولون » ^(٦)
 على قراءة من فتح الواو لأنه قد قرئ كذلك ، وقرئ « أو آباؤنا »
 فبوقوع « أو » موقعتها جعلها - هذا الذي زادها - بمعناها .

والصحيح أن الواو للعطف جامعة مُشركة في اللفظ بين ما بعدها وبين اسم
 « إن » الذي هو ضمير في قول : « إنا » ، إلا أن الهمزة للاستفهام دخلت
 عليها ، وهي في التقدير داخلة على « إن » ، إلا أنها أخرت لمعنى ليس هذا
 موضع ذكره ، ولو عكس هذا القائل القول فقال : « إن » أو « في الآية بمعنى
 الواو لكان أشبه لوجود معناها فيها كما هي في قول الشاعر ^(٨) :

(١) قال في الجنى ٦٥ : وأثبت هذه الواو ابن خالويه والحري . (٢) الزمر ٧١
 (٣) التوبة ١١٢ (٤) الواقعة ٣٦ (٥) الكهف ٢٢ (٦) الواقعة ٨٠٤٧
 (٧) في الأصل : « بمعنى ها » وهو تحريف . (٨) تقدم برقم ١٥٨

٥٨٦ - أَوْ يَسْرُحُوهُ

أو قول الآخر (١) :

٥٨٧ - أَوْ عَلَيَّهَا فَجُورُهَا

وقد ذكر ذلك في باب « أو » ، فإذا سقطت / هذه المواضع صح ما ذكرنا ٣٠٤
من مواضع الواو خاصة .

* * *

القسم الثاني : التي تكون موضوعة (٢) في اللفظ لها ثمانية مواضع .

الموضع الأول : أن تكون علامة للجمع المذكر السالم وهي نوعان :
نوع " تكون دلالة على من يعقل من المذكّرين ، ونوع تكون دلالة على أن
الكلمة "حذف" منها أو "غيرت" .

النوع الأول : يكون في الجامد والمشتق قياساً ، فأما الجامد فيشترط فيه -
إن كان مكبراً - خمسة شروط ، وحينئذ يجمع بها وهي : الذكورية والعلمية
والعقل وخلوّه من هاء التأنيث وعدم التركيب نحو : زيدٌ وزيدون ، وأحمد
وأحمدون ، فإن كان مؤنثاً نحو : هند فلا يجمع بها ، وكذلك إن كان غير علم
كالرجل ، وهذا لم يجمع بها ، فأما قولهم : اللذون واللاؤن في جمع الذي فليس
واحدٌ منها يجمع حقيقة ، لأنه ليس [له] مفردٌ من لفظه وإنما هو اسم
جمع ، وكذلك الأعداد والعقود من عشرين إلى تسعين ، فيوقف في جمعها
كذلك على السماع .

وإن كان غير عاقل نحو جمل وفرس لم يجمع بها ، وإن كان غير خالٍ من

(١) تقدم برقم ١٥٩

(٢) في الأصل : « مصوغ » والصواب ما أثبتناه ، كما ورد من تقسيم المؤلف قبل .

هاء التانيث كطلحة وورقاء لم يجمع بها ، وإن كان مركباً كعبلك وحضرموت
لم يجمع بها ولا بغيرها .

وإن كان مصغراً اشترط فيه ثلاثة شروط من الحسة المذكورة : المذكورية
والفعل وخلوة من هاء التانيث ، نحو : رُجِيلٌ ورجيلون فإن نقص شرط منها
لم يجمع بها كعين وثرة .

وأما المشتق فيشترط فيه أربعة شروط : الثلاثة المذكورة في المصغر ،
والرابع : ألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء ، وذلك قولهم في ضارب :
ضاربون ، وفي قائم : قائمون ، فإن نقص شرط منها لم يجمع كذلك ، نحو :
طالق ونابت وقائمة و... (١) وحمراء ، فإن طالق ، مؤنث ، و نابت ،
لا يعقل ، و قائمة ، بناء التانيث ، و حمراء ، لا يجمع بالألف والتاء ،
فأحمر لا يجمع بالألف والنون ، وربما أجروا ما لا يعقل مجرى من يعقل ،
لصحة وقوع فعله منه حقيقة أو مجازاً ، كقوله والشمس والقمر رأيتهم
في ساجدين ، (٢) .

واعلم أن الخلاف في هذا الواو هو الخلاف في ألف التثنية ، وقد يذنا
حكيمها في موضعها في باب الألف فلا نعيده هنا ، وحكم إياه أيضاً في هذا الجمع
كحكم الواو ، فاعلمه .

النوع الثاني : أن تكون دلالة على أن الكلمة نقص حرف منها أو
غيّرت ، وذلك ثلاثة أنواع : نوعٌ حذف منه حرف لفظاً ، ونوعٌ حذف
منه حرف توها ، ونوعٌ غيّر توها ، ومنها ما هو جمع حقيقة ، ومنها ما هو
٢٠٥ اسم / جمع . وجملة ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه .

النوع الأول : الذي حذف منه حرف لفظاً ، قولهم : ميون في جمع مائة ،

(١) كلمة غرومة لم أتبينها . (٢) يوسف ؛

وُثْبُونٌ فِي جَمْعِ 'ثَبَّة' (١) ، وَثُظْبُونٌ فِي جَمْعِ 'طَبَّة' (٢) ، وَرِثُونٌ فِي جَمْعِ رِثَّة ،
وَسِينُونٌ فِي جَمْعِ سِنَّة ، وَبُرُونٌ فِي جَمْعِ بُرَّة (٣) ، وَعِضْثُونٌ فِي جَمْعِ عِضَّة (٤) ،
وَقَلُونٌ فِي جَمْعِ قَلَّة (٥) ، وَكُرُونٌ فِي جَمْعِ كُرَّة ، وَعِزْزُونٌ فِي جَمْعِ عِزَّة (٦) ،
قال الشاعر (٧) :

٥٨٨ - ثَلَاثُ مِثِينَ وَالْجُدُودُ الْعَوَائِرُ
وقوله (٨) :

٥٨٩ - عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّةٌ دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ
وقال آخر (٩) :

٥٩٠ - فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى ذَنَى الْوَعْظُ مِنْهُمْ
قُلُوبًا وَأَكْبَادًا لَهُمْ وَرِثِينَا
وقال الله تعالى : « عَنْ الْيَمِينِ وَعَنْ الشِّمَالِ عِزِينَ » (١٠) ، وقال الله تعالى :

-
- (١) الثبّة : الجماعة ، وانظر في هذه الألفاظ : أمالي الشجري ٥٧/٢
(٢) الطّبة : حد السيف . (٣) البرّة : الحلقة تكون في أنف البعير .
(٤) العضّة : الفرقة والقطعة من الشيء .
(٥) القلّة : خشية يلعب عليها الصبيان . (٦) العزّة : الجماعة والفرقة .
(٧) لم أقف عليه ، والجدرود : الخطوط ، والعوائر : ج عائر وهو التمس .
(٨) البيت لم يدي ، وهو في ملحقات ديوانه ١٢٧ ، والكتاب ٤٤٤/٢ ، والمنصف ٣٣٨/١ ،
والمنع ٤٦٧ ، وإن يعيش ٨٤/١٠ ، واللسان (لمح) ، والدرر ٢٢٧/١ . والمبرقات : النساء
المتزينات ، والبرون : ج برة وهي الخللخال ، وسور : ج سوار ، وقوله : « تبدو » غير
واضح في الأصل .
(٩) لم أمتد إلى قائه ، وهو في أمالي الشجري ٦٥/٢ ، ورواية الصدر فيه .

فَعِظْنَاهُمْ حَتَّى أَتَى الْغَيْطُ مِنْهُمْ

واللسان « رأي » . (١٠) المارج ٣٧

« الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ » (١) أي : مثل أعضاء متفرقة ، وقال تعالى :
« وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ » (٢) فهذه الألفاظ كلها (٣) لما حُذفت
منها لاماتها عُوضَ منها الواو دلالة على ما حُذفت منها وُجِمع (٤) [جمعاً] مثلاً
لثلاثاً يتغير البناء بالتكسير ، فيخرجوا عما قصده من الدلالة على المحذوف ،
[و] لم يجمع بالألف والتاء لأنه يُشْرِكُ معه في ذلك ما لم يحذف منه كعائشات
وقاطمات ، وهذه الواو إنما كانت في المؤنث ، وأصلها أن تكون دلالة على التذكير
لاختصاصها بالدلالة على المحذوف لا غير .

ومن هذه الألفاظ ما لامه المحذوفة واو ، ومنها ما لامه ياء ، ومنه ما لامه
هاء ، وبَسَطُ الكلام على تحقيق ذلك مُحْكَمٌ في كتب التصريفين وليس حظنا
هنا سوى الإعلام بحقيقة هذه الواو لا غير

النوع الثاني : ما حُذفت منه حرف توهماً ، وذلك قولهم : أرضون في جمع
أرض ، ودُعَيْدِهون في جمع دَهْدَاه وهي القطعة من الإبل ، وفُتْكَرُون في
جمع فُتْكَر ، وأَيِّنْكَرون في جمع أَيْنْكَر تصغير أَبْكَر ، والْبَرَّحُون في
جمع الْبَرَح ، والأَقْشُورُون في جمع أَقْشُور . وفُتْكَر والْبَرَح والأَقْشُور
أسماء الدواهي .

قال الرازي (٥) :

٥٩١ - قَدْ وَرَدَتْ إِلَّا دُهَيْدٍ هِينًا قَلِيصَاتٍ وَأَيِّنْكَرِينَا

فهذه الألفاظ بُجِيعَتْ بالواو والنون دلالة على أنها قد حُذفت منها شيء
توهماً وهو التاء التي تدل على التأنيث ، فـ « أرض » مؤنثة فحقها أن تكون

(١) الحجر ٩١ (٢) الكهف ٣٥

(٣) أقحم يمد « كلها » في الأصل : « حذفت » . (٤) أي : اللفظ منها .

(٥) لم أمتد إلى قوله ، وهو في الكتاب ١٦٤/٢ ، وفيه « قد شربت » ، واللسان (بكر)
وشواهد الشافية ١٠٠ . والدُهْدَاه : حاشية الإبل ، والقلوص : الفتية منها ، وكذلك الأَبْكَر .

بتاء التانيث ، قال الله تعالى : « والأرض بعد ذلك دَحَاهَا » (١) ، « وما طحاها » (٢) ، فلمَّا استُخِلت بغير تاء بقيت التاء متوهمةً فيها في التقدير فجعلت الواو تدلُّ عليها (٣) .

وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المخدوة في النوع الأول ، لأن بين تاء التانيث ولام الكلمة مناسبة من جهات :

منها : أن الاسم الذي تكون فيه بالتاء إذا كان وباعياً يُصَغَّرُ بغير هاء نحو : عُقَيْرِب في عُقْرِب ، وَزَيْتَيْب في / زَيْتَب ، ولا يقولون عُقَيْرِبَة ٢٠٦ ولا زَيْتَيْبَة كما يقولون في قَدَر : قَدَيْرَة وفي شمس : شَمْسَة ، وإنها ذلك لأن الحرف الرابع كتاء التانيث في المؤنث بها ، فكما لا يدخلون على تاء التانيث تاءً أخرى ، كذلك لا يدخلونها على الحرف الرابع .

ومنها : أنهم قد عاقبوا بين التاء ولام الكلمة في بعض المواضع ، فحيث ثبتت إحداهما سقطت الأخرى ، وذلك قولهم طَبَة وطَبِي ، وَلُغَة وَلُغِي ، وَبُرَة وَبُرِي ، فثبتت التاء في المفرد دون اللام وثبتت اللام في الجمع دون التاء ، وإنها ذلك لتأسيها وأن التاء كلام الكلمة في اللزوم .

ومنها : أن الواو التي يجب قلبها ياء لوقوعها طرفاً كدَلْوٍ وأدَلٍ وحَقْوٍ (٤) وأحَقٍ ثبتت قبل تاء التانيث فلا تُخَدَفُ ، لأنها إذ ذاك لم تقع طرفاً كما في أدَلٍ وأحَقٍ وذلك في نحو مخدوة (٥) وعرقوة (٦) ، لولا التاء لقلب الواو ياءً فدل ذلك على أنها كحرف من الكلمة في نحو : عَصْرُوط (٧) ومنصور .

(١) النازعات ٣٠ (٢) الشمس ٦ ، ونص الآية « والأرض وما طحاها » .

(٣) قوله « عليها » غير واضح في الأصل . (٤) الحفر : الحصر . وانظر : المبتع ٥٥٨ .

(٥) القمعدوة : الهنة الناشئة فوق الفنا ، بين الذؤابة والقفار .

(٦) العرقوة : خشبة معروضة على الدلو ، وكل أكمة متقادة في الأرض .

(٧) العصفوط : ذكر العطاء .

وأما « دَهْدَهون » فكانتُ جمع دُهْدَهَة تصغير دَهْدَاهَة لأنها القطعة من الإبل ، فحقها أن تكون مؤنثة بناءً التانيث فروعياً ذلك وجعلتُ مقدرة ، وجعلت الواء دالة على حذفها .

وأما أبْيَكِرُون فجمع أبْيَكِر تصغير أبْكَر ، وكان حقه أن يكون « أبْكَرَة » كاندية وأجرية جمع جَرَوِي فيؤنثُ على معنى القطعة ، فلمَّا توهَّم ذلك مُجمع بالواو والنون دلالة على ذلك .

وأما « فِتْكَرُون » و « البرْحُون » و « الأَقْوَرون » فكل واحد منهم جمع ما هو في معنى الداهية ، والداهية مؤنثة ، فكذلك ما في معناها ، فلمَّا توهَّموا ذلك جعلوا الجمع بالواو والنون دلالة على ذلك ، وجمع ذلك كله على معنى التكثير في الأمر الداهي واختلاف أنواعه ، فاعلمه .

وبما يجري ولم يُسمع له مفرد فهو جمع غير حقيقي قولهم في البلاد : قِتْشَرِين ^(١) وفلسطين ويبرين ^(٢) ونصيين ^(٣) وصرفين ^(٤) وعاندين ^(٥) والسيْلِحُون ^(٦) وعلشون وباسمين ، فكان لفظ كل واحد منها مؤنث على معنى البلدة أو البقعة أو القطعة ، فلمَّا روعي ذلك المتوهمُ جعل بالواو والياء دلالة على ذلك .

وأما العقودُ فإنَّها كانت جمع عشرة وثلاثة وأربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة لم ينبغ أن تدخل في هذا الباب لأن تأنيثها ظاهر ، وإنَّما ذلك

(١) قنسرين : كانت مدينة بجانب حلب ، ثم ضُمَّت إليها . معجم البلدان ٤٠٤/٤

(٢) يبرين : من قرى حمص . معجم البلدان ٥٢٦/١

(٣) نصيين : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة بين الموصل والشام . معجم البلدان ٢٨٨/٥

(٤) كذا في الأصل ، ولم نَقم على بلد بهذا الاسم ، لعلها صرين ، بلد بالشام . معجم

البلدان ٤٠٥/٣

(٥) عاندين : مرقلة في جبل إضم ، معجم البلدان ٧٢/٤

(٦) السيلحون : قرب الحيرة بين الكوفة والقادسية ، معجم البلدان ٢٩٨/٣

اسمه جمع لاجمع له ، فهو مسموع لا يتعلل لخروجه عن هذه الأبواب وإن كانت ملفقة التعليل .

النوع الثالث : ما غيّر توهمًا فدلّت الواو على ذلك ^(١) ، نحو قولهم :
« إوزون ، في جمع إوزة ، و « إحرثون ، في / جمع أحرثة ^(٢) و « حرثون ، ٢٠٧
في جمع حرثة ^(٣) ، قال الشاعر ^(٤) :

٥٩٢ - تلقى إلاوزون في أكناف دارتها
بيضا وبين يديها الثبن منشور
وقال آخر ^(٥) :

٥٩٣ - لا خمس إلا جندل الإحرثين
وقول آخر ^(٦) :

٥٩٤ - فما حوت نقدة ذات الحرثين
وكان الأصل : إوززة وإحررة ^(٧) ، وحررة في معنى أحرثة ، فجرت مجراها
فلما نقلت حركة الزاي الأولى والراء الأولى إلى الواو والحاء لاجتماع المثلين سكنتا
فاندغمتا فيما بعدهما ، فجعل ^(٨) الجمع بالواو والنون عوضاً من التغير المذكور ، ولا

(١) قوله : « فدلّت الواو على ذلك » غير واضح في الأصل .

(٢) العبارة في الأصل : « واحذرن في جمع احدة » وهو تصحيف .

(٣) الحرة : أرض ذات حجارة سود .

(٤) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٢٠٥ ، وابن يعيش ه/ه ، واللسان (دور) ،

ودارتها : الموضع الذي تكون فيه الناقة .

(٥) نسب في اللسان إلى أصحاب عليّ ، وهو في ابن يعيش ه/ه وبعده :

والنمس قد أجشمك الأمرين

(٦) لم أمتد إلى قائله ، وهو في ابن يعيش ه/ه ومعجم البلدان ٢: ٦٢

(٧) في الأصل : « احززة » وهو تصحيف .

(٨) في الأصل : « فجعلا » وهو تحريف .

يُقاسُ على شيء من الثلاثة الأنواع غيرها فيما فيه الحذف والتغيير ، وإنما عُلِّلَ من ذلك ما عُلِّلَ بعد السماع لأنه ليس باباً يُبنى عليه .

واعلم أن ما الإعرابُ بالحركات في آخره من ذلك كقنسرين وفلسطين وإوزين وصرفين^(١) ويا تمين لا كلامَ عليه لأنه مفرد^(٢) ، وإنما الكلام عليها إذا جرت منجرى زيدين وعمرين من الجموع ، فافهمه والله المستعان .

الموضع الثاني : أن تكون علامة الجمع في الفعل الماضي والمضارع إذا تأخرت الأسماء عنها نحو : قاموا الزيدون ويضربون الضمرون ، ومن كلامهم : أكلوني البراغيثُ ، ومنه عند بعضهم قوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظالموا »^(٣) ، « وعموا وصموا كثيرٌ منهم »^(٤) ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الألف ، وهذه اللغة شاذة قليلة الاستعمال^(٥) .

فإذا تقدمت الأسماء على الفعلين المذكورين فهي ضمير اسم نحو : الزيدون قاموا ، والعمران يخرجون ، وقد مضى الكلام على الخلاف فيه ، والصحيح مما قيل في ذلك ، والرد على المخالف في الباب المذكور فقس عليه .

الموضع الثالث : أن تكون دلالة على التذكير في موضع ، والتذكير والجمع في موضع ، فالدلالة على المفرد المذكور في الضمير نحو : ضربته وقتلته ، كما دلت الألف على التانيث في الضمير في نحو : ضربتها وقتلتها ، والدالة على التذكير والجمع في نحو : ضربتمو وقتلتمو ، كما كانت الألف دالة على التثنية فيه في نحو : ضربتا وقتلتا .

وربما حذفت هذه الواو تخفيفاً فكُنْتُ الميم ، فقل ضربتم وقتلتم ، إذ الميم تدلُّ على الجمع لما فيها من معنى الزيادة للتعظيم كما تقدم في باب الميم .

(١) قوله : « صرفين » غير واضح في الأصل .

(٢) في الأصل : « مفرد » والباء مقحمة . (٣) الأنبياء ٣ (٤) المائدة ٧١

(٥) قال السيوطي : « أُنْثِيَتْ » في كتب الحديث المدونة الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة

وجودتها ، انظر : الجنى ٦٦ ، ونسب بعضهم هذه اللغة إلى بعض قبائل العرب ، انظر الجنى ٦٧

الموضع الرابع : أن تكون إشباعاً للضمة كما كانت الألف إشباعاً للفتحة وذلك نحو قولهم في أنظر : أنظور ، وفي أشكر : أشكور ، ومنه قول الشاعر (١) : / ٢٠٨

٥٩٥ - حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ
وقد ذكر في باب الألف أيضاً .

الموضع الخامس : أن تكون إطلاقاً للقافية المطلقة لأجل الوزن ، وذلك أن تأتي في موضع النون من آخر العروض السبعة التي هي : فعولن وفاعلن ومفاعيلن وفاعلاتن ومفعّلن ومفاعِلن ، أو الألف من مفعولاً ، وكل ذلك من نفس وزن البيت ، وتختصُ بذلك التسمية الواو إذا كانت زائدة على الكلمة لا احتياج إليها كقول الشاعر (٢) :

٥٩٦ - أَمِنْ ذِكْرِ سَلَمَى أَنْ نَأْتِكَ تَنْوُصُو
فَتَقْصُرُ عَنْهَا خَطْوَةً وَتَبْوُصُو
وقول الآخر (٣) :

٥٩٧ - أَقْفَرُ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبُو
فَالْقُطَيْبِيَّاتِ فَالذُّنُوبُو
وقوله (٤) :

٥٩٨ - عَفَا ذُو حُسَى مِنْ فَرَّتْنَا فَالْقَوَارِعُ
فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالْتِلَاعُ الدَّوَائِعُ
وقد تسمّى واو الضمير إطلاقاً كالزائدة ، وذلك بالفرض لا بالحقيقة كقوله (٥) :

(١) تقدم برقم ١٠

(٢) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ١٧٧ ، والبحر المحيط ١٢٨/١ . وتنص : تتحول ، وتبوص : تسبق

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٠ ، والسنادر ١٩٧ ، والجمهرة ١٧٣ ، والخصائص ٤١٩/٢ ، واللسان (قطب) .

(٤) تقدم برقم ٥١٥ (٥) لم أقف عليه .

٥٩٩ - فَأَنْتَ أَنْتَ وَإِنْ شَطُوا وَإِنْ زَارُوا

وقد تسمى أيضاً الواو الأصلية إطلاقاً بالفرض نحو قوله (١) :

٦٠٠ - سَلَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو
وقوله فيها (٢) :

٦٠١ - وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سَنِينَ ثَمَانِيَا

عَلَى صِيرٍ أَمْرٍ مَا يَمُرُّ وَلَا يَحُلُو

وإنما سميت هذه الواو إطلاقاً لأنها أطلقت حرف الروي ، وهو الحرف الذي التزمت عليه القافية إلى الحركة من عقال التقييد وهو السكون ، فكل قافية كان رويها متحركاً فهي مطلقة ، وكل قافية كان رويها ساكناً فهي مقيدة ، فلذلك قيل لحروف المد الثلاثة : الواو والألف والياء حروف إطلاق ، لأن ما قبلها لا يكون إلا متحركاً بالضم أو الفتح أو الكسر ، والمقيد هو نحو قوله (٣) :

٦٠٢ - أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَّتْكَ هِرٌّ وَمِنْ الْحُبِّ جُنُوتٌ مُسْتَعِيرٌ
فالراء هو الروي ، وهو مقيد بالسكون كما ترى .

الموضع السادس : أن تكون للتذكير إما مضي ، فتمدّها (٤) إذا وقفت على الكلمة المتحركة بالضم نحو قولك في أضرب زيداً ، إذا وقفت على « أضرب » دون « زيداً » : أضرب ، وذلك دلالة على أن في الكلام محذوفاً بعد الكلمة هو « مراد » ، وحكمها في ذلك حكم الألف ، وقد ذكرت في بابها .

(١) البيت لزهير وهو في ديوانه ٩٦ وعجزه :

وَأَقْفَرَ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيقُ وَالثِّقْلُ

وهو في الخزانة ٣٣٤/٢

(٢) الديوان ٩٦ ، واللسان (صير) . وصير أمر : منتهاه وصيروته .

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٤٥ ، والخمائن ٢٢٨/٢ ، واللسان (هرر) .

(٤) قوله « فتمدّها » غير واضح في الأصل .

الموضع السابع : أن تكون للوقف وهو نوعان : نوع^١ في الاستثبات بـ «مَنْ»
في باب الحكاية عن النكرة المرفوعة^(١) ، نحو قولك في استثبات / مَنْ قال جاء ٢٠٩
رجل : مَنْ ، وجاء رجلاً : مَنْ^(٢) ، وجاء رجالاً : مَنْ ، وجاءت امرأة :
مَنْ^(٣) ، وجاءت امرأتان : مَنْ^(٤) ، وجاءت نساء : مَنْ ، وإنما ذلك دلالة^٥
على اسم مرفوع .

ومن العرب مَنْ يجعل لـ «مَنْ» ، علامات المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث ، فيقول في جاء رجل : مَنْ ، وجاء رجلاً : مَنْ ، وجاء رجالاً :
مَنْ ، وجاءت امرأة : مَنْ بتحريك النون ، وجاءت امرأتان : مَنْتان يسكون
النون ، وجاء نساء : مَنْتان .

فإذا وصلت كلامك في اللغتين حذفت الواو والعلامات فقلت : مَنْ يا هذا ،
ولا يُقاس على قوله^(٦) :

٦٠٣ - أتوأناري فقلت : مَنْ أنتم فقالوا الجين قلت عموأظلاماً
أو قال : صباحا ، على اختلاف الروايتين لأنه شاذ من شعري في جني .

والنوع الثاني في غير ذلك من المنونات المرفوعة عند بعض العرب فيقول على
على لغتهم في « جاء زيد » في الوقف : جاء زيدو ، وفي قام رجل فيه : قام
رجلو ، وهي لغة قليلة الاستعمال ، وكان الواو في الوقف عندهم في المرفوع عوض^٧
من التنوين في الوصل ، فلذلك أثبتوها دلالة عليه .

فإن كان الاسم مبنياً لا يفعلون ذلك فيه ، ولغة هؤلاء إثبات الألف في الوقف

(١) انظر : ابن يعيش ١٤/٤ ، والأشعوني ٦٤١/٣

(٢) في الأصل : « منوا » والألف مقحمة ، لأن هذه اللغة يحكى بها إعراب المسؤول
عنه فقط ، وثمة لغة أخرى سيذكرها المؤلف .

(٣) نسب في ابن يعيش ١٦/٤ إلى شمر بن الحارث الطائي ، وهو في الكتاب ٤٧١/١ ،
ومنازل الحروف ٦٤ ، والخصائص ١٢٩/١ ، والمقرب ٣٠٠/١ ، واللسان (ألس) ، وابن عقيل :
١٤٦/٤ ، والأشعوني ٦٤٢ ، والعيني ٤٩٨/٤ ، والحزائنة ٢/٣

في المنصوب ، والياء في الحذف ، المنوتين ، وهذه اللغة إحدى اللغات السبع في الوقف على المعرب الصحيح ، واللغة الكثيرة فيه الوقف على السكون في الرفع والحذف ، وعلى الألف في النصب ، فاعلمه .

الموضع الثامن : أن تكون في بنية الكلمة فلا تعكّل لأنها مبدأ لغة ، ولكن يوقف فيه مع السماع ، فتكون [ثانية] في مثل كَوَثِر ، وثالثة في مثل : كَتَبُوا^(١) ، وخامسة في مثل كَيْثَاو^(٢) ، ولم تُرَدَّ أولاً ، لأنها لو زيدت أولاً لأشكل أمرها ، لأنه لا يعلم هل هي همزة أو واو ، وإذا يجوز فيها إذا كانت أولاً غير زائدة وجهات : الممز وعدمه نحو : أجوه ، وجوه .

وأما « وَرَتَّل »^(٣) فالواو فيه أصلية ، فوزنه فَعَتَّل كَعَبْتَقَس^(٤) ، زيدت في نفس الكلمة للدهن نحو : عجوز وعُضْرُفُوط^(٥) ، ودلالة على المفعول نحو : مضروب ومقتول ، وزادتها لهذا المعنى في نفس الكلمة قياساً ، فاعلمه .

* * *

القسم الثاني : التي هي بدل من أصل ، ونعني بالأصل ما كان قبل بدلها منه أصلاً بنفسه ، لأنه من نفس الكلمة ...^(٦) ، وهذه الواو على ثلاثة أقسام : قسم بدل من همزة ، وقسم بدل من أف ، وقسم بدل من ياء .

فالقسم التي هي بدل من همزة لها ثلاثة مواضع :

٢١٠ الموضع الأول : أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام إذا كان بعدها / ألف وهمزة مسهلة^(٧) نحو قولك في آليت : وآليت ، وفي [أ] آمتم : وآمتم ،

(١) الكثرة : السحاب المتراكم . (٢) الكثرة : الوافر اللحية .

(٣) الورتل : الدامية . (٤) العبتق : السبي الخلق .

(٥) المضرفوط : ذكر العطاء . (٦) كلمة مخرومة لم أُنْبِئْهَا ، لعلمنا : « خاصة » .

(٧) قال في الجنى ٦٧ « ولا ينبغي ذكر هذا ، إذ لو فتح الباب لحدث الواو من حروف

الاستفهام ، والإبدال في ذلك عارض لاجتماع المميزين ، وانظر مثل هذا الرد في المفتى ٤٠٨

ومنه قراءة قبل من رواية ابن كثير : « وآمَنتُم به قبل أن آذنَ لكم »^(١) ، وإنَّما ذلك لكراهة اجتماع همزتين في الأصل وإن كان بينها ألف .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من همزة المضارعة في الفعل الرباعي إذا دخلت عليها همزة الاستفهام نحو قولك في أَأَكْرَمُ زيداً : أوكرم^(٢) زيداً وفي أَأُنْبِئُكَ بكذا : أُنْبِئُكَ ، والأصل : أَأَكْرَمُ زيداً وَأَأُنْبِئُكَ بكذا ، وهذا من باب تسهيل الهمزة المضمومة بنسبة حركتها التي هي الضمة ، وقرأ بعضُ القراء نحو قوله تعالى « قل أَوُتِبْتُكُمْ بخيرٍ منْ ذلكم »^(٣) و « أَوُنْزِلَ عليه الذكر »^(٤) و « أَرُشِّدُوا خلقهم »^(٥) ، و « أَوُلِّقِيَ الذكر »^(٦) ، وكذلك حكم المكسورة إذا كان قبلها ضمة في همزة أخرى قبلها من كلمة أخرى ، [و] لأنها أصلية فليست من الباب لأنَّ كلامنا في الحروف التي^(٧) لمعنى نحو : « السفهاء ولا » في : السفهاء إلى ، و « الشهداء وإذا » في : « الشهداء إذا » وهو كثير .

الموضع الثالث : أن تكون بدلاً من همزة التانيث في التثنية والجمع والنسب نحو قولك في حمراوان^(٨) وحمراوات وحمراوي ، وخنثفساء وخنثفساوان وخنثساوي . وحكم همزة الإلحاق في ذلك كحكم همزة التانيث ، نحو قولك في علباء^(٩) وقرباء : علباوان وقرباوان^(١٠) ، وعلباوات [وقرباوات] وعلباوي وقرباوي ، ولا يلزم ذلك بل فيها لغة أخرى : البقاء على لفظ الهمزة في المواضع الثلاثة ، والأولى أكثر .

* * *

-
- (١) الأعراف ١٢٣ (٢) في الأصل « أوكرم » والألف مقحمة .
 (٣) آل عمران ١٥ ، سهل الهمزة الثانية نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر النشر ٣٦٤/١
 (٤) سورة ص ٨ ، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر : النشر ٣٦٤/١
 (٥) الزخرف ١٩ ، وهي قراءة نافع ، القرطبي ٥٨٩٣ ، انظر النشر ٣٥٣/٢
 (٦) القمر ٢٥ ، سهل نافع وابن كثير وأبو عمرو ، انظر النشر ٣٦٤/١
 (٧) في الأصل : « الذي » وهو سهر . (٨) في الأصل : « حمراوان » وهو تحريف .
 (٩) العلباء : عصب عنتى البعير . (١٠) في الأصل : « قباوان » وهو تحريف .

القسم المبدأة من ألف لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من الألف الزائدة الثانية في بنية الكلمة في التصغير وجمع التكسير ، وذلك قولك في تصغير ضارب : ضَوَيْتُرب ، وقاتل : قَوَيْتُبل ، وفي جمعها المكسّر : ضوارب وقواتل وكذلك ما كان نحو ذلك .

وإنشأنا انقلبت الألف في ذلك إلى الواو في التصغير لأنّ الاسم إذا صغّرَ لزم ضمّ أوله ، ولا يصحّ أن يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً فنقلبت واواً لأجل الضمة قبلها .

وأما قلبها^(١) في التكسير فبالحمل على التصغير ، إذ ليس لها قبلها ضمة توجب قلبها واواً ، وإنما يحمل التكسير على التصغير لأنّه ياسبه في أن ثالثة حرف علة زائد ثالث بعده مكسور إن كان أزيد من ثلاثة بغير علامة تأنيث ، نحو ضَوَيْتُرب^(٢) وضوارب ، ولأجل ذلك يحمل التصغير على التكسير في نحو قولهم في تصغير أسود : أُسَيُود ، بإظهار الواو ، وكان القياس قلبها ياء إلا^{٢١١} أنه لما قيل في التكسير : أساود ، حمّل / التصغير عليه لأنّها من واو واحد كما ذكرنا لك .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ألف الندبة التي في مثل قولك : وازيداه ، وامرأه ، وذلك إذا خيف التباس بين التثنية والجمع في الضمير المضاف إليه نحو قولك في غلامهم وغلامكم : واغلامكموه واغلامهموه ، لأنه لو بقيت الألف فقليل واغلامها^(٣) ، واغلامكها ، لا تلبس بالتثنية والجمع فنقلبت الألف واواً لأجل الضمة قبلها في كونه جميعاً .

* * *

(١) في الأصل : « قلبها » وهو تحريف . (٢) في الأصل : « ضريب » وهو تحريف .

(٣) سقطت الهاء من « واغلامها » في الأصل .

القسم المبذلة من الياء أيضاً لها موضعان .

الموضع الأول : أن تكون بدلاً من الياء الثانية والزائدة في بنية الكلمة إذا بُنيتَ لِمَا لم يُسمِّ فاعله نحو قولك في يَيطِرُ^(١) : يوطِر ، وفي هَيِّنْتُمْ^(٢) : هُونِم ، وفي سَيَّطِرُ : سُوطِر ، وكذلك تقول في تصغير الاسم ...^(٣) فيه كذلك نحو قولك في صَيَّرَف : صَوَيَّرَف ، وَصَيَّقَلَ : صَوَيَّقَلَ ، فنقلب الياء واواً في الوجهين لأجل ضمة ما قبلها ، لأنَّ ما لم يُسمِّ فاعله يلزم ضمُّ أوله ، وكذلك المصغَّرُ ، وعلَّةُ ذلك فيها مذكورة في كتب النحويين ، والضمة تناقض الياء ، إذ هي بعض الواو التي تناقضها لعلو الواو وسفل الياء ، فاستثقل اجتماعها ، فإذا قُلبتْ واواً تناسبا فخفَّ النطقُ بها .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ياء بدل من ألف ، وذلك [قولك] في مصدر فاعَلْتُ : ضيراب من ضارَبْتُ ، وقِيَتَال^(٤) من قاتَلْتُ ، فهذا النوع إذا صغَّرْتَه لزم قلب تلك الياء واواً لأجل الضمة أيضاً قبلها ، فتقول : ضَوَيَّرِب وقَوَيَّتِيل ، وينبغي أن تنقلب أيضاً واواً في جمع التكسير فيقال : ضوارِب وقوائِل ، وليس لذلك تعليل إلا الحملُ على التصغير لأنَّهما من واحدٍ كما ذُكر ، فاعلمه .

باب الواو المركبة

اعلم أن الواو تتركبُ مع غيرها من الحروف مع الألف : وا ، ومع الياء : وَّي ، فذلك حرفان .

باب وا^(٥)

اعلم أن « وا » حرفٌ للنداء مختصٌ بباب الندبة وهي التفجيعُ على الميت وذكرهُ بأشهر أسمائه ليكونَ ذلك عذراً في التفجيع عليه والتفجيع على مَنْ ناله

(١) ييطر : عالج الدراب . (٢) هينم فلان : دعا الله ، وتكلم ، واخفى كلامه .

(٣) كلمة مخرومة لم أتبينها . (٤) في الأصل : « قيتال » وهو تحريف .

(٥) انظر في « وا » : الجنى ١٤١ ، المنى ٤٠٨ .

مكروه ، وهي من فعل النساء غالباً لشدة تقجعهن وقلة صبرهن على المسكاه
وضعف عقولهن ، وللمندوب أحكام ليست غرضنا وإنشأ مقصدنا « وا ، (١) » .

٢١٢ / وحكما أن يُتدب بها البعيد لمد الصوت بها ، واختلف (٢) فيها : فقيل :
واؤها بدل من ياء لأن « يا » هي أم حروف النداء لاستعمالها في هذا الباب
وفي غيره ، وفي المسافة القريبة والوسط والبعيدة ، وإنشأ « وضعت » بالواو في
هذا الباب لوجود حرف من حروف التأوه فيها وهو الواو .

وقيل : هي أصل بنفسها في هذا الباب وهو الصحيح ، إذ لو كانت بدلاً من الياء
لاستعملت في غير هذا الباب في الاستغاثة إذ فيه التأوه لما يحدث على المستغيث
فعدم كونها هناك دل على أنها هنا أصل بنفسها ، والألف بعدها لمد الصوت ،
فاعلمه ، وإنما دخلت « يا » في هذا الباب لأنها أم حروف النداء لما تقدم .

باب وَي (٣)

اعلم أن [وي حرف تنبيه] (٤) معناها التنبيه على الزجر ، كما أنشأ معناها
التنبيه على الحض ، وهي تُقال للرجوع عن المكروه والمخذور ، وذلك إذا وُجد
رجل يسب أحداً يُوقعه في مكروه أو ي تلفه أو يأخذ ماله ، أو يُعرض
به (٥) لشيء من ذلك ، فيقال (٦) لذلك الرجل : وَي ، ومعناها تنبيهه وازديجره
عن فعلك ، ويجوز أن توصل بها كاف الخطاب : ويك .

وقيل في قوله تعالى : « ويكأن الله يسط الرزق لمن يشاء » (٧)
و « يكأنه لايفلح الظالمون » (٨) : إنشأ « وَي » دخلت لمعنى التنبيه كما

(١) قوله : « وا » غير واضح في الأصل ، (٢) قوله : « واختلف » غير واضح في الأصل .

(٣) انظر في « وي » : الجنى ١٤١ ، والمنى ٤٠٩

(٤) ما بين معرفين سقط من الأصل ، وثبت في نقل الجنى عن المؤلف ١٤٢

(٥) عبارة الجنى : « أو يعرض له بشيء » . الجنى ١٤٢

(٦) في الأصل : « يقال » والتصويب من الجنى ١٤٢

(٧) الرعد ٢٦ (٨) الأنعام ٢١

ذَكَرْنَا ، و « كَانَ » حرف تشبيه عاملة على حكم « كَانَ » المذكورة في بابها ، وقيل : إنَّها « وَي » المذكورة والكاف للخطاب كما ذكر ، و « أَنْ » معمولة لفعل مُقَدَّر ، كأنه في التقدير : اعلم أن الله ، واعلم أنه ، وقيل : إنَّ الأصل : وبلك ^(١) فحذفت اللام وبقي « وبك » ، وهذا دعوى في الحذف لاحتمالها ، إلا أن صلاح المعنى له ، وليس كل ما يصلح النطق به يحكم ، وإنما الصحيح أن تكون « وَي » حرف تنبيه على القولين الأولين ، لأنه الالتيق بالمعنى والظاهر في اللفظ ، فاعلمه .

باب الياء

اعلم أن الياء جاءت في كلام العرب مفردة ومركبة مع غيرها من الحروف .

باب الياء المفردة ^(٢)

اعلم أنَّها تنقسم قسمين : قسم أصل ، وقسم بدل من أصل ، فالقسم التي هي أصل لها اثنا عشر موضعاً ^(٣) :

الموضع الأول : أن تكون المضارعة نحو : يقوم ويقعد / ويخرج ، وقد ٢١٣ تقدّم معنى المضارعة في باب التاء ، وهذه الياء هي أصل في المضارعة إذا كانت حرف علة خالصة بخلاف الهززة والتاء والنون التي وضعت لأجلها ، وقد ذكر معنى ذلك في أبوابها .

ولهذه الياء دليل على أصليتها في المضارعة ، وذلك أنه إذا كان بعدها واو ، وبعد الواو كسرة فإن الواو تحذف لوقوعها بينها وبين الكسرة ^(٤) نحو :

(١) نسب صاحب الجنى هذا الرأي إلى الكسائي ١٤١

(٢) انظر في الياء : الجنى ٧٠ ، المغني ٤١٢ ، سر الصناعة : الورقة ٢٩٨ أ

(٣) ذكر صاحب الجنى للياء ثلاثة أقسام هي : الإنكار والتذكّر وحرف تأنيث ، ثم قال :

« وما سوى ذلك فلا يُعمد من حروف المعاني » .

(٤) انظر : المتع ١٧٤

يَعِد وَيَزِن وَيَقِف ، والأصل : يَوْعِد وَيُوزِن ، ويَرْقُب ، لأنَّهَا من الوعد والوزن والوقف ، وأُجْرِيَت التاء والمهمزة مجراها في ذلك لأنَّهَا معها في معنى المضارعة كما أنَّ « أَكْرَم ، وأَمَنَالِه اسْتَشْقِل فُحْدِفَتْ » همزته التي للتعدي لاجتماع الهمزتين فقليل : أَكْرَم ، وأُجْرِيَت باقي حروف المضارعة مجراها في حَذَفِ الهمزة بعدها لاجتماعها في المضارعة .

فَأَمَّا يَطَأُ وَيَسْعُ وَيَدْعُ ^(١) فالأصل فيها كسر الطاء والسين والذال فلذلك حُذِفَت الواو التي كانت فيها بين الكسرة والياء لأنَّ الأصل : يَوْسِعُ وَيُوسِعُ وَيُوسِطُ وَيُودِعُ ، فلَمَّا حُذِفَت الواو فَتَحَ ذلك كُلُّهُ من أجل حرف الحلق بعده ، فَأَمَّا يَذَرُ فَعَوِملَ معاملة يَدْعُ لأنه في معناه .

وهذه الياء تدلُّ على الغائب المذكور نحو : زيدُ يقوم ، والغائبين المذكورين نحو : الزيدان يقومان ، وعلى الجمع المذكور نحو : الزيدون يقومون ، وعلى الجمع المؤنث الغائب نحو : الهنداتُ يقمنَ ، قال تعالى : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » ^(٢) ، وقال تعالى : « وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ قَتَّةٌ » ^(٣) ، وقال تعالى : « وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » ^(٤) و « قَالَ [رَبِّ] السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ » ^(٥) وقال الشاعر ^(٦) :

٦٠٤ - وَيَقْلَنَ شَيْبُ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِيرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

الموضع الثاني : أن تكون للنصب والحذف في التثنية والجمع الذي على حدة ما نحو قولك : رأيتُ الزيدَينَ والزيدَينَ ، ومررتُ بالعمَريَينَ والعمَريَينَ ، والخلاف فيها وفي نونها قد تقدَّم في باب الألف فلا نُعيدُه .

الموضع الثالث : أن تكون علامة تأنيثٍ في الفعل المضارع للمؤنثة المخاطبة ، وذلك نحو أنتِ تقومينَ يا هندُ ، وأنتِ تخرجينَ ، قال الله تعالى : « فانظري ماذا

(١) انظر : المتع ١٧٧ (٢) مريم ٣٥ (٣) البقرة ١٠٢

(٤) البقرة ١١٨ (٥) يوسف ٣٣ (٦) تقدم برقم ١٤٥

تأمرين ،^(١) ، وهي كتاء التانيث المتصلة بفعل الماضي في نحو : قَامَتْ وقَعَدَتْ ، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش ، والنحويون كلُّهم يخالفون له فيما أعلم^(٢) لأنَّهم يزعمون أنَّها اسم^(٣) وهو الصحيح الذي يعضده النظر والقياس ، ولا يصحُّ أن تكون حرفاً لوجوه :

منها : أنَّها لو كانت حرفاً / علامة لم تثبت معها تاء المضارعة لاجتماع علامتي ٢١٤ تانيث ، كما لم تثبت مع تاء التانيث فلا يقال : فاطمات .

ومنها : أنَّها لو كانت حرفاً علامة لجاز أن تحذف مع بعض المؤنث ، كما يفعل بناء التانيث حسبما ذكر في بابها .

ومنها : أنَّها لو كانت حرفاً لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثين المخاطبتين^(٤) فيقال : تفعليان كما قيل ، فعلنا ، ذلك لم يكن .

ومنها : أنَّه لم يوجد فعل مضارع فيه علامة التانيث مختصة بقياس هذا عليه .

ولا حجة بوقوعها لأنه موضع النزاع فصَحَّ أنَّها ضمير اسم لا علامة حرف وإنَّما ذكرتُ لها في هذا الكتاب موضعاً لكونه مذهباً لبعض الأئمة من النحويين فيثبته أنه صحيح ، فذكرته تنبيهاً^(٥) على ذلك وإثباتاً لفساده .

الموضع الرابع : أن تكون للتصغير في عمرو وعمير وخالد وخويلد ، وموقعها أبداً فيه ثالثة ساكنة ، وإنما وُضِعَتْ ساكنة^(٦) ، لأنه أصل المزيد ، ذ الحركة لمعنى زائد فلا يسأل عنه ، وإنَّما وُضِعَتْ ثالثة لأنها لو وُضِعَتْ أولاً لثقلت بالضم ، ولو جعلت ثانية لانقلبت واواً لأجل الضمة كما انقلبت

(١) النمل ٣٣ (٢) وفي الجنى ٧٠ : أنه مذهب المازني أيضاً

(٣) قوله : « اسم » غير واضحة في الأصل .

(٤) في الأصل : « للمؤنثين المخاطبتين » وهو تحريف .

(٥) قوله : « تنبيهاً » غير واضح في الأصل .

(٦) تكرور في الأصل قوله : « وإنما وضعت ساكنة » .

بأنه فيصل وصيرف حين قيل : "فويصل" و"صيرف" ، وهي بمعنى تلزم ، المحافظة عليها ، فوقعت "ثالثة" لذلك ، ولو كانت آخراً لتعرضت للحذف والتغير كما كثر حروف العلة وهي محافظ عليها لما ذكر ، وكانت في الثالث تسلم فلزمت ، ولم تدخل بعد الرابع حملاً على الثلاثي لأنه الكثير ، وكذلك في الخامس والسادس إذا كثرت ما جاء لزيادة الثلاثي والرابعي الأصل ، فاعلمه .

الموضع الخامس : أن تكون مشددة للنسب وذلك قولك : أنصاري في المنسوب إلى الأنصار ، وكوفي في المنسوب إلى الكوفة وكأنها عوض من المنسوب إليه ، ولذلك شدت لتعوى بالتشديد .

وحكمها أن يكون ما قبلها مكسوراً أبداً ليصح ، لأن الاعتماد في النسب عليها ، وهي شديدة الاتصال ، فالكلمة قبلها تجري تجرى حرف منها ، فتجري بوجوه الإعراب من رفع ونصب وخفض كما يجري آخر الكلمة ، ولو لم تكن مشددة لدخلها الحذف والتغير ، وللمنسوب بها أحكام وتفاصيل ، ليس هذا الكتاب موضوعاً له ، وإنما حظنا فيه ذكر الحروف وما لها من الأحكام ، والله الموفق .

٢١٥ الموضع السادس : أن تكون لإشباع الكسرة كما كانت / الواو والألف لذلك ، وحله الشعر كقوله (١) :

٦٠٥ - يُحِبُّكَ عَظُمُ فِي التُّرَابِ تَرِيبُ
وقوله (٢) :

٦٠٦ - تَنْقَادُ الصَّيَارِيفُ
وقد ذكر في باب الألف .

الموضع السابع : أن تكون لإطلاق القافية كما كانت الواو والألف والماء ، وهي مختصة بذلك لا غير ، إذا كانت زائدة على الكلمة نحو قوله (٣) :

(١) تقدم برقم ٩ (٢) تقدم برقم ٨ (٣) تقدم برقم ٦٦٩

٦٠٧ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي
فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ
وقول الراجز (١) :

٦٠٨ - فَخِنْدَفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ
وهي تقع موقع النون أو الألف من أجزاء العروض المذكورة في باب الواو ،
وقوله « تَحْمَلُ » ، (٢) ، وقول الراجز (٣) « ذَا الْعَالَمِ » وزنه من أجزاء العروض
مستقلن ، والياء في موضع النون ، وكذلك مُحْكَمِ حروف الإطلاق حيث
وقعت من القوافي .

وقد تشارك الياء التي تختص بالإطلاق ياء الضمير كقوله (٤) :

٦٠٩ - إِنِّي بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبَرِيشَ نَبْلِكَ رَائِشُ نَبْلِي
وتشاركها أيضاً الياء الأصلية كقوله (٥) :

٦١٠ - يَجُورُ بِهَا الْمَلَّاحُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي
ولكن ذلك فيها بالفرض والأولى بالقصد ، فاعلمه .

الموضع الثامن : أن تكون للتذكر كالواو والألف كقولك في الوقف على
الكلمة الأولى التي لاتم إلاً بغيرها ، وكانت آخرها كسرة ، وذلك في نحو أنت
تفعلين : أنتي ، ولم تضرب الرجل : تضربي ، ومنه قوله (٦) :

(١) تقدم برقم ٦٨ (٢) قوله « تحمل » جزء من كلمة « المتحمل » الواردة في البيت السابق .

(٣) قوله « الراجز » : غير واضح في الأصل .

(٤) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٢٣٩ ، والكتاب ١٦٤/١ ، واللسان (حبل) .

(٥) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٦ وصدره .

عَدَوَلِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِنْ

(٦) تقدم برقم ٨١

٦١١ - لَمَّا تَزَلْ بِرِكَابِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

فالياء في البيت جمعت معنيين ، أحدهما الإطلاق والآخر التذكر ، لأن
المعنى : وكأن قد زالت ، فلما حُذِفَ « زال » - وهو يراد - جعل الياء
للتذكر عوضاً منه ، ووقعت إطلاقاً كما ترى .

وإذا وقعت آخر الكلمة في الوصل ياءٌ وحذفت ما بعدها ووقفت أشبعت
تلك الياء قَدَرًا يائين كما تفعل في الألف ، ومثل ذلك أيضاً يُفَعِّلُ في الواو ،
فتقول : أعطى زيدٌ درهماً : أعطى ، أو في ضربتم ^(١) زيداً : ضربتمو ، وفي غلامي
يقوم : غلامي ، حتى يُعْلَمَ في ذلك أن ذلك المدد إنما هو عوض من المحذوف
على معنى التذكر .

الموضع التاسع : أن تكون في آخر الضمير المفرد المذكر ، دلالة على التذكير ،
كما كانت الألف فيه دلالة على التأنيث نحو : بهي ، كما تقول في الألف : بها
وكذلك في ضمير الجمع المذكر دلالة على الجمع ، وذلك في بهمي وعليهمي ، كما كانت
٢١٦ الألف دلالة على التأنيث في بها ، والواو/ دلالة على الجمع المذكر في بهمو ، وهما
لغتان : بهمو وبهمي ، وعليهمو وعليهمي ، كما أن المذكر أيضاً فيه لغتان : الواو
والياء ، فتقول : عليهمو وعليهمي ، واليهمي واليهمو ^(٢) ، والحذف في الموضعين
لغة أيضاً فيقال : إليهم واليهنم ، وبه ، وعليه وعليه ، وتصرّف القراء في ذلك
في القرآن على مذهب ^(٣) هذه اللغات .

الموضع العاشر : أن تكون للوقف خاصة ، وذلك نوعان :

نوع في الاستثبات بـ مَنْ ^(٤) [حكاية] عن النكرة المحفوضة على اللغتين
المذكورتين في باب الواو ، فتقول في الاستثبات بها عمّن قال : مررتُ برجلٍ
ورجلينِ ورجالٍ وامرأةٍ وامرأتينِ ^(٥) ونساء : مَنِي في الوقف ، لذلك كلُّهُ على

(١) في الأصل : « ضربتمو » وهو سهو . (٢) في الأصل : « اليهو » وهو تحريف .

(٣) اليهيم : اليهين . (٤) انظر : ابن يعيش ١٤/٤

(٥) قوله : هـ وامرأتين غير واضح في الأصل .

اللغة الواحدة ، وتُلججُ العلامات على اللغة الأخرى فتقول في رجلٍ في الحفص :
 آني ، وفي رجلين : متنين- ، وفي رجال : منين- وفي امرأة : منة- بفتح النون ،
 وفي اثنتين : متنين بفتح التاء وإسكان النون ، وفي الجمع في نساء : منات ،
 وكل ذلك في الوقف ، فإذا وصلتَ حَدَقْتَ في اللغتين فقلتَ : من- يا هذا .

والنوع الثاني : في الوقف على المعرب المخفوض المنون فتقول في : تمررتُ
 بزبدٍ في الوقف : بزبدي ، وفي جئت برجل في الوقف : جئت برجي ، ولا يفعلون
 بالمني لأنَّ الياء عوض من التنوين في الأصل ، وهي إحدى السبع اللغات في الوقف
 على المعرب المنون كما ذكر في باب الواو .

الموضع الحادي عشر : أن تكون للإنكار في الوقف أيضاً بعد التنوين أو غيره ،
 فتقول إذا أنكرتَ نحو : قام زيدٌ : أزيدُني ، الياءُ للإنكار والماء للوقف ،
 وإذا أنكرتَ نحو جئتُ أسير : أأسيه ، الياءُ للإنكار والماءُ للوقف أيضاً .

فإذا دخلتُ على المنون كسرتَ التنوين لها ، وإذا دخلتُ على غير منونٍ
 مبنٍ أو غير مبنٍ : فإن كان آخره ساكناً ألفاً بقي وألحقتُ زائداً عليه « إن » ،
 وكسرتُه لها فقلت : أرجلانيه ، وإن كان غير ألفٍ كسیر لها [نحو] :
 أرجليه في : الرجل .

الموضع الثاني عشر : أن تكون في نفس الكلمة من بيتها فلا تُعكَلُ لأنها
 مبدأ لغةٍ ، وفيها ما هو لعلِّ المدة كما ذكر في الواو ، فتكونُ ثانيةً في الاسم
 نحو : صَيَقَلَ وصَيَّرَف وفي الفعل نحو : يَئْطَرُ^(١) وَيَئْطَرُ ، وثالثة في الاسم
 للد ككريم ولغيره كعَيْشِر^(٢) وحَيْثِم^(٣) ورابعةً فيه نحو : مِرْجِين^(٤) ودِهْلِين^(٥)
 للبدن ، وفي الفعل : سَلَقِيَتْ^(٦) وَجَعَبِيَتْ^(٧) وخامسةً في الاسم نحو : عَشْرِيْس

(١) يطر : عالج الدواب . (٢) المثير : التراب . (٣) الحَيْثِم الحاذق .

(٤) السرجين : الذبل . (٥) الداهل : المتحير . (٦) لم أُنْفِ على مناه .

(٧) جعب الشيء : جمعه وقلبه .

المدَّة^(١) فيه ، وفي الفعل نحو : احرَّتْ بَيْتُ^(٢) واسلَنْتْ بَيْتُ^(٣) ، ويُستدلُّ على الزيادة فيها بالاستقار وهو الأكثر ، وبغيره في الاستدلالات التي ذكر التصريفيون^(٤) .

* * *

٢١٧ / القسم التي هي بدلٌ من أصلٍ : على قسمين : قسمٌ تكون بدلًا من واو ، وقسمٌ تكون بدلًا من ألف .

القسم التي تكون بدلًا من واو لها موضع واحد ، وذلك إذا وقعت الواو ساكنة قبل الآخر للمدَّة نحو : منصور وعُضْرُوط^(٥) ، ثم صَغَرْتَهُ أو كَسَرْتَهُ فإنك تقول : مُنْصِرٌ وعُضِرِيْطٌ وَمَنْاصِرٌ وعَضَارِيْطٌ ، وكذلك تقول في عجوز ورسول فيها : عَجِيزٌ وعَجَائِزٌ ، وَرَسِيْلٌ ورسائل ، وإنما ذلك لوقوع الكسرة فيها قبل الواو وهما ضدَّان ، فإذا صُرِّتْ ياءٌ خَفَّفَتْ لتناسبها ، وبعد^(٦) ذلك من القلب إلى الياء تُقلبُ همزةٌ في مثل : عجائزٌ ورسائل ، وقد تقدَّم ذلك في باب الهمزة المبدلة .

القسم التي هي بدلٌ من ألف لها موضعان :

الموضع الأول : أن تكون بدلًا من ألفٍ قبل آخر الكلمة زائدة للمدَّة إذا صَغُرَ أو كَسُرَ ، كقولك في مفتاح : مُفَتِّيحٌ ومفاتيح ، وفي دينار : دَنِيْشِيرٌ ودنانير ، وفُسْطَاطٌ : فُسَيْطِيْطٌ وفساطيط ، وَضَرَّابٌ : ضَرَّيْبٌ وضرايب ، وإنشأ قلبت الألف في نحو هذا ياءً لتكون ما بعدها مكسوراً في التصغير والتكسير ، فتَنَقَّلُ اللفظة مع الواو في مثل ما تقدَّم في الموضع قبل هذا ، ولا يكون ما قبل الألف في هذا الموضع إلا مفتوحاً فجعلت الياء عوضاً لتُنَاسِبَ الكسرة لأنها أخوان فتخِفُ الكلمة .

(١) المنبريس : الناقة العظيمة الصلبة . (٢) احرنبي الديك : انتفش ريشه وتبهاً لاقتال .

(٣) اسلنقى : نام على ظهره . (٤) انظر : المتع ٣٩ .

(٥) العُضْرُوط : ذكر العطاء . (٦) في الأصل : « تعد » وهو تصحيف .

وكذلك المصدر من « فاعلت » ، يلزم قلب الألف فيه ياءً فيقال إذا جـ على « فيعال » : فاعلت فيتألاً وضاربت ضيراباً ، والحكم في التعليل في هذا كالذي قبله ، ولا يدعى في هذا أن المصدر أصل للفعل ، فالألف في الفعل [ليست] مبدلة عن الياء لأنه لا يُرَاعَى في الإعلال مصدر ولا فعل في تقدم أحدهما على الآخر أو أصله له ، فإنه قد يوجد الإعلال فيها كقام قياماً ، وقد يوجد الإعلال في الفعل دون المصدر نحو : قام قومةً وقال قولاً ، وقد يوجد في المصدر دون الفعل نحو وعد عدةً ووزن زنةً ، فدل على أن المراعى الثقل .

الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من ألف الندة للفرق بين المذكر والمؤنث في ضمير الخطاب للمؤنث نحو قولك في غلامك : واغلامكيه ، فرقاً بينه وبين : واغلامكاه في المذكر ، ولولا ذلك القلب لا لبس أحدهما بالآخر ، فاعلمه .

باب الياء المركبة

/ اعلم أن الياء لم تأت مركبة مع غيرها من الحروف إلا مع الألف خاصة : ٣١٨

« يا ، (١) »

بأبها : اعلم أن « يا » حرف من حروف التنيه ينادى به مرة ولا يُنادى به أخرى . وإذا كان حرف نداء فيكون تارة لنداء التقريب والوسط والبعيد مسافةً وحكماً (٢) كالنائم والغافل .

وحقها في الأصل أن تكون للبعيد لجواز مد الصوت بالألف ماشئت ، ثم

(١) انظر في « يا » : المقرب ١/ ١٧٥ ، الجنى ١٤٢ ، المفتي ١٣٤

(٢) في الأصل : « وحكها » وهو تحريف .

لأنها كثر استعمالها حتى صارت ينادى بها البعيد أدنى مسافة منك ثم الحاضر معك فذلك كانت أم حروف النداء . ومن الأول قوله (١) :

٦١٢ - يا دار مية بالعلياء فالسند

لأن من لا يجيب في حكم البعيد أو النائم اللذين لا يسمعان إلا بعد طول مد الصوت . ومن الوسط : « يا قوم لا أسألكم عليه أجراً » (٢) . ومن القريب قوله (٣) :

٦١٣ - يا جارتا ما أتت جارة

وقولك : يا هذا الرجل ، يا أيها الرجل ، وأما إذا لم يكن بعدها (٤) الثلاثي فتكون للتنبيه لا غير ، كقول الله تعالى : « ألا يا سجدوا لله الذي يخرج الخبء » (٥) ، على قراءة من أقرده « يا » وجعل « اسجدوا » أمراً ، ومنه قول الشاعر (٦) :

٦١٤ - أيا أسلمي ذات الدماليج والعقد

و ذات اللثات الغر والفاحم الجعد

(١) البيت للتأنيف وهو في ديوانه ٢ وعجزه :

أقوت وطال عليها سالف الأبد

وهو في ثعلب ٤٣٥ ، وللميني ٤/٩٦ ، والمجع ١/٢٢٣
(٢) هود ٥١ (٣) البيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٠ ، وصدره :

بأنت لتحزننا عفاره

وهو في ابن يمين ٣/٢٢ ، والمقرب ١/١٦٥ ، والسان « جور » ، والشذور ٢٥٧ ، والأشعري ٢٥٢ ، والحزاة ٣/٣٠٨
(٤) في الأصل « بعده » وهو سهو .

(٥) النمل ٢٥ ، وهي قراءة الزمري والكسائي . انظر : النشر ٢/٣٢٣ ، والقرطبي ٩٠٢
(٦) نسب في الهامة إلى المدبّل بن الفُرخ ١/٣٠٤ ، وفيه « ذات الثنايا » عوضاً من « ذات اللثات » وهو في البحر المحيط ٧/٦٨ . والدماليج : ج دملج وهو سوار اليد ، والمعند : القلادة .

وقول الآخر (١) :

٦١٥ - أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثَمَّتَ اسْلَمِي
ثَلَاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَتَكَلَّمْ

ومنه قول الآخر (٢) ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ الْاسْمُ :

٦١٦ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

وقال بعضهم : المنادى بعدها في جميع ذلك كلمة محذوفٌ للعلم به ، كأنه في قوله تعالى : « يَا قَوْمِ اسْجُدُوا » ، وكذلك في البيت « يَا قَوْمُ لَعْنَةُ اللَّهِ » ، وفي « يَا اسْلَمِي » في البيتين : « يَا فَلَانَةُ » ، وهو عندي ضعيفٌ لوجهين (٣) :

أحدهما : أن « يَا » نابتٌ منابَ الفعل لكونه لازماً للحذف بعدها لأن المراد أدعو وأنادي ، فلو حذِفَ المنادى معها لحذِفَت الجملة بأسرها ، وذلك إخلال .

والوجه الثاني : أن المنادى معتمدٌ المقصد فإذا [حذِفَ] تناقض المراد ، فلزم على هذا أن تكون « يَا » لجرد التنبيه من غير نداء ، ولكنرة استعمالها تقول : « إِنَّمَا هِيَ الْمَحْذُوفَةُ فِي النِّدَاءِ فِي نَحْوِ « يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا » (٤) وَ « رَبَّنَا آتِنَا » (٥) وَ « رَبِّ لَا تَذَرْنَا عَلَى الْأَرْضِ » (٦) دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ ، فَصَارَتْ أَمَّ الْبَابِ ثَبَتُ تَارَةً وَتُحْذَفُ أُخْرَى ، وَمَوَاضِعُ حَذْفِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَذْكُورٌ فِي

(١) البيت لمحمد بن ثور ، وهو في ديوانه ١٣٣ ويبدأ برواية « بلى فاسلمي » ، والهامية ١٤٤/٢

(٢) لم أهد إلى قائله ، وهو في الكتاب ٢١٩/٢ ، واللامات ١٢ ، وأمالى الشجري ٣٢٥/١ ، وابن يعيش ١٢٠/٨ ، والسمط ٥٤٦ ، والإنصاف ١١٨ ، والمغني ٤١٤ ، والعيني ٢٦١/٤ ، والخزائن ٤٧٩/٤ . وقوله : « جَار » رُسمت في الأصل : « دَار » وهو تحريف .

(٣) نقله في الجنى بتصريف يسير ، وبدأ نقله بقوله : « وضعف »

(٤) يوسف ٢٩ (٥) المؤمنون ١٠٩ (٦) نوح ٢٦

باب النداء من أبواب العربية في كتب التحوين ، وهذا حكمٌ يرجعُ إلى الأسماء ،
وغرضنا إنشأ هو أحكامُ الحروف دون الأسماء والأفعال .

* * *

وقد بذلنا في ذلك الجِدَّ وبلغنا فيه الجهدَ واللهُ وليُّ التوفيقِ والمهادي إلى
سواء الطريق بمنه ويمنه ، وتم الغرضُ فيها والحمدُ لله حقَّ حمده والصلاة والسلام
على سيدنا محمدٍ نبيه وعبيده .

كَمَلِ الْكِتَابَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتِهِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ وَسَلَامٌ تَسْلِيماً .

وكان الفراغ منه يوم الخميس الثاني من شهر ذي القعدة من عام
أحد وأربعين وسبعمائة على يدي العبد المفتقر إلى الله
الراجي له دون سواه ، المعتمد عليه في سكناته
وحركاته ، المزمّل منه المعهود من خيرته
وبركاته ، ... (١) صبح الله له بمنه ،
وتداركه بعفوه ، وأيده على طاعته
بعونه ، ولمن قال آمين .
نسخة لنفسه
ثم لمن شاء الله من بعده

(١) بياض في الأصل .

فهارس الكتاب

أولاً : فهرس القرآن الكريم

ثانياً : فهرس الحديث الشريف

ثالثاً : فهرس الأعلام

رابعاً : فهرس المذاهب النحوية

خامساً : فهرس الشواهد الشعرية

سادساً : فهرس مادة الكتاب

سابعاً : ثبت بمراجع التحقيق

فهرس القرآن الكريم

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الفاتحة			
٥	١٣٨	١٧٧	٤١٦
٦	٥٦	١٧٨	٨١
٨	٢٧١	١٨٧	٢١٩
البقرة			
٢-١	٢٦٤	١٩٨	٣٤٥
٦	٤٦، ٢٥	٢٠٨	٣٨٨
٨	١٤٨	٢١٤	٢٨١ ، ١٨٠
٢٠	١٤٣	٢١٩	١٨٧
٢٦	٢٣٧، ١٩٧	٢٣٧	١١٢
٣٠	٤٦	٢٥٤	٢٦٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣
٣٩	٣٨٨	٢٥٨	٤٠٣ ، ١٣
٣٨	٥١	٢٦٧	٢٢٩
٨٠	١٥٨	٢٧٥	١٦٧
٨١	١٥٨	٢٨٤	٣٨٥
٩٥	٣٠٨	٢٨٢	١
٩٦	٣٠٢	٢٨٦	٢٦٩
١٠٢	٤٤٤ ، ٢٤٣	آل عمران	
١١٨	٤٤٤	١١	١٤٤ ، ١٤٤
١٣٥	١٣٢	١٥	٤٣٩
١٤٨	١١٢	٢٦	٣٠٥
		٣٥	٣٦١
		٤٢	٣٤٦
		٤٣	٤١١

الصفحة	الآية	الصفحة	الآية
٤١٩	٩٠	٢٦٧	٦٠
٤١٦	١٦٢	٥٤٠	٦٦
٢٧٦	١٦٦	٣٢٣	٩٢
١٢٣	١٧١	١٩٤ ، ١٢٠	١٠٦
١١٧	١٧٦	٤٠٥ ، ٣٤٤	١١٩
٢٩٢	١٣٥	١١٠	١٣٩
٣١٦ ، ١٤٢	١٥٥	٢٨١	١٤٢
٣١٨	١٧١	٤١٨	١٥٤
المائدة		٣١٦ ، ١٤٢	١٥٩
٣٧٧ ، ٢٤٦ ، ١٤٦ ، ٨١	٦	٢٢٥	١٧٩
٣٦٧	١٥	١٤٨	١٨٢
٢٣٩ ، ٢٣٢	٦٢	١٠٥	١٨٤
٣١٤	٦٤	٢٤١ ، ٢٣٨	١٨٦
٤٣٤ ، ٣٠٨ ، ٢٧٢ ، ١٤٢ ، ١٩	٧١	٣٦٧	١٩٣
٢٤٣	٧٣	النساء	
٣٢٣	٨٨	٨٣	٤
٤٧	١١٦	٢٢٢	٦
١٣٠ ، ١١٦	١١٧	٤٠١	٢٣
الأنعام		٣٦٧	٣١
٤٤٢	٢١	٣٢٣	٣٤
٣٠٠ ، ٢٩٨	٢٧	٢٥٨	٤٠
٩٧	٥٣	٣٨٣ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨	٧٣
١٧٥	٦٤	١٢٠	٧٨
٣٨١	٧٣	١٤٨ ، ١٢٠	٧٩
٣٦٣	٨٠	١٤٨	٨١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٨٧	٢٢٢	٥٥	١٤٤
١٢٥	٣١٩	٥٧	٣١٦
١٤٢	٤١٧	٧٣	٢٧٣
١٤٢	٤١٧	التوبة	
١٥٤	٢٣٧ ، ١٩٧		٢٦٦ ، ١٢٢
	الأعراف	٤٠	٢٧٣
٤		٤٣	٣٦٧
١٢	٢٧٤ ، ٢٧٢	٥٥	٢٢٥
٢٨	٤٥	٦٩	٣٤١
٤٣	٢٢٢	٧٥	٣٣٤ ، ٣٢
٤٦	٤١٨	١٠٣	٣٢٣
٤٩	٢٥٨	١٠٨	٣٢١
٥٩	٣٢٤	١١٢	٤٢٦
٦٣	٢٤٦	١٢٢	٢٩٢
٧٢	٣١٣	يونس	
١٢٣	٤٣٩		١١٢
١٤٣	٤٠٣	٢٤	٢٠٠
١٦٧	٢٣٣	٤٤	٢٧٨
١٧٢	٣٦٤ ، ١٥٨ ، ٤٧	٥٣	٤١٧ ، ١٣٦
١٨٥	١١٥	٥٤	٤١٧
	الأشغال	٦١	١٥٨
١٧		٥٨	٢٢٩ ، ٢٢٧
٣٢	٢٧٧	٨٥	٢٦٩
٣٩	٣٠٥ ، ١٣٠	٨٧	١٤٥
٤٣	٢٧٢	٨٨	٢٢٥
	٣٨٨ ، ٣٤٦ ، ٣٠٨	٩٨	٢٨٤

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
هود	٧٨	الرعد	٤٠٧
٥	٧٨	١٦	٢٨٩
٨	٤٠٦ ، ١١٤	١٨	٤٤٢
١٤	٣١٩	٢٦	٢٩٠
٢٣	٣١٤	٣١	٢٩٠
٥٠	٢٣٤ ، ١٢٠	إبراهيم	٣٨٨
٨٧	٢٤١	٩	١٦٧
٩١	٣٤٩	١١	٢٥٠
١٠٣	٢٨٢	١٤	٤٦
١١١	٢١٣	٢١	٢٧٣
١١٢	يوسف	٣٤	٢٥٢
٣	٢٣٥ ، ١٠٩	٤٦	الحجر
٤	٤٢٨ ، ٢٠	٢	٣١٩ ، ١٩٤ ، ١٩٢
١٧	٢٩١	٧	٢٩٧
٢٩	٤٥٣	٢١	٣٣٠
٣١	٣١١ ، ١٧٩	٧٢	١٢١
٣٢	٣٣٠	٧٧	١٢٠
٣٣	٤٤٤	٩٠	٢١٣
٣٧	٢٥٠ ، ٢٨٥	٩١	٤٣٠ ، ١٤٨
٤٣	٢٤٧	النحل	١٩٤ ، ١١١
٥١	١٧٩	١	٢٣٣
٨٥	٢٥٨ ، ٢٢١ ، ١٧١ ، ١١٧	١٨	٢٥٨
٩٠	٣٢٧	٣٨	١٧١
٩١	٢٣٨	٥٦	١٦٨
٩٦	١١٦	٦٦	

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٦٨	٢٢٢	٤٤	١٦٠
٩٢	٣٨٢	٦٥	٤١٧
٩٦	٣٨٢	٦٦	٤١٧ ، ٢٣٣
١٢٤	٢٣٤٠ ، ١٣١	٦٩	١٩٧
	الإمرأه		طه
١	٥٠	٥	٣٧٢
٤٤٧	١٥٩	١٠	٢٤٨
٧١٧	٣٣٠	١٢	١٢٣
٧٦٧	٢٧٢ ، ٦٧	٤٦	١٥٩
٧٨	١٤٤	٦١	٣٨٢ ، ٢٦٨
١٠٧	٢٢١	٦٣	٤٠٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤
١٠٨	١١٠	٦٩	٤٨
	الكهف	٧١	٣٨٨
١٥	٤٠٥	١٣٢	٤٠
٢٢	٤٢٦ ، ٢٦٨		الأنبياء
٢٣	٣٣٤	٣	٤٣٤ ، ١٩
٢٦	١٤٥	٥٧	٢٣٨ ، ١٧١
٣٥	٤٣٠	٦٤	١٣٠
٣٨	٤٤	١٠٨	٣٧٩
٧٦	٣٦١		الحج
٩٧	٣٩٥	١٣	٢٤٤
	مريم	١٥	٢٢٩
٢٦	٣٣٤ ، ١٠٣	١٩	٤٠٥
٣٥	٤٤٤	٢٩	٢٢٩ ، ٢٢٨
٣٨	١٤٥	٥٣	٢٢٤
٣٩	٣٤٩	٧٧	٤١١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
المؤمنون		النمل	
١٦٤، ١٥٤، ١٤٤	١٧٥	٢٥	٤٥٢، ٤٨٥
٢٠	١٥١	٢١	٨٥
٢٣	١٢٣	٢٣	٤١٥
٢٣	٥٠	٧٢	٢٤٤
٤٠	٣٦٧	القصاص	
٤٤	٥٠، ٣٦	٤	٢٧١
١٠٩	٤٥٣، ١٢٧	٧	٢٨٨
	النور	٨	٢١٥
٤١	٣١٤	٢٧	٤٠٥
٤٣	٣٢٣	٣٨	٣٦٢، ٢٤٨
	الفرقان	٥٨	١٣٠
٧	٣٨٣	٦١	٢٢٩
٢٠	٢٣٧	٦٣	١٣٨
٢١	١٦٨	٦٦	٣٠٩
٢٥٠	٣٤٩	المعنكوت	
٤٢	١٠٩	٤٠	١٤٤
	الشعراء	٤٥	٣١٤
١٨٠	٤٧	٦٠	٢٠٥
٢٠	٦٣	٦٦	٢٣٠
٤٩	٣٩٨	الروم	
٩٧	٢٣٥، ١١٠	٢٨	٣٧٩
١٠٠	٢٧٣	٣٤	١٤٣
١٠٢	٢٩١	٣٦	٦٢
٢٢٧	٣٩٦	١٣٦	١٠٥

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
١٧	٢٥٨	٣٢	٢٨٣ ، ٢٨٢
١٠	٢٩ ، ١٤	٤٠	٣٥٨
٢١	٣٩٢	٧٦	٢٣٠
٢٥	١٤٨	٧٧	٦٢ ، ٦١
٢٣	١٥٩	الصفات	
٣٧	٣٤٦	٣٨	٣٤١
٥٣	٣٢٢	٤٧	٢٦٣
٦٦	٢٩ ، ١٤	٥٣	٢٥
٦٧	٢٩ ، ١٤	١٠٣	٤٢٥
سبأ	١٣٠	١٠٤	٣٥٦
		١٠٥	٣٥٦
٦	١٣٠	١٠٦	١٢٠
١٦	١٤٦	١٤٧	١٣٢
١٩	٣١٢	١٦٤	٢٨٣
٢٤	١٣٨	ص	
٣١	٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٤١	١	١٥٥
٤٠	١٣٨	٢	١٥٥
٥٣	١٤٣	٣	٣٤٩ ، ٢٦٢ ، ١٧٣ ، ١٦٩
فاطر	٢٥٠	٤	١٦٨ ، ١١٢
		٦	١١٦
٢٨	٣١٩	٨	٤٣٩ ، ١٥٥ ، ٢٥
٤٠	١٠٧	٢٠	٩٨
يس	٣١١	٢١	٤٠٦
		٤٠	٢٣٤
٢٩	٦١	٨٨	٢٤١ ، ٢٣٨

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الزمر		الأحقاف	
٣٦	١٤٨	٢٠	٤٧
٦٤	٣٦٣ ، ١١٣	٢٦	١٠٧
٥٧	٢٧	٢٨	٢٩٢
٧١	٤٢٦ ، ٤٢٥	٢٣	١٥٠
غافر		محمد ﷺ	
٣٦	٣٧٤ ، ٣٦٢ ، ٢٤٨	٤	١٠٠
٣٧	٣٧٤	٢١	٣٥١
٧١	٣٤٧ ، ٣٤٦	٣٦	٣١٨
٨٤	٢٨٤	الفتح	
فصلت		٢٢	٢٨٩
٤٠	٢٣٠	الحجرات	
الشورى		١٤	١٦٧
١١	٢٠١ ، ١٩٧	١	١٥٥
٤٨	٦٢	٢	٥٥
الزخرف		٣٧	٢٣٤
١٩	٤٣٩	الذاريات	
٧٢	٢٥٠	٢٣	٣١٢
٧٦	١٣٠	الطور	
الدخان		١	٤٢٠
١٩	٢٧٢	٢٣	٢٦٤ ، ٢٦٣
الجاثية		٤٨	٣٤٩
٥	٤١٥	النجم	
١٠	٣٢٢	٣٢	٤٠١

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
٣٩	١١٥	الصف	
٥٦	٤٠٥	٥	٣٤٦
		الطلاق	
٢٥	٤٣٩	١	٣٧٣
		٧	٢٢٧
٤٠	٥٦	التحریم	
		٤	١٥٩
		الملك	
٣٦	٤٢٦	٣	٤٠٦
٤٤	٢٧٣	٨	١٥٨
٤٧	٤٢٦	٩	١٥٨
٤٨	٤٢٦	١٥	٣٨٩
٦٣	٢٩٢	١٩	٤١١
٧٠	٢٩٢	٢٠	١٠٧
٨٤	٣٤٨ ، ٣٤٦	الحاقة	
		١٣	١٦١
٢٣	٢٧٢ ، ٢١٧ ، ٢١٥	٣٠ - ٢٩	٣٩٩
		المعارج	
١	٣٩٢	١	١٤٤
		٣٧	٤٢٩
		نوح	
٦	٢٧٨	١٧	٣٨
٧	٢٧٢ ، ٢١٥	٢٦	٤٥٣
١٢	٢٤٢ ، ٤٥	الجن	
١٣	٢٣١	١٦	١١١
		٢٨	٢٢٥
		المتحنة	
١٠	٢٦٠		

الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
المزمّل	١١٥	التطيف	٢١٢
٢٠		١٤	
المدثر	٣١٣	٣٠	١٤٣
٣١		الانشقاق	
٣٥	٢٨٥ ، ٤٤	٢٤١	٤٢٥
٥٠ ، ٤٩	٢١٠	البروج	
القيامة		٤	٢٤٠
٣	١٥٨	١٠	١٧٤
١٠	٢١٢	٢٠	٣٢٢
٣١	٢٦٠ ، ٢٥٩	الطارق	
الإنسان		٤	٢٨٢
١	٤٠٧ ، ٣٤٩	الفجر	
٥	٣٦	١٤	٢٣٤
١٤	٤١٨	البلد	
١٦	٣٥	١	٢٥٩
١٧	٣٥	١١	٢٦٠
المرسلات		الشمس	
٣٠	٢٧١	١	٤٢٠
النبأ		٦	٤٣١
٤٠	٢٩٩	٩	٢٤٠
النازعات		الضحى	
٢٦	٢٣٤	٥	٣٩٨ ، ٢٣٣
٣٠	٤٣١	٩	٩٨
الانفطار		١١	٩٨
١٣	١٢١		

الصفحة	الآية	الصفحة	الآية
التكاثر		العلق	
٣٣٤	٦	٣٣٥ ، ٣٠٩ ، ٢٨٥ ، ٣٢	١٥
المصر		القدر	
٢٣٤	٢	١٨٢	٥
قريش		البينة	
٣٢٣	٤	٣٠٩	٤
الكافرون		الزلزلة	
٣١٤	٢	٤١١	٢٤٨
الإخلاص		٣٤٨	٤
		٣٤٦ ، ٢٢٢	٥
٣٥٨ ، ١٩	٢٤١	القارعة	
		٣٩٩	١٠

فهرس الحديث الشريف

<u>نص الحديث</u>	<u>الصفحة</u>
كأنّ الموت فيها على غيرنا كتب ، وكان الحق فيها على غيرنا وجب .	٣٠
هل أنت إلا اصبع دمت ، وفي سيل الله مالقيت .	٣٠
مروم بالصلاة لسبع .	٤٠
ليس من أم ير أم صيام في أم سفر .	٣٠٩-٩٦
وإنا إن شاء الله بكم لاحقون .	١١٠
لتأخذوا مضافكم .	٢٢٧
نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه .	٢٩١،٢٩٠
لو لم تذبوا لجاء الله بقوم يذنبون ، فيغفر لهم ويدخلهم الجنة .	٢٩٠
لاتردوا السائل ولو بظلف محرى .	٢٩٢
لاتردوا السائل ولو بشق تمرة .	٢٩٢
حتى يضع الجبار فيها قدمه فتقول : قطي قطي .	٣٦٢
إنكم تفتنون في قبوركم مثل - أو قريب من - فتنة الدجال .	٣٥٩
خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش أحناه على ولد في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده .	١٦٧

فهرس الأعلام

الزجاجي	٢٧٨ ، ٢٣٤ :	الأخفش	١٣٠ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٩
سيبويه	٣٤ ، ٢٨ ، ٢١ ، ٩ :		٢٠٠ ، ١٧٢ ، ١٤٩
	٦٣ ، ٦٢ ، ٦٠ ، ٥٤		٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٢٩٦
	١٠٧ ، ١٠٠ ، ٩١		٣٨٦ ، ٣٥٥ ، ٣٣٣
	١٧٨ ، ٦٤ ، ١٦١		٤٤٥
	٢٩٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٤	ابن أبي العافية :	١٤٩
	٣٢٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٠	التنوخى :	١٣٥
	٣٨٦ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣	ابن جني	٤٠ ، ٣٥ ، ٢٤ ، ٢١ :
	٣٩٤		٢٠٨ ، ١٩١ ، ١٣٩
السبيلي	٤١٢ ، ٣٣٨ ، ٢٧٧ :		٤٠٢ ، ٢٨٨ ، ٢٣٦
الصيمري	١٠٠ :	الجرمي	٣٤٥ ، ٢٩ ، ٢١ :
ابن عصفور	١٥٠ :	الجزولي	١٧٦ ، ١٠٠ :
عيسى بن عمر	٦٤ :	حفص	٣٧٤ :
أبو علي القالي	٣٧٦ :	الخليل	١٣٩ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٤٠ :
أبو علي الشلوين	٦٣ :		٢٨٦ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨
عاصم	٣٧٤ :		٤٠٢ ، ٣٠٤
ابن عامر	٣٨١ ، ٢٥ :	ابن الرماك	٢٧٨ ، ٢٧٧ :
الفارسي	١٠٠ ، ٦٢ ، ٢٤ :	الزجاج	١٧٦ ، ٢٢ ، ٢١ :
	٢٨٨ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣		٣٥١ ، ١٧٩
	٣٠٠		

٤٠٣ ، ٢٥١ :	الحياني	١٧٩ ، ٦٨ ، ٤٢ ، ١٧ :	الفراء
١٠٧ ، ٩١ ، ٦٧ :	المبرد	٢٨٧ ، ٢٨٥ ، ١٩١ :	
٣٩٤ ، ١٥٤ :		٣٩٥ ، ٣٢٦ ، ٢٩٨ :	
٢٥ :	ابن مهدي	٢٢٩ :	قالون
٦٨ ، ٣٤ :	المازني	٤٣٩ ، ٣٢٧ :	قنبل
٢٨٣ :	مكي	٤٠٤ ، ٤٠٣ :	قطرب
١٣ :	نافع	٢٢٩ :	الكسائي
٢٥ :	هشام	٤٣٩ :	ابن كثير
٢٧ :	يونس		

فهرس المذاهب النحوية

٢٩٥ ، ٢٩٣ ، ٢٣٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٠٨ ، ١٧٤ ، ١٢٨ ، ٣٤ ، ١٧ :	البصريون
٤٢٥ ، ٤١٢ ، ٤١١ ، ٣٨٣ ، ٣٨١ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧ ، ٣٢٥ ، ٣١٥ ، ٢٩٨ :	
١٧٤ ، ١٦١ ، ١٣٤ ، ١٢٨ ، ١١٣ ، ١٠٩ ، ٩١ ، ٦٩ ، ٣٤ ، ٣٣ :	الكوفيون
٣٢٥ ، ٣٢١ ، ٣١٥ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦ ، ٢٣٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٠٨ :	
٤٢٥ ، ٤١٢ ، ٣٩٧ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧ :	

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
الهـمزة				
٧١	بالخير خيرات وإن شرا فأا	فأا	الرجز	٥٧
١٤٤	إن من يدخل الكنيسة يوما	ظباء	الحفيف	١١٩
٥٦	ألم أك جاركم ويكون بيني	الإخاء	الوافر	٤٧
٢٢٥	حتى رهط النبي فإن منهم	الدلاء	الوافر	١٧٩
٢٦١	فلا والله لا يلقى لما بي	دواء	الوافر	٢٤٨، ٢٥٢
				٢٥٩، ٢٥٥
١٠٣	وبلدة قالصة أمواها	أمواها	الرجز	٨٤
٢٤٦	ربما ضربة بسيف صليل	نجلاء	الحفيف	٣١٦، ١٩٤
الباء				
٥٣٣	نلوذ في أم لنا ما تفتصب	ما تفتصب	الرجز	٣٩٠
٣٢	أقلى اللوم عاذل والعتابا	أصابا	الوافر	٣٥٣، ٢٩
٦٤	أعبداً حل في شعبي غريباً	اغترابا	الوافر	٥٢
١٥٧	وكاتن بالأباطح من صديق	المصابا	الوافر	٢٠٠-١٣٠
١٩٤	بل من رأى البرق بت أرقه	تقبا	المنسرح	١٥٦
٢١٣	بثمت لاتجزوني عند ذاكم	فيعبا	الطويل	٢٧٥-١٦٩
٢٥٠	وزعت بكالهاوة أعوجى	وثابا	الوافر	١٩٦
٢٨٢	فيالرزام رشحوا بي مقدما	الكتتابا	الطويل	٢١٩

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٠٤	أم الحليس لعجوز شهربه	الرقبه	الرجز	٣٣٦
٤١٤	وما الدهر إلا منجنونا بأهله	معذبا	الطويل	٣١١
٥٦٣	وانصرفت وهي حصان مغضبة	أبه	الرجز	٤٠٩
٩	تجبك نفسي ماحيت فإن أمت	تريب	الطويل	٤٤٦-١٣
١٣	أعلقت بالذنب حبلا ثم قلت له	الذيب	البيط	١٥
١٧	فيناه يشرى رحله قال قاتل	نجيب	الطويل	١٦
٢٨	أأنت الهلاكي الذي كنت مرة	الملقب	الطويل	١٦
٤٩	ويلها في هواء الجو طالبة	مطلوب	البيط	٤٣
٧٤	أزجر حمارك لا يرتع بروضتنا	مكروب	البيط	٦٣
١٠٦	فلاتركني بالوعيد كأنني	أجرب	الطويل	٨٣
١١٤	وما أنت أما ذكرها ربعة	قلب	الطويل	٩٩
١١٦	تنفجها أما شمال عربة	هوب	الطويل	١٠١
١٦٥	فإياك إياك المرء فإنه	جالب	الطويل	١٣٧
١٧٠	فإن تسألوني بالنساء فإنني	طبيب	الطويل	١٤٤
٢٠٦	فلما اجتلاها بالأيام تحيزت	اكشاهما	الطويل	١٦٥
٣١٥	فوافقه لولا الله لاشيء غيره	جوانبه	الطويل	٢٤١
٣٣٠	هذا مراقبة للقرآن يدرسه	ذيب	البيط	٣١٥-٢٤٧
٣٤٦	فلا تستطل مني بقائي ومدني	نصيب	الطويل	٢٥٦
٢٢	ولكن ديافي أبوه وأمه	أقاربه	الطويل	٣٣٢، ١٩
٦٩	راكدة مخلاته ومخلبه	مليه	الرجز	٥٧
٢٦١	فن يك أمسى بالمدينة رحله	لغريب	الطويل	٢٦٧
٣٦٢	هذا لعمرم الصغار بعينه	أب	الكامل	٢٦٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٦٩	لا يبارك الله في الغواني هل	مطلب	المنسرح	٢٧٠
٤٧٣	طعابك قلب في الحسان طروب	مشيب	الطويل	٣٥٤
٥١٣	فقلمت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة	قريب	الطويل	٣٧٥
٥٨٥	حتى إذا امتلأت بطونكم	شبا	الكامل	٤٢٥
٥٩٧	أقفر من أهله ملحوب	فالذنوب	البيسط	٤٣٥
٢	فيينا نعا ج يرتعين خيلة	المهدب	الطويل	١١
٦	أعوذ بالله من العقرب	الأذنب	الرجز	١٢
٨٥	يا بن أمي ولو شهدتك اذ تد	عو .. بحاب	الحفيف	٧
٩٣	يا ليت أم الغمر كانت صاحبي	الركائب	الرجز	٧٧
١٤٧	ولو أصابت لقلت وهي صادقة	للكذب	البيسط	١٢٠
١٦٧	مرأة بني أبي بكر تسمى	العرب	الوافر	١٤١، ١٤٠
٢٥٥، ٢١٧				
١٧٥	بالله ربك أن أتيت فقل له	بالباب	الكامل	١٤٦
١٩٩	كليني لهم يا أميمة ناصب	الكواكب	الطويل	١٦١
٢٤٨	ولأنك لم يفخر عليك كفاخر	مغلب	الطويل	١٩٦
٢٥٦	فريقان منهم جازع بطن نخلة	كبكب	الطويل	١٩٩
٢٧٣	كان ورديه رشاء خلب	خلب	الرجز	٢١١
٢٨٤	بيكيك ناء بعيد الدار مغرب	للعجب	البيسط	٢٢٠
٣٤٨	فإن تنأ عنها حقة لاتلاقها	المجرب	الطويل	٣٥٧
٣٧٨	البدر أشبه ما رأيت بها	الحجب	الكامل	٢٧٥
٤٣٨	أبلغ أبا دختوش مالكة	ملكذب	المنسرح	٣٢٥
٥٠٠	لوانك تلقى حظلا فوق بيضا	المقارب	الطويل	٣٦٩
١٢١	فأما تريني ولي لة	بها	المقارب	٣١٦، ١٠٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
التاء				
١٩٢	بل جوز قباء كظهر الجعفت	الجعفت	الرجز	٢١٧، ١٦٢، ١٥٦
٢٠٣	الله نجاك بكفي مسامت	بعدمت	الرجز	١٦٢
٩٧	ألا رجلا جزاه الله خيراً	تيت	الوافر	٧٩
٤٥١	ربما أوفيت في علم	شمالات	المدبد	٣٣٥
٧٠	ولالأرض أما سودها فتجللت	فادهامت	الطويل	٥٧
٢٦٤	إلا كناشرة الذي ضيعتم	المنتبت	الكامل	٢٠٣
٣٣٨	علّ صروف الدهر أودولاتها	لماتها	الرجز	٢٤٩
٣٩٧	رحم الله أعظمأ دفنوها	الطلحات	الخفيف	٣٤٨، ٢٩٧
٥١٨	غثيت ديار القوم بالبكرات	العيرات	الطويل	٣٧٨
٥٦٧	وكيف لا أبكي على علاقي	قيلاتي	الرجز	٤١٤

الجيم

١٦٩	نضرب بالسيف ونرجو بالفرج	الفرج	الرجز	١٤٣
٣٧	من ثأتنا تعلم بنا في ديارنا	تأججا	الطويل	٣٣٥، ٣٢
٤٧٤	من طلل كالأحمى أنججا	أنججا	الرجز	٣٥٤
١٨٩	شربن بماء البحر تم ترفعت	تسيج	الطويل	١٥١
٧٦	كان أصوات من إيفالهن بنا	الفراريج	البسيط	٦٥
٤٣٧	هل علي ويحكما	خرج	المقتضب	٣٢٥

الحاء

٥٢٠	سأترك منزلي لبني قيم	استريحا	الوافر	٣٧٩
٥٢٢	باناق سيري عنقا فسيحا	فستريحا	الرجز	٣٨١

رقم الشاهد	صدره	آخروه	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١٥٨	وكان سيان أن لايسرحوا نعيما	السوح	البسيط	٤٢٧، ١٣٢
١٩٦	بل هل أريك حمول الحلي غادية	افضاح	البسيط	١٥٧
٢٥٤	أبيت على مي كئيبا وبعليها	يتبطح	الطويل	١٩٨
٣٢٤	يايؤس للحرب التي	استراحوا	الكامل	٢٤٤
٣٥٩	إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها	مصوح	البسيط	٢٦٧، ٢٦٦
٣٦٠	من صد عن نيرانها	براح	الكامل	٢٦٦
٤٦٥	نهيتك عن طلابك أم عمرو	صحيح	الوافر	٣٤٧
٥٣٨	فقد والله بين لي عنائي	يصيح	الوافر	٣٩٣
٥٦١	لأن بعد بلجتي تلحونني	صاح	الكامل	٤٠٨
٥٤	السم خير من ركب المطايا	راح	الوافر	٤٦
١٣٤	أن تبيطين بلاد قو	الطلاح	الكامل	١١٣
٤٩٣	وما أدري وظني كل ظن	شراحي	الوافر	٣٦٣

المدال

٣٧٠	لا بارك الرحمن في بني أسد	قعد	الرجز	٣٩٦، ٣٤٢، ٢٧٠
٤٨٠	ياحكم بن المنذر بن الجارود	الجارود	الرجز	٣٥٦
٢٧	حزق إذا ما القوم أبدوا فكاها	قردا	الطويل	٢٦
٣٦	فصل على حين العشيات والضحي	فاعبدا	الطويل	٣٣٤، ٣٢
٤٣	يا لم تشكروا المعروف عندي	عوادا	الوافر	٣٩، ٣٨
٨٤	يا نفس صبرا واضطجبا	عأ بخالده	الكامل	٧٣
٩٢	فكنت والأمر الذي قد كيدا	فاصطيدا	الرجز	٧٦
١٣٣	أن نقرآن على أسماء ويحكما	أحدا	البسيط	١١٣
١٥٠	معاوي إتنا بشر فأسجع	الحديدا	الوافر	١٤٨، ١٢٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٦٦	إلا كخارجة المسكف نفسه	يشهدا	الكامل	٢٠٣
٣٠٨	مروا عجلا فقالوا كيف صاحبكم	لجهدا	البسيط	٢٣٨
٤٣٣	أعد نظرا بإعبد قيس لعاما	المقيدا	الطويل	٣١٩
٢١٩	إن من ساد ثم ساد أبوه	جدّه	الخفيف	١٧٤
٢٧٨	أردت لكيا يعلم الناس أنها	شهود	الطويل	٢١٥
٣٠٣	يلوموني في حب ليلي عواذلي	لعميد	الطويل	٢٧٩، ٢٣٥
٣١٢	ثألي ابن أوس حلقة ليردني	مفائد	الطويل	٢٤٠
٣٣٤	لولا حصين عقبة أن أسوه	ووالد	الطويل	٢٤٨
٣٨٨	ولو أنني علقت يا أم مالك	عودها	الطويل	٢٩٠
٤٠٥	حان الرحيل ولم تدع مهددا	موعد	الكامل	٣٠٤
٥٥٠	سواء عليه أي حين أتته	بأسعد	الطويل	٤٦
٨١٠	أفد الترحل غير أن ركبنا	وكان قد	الكامل	٤٤٨، ١٢٥، ٧٢
٨٦٠	من القوم الرسول الله منهم	معد	الوافر	٧٥
١٠٢	وإن يلتق الحمي الجميع تلاقني	المصد	الطويل	٨٣
١٢٥	من يكديني بسيء كنت منه	الوريد	الخفيف	١٠٥
١٢٩	ثلث يمينك إن قتلت لمسا	المتعمد	الكامل	١٠٩
١٣٥	ألا أيذا الزاجري أحضر الوغى	مخلدي	الطويل	١١٣
١٧٣	ومستنة كاستنان الحرو	في . . المرود	المتقارب	١٤٥
١٨٥	ألم يأتيك والأنباء تنمي	زياد	الوافر	١٤٩
٢٠٨	عشية قام النائمات وشقت	خُدود	الطويل	١٦٧
٢٣١	فلا والله لا يلقى أناس	يزيد	الوافر	١٨٥
٢٦٣	وشيمة لا وان ولا واهن القوى	صاعد	الطويل	٢٠٢
٢٧٠	وكم دون بيتك من صحصح	أعقادها	المتقارب	٢٠٥

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٢٧٢	كانه خارجاً من جنب صفحته	مفتاد	البيط	٢٩٥، ٢١١
٣٥٤	أرى الحاجات عند أبي خبيب	للبلاد	الوافر	٢٦١
٤٠٠	قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا	فقد	البيط	٣١٨، ٣١٦، ٢٩٩
٤٣٦	وقفت فيها أصيلاً أسائليها	أحد	البيط	٣٢٤
٤٥٤	يامن رأى عارضاً أمر به	الأسد	المنسرح	٣٤١
٤٥٧	وإن الذي حانت بفلج دماؤهم	خالد	الطويل	٣٤٢
٤٩٠	قدني من أم الحيين قدي	قدي	الرجز	٣٦٢
٥٠٤	أعن تغنت على ساق مطوقة	أعرا	البيط	٣٧٠
٥١٠	إذا ما امرؤ ولى عليك بوجهه	ودي	الطويل	٣٧٣
٥٣٧	قد أترك القرن مصفراً أنامله	بفرصاد	البيط	٣٩٣
٥٤٠	كريم يروي نفسه في حياته	الصدي	الطويل	٣٩٦
٥٤٩	و كنت كهريق الذي في سقائه	صلد	الطويل	٤٠١
٥٥٧	رأيت بني غبراء لا ينكرونني	المدد	الطويل	٤٠٥
٦١٠	عدولية أو من سفين ابن يامن	يهندي	الطويل	٤٤٧
٦١٢	يادارمية بالعلياء فالسند	الأمد	البيط	٤٥٢
٦١٤	ألا يا أسلمى ذات الدماليج والعقد	الجعد	الطويل	٤٥٢

الذال

٢٣٢	فعاثوه فزاد عشقا	ماذا	البيط	٦٨٧
-----	------------------	------	-------	-----

الراء

٤٠	شئز جشبي كاني مهدأ	إبر	الرميل	٣٥
٥٣	تروح من الحبي أم تبكر	تنتظر	المقارب	٤٥
٨٣	وغررتني وزعمت أن	تأمر	الكامل	٧٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١٣٢	لعمري لقوم قد نرى أمس فيهم	الدثر	الطويل	١١١
١٥٤	لعمرك ما قلبي إلى أهله بحر	بقر	الطويل	١٢٢
١٧٩	بحسبك في القوم أن يعلموا	مضر	المقارب	١٤٧
٣١١	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره	الحصر	الطويل	٢٣٩
٣٦٥	لا تلمني إنها من نسوة	تزر	الرميل	٢٦٨
٤٦٠	لها ممتتان خطا كما	النمر	المقارب	٣٤٢
٥٠٧	وتساقى القوم كأسا مرة	الشقر	الرميل	٣٧٢
٥٤٥	وقد رابني قولها يا هنا	بشر	المقارب	٤٠٠
٥٧١	وقد أغتدي ومعي القانصان	مقتفر	المقارب	٤١٧
٥٨٩	عن برقات بالبرين وتبه	دو... سور	الكامل	٤٢٩
١٠	الله يعلم أنا في تقلبنا	صور	البيسط	٤٣٥ ، ١٣
٦٠٢	أصحوث اليوم أم شافتك هر	مستعر	الرميل	٤٣٦
١١	وكيف أنا وانت حالي القوا	عارا	المقارب	٤٠٣ ، ١٤
٧٨	لا تتركني فيهم شطيرا	أطيرا	الرجز	٦٦
٩١	والذ لو شاء لكنت صخرا	مشمخرا	الرجز	٧٦
١٠٠	كأثل من الأعراض من دون بيثة	لغضورا	الطويل	٨٢
١٠٤	نجا سالم والنفس منه بشدقه	ومثرا	الطويل	٨٦
١٦٠	فسر في بلاد الله والتمس الغنى	فتعذرا	الطويل	١٣٣
١٦١	فقلت له لا تبك عينك إنما	فتعذرا	الطويل	١٣٣
١٧٨	لاقوا به الحجاج والأصحارا	الأسفارا	الرجز	١٤٧
٢١٢	وما حب الديار شغفن قلبي	الديارا	الوافر	١٦٩
٢٩٣	تسمع للجرجع إذا استجيرا	خريرا	الرجز	٢٢٣
٤٦٧	أكل امرئ تحسين امرأ	نارا	المقارب	٣٤٨

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٤٨٣	إلا علالة أو بدا	الجزاره	الكامل	٣٥٨
٥٦٤	فألفيته يوماً يبصر عدوه	المعاير	الطويل	٤١١
٥٦٦	بل بنو النجار إن لنا	تره	المديد	٤١٣
٥٨٢	أبت الروادف والتدي لقمصها	ظهورا	الكامل	٤٢٣
٦١٣	بانت لتعزتنا عقاره	جاره	الكامل	٤٥٢
١٣	له زجل كأنه صوت حادٍ	زمير	الوافر	١٦
٢٠	إلى ملك ما أمه من محارب	تصاهره	الطويل	١٨
٥٧	فألفت عصاها واستقر بها النوى	المسافر	الطويل	٤٨
١٠٥	رأت إخوتي بعد الجميع تفرقوا	شفر	الطويل	٨٨
١١١	أما والذي أبكى وأضحك والذي	الأمر	الطويل	٩٧
١١٣	رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت	فيخصر	الطويل	٩٩
١٥٩	وقد زعمت ليلي بأني فاجر	فجورها	الطويل	٤٢٧ ، ١٣٢
١٦٢	ألم تسمعي أي عبد في روتى الضحى	هدير	الطويل	١٣٥
٢٢٠	لم يفعلوا فعل آل حنظلة	اتتمروا	المنسرح	١٧٧
٢٢٦	فقد بدلت ذلك بنعم بال	قصار	الوافر	١٨٠
٢٣٨	فأبت إلى فهم ولم أك آتبا	تصفر	الطويل	١٩٠
٢٤٤	ربما الطاعن المؤيل فيهم	المهار	الحثيف	٣١٨ ، ١٩٣
٢٥٣	قليل غرار النوم حتى تقلصوا	الزجر	الطويل	١٩٨
٢٧٥	وطرفك إما جئت فاصرفه	تنظر	الطويل	٢١٤
٢٩٧	ألفيت كاسهم في قعر مظلمة	يامر	البيط	٢٢٩
٣٢٦	ياتيم تيم عدي لا أبالكم	عمر	البيط	٢٤٥
٣٤٤	من كان لا يزعم أني شاعر	المزاجر	الرجز	٢٥٦
٣٧٣	ما كان يرضي رسول الله فعلها	ولا عمر	البيط	٢٧٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣٨٥	أيادي سبا يا عزم ما كنت بعدكم	منظر	الطويل	٢٨٨
٤١٦	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	بشر	البيط	٣١٢
٤٣١	وبينا المرء في الأحياء مغتبط	الأعاصير	البيط	٣١٨
٤٣٩	كأنها لم يتغيرا	عصر	الطويل	٣٢٦
٤٥٣	استقدر الله خيراً وأرضين به	مياسير	البيط	٣٣٨
٤٥٩	هما خطنا إما إسمار ومنة	أجدر	الطويل	٣٤٢
٤٩٢	وأشرف بالقور اليفاع لعلي	بصيرها	الطويل	٣٦٢
٥٣١	مثل القنائد هداجون قد بلغت	هجر	البيط	٣٩٠
٥٧٦	وإني لتعروني لذكر الكهزة	القطر	الطويل	٤١٩
٥٨٨	ثلاث مئين والحدود العوائر	العوائر	الطويل	٤٢٩
٥٩٢	تلقى الإوزون في أكتاف دارتها	منثور	البيط	٤٣٣
٥٩٩	فأنت أنت وإن شطوا وإن زاروا	زاروا	البيط	٤٣٦
٤٨	فقال فريق القوم لما نشدتم	ما ندرى	الطويل	٤٣
٩٤	باعد أم العمر من أسيرها	قصورها	الرجز	٧٧
٩٥	ولقد جنيتك أكموا وعاسقلا	الأوير	الكامل	٧٨
٩٨	ألا طعان ألا فرسان عادية	التنانير	البيط	٨٠
١١٧	يا ليتنا أمنا شالت نعامها	نار	البيط	١٠٢
١١٨	لقد كذبتك نفسك فاكذبنا	صبر	الرافر	١٠٤
١٣٨	أن نعم معترك الجياح إذا	الحمر	الكامل	١١٥
١٤٨	إن امرء أخصى عمداً مودته	مكفور	البيط	٢٣٤ ، ١٢١
٢٨٦	يا لك من قبرة بمعمر	بمعمر	الرجز	٢٢١
٢٩٨	ولأنت أشجع حين تتجه الـ	أي أجر	الكامل	٢٣١
٣٠٠	ولنعم حشو الدرع أنت إذا	الذعر	الكامل	٢٣٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجوه	الصفحة التي ورد فيها
٣١٠	لقد قلت للنعمان لما لقيته	صادر	الطويل	٢٣٨
٣١٣	وقتل امرأة أثارن فإنه	ينار	الكامل	٢٤٠
٣١٨	لولا الحياء وما في الدين عبتكما	عوري	البسيط	٢٤٢
٣٥٥	فلم يك نولكم أن تقدعوني	حجر	الوافر	٢٦١
٣٨١	فلو كنت ضييا عرفت قرابتي	المشافر	الطويل	٢٨٩ ، ٢٧٩
٣٩٠	قوم إذا حاربوا شدوا ما زرم	بأطهار	البسيط	٢٩١
٤٠٧	وبيئت أمه فأساغ نهسا	نار	الوافر	٣٠٥
٤٣٤	لمن الديار بقنة الحجر	دهر	الكامل	٣٢٠
٤٤١	رحت وفي رجلك ما فيها	المنزر	السريع	٣٢٧
٤٨٢	فلتأينك قصائد وليدفعن	الأكوار	الكامل	٣٥٦
٥٠١	ولقد شهدت إذا القداح توحدت	نارها	الكامل	٣٦٩
٥٧٠	لا يبعدن قومي الذين هم	الجزر	الكامل	٤١٦
٥٧٥	نصف النهار الماء غامره	لا يدري	الكامل	٤١٩
٦١٦	بالعنة الله والآقوام كلهم	جار	البسيط	٤٥٣

السين

٣١	ألما على الربيع القديم بعصسا	أخرسا	الطويل	٢٨
١٢٢	فأما تريني لا أغمض ساعة	فأنعسا	الطويل	١٠٣
٢٩	وفقعسا وأبن مني فقعس	فقعس	الرجز	٢٧
٧٣	إذ ما أثبت على الرسول فقل له	المجلس	الكامل	٦٠
١٤٣	تالله يبقى على الأيام ذو حيد	الآس	البسيط	٢٢١ ، ١٧١ ، ١١٨
٥٧٣	وبلدة ليس بها أنيس	العيس	الرجز	٤١٧
٢٢٨	إذا شق يرد شق بالبرد برقع	لابس	الطويل	١٨١
٤١٨	أعلافة أم الوليد بعد ما	المجلس	الكامل	٣١٤

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
الشين				
٥٤٢	فإن أهلك فو تجدون وحدي	المعاش	الوافر	٣٩٧
الصاد				
٣١٤	والله لو كنت لهذا خالسا	الأبارصا	الرجز	٢٤١
٤٠٦	إذا جردت يوماً حسبت خميصة	الدامص	الطويل	٣٠٤
٥٩٦	أمن ذكر سلمى أن نأتك تنوص	تبوص	الطويل	٤٣٥
الطاء				
٥٧٨	فما أنا والسير في مدلج	الضابط	المتقارب	٤٢١
العين				
٥١٦	قبيحت من سائلة ومن صدغ	صقع	الرجز	٣٧٦
٥٥٣	قوال معروف وفعاله	الرباع	السريع	٤٠٢
٢٨٠	فقلت : أكل الناس أصبحت مانحا	تخدعا	الطويل	٢١٧
٢٩١	فلما تفرقنا كآني ومالكا	معا	الطويل	٢٢٣
٣١٦	فلو أن قومي لم يكونوا أعزة	مصرعا	الطويل	٢٤٨ ، ٢٤١
٣٣٦	لاتهين الكريم علمك أن تر	رفعه	الخفيف	٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٢٤٩
٣٩٢	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	المقنعا	الطويل	٢٩٣
٥٢٩	وهم صلبوا العبدى في جذع نخلة	بأجدعا	الطويل	٣٨٩
٣٩٨	يأليت أيام الصبا رواجعا	رواجعا	الرجز	٢٩٨
٣	بيننا تعانقه الكماة وروغه	سلفع	الكامل	١١
٨٨	فيستخرج اليربوع من نافقائه	اليتقطع	الطويل	٧٥
٨٩	يقول الخنى وإبغض الناس كلهم	اليجدع	الطويل	٧٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
١١٥	أبا خراثة أما أنت ذا نفر	الضبع	البسيط	٢٠١، ٩٩
١٢٤	يا أقرع بن حابس يا أقرع	تصرع	الرجز	١٠٤
١٨٧	فلا تطمع أبنت اللعن فيها	يستطاع	الوافر	١٥٠
٢١١	لما أتى خبر الزبير نواضعت	الحشع	الكامل	١٦٩
٢٢٧	فيا عجبا حتى كليب تسبي	مجاشع	الطويل	١٨١
٣٥٦	بكت حزنا فاسترجعت ثم آذنت	رجوعها	الطويل	٢٦١
٣٧٤	تذكرت ليلى فاعترتني صباية	لا يتقطع	الطويل	٢٧٤
٤٦٨	على حين عاثت المشيب على الصبا	وازع	الطويل	٣٤٩
٥١٧	عفا ذو حسي من فرتنا فالقوارع	الدوافع	الطويل	٤٣٥، ٣٧٧
٥٦٢	ونبت ليلى أرسلت بشفاعة	شفيعها	الطويل	٤٠٨
١	فينا نحن نرقبه أانا	راع	الوافر	١١
١٩٧	يأبنة عما لاتلومي واهجعي	واهجعي	الرجز	١٥٩
٢٧٩-	أردت لكيا أن تطير بقرتي	بلقع	الطويل	٣١٦، ٢١٦
٢٨٣	تكنفني الوشاة فازعجوني	المطاع	الوافر	٢١٩
٤٦٣	وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم	البلاقع	الطويل	٣٤٤
الفاء				
٣٤٩	فحالف فلا والله تهبط تلعة	عارف	الطويل	٢٥٨
٤٥٥	الحافظو عورة العشرة لا	وكف	المنسرح	٣٤١
٤٨٤	عمرو الذي هشم الثريد لقومه	عجاف	الكامل	٣٥٨
٥٣٩	وفيك إذا لاقيتنا عجرفة	يتعجرف	الطويل	٣٩٤
٨	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	الصياريف	البسيط	٤٤٦، ١٢
٢٧٦	تهددني بمجندك من بعيد	ثقيف	الوافر	٢١٤
٣٢١	غضبت علي وقد شربت بجزرة	بجروف	الكامل	٢٤٣
٥٨٠	لبس عبادة وتقرعني	الشفوف	الوافر	٤٢٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
القاف				
٤٧٨	وقاتم الأعماق خاوي المحترق	المحترق	الرجز	٣٥٥
٥٢٣	أأفاق صب من هوى فأفقا	مشقياً	الكامل	٣٨٢
١٣٩	فلو أنك في يوم الرخاء سألتني	صديق	الطويل	١١٥
٣٢٠	فإن لم تغير بعض ما قد صنعت	عارقه	الطويل	٢٤٣
٥١٩	ألم تسأل الربع القواء فينطق	مملق	الطويل	٣٨٥ ، ٣٧٨
٥٥٠	فأصبحت كالمهريق فضلة مائه	يترقق	الطويل	٤٠١
٤٥	يا نفس صبراً كل حي لاق	افتراق	الرجز	٤١
٦٢	فأتبعتم طريقي وقد حال دونهم	شبرق	الطويل	٥١
٢٢٢	ضربت صدرها إلي وقالت	الأواقي	الحفيف	١٧٧
٢٣٧	يارب مثلك في النساء غريرة	بطلاق	الكامل	١٩٠
٢٤٩	ورحنا بكتاب الماء يجنب وسطنا	ترتقي	الطويل	١٩٦
٣٨٣	فإن أك ما كولا فكن خير آكل	أمزق	الطويل	٢٨١
٥٠٨	قد استوى بشر على العراق	مهرق	الرجز	٣٧٢
٥٣٥	أو طعم غادية في جوف ذي حدب	الغرائق	البسيط	٣٩١
٥٧٢	وبلد قطعه عامر	الطريق	السريع	٤١٧

الكاف

١٩	دار لسعدى إذ به من هواكا	هواكا	الرجز	١٧
٣٣	يا أبنا علك أو عساكا	عساكا	الرجز	٣٥٥ ، ٢٤٩ ، ٢٩
١٦٦	إليك حتى بلغت إياكا	إياكا	الرجز	١٣٨
٣٢٧	انزل علينا الغيث لا أبالكا	لا أبالكا	الرجز	٢٤٥
٥٥١	إذا الأمهات قبحن الوجو	بأمانكا	المقارب	٤٠١
٥٧٧	فلما خشيت أظافيره	مالكا	المقارب	٤٢٠
٤٨٨	أبيت أمري وتبيني تدلكي	الذكي	الرجز	٣٦١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
السلام				
٤٢	وقيل من لكيز شاهد	المعلّ	الرمل	٣٦
٤٧	عجل لنا هذا وألحقنا بذا	يجل	الرجز	١٥٣، ٧٠، ٤١
١٩١	ألا انني أشربت أسود حالكا	يجل	الطويل	١٥٣
٢٥٩	فصبروا مثل كعصف مأكول	مأكول	الرجز	٢٠١
٤١٧	قتداعى منخراه بدم	الجل	الرمل	٣١٢
٤٤٥	نفرجة القلب قليل النيل	باليل	الرجز	٣٣١
٥٣٢	وخضخض فينا البحر حتى قطعته	وحل	الطويل	٣٩٠
٣٤	خبر أنت عند الناس منا	يالا	الوافر	٣٥٤، ٢٣٧، ٢٩
٥٨	فألفيته غير مستعجب	قليلا	المتقارب	٣٥٩، ٤٩
٤٠١	زعموا أنني ذهلت وليتي	ذهولا	الخفيف	٢٩٩
٦٣	فأتبعهم فيلقا كالسرا	ثعولا	المتقارب	٥١
١٣٦	فلم أر مثلها خباسة واحد	أفعلا	الطويل	١١٣
١٤٦	إن محلا وإن مرتحلا	مهلا	المنسرح	٢٩٨، ١٩
٢٠٧	فلا مزنة أو دقت ودقها	أبقالها	المتقارب	١٦٦
٢١٠	ومية أحسن الثقلين وجها	قدالا	الوافر	١٦٨
٢٦٧	فلا أرى بعلا ولا حلائلا	حائلا	الرجز	٢٠٤
٢٩٤	حتى وردن ثم خمس بائص	وبيل	الكامل	٢٢٤
٣٤٧	محمد تقد نفسك كل نفس	تبلا	الوافر	٢٥٦
٣٩٣	يذيب الرعب منه كل غضب	لالا	الوافر	٢٩٥
٤١٩	بأضيع من عينيك للدمع كلما	منزلا	الطويل	٣١٤
٤٥٦	أبني كليب إن عمي للذا	الأغلا	الكامل	٣٤١
٥٥٢	كانت هجائن منذر ومحرق	فجيلا	الكامل	٤٠٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجده	الصفحة التي ورد فيها
٧٥.	كما خط الكتاب بكف يوما	يزيل	الوافر	٦٥
٧٧	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها	أقيلها	الطويل	٢٤٣، ٦٦
٩٩	فإن لم تجد من دون عدنان والدا	العواذل	الطويل	٨٢
١٠٦	مالك من شيخك إلا عمله	رمله	الرجز	٨٩
١١٩	تهاص بدار قد تقادم عهدها	خيالها	الطويل	١٠٢
١٣٧	في فتية كسيرف الهند قد علموا	وينتعل	البيسط	١١٥
٢٣٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول	باطل	الطويل	١٨٨
٢٤٧	أقتنهن ولن ينهي ذوي شطط	القتل	البيسط	١٩٥
٢٥٢	إذا ما أتيت بني مالك	أفضل	المقارب	١٩٧
٢٩٩	فلهو أخوف عندي إذا كلمه	مسؤول	البيسط	٢٣١
٣٤٢	لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق	سبيل	الطويل	٢٥٥
٣٦٧	فلا يبعدن أن المنية منهل	زائل	الطويل	٢٦٩
٣٧٥	إذا أمرجوها لم يكدر لاينالها	المتناول	الطويل	٢٧٤
٣٨٩	فلو لم يكن في كفه غير نفسه	سائله	الطويل	٢٩٠
٤٠٤	هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها	مبذول	البيسط	٣٠٢
٤٩٥	فقلت المركب لما أن علا بهم	قبل	البيسط	٣٦٧
٥١٥	واغد نخنا في الرهان نرسله	نرسله	الرجز	٣٧٦
٦٠٠	سلا القلب عن سلمى وقد كاد لا يساو	الثقل	الطويل	٤٣٦
٦٠١	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	يحلو	الطويل	٤٣٦
٥	قالت وقد خرت على الكلكال	متال	الرجز	١٢
٤٤	ألا أرى اثنين أحسن شيمة	جمل	الطويل	٤١
٦١	سقى قومي بني بكر وأسقي	هلال	الوافر	٥٠
٦٥	أحار ترى برقاً أريك وميضه	مككل	الطويل	٥٢

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجده	الصفحة التي ورد فيها
٦٦	أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل	فاجلي	الطويل	٥٢
٦٧	أزهير إن يشب القذال فإنه	بهيضل	الكامل	١٩٢ ، ٥٢
٧٢	لو كنت تعطي حين تسأل ساحت	خليل	الطويل	٥٩
٨٠	يا خليلي اخبروا واستخبروا ال	حلال	الرمل	٧١
٨٧	ما أنت بالحكم الترضى حكومت	الجدل	البسيط	١٤٨ ، ٧٥
٩٦	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي	بأمثل	الطويل	٧٩
١٣٠	حلفت لها بالله حلقة فاجر	صال	الطويل	١١٠
١٧٧	ألا نادى أمامة باحتال	أبالي	الوافر	١٤٦
١٨٦	وما أنت من بيت يلذ دخوله	السهل	الطويل	١٥٠
١٩٥	رسم دار وقفت في طله	جلله	الخفيف	١٩١ - ١٥٦
				٥٢٨ ، ٢٥٤
٢٠٠	بيازل وجناء أو عيبل	عيبل	الرجز	١٦٢
٢١٥	لات هنا ذكرى جبيرة أو من	الأهوال	الخفيف	١٧٠
٢٤٣	ألا رب يوم لك منهن صالح	جلجل	الطويل	١٩٣
٢٦٢	أيا طعنة ماشيخ	بالي	الهرج	٣١٧ - ٢٠٢
٢٨٥	فيا لك من ليل كان نجومه	بيذبل	الطويل	٢٢٠
٢٩٢	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	المتفضل	الطويل	٢٢٣
٣٠٩	وما زلت من ليلي لدن أن عرفتها	سيل	الطويل	٢٣٨
٣٢٢	لما أغفلت شكرك فانتصحي	مالي	الوافر	٢٤٣
٣٢٨	أريد لأنسى حبها فكأنما	سيل	الطويل	٢٤٦
٣٦٤	وقوفا بها صحي علي مطيم	تجمل	الطويل	٢٦٨
٣٦٨	ألا لا بارك الله في سهل	الرجال	الوافر	٢٧٠
٣٧٩	فلست بآتيه ولا أستطيعه	فضل	الطويل	٣٦٠ ، ٢٧٧

رقم الشاهد	صدره	آخروه	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣٩١	تجاوزت أحراماً وأهوال معشر	مقتلي	الطويل	٢٩٢
٤٠٢	كمنية جابر إذ قال ليتي	مالي	الوافر	٣٦١، ٣٠٠
٤١٥	إذا التفتت نحوي تضوع ريجها	القرنفل	الطويل	٣١٢
٤٢٢	إذا ما بكى من خلفها انخرفت له	يحول	الطويل	٣١٦
٤٣١	ولكننا أسعى لمجد مؤثر	أمثالي	الطويل	٣١٩
٤٤٠	فالיום أشرب غير مستحب	واغل	السريع	٣٢٧
٤٤٢	مكرٍ مفرٍ مقبلٍ مديرٍ معاً	عل	الطويل	٣٢٨
٤٤٤	خروجت بها تشي نجر وراونا	روحل	الطويل	٣٣٠
٤٦٤	توورتها من أذرعنا وأهلها	عالي	الطويل	٣٤٥
٤٦٩	ويوم عقرت للعدارى مطيني	المتحمل	الطويل	٤٤٧، ٣٤٩
٤٧١	ففا لبك من ذكرى حبيب ومنزل	فحومل	الطويل	٣٥٣
٤٨١	بمن حملن به وهن عواقد	مهبل	السكامل	٣٥٦
٤٩٦	وتضحى فتيت المسك فوق فراشها	تفضل	الطويل	٣٦٧
٤٩٧	قرباً مربوط النعامة منى	حيال	الخفيف	٣٦٨
٤٩٨	ومنهل وردته عن منهل	منهل	الرجز	٣٦٨
٥٠٢	تصد وتبدي عن أسيل وتثقي	مطلق	الطويل	٣٦٩
٥٠٦	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها	مجهل	الطويل	٣٧١
٥٢٤	وليس بندي رمع فيطعنني به	بنبال	الطويل	٢٨٣
٥٢٧	فملاك حبلى قد طرقت وموضع	مغيل	الطويل	٣٨٧
٥٣٤	وهل يعمن من كان أحدث عهد	أحوال	الطويل	٣٩١
٥٣٦	وقد أغتدي والطير في وكناتها	هيكمل	الطويل	٣٩٢
٥٧٩	فما أنا والتلد حول نجد	بالرجال	الوافر	٤٢٢
٥٨٤	فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي	عقنقل	الطويل	٤٢٥
٦٠٩	لاني مجبلك واصل حبل	نبلي	السكامل	٤٤٧

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
الميم				
٤١	إلى المرء قيس أطيل السرى	عصم	المتقارب	٣٥
١٤٢	وبوماً توافينا بوجه مقسم	السلم	الطويل	٢١١ ، ١١٧
٤٠٨	أجدر الناس برأس صلدم	الوغم	الرميل	٣٠٥
١٢	أنا سيف العشيرة فاعرفوني	السناما	الرافر	٤٠٣ ، ١٤
١٨	غفلت ثم أنت تطلبه	دما	الرميل	١٦
٣٨	يحسبه الجاهل مالم يعلمنا	معما	الرجز	٣٣٥ ، ٣٣
٨٢	فإن المنية من ينجشها	أينا	المتقارب	١٢٥ ، ٧٢
١٧٦	رأى برقاً فأوضع فوق بكر	أغاما	الرافر	١٤٦
٢٠١	ضخم يحب الخلق الأضخا	الأضخا	الرجز	١٦٢
٢٥٥	جعلت لها عودين من	ثممة	الكامل	١٩٩
٢٩٥	لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها	ليصما	الطويل	٣٧٩ ، ٢٢٦
٣٥١	إن تغفر اللهم تغفر جما	لا ألما	الرجز	٢٥٩
٣٩٦	لولا كما لحرجت نفساها	نفساها	الرجز	٢٩٦
٤٠٩	وما عليك أن تقولي كلها	اللهم ما	الرجز	٣٠٦
٤١٠	إني إذا ما حدث ألما	اللها	الرجز	٣٠٦
٤١١	قد سالم الحيات منه القدما	الشجعما	الرجز	٣٤٢ ، ٣٠٧
٤٣٥	من الصبح حتى تطلع الشمس لا ترى	مسوما	الطويل	٣٢١
٤٤٣	فريشي منكم وهواي معكم	لأما	الرافر	٣٢٩
٤٦٢	يا حبذا عينا سليمي والفما	والفما	الرجز	٣٤٣
٦٠٣	أتوا ناري فقلت منون أنتم	ظلاما	الرافر	٤٣٧
٢٥	الآن توسمت من خرقاء منزلة	مسيجوم	البسيط	٣٧٠ ، ٢٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجده	الصفحة التي ورد فيها
٥١	ألا يا سنا برق على قلل الحمى	كريم	الطويل	٢٣٣، ١٢١، ٤٤
١١٠	هل ماعلمت وما استودعت مكتوم	مصروم	البيسط	٤٠٦، ٩٤
١٢٣	وإن آتاه خليل يوم مسألة	ولا حرم	البيسط	١٠٤
١٢٦	فطلقها فلست لها يكفء	الحسام	الوافر	١٠٦
١٩٣	بل بلد ملء الفجاج قتمه	قتمه	الرجز	١٥٦
١٩٨	تقول سليمي لاتعرض لتلفة	ناثم	الطويل	١٥٩
٢٠٤	العاطفونة حين ما من عاطف	أنعموا	الكامل	١٧٣، ١٦٣
١٨٠	بجسك أن قد سدت أخزم كلها	دعائم	الطويل	١٤٨
٢٢٣	سلام الله يامطر عليها	السلام	الوافر	٣٥٥، ١٧٧
٣٢٩	تمرون الديار ولم تعوجوا	حرام	الوافر	٢٤٧
٣٣٣	لتؤلا قامم ويذا مسيل	غشوم	الوافر	٢٤٨
٣٧١	جتي تأوى إلى لافاحش برم	عدم	البيسط	٢٧١
٥١٤	لعل الله فضلكم علينا	شريم	الوافر	٣٧٥
٥٦٥	أغلى السباء بكل أدكن عاتق	ختامها	الكامل	٤١١
٥٧٤	تبدو كواكب والشمس طالعة	أظلام	البيسط	٤١٨
٥٨١	لقد كان في حول ثواه ثوبته	سائم	الطويل	٤٢٣
٥٨٣	لاتنه عن خلق وتأتي مثله	عظيم	الكامل	٤٢٤
٤	ينباع من ذفرى غضوب جصرة	المقروم	الكامل	١١
٧	لو أن عندي ما بقي درهام	جذام	الرجز	١٢
٢٦	أيا ظبية الوعاء بين جلاجل	سالم	الطويل	١٣٦، ٢٦
٣٥	ألا قل لتيا قبل مرتها اسلمى	متميم	الطويل	٣١
٥٩	أنبتت عمرا غير شاكر نعمتي	المنعم	الكامل	٤٩

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٦٨	فخندف هامة هذا العالم	العالم	الرجز	٤٤٧ ، ٥٦
١٥٦	عوجا على الطلل المحيل لأننا	خدام	الكامل	١٢٧
١٧١	بها العين والآرام يمشين خلفه	بحثم	الطويل	١٤٥
١٨٨	شربت بماء الدحرضين فأصبحت	الديلم	الكامل	١٥١
٢٠٩	قالت بنو عامر خالوا بني أسد	يقوام	البيسط	٢٤٥ ، ١٦٨
٢٦٥	وما كلفة البدر المنير قديمة	اللطيم	الطويل	١٨٩
٢٦٥	إلا كمعرض المحسّر بكمه	الظلم	الكامل	٢٠٣
٢٦٨	وكانن ترى من صامت لك معجب	التكلم	الطويل	٢٠٥
٢٧١	وهن كأنهن نعاج ومل	الخدام	الوافر	٢١٠
٢٧٧	لا تشتم الناس كما لا تشتم	تشتم	الرجز	٢١٤
٢٨٨	تناولت بالرمح الطويل ثيابه	للفم	الطويل	٢٢١
٣٢٣	يدعون غنر والرماح كأنها	الأدهم	الكامل	٢٤٤
٣٥٨	فلما علمت أنني قد قتلته	مندم	الطويل	٢٦٣
٣٦٦	لا يبعد الله جيرانا تركتهم	الظلم	البيسط	٢٦٩
٣٧٢	ومن لا يصانع في أمور كثيرة	بنسم	الطويل	٢٧٣
٤٠٣	تهدي كتاب خضرا ليس يعصمها	بالجام	البيسط	٣٠١
٤١٢	ليست برسحاء ولكن ستهم	حذلم	الرجز	٣٠٧
٤٢٨	وكأنما بدر وصيل كثيفة	أوامام	الكامل	٣١٨
٥٣٠	بطل كان ثيابه في مرحلة	يتوأم	الكامل	٣٨٩
٥٦٠	سائل فوارس يربوع بشدتنا	الأكم	البيسط	٤٠٧
٥٦٨	كيف أصبحت كيف أمسيت بما	الكويم	الخفيف	٤١٤
٦١٥	ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثم اسلمي	تكلم	الطويل	٤٥٣

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجوه	الصفحة التي ورد فيها
النون				
١٢٧	قالت بنات العلم ياسلمي وإن	وإن	الرجز	١٠٦
٢٤١	أقرة ربنا ليلة	اللبن	المقارب	١٩٢
٢٥١	وصاليات ككما يؤثفين	يؤثفين	الرجز	٢٠١ ، ١٩٧
٤٥٢	أثور ما أصيدكم أم ثورين	ثورين	الرجز	٣٣٦
٥٩٣	لا خمس إلا جندل الاخرين	الاحرين	الرجز	٤٣٣
٥٩٤	فما حوت نقدة ذات الحرين	الحرين	الرجز	٤٣٣
٢٤	أعرف منها الأتف والعينانا	ظليانا	الرجز	٢٤
٤٦	لتسمعن وشيكا في ديارهم	عثمانا	البسيط	٤١
١١٢	أما الرحيل فدون بعد غد	تجمعنا	الكامل	٩٨
١٣١	فما إن طبناجين ولكن	آخرينا	الوافر	٣١١ ، ١١٠
١٤٠	ولما أن توافقنا قليلا	فارقمينا	الوافر	٢٢٢ ، ١١٦
١٤٥	ويقلن شيب قد علا	إنه	الكامل	٤٤٤ ، ١٢٤ ، ١١٩
١٥٢	وقائلة أسيت فقلت جير	إنه	الوافر	٤٠٠ ، ١٧٧ ، ١٢٤
١٨٢	فكفى بنا فضلا على من غيرنا	إيانا	الكامل	١٤٩
٢٠٥	قد وردت من أمكنه	هه	الرجز	١٦٣
٢١٧	نولي قبل يوم نأبي جمانا	قلاتا	الحفيف	١٧٣
٤٧٠	هل ترجعن ليل قد مضين لنا	أفنانا	البسيط	٣٥٠
٥٤٦	اكس بنياني وأمهه	لتفعلنه	الرجز	٤٠٠
٥٥٤	وأنى صواحبا يقلن هذا الذي	جفانا	الكامل	٤٠٣
٥٩٠	فعظناهم حتى ثنى الوعظ منهم	رئينا	الطويل	٤٢٩
٥٩١	قد وردت إلا دهيدينا	أبيكرينا	الرجز	٤٣٠
١٦	فظلتُ لدى البيت العتيق أخيله	أرقان	الطويل	١٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٥٢	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا	بثان	الطويل	٤٥
٦٠	سريت بهم حتى تكمل مطيهم	بأرسان	الطويل	١٨١ ، ٥٠
١٠٧	وكل أخ مفارقه أخوه	الفرقدان	الوافر	٩٢
١٢٠	فإما أن تكون أخي بحق	سميني	الوافر	١٠٢
١٢٨	إن هو مستولياً على أحد	الجانين	المنسرح	١٠٨
١٤١	أما والله أن لو كنت حرا	القمين	الوافر	١١٦
١٧٤	هذا يذاك ولا عتب على الزمن	الزمن	البيسط	١٤٦
١٨٤	كفى يجسمي نحولاً أنني رجل	ترني	البيسط	١٤٩
٢١٤	طلبوا صلحنا ولات أو ان	أوان	الخفيف	٢٦٢ ، ١٦٧
٢٣٤	ألا رب مولود وليس له أب	أبوان	الطويل	١٨٩
٢٣٦	فإن أمس مكروباً فيارب قينة	بكران	الطويل	١٨٩
٢٤٥	فإن أهلك فرب فتى سيبكي	البنان	الوافر	١٩٤
٢٩٠	كان نحوها على ثفنتها	للجنان	الطويل	٢٢٢
٣١٧	فلو أنا على حجر ذبحنا	اليقين	الوافر	٢٤٢
٣٣٥	وما نفس أقول لها إذا ما	عساني	الوافر	٢٤٩
٣٣٩	لا ابن عمك لا أفضلت في حسب	فتخزوني	البيسط	٣٦٨ ، ٢٥٤
٣٨٤	كأنني بين خافيتي عقاب	غين	الوافر	٢٨٧
٣٨٦	وليس برأجع مافات مني	لواني	الوافر	٢٨٨
٤٨٩	أما السائل عنهم وعني	مني	الرمل	٣٦١
٤٩١	امتلا الحوض وقال قطني	بطني	الرجز	٣٦٢
٤٩٤	أليس الليل يجمع أم عمرو	تداني	الوافر	٣٦٥
٥٤٨	فلما دنت إهراقة الماء أنصت	أنني	الطويل	٤٠١

رقم الشاهد	صدره	آخره	بجره	الصفحة التي ورد فيها
السياء				
٣٠	ألا يا عمرو عمراه	الزبيراه	الوافر	٢٧
٢٣	إن أباه وأبا أباه	غايته	الرجز	٢٣٦ ، ٢٤
٥٠	يا بيا المغيرة رب أمر معضل	الدها	الكامل	٤٤
٢٣٠	القي الصحيفة كي يخفف رحله	ألقاها	الكامل	١٨٢
٥٠٩	إذا رضيت علي بنو قشير	رضاها	الوافر	٣٧٢
٥٤١	فلم أنكل ولم أجبن ولكن	أناها	الوافر	٣٩٧
الواو				
٥٤٣	إذا ماترعرع فينا الغلام	من هو	المقارب	٣٩٩
٣٩٥	وكم موطن لولاي طحت كاهوى	منهوى	الطويل	٢٩٥
الياء				
٣٧٧	أراني إذا مابت بت على هوى	غاديا	الطويل	٢٧٥
٤٢١	إذا ما أتيت الحارثيات فأنعنى	تلاقيا	الطويل	٣١٦
٥٢٦	وقائلة خولان فانكح فتاتهم	هيا	الطويل	٣٨٦
١٠٨	ألا لا أرى على الحوادث باقيا	الرواسيا	الطويل	٩٣
١٠٩	أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة	ثاويا	الطويل	١٤٥ ، ٩٤
١٦٤	أيا راكباً إما عرضت فبلغن	تلاقيا	الطويل	١٣٧
٢٥٧	ألا لا أرى ذا أمة أصبحت به	هيا	الطويل	٢٠٠
١٥	وأشرب الماء ما بي فحوه عطش	وادها	البيسط	١٦
٢١	ألفيتا عينك عند القفا	واقية	السريع	١٩
٩٠	فماذا المال فاعلمه بال	الذي	الوافر	٧٦

رقم الشاهد	صدره	آخره	بحره	الصفحة التي ورد فيها
٣٠٧	ألم تكن حلفت بالله العلي	المطي	الرجز	٢٣٧
٣٥٣	لا هيتم الليلة للمطي	للمطي	الرجز	٢٦٠
٥٤٤	يامرجاه بحمار ناجيه	ناجيه	الرجز	٤٠٠
الألف المقصورة				
٣٩	باد هواك صبرت أو لم تصبر	جري	الكامل	٣٣
٢٢٤	قواطنا مكة من ورق الحمى	الحمى	الرجز	١٧٨
٢٩٦	على مثل أصحاب البعوضة فاحشني	بكى	الطويل	٢٢٨
٥٦٩	ويأوي إلى نسوة عطل	السعالى	المتقارب	٤١٦
٤٤٨	ليت شعري هل ثم هل آتينهم	الردى	الحفيف	٤٠٦ ، ٣٣٤
٤٧٥	داينت أروى والديون تقضن	بعضن	الرجز	٣٥٤
٥٠٥	باتت تنوش الحوض نوسا من علا	الفتلا	الرجز	٣٧١

فهرس مادة الكتاب

١١٨	باب إن المكسورة المشددة	٢	خطبة المؤلف
١٢٥	باب أن المفتوحة المشددة	٣	جملة الحروف
١٢٨	باب ضمائر الفصل	٤	أقسام الحروف من جهة عملها
١٣١	باب أو	٦	اصطلاحات الحروف
١٣٤	باب أي	٨	باب الألف والهمزة
١٣٦	باب إي	١٠	فصل الألف
١٣٦	باب أيا	٢٨	فصل الهمزة
١٣٧	باب إيا	٥٩	باب أجل
١٤٠	باب أصبح وأمس	٥٩	باب إذ
١٤٢	باب الباء	٦١	باب إذا
١٥٢	باب يجبل	٦٢	باب إذن
١٥٣	باب بل	٧٠	باب أل
٥٧	باب بلي	٧٨	باب ألا المفتوحة الخفيفة
١٥٨	باب التاء	٨٠	باب إلى
١٧٦	باب جلل	٨٤	باب إلا المفتوحة المشددة
١٧٦	باب جبر	٨٥	باب إلا المكسورة المشددة
١٧٨	باب حاشي	٩٣	باب أم
١٨٠	باب حتى	٩٦	باب أما المفتوحة الخفيفة
١٨٥	باب خلا	٩٧	باب أمّا المفتوحة المشددة
١٨٦	باب ذا	١٠٠	باب إمّا المكسورة المشددة
١٨٨	باب رب	١٠٤	باب إن المكسورة الخفيفة
١٩٥	باب الكاف المفردة	١١١	باب أن المفتوحة الخفيفة

٣٢٩	باب النون المفردة	٢٠٨	باب كان
٣٦٤	باب نعم	٢١٢	باب كلا
٣٦٦	باب عدا	٢١٣	باب كما
٣٦٦	باب عن	٢١٥	باب كي
٣٧١	باب على	٢١٨	باب اللام
٣٧٣	باب عل	٢٥٧	باب لا
٣٧٥	باب غن	٢٧٤	باب لکن الحقیقة
٣٧٦	باب الفاء	٢٧٨	باب لکن المشددة
٣٨٨	باب في	٢٨٠	باب لم
٣٩٢	باب قد	٢٨١	باب لما
٣٩٣	باب السين المفردة	٢٨٥	باب لن
٣٩٨	باب سوف	٢٨٩	باب لو
٣٩٩	باب الهاء المفردة	٢٩٢	باب لولا
٤٠٤	باب ها	٢٩٧	باب لوما
٤٠٦	باب هل	٢٩٨	باب ليت
٤٠٧	باب هلا	٣٠٠	باب ليس
٤٠٨	باب هيا	٣٠٣	باب الميم المفردة
٤٠٩	باب الواو	٣١٠	باب ما
٤٣١	باب وا	٣١٩	باب مذ
٤٤٢	باب وي	٣٢٢	باب من المكسورة الميم
٥٤٣	باب الياء	٣٢٦	باب من المضمومة الميم
٤٥١	باب يا	٣٢٨	باب منذ
٤٥٥	الفهارس	٣٢٨	باب مع

المصادر والمراجع

- ١ - ابن عصفور والتصنيف : الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ٢ - انحاء فضلاء البشر : الشيخ أحمد الدمياطي الشير بالبناء . مصر ١٣٠٦هـ
- ٣ - أثر القراءات في الدراسات النحوية : الدكتور عبد العال سالم علي . مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٤ - الإحاطة في أخبار غرناطة : محمد لسان الدين بن الخطيب ، مصر ، ١٣١٩هـ
- ٥ - أخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي . تحقيق : الزيني - خفاجي مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م
- ٦ - أدب الكاتب : ابن قتيبة . تحقيق : محمد يحيى الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م
- ٧ - أراجيز العرب : السيد توفيق البكري . مصر ١٣٤٦هـ
- ٨ - الأزهية في علم الحروف : علي بن محمد المروني . تحقيق : عبد المعين الملوحي . دمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م
- ٩ - أمرار العربية : ابن الأنباري . تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م . ومطبوعة ليدن . تحقيق خريستيان فريدريخ ١٣٠٣ ١٨٨٦
- ١٠ - أساس البلاغة : الزمخشري . مصر ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م
- ١١ - الأشباه والنظائر : السيوطي . حيدر آباد ١٣٥٩هـ
- ١٢ - اختيار الأصمعي . تحقيق : هارون وشاكر . مصر ١٩٦٤م
- ١٣ - أنساب الحيل : ابن الكلبي . تحقيق : أحمد زكي . مصر ١٩٤٦م
- ١٤ - الإنصاف : ابن الأنباري . تحقيق : يحيى الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م

١٥ - إنباه الرواة : القفطي . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م

١٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام . تحقيق : محيي الدين عبد الحميد .

مصر ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م

١٧ - إيضاح المكنون : إسماعيل باشا البغدادي . طهران ١٩٤٧م

١٨ - الإيضاح : الزجاجي . تحقيق : الدكتور مازن المبارك . مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م

١٩ - البيان في غريب إعراب القرآن : ابن الأنباري . تحقيق : الدكتور طه عبد

الحميد . مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م

٢٠ - بغية الوعاة : السيوطي . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

٢١ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة : الفيروزآبادي ، تحقيق : محمد المصري . دمشق

١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م

٢٢ - البحر المحيط : أبو حيان النحوي . مصر ١٣٢٨هـ

٢٣ - التنبيه على حدوث النحيف : حمزة الأصفهاني . تحقيق : محمد أسعد طلس .

دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

٢٤ - التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه : أبو عبيد البكري . مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م

٢٥ - تسهيل القوائد : ابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات . مصر ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

٢٦ - تاج العروس : المرتضى الزبيدي . مصر ١٣٠٦هـ

٢٧ - تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان . مصر ، والمطبوعة الألمانية .

٢٨ - التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، نشره أوتولرترزل . استانبول ١٩٣٠م

٢٩ - تحصيل عين الذهب : للشتمري ، مع كتاب سيديويه . بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

٣٠ - تاريخ الفكر الأندلسي : بالنشأ ، القاهرة ، ١٩٥٩م

٣١ - الجامع لأحكام القرآن : القرطبي . دار الشعب مصر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م

٣٢ - جبهة أشعار العرب أبو زيد القرشي . بيروت ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

٣٣ - جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني . بيروت ، الطبعة الثانية

٣٤ - الجنى الداني : للمرادي . مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٣٨١ . نحو : تيمور .

٣٥ - حاشية الحضري على ابن عتيل : الحضري . مصر ١٣٠١هـ

- ٣٦ - الحماسة الشجرية : تحقيق : الملوحي - المحصي . دمشق ١٩٧٠م
- ٣٧ - حماسة البحري : نشر لويس شيخو . بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٦٧م
- ٣٨ - حماسة أبي تمام بشرح مختصر للتبريزي : مصر ١٣٣١هـ - ١٩١٣م
- ٣٩ - الحجة لأبي علي الفارسي : تحقيق : علي النجدي ناصف ورفاقه . مصر ١٩٦٥م
- ٤٠ - الحصائص لابن جني : تحقيق : محمد علي النجار . مصر ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م
- ٤١ - خزانة الأدب : البغدادي ، مطبوعة مصر . بولاق ١٢٩٩ . ومطبوعة الأستاذ هارون . مصر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
- ٤٢ - الديباج المذهب : ابن فروحون . مصر ١٣٤٩هـ
- ٤٣ - ديوان شعر ذي الرمة : نشره : كارليل هنري هيس . كمبردج ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م
- ٤٤ - ديوان أبي الأسود الدؤلي : تحقيق : الشيخ محمد حسين آل ياسين . بغداد ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- ٤٥ - ديوان حميد بن ثور الهلالي : تحقيق : عبد العزيز الميمني . القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥١م
- ٤٦ - ديوان الأعشى الكبير : تحقيق : الدكتور محمد محمد حسين . القاهرة « بلا تاريخ »
- ٤٧ - ديوان القتال الكلاني : تحقيق : الدكتور إحسان عباس . بيروت ١٣٨١هـ - ١٩٦١م
- ٤٨ - ديوان نصيب : تحقيق : داود سلوم . بغداد ١٩٦٨م
- ٤٩ - ديوان جرير : تحقيق : الدكتور نعيان محمد أمين طه . مصر « بلا تاريخ »
- ٥٠ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم . بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م
- ٥١ - ديوان عدي بن زيد : تحقيق : محمد جبار المعبيد . بغداد ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م
- ٥٢ - ديوان عنتره : تحقيق : محمد سعيد المولوي . بيروت « بلا تاريخ » .
- ٥٣ - ديوان الأخطل : تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- مطبوعة بيروت : نشرها الأب صالحاني ١٨٩١م
- ٥٤ - ديوان كثيرة عزة : تحقيق : هنري بيرس . الجزائر « بلا تاريخ »
- ٥٥ - ديوان الهذليين : مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
- ٥٦ - ديوان القطامي . تحقيق : سامرائي - مطلوب . بيروت ١٩٦٠م
- ٥٧ - ديوان الشماخ : تحقيق : صلاح الدين الهادي . مصر ١٩٦٨م

- ٥٨ - ديوان الخرتق بنت هفان : تحقيق : الدكتور حسين نصار . مصر ١٩٦٩م
- ٥٩ - ديوان العجاج : تحقيق : وليم بن الورد . لينزغ ١٩٠٣م
- ٦٠ - ديوان علقمة الفحل : تحقيق : الصقال - الخطيب . حلب ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- ٦١ - ديوان ابن هرمة : تحقيق : نفاع - عطوان . دمشق « بلا تاريخ »
- ٦٢ - ديوان الأحوص : تحقيق : عادل جمال . مصر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ٦٣ - ديوان طرفة : تحقيق : مكس سلفسون . مدينة شالون ١٩٠٠م
- ٦٤ - ديوان الطرماع : تحقيق : الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ٦٥ - ديوان الأسود بن يعفر : تحقيق : نوري القيسي . بغداد ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ٦٦ - ديوان الراعي النميري : تحقيق : ناصر الحاني . دمشق ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م
- ٦٧ - ديوان النابغة : تحقيق : الدكتور شكري فيصل . بيروت ١٩٦٨م . ومطبوعة بيروت . نشر : عبد الرحمن سلام ، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م
- ٦٨ - ديوان حسان : بيروت ١٣٨١هـ - ١٩٦١م
- ٦٩ - ديوان الفرزدق : تحقيق : عبد الله الصاوي . مصر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م
- ٧٠ - ديوان عبيد بن الأبرص : تحقيق : الدكتور حسين نصار ، مصر ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م
- ٧١ - ديوان زهير : شرح أبي العباس ثعلب . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- ٧٢ - ديوان جميل : تحقيق : الدكتور حسين نصار . مصر
- ٧٣ - ديوان سحيم : تحقيق : عبد العزيز الميعني . القاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
- ٧٤ - ديوان مجنون ليلى : تحقيق : عبد الستار فراج . مصر
- ٧٥ - ديوان عروة بن الورد : تحقيق : عبد المعين الملوحى . دمشق ١٩٦٩م
- ٧٦ - ديوان امرئ القيس : تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٩٥٨م
- ٧٧ - ديوان الحطيئة : تحقيق : نعمان أمين طه . مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م
- ٧٨ - ديوان كعب بن زهير : مصر ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
- ٧٩ - ديوان لبيد : تحقيق : الدكتور إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢م
- ٨٠ - ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد . مصر
- ٨١ - ديوان العباس بن مرداس : تحقيق : يحيى الجبوري . بغداد ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

- ٨٢ - ديوان تميم بن أبي مقبل: تحقيق: الدكتور عزة حسن . دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م
- ٨٣ - ديوان أبي نواس : تحقيق : أحمد عبد المجيد الغزالي . بيروت
- ٨٤ - ديوان بشر بن أبي خازم : تحقيق : عزة حسن . دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م
- ٨٥ - ديوان عمرو بن أحرر الباهلي : تحقيق : حسين عطوان . دمشق ١٩٦٨
- ٨٦ - ديوان رؤبة : نشر : ولیم بن الورد . برلين ١٩٠٢م
- ٨٧ - الدرر اللوامع على مع الوامع : الشنقيطي . مصر ١٣٢٨هـ
- ٨٨ - الأضداد للأنباري : تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . الكويت ١٩٦٠م
- ٨٩ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ابن خالويه . بغداد ١٩٦٧م
- ٩٠ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : تحقيق : إبراهيم الأبياري . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
- ٩١ - الأعلام : خير الدين الزركلي . مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
- ٩٢ - الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني . مصر ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م
- ٩٣ - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : ابن الأنباري ، تحقيق : الأستاذ سعيد الأفغاني . دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م
- ٩٤ - الإقتراح في علم أصول النحو : السيوطي . نشر دار المعارف في حلب
- ٩٥ - الاقتضاب لابن السيد البطليوسي . بيروت ١٩٠١م
- ٩٦ - إملاء ما من به الرحمن من إعراب القرآن : العكبري . تحقيق : إبراهيم عوض . مصر ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م
- ٩٧ - الأمالي لابن الشجري : الهند ١٣٤٩هـ
- ٩٨ - الأمالي : أبو علي القالي . مصر ١٩٥٣ - ١٩٧٣م
- ٩٩ - الأمالي أبو القاسم السبلي : تحقيق : محمد إبراهيم البناء . ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م
- ١٠٠ - الأمالي : أبو القاسم الزجاجي : تحقيق : عبد السلام هارون . مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م
- ١٠١ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلاني : تحقيق : محمد سيد جاد الحق . مصر ١٣٨٥هـ
- ١٠٢ - ذيل الأمالي والنوادر : أبو علي القالي . مصر ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م
- ١٠٣ - سر صناعة الإعراب : مخطوطة المكتبة الظاهرية . والمطبوعة : بتحقيق : مصطفى السقا ورفاقه . مصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م

- ١٠٤ - مصطلح اللآلي: أبو عبيد الكري : تحقيق: عبدالعزيز الميمني . مصر ١٣٥٤هـ -
 ١٠٥ - سيبويه والقراءات : الدكتور أحمد مكبي الأنصاري . مصر ١٣٩٢هـ -
 ١٠٦ - السيرة : ابن هشام . مصر
 ١٠٧ - شرح الأشموني على الألفية : الأشموني : تحقيق : محي الدين عبد

بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م

- ١٠٨ - شرح القصائد العشر: التبريزي. تحقيق: محي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٤هـ -
 ١٠٩ - شرح شذور الذهب : ابن هشام: تحقيق: محي الدين عبد الحميد . مصر ١٣٨٢هـ -
 ١١٠ - شرح أدب السكاك : أبو منصور الجواليقي . مصر ١٣٥٠هـ
 ١١١ - شرح المعلقات السبع : الزوزني . مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م
 ١١٢ - شرح المفصل للزحشري : ابن يعش . مصر
 ١١٣ - شواهد التوضيح والتصحيح : ابن مالك : تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .
 ١١٤ - شرح شواهد المغني : السيوطي . تعليق الشنقيطي . بيروت
 ١١٥ - شرح شافية : ابن الحاجب للاستراياذى مع شرح شواهد له للبغدادي :
 محي الدين عبد الحميد ورفاقه . مصر

- ١١٦ - شرح الشواهد الكبرى: العيني ، على هامش الحزانة : مطبعة بولاق . مصر ٩٠٠هـ -
 ١١٧ - شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى . مصر ١٣١٢هـ
 ١١٨ - شذوات الذهب : ابن العماد الحنبلي . مصر ١٣٥١هـ
 ١١٩ - شرح الكافية : الرضي . القاهرة ١٣٠٦هـ

- ١٢٠ - شرح ابن عقيل على الألفية : ابن عقيل . مصر : تحقيق : طه الزبيدي
 ١٢١ - الصحاح : أحمد بن فارس . مصر ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م

- ١٢٢ - صفة جزيرة الأندلس : منتخبة من الروض المعطار للحميري : تحقيق -
 بروفنسال . للقاهرة ١٩٣٧م

- ١٢٣ - الصحاح : الجوهري : تحقيق : أحمد عطار . مصر ١٩٥٦م
 ١٢٤ - طبقات النحاة واللغويين : ابن شبة . مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ١٩٨٨

- ١٢٥ - غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري . نشره برجسترامر . مصر ١٩٣٣ م
- ١٢٦ - الفهرست : ابن النديم . مصر ١٣٤٨ هـ
- ١٢٧ - في أصول النحو : سعيد الأنفاني . دمشق ١٩٥٦ م
- ١٢٨ - قطر الندى : ابن هشام . تحقيق : يحيى الدين عبد الحميد ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م
- ١٢٩ - القاموس المحيط : الفيروز آبادي . مصر
- ١٣٠ - القياس : رسالة ماجستير قدمتها منى توفيق إلى جامعة عين شمس
- ١٣١ - الكتاب : لسيويه . تحقيق : عبد السلام هارون . مصر ١٩٦٦ م - ١٣٨٥ هـ
- ومطبوعة بيروت ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٣٢ - الكامل : أبو العباس المبرد . تحقيق : زكي مبارك . مصر ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م
- ١٣٣ - كشف الظنون : حاجي خليفة . طهران ١٩٤٧ م
- ١٣٤ - كتاب اللامات : للزجاجي . تحقيق الدكتور مازن المبارك . دمشق
- ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
- ١٣٥ - لسان العرب : ابن منظور . بيروت ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- ١٣٦ - اللباب في تهذيب الأنساب : ابن الأثير . نشر مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ
- ١٣٧ - المختص : ابن جني . تحقيق : علي النجدي ناصف ورفاقه . مصر
- ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م
- ١٣٨ - منازل الحروف : تحقيق . جواد - مسكوتي (من كتاب رسائل في
- النحو) . بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦١ م
- ١٣٩ - المقرب : ابن عصفور . تحقيق : الجوارى - الجبوري . بغداد
- ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م
- ١٤٠ - معاني القرآن : الفراء . تحقيق : النجار - نجاني . مصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
- ١٤١ - المنصف : ابن جني . تحقيق : إبراهيم مصطفى ورفاقه . ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م
- ١٤٢ - المدارس النحوية : الدكتور شوقي ضيف . مصر ١٩٦٨
- ١٤٣ - المفضليات : المفضل الضبي . تحقيق : شاكر وهارون . مصر ، ١٩٦٤
- ١٤٤ - ميزان الذهب : أحمد الهاشمي . مصر ، الطبعة السادسة عشرة .

١٤٥ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي . مطبوع
كتاب الشعب

١٤٦ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : نشره : فنسك ، لندن ١٩٣٦ م

١٤٧ - معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة . دمشق ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م

١٤٨ - المزهري في علوم اللغة : السيوطي . تحقيق : محمد أحمد جاد الجولي
ورفاقه ، مصر .

١٤٩ - المذكر والمؤنث : أبو العباس المبرد . تحقيق : عبد التواب . الهادي
مصر ١٩٧٠ م

١٥٠ - الممتع : ابن عصفور . تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . حلب ١٩٥٠ هـ - ١٩٧٠ م

١٥١ - مجالس نعلب : أبو العباس نعلب . تحقيق : عبدالسلام هارون . مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م

١٥٢ - مغني اللبيب : ابن هشام . تحقيق : المبارك - حمد الله . بيروت ١٩٦٤ م

١٥٣ - المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى ورفاقه . مصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م

١٥٤ - مجالس العلماء الزجاجي . تحقيق : عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٤ م

١٥٥ - المقاصد الحسنة : السخاوي . مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م

١٥٦ - مدرسة البصرة النحوية : د . عبد الرحمن السيد . مصر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

١٥٧ - الخصاص لابن سيده . مصر ، ١٣١٦

١٥٨ - معجم الأدباء ياقوت الحموي ، مصر ، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م

١٥٩ - معجم البلدان : ياقوت الحموي . بيروت .

١٦٠ - مجمع الأمثال الميداني . مصر الطبعة الأولى

١٦١ - مختصر في شواذ القراءات : ابن خالويه . نشره : برجستراسر . مصر ١٩٣٤ م

١٦٢ - معجم ما استعجم : لأبي عبيد البكري . تحقيق : مصطفى السقا . مصر

١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م

١٦٣ - المقتضب : أبو العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الحائق عزيمة ، مصر ١٣٨٥ هـ

١٦٤ - الموشح : المرزباني . تحقيق : محمد علي الجباري - مصر ١٩٦٥ م

١٦٥ - مدرسة الكوفة : د . مهدي الخزومي ١٩٥٨ م

- ١٦٦ - المعرب : الجواليقي . تحقيق : أحمد محمد شاكر . مصر ١٣٦١ هـ
- ١٦٧ - المرتجل في شرح الجمل : ابن الحشاش . تحقيق : الأستاذ مصطفى صالح جطل . رسالة ماجستير في جامعة القاهرة .
- ١٦٨ - نزهة الألباء : ابن الأنباري . تحقيق : أبو الفضل إبراهيم . مصر ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٦٩ - النوادر في اللغة : لأبي زيد . نشره : سعيد الحوري . بيروت ١٩٦٧ م
- ١٧٠ - النثر في القراءات العشر : ابن الجزري . تحقيق محمد أحمد دهمان . دمشق ١٣٤٥ هـ
- ١٧١ - فمع الهوامع : السيوطي . مصر ١٣٢٧ هـ

★ ★ ★

جدول الخطأ والصواب

خطأ	الصواب	ص	س
في	من	١	١٥
أيا	إيّا	٤	٨
والثاني	والثاني ^(٩)	٩	١٢
(٢)	(٧)	٩	٢٣
(٧)	(٨)	٩	٢٤
(٨)	(٩)	٩	٢٥
تقلنا	تقلبنا	١٣	١٦
٢٠ دار	١٩ دار	١٧	٢
ومشتقة	أو مشتقة	٢٠	١٥
تكون	أن تكون	٢٤	٦
بأخبار	أخبار	٣٤	٢٠
نقل	ثقل	٤٣	٨
أنت قلت	أأنت قلت	٤٧	١
الناس	للناس	٤٨	١
لثقت	لقيت	٤٨	١٧
لزمان	الزمان	٦٠	٢٠
الحاشية ٣ ص ٤٥	الحاشية ٢ ص ٤٤	٧١	٢٣
الشاعر	هذا الشاعر	٩٢	١٥
أن	إن	١١٩	٣

الخطأ	الصواب	ص	س
الورقة ٥١	ص ١٠٨	١٢٣	٢٣
لعله اختصر	إلغاء هذه الحاشية	١٢٦	٨
(١)	(٢)	١٣٢	٧
صبح	أصبح	١٤٠	٩
مغفل	فغفل	١٥٢	١٤
ثلاثة	ثلاثة	١٦٣	٢
سرادقات	سرادقات	١٦٤	١٣
الفصل	الفعل	١٧١	٦
مكروما	مكروبا	١٨٩	١١
نصبها بعدها	نصب ما بعدها	١٩١	١١
عشر	عشرة	١٩٢	٢٠
خفف	حذف	٢١١	٩
٢٨	٢٨١	٢١٧	١٢
مع في	مع كي	٢١٧	٢٣
المعلم	للمعلم	٢٢١	٨
تعارضه	تعارضه	٢٢٤	١٦
ملك	وملك	٢٤٠	١٣
قبل التي	قبل، التي	٢٤٦	١٢
إنظر	انظر	٢٥٤	١٩
لك ما	لك على ما	٢٨٣	١٧
لا أن	لان	٢٨٥	١٢
إعط	أعط	٢٩٢	٥

الخطأ	الصواب	ص	س
برقم ٣٧١	برقم ٢٧٢	٢٩٥	١٥
الياء	الياء	٣٣٨	١٣
لمعنى	المعنى	٣٧٣	٩
فيحققكم	فيستحقكم	٣٨٢	١
تحدثنا	تحدثنا	٣٨٤	٧
بمعناها	بمعناها (٧)	٤٢٦	١٥
العوائر	العوائر	٤٢٩	٥
والأرض	والأرض	٤٣١	١٩
أؤنبكم	أؤنبكم	٤٣٩	٧
في حمراوان	في حمراء : حمراوان	٤٣٩	١٣
ثلاثة أربعة	ثلاثة أربعة	٤٠٤	٦
واو	واو	٤٤٠	١٣
٢٣	٣٣	٤٥٩	٦
عوى	عوى	٤٦٧	١١
٧	٧٣	٤٧٢	١٠
لقلت	لقلت	٤٧٢	١٢
٣٩٦	حذف هذا الرقم	٤٧٤	١٥
٣٩	حذف هذا الرقم	٤٧٤	١٩
الشاهد رقم ١٠	ينقل إلى ص ٤٧٨		
	بعد الشاهد ٦١٣	٤٧٧	١٢

